أنا سعودي ولكن مختلف

قبل أشهر، انطلقت حملة مقالات تدعو إلى اجتثاث تيار اتفق على تسميته «السرورية»، نعم إلى «اجتثاث»! كانت هذه الحملة الأخيرة في حملات سبقتها تدعو إلى اجتثاث تيارات أخرى، كل هذا نشر في صحفنا المحلية!وقبل سنوات كانت هناك دعوات إلى اجتثاث...

أنا سعودي ولكن مختلف

جمال خاشقجي |منذ 8 سبتمبر 2017 / 18:48

قبل أشهر، انطلقت حملة مقالات تدعو إلى اجتثاث تيار اتفق على تسميته «السرورية»، نعم إلى «اجتثاث»! كانت هذه الحملة الأخيرة في حملات سبقتها تدعو إلى اجتثاث تيارات أخرى، كل هذا نشر في صحفنا المحلية!

وقبل سنوات كانت هناك دعوات إلى اجتثاث الحداثة، بعد مقدمات وكتب ومقالات وخطب منبرية قالت إنها كفر أو مفضية إليه، ومثلها الليبرالية والعلمانية، وكل منهج لا يتفق مع منهج التيار المتشدد الذي ساد يوماً وتنمّر.

هنا الخصومة «في دائرة أهل السنّة»، وليست بين سنّة وشيعة، والتي أضحت الموضوع المفضل للداعين إلى التعايش، متجاهلين أن ثقافة الاجتثاث تجر بعضها بعضاً، ولا تقتصر على صراعات السنّة والشيعة، أو غيرهما من المذاهب، كما نتوقع مباشرة عندما نسمع مصطلح «التعايش المجتمعي»، وإنما ستمتد إلى كل الهويات.

كلنا نحمل أكثر من هوية، من دون هوية الوطن الجامع، ومع انعدام ثقافة التنوع، وتنمّر ثقافة الاجتثاث، سنتعصب لها ونمضي نجتث أو نقصي أو نحتقر كل من يختلف عنا ويحمل مثلنا واحدة من تلك الهويات الصغرى، (المذهب، العرق، المنطقة، المدينة والمحافظة)، بل حتى التوجه والاجتهاد السياسي.

لو استقر الأمر لمن دعا إلى اجتثاث هذا التيار وتصفية ذلك الاتجاه الذي يبغضه، ثم احتفل بالانتصار هو والجمع الذين يوافقونه ويحملون هوية أو أكثر تختلف عن هويته، ولكنهم اجتمعوا مصادفة على كراهية تلك التيارات الإسلامية، فسيكتشفون لاحقاً، بعدما قبلوا واستسهلوا مبدأ الاجتثاث والإقصاء، أنهم مختلفون أيضاً، ولا بد أن يجتث بعضهم بعضاً، فهذه النتيجة الحتمية للسماح لثقافة الاجتثاث والإقصاء.

الحل أن يدفع الإعلام، والمعلم وخطيب المسجد، ومن قبلهم جميعاً السياسي القائد، بثقافة التنوع و «حق الناس في الاختلاف»، ولي قصة مع هذه العبارة الرائعة «حق الناس في الاختلاف.«

ففي يوم إثنين في ليلة رمضانية قبل سنوات، وتحديداً سنة 1429 (2009)، في عهد الراحل الملك عبدالله، كنت يومها رئيساً لتحرير «الوطن»، أتابع ليلتها بيان مجلس الوزراء، الصادر قبل قليل، استوقفتني عبارة ضُمنت في البيان في غير السياق المعتاد «أن المملكة تسعى دوماً إلى ترسيخ قيم الإسلام الأساسية، المتمثلة بالعدل والمساواة والتكافل والتسامح وحق الإنسان في الحياة الكريمة، وفي الحرية المسؤولة». حتى الآن لا جديد، فهو مضمون متفق مع ما عهدناه في السياسة السعودية، ولكن الجملة اللاحقة كانت جديدة تماماً: «وحق الناس في الاختلاف في حدود ما أباحته الشريعة، وأنه لا ضرر ولا ضرار». إنها لغة جديدة ومضمون مختلف، ما كنت أتوقع سماعه من عالم أو خطيب مسجد حتى لو أضاف إليه الجملة التحرزية «في حدود ما أباحته الشريعة»، فكيف وهي تأتي من أعلى سلطة في البلاد؟! بالتأكيد ما كان خادم الحرمين يعتمد تصريحاً كهذا إلا لينقله إلينا، نناقشه، ونتحاور حوله.

كان الراحل في تلك الفترة يقود عملية إصلاح، يعلم بثقل الجمود السابق، وتحسس القوى المحافظة من الجديد، ولكنه كان رحمه الله، كمعلم يخط على لوحة أمام تلاميذ بعض أفكاره الإصلاحية، مثل استخدامه مصطلح «تمكين المرأة»، ليمهد للمجتمع القبول بها شريكة في العمل، ودعوته إلى «شد الحزام» للتعبير عن مرحلة اقتصادية ليتها طالت، وأن «المملكة جزء من العالم ولا تنسلخ عنه»، لنتفكر في ضرر الانغلاق، ومثلها قوله رحمه الله «لا نستطيع أن نبقى جامدين والعالم من حولنا يتغير»، وجملته الشهيرة التي قالها في حفلة أهالي القصيم: «لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض، بجهل أو بسوء نية، بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان.. فهذا علماني. وهذا ليبرالي. وهذا منافق. وهذا إسلامي متطرف». عبارات ينثرها على اللوح كي يبني عليها المثقف ويناقشها ويعرضها على العامة، حتى تنساب بسلام إلى المجتمع بكل طبقاته.

بالفهم نفسه، تلقيت عبارة «حق الناس في الاختلاف»، فجعلتها «مانشيت» الصحيفة في اليوم التالي، تحدثت بعدها مع وزير الإعلام وقتذاك الأستاذ إياد مدني، وجرنا الحديث إلى بيان مجلس الوزراء، فعرفت منه أن الجملة ليست عابرة، بل مقصودة.

بعد أيام قليلة من البيان، كان موعد اليوم الوطني، وجرت عادة الصحف على إصدار ملاحق خاصة بذلك اليوم العظيم، كثير منها يقتصر على استعراض الإنجازات والتاريخ معاً، ولكن كنت أختار فكرة واحدة أبني عليها كل الملحق، فوجدت في عبارة «حق الناس في الاختلاف» ضالتي، وبسرعة تشاورت مع الزملاء، واتفقنا على شعار «أنا سعودي ولكن مختلف»، ليكون عنوان ملحقنا لليوم الوطني وشعاره. طلبت من كل كتاب الصحيفة، التي اشتهرت وقتها بقوة صفحات الرأي فيها، والذين كانوا يمثلون كل أطياف المجتمع، كتابة مقالة يعبرون فيها عن هويتهم الصغرى، وكيف تصب في نسيج الهوية الكبرى لتصنعه وتكمل صورته، من دون تعارض ولا تصادم. بدت المهمة سهلة وأنا أراجع ما يصل إلي من مقالات، فكرة التعددية، والتنوع ضمن الهوية السعودية الكبرى، كانت واضحة في ذهن كل من كتب: المتدين، ومن يصنف بالليبرالي، وأبناء شتى المناطق والمذاهب، لم يجد أي منهم غضاضة في الفخر بهويته الصغرى، أو توجهه الفكري والسياسي، مع إيمانه بالوطن السعودي وانتمائه إليه. شارك معنا حتى «السعودي» الذي لا يحمل هوية سعودية رسمية، ولكنه سعودي الهوية والهوى، إذ نشأ وتعلم فيها، وساهم في ثقافتها وأدبها وفكرها، لم يستطع أن يرى نفسه إلا سعودياً، وأقصد الزميل والصديق محمود تراوري، الذي لم نعرف أنه ليس سعودياً إلا يوم أرسل مقالته، لم يتردد هو في كتابتها ولم نتردد نحن في نشرها.

ظهر الملحق، في صفحته الأولى «مانشيت» عريض: «أنا سعودي... ولكن مختلف»، أخذت في تلقي اتصالات الثناء، من أمراء ووزراء ومثقفين، الجميع أعجبتهم الفكرة، إذ جاءت في وقت حراك، واكتشاف للهويات والاتجاهات، وأيضاً مفهوم «الوطن» فكان مريحاً لهم أنه على رغم تعددنا إلا أننا جميعاً «واحد.«

اعتقدت أنني أحسنت صنعاً، ودفعت بفكرة الترويج لثقافة التنوع في المجتمع، وحملت فكر الراحل، عندما عمد وزير إعلامه إلى أن يسطر في بيان أعلى سلطة تنفيذية في البلاد جملة: إن المملكة تحفظ «حق الناس في الاختلاف.«

بعد أيام، وقعت الواقعة، جاءتني من لجنة الشكاوى الإعلامية في وزارة الثقافة والإعلام، دعوى مرفوعة من هيئة الادعاء والتحقيق، تتهم الصحيفة ورئيس تحريرها وكل من شارك في الكتابة بالملحق أنهم بما فعلوا وكتبوا ونشروا إنما يهددون الوحدة الوطنية ولحمة الوطن! هل هم جادون؟ سألت، كانت شكوى رسمية، اضطررنا بعدها إلى سلسلة مكاتبات ومرافعات، أتمنى لو تنشر يوماً، نحاول أن نؤكد فيها أن ما فعلناه يصب تماماً في إثراء الوحدة الوطنية لا تفتيتها. تركت «الوطن» ونحن على وشك أن نخسر القضية، إذ إن اللجنة القضائية مالت إلى رأي هيئة الادعاء والتحقيق.

الشاهد في القصة السابقة، أن بيننا مسؤولين، وربما مثقفين وعلماء دين، لا يزالون يرون أن التنوع غير صحي، وأن المجتمع السليم يجب أن يكون صورة متطابقة في الرأي والمعتقد، وهي نظرية فشلت حتى في أكثر الدول الشمولية عتياً، وما نحن بدولة شمولية.

المهمة لا تزال صعبة، وقبل أن نطالب الكاتب والإعلام والتربوي بنشر هذه الثقافة، يجب أن نؤمن بها، نحميها بنظام، لا نحتفل بها في شتى المناسبات، ثم نفتك بها عندما تعبّر عن نفسها، والأهم ألا يدعو من يزعم أنه مثقف إلى «اجتثاث» الآخر الذي يختلف معه.

*كاتب واعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/author/150170/1/Jamal-Khashoggi

http://www.alhayat.com/article/846566/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81

سنوات سورية العجاف المقبلة

قراءة عناوين الصحف غير كافية، فجملة «بشار الأسد انتصر» التي يعمد بعض المحررين إلى تصدير مقالة أو حوار بها غير دقيقة، انتصاره يقتصر فقط على حقيقة أنه لا يزال في الحكم ولم يلقَ المصير الذي يستحقه، بوصفه رئيساً شرّد نصف شعبه. السبب الآخر...

سنوات سورية العجاف المقبلة

جمال خاشقجي |منذ 1 سبتمبر 2017 / 18:05

قراءة عناوين الصحف غير كافية، فجملة «بشار الأسد انتصر» التي يعمد بعض المحررين إلى تصدير مقالة أو حوار بها غير دقيقة، انتصاره يقتصر فقط على حقيقة أنه لا يزال في الحكم ولم يلقَ المصير الذي يستحقه، بوصفه رئيساً شرّد نصف شعبه. السبب الآخر لهذا العنوان الصحافي هو أن الثورة السورية تمر بأصعب أيامها منذ اندلاعها قبل ستة أعوام، فحلفاؤها مختصمون، والدول الغربية باتت تقدم «الحرب على المتشددين» على الحرية وحقوق الإنسان.

الأزمة السورية ستلاحقنا سنوات طويلة مقبلة، فبعدما كانت ثورة على ديكتاتور تروم الحرية والعدالة الاجتماعية، تعقدت وأضحت أزمة إقليمية. وحدة سورية الجغرافية والعرقية والسياسية باتت محل نظر وتقليب احتمالات، واستقلالها ربما يحتاج إلى ثورة أو حرب أخرى، بل أضحت جزءاً حتى من صراعات دولية تمتد بعيداً حتى أوكرانيا.

إنهاء الحرب في سورية ممكن، ولكن إعادة سورية إلى ما قبل 2011 حتى بصيغة حكم آل الأسد الاستبدادي مستحيلة، فنظام بشار الأسد لم يعد يملك غير 70 ألف مقاتل بالكاد يحمون مفاصل حكمه في ما هو تحت يده، يعينه على ذلك أكثر من 85 ألف مرتزق شيعي تدفع طهران رواتبهم. نظام الدفاع الجوي السوري بات جزءاً من نظام الدفاع الجوي الروسي، ما يعني أنه لن تستطيع طائرة «عربية سورية» الإقلاع من دون إذن الروس، وما يعني أيضاً أن القوات التابعة لبشار، وكذلك الإيرانيين و «حزب الله»، هم تحت رحمة الروس، ولا يستطيعون التحرك على الأرض من دون العودة إلى جنرال روسي ما في قاعدة حميميم! أي انتصار هذا؟ ولكنه أفضل من لا شيء لبشار وحلفائه الإيرانيين، فهو معني بالبقاء وأسرته وأقليته في الحكم، وقد ضمن ذلك حتى الآن. الإيراني يراهن على المستقبل وينتشر في مفاصل الدولة السورية (أو ما تبقى منها) أمنياً واقتصادياً وتعليمياً، مثلما فعل في العراق، حتى يجعل اقتلاعه منها صعباً، وإذا نجح في ذلك، وخصمه الأميركي بجواره، في العراق، فحظه بالنجاح أوفر، وحليفه الروسي بجواره في سورية، ثم يفرك يديه بسعادة وهو يرى خصومه الذين يفترض أن يرفضوا وجوده على سواحل البحر الأبيض وهلاله الممتد شمالهم وجنوبهم مختصمين متنافرين.

الثورة السورية بشتى أشكالها ليست أحسن حالاً، ولا تملك غير أن تراهن على المستقبل هي أيضاً، فهي لا تزال على أرضها موجودة، حتى في «سورية المفيدة» التي اختصها بشار لنفسه بمثابة «فكرة»، وأنصار يعملون تحت الأرض ويقاومون مخابراته، حولت افتقارها إلى الزعيم الواحد إلى ميزة تواجه بها الضغوط الإقليمية، فلا أحد يستطيع أن يوجهها إلى غير ما تريد، فهي مبعثرة في ائتلاف وطني موجود في إسطنبول، وهيئة عليا للمفاوضات في الرياض، وهيئة تنسيق وفصائل في الداخل، وكلها متداخلة في بعضها بصورة أو أخرى، بما في ذلك مجموعتا القاهرة وموسكو، اللتان تسعى الرياض إلى تمثيلهما في الهيئة العليا للمفاوضات، باجتماع قد يعقد الأسبوع المقبل هناك، مع حماسة روسية وأممية لذلك سموها «توحيد المعارضة» وهم يرونها مساعي لإيجاد مقعد للمعارض الموالي للرئيس بشار (قدري جميل) الشهير برجل موسكو، تفعل ذلك ببراغماتية مثيرة للإعجاب فتتعامل مع الجميع وكل المتناقضات، بما في ذلك القاهرة التي فجأة استجد اهتمامها بالثورة فتواصلت معها على رغم موقفها السلبي منها المنحاز إلى النظام.

من الواضح أن المعارضة، ومعها الدول الإقليمية، تستعد لمرحلة «تجميد الصراع» وليس حسمه. خطورة ذلك أنه صعب إن لم يكن مستحيلاً، ولا يعني غير حال تشبه أفغانستان قبيل 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ولكن في منطقة أخطر وفي قلب الشرق الأوسط، كما أن ذلك يصب في مصلحة إيران التي ستجهز سورية لنفسها ولمشروعها الطائفي التوسعي على نار هادئة.

خلال فترة تجميد الصراع سيندلع في الغالب صراع بين الشعب السوري والفصائل المعتدلة والمتطرفين، لسبب بسيط، أن الشعوب لا تختار التطرف. «داعش» أمره انتهى، وسيخرج من المسرح بنهاية العام، ولكن بالطبع لن يموت فكره المغالي في التطرف، فهو لم يولد

يوم دخل الرقة أو الموصل، وإنما هي فكرة تكفيرية متطرفة عمرها عقود، تعيش في السر وتحت الأرض والسجون وتنتشر للعلن في زمن الفوضى، نسختها المخففة «النصرة» أو «القاعدة» لا تزال تجد موطئ قدم في إدلب وغيرها، ولكن بدأ ضيق الشعب منها وتحديها. قبل أيام، شهدت المدينة تظاهرات شعبية أنشدت فيها أهازيج وطنية على أنغام الموسيقى وبألحان إحدى أغاني السيدة فيروز. هذا فسق وفجور بعرف «النصرة»، ولكنها لم تعترض تلك الاحتفالية! تختلف «النصرة» عن «داعش» بأن ثمة حاضنة شعبية لها، فالمال الوفير الذي جرى يوماً بيدها مكّنها من تقديم خدمات يتذكرها المواطن البائس الذي نسيه الجميع، ولكنها بدأت تخسر شعبياً، وهناك ضغوط عليها لحلّ نفسها. بعد جدل، اقتُرح حل وسط، أن تحلّ كافة الفصائل نفسها، وتنقل إدارة المناطق المحررة إلى إدارة محلية مدنية، اقتراح دعمته تركيا، ولكن ستعارضه بشدة إيران والنظام. الفكرة لا تزال محل تداول، وفي الغالب لن تنجح، فلا أحد يتذكر أن قيادات «القاعدة» اتخذت قراراً استراتيجياً صحيحاً، وحينها ستقع لا محالة حرب تصفية بينها وبين الفصائل الأخرى، وتصبح موضوعاً لعناوين الصحف فترةً، ريثما تنضج أزمة أخرى تحل محلها، فسورية مزدحمة بشتى الفرقاء والأحزاب والفصائل ومعهم شتى الأزمات.

وما لم يعد العالم إلى أصل المشكلة ومنطق «يجب أن يرحل بشار سلماً أو حرباً»، وهذا لم يعد وارداً الآن، لننتظر خلال العقد المقبل مزيداً من الأحداث الصغيرة في سورية، والكفيلة بإخراج دولة عربية أخرى من الحياة.

*كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/846506/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9

تكرار الأخطاء في أفغانستان يفضي الى النتائج ذاتها

»من الجنون تكرار الفعل نفسه (في أفغانستان) مرات عدة وتوقع نتائج مختلفة»، هذه مقولة شهيرة للعالم الفيزيائي ألبرت آينشتاين، وقد أضفت إليها (في أفغانستان)، وللأسف لا تزال الولايات المتحدة تكرر الأفعال نفسها هناك، ولكن هذه المرة يتوقع...

تكرار الأخطاء في أفغانستان يفضي الى النتائج ذاتها

جمال خاشقجي |منذ 25 أغسطس 2017 / 20:24

»من الجنون تكرار الفعل نفسه (في أفغانستان) مرات عدة وتوقع نتائج مختلفة»، هذه مقولة شهيرة للعالم الفيزيائي ألبرت آينشتاين، وقد أضفت إليها (في أفغانستان)، وللأسف لا تزال الولايات المتحدة تكرر الأفعال نفسها هناك، ولكن هذه المرة يتوقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب نتائج مختلفة كما وعد شعبه الأسبوع الماضي وهو يعلن عن سياسته «المختلفة» لإنهاء أطول الحروب الأميركية.

ولكن بالعودة إلى خطابه وخطته، فلا جديد، فالتورط الأميركي في أفغانستان مستمر، سيرسل مزيداً من القوات، وهنا خطأ أميركا يتكرر، قال إنه سيركز على محاربة الجماعات الإرهابية، وكأن من سبقه لم يفعل ذلك، حتى قوله إنهم لم يعودوا مهتمين بإعادة بناء الدول ليس بجديد، فسلفه باراك أوباما قال شيئاً كهذا في 2011، ولكن ترامب يضع الجملة نفسها في سياق مختلف، وهو مبدأ أعلنه في حملته الانتخابية بأنه غير معني بنشر الديموقراطية، وترك زعماء البلاد، التي تورطت بتدخلات أميركية شتى، يحكمون بلدانهم كيفما شاؤوا، طالما أنهم سيعيدون لها الاستقرار ويمنعون الإرهابيين من استهداف بلاده.

الخطأ المتكرر الأول، هو إرسال مزيد من القوات، ما يعني وجوداً أميركياً عسكرياً في بلاد الأفغان، وأي دارس لتاريخ تلك البلاد، يدرك أن شعبها لا يحب الغزاة الأجانب، والوجود الأميركي المباشر فيها هو أهم سبب لبقاء «طالبان» وقوتها، ومنه تستمد قدرتها على تجنيد أتباع جدد على رغم خسارتهم الحكم قبل 16 عاماً.

في كلمته التي أعلن فيها استراتيجيته الجديدة في أفغانستان، قال: «حدسي كان الانسحاب، وفي العادة أستجيب لحدسي» وليته فعل، ولكنه أضاف أنه بعدما درس الوضع مع جنرالاته من «الزوايا كافة» انتهى إلى أن الانسحاب سيؤدي إلى فراغ يستفيد منه الإرهابيون. لعل تجربة الانسحاب الأميركي من العراق وصعود «داعش» بعده، وإن لم يكن هو السبب الرئيسي لذلك، قضى على تلك الفكرة الوجيهة التي توافقت مع «حدس» الرئيس، وخصوصاً أنه يحب الظهور كزعيم قوي وليس «كرئيس ضعيف» كما يحلو له وصف الرئيس السابق باراك أوباما.

لا شك في أن الانسحاب سيضعضع الحكومة الأفغانية المنتخبة، وقد تصبح كابول نفسها مهددة، وتندلع حرب أهلية أخرى شرسة، ولكن من الخطأ اعتبار أن «طالبان» بتلك القوة وكأنها الممثل للشعب الأفغاني، فحكومة كابول، حتى لو بدت أنها «عميلة» للأميركيين، فإنها ممثلة لجزء كبير من الأفغان يرفضون «طالبان» لأسباب سياسية أو حتى عرقية، كما أنها ستصبح أكثر جاذبية وصدقية، إذ ستنتفي عنها صفة «العميلة». قد تستمر الحرب أشهراً أو سنة، وعلى رغم قسوة الجملة فلنتذكر أن ثلاثة أجيال أفغانية نشأت وتنقلت من حرب إلى حرب. لتكن هذه آخر الحروب الأفغانية، في النهاية لن يستطيع أي طرف أن ينتصر، سيعودون إلى طاولة ما للمفاوضات، يسميها الأفغان «لويا جيرغا»، قد تساهم باكستان ودول إسلامية أخرى في عقدها، وهنا يأتي الخطأ الأميركي الثاني، التخلي عن إعادة بناء الدول. الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الحرب الحالية، وأنفقت فيها نحو تريليون دولار، فلا بأس بمئات الملايين الأخرى لإغراء الأفغان المتفاوضين للاتفاق والسلام. هناك دور مهم لها، وهو منع التدخلات الخارجية السلبية، فالحل لأفغانستان هو الحل نفسه لليمن وسورية وليبيا، والمختصر في جملة «التشارك في السلطة.«

لقد فقدت هذه الجمهوريات البائسة مفهوم «الشرعية الدستورية»، التي وفرها ملك كظاهر شاه في أفغانستان، والذي على رغم ضعفه إلا أنه كان يتمتع بشرعية جيدة، انقلب عليه ابن عمه عام 1973 وأعلن أفغانستان جمهورية فتآكل بعض من الشرعية. بعد خمسة أعوام وقع انقلاب آخر، فتآكل مزيد من الشرعية، وصل الشيوعيون إلى الحكم وثارت أقاليم البلاد واحداً تلو آخر، ومعها تسقط كتل هائلة من الشرعية. غزا السوفيات أفغانستان، فلم تبقَ هناك أي شرعية، ظهرت شرعيات عدة، أحزاب، وجماعات مقاتلة، وزعماء قبائل أو عرقيات، بمرور السنين، ترسَّخت شرعيتهم التي جزأت البلاد، وعندما ترك الروس أفغانستان، وسقطت بعده الحكومة الشيوعية، لم تستطع هذه «الشرعيات» المتعددة الاتفاق على آلية للتشارك في السلطة، فاقتتلوا وما زالوا يفعلون.

هنا يأتي الدور الأميركي الذي يريد ترامب التخلي عنه بسياسة «التخلي عن إعادة بناء الدول»، فهذه دول فاشلة، ولا توجد قوى إقليمية قادرة على إعادة بنائها وحدها، هذا إذا اتفقت تلك القوى في ما بينها، فكثيراً ما تتدخل متعاندة فتزيد الطين بلة، فتكون الحاجة ماسة إلى تدخل دولي تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي لا تستطيع العمل من دون تأييد ودور أميركي.

إعادة بناء الدول تصب تماماً في الحرب على الإرهاب، فالدول الفاشلة أرض خصبة للإرهابيين، لتدريبهم وتجنيدهم.

في كلمته، حمّل ترامب أسلافه مسؤولية توالد عشرات التنظيمات الإرهابية في أفغانستان بعدما كانت تستضيف واحداً هو «القاعدة» قبيل حرب 2001، وحيث إنه يكرر الفعل نفسه، فلا بد أن نتوقع مزيداً من هذه التنظيمات وعلى رأسها «طالبان»، التي تتوعد كعادتها بأن أفغانستان ستكون مقبرة للغزاة، وليته يعيد النظر في الخطة ويتوسع في السطر اليتيم الذي لمح فيه إلى أن من الممكن أن يكون لهم دور أو مشاركة في الحكم، ولكن هذا يحتاج إلى سياسة غير السابقة، التي ما فتئ ينتقدها... ولكنه يكررها.

*كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/846433/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AA%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

دكان العلمانية

العلمانية ليست دكاناً يدخله أحدنا، يقلب بضاعته، ينتقي منها شيئاً أو اثنين يعجبانه ويترك البقية، ولكن البعض يفهمها هكذا، ففجأة انهالت على الصحف السعودية مقالات في فضائل العلمانية، ويريد أصحابها أن يزجوا بها إلى داخل نظام طبيعته وتركيبته...

دكان العلمانية

جمال خاشقجي |منذ 18 أغسطس 2017 / 18:08

العلمانية ليست دكاناً يدخله أحدنا، يقلب بضاعته، ينتقي منها شيئاً أو اثنين يعجبانه ويترك البقية، ولكن البعض يفهمها هكذا، ففجأة انهالت على الصحف السعودية مقالات في فضائل العلمانية، ويريد أصحابها أن يزجوا بها إلى داخل نظام طبيعته وتركيبته لا تتفق معها، بل إن قليلاً منها يمكن أن يفسد المزاج ويفقد الدولة أهم مقوماتها وركائزها في الحكم.

المملكة العربية السعودية «دولة إسلامية» في نظامها الأساسي للحكم، الذي يعادل الدستور عند غيرها، وفي تاريخها وأسباب وظروف نشأتها، وأقصى ما تستطيع فعله للحفاظ على كيانها هو أن تجتهد في فقه الإسلام الذي تمضي عليه، أما أن تستبدل «أيديولوجيا» التأسيس والاستمرار والبقاء ببعض من العلمانية فهذه مخاطرة، والغريب أن هذه الدعوة صدرت من أروقة أعطتها أهمية، وأثارت حيرة متلقيها.

أعتقد أن سبب هجمة المقالات هذه هو مقالة المستشار في الديوان الملكي صديق الصحافيين الأستاذ سعود القحطاني، المنشورة في صحيفة «الرياض» الأسبوع قبل الماضي، ومعها التصريح الشهير للسفير الإماراتي في واشنطن الواسع النفوذ يوسف العتيبة، الذي قال في مقابلة تلفزيونية وفي معرض شرحه الخلاف مع دولة قطر، إن بلاده والسعودية تريدان مستقبلاً علمانياً للشرق الأوسط بينما تريده قطر إسلامياً متطرفاً، ولكني أحسب أن كتّاب المقالات استعجلوا فهم مقالة القحطاني وتصريح العتيبة، فالأول لم يذكر مصطلح العلمانية مطلقاً، وإنما حام حول حاجة شرعية الدولة السعودية الحقيقية الممثلة «بقوة السلطة الحاكمة، ولتلبيتها حاجات المواطن، وإنجازاتها الملموسة والمشاهدة على أرض الواقع، إلى شرعية أيديولوجية غير تلك التي كانت أحياناً سبباً للضعف وتكالب الأعداء والتفتت والتفكك في نهاية المطاف» بحسب قوله.

ذكرني الأستاذ القحطاني بمقالة قديمة كتبتها قبل عقدين، بحثت عنها فلم أجدها، ولكن وجدت إشارة إليها في مقالة نشرها الكاتب الأميركي المعروف لورنس رايت في مجلة «النيويوركر» عام 2004، تحدثت فيها عما سميته «السعودية الحقيقية وتلك الافتراضية»، وعنيت به الفرق بين الأيديولوجيا والتطبيق، إذ يعيش البعض افتراضاً في النظرية بينما الواقع مختلف، مثل تحريم صحون استقبال الفضائيات والقروض «الربوية»، بينما نحن أكثر المستهلكين والمنتجين في عالم الفضائيات (كانت هذه أمّ القضايا وقتها)، وكذلك يقوم نظام المملكة البنكي على القروض بالفائدة بينما النظرية تحرم ذلك. هنا أختلف قليلاً مع الأستاذ القحطاني، إذ دعوت إلى ضرورة الجمع بين «السعودتين» أو «الشرعيتين» كما سماهما بالاجتهاد في إطار الأيديولوجيا ذاتها، وسنتفق بالقول إن المشكلة ليست في الإسلام، فلنسمّ الأشياء بأسمائها عوضاً من استخدام مصطلح «الأيديولوجيا» الفضفاض، وإنما في «أي إسلام»؟ فأتفق معه أن الإسلام الذي كان بحسب قوله «سبباً في أزمات كثيرة تعرضت لها البلاد»، هو ذلك الإسلام المتشدد، الرافض العصرنة ومفهوم الوطنية والدولة الحديثة ذات الحدود الجغرافية المحددة والأنظمة المستحدثة المسايرة للعالم والعولمة، وقد اصطدمت الدولة مبكراً بذلك التشدد في عهد الملك المؤسس في ما اتفق على تسميته «فتنة الإخوان» عام 1929، وتجدد الصدام مرات بعده في «حركة جهيمان» عام 1980، وإرهاب «القاعدة» بعد 2003.

باختصار، في الإسلام من السماحة والمرونة والعصرنة والقدرة على التجديد ما يغني عن البحث عن «أيديولوجيا» أخرى، كما أن الشرعية الحقيقية التي تمثلها الأسرة الحاكمة والوطنية السعودية تحتاجان دائماً إلى أيديولوجيا يقبلها الشعب وتحدد العلاقة بينه وبين الحاكم، والزج بمفهوم العلمانية وبخاصة في السعودية سيربك تلك العلاقة المريحة والتي يستفيد منها الطرفان، إذ إن السمع والطاعة أساسهما «إسلامي»، ذلك أن الحاكم هو «ولي أمر المسلمين»، وهو أيضاً «الإمام»، وهي مزايا لن توفرها العلمانية، بل تنقضها تماماً، فهي لمن يعرفها تقوم أساساً على الفصل بين الدين والحكم.

كما أن تصريح السفير العتيبة ما كان له أن يكون إيذاناً بالحديث عن فضائل العلمانية في دول الخليج، ناهيك عن السعودية، فهو لم يقصد علمانية دول الخليج ولا السعودية، وإنما علمانية تلك الجمهوريات العربية البائسة المضطربة، التي اتخذت ابتداء العلمانية أساساً للحكم حتى وهي تُحكم من أنظمة مستبدة، باسم حزب البعث وزعمائه «الأواحد» صدام حسين أو حافظ الأسد، وباسم الملكية الدستورية

في مصر، وبعدها حكم عبدالناصر واتحاده الاشتراكي، لم تكن حكومات ديموقراطية، وإن اتخذت منها ديكوراً ومظهراً، فالعلمانية تقول بذلك. وبعد ثورات الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي تجدد الجدل حول هوية الدولة، هل تبقى علمانية أم ستصبح إسلامية، فالسفير يتحدث بعيداً من الخليج العربي، فلمَ الزج بالعلمانية في عالم خليجي تقليدي يحكم بالدين أو بعرف قبلي مشيخي صمد منذ زمن التأسيس؟

ليكن الحديث عن «أي إسلام نريد؟» وعن التحديث، بل حتى التحول التدريجي لدولة المؤسسات، وليس العلمانية. أما إن كان ولا بد، فهي أيضاً فكرة جيدة، فيها مخاطرة، ولكن هناك كثر متحمسون لها، شرط أن تؤخذ كلها أو تُترك كلها، فهي مرة أخرى ليست دكاناً تشتري منه شيئاً أو اثنين ثم تمضي.

*كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/846365/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

ثورة... كالسورية في جبال اليمن

يمرّ اليمن بحالة غير مسبوقة منذ انقلاب الحوثيين وصالح، والمقاومة التي أعقبته، فقد دخل الخميس الماضي بهدنة وافق عليها الحوثيون، والتحالف الذي تقوده السعودية، الذي تدخّل في اليمن بموجب طلب رسمي من الحكومة الشرعية، ولكن الحكومة هذه المرة...

ثورة... كالسورية في جبال اليمن

جمال خاشقجي |منذ 18 نوفمبر 2016 / 18:09

يمرّ اليمن بحالة غير مسبوقة منذ انقلاب الحوثيين وصالح، والمقاومة التي أعقبته، فقد دخل الخميس الماضي بهدنة وافق عليها الحوثيون، والتحالف الذي تقوده السعودية، الذي تدخّل في اليمن بموجب طلب رسمي من الحكومة الشرعية، ولكن الحكومة هذه المرة ليست شريكاً في الهدنة، ولم تُسْتَشَرْ فيها، ولا ترى نفسها ملزمة بها كما صرّح بذلك وزير خارجيتها عبدالملك المخلافي، بل حتى صعّدت عسكرياً، خصوصاً في جبهة تعز، التي أثارت الحيرة في تأخر الحسم فيها، على رغم أنها البوابة الطبيعية لصنعاء، فحققت انتصارات غير مسبوقة، مع وعد بانتصارات مماثلة في جبهة نهم المطلة على العاصمة من جهة الشمال، فما الذي يجرى؟ وهل تستطيع الحكومة الشرعية المقاومة منفردة من دون دعم التحالف الملتزم بوقف إطلاق النار بشرط التزام الحوثيين به؟ أم أن هدنة الخميس كغيرها من الهدن السابقة التي سرعان ما انهارت؟ على رغم أنها تميزت بأن وزير الخارجية الأميركي جون كيري، والراحل قريباً، قام من أجلها بآخر زيارة له للمنطقة، وضغط من أجلها، وأتى بالحوثيين من صنعاء إلى مسقط للتوقيع عليها، لعله يكتب في مذكراته أنه «أعاد السلام لليمن.«

بدأت تداعيات هدنة الخميس قبل ذلك بأسبوعين، عندما أعلن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خريطة طريق، تفضي إلى خروج الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، ونائبه اللواء علي محسن من المشهد السياسي، مقابل قبول الحوثيين وصالح، الفريق الانقلابي، بالانسحاب من صنعاء، وتشكيل حكومة وطنية يشاركون فيها بالثلثين مقابل الثلث لما تبقى من الشرعية، هذا إن تبقى منها شيء، خريطة طريق صادمة ولكن الجميع وافق عليها، باستثناء أصحاب القضية، اليمنيين.

التقيت حينها، وبعد إعلان الخريطة بيومين قادة الشرعية اليمنية الثلاثة، الرئيس ونائبه اللواء علي محسن، ورئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر، كلاً على حدة، وجدتهم غاضبين، قلقين، ولكن مزاجهم «مقاوم»، ورافضين تماماً لخريطة ولد الشيخ.

أتوقع أنني لو التقيتهم الآن، فسأجدهم أكثر غضباً، بعد إعلان الهدنة، وقبلها خطة كيري التي لم يستشاروا فيها، وخرج بحلٍّ لا يتفق مع المنطق، ولا مع المرجعيات الأممية المتفق عليها، ولن يعيد السلام لليمن، وإنما سيولّد مزيداً من الحروب فيها. كما قال لي الرئيس هادي، وفصّله رئيس الوزراء ابن دغر، إذ قال: «لكل يمني سبب لرفض حكم الحوثيين»، ثم توقف قائلاً: «لاحظ أني قلت حكم الحوثيين وليس الحوثيين الذين هم فصيل يمني ومن حقهم الشراكة معنا في الوطن، ولكننا نرفض حكمهم وهيمنتهم، الوطني اليمني المؤمن بالجمهورية يرفضهم، لأنهم يمثلون الحكم السلالي (مصطلح يمني المقصود منه هيمنة وتفضيل الهاشميين في الحكم والوظائف)، والإصلاحي يرفضهم لأنهم يمثلون مشروعاً طائفياً مذهبياً يتعارض مع مشروعه، والشافعي لأنهم متعصبون لمذهبهم، وأبناء المناطق الأخرى لأنهم جاؤوا باستعلاء مناطقي، وهكذا، إنهم مشروع مقسّم لليمن، لم نرد يوماً أن يقسّم اليمن طائفياً ولا مناطقياً، ولكنهم برعونة ضخوا هذه المفاهيم في بلادنا»، ثم استرسل: «لذلك أي حلّ يقوم على أن تكون لهم الكلمة الفاصلة سيُرْفض، وسيُفتح بابٌ للمقاومة خارج الشرعية، ما يعني حروباً صغيرة لا تنتهي.«

الفكرة نفسها سمعتها من الرئيس هادي: «الشرعية وقيادتها للمقاومة وتمثيلها لليمن هي التي تمنع اليمني أن يستقل بقراره، الجميع الآن في صف الحكومة، ولكن إن انهارت هذه الشرعية بسبب خريطة ولد الشيخ، ستخرج حكومة لا يقبل بها كثير من اليمنيين، هل تتوقع أن أهالي تعز سيقبلون بسلام تحت حكم صالح والحوثيين؟ أما الجنوب». وسكت كأنه يقول مستحيل أن يقبل بحكومة يشارك فيها الحوثي والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، الذي يمثل لهم عودة حكم الشمال، كما أن الجنوبي اليمني يبحر حالياً بعيداً في أكثر من اتجاه، بل حتى متفرقاً عن فكرة الدولة الواحدة، ما سيفتح الباب لتفتت أكبر من مجرد استعادة «الشطر الجنوبي» استقلاله، إلى تفككه بالكامل.

ثمة شيء مهم وغير مطمئن حتى للسعودية سيحدث في اليمن، فولد الشيخ لا يهرول عبثاً. يبدو أنه مدعوم، هو وخريطته، يقول إنها حصلت على دعم الرباعية المعنية بالأزمة، السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الجميع يعرف أنها خريطة كيري،

المنتمي لسياسة ومرحلة رئيسه باراك أوباما «الغامضة والبغيضة»، والذي يتهم بأنه ساهم بمواقفه الضعيفة بتسليم سورية للإيرانيين والروس، وبالتالي لا ينبغي الوثوق به أيضاً في اليمن.

أتمنى ألا يكون هناك خلاف، أو اختلاف في وجهات النظر بين «الحكومة اليمنية الشرعية» والتحالف، ولكن ما سمعته من الرئيس هادي يشي بأن هناك وجهات نظر مختلفة حيال التعامل العسكري. نائب الرئيس علي محسن، المعني بقيادة العمليات في جبهة مأرب، يتقدم هناك بصعوبة، ويَعِدُ بتقدم كبير في منطقة نهم المطلة على العاصمة. مصدر طلب عدم ذكر اسمه، ذكر أن مساعيه لإغراء قيادات في الجيش من رفاق سلاحه القدامى تعرّضت لانتكاسة كبرى في الغارة الخاطئة التي استهدفت سرادق العزاء بصنعاء الشهر الماضي، وكان هذا سبباً لغضب شديد من قيادة التحالف التي أوقفت عدداً من العسكريين، والتحقيق لا يزال جارياً بسرية تامة، على رغم ذلك اللواء علي محسن لا يزال متفائلاً، بأنه «قريباً» سيحصل اختراق يغيّر موازين القوى في صنعاء. ربما لا يملك إلا أن يتفاءل، ويحاول أن يسابق الوقت والضغط الدولي وولد الشيخ.

الرئيس هادي يرى ضرورة تعزيز جبهة تعز، قال: «في تاريخ اليمن حربان تركيتان (في العهد العثماني)، لم يهاجم الأتراك صنعاء مباشرة، وإنما في كل مرة، كانوا يحتلون تعز والحديدة، وحينها تأتي لهم صنعاء طائعة مختارة.«

وتبقى تعز، التي استعصت على الحوثيين واستعصى عليها انتصار كامل، أحد أسرار الحرب اليمنية الحالية. يروي اللواء علي محسن: «ضاعت علينا فرصة بعد تحرير عدن (في تموز - يوليو 2015) وتقدم قوات التحالف نحو تعز، ارتفعت معنويات سكانها والمقاومة، حتى محافظة إب تحررت، وطرد أهلها الحوثيين وقوات صالح، ولكن جاءتهم الأخبار بتوقف التقدم عند خط التسعين (الخط الفاصل بين اليمنين قبل الوحدة)، فانهارت المعنويات، واستعاد الحوثي وصالح زمام الأمور واستعادوا المناطق المحررة، وتراجعت المقاومة إلى داخل المدينة»، ثم يسكت ويبتسم، كأنه يقول: أكمل أنت باقي القصة. قصص كثيرة، وتبادل لوم بين أطراف عدة في أسباب عدم تحرير تعز، والتي تبدو أنها الطريق المعبّد الطبيعي نحو صنعاء، كما أنها المدينة الثانية في الحجم باليمن، والتي يمكن أن تكون حاضنة للحكومة الشرعية بعيداً عن ضغوط عدن وطموحات الفرقاء الجنوبيين، الذين عادوا وانقسموا بين «زمرة» و «طغمة»، وارثين حرب الرفاق الطاحنة، قيادات الحزب الاشتراكي التي اصطرعت طوال شهر كامل حتى الموت، أوائل 1986.

لعل الانتصارات التي تحققت في تعز الأربعاء الماضي، بعدما توحدت كل الفصائل المقاوِمة فيها بدعم من التحالف في إطار الجيش الوطني، تحاشياً للانقسامات الحزبية التي سادت المرحلة السابقة، تشير إلى تعامل جديد في جبهتها، فإن استمرت وتيرتها، خصوصاً أن الحكومة الشرعية أعلنت أنها غير معنية بوقف إطلاق النار، فقد يكون ذلك مغيّراً لقواعد اللعبة، ويقلب الطاولة على كيري وولد الشيخ.

بدا لمن التقيت بهم يومها في الرياض أن السعوديين موافقون على خطة ولد الشيخ، وتجدد هذا الاعتقاد بإعلان كيري من مسقط الثلثاء الماضي، قبول التحالف والحوثيين بوقف للعمليات العسكرية. كانوا في حيرة، إذ إن «عاصفة الحزم» لم تؤتِ ثمرها بعد، وبالتالي اتخذوا موقفهم الصارم برفض الخريطة «خدمة للشرعية ولمصلحة السعودية»، فهادي يقول: «نحن في اليمن لسنا هدف إيران، نحن توطئة لهدفها، بعدما يستقرون هناك ومن خلال عملائهم الذين سيكونون الحكومة الشرعية المعترف بها أممياً لا قدر الله، سيقفزون على هدفهم الكبير وهو السعودية». طوال حديثي معه لم يُخْفِ الرئيس نقمته على الإيرانيين الذين يحمّلهم وزر ما يحصل في بلاده، نافياً أن يكون سبب موقفه حرصه على السلطة: «كل ما أريده هو تسليم اليمن موحداً آمناً من النفوذ الإيراني، وأضمن مستقبله بنظام الأقاليم الستة الذي هو النجاة، والذي يرضي الجميع حتى الحوثيين، أنا لا أريد السلطة، أنا متقدم بالسن، ولا أريد غير سلامة اليمن، كل اليمن». بدا حديثه مقنعاً وهو يتناول مجموعة من الأدوية أتى بها أحد مساعديه خلال لقائنا.

مشروع الأقاليم الستة مقنع جداً، هكذا يبدو، ومعه كل تفاصيل اتفاق اليمنيين على انتخابات ودستور جديد، ولكن المشكلة من يقنع الحوثيين الذين يحملون مشروعاً مذهبياً متكاملاً مختلفاً عما يريد غالب الشعب، ومستعد لفرضه عليهم بالقوة؟ هل يمكن استمرار الحرب الجوية التي باتت مكلفة، ليس مادياً فقط، وإنما تعرّض الرياض لضغوط دولية وهجمات إعلامية، مع تقدم عسكري بطيء من قبل الجيش الوطني اليمني؟ بينما تنهار البنية التحتية في كل اليمن، ويتفكك حتى في مناطقه المحررة أمام رغبات المغامرين وتطلع بعض المحافظات للاستقلال، وظهور ميليشيات مشكّلة فقط من أبناء كل منطقة، ما يعزز الروح التشطيرية وفرص الحروب الصغيرة التي حذّر منها الرئيس.

هل الخطة هي تجميد الوضع اليمني بالتسويف في تطبيق خطة كيري، أو خريطة ولد الشيخ، فلا فرق بينهما، حتى تستبان نوايا الإدارة الأميركية الجديدة، أم أنه الحسم العسكري ودخول صنعاء، دخول المنتصرين، والذي عاد التفاؤل به بعد انتصارات تعز الأخيرة؟ إذ لا يعقل أن تقبل السعودية بوضع متميز للحوثيين في اليمن يمكّنهم من عقد اتفاقيات تهدد أمنها مع خصمها الإيراني اللدود.

خرجت من قصر المؤتمرات بالرياض، وكلمات رئيس الوزراء ابن دغر ترنُّ في رأسي: «لو تخلّى عنا العالم فلن نقبل بالحوثيين، لكل يمني سبب في رفضهم وحربهم، ستكون هناك مقاومة لهم من دون شرعية، ستكون فوضى»، بالطبع لا أحد يريد تلك الفوضى، ولا ثورة كالثورة السورية في جبال اليمن، حتى لو كانت مستحقة، وكذلك لا تريد السعودية إيران في جبال اليمن، وهذه قاعدة أساسية يؤسس عليها أي تحليل لمستقبل اليمن.

*كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/832301/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

لا تخافوا ترامب... ولكن استعدوا له

كتب الزميل عبدالرحمن الراشد في عموده الشهير، بعد فوز الرئيس باراك أوباما قبل ثمانية أعوام «لا تفرطوا في التفاؤل»، رداً على المحتفين بوصول رئيس مثقف إلى رئاسة أميركا، متعلم ويقرأ الكثير من الكتب، ويعرف عالمنا جيداً، ومهتم بالديموقراطية...

لا تخافوا ترامب... ولكن استعدوا له

جمال خاشقجي |منذ 11 نوفمبر 2016 / 16:58

كتب الزميل عبدالرحمن الراشد في عموده الشهير، بعد فوز الرئيس باراك أوباما قبل ثمانية أعوام «لا تفرطوا في التفاؤل»، رداً على المحتفين بوصول رئيس مثقف إلى رئاسة أميركا، متعلم ويقرأ الكثير من الكتب، ويعرف عالمنا جيداً، ومهتم بالديموقراطية وحقوق الإنسان، ويشبهنا.

الخميس الماضي كتب «لا تخافوا ترامب»، رداً على المنزعجين من وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم هناك، ذلك بأنه على العكس من أوباما الذي تفاءلنا به، لا يعرف عالمنا ولا يحب الكتب، ولم يعرف الفرق بين الفلسطينيين والأكراد إلا متأخراً، وبالطبع هو غير مهتم بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وبالطبع لا يشبهنا.

الأستاذ الراشد معه حق في الحالتين، فأوباما لم ينصر القضايا العربية، ولم يهتم حقيقة بحقوق الإنسان، ودعا العرب في جامعة القاهرة -وكنت ممن حضروا محاضرته الشهيرة آنذاك- إلى الحرية والديموقراطية، وعندما ثاروا في ربيعهم العربي (ولا فضل له في ذلك) لم يحمِ ثوراتهم الوليدة، وإنما ترك ثورات مضادة تفتك بها، وإيران تتغول عليها، فتنهار دولها وتدمر مدنها التاريخية وحواضرها، وهو يكتفي بالشجب والاستنكار!

بالطبع لن يشن دونالد ترامب حرباً علينا كي نخافه، وإن هدد بأنه سيدمر المدن التي يحتمي بها «داعش» ويقصفها طولاً وعرضاً، ولن يبالي بأن يستهدف عائلات الإرهابيين. وتعريفه للإرهابيين واسع جداً بشكل يدعو للقلق، وهو لو طبق سياسة حمقاء كهذه سيولد جيلاً من الإرهابيين. كما أنه لن يرسل لنا فاتورة في مقابل ما يزعمه من حماية، ولن يطرد المسلمين من أميركا، وقد «يلم» لسانه الحاد عن السعودية ودول الخليج بعدما أصبح رئيساً، ولكنه أيضاً سيفعل مثلما فعل أوباما، ما أدى إلى توتر العلاقة بينه وبين السعودية. «لا شيء» في سورية، ولا شيء حيال التغول الإيراني في عالمنا، هذا إذا لم يصطف في الجانب الآخر، فما صدر عنه من تصريحات قليلة حيال سورية تجعله أقرب إلى الموقف الروسي، ويعني ذلك الاستمرار في تدمير علاقات سعودية- أميركية عمرها أكثر من 60 عاماً، بدأها أوباما ببروده، وقد يكمل عليها ترامب باندفاعه ورعونته!

نريد أن نصدق أن «الرئيس» ترامب غير المرشح ترامب، وأن أميركا دولة مؤسسات، ولن يستطيع ترامب أو غيره دفع أميركا إلى سياسات غير متوقعة، وكل ذلك غير صحيح.

الرئيس ترامب هو المرشح ترامب، فتصريحاته الجانحة هي آراؤه حتى قبل 20 عاماً، وقبل أن يفكر في الترشح للرئاسة الأميركية، ليست تكتيكاً انتخابياً، وإنما هذا هو دونالد ترامب، يميني متطرف شعبوي، ويرى دول الخليج العربي مجرد آبار نفط! الرئاسة ستكسو أفكاره المتطرفة ببعض من الديبلوماسية، ولكن إن حككت قشرتها كثيراً فسيظهر لك دونالد ترامب الحقيقي، لذلك يجب التعامل معه بحذر.

الخطأ الثاني الذي يردده البعض، أنه رئيس «جمهوري» متسق مع الخطاب الجمهوري، وبالتالي يمكن أن يكون صديقاً للسعودية، كما كان معظم الرؤساء القادمين من ذلك الحزب، ولكنه ليس بالرئيس الجمهوري التقليدي، بل إن الجمهوريين لا يزالون في حال صدمة، ويتفكرون كيف يتعاملون معه وقد أصبح القيصر، من دون أن ينهار ما تبقى من قيم الحزب التقليدية.

الخطأ الثالث، أن أميركا دولة مؤسسات، ولا يستطيع الرئيس أياً كان أن يجنح بسياستها. لهؤلاء أذكّرهم بما فعل جورج بوش الابن بغزوه العراق، إذ استخدم دولة المؤسسات لتمرير قراره الغاضب، بما في ذلك تزوير الحقائق، وحصل الغزو، ولا يهمنا ما خسرته أميركا من تريليونات بسبب قراره الخاطئ. الذي يهمنا أننا خسرنا العراق كما نعرفه، ربما إلى الأبد، وجرى تقديمه على طبق من ذهب لإيران، والتي أطلقت من هناك -ولا تزال- مشروعها التوسعي الطائفي، والذي لا نزال نقاومه بعد أن وصل بعيداً إلى «شامنا ويمننا». حصل كل

ذلك بسبب قرار رجل واحد أحاطت به مجموعة من المحافظين الجدد، بأجندة تخصهم. إذاً، لا يقولنّ أحد إن الرئيس الأميركي محدود الصلاحيات وتحكمه دولة مؤسسات، والمقارنة بين جورج بوش الابن ودونالد ترامب تقول إن الأول أكثر اعتدالاً وانضباطاً من الثاني، على رغم أنه كان يوماً موضع تندر عند الحديث عن السياسة الأميركية.

حتى الآن، القليل المتاح من المعلومات عن سياسة ترامب الشرق أوسطية لا يبشر بخير، وكذلك نوع المستشارين الذين من حوله والشخصيات المرشحة لوزارة خارجيته، مثل زعيم الغالبية السابق في الكونغرس نيوت غينغريتش وهو مسيحي متعصب لن يرى في الشرق الأوسط غير الأقليات المسيحية البائسة، أو جون بولتون ممثل أميركا في الأمم المتحدة زمن جورج بوش الابن، والذي يمكن وصفه بثقة بأنه ليكودي متعصب، حينها سنفتقد جون كيري بشدة.

ولكن طالما أن صفة الرجل التي تقلق العالم لا تزال «عدم اليقين» بسياسته وخططه، بالتالي يمكن توقع أن تتغير مواقفه عندما ينتقل من عالم تصريحاته الانتخابية، والتي لا تختلف كثيراً عما يطرح من آراء انطباعية مستعجلة على مائدة عشاء، إلى عالم السياسة المنضبطة بموقعه بصفته رئيساً، والمحكمة بمن حوله من مستشارين. فعلى سبيل المثال، تجده في سورية معجباً بسياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هناك، ويقول إنه سيحارب «داعش» والإرهابيين أولاً، ولا نعرف، وربما هو لا يعرف من يقصد بالإرهابيين، فإن اتبع تفسير بوتين فأعان الله الثورة السورية. ويضيف أنه يفضّل لو يبقى بشار الأسد حتى لا يأتي من هو أسوأ منه، معتمداً على تحليل مبسط، أن كل من جاء بعد صدام حسين ومعمر القذافي في العراق وليبيا كان أسوأ منهما. في الوقت ذاته هو ضد إيران و«حزب الله»، فهل سيدرك أن الانتصار لبشار وبوتين هو انتصار لخصومه إيران و»حزب الله»؟

ما سبق نموذج لآرائه، التي من الواضح أنها بحاجة إلى إعادة ضبط، وهنا قد تتوافر فرصة للسعودية، بحكم أنها قوة أساسية في المنطقة لا يستطيع ترامب إلا أن ينظر إليها عندما يحين وقت اهتمامه بالمنطقة، والذي لا نعرف متى، فهو أيضاً سيستمر في السياسة الأميركية الانعزالية. انشغالاته الداخلية كثيرة جداً، وهي ما أوصلته إلى الحكم، يحتاج إلى معجزة كي يحقق وعده لملايين الأميركيين بأنه سيعيد إليهم الوظائف التي ذهبت إلى الصين والهند، ولكن أحداث الشرق الأوسط المتفجرة لا بد من أن تلفت انتباهه، فهي من مهددات أمنه القومي، حينها قد ينظر إلى بوتين يطلب منه الحل، أو يوكل له (من الباطن) تنفيذ سياسة مشتركة بين البلدين. حينها ستقع الكارثة. هذا السيناريو الأسوأ، أما الأحسن أن يستمع لنصيحة أن من الضروري اللجوء إلى القوة السنّية المحلية، فهي الوحيدة القادرة على هزيمة «داعش» وإعادة الاستقرار، حينها لا بد من أن ينظر إلى السعودية، والأفضل ألا تكون وحدها، وإنما تكتلاً من القوى الفعالة في المنطقة، وكلمة السر هنا هي «الفعالة»، أي الدول التي لها حضور «إيجابي» في أزمات المنطقة، لذلك من الأفضل للمملكة أن تستعيد زمام المبادرة وروح «عاصفة الحزم»، بأن تحضر بقوة في أزمات المنطقة مع شركاء في عملية إطفاء حرائق من الموصل حتى طرابلس الغرب، حينها لن يملك ترامب المندفع إلا أن يتعامل باحترام مع المملكة ذات النفوذ في المنطقة.

السعودية تريد دوماً علاقات جيدة مع أميركا، ولكن المشكلة أن علاقتها معها تستحيل أن تقتصر على الثنائية فقط، كالتجارة والخدمات والتعليم وشراء الأسلحة وبيع النفط، قلما اختلف البلدان في هذه الأصعدة، إنما هي قضايا السياسة الخارجية. سابقاً كانت القضية الفلسطينية أهم أسباب الخلاف، اليوم توجد ثلاث قضايا أخرى، قانون «جاستا» وسورية واليمن، وكلها أسباب محتملة للخلاف مع ترامب أو الاتفاق معه.

لذلك يجب أن تكون المملكة أمامه في المنطقة، تحذره، ولكن لا تهابه وتتكمش خشية الصدام به. لا تندفع إليه، وإنما تمارس دورها في المنطقة مع حلفائها، بل حتى تتوسع فيه، حينها سيعرف الرئيس ترامب أن المملكة ليست مجرد «آبار نفط.«

الأفضل أن تضع الرياض شروط التعامل مع ترامب أولاً قبل أن يفعل هو ذلك.

*كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/831790/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%A7-

%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-
%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7-%D9%84%D9%87

لو تغيّر عون وابتعد الحوثي عن إيران

لم يصدر عن الرياض تصريح رسمي يفصّل الموقف السعودي حيال حدثين يهمانها حصلا الأسبوع الماضي، هما انتخاب حليف «حزب الله» الجنرال ميشال عون رئيساً للبنان، وإعلان المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خريطة طريق لحل الأزمة اليمنية المستعصية بدت...

لو تغيّر عون وابتعد الحوثي عن إيران

جمال خاشقجي |منذ 5 نوفمبر 2016 / 04:08

لم يصدر عن الرياض تصريح رسمي يفصّل الموقف السعودي حيال حدثين يهمانها حصلا الأسبوع الماضي، هما انتخاب حليف «حزب الله» الجنرال ميشال عون رئيساً للبنان، وإعلان المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خريطة طريق لحل الأزمة اليمنية المستعصية بدت منحازة إلى الحوثيين. لكن وفقاً للقاعدة الثابتة والمتفق عليها القائلة إن المملكة لن تسمح بهيمنة إيرانية على «شامها ويمنها»، يُمكن قراءة الموقف السعودي بأنه غير سعيد بما جرى، وإن اضطر بروتوكولياً إلى تهنئة الجنرال و «التعامل» مع خريطة ولد الشيخ، بسبب ضغوط يتعرض لها نتيجة إطالة أمد الحرب في اليمن.

ولكن مقالات كُتاب محسوبين على الرياض، وتصريحات حلفاء من حولها، ترى في انتخاب عون ومبادرة ولد الشيخ «انفراجة» وفرصة سلام صالحة للبناء عليها. أثار ذلك قلق اليمنيين والسوريين واللبنانيين، بل حتى أهالي الموصل ووسط العراق وكل عربي وسني متضرر من المشروع الإيراني التوسعي، والذي لا يزال باقياً يغيّر وجه المنطقة في شكل غير مسبوق ويتمدد في عالمنا المنهار وعواصمنا ومدننا العربية التي تسقط وتدمر وشعوبها التي اقتلعت من جذورها وتاريخها وباتت لاجئة مشتتة، فباتوا يخشون من تراجع سعودي، وهم قد علّقوا بالمملكة الآمال أن تكون صاحبة المشروع العربي السني المقابل.

شخصياً، مقتنع بأن موقف الرياض لم ولن يتغير، وأن قلبها في المكان الصحيح، ولكنها مضطرة إلى ممارسة بعض من السياسة، وفِقْه «أخف الضررين»، وإن كنت أتمنى أن نسمع أكثر وبالتفصيل من مسؤول سعودي كبير يحدثنا عن الحرائق الجارية من حولنا، وخطط مواجهتها، ومن معنا ومن ضدنا، ومن هو حائر يتخبط.

يمكن البناء على حديث المتفائلين بانفراجة في لبنان تعيده إلى صفه العربي، وعملية سلام في اليمن يمكن البناء عليها منطقياً، إذا ما تغير الجنرال ميشال عون وتخلى عن نظرية «تحالف الأقليات» ومنع «حزب الله» من إرسال آلاف الشبان اللبنانيين إلى سورية للقتال هناك، وكذلك في حال حصول معجزة أخرى تفك ارتباط الحوثيين بإيران ومشروعها التوسعي، وهو أمر مستبعد، والقول به أوهام، والأفضل للمملكة أن تدخل حرباً في اليمن لعقد كامل تذود بها عن الجزيرة كلها، ولا تقبل بسخف مثل هذا.

الجميع يعلم بأن تحالف عون - «حزب الله» ليس تحالفاً انتخابياً عابراً، وإنما موقف مبدئي، فهو لا يرى في سورية ثورة حرية، وإنما تهديداً طائفياً، وله تصريحات عدة تشي بذلك. وما مسارعة رئيس النظام السوري بشار الأسد لتهنئته بالفوز غير إشارة إلى طبيعة الآتي من الأيام والمواقف.

سيحاول الرئيس عون، أو بالأحرى رئيس وزرائه المقبل سعد الحريري، تحييد المسألة السورية المتداخلة مع اصطفاف لبنان مع إيران، بِنِية تقديم مصلحة لبنان وحمايته من الانهيار، وهو المسوغ الذي قدمه الحريري للانقلاب على مواقفه السابقة، والتنازل لعون، وبالتالي لـ «حزب الله». لكن الجميع يعلم أن ذاك الاصطفاف الذي تجلى في مواقف رسمية سلبية ضد السعودية في اجتماعات الجامعة العربية، وتعايش النخب السياسية اللبنانية معها ومع ارتكابات الحزب في سورية، هما سبب الغضب السعودي على كل لبنان، وليس «حزب الله» وحده مطلع العام الحالي. إنها مسألة وقت وستنفجر الأزمة السورية في شكل أو في آخر في لبنان، وتفجر معها هذا التحالف الهش غير المنطقي بين عون والحريري، إما في شكل عمل إرهابي، أو مواجهات طائفية في الداخل اللبناني، أو موقف مفاجئ من الرئيس عون يعبّر عن مواقفه المسبقة، أو اصطفاف آخر مع إيران في محفل عربي أو دولي. وبالتالي أتوقع أن تتعامل المملكة مع هذه الحال اللبنانية - غير المريحة ولا المسبوقة - بقليل من التفاؤل مع حذر وتوجس شديدين.

في اليمن حال أخرى غير مريحة، فإطالة أمد الحرب تحولت إلى عامل ضاغط على السعودية، وسمحت لأميركا وغيرها بأن تمارس دوراً يعبّر عن فهمها للأزمة، لا فهم الرياض وثوابتها التي تدور حول رفض الوجود الإيراني هناك. هذا غير الضغوط التي تشتد عليها،

بزعم الحرص على سلامة المدنيين، ورفع مظلومية معاناة الشعب اليمني بسبب الحرب والحصار والانقلاب، مع المساواة في تحميل مسؤولية ذلك على الطرفين محل النزاع. وهي مسألة غير عادلة للسعودية، ومن حقها أن ترفضها، لكن مشكلتها أن رافعي ألويتها هم حلفاؤها الأميركيون والبريطانيون. وتكفي جولة سريعة على آخر مذكرة دفعت بها بريطانيا إلى مجلس الأمن للتصويت عليها لكشف هذه اللغة التي تساوي بين الشرعية والتحالف من جهة، والانقلاب من جهة أخرى.

هذا الفهم الخاطئ للأزمة اليمنية الذي من الواضح أنه تبلور بسبب طول أمد الحرب وحادثة سرادق العزاء المؤسفة واختلاف ثوابت وأولويات السعودية عن أولويات حلفائها في اليمن، انعكس بوضوح على خريطة الطريق التي قدمها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ، والتي وُصفت بأنها انقلاب على خريطة سابقة قدمها في الكويت وقبلت بها الشرعية اليمنية، إذ ساوى تماماً بين الشرعية اليمنية والحوثيين وعلي عبدالله صالح بصفتهم قوة انقلابية، مع إلغاء تام لمبدأ المحاسبة والعدالة الانتقالية.

وبغض النظر عن المآخذ اليمنية الوجيهة على خريطة ولد الشيخ، والتي جعلت الرئيس الحليم الصبور عبدربه منصور هادي يشتاط غضباً ويرفض حتى تسلمها في البداية، فإنها أكثر سوءاً للسعودية، إذ تتضمن تهديداً لأهم ما سعت إلى تحقيقه في اليمن، وهو منع الحوثيين من الاستحواذ على السلطة، أو أن يكونوا في موقع فيها يمكّنهم من تمرير سياسات تهدد الأمن القومي والاستراتيجي السعودي. فالخطة تهمش الشرعية الحالية الممثلة بالرئيس هادي، وتستبدلها بنائب رئيس واسع الصلاحيات، يستند إلى شرعية أممية وقبول الحوثي وصالح، ما يعني أنه سيكون قادراً على وقف عمليات التحالف، والتي يجب أن نتذكر أنها لم تبدأ لأن الحوثيين أطلقوا صواريخ بالستية على منطقة مكة المكرمة مثلما فعلوا قبل أيام، وإنما بدأت لمنعهم من الاستيلاء على السلطة في اليمن بالقوة.

تعيد هذه الخريطة الأطراف اليمنية إلى لحظة اتفاق السلم والشراكة في أيلول (سبتمبر) 2014، عندما اختلّت كل موازين القوى السياسية بحكم القوة والانقلاب، لا بسلطة من فاز في انتخابات شرعية، فخضعت لهم كل القوى السياسية حقناً للدماء بعدما فشلت الثورة التي حلم الشعب فيها بيمن ديموقراطي تعددي. وإذا ما نجح ولد الشيخ في تمرير خريطته فستعود القوى نفسها إلى الطاولة نفسها، فيما الحوثي الذي استخدم بلطجته قبل عامين أكثر قوة وبلطجة ويحظى باعتراف من المجتمع الدولي، سيسحب بضع مدرعات من صنعاء، ومئات من أنصاره المدنيين في احتفالية أمام كاميرات التصوير، وربما تصفيق إسماعيل ولد الشيخ، بينما يترك آلافاً منهم داخل ثكنات الجيش بزي عسكري بعدما رسمهم هناك، وآلافاً غيرهم في الوزارات المدنية، في أكبر عملية اختطاف فوضوي لمؤسسات الدولة اليمنية.

وهناك بالطبع جيش صالح وأمنه السياسي ودولته العميقة المشاركة في هذه المهزلة، فكيف تُجرى انتخابات في بلد كهذا؟ وكيف يستطيع هادي منزوع الصلاحيات ونائبه المرضي عنه حوثياً أن يفاوضا الحوثي وصالح من دون ضمانات، وهم من هم في البلطجة التي أوصلت اليمن إلى ما وصل إليه؟ مَن يضمن ألا يتكرر سيناريو الضغط على رئيس الوزراء مثلما فعلوا مع خالد بحاح الذي صعد نجمه باعتباره أحد استحقاقات اتفاق السلم والشراكة سيئ الصيت، فكان هو من نال صفة «الشخصية الوطنية المحايدة وغير الحزبية المشهود لها بالكفاءة والنزاهة»، كما ورد في أحد بنود الاتفاق، فعُين رئيساً للوزراء لم يحتمل الحوثيين ولم يحتملوه، فدفعوه إلى الاستقالة، ثم لحقه الرئيس هادي بعده، ولم يجدا بعد الله غير السعودية ملجأ بعدما تقدم الحوثي وصالح بقواتهما إلى عدن، وقصفت طائرات الأخير قصر الرئيس الذي استنجد بالسعودية، فأعلنت في آذار (مارس) 2015 عاصفة الحزم بطلب منه، بصفته ممثلاً للحكومة اليمنية الشرعية.

إذا سمحت الرياض بمرور خريطة ولد الشيخ فلن تكون هناك في المرة المقبلة حكومة شرعية تطلب عاصفة حزم، بل حكومة مُعيّنة برضا الحوثيين وبغطاء أممي. وحينها لن نملك سوى الحوقلة، بينما نتابع على شاشة التلفاز احتفالاً بافتتاح قاعدة عسكرية إيرانية في ميدي، بزعم اتفاق التدريب والتعاون المشترك بين إيران واليمن. سيكون هذا أكثر إيلاماً، وأعظم خطراً من صاروخ باليستي يستهدف مكة المكرمة ونستطيع إسقاطه بمنظومة دفاعنا الجوي. أما قاعدة إيرانية في ميدي، فما الذي سيسقطها؟

لا أكاد أتخيل أن السعودية يمكن أن تسمح بشيء كهذا، لذلك أتوقع ألا تسمح الرياض بتمرير خريطة ولد الشيخ التي ترقى إلى أن تكون مؤامرة، لا مشروع سلام.

جمال خاشقجي

http://www.alhayat.com/article/831334/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%88-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A-%D8%B9%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

رؤية مواطن 2030.. أخيراً المشاركة في القرار المحلي

>هذه مقالتي الأخيرة في سلسلة «رؤية مواطن 2030»، عمدت ألا أشطح فيها بمطالب مبالغ بها، إنما بديهيات نفتقدها. أصلها موجود، ولكن لم تكتمل وتزدهر، وكلها تصب في ذلك المصطلح الجميل الذي ضخ لنا في الرؤية الرسمية «جودة الحياة».كثير من القراء...

رؤية مواطن 2030.. أخيراً المشاركة في القرار المحلي

جمال خاشقجي |منذ 29 أكتوبر 2016 / 21:11

>هذه مقالتي الأخيرة في سلسلة «رؤية مواطن 2030»، عمدت ألا أشطح فيها بمطالب مبالغ بها، إنما بديهيات نفتقدها. أصلها موجود، ولكن لم تكتمل وتزدهر، وكلها تصب في ذلك المصطلح الجميل الذي ضخ لنا في الرؤية الرسمية «جودة الحياة.«

كثير من القراء سألوا، عن الديموقراطية والمشاركة الشعبية؟ دعوكم منهما فهما ليستا بين أولويات المواطن، ولكن المشاركة في القرار المحلي مفيدة جداً لضمان نجاح «رؤية 2030» والمواطن متحمس لذلك، فازدهار الأعمال التطوعية، والإقبال عليها، خصوصاً من الشباب يشير إلى أن المواطن يريد المشاركة في «السياسة المحلية»، يتمنى لو يكون صاحب قرار في مسألة الشجرة التي تزرع أو تقطع أمام بيته، وفي الاهتمام بحديقة ومسجد الحي. قلبت وثيقة الرؤية أبحث فيها عن «المشاركة الشعبية» ولكني لم أجدها، وهو ما أتمنى أن تتضمنه بشكل أو بآخر، فهي السبيل لتحقيق الرغبة المشتركة في تحقيق «وطن طموح، مواطن مسؤول» وهذه الجملة وردت في ختام روية 2030 الرسمية، فلكي يكون المواطن مسؤولاً على المرافق العامة كما يلح دوماً كبار المسؤولين والإعلام، لا بد أن يشارك المواطن في التخطيط وصناعة هذه المرافق حتى يشعر أنها ملكه، لا أن يفاجأ بها، فإن كانت حسنة شكر، وإن كانت سيئة تذمر وشكا في مجلسه وبين أهله وأصدقائه، وأيضاً على شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت صوت من لا صوت له، ثم تنتهي شكواه وتذوي كأنها لم تكن.

ثمة هدف آخر رائع في الرؤية الرسمية «الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً في مقابل 11 ألفاً الآن». هنا، أدرك الفريق الاستراتيجي الذي صاغها أهمية العمل التطوعي فجعله هدفاً، وبالتالي لا بد أنه يدرك أيضاً أهمية المشاركة المحلية من خلال تفعيل المجالس البلدية التي جرت انتخاباتها هذا العام وسط اهتمام كبير، ولكنها لا تزال مجالس من دون «أسنان»، إذ لا تستطيع مشاركة أصغر رئيس بلدية في قراراته ولا معارضته أو مراقبته، ولنترك المحاسبة لأجهزة الدولة وفق نظام «حوكمة العمل الحكومي» و«برنامج قياس الأداء» اللذين وعدت بهما الرؤية وتميزت به عن كل خطط التنمية السابقة، واستخدمت المصطلحين الأساسيين في بناء الحكم الراشد وهما «المساءلة والشفافية.«

فقرية صغيرة بالمملكة تفتقر للقدرات المالية، تستطيع لو توافر لأهلها قدر من المشاركة أن تتحول إلى بيئة حياة تنافس حتى المدن الاقتصادية التي تستمتع بدعم مالي واهتمام وتخطيط عال المستوى من الدولة، وخلال سنوات، وبعد الممارسة والخطأ والصواب، سيكتسب أهلها مهارات في الإدارة أفضل من رئيس بلدية يأتيهم من أفضل معهد للإدارة العامة في البلاد، أو حتى من جامعة أميركية مرموقة، فقليل من المشاركة، يصنع الفرق.

«2030»رؤية مواطن سعودي

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

*كاتب وإعلامي سعودي.

http://www.alhayat.com/article/830873/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

>احترت في ما إذا كان ينبغي أن تسبق الوظيفة السكن! فمن دونها لا يتوافر الدخل الذي يمكن للمواطن أن يحصل به على السكن ولا التعليم الجيد أو العلاج المفترض وبقية ما في القائمة من مطالب.ولكن من الممكن أن يتحصل المواطن على سكن قبل الوظيفة،...

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

جمال خاشقجي |منذ 29 أكتوبر 2016 / 19:00

>احترت في ما إذا كان ينبغي أن تسبق الوظيفة السكن! فمن دونها لا يتوافر الدخل الذي يمكن للمواطن أن يحصل به على السكن ولا التعليم الجيد أو العلاج المفترض وبقية ما في القائمة من مطالب.

ولكن من الممكن أن يتحصل المواطن على سكن قبل الوظيفة، وذلك من خلال مشاريع الإسكان الخيري المتعددة، التي تقوم بها جهات حكومية أو أفراد، ولكن هذا ليس بالحل الجيد لبناء اقتصاد إنتاجي، وإن كان مقبولاً أو حتى لازماً في مجتمع متراحم، ولكن يجب أن تسعى الدولة لعدم التوسع به، أو أن يكون على الأقل قاعدة تحفز من قنع به للخروج من دائرته الضيقة إلى دائرة الكسب الفسيحة.

والأفضل ربط السكن بالوظيفة دوماً، بمعنى تشجيع المواطن على أن يسعى للعمل؛ لكي يحصل على السكن والعلاج والتعليم والترفيه إلى آخر القائمة.

كما أن الوظيفة متداخلة مع التعليم والعلاج، فكلما ارتفع منسوب الاثنين، ارتفع معهما منسوب الدخل وجودة الوظيفة، ولكن قبل لوم المواطن على أنه عاطل أو لا يسعى لوظيفة أفضل، ولا يتمتع بالتدريب الكافي ولا التعليم المناسب (وكليهما من مسؤوليات الدولة توفيرهما وإصلاحهما)، فإن على الدولة أولاً: إصلاح بيئة العمل بتحرير السوق من سيطرة العمالة الوافدة، التي لم تعد تستأثر فيه بالوظائف، بل أصبحت تمتلك السوق واحتكرت الخبرة والمعرفة بمفاتيحها ومغاليقها. عندما تتحرر السوق سيقتحمها المواطن بعلة حاجته وحاجة المجتمع إلى عمله، وهو ما سيخفف على الدولة عبء الرعاية والضمان الاجتماعي، ولعل لهذا السبب تحولت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة التنمية

الاجتماعية.

المواطن لا يهمه كيف تعالج الدولة هذا الخلل في السوق، كل الذي يهمه أن يحصل على وظيفة مناسبة، ومع زيادة تعداد السكان، وتحديداً الشباب منهم، واتساع رقعة التعليم بغض النظر عن جودته، فإن كل خريج جامعي يؤمن بأن له الحق في وظيفة، وسيغضب إن لم يحصل عليها، ولن يقتنع بقول قطاع الأعمال أنه غير كفء، أو الحكومة بقولها بمحدودية وظائفها، إنه يرى في تلك الشهادة رخصته أو «حقه» للحصول على وظيفة، لذلك لا بد من توليد وظائف جديدة باستمرار، ولكن معها تحسين جودة التعليم حتى تستعيد «الشهادة» هيبتها، والأهم من ذلك إحياء ثقافة العمل، التي قضي عليها استشراء حالة الإدمان على العمالة الأجنبية غير المؤهلة والمستعدة دوماً للقيام بأي أعمال وتحت أي ظرف ولا يهمها طول ساعات العمل، ولا بيئته ولا «جودة الحياة»، فهي «عابرة»، تسعى لجمع المال فقط، حتى تعود إلى وطنها وتستمتع بالحياة هناك.

هذه العمالة شوهت بيئة العمل للمواطن، وخلقت ظروفاً لا تناسبه، وما نزال مختلفين في ذلك، فحال الإدمان عليها جعلت قطاع الأعمال والموظفين يؤمنون بأن لا فكاك منهم، ولا سبيل للإنتاج وزيادته بدونهم، إنها أكبر تحدٍ يواجه خطة «التحول» و«الرؤية»، ولا يملك تغيير قواعد اللعبة وبيئة العمل غير الدولة باتخاذ قرارات صارمة وصادمة، فهي التي ترى الصورة الكلية لواقع السوق والاقتصاد، بينما لو تركت المسألة لقطاع الأعمال لاختاروا مصلحتهم التي يرونها، لا مصلحة المجموع.

الدولة وحدها التي ترى وتعرف إحصاءات تفاصيل المصلحة الكلية للوطن والشعب، في كل أشكالها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المعقدة والمتداخلة.

«2030»رؤية مواطن سعودي

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

*كاتب وإعلامي سعودي.

http://www.alhayat.com/article/829628/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%A9

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

>هنا يتداخل مطلبان في واحد، أطالب بمزيد من الأشجار في مدننا، والحفاظ على ما هو قائم منها ورعايته والاهتمام به، بل حتى إصدار تشريع يصعّب قطعها إلا بالعودة إلى أهل الحي.فقطع الأشجار من أسهل الإجراءات والأفعال التي يبدأ بها مهندسو البلدية...

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

جمال خاشقجي |منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:16

>هنا يتداخل مطلبان في واحد، أطالب بمزيد من الأشجار في مدننا، والحفاظ على ما هو قائم منها ورعايته والاهتمام به، بل حتى إصدار تشريع يصعّب قطعها إلا بالعودة إلى أهل الحي.

فقطع الأشجار من أسهل الإجراءات والأفعال التي يبدأ بها مهندسو البلدية والمرور وهم يعيدون تخطيط الشوارع، وما أكثر ما يعيدون هدم وتخطيط وإعادة رسم وتغيير مسارات لشوارع استقرت أزماناً! كأنها هوايتهم المفضلة عندما يريدون أن يظهروا بمظهر المشغول والمطور للمدن، وكأن من سبقهم أخطأ في رسم هذا الرصيف، وغرس تلك الأشجار!

في شمال جدة شارع أنيق، كان كذلك، اسمه شارع حمد الجاسر، المؤرخ واللغوي الراحل، يمتد لكيلومتر أو نحو ذلك وسط حي الروضة، والذي كان هو الآخر حياً أنيقاً. وسط الجزيرة الفاصلة بين المسارين غرست أشجار ذات فروع وأوراق خضراء كثيفة، ولو غرس مثلها على جانبي الشارع لأصبح أجمل شارع في جدة، ولكن زحفت المتاجر على جانبيه، وعُدل نظام البناء، فازدادت العمائر دوراً أو أكثر، فازدحم الحي واختنق الشارع، ولم يتفتق ذهن مخططي الأمانة عن حلول تعالج فوضى المواقف السيارات العشوائية، ولا وقف رخص المتاجر والمطاعم والمقاهي، لتخفيف الزحام، إنما قطع تلك الأشجار الجميلة النادرة في صحراء أحيائنا المكتظة، فجأة، ومن دون مشاورة أحد، ولا حتى باستئذان مجلس بلدي منزوع الصلاحيات، لا يملك حق منعهم لو أراد ذلك، فقاموا بمذبحة مروعة في حق تلك الأشجار المسكينة!

اليوم ينتصب مكانها فاصل أسمنتي قبيح مرتفع لنحو المتر، اختفت الأشجار وخضرتها وظلها، وبقي الزحام والمواقف والمتاجر والمباني العشوائية!

نحن المواطنين أيضاً نقص الأشجار لأتفه الأسباب، أغربها أنها تسهل السطو على المنازل، وأدناها أن أوراقها الجافة تملأ حوش البيت، بالتالي نحتاج جميعاً إلى ثقافة تشجع زرع الأشجار والحفاظ عليها، ونظام يجرّم الاعتداء عليها، واعتبارها ملكية عامة.

لدينا سببان للمطالبة بالمزيد من الأشجار، غير أنها جزء أساس من «جودة الحياة» التي نتوق لها، أولهما الطقس الحار، الذي يحتاج إلى أشجار تخفف من غلوائه، ليوفر الظل، ولعلها أيضاً تبعث لنا نسمات حانية. لا زلت أتذكر رائحة أشجار الفاغية (الحناء) على جنبات طريق قباء، إذ كنت أسير إلى المسجد مع والدي - رحمه الله - مشياً على الأقدام، إنه شعور لذيذ كفيل بتعديل مزاج أي مواطن.

السبب الثاني، أن لدينا كميات وفيرة من المياه المستخدمة، التي تُمكن إعادة تدويرها وتكريرها لتصلح مياه ري لأشجار زينة غير مثمرة، يذهب معظمها هدراً في البحر لتلوثه.

لو استمعنا لمسؤولي البلدية لخرجوا علينا بألف سبب وسبب لتفنيد اقتراح كهذا، فالأرصفة التي ستزرع بها الأشجار غير موجودة، إذ احتلتها السيارات، ومياه الري غير متوافرة، إذ تحتاج إلى شبكة منفصلة تحمل المياه المكررة، وهذا وذاك يحتاج إلى مخصصات مالية

غير متوافرة، لذلك قلت في أول مقالة إن تحقيق هذه المطالب يحتاج إلى رؤية شاملة متكاملة، بعلاقة سببية، فالتشجير يحتاج إلى منظومة أرصفة وشوارع مثالية، وذاك له علاقة بكود البناء ومواقف السيارات، وقبلهم جميعاً تفعيل ثقافة المشاركة والمواطنة، وكل ذلك سبق الحديث فيه في سلسلة مقالاتي هذه المعنونة بـ«رؤية مواطن 2030.«

«2030»رؤية مواطن سعودي

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة«

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

*كاتب وإعلامي سعودي.

http://www.alhayat.com/article/830631/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A3%D8%B4%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AC%D8%A7%D8%B1

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

>المواطن يريد تعليماً جيداً، هكذا يقول، ولكن كثيراً منا يريد أن ينجح ابنه أو ابنته وبتقدير مرتفع، ولا يهمه مدى كفاءته، واستحقاقه لذلك «النجاح»، المهم عنده أن يحصل على تلك الشهادة ويحتفل معه بذلك النجاح. هذه معضلة تحتاج إلى حل، كيف أطلب...

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

جمال خاشقجي |منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:14

>المواطن يريد تعليماً جيداً، هكذا يقول، ولكن كثيراً منا يريد أن ينجح ابنه أو ابنته وبتقدير مرتفع، ولا يهمه مدى كفاءته، واستحقاقه لذلك «النجاح»، المهم عنده أن يحصل على تلك الشهادة ويحتفل معه بذلك النجاح. هذه معضلة تحتاج إلى حل، كيف أطلب تعليماً جيداً يفضي إلى وظيفة جيدة، وفي الوقت نفسه أغضب أن «سقط» ابني، خصوصاً في مدرسة خاصة كلفتني الكثير.

التعليم الجيد مرتبط بالوظيفة الجيدة، والذين يحصلون على تعليم جيد تتخاطفهم الحكومة وقطاع الأعمال، البقية يشكون من الظلم، ويلومون الواسطة التي حرمتهم من الوظيفة، مديرو الموارد البشرية غير مقتنعين بمخرجات التعليم، ولا يوظفون المواطن إلا على مضض، ولديهم حجة بالغة غير ارتفاع كلفته مقارنة بموظف أجنبي متاح له عبر بوابات الاستقدام المشرعة لهم، أن السعودي يفتقد الكفاءة اللازمة وثقافة العمل، ولكننا جميعاً، آباء وأمهات، وحكومة أيضاً نرفض الاعتراف بذلك، على رغم علمنا بذلك، من واقع اختبارات القياس وغيرها، ودراسات المتخصصين وتجربة كل أستاذ جامعي يتلقى دفعة حديثة من الثانويات.

ولكني كمواطن، لن أقتنع بأعذار ذلك المدير للموارد البشرية، الذي رفض توظيف ابني أو ابنتي، حتى لو اعترفت بضعف مخرجات التعليم، سأصر على أن هذا هو التعليم الذي وفرته الدولة، وهذه الشهادة كافية للوظيفة، إذا كان لديكم رأي آخر، فأصلحوا التعليم، بل أرجوكم افعلوا، لقد عينت الدولة وزيراً مختصاً، كان يكتب يوماً معنا بهذه الصحيفة، وينتقد حال التعليم بشدة وعن معرفة، وسعى حثيثاً لإصلاحه.

إن كان من دور مطلوب للمواطن في إصلاح التعليم، فبإشراكه في العملية التعليمية، فعن تجربة، لم أذهب لمدرسة أولادي إلا مرات قليلة، معظمها طقوس تشبه مناسبة أسبوع الشجرة، إذ تخصص المدرسة يوماً لأولياء الأمور، أذهب وألتقي بمعلمي ابني، كلام عام، ومجاملات، لم يكن لي دور مطلقاً أو تأثير في ما يدرس أبنائي، حتى عندما قالت معلمة لابنتي: لا تصدقي أنه كان على الأرض ديناصورات، لأنه لم يأت ذكرها في القرآن! لعلي أخطأت بعدم متابعتي لتعليم أبنائي، وأعترف أن دوري اقتصر على المذاكرة لهم في البيت، والحق أن والدتهم كانت أبرع مني في ذلك.

كانت لي تجربة في الخارج، إذ درست ابنتاي بثانوية أميركية خلال إقامتي هناك، لم أرهما متفاعلتين مع الدراسة مثلما رأيتهما هناك، إدخال منهج جديد يصبح موضوع حوار مجتمعي، شعرت أنني شريك في ما تدرس ابنتاي، إذ يصبح ما درستاه موضوع حديث الأسرة على العشاء، هل يمكن أن تنقلوا هذه الروح الإيجابية إلى مدارسنا أيها المتخصصون؟ حري بكم، إذ إن غالب قيادات التعليم لدينا يحملون الدكتوراه من جامعات أميركية وبريطانية.

اعتمدت الحكومة لنجاح رؤيتها 2030 نظام «مؤشرات قياس الأداء» لمحاسبة ومتابعة شتى الجهات الحكومية المنفذة للرؤية، كمواطن، أتمنى أن يتم اعتماد مقياس لمدى نجاح التعليم بقدرة الخريج السعودي على الحصول على وظيفة ليس في بلده فقط، وإنما حتى في الدول الأخرى، وينافس أبناء تلك الدول، إذا وصلنا إلى ذلك، يمكن القول إن التعليم بات لدينا جيداً، بل حتى منافساً.

«2030»رؤية مواطن سعودي

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

جمال خاشقجي

http://www.alhayat.com/article/829814/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3

بعد التعليم، يأتي العلاج أو الأمان الصحي على رأس قائمة رؤية مواطن 2030، > نظرياً، العلاج مجاني في بلادنا، ولكن الواقع يقول غير ذلك، وإلا لماذا المستشفيات الخاصة في كل مكان؟ ولماذا «التأمين الطبي» من أهم المزايا التي يحرص عليها المواطن...

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:13 |جمال خاشقجي

بعد التعليم، يأتي العلاج أو الأمان الصحي على رأس قائمة رؤية مواطن 2030، نظرياً، العلاج مجاني في بلادنا، ولكن الواقع يقول > غير ذلك، وإلا لماذا المستشفيات الخاصة في كل مكان؟ ولماذا «التأمين الطبي» من أهم المزايا التي يحرص عليها المواطن ويسأل عنها في الشركة التي ترغب في توظيفه؟ الأرقام تقول إن معظم المواطنين يتعالجون في المستشفيات الحكومية، ولكنهم أيضاً لا يشكون «من شيء قدر شكواهم من وزارة الصحة، والتي سميت «محرقة الوزراء».

المواطن ليس خبيراً كي يقدم اقتراحات لمشكلات وزارة الصحة، هو يريد فقط من يعالجه عندما يمرض، ويفضل لو كان لديه تأمين طبي يمكنه من اختيار من يحب من أطباء وما يطمئن إليه من مشافٍ، يتذكر بإعجاب نظام التأمين الطبي الذي جربه عندما كان يدرس في كندا أو بريطانيا، أو سمع عنه من ابنه أو ابنة أخيه، ولكنه غير معجب بالنظام السائد في الولايات المتحدة والذي ما كان أن يكون مقبولاً وممكناً لولا الغطاء التأميني الذي وفرته له الملحقية التعليمية هناك.

لا تعنيه التفاصيل، ولن تقنعه وزارة المالية عندما تخبره بحجم البلايين التي تنفقها الدولة على المستشفيات القائمة أو المشاريع القادمة، إنه مهتم بما يحصل عليه الآن، وهو ليس أنانياً عندما يقول: «من حقي كمواطن أن أتمتع بعلاج مجاني مهما كانت كلفته»، وزارة الصحة تحتاج أن ترتب أمرها، وأولوياتها، المواطن يهمه ألا ينتظر أسابيع لعلاج أسنانه، ولا أشهراً لإجراء جراحة، ويتمنى لو تختفي مظاهر «المتجر» عندما يضطر لمستشفى خاص، فقبل إجراء أشعة عليه أن يدفع، يطلب الطبيب تحليلاً، فيعود «للكاشير» ويدفع، يحمل النسخ الزرقاء والزهرية، ويتركها بيد «موظفة الاستقبال» فتدبسها مع جملة من الأوراق وتطلب منه الانتظار، وهكذا لا يخرج من المستشفى إلا وقد أمضى وقتاً مع «الكاشير»، أكثر مما أمضى مع طبيبه.

يتابع باهتمام النقاش الجاري في الإعلام حول أفضل السبل لتطوير الخدمات الصحية، ومشغول أكثر بتوفيرها، بين قائل بضرورة تعميم التأمين الصحي على كل المواطنين وليس على موظفي القطاع الخاص فقط، وذاك الذي يتحدث عن ضرورة تثقيف المواطن ومراجعة «مركز الحي الصحي» أولاً، وفتح ملف فيه، ويتابع تغيير خطط الوزارة بتغير الوزراء، وتهمه أخبار معاقبة المستشفيات التي ضبطت تشغل طبيباً بشهادة مزورة، ويلاحق أخبار لجنة العقوبات الطبية وأخطاء الأطباء، وكذلك أخبار نقص الأطباء والممرضين السعوديين، ويتعجب من قولهم إن الوزارة رفضت توظيفهم، على رغم حاجتها وحملهم للشهادات اللازمة!

ولكنها في النهاية تفاصيل لا يملك فيها قراراً، كل الذي يريده ألا يضطر للاتصال بابن ابن عمه، وكيل الوزارة، والذي يخشى ألا يتذكره، ويطلبه «واسطة» ليجد سريراً لوالدته في المستشفى المرموق، لأن مستشفى المدينة العام اعترف أنه لا يستطيع أن يجري لها الجراحة اللازمة، ذلك أن قائمة طويلة تنتظرها أو لأن الطبيب المختص قدّم استقالته وغادر البلاد.

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/829832/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A

بعد السكن والتعليم الجيد والأمان الوظيفي، والتي تتصدر قائمة «رؤية مواطن < 2030»، وهي مطالب ثلاث لن يختلف مواطنون عليها، هل يعقل أن يكون رابعها «رصيفاً نمشي عليه؟».قد يبدو مطلباً مترفاً في البداية، أو لا يستحق أن يتصدر القائمة، ناهيك عن...

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:12 |جمال خاشقجي

بعد السكن والتعليم الجيد والأمان الوظيفي، والتي تتصدر قائمة «رؤية مواطن 2030»، وهي مطالب ثلاث لن يختلف مواطنون < عليها، هل يعقل أن يكون رابعها «رصيفاً نمشي عليه؟».

قد يبدو مطلباً مترفاً في البداية، أو لا يستحق أن يتصدر القائمة، ناهيك عن أن يكون فيها، ولكنه أساس لمقياس جودة الحياة، والتمتع بها، ومقياس مهم لمدى نجاح البلديات والمجالس المحلية في القيام بتلك المهمة الغائبة والمسماة «تخطيط المدن»، فكل من جرب الاستمتاع بجولة على الأقدام مع أبنائه في مدينة أوروبية أو في «جيه بي ار» دبي القريبة منا، يعرف ما أتحدث عنه، وأيضاً كل من حاول أن يمضي على قدميه في مدننا فيجد نفسه وسط الشارع تارة وبين السيارات تارة أخرى، ويتعثر بحفرة أو رصيف مكسر، ثم ينقطع، ثم يعود أضيق وقد احتلته سيارات لا تترك مساحة للسير عليه، يخرج بنتيجة أن الرصيف لدينا مجرد «نظرية مفترضة»، ولكنه عند التطبيق شيء آخر.

لا بد أن لدى البلديات «كوداً» أو نظاماً للأرصفة، ولكن تاه بين عدم الالتزام به، والاستثناءات، أما أكثر ما يقضي على الأرصفة فهي السيارات التي تحتلها كمواقف، بما في ذلك الرصيف أمام منزلي، فلا أبرئ نفسي، ولكنني مضطر لذلك مثل غيري، على رغم أن هناك نظاماً لمواقف السيارات لدى البلديات يفترض أن يلتزم به كل من يحصل على رخصة بناء.

ADVERTISING
inRead invented by Teads

لا بد أن يكون للأرصفة مكان في رؤية المواطن السعودي 2030، تأتي تحت بند تحسين «جودة الحياة»، فلو وضعت البلديات خطة تتفق مع معاييرها غير الملتزم بها، لتحسين وضع الأرصفة في الأحياء السكنية والتجارية ستختلف منظومة المدينة السعودية، ومعها جودة حياة السعودي، ذلك أن تحسين الأرصفة لا بد أن يؤدي إلى التزام بمعايير مواقف السيارات، والتشجير، وجعل بيئة الحياة متكاملة، فالرصيف شريان يربط الحي ببعضه، ويمتد اثر إصلاحه إلى داخل الحي، وسكن المواطن.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ إنها مهمة صعبة ولا شك، خصوصاً بعدما استشرت الفوضى وتشوهت الأحياء. لست مهندساً في تخطيط المدن لأقدم حلاً، ما أنا إلا مواطن وهذه مطالبي، ولكن هناك مئات ممن درسوا تخطيط المدن، وتبوؤوا مواقع قيادية بالأمانات والبلديات وعليهم إيجاد الحلول. صحيح أن إصلاح ما فسد وتراكم بمرور السنوات أصعب من التأسيس الصحيح في الأحياء الجديدة، وهو ما لا يحصل للأسف حتى فيها، ولكن لا بد من حل، ولو بفرض أنظمة قاسية مكلفة، تُغضب بعضنا؛ إغلاق المتاجر مثلاً، أو تحويل شقق الدور الأرضية إلى مواقف، أو تحرير مساحة من «حوش» الفيلا أو المبنى للمواقف. كلها حلول صعبة ومعقدة، المهم وفّروا للمواطن رصيفاً مشجراً مظللاً يمضي عليه سعيداً هو وابنه وزوجته لزيارة أهل، أو للصلاة في المسجد المجاور، أو حتى لمجرد التريّض، ألا نشكو من السمنة؟ ها هو موضوع إصلاح الأرصفة امتد حتى وصل لصحة المواطن السعودي.

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

http://www.alhayat.com/article/830110/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%B1%D8%B5%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%85%D8%B4%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87

مطلب اليوم أتوقع أن يجد رواجاً شعبياً، وبخاصة من الشباب، وهو موجود ضمن < «الرؤية» الرسمية بالصيغة الآتية: «إنشاء أندية الهواة والأندية الاجتماعية والثقافية»، «وجعل لها برنامجاً سمي «داعم».المواطن يريد شيئاً كهذا ومستعد أن يكون «داعماً...

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:09 |جمال خاشقجي

مطلب اليوم أتوقع أن يجد رواجاً شعبياً، وبخاصة من الشباب، وهو موجود ضمن «الرؤية» الرسمية بالصيغة الآتية: «إنشاء أندية < الهواة والأندية الاجتماعية والثقافية»، وجعل لها برنامجاً سمي «داعم».

المواطن يريد شيئاً كهذا ومستعد أن يكون «داعماً» لمثل هذا المشروع الطموح، بل سيقبل حتى ما دون النادي، أتمنى على الدولة توفير مجرد قطعة أرض معتبرة تكفي لإنشاء ملعب كرة قدم في كل حي، إذ سيحدث فرقاً كبيراً، وسيكون جيداً لو أسهمت الدولة أيضاً في تجهيز الملعب، ولكن حتى لو لم تفعل واكتفت بتوفير بضعة عشر ألف متر مربع من الأرض فسيكون إنجازاً عظيماً وخبراً مفرحاً لكل سكان الحي، فالأرض هي الأعلى كلفة في المشروع المرجو، نظراً إلى ارتفاع أسعارها الجنوني وغير المبرر، بعد ذلك، سيتكفل أهل الحي بتجهيز الملعب وتطوير الموقع وإضافة شتى الخدمات إليه، ليكون نواة للهدف الذي تعد به «الرؤية»، وهيئة الترفيه، لتأسيس نوادٍ للهواة.

اختنقت الأحياء بالمدن السعودية، بسبب عدم التزام مخططي الأراضي بقواعد تخطيط الأراضي الخام، والاستيلاء على المواقع المخصصة للخدمات والحدائق، بل حتى المساجد، ثم بسبب الاحتكار باتت أسعار الأراضي مرتفعة جداً، وهو ما يجعل من غير المنطقي ترك أرض «ثمينة» لمجرد شباب يلعبون عليها كرة القدم، هذا منطق الرأسمالي صاحب الأرض، ولكن لا يجوز أن يكون هذا منطق الدولة الحريصة على مواطنيها، وبخاصة الشباب منهم، لذلك يجب أن تتدخل. فتشجيع الرياضة أحد أهدافها، وهي أيضاً باب من أبواب الترفيه الذي تعد به في «الرؤية»، وقبل ذلك كله هو الأمر الطبيعي في أي حي، والمواطن يحتاج إلى تلك المساحة الحرة، التي تصلح ملعب كرة قدم، أو ساحة لاحتفالات العيد، أو حتى احتفالات أهل الحي، يستطيعون بعمل تطوعي إضافة أنشطة أخرى، مثل مضمار هرولة، أو ملعب كرة سلة، وربما يخططون لمسرح ثقافي وغنائي في الأعياد أو المناسبات الوطنية. أتذكر مسرح حي التاجوري بالمدينة المنورة قبل عقود، إذ يتشارك السكان بالمال والعمل، فيقيمون مسرحاً فوق براميل الماء (بالطبع يملؤونها ماء لتثبيتها) ثم تفرش عليها عوارض خشبية لتكون أرضاً للمسرح، وفي ثاني أيام العيد تُعرض عليها مسرحيات تاريخية وشعر وخطب، ويستعدون لها طوال الشهر، وتليها حفلة غنائية ساهرة.

نحتاج إلى 50 ملعباً على الأقل لكرة القدم، ومثلها في الرياض والدمام، ومن دون هذا الرقم في بقية المدن، ليكن الهدف تخصيص إنشاء 500 ملعب في نهاية 2017، فهذا ممكن، ليست إستادات رياضية لترصد لها بلايين، كل ما نحتاج إليه، بصفتنا مواطنين، قطعة أرض بصك محكم، يمتلكه وقف الـ500 ملعب، وسيجهزها المواطن من جيبه وتبرعات أهل الحي، وسيكلف المشروع مئات الملايين فقط قيمة للأرض، ربما بليون ريال أو أكثر، وربما دون ذلك بكثير، فلعل في حوزة الدولة أراضٍ تستطيع تخصيصها لهذا المشروع من دون كلفة تذكر، ولكن ستبقى تلك الأموال أقل بكثير مما خصص للنهوض بالرياضة خلال السنوات الماضية من دون عائد مرضٍ.

أما هذه الملايين المباركة، فإنني أضمن أنها كفيلة بتغيير مستقبل الرياضة بعد 10 سنوات بالمملكة. وفروا الملاعب، واتركوا الشباب يلعبون، ولجنة من أهالي الحي يخططون ويشرفون، وستحصد المملكة نتائج رائعة في ثالث دورة أولمبية بعد صدور أمر الـ500 ملعب.

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/830364/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-500-%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D9%85

من حق المواطن على دولته أن توفر له الوظائف، لا لغيره، ولكن معظم الوظائف > الجديدة التي تولد نتيجة لتوسع الاقتصاد السعودي تذهب للأجانب، وهذا غير صحيح ولا صحي سياسياً واقتصادياً، النسبة المتداولة في وزارة العمل هي ان 85 في المئة من...

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:08 |جمال خاشقجي

من حق المواطن على دولته أن توفر له الوظائف، لا لغيره، ولكن معظم الوظائف الجديدة التي تولد نتيجة لتوسع الاقتصاد السعودي > تذهب للأجانب، وهذا غير صحيح ولا صحي سياسياً واقتصادياً، النسبة المتداولة في وزارة العمل هي ان 85 في المئة من الوظائف يحتلها الآن أجانب، ولا يوجد سبب يطمئننا بأن هذا المقياس سيتغير بالنسبة للوظائف الجديدة المستحدثة.

الأجنبي ليس موظفاً يمكن استبداله، بل بات مالكاً للعمل، ضليعاً بأسراره، متحكماً بمفاصله من الكاشير إلى التوزيع والتخزين والتسويق والخدمات، باختصار استحوذ على أهم عناصر العمل، وهي الخبرة والمعرفة بالسوق المحلية، وظروفها وطبائع المستهلكين، والتي لا يجوز إلا أن تكون وطنية، إنه الشيء الطبيعي لمن هو في السوق، يكسب المال ويخسره، ولكنه يكسب معه الخبرة والمعرفة ومعهما الفرصة لاستعادة ما خسر وتصويب أخطائه.

كمواطن، أؤمن بأن لدي حقوقاً، لذلك أرفض مقولة البيروقراطي والمسؤول وصاحب رأس المال، إنني لا أبذل الجهد، ولا أصبر على الوظيفة ولا أعمل ساعات طويلة مثل الأجنبي، ذلك أنني مواطن ولا استطيع أن أتنافس مع من هو بالسوق قبلي وأضحى به خبيراً، لا تُلْقِ بي في سوق باتت أجنبية عليّ وهي في وطني، لن أنام خلف الثلاجة على أرض المتجر، فلدي بيت وزوجة، ولن آتي بابني ذي الأعوام العشرة يعمل معي 18 ساعة في اليوم، ذلك أن ابني يذهب للمدرسة، ولا تطلب مني أيها المسؤول أو صاحب رأس المال أن اعمل 18 ساعة في اليوم ذلك أنني مواطن لديه التزامات اجتماعية، ويعجبني أن أدعو أصدقائي ونتابع معاً فريقنا المفضل في الدوري السعودي، هكذا هو المواطن الفرنسي والنروجي والتركي، وأريد أن أكون مثله.

إن تحرير سوق التجزئة والخدمات، وتغيير نظام شركات التشغيل والصيانة لكي يعمل كل سعودي وسعودية، وأن يكون خفض البطالة إلى ما دون اثنين أو ثلاثة في المئة هو الشيء الطبيعي الذي يجب أن نسعى إليه، حكومة ومواطنين، فمجتمع واقتصاد أكثر من ثلثه وافدون و85 في المئة من نسبة القوى العاملة، خطأ كبير، ولا نحتاج خبيراً استراتيجياً لقول ذلك، بل لو عزمت الدولة أمرها، وحررت السوق، فستوفر على نفسها بليونات مما ترصده للضمان الاجتماعي، ففي قطاع البقالات التي تنتشر في كل ركن من أركان أحياء المدن السعودية، منجم ذهب، يستطيع مئات الآلاف من المواطنين ممن يعتمدون على مساعدات حكومية والمواطنات تشغيلها والتكسب منها والصرف على بيوتهم، بل والترقي فيها إلى دخل أوفر ومشاريع أكبر.

الحرب على التستر يجب أن تكون رغبة مشتركة بين المواطن والحكومة، فكليهما سيستفيد، هذا إذا كانت نظرتنا «دفترية» بحتة، أما إذا اتسعت النظرة لرؤية عمل المواطن كحق له فالوطن كله حينها سيستفيد ويتوازن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

هناك طبقة من المواطنين السعوديين يرفضون ذلك، وبشراسة، هم المتسترون، ولكنهم مجرد نسبة مئوية بسيطة وإن كانوا أعلى صوتاً من معظمنا نحن عامة المواطنين وذلك بحكم تنفذهم وثرائهم، ولكن تقديم مصلحة الوطن والمجموع مقدماً على مصلحة أقلية خاصة عندما تكون «مجرمة» بحكم النظام، إذ ننسى أحياناً أن التستر جريمة تذهب بصاحبها إلى السجن بحسب نظام ملزم صدر عن مجلس الوزراء.

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

http://www.alhayat.com/article/830384/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%86

تلحق فوضى مواقف السيارات بفوضى الأرصفة بالمدينة السعودية، والتي عرضتها < بمقالة أمس كأحد مطالب المواطن الباحث عن حياة أفضل، فلا يمكن إصلاح الثانية من دون معالجة الأولى، فهذه تفضي إلى تلك، ولكلتيهما علاقة بفوضى السكن والمتاجر، إذ انهارت...

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:06 |جمال خاشقجي

تلحق فوضى مواقف السيارات بفوضى الأرصفة بالمدينة السعودية، والتي عرضتها بمقالة أمس كأحد مطالب المواطن الباحث عن حياة أفضل، فلا يمكن إصلاح الثانية من دون معالجة الأولى، فهذه تفضي إلى تلك، ولكلتيهما علاقة بفوضى السكن والمتاجر، إذ انهارت منظومة رخص البناء التي تلزم صاحبها بتوفير موقف سيارة أو أكثر لكل شقة، ومواقف لكذا متر مربع لكل متجر، فـ«الفيلا» التي التزم صاحبها بارتداد معين كي تستوعب سيارتين على الأقل، تحولت إلى عمارة بها ما لا يقل عن ست شقق، فلم تعد هناك مساحة لـ12 سيارة لسكانها، «زاد الطين بلة» أن سمحت البلدية بتحويل شقق الدور الأرضي إلى متاجر ومطاعم، وعمارة مجاورة إلى مكاتب، فاختنقت الأحياء الداخلية بالسيارات الواقفة على جانبي الشارع.

الشيء نفسه يحصل في الشوارع التجارية فضاقت سعتها بعدما احتلتها السيارات التي تقف عامودياً وأفقياً وكيفما تيسر وعلى جنب! لا أحد يلزم أحداً بشيء اسمه «نظام مواقف السيارات»، أزمة تشوه المدينة وحركة السير، فتضيع فائدة مئات الملايين التي أنفقت على بناء الكباري والأنفاق، إذ تنزل من جسر شيد لتخفيف زحمة السير، فتجد نفسك في عنق زجاجة لأن عند مخرجه ورش ومتاجر اجتمعت فيه عشرات السيارات، اضطر أصحابها إلى «الدبل باركنج»، فيختصم الناس في عنق الزجاجة ذاك، فتتحول المسارات الأربعة على الكوبري السريع إلى مسار واحد ضيق في مخرجه فتتوقف السيارات على الكوبري، فتضيع فائدته، وجدوى الملايين التي أنفقت لتشييده.

ثمة محاولة خجولة لإعادة الاعتبار لنظام مواقف السيارات، تنفذها الآن أمانة مدينة جدة بحي عريق من أحياء عروس البحر، تحول بفعل الإهمال والتحولات الديموغرافية إلى ما يشبه العشوائيات، شرعت الأمانة بتطبيق نظام للمواقف، يشمل غرامات وسحب سيارات، ما أثار غضب السكان، ولكن أمام إصرار الأمانة استسلموا للأمر الواقع.

يجب أن تتوسع هذه التجربة الرائدة ولا تنهار أمام حملة انتقادات واتهام أنها مجرد عملية «جباية»، سيتعود عليها الناس وتصبح جزءاً من طبيعة الأشياء، السعودي يحترم نظام مواقف السيارات عندما يسافر للخارج، وسيفعل ذلك في وطنه، ولكن لا بد من توفير بيئة مدنية عمرانية متسقة لذلك.

إجراءات حازمة كهذه ستؤدي إلى إجبار عشرات المتاجر على الرحيل إلى أسواق تجارية توفر مواقف لزبائنهم، ملاك تلك العقارات سيشكون، ولكن سيجدون حلاً، سيرحل السكان عن العمارات الشاهقة التي لا توفّر مواقف سيارات إلى أخرى توفّرها، ما الضير في ذلك؟

لن تتعطل الحياة وتهجر تلك العمائر، سيتذمر أصحابها في البداية، ويبحثون عمن يتوسط لهم في الأمانة، بل سيذهبون شاكين لأمير المنطقة، ثم إذا ما أصرت الدولة على إصلاحاتها، ستنفرج بفضل مهارة الرأسمالي وحنكته، وببعض من التخطيط من مهندس بارع بالبلدية عن حلول رائعة ترضي من غضب، وتحسن بيئة الحياة للجميع، هكذا سنة الحياة، إذا ما سمحت بالفوضى فستحكمك، وإن منعتها ستحكمها.

إذا أردنا أن تكون مدننا متطورة مثل المدن الأوروبية والأميركية فلا بد أن نتصرف مثلهم، وأن نلتزم بالقوانين التي تجعلنا نهاجر إليها كل صيف بما في ذلك كبار المسؤولين ورؤساء البلديات. كلهم يعرفون أن العقار الذي اشتروه في لندن وباريس، يتضمن تحديد موقف سيارة له، ولو أراد موقفاً آخر فسيدفع ثمنه، فلم لا نطبق أنظمتهم ونحسّن مدننا فنعجب بها مثلما نعجب بمدنهم عندما نزورها صيفاً وشتاءً؟

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/830127/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9

هنا لن أذهب بعيداً إلى مدن أوروبية أو أميركية كي أطالب بقاعدة يعرفها طالب مبتدئ >
في التخطيط العمراني، وهو «الفصل بين السكني والتجاري» في مدننا، وإنما قريباً، إلى
الكويت، إذ تفرض بلديتها نظاماً صارماً جعل الحي السكني فيها الأفضل...

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:04 | جمال خاشقجي

هنا لن أذهب بعيداً إلى مدن أوروبية أو أميركية كي أطالب بقاعدة يعرفها طالب مبتدئ في التخطيط العمراني، وهو «الفصل بين السكني والتجاري» في مدننا، وإنما قريباً، إلى الكويت، إذ تفرض بلديتها نظاماً صارماً جعل الحي السكني فيها الأفضل خليجياً. >

استضافني صديق هناك، كان الجو يومها ربيعياً فجلسنا بديوانية خارج منزله، المساحة رحبة بما فيه الكفاية أن ضمت ثلاثة كراسي شريط، كما نسمي نحن الكهول تلك الكراسي المرتفعة التي تكفي ثلاثة أشخاص، التفت مثل حرف (يو)، وبينما كانت استكانات الشاي لا تتوقف عنا، كان جيرانه يمرون أمامنا، يحيونه، حياك الله أبو سالم، يرحب بهم، يدعوهم للانضمام إلينا، بعضهم يفعل وآخر يعتذر، فهو إما يتريّض أو متواعد مع جار آخر، نظرت «يمنة ويسرة»، حي سكني 100 في المئة، يستحيل أن تسمح البلدية لمالك منزل بأن يحول دوره الأول إلى بقالة أو مغسلة، بل لا يستطيع أن يؤجرها لشركة، الاستثناء الوحيد هو «رياض الأطفال»، وقد أخبرني أبوسالم أن ذلك كان بعد نقاش في المجلس البلدي للتسهيل على المرأة العاملة التي تفضل هي وزوجها أن تترك اطفالهما في روضة قريبة داخل الحي، ما عدا ذلك مستحيل.

نحن نفعل كل ما سبق، أحصل على استثناء فأحول بيتي إلى مقهى، على رغم أن هناك نظاماً بلدياً يعطي الحق للجيران برفض ذلك، ولكنه إما أننا لا نهتم، أو لا نعرف عن هذا الحق أو صاحب المقهى لديه واسطة قوية، المقهى الأول يصبح قاعدة يستخدمها الجار فيحصل على استثناء بفتح مطعم، بعد أشهر، يحيط بمنزلك مقهى ومطعم وبقالة وصيدلية ومغسلة ملابس، ربما في الفيلا المجاورة معمل لخلط المعسلات.

لدينا أيضاً مبدأ «الشارع التجاري» من هناك تنتشر أحزمة من المحال التجارية المتكررة، غالبها يعمل بالتستر، سماها المهندس عبدالحميد الذياب والمهتم بالتطوير العمراني والحاصل على ماجستير في نفس الحقل «الأحزمة التجارية الناسفة» بمقالة رائعة، حري بكل مسؤول وأمين بلدية أن يطلع عليها، ويقصد أنها تنسف كل خطط التطوير العمراني فتشوه الأحياء والمدن وتشتت نسقها «شذر مذر».

في مقالته يكشف الذياب أن «نصيب الفرد من المساحات التجارية المبنية في الرياض هو حوالى 11.8 متر مربع ولا يشمل ذلك الاستخدام الحكومي، ولا الصناعي أو المدارس، بينما المعدل لقطاع التجزئة لكل شخص في لوس أنجليس ـ كاليفورنيا وهي مدينة سياحية 3.2 متر مربع، وفي فينيكس ـ أريزونا وهي مدينة مشابهة لأجواء الرياض 4 أمتار مربعة فقط!» أي أن في الرياض متاجر أكثر من المدينتين الأميركيتين بأربعة أضعاف، قد يبدو ذلك غريباً، إذ تتذكر تلك الأسواق الواسعة وحولها مواقف السيارات الهائلة أيضاً هناك، ولكن من الواضح وبحسب الإحصاءات أن حولنا من المطاعم والحلاقين والصيدليات والبقالات ومحال السباكة والكهرباء والمعسلات والمغاسل والمخابز وبيع الجوالات، بل حتى ورش النجارة ولف المواتير، هل نسيت شيئاً؟ أكثر مما يحيط بالأميركي في مدينة هائلة مثل لوس أنجليس.

هذه المحال لم تعد تكفيها الشوارع التجارية، فأخذت تتسلل حتى داخل أحيائنا بسياسة الاستثناء و«حق الجار»، حتى أضحت هناك بقالة لكل مواطن! من الواضح أن هذا تشويه كبير للمدينة والحي، لذلك أطالب بإضافة «الفصل بين السكني والتجاري» إلى رؤية مواطن 2030. كيف؟ لا بد أن لدى وزارة البلديات نظاماً كفيلاً بتدبير ذلك، ولكنه يحتاج فقط إلى تفعيل، ولكني اقترح أيضاً عليهم مسألة تبدو «غير ذات علاقة، ولكنها تفضي إلى الهدف نفسه وهو «الحرب على التستر».

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/830614/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A

شرق الخط السريع في محافظة جدة، غابة «أسمنتية» موحشة من العمائر الضخمة > المتلاصقة، جمع سكانها بالكاد المال الكافي لشراء شقة هناك بعدما «التهبت» أسعار العقار خلال العقدين الأخيرين بـ»عروس البحر» غرب الخط السريع. كلها أحياء جديدة، ولكن من...

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

منذ 29 أكتوبر 2016 / 17:00 |جمال خاشقجي

شرق الخط السريع في محافظة جدة، غابة «أسمنتية» موحشة من العمائر الضخمة المتلاصقة، جمع سكانها بالكاد المال الكافي > لشراء شقة هناك بعدما «التهبت» أسعار العقار خلال العقدين الأخيرين بـ»عروس البحر» غرب الخط السريع. كلها أحياء جديدة، ولكن من الواضح أنها بنيت على عجل، مع الحد الأدنى من التخطيط، ولكن برضا وتنازل الطرفين، البلدية والمواطن، ويمكن أن أضيف إليهما المطور العقاري، فغضّوا الطرف جميعاً عن جلّ ما يخص شروط البناء من مواقف سيارات وأرصفة وقواعد الفصل بين السكني والتجاري، ذلك لأنها كانت الحل السريع لضغط أزمة السكن. المهم سقف في الرؤوس ثم نفكر لاحقاً في تلك الآمال والأحلام.

في هذه العجلة بالطبع نسي الطرفان أو أهملا قصة «الحديقة المركزية»، التي درسها رئيس البلدية في مادة التخطيط العمراني عندما كان مبتعثاً في جامعة أميركية، وكان يحلو له ساعتها أن يراجع مادته المفضلة في الحديقة الهائلة التي تتوسط الجامعة، ولكن عندما تسلّم موقعه بإدارة التخطيط أو رئاسة البلدية الفرعية، تاهت عنه تلك الحديقة، التي يجب أن تتوسط الحي ليلعب بها الأبناء، ويتريّض الآباء، وتجتمع الأمهات تحت ظل شجرة يتبادلن آخر «الأسرار».

هذه الحديقة هي المطلب التاسع في سلسلة مقالات «رؤية مواطن 2030»، ليس بشرق الخط السريع، بل في كل المدن السعودية، فمن المفارقات المؤلمة أن الأحياء الراقية في مدننا تتوافر بها حدائق أكثر من أحياء ذوي الدخل المحدود، الذين هم أحوج للحدائق من المتنعمين بمنازل واسعة أنيقة محاطة بحدائق رحبة. لنأخذ مدينة لندن التي يعرفها كثير من السعوديين، خصوصاً ميسوري الحال، بل يعرفون حدائقها بمواقعها وأسمائها وجالوا وصالوا فيها، 47 في المئة منها «مساحات خضراء»، وثلثها حدائق خالصة مفتوحة لكل سكانها وزوارها أيضاً، هذا ثلث، والثلث كثير، لو طالبنا الدولة بالربع فقط لمدننا فسيعني ذلك 10 أضعاف ما حولنا اليوم من المساحات الخضراء الشحيحة.

إنها مهمة صعبة، بل حتى مستحيلة لو تركت لأمانات وبلديات المدن، فحدائق وسط المدن هي أراضٍ ثمينة يسيل لها اللعاب، ورغبات تطبيق المنح والثراء السريع، وهو الذي أهدر مساحة مطار جدة القديم منتصف الثمانينات، فحلم أهلها أن تكون لهم «حديقة مركزية» مثل ما أن لنيويورك «سنترال بارك»، فعمد أحد المستثمرين إلى بناء سوق تجارية بما حصل عليه أو اشتراه من أرض المطار، وسمّاه «سنترال بارك مول»، كأنه يذكّر المواطنين بحلمهم الذي تحول إلى كابوس، والحديقة المركزية التي أصبحت منحاً وأحياءً سكنية، وبالتالي تحتاج إلى قرار من أعلى «حازم»، مثل قرار أن يكون للوطن رؤية 2030. والدولة تستطيع والمواطن يستأهل، أن يضاف للرؤية هدف، بإلزام البلديات بألا تقل نسبة الحدائق في المدن عن الربع بحلول 2030، وسيكون مكملاً ومتسقاً مع هدف تحسين جودة الحياة، وسبباً آخر لفرض الرسوم على الأراضي البيضاء، وتطبيقه بحزم وشدة، حتى يأتي يوم تكون الأراضي حملاً ثقيلاً على صاحبها المحتكر، فتتحول إلى حدائق وعلى أطرافها مدارس رحبة.

ولا حاجة لذكر كيف ستغير الحدائق المزاج العام الوطني والرضا الشعبي والبيئة العامة المحيطة بالمواطن محدود الدخل، فيعوض ضيق البيت بسعة الحديقة، فتتسع معها النفوس والآمال.

«2030» رؤية مواطن سعودي

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن «2030».. رصيف نمشي عليه

رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة»

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/830402/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%81%D8%B3-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7

قدمت خلال الأيام الماضية سلسلة مطالب تمثل الأولويات التي أعتقد أنني استحقها > كمواطن. بدأت بالوظيفة والسكن وانتهيت بالحدائق والأشجار، وذلك في سلسلة من المقالات بعنوان: «رؤية مواطن 2030»، أراها مكملة لرؤية السعودية 2030 من وجهة نظر...

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

منذ 29 أكتوبر 2016 / 16:51 |جمال خاشقجي

قدمت خلال الأيام الماضية سلسلة مطالب تمثل الأولويات التي أعتقد أنني استحقها كمواطن. بدأت بالوظيفة والسكن وانتهيت > بالحدائق والأشجار، وذلك في سلسلة من المقالات بعنوان: «رؤية مواطن 2030»، أراها مكملة لرؤية السعودية 2030 من وجهة نظر المواطن، ولكن أفضل الأفكار تموت أو تنحرف عن مسارها إذا ما تمت في الظلام، والظلام هو أي عمل ينفرد بتنفيذه رئيس بلدية، أو وكيل وزارة حتى لو أحاط به ألف موظف ومحاسب ومراقب، من دون الصحافة لا يمكن أن يتحقق المسؤول مما جرى تنفيذه، وكم كلّف، وهل تم بالشكل الصحيح؟ ويكفي دليلاً على ذلك، ما جرى في جدة عام السيول المميتة، وما تكشّف من سوء استخدام للسلطة وفساد خلال المحكمة التي اشتهرت باسم: «محاكمة المتورطين بسيول جدة»، وتبين أنهم متورطون بفساد قبلها بزمن بعيد، ونشرت أخبارهم ولا تزال بالصحف من دون أسماء صريحة، ولكن أهل جدة بالطبع يعرفون من فعل هذا، ويكملون في مجالسهم التفاصيل التي غابت عن مراسل الصحيفة.

تستطيع الصحافة أن تكون الرقيب الأول لمتابعة تنفيذ رؤية السعودية 2030، فتعين الضوابط التي اعتمدتها الحكومة لمراقبة حسن تنفيذ الخطة، لتكون رقيباً شعبياً، ولكنها بحاجة عضلات حتى تقوم بمهمتها المرجوة، بعدما اعتراها ضعف لأسباب عدة غير هجمة الإعلام البديل.

الصحافة السعودية بحاجة إلى أمرين، أولهما: أن تبادر هي وبشكل طوعي ومستقل إلى إطلاق «هيئة الشكاوى الصحافية» لا كهيئة قضائية، إذ إن ثمة قضايا يجب أن تأخذ سبيلها إلى القضاء وألا يحرم مواطن من حقه في مقاضاة من اعتدى عليه بلفظ أو خبر كاذب، إنما تعنى الهيئة بموضوعية الصحافة واحترافيتها، ومدى التزامها قواعد المهنة. الصحافة السعودية باتت بحاجة ماسة لهيئة كهذه بعدما ضعفت فيها المهنية، أقول ذلك وأعلم أن زملائي سيغضبون مني، ولكن أسألهم والقارئ، هل يتذكرون آخر تقرير استقصائي أو تحقيق ميداني قرؤوه في صحيفة محلية؟

الأمر الثاني، توفره لها الدولة بنظام وضمان، هو «الحق في الحصول على المعلومة»، وهو نظام معمول به في كثير من الدول لضمان الشفافية ومحاربة الفساد، مبدأه أن من حق أي مواطن التوجه إلى البلدية أو أي دائرة حكومية ويقدم طلب للحصول على تفاصيل أي مشروع، لو توافر هذا النظام سيؤدي إلى ثورة في الصحافة ويعيد لها ثقة المواطن، ويستفيد من أخبارها وتقاريرها المسؤول.

لو توافر هذا النظام سأتوجه أولاً لأمانة مدينة جدة، وأسألهم عن مشروع إعادة «تأهيل» أرصفة رصفت، وكم كلّف؟ ومن هي الشركات المنفذة، ولماذا أسند لها، ثم أسألهم لماذا خالفتم منطق الرصيف ورفعتموه نصف متر فوق الأرض؟ ثم سأسألهم، لماذا لا يعقد أمين المدينة مؤتمراً صحافياً كل شهر يجيب عن أسئلة الصحافيين ويكشف للمواطنين عن خططه؟

إنه تقريباً نفس ما تعد به الرؤية عندما تقول: «لن نتهاون أو نتسامح مع الفساد بكل مستوياته، سواءً أكان مالياً أم إدارياً، وسنستفيد من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات، وسيشمل ذلك اتخاذ كل ما هو ممكن لتفعيل معايير عالية من المحاسبة والمساءلة».

وهو أيضاً ما وعد به صاحب الرؤية، ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في لقاء جمعه مع مثقفين فقال: «إنه سيكون للصحافة دور في مراقبة تنفيذها»، ونحن كصحافيين نريد هذا الدور.

رؤية مواطن سعودي «2030»

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

??* كاتب وإعلامي سعودي.

JKhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/830828/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-2030-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A9

استمعنا إلى ما تريده الحكومة لنا، وهي تعلن بالتفصيل خطة التحول الوطني 2020 و «رؤية 2030»، ولكن ما الذي يريده المواطن؟يريد بالطبع كل ما تعد به الحكومة في «الخطة» و «الرؤية»، ولكن من المفيد الاستماع إليه أيضاً. لذلك سأتطوع وأعد قائمة لما...

رؤية مواطن سعودي «2030»

منذ 29 أكتوبر 2016 / 16:41 |جمال خاشقجي

استمعنا إلى ما تريده الحكومة لنا، وهي تعلن بالتفصيل خطة التحول الوطني 2020 و «رؤية 2030»، ولكن ما الذي يريده المواطن؟

يريد بالطبع كل ما تعد به الحكومة في «الخطة» و «الرؤية»، ولكن من المفيد الاستماع إليه أيضاً. لذلك سأتطوع وأعد قائمة لما أعتقد بأنها مطالب المواطن السعودي، التي ستختلف بالطبع من مواطن إلى آخر، ولكن هذه قائمتي ويمكن لغيري أن يضيف ويحذف منها ما يشاء، وعمدت، وأنا أضع وأشرح «قائمتي»، أن استدعي مراحل سابقة من حياتي. اقتربت من الستين وأشعر بالقناعة لما بين يديّ، ولكنني أتذكر أياماً صعبة مررت بها وأنا أسعى وأسرتي الصغيرة في طلب «جودة الحياة»، لذلك أستطيع القول إن «قائمتي» نتيجة تجربة عميقة في الحياة بصفتي مواطناً سعودياً.

هذه «قائمتي» رتبتها وفق أوليات، وتبعاً لقاعدة «تسلسل العلل الفاعلة»، ولن أستطرد في شرحها حتى لا يتفلت مني القارئ، فهي فكرة فلسفية تثير الملل، ولكنها تقوم على أن ثمة عللاً فاعلة تؤثر في غيرها.

ومثلما يمكن تطبيقها في الفلسفة والاستدلال، يمكن تطبيقها في الاقتصاد والسياسة، فمثلاً من دون «الاستقرار السياسي» لن يكون هناك داع لهذا المقال، لذلك لم أضعه ضمن القائمة، لأنه مسألة مفروغ منها، فلو فقد الأمن والاستقرار ستفقد معهما أي مطالب أخرى، ويصبح السعي والجهد مبذولين فقط من أجلهما، ويمكن الشرح في نقاش عن الأهم، السكن أم الوظيفة أم التعليم، فكل يفضي إلى الآخر، ويؤثر فيه، لذلك قلت إنها قائمتي واجتهادي، معظمها أساسي ومتفق عليه، مثل السكن والوظيفة والتعليم والعلاج والترفيه، والبعض الآخر قد يستغربه القارئ، ولكن عندما يقرأ أسبابي لتضمينها القائمة سيدرك أهميتها، وبخاصة أنها ترد تحت تحقيق «جودة الحياة»، وهو مصطلح رائع دخل ضمن «رؤية 2030» ويستحق الاهتمام والتنظير والتفعيل، مثل توافر الأرصفة في شوارعنا وأحيائنا، مواقف السيارات، وملاعب كرة القدم والحدائق، والفصل بين السكني والتجاري، وأخيراً الحرب على التستر وتحرير السوق.

وفي الأخير طالبت بأمرين فيهما قدر من السياسة، وهما الحق في المعلومة، والمشاركة في السياسة المحلية.

لم أضع خططاً لتحقيق ذلك، فأنا أتحدث، كمجرد مواطن يطالب، وعلى الدولة تحقيق ذلك بما تملك من خبرة وخبراء، ولأنها وحدها خلف مقود حافلتنا الوطنية، فهي المناط بها تحقيق ذلك والإشراف عليه ومراقبة التنفيذ ومحاسبة المقصر ومكافأة الناجح، ولكن من حق المواطن عليها أن تستمع إليه وهو يطالب أو يبدي ملاحظات ومقترحات، وأن تشركه في صناعة القرار في ما يخص حياته مباشرة، وهذا البند الأخير في القائمة.

السكن أولاً

إنه المطلب الأساس، فبتوافر سقف فوق رأس المواطن يتعزز انتماؤه، ويتحول إلى منتج مبدع، يطلق لنفسه التواقة آفاقاً غير محدودة في الكسب، وتأسيس أسرة، ويهتم بتعليم أبنائه بعدما اطمأن واستقر، وفي كل ذلك إضافة حقيقية ومستدامة للناتج القومي.

ألزمت الدولة نفسها بتوفير سكن لكل مواطن، سابقاً في صورة المنح المباشرة لأرض ثم قرض، والآن بالكاد تستطيع أن توفر القرض واختفت الأرض إلا للقليل السعيد، على رغم أنها الأكثر توافراً، فهي مجرد تراب من حولنا، ولكنها أصبحت الأغلى وتفوق قيمة البناء، وبالتالي تشكلت أزمة معقدة في العرض، وعلاجها هو الشغل الشاغل لوزارة الإسكان، على رغم توافر العناصر الثلاثة لصناعة تطوير عقاري مزدهرة، أولها: الطلب ممثلاً في المواطن، ثانيها: التمويل ممثلاً في البنوك ذات الوفرة المالية الهائلة مع قلة فرص الاستثمار،

وآخرها: خلطة الأرض والمطور والمقاول، الذين يمكن أن يوفروا العرض، وعلى الوزارة أن تحل هذه المعادلة الصعبة عندنا، السهلة في الدول بجوارنا!

لا يعني المواطن كيف ستحل الوزارة هذه المعضلة، كل ما يهمّه وما حري بالدولة أن تفعله هو أن تعطيه الدفعة الكافية لكي يرتقي درجة في ما يسميه الاقتصاديون «سلم العقار»، ومن ثم يرتقي هذا السلم بقدر نجاحه في الحياة والكسب، فيشتري شقة صغيرة بقرض حكومي ميسر أو بما تيسر له من مدخرات أو إرث، فمع زيادة أسرته ورزقه، يبيعها ويشتري بثمنها، زائد ربحه منها إن ربح، ما هو أكبر منها، ويستمر في ذلك حتى يستقر في بيت أحلامه، وحوله أسرته التي كبرت، يتحلّقون حوله كل جمعة، في بيت كافٍ أن يسكن معه ابن أو ابنة، اضطرهما ظرف أن يعودا الى بيت الأسرة، في شكل دائم أو موقت.

ولكن هذه الدورة تتطلب أموراً ثلاثة، هي: وفرة العرض، فيتوافر بالمدينة معروض متنوع من الشقق والفلل مناسبة لمن معه نصف مليون أو عشرة. الثاني: سهولة إجراءات البيع والشراء ونقل قيمة ما تبقى له من قرض بنكي من عقار إلى آخر من دون خسارة وتكسّب مجحف من الجهة المقرضة، وكلا الأمرين رهن بالإجراءات التي تعد بها وزارة الإسكان، لعلاج الخلل القائم بين مثلث التنمية العقارية المشار إليه آنفاً، ويتألف من المواطن المشتري، ومطور العقار، والممول حكومة كان أم بنكاً.

الشرط الثالث، هو: الوظيفة والدخل، وهذان تتداخل فيهما مسؤولية المواطن والحكومة، فالأول مطالب بأن يسعى ويحافظ على وظيفته أو تجارته، فيكسب ما يكفي لتسديد قسط العقار الشهري، ومسؤولية الحكومة، توليد الوظائف.

رؤية مواطن «2030».. الوظيفة

رؤية مواطن «2030».. تعليم جيد ومنافس

رؤية مواطن «2030».. الأمان الصحي

رؤية مواطن 2030.. رصيف نمشي عليه

«رؤية مواطن 2030.. البحث عن موقف «سيارة

رؤية مواطن 2030.. 500 ملعب كرة قدم

رؤية مواطن 2030.. الحرب على التستر والمتسترين

رؤية مواطن 2030 .. حدائق عامة «نتنفس» فيها

رؤية مواطن 2030 .. الفصل بين السكني والتجاري

رؤية مواطن 2030.. «أشجار» مزيد من الأشجار

رؤية مواطن 2030.. الحق في الحصول على المعلومة

* كاتب وإعلامي سعودي.

jkhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/829604/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/2030-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A

اتخذت الحكومة السعودية إجراءات تقشفية، بعضها يمس دخل المواطن، شرحها وزيران ونائب وزير ببرنامج «الثامنة» مع الزميل داوود الشريان، فاشتعلت المجالس وشبكات التواصل الاجتماعي غضباً وانتقاداً، ذلك أن نائب وزير قال إن السعودية كانت على وشك...

«ما يستفاد من حديث الوزراء في «الثامنة

منذ 28 أكتوبر 2016 / 17:03 |جمال خاشقجي

اتخذت الحكومة السعودية إجراءات تقشفية، بعضها يمس دخل المواطن، شرحها وزيران ونائب وزير ببرنامج «الثامنة» مع الزميل داوود الشريان، فاشتعلت المجالس وشبكات التواصل الاجتماعي غضباً وانتقاداً، ذلك أن نائب وزير قال إن السعودية كانت على وشك «الإفلاس» لو لم تتخذ تلك الإجراءات، وقال وزير آخر إن الموظف السعودي لا يعمل غير ساعة واحدة. الرسالة التي تلقاها المواطن أن الحكومة تلوم المواطن على قرارات لم يشارك في صناعتها وعليه اليوم أن يدفع كلفتها، ولا يزال الغضب والتلاوم مستمرين في شبكات الإعلام الاجتماعي ومقالات الصحف وبالتالي مجالس المواطنين.

وسط هذه الجلبة اختفت المعلومات المهمة، التي كاشف بها الوزراء الشعب السعودي، وهي مسائل ثلاث، وكلها مهمة ويجب أن يستعد لها المواطن، أولها: أن لا تراجع عن الإجراءات التقشفية، بل سنرى مزيداً منها. ثانيها: أن الدولة بصدد إعادة هيكلة «الوظيفة الحكومية» ومعها «الإنفاق الحكومي» بما يجعلهما أقل جذباً للمواطن، وأقل هيمنة على الاقتصاد الوطني الكلي. والأخيرة، وهذه أصعبها، كيف يضمن السعودي في المستقبل ألا يتخذ السياسي قرارات تتعارض مع توصيات الاقتصادي، حتى لا تتعرض البلاد لخطر كخطر «الإفلاس»، الذي فجر به نائب وزير التخطيط محمد التويجري قنبلة صدمت الرأي العام السعودي، ولما تخف آثارها على رغم محاولته التخفيف من وطأتها حين صرح لاحقاً بأنه «خانه التعبير». مرة أخرى انشغل الرأي العام بالتعبير وترك الحقيقة، التي صرح بها قبل التويجري، وزير آخر، هو محمد آل الشيخ، وزير الدولة وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن القيادات الفاعلة في عمليات «إنقاذ» الاقتصاد السعودي لا إصلاحه فقط، بل إن آل الشيخ كان أكثر تفصيلاً في شرح خطورة الوضع الاقتصادي لو لم يتخذ ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إجراءات سبقت قرارات إلغاء البدلات الأخيرة، التي فجرت الجدل الحاصل، بدأت بخفض حازم للموازنة في أوائل 2015 بنسبة الربع، وتجميد مشاريع هائلة وإعادة مناقشتها من جديد، وهي التي اتفق على تسميتها «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى»، ولكنها في الحقيقة إعادة تفاوض مع تلك الشركات حول العقود الهائلة، وإعادة النظر في جدوى تلك المشاريع، ولم يعد سراً أن كثيراً منها بات بين الملغى والمجمد، وهي التي وصفها نائب وزير التخطيط بأنها «مشاريع ترف، ولم يكن لها خطة اقتصادية واضحة»، في اللقاء نفسه، وتلقى عليها هجوماً يضاف إلى الهجمة السابقة، بينما كان حرياً بالاقتصادي والكاتب السعودي أن يشكره لصراحته وشفافيته، لا أن يحاسبه على قرارات لم يشارك في اتخاذها.

تصريحات آل الشيخ لمجلة «بلومبيرغ» في نيسان (أبريل) الماضي تستحق أن تنشر مرة أخرى، وبخاصة أنها جرت في حضور ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وهو من شجعه على الكشف عنها، وهو يعلم أن المؤسسات المالية العالمية سوف تتلقفها ومعها الرأي العام السعودي، والذي ترجم له كامل المقابلة من دون حذف أو تعديل على رغم صراحتها ونشرت في كل الصحف المحلية.

بعد حديث بين مراسلي المجلة، والأمير والوزير عن ضرورة تعديل ضوابط الإنفاق، الذي اتسمت به مراحل سابقة جرى هذا الحوار، الذي أنقله كما هو لأهميته:

كم كان يضيع؟ يسأل مراسل المجلة. حدق آل الشيخ بعيونه على الطاولة قبل أن يقول: «هل يمكنني إيقاف هذا (المسجل)»؟ ليتدخل الأمير: «لا، يمكنك أن تقول ذلك علناً».

يقول آل الشيخ في إجابته عن السؤال: «أرجح تخمينات هو أنه كان هناك إنفاق غير فعال يقدر بمبلغ يتراوح بين 80 إلى 100 بليون دولار» سنوياً، ما يعادل ربع موازنة السعودية بالكامل.

ليتدخل الأمير محمد ويقود دفة الاستجواب سائلاً إياه: «ما مدى قرب السعودية من التعرض إلى أزمة مالية»؟

ليقول محمد آل الشيخ إن الحال اليوم أفضل بكثير ويستطرد لكنك «لو سألتني السؤال نفسه قبل سنة واحدة من الآن بالضبط، لربما أوشكت حينها على التعرض لانهيار عصبي»، ثم روى قصةً لم يسمع عنها أحد من قبل من خارج الحرم الداخلي للمملكة. قال فيها: «في الربيع الماضي، عندما توقع صندوق النقد الدولي وغيره أن تساعد الاحتياطات السعودية في إنقاذ البلاد لمدة خمس سنوات على الأقل من انخفاض أسعار النفط، اكتشف فريق الأمير أن المملكة ستصبح وبسرعة في حال إعسار. ولو بقي وضع الإنفاق عند مستويات

شهر نيسان من العام الماضي لتعرضت المملكة (للإفلاس التام) خلال عامين فقط، في أوائل عام 2017». ويقول آل الشيخ إنه من أجل تجنب الكارثة، قام الأمير بتقليل الموازنة بنسبة 25 في المئة، وأعاد تطبيق ضوابط الإنفاق الصارمة واللجوء إلى أسواق الدين، كما بدأ في تطوير ضريبة القيمة المضافة والرسوم الأخرى، ما عمل على التقليل من معدل استنزاف احتياطات السعودية النقدية، الذي وصل إلى 30 بليون دولار أميركي في الشهر خلال النصف الأول من عام 2015.

«عندها أنهى آل الشيخ تقريره السلبي من الناحية المالية، وقال له الأمير: «شكراً لك»». انتهى النقل هنا عن «بلومبيرغ».

نعم، «شكراً لك» معالي الوزير والشكر مسبوق لسمو الأمير، فهذه الشفافية هي التي ستحمي الوطن من خطر «الأزمة المالية» أو «الإعسار» أو «الإفلاس التام». فعلى رغم قسوة العبارة، التي صدمت المواطن، إلا أنها الحقيقة، فلو «خاننا التعبير» فلن تخوننا الأرقام.

من الواضح أن الدولة تفعل الشيء الصحيح والضروري لإصلاح الاقتصاد، بل إنها تقوم بعملية إنقاذ له، ولكنها لم تفعل الصحيح لتقديم هذه الحقائق للمواطن وإشراكه وإقناعه بضرورة مشاركته في العملية. بالطبع يجد الموظف صعوبة في القبول بخفض راتبه، ولكنه سيقتنع، إن علم أن البديل هو خسارة كل الراتب. أعلم أن هناك من سيغضب مما أقول ولكن أدعوه إلى الصبر قليلاً. فالإفلاس، الذي تحدث عنه نائب وزير التخطيط، ليس المعني به «إفلاساً» كالذي تتعرض له شركة، فتضطر إلى إغلاق أبوابها وعرض أصولها للبيع والرحيل من السوق، إنما هو مصطلح اقتصادي مختلف عندما يتعلق بالدول، فاليونان مثلاً بلد مفلس، بل حتى بلد أوروبي يتقلب في الرخاء مثل آيسلندا، تعرض للإفلاس. حولنا دول عربية مفلسة، ولكنها لا تزال هناك تدفع القليل لمواطنيها، ولكنها جامدة في مكانها تفتقد السلع الأساسية وتفتقد ما هو أهم (الأمل)، وتعيش كل يوم تخشى ثورة أخرى. نحن في السعودية لدينا الكثير من الإمكانات ومعها الكثير من الأمل، الذي لا يجوز أن نفقده، لأن أحداً ما لم يقم باللازم للتواصل مع الرأي العام.

المقصود بالإفلاس، الذي حذر منه آل الشيخ والتويجري، هو استهلاك الاحتياط العام، الذي تهور بعض الكتاب، ومنهم اقتصاديون يطالبون الدولة باللجوء إليه، بينما من الواضح أن الأمير محمد بن سلمان يتعامل معه باعتباره مقدساً لا يجوز مساسه قدر الإمكان، بل ينظر إليه باعتباره مصدراً للدخل، كالنفط في باطن الأرض عندما يكتمل مشروعه الجاري لتحويله إلى صندوق سيادي يدر دخلاً سنوياً للموازنة العامة، مع القيام بدوره ضامناً للريال السعودي، الذي سينهار لو استهلك الاحتياط (ليس خلال 3 إلى 4 سنوات كما قال التويجري، بل خلال عامين كما قال آل الشيخ، ولا بد من الإضافة، إذا لم تتخذ الدولة الإجراءات التقشفية الجارية حالياً). مع اختفائه، ستختفي فرص المملكة في الاقتراض، وهي فرص تصل إلى حد القوة الآن، ورأيناها في الإقبال على السندات السعودية الأسبوع الماضي. حينها، مع اختفاء الاحتياط، وانهيار الريال، والعجز عن الاقتراض، سيستهلك بند الرواتب معظم دخل المملكة من النفط حتى لو بلغ تريليونات الدولارات، فإنفاقنا أيضاً بالتريليونات، حينها تتوقف دورة الإنتاج، والأمل بالنهوض بالبلاد وفق «رؤية 2030»، وتنويع مصادر الدخل. المملكة وشعبها بالتأكيد يستحقان مستقبلاً أفضل من هذا.

* كاتب وإعلامي سعودي

jk@alarabtv.net

@jkhashoggi

http://www.alhayat.com/article/830838/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9

قبل 5 أعوام، انقسمت دول المنطقة بين مناصر للربيع العربي، وخصوم له متوجسين منه. انغمس الفريقان في تحولات المنطقة غير المسبوقة، كل تبعاً لاجتهاده، من دون اتفاق بينهما بل مع قدر كبير من التنافس، والنتيجة هي ما نعيشه جميعاً الآن، وأستعير...

كيف نوقف انهيارنا العظيم المتمادي؟

منذ 21 أكتوبر 2016 / 17:05 |جمال خاشقجي

قبل 5 أعوام، انقسمت دول المنطقة بين مناصر للربيع العربي، وخصوم له متوجسين منه. انغمس الفريقان في تحولات المنطقة غير المسبوقة، كل تبعاً لاجتهاده، من دون اتفاق بينهما بل مع قدر كبير من التنافس، والنتيجة هي ما نعيشه جميعاً الآن، وأستعير جملة رائعة صاغها الزميل الكبير حازم صاغية في مقالته الأسبوعية بهذه الصفحة قبل أيام تصف واقع الحال الذي نعيشه بأنه «انهيارنا العظيم المتمادي»، فما السبيل لوقف هذا «الانهيار العظيم المتمادي» العابر للحدود والذي كلما توقعنا أننا رأينا أسوأه، يسفر عمّا هو أسوأ؟

لا وقت للتلاوم، ونحن ننتظر صور أحدث هجرة من هجرات أبناء المنطقة، والتي اتسمت بأنها هجرات للسنّة الذين شكلوا تاريخ المشرق العربي، بكل امتداداته التاريخية لزمن الحضارة والازدهار ومقاومة الغزاة. نعم جميعنا ينتظر صور الهجرة الكبرى لسنّة الموصل، تلك المدينة العظيمة التي عقدت فيها يوماً نية الجهاد وتحرير الأقصى من الصليبيين، وشهدت مع حلب، رفيقتها في التاريخ والشهادة، أهم حركة إحياء سنّي قبل ألف عام. على رغم حلكة الليل، ثمة أمل، بأن «الإخوة الكبار» بصدد إعادة ترتيب علاقاتهم والانتقال من التنافس إلى التنسيق، ولكنهم في حاجة إلى إعادة رسم خطوط التماس التي فرقتهم. قبل خمسة أعوام كان الموقف من الربيع العربي والثورات وما تبع ذلك من مواقف حيال الإسلاميين الذين تصدروا المشهد، هو ما حدد المواقع والتمترس خلفها. اليوم اختلط المشهد، وتداخلت التحالفات وتبدلت. ظهر ذلك في الخلاف السعودي - المصري اثر قصة التصويت الشهيرة بمجلس الأمن، إذ بدت مصر وكأنها في المعسكر الآخر الذي يواجه السعودية، حليفها المفترض، ثم أصرت على إظهار «استقلالها» باستقبالها رئيس الاستخبارات السورية علي مملوك بغرض «تنسيق المواقف سياسياً بين سورية ومصر وكذلك تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب الذي يتعرض له البلدان»، كما ذكرت «وكالة الأنباء السورية»، بعد أن صرخت قائلة: «لن نركع لغير الله» (عبارة خارج السياق والزمان).

في المقابل، وقبل ذلك بأيام يجتمع في الرياض وزراء خارجية دول مجلس التعاون وتركيا في ورشة عمل جادة، يتباحثون وينسقون المواقف ويضعون الخطط لمعالجة قضايا المنطقة الجارية والدامية والمهددة للأمن القومي العربي، أو بالأحرى «أمن المنطقة القومي»، فالأتراك باتوا شركاء مع السعوديين والخليجيين على أرض العرب من الموصل شمالاً حتى اليمن جنوباً، وللأسف غابت عن الاجتماع مصر، على رغم أنها معنية به وبكل تفاصيله.

إذا رسمنا دوائر المتغيرات الحاصلة، وفق معطيات التحالفات القديمة سنجد تداخلاً كبيراً بمن حضر ومن غاب، ما يعطي الأمل بتغير مهم في خطوط الانقسام من ضفتي الموقف من الربيع العربي إلى ضفتي الاستقرار ضد الفوضى، وهو ما ينبغي أن يكون لوقف حال الانهيار العظيم، الذي يراه حازم صاغية «مدهشاً ويستعصي على التفسير وهو يحصل بهذا الحجم الجيبولوجي» وهذا التوصيف البليغ للأستاذ صاغية، وهو من عاش تاريخ كوارث العرب في هذا القرن والذي قبله وسجلها بأكثر من كتاب ومقالة، فيتساءل «كيف يمكن أن يجتمع في منطقة واحدة، وفي المرحلة الزمنيّة عينها، انهيار دول بأمّها وأبيها، وانهيار شعوب تغادر بلدانها بالآلاف المؤلّفة؟ وكيف يمكن أن يتزامن انهيار الأفكار والطوائف والإثنيّات والأحزاب والأيديولوجيّات كأنّها أبراج من قشّ؟»

حال الانهيار المتمادي هذه هي ما يجب أن تشكل تحالفات المنطقة، من هو معها أو جاهل بخطرها ومن هو مدرك كارثيتها على الجميع، بناء على ذلك يجب أن تتشكل التحالفات.

الأسابيع الأخيرة شهدت أقبح صور الانهيار في حلب، ثم تتبعها الموصل، ولكنها أيضاً شهدت تحركات تشير إلى تغيير مهم في المسار، ابتدأها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف، إذ زار أنقرة، ومن هناك أطلق جملته الشهيرة التي تم تناقلها على نطاق واسع لترسم طبيعة المرحلة إذ قال: «نحن وتركيا مستهدفان، والبلدان بحاجة الى بعضهما البعض»، ما يعني أن الذي يجمع المملكة وتركيا هو إدراكهما الاستهداف والتحديات الممثلة في الفوضى واختراق أمن المنطقة، وبالتالي يجب أن يعملا معاً. هذا يفسر طبيعة اجتماع الرياض بين الخليجيين والأتراك، فالتحديات التي أدركوها مجتمعين جعلتهم ينحون تلك الاختلافات بينهم التي شكلت منحنى سلبياً خلال سنوات الربيع العربي الأولى، الى مرحلة تعاون يجب أن يكون عنوانها «وقف الانهيار العظيم والمتمادي».

يصب هذا في زيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد الى تركيا، ولقائه المسؤولين هناك بما في ذلك الرئيس رجب طيب أردوغان، وترافقت الزيارة مع تصريحات دافئة متبادلة بين الطرفين، ما شجع على التفاؤل بأنها إيذان بطي فترة توتر بين البلدين، وما كان لها أن تتم من دون الرغبة والنصح السعوديَين، وإدراك الإمارات وتركيا ضرورة فتح صفحة جديدة للتعامل مع أزمات المنطقة.

ما يجرى في ليبيا اليوم من أحداث يكشف كيف أن الاختلافات الأيديولوجية التي حكمت علاقات «الإخوة الكبار» في المنطقة كانت عبثية، فرئيس وزراء حكومة الإنقاذ خليفة الغويل والذي قاد انقلاباً على حكومة الوفاق المدعومة من المجتمع الدولي كان وحكومته شركاء مع الإسلاميين و «الإخوان»، ولا تزال مجموعة من الميليشيات الإسلامية بشرق ليبيا تدين له بالولاء، في الوقت نفسه مد يده للتصالح مع القائد العسكري خليفة حفتر المعادي بشدة للإسلاميين و «الإخوان»، والمدعوم مصرياً، ويجمعهما اليوم العداء مع حكومة الوفاق التي يقودها السراج المدعوم من السعودية وتونس والجزائر والمغرب، إضافة الى المجتمع الدولي، فمن مع من في ليبيا؟ وأين الأيديولوجيا؟ إنها الفوضى التي غلبت الجميع، فتجلى ذلك في ليبيا، والتي تشكل خريطة «انهيارنا العظيم المتمادي» وهي التي ينبغي أن تتفرغ القوى للقضاء عليها.

كان ينبغي للأخ الأكبر أو «الإخوة الكبار» أن يدعموا عملية التغيير التاريخية في الجمهوريات العربية بترشيدها وتسهيل الخلافات الطبيعية التي ستطرأ بين قوى سياسية عاشت عقوداً تحت حكم قمعي ماتت فيه السياسة وافتقد الجميع مهارات التوافق والديموقراطية. للأسف اختار كل «أخ كبير» مجتمعاً أو متضامناً مع إخوة كبار آخرين يوافقونه الرأي فريقاً في تلك الجمهوريات البائسة، لم ينتصر أحد، وكانت النتيجة التي نراها اليوم، وتجسدها الحال الليبية بتشظياتها التي تولد منها تشظيات أخرى كل بضعة أشهر.

الآن وقد سادت روح التعاون بين «الإخوة الكبار» فالفرصة مواتية لتعديل مسار التاريخ، لترسم خطوط الاتفاق والانقسام الحالية حول من مع «التوافق» ومن هو ضده؟ من يشارك في خطة لإحلال سلام مجتمعي يجمع كل الفرقاء في اليمن وسورية وليبيا ومن يريد نصرة فريق على آخر؟ ويشمل ذلك الأخذ على يد من يعطل اتفاقاً توافقياً، فطرف واحد يمكن أن يخرب عمل جماعة.

ولكن سيبقى «فريق الإخوة الكبار» في المنطقة، مفتقداً لمصر، بحجمها وثقلها الاستراتيجي، ولا بد أن الرياض تشعر بالضيق لأن الحليف الذي تمنت لم يكن معها في الاجتماع الخليجي - التركي، إذ كيف تمكن مناقشة إنقاذ الموصل من إيران، وسورية من الفوضى واليمن من الانقسام، في غياب القاهرة وهي صاحبة علاقة بكل «الأقاليم» العربية الثلاثة. الجيد أنها لم تيأس بعد، لا تزال تأمل بعودة الغائب، وعسى أن يكون ذلك قريباً.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/830335/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A

يجد قادة المنطقة حرجاً أن يستخدموا مصطلح «السنّة» وهم يتحدثون عن الصراعات > الجارية في المنطقة، على رغم أن رائحة الطائفية تفوح في كل مكان من حولنا، واختلطت برائحة الدم والموت والتهجير، لذلك سعدت أن ظهر «اللون الحقيقي» للرئيس التركي رجب...

دافع عن «السنّة» ولا تبالِ

منذ 7 أكتوبر 2016 / 17:47 | جمال خاشقجي

يجد قادة المنطقة حرجاً أن يستخدموا مصطلح «السنّة» وهم يتحدثون عن الصراعات الجارية في المنطقة، على رغم أن رائحة > الطائفية تفوح في كل مكان من حولنا، واختلطت برائحة الدم والموت والتهجير، لذلك سعدت أن ظهر «اللون الحقيقي» للرئيس التركي رجب طيب أردوغان عندما سألته في ختام حوار تلفزيوني أجريته معه الأسبوع الماضي وبث على قناة روتانا خليجية، عن الموصل، فلم يكترث في إجابته بحسابات القومية العربية أو سيادة العراق، ذلك أنهما اختفيا منذ زمن، فقال: «من هم أهل الموصل؟ إنهم السنة العرب، والسنة التركمان، والسنة الأكراد، بالتالي يجب ألا يدخل «الحشد الشعبي» الموصل، «لم يصفه أنه شيعي ولكن من الواضح في رده، أن «الحشد الشعبي» يجب أن يُمنع من دخول الموصل من السعودية وتركيا كما قال، لأنه شيعي أصولي متطرف، مرة أخرى لم يقل ذلك ولكن المعني واضح، ولو لم يكن الحشد الشعبي «أصولي شيعي متطرف»، لما احتج أردوغان أو غيره على دخولهم الموصل، بينما يفترض أنهم مواطنون عراقيون إخوة لإخوانهم في الموصل، ولكنهم ليسوا كذلك ولا يريدون أن يكونوا كذلك.

حان الوقت لزعماء المنطقة السنة عرباً وتركاً، أن يتخلصوا من حرج الاتهام بالطائفية، ويدافعوا عن حقوق السنة بل ووجودهم ولا يبالوا، فالعالم من حولهم لم يعد يرى غير تلك الألوان الطائفية والعرقية، كأن هناك اتفاقاً على أنهم أذنبوا وظلموا من حولهم طوال 1400 سنة، وحان وقت التحرر من الزمن السنّي، حديثي غير مقنع للبعض، أعلم ذلك، أنهم قوم يتجملون بعبارات إنشائية مثل «العروبة تجمعنا»، والطائفية سرطان يدمر مناعتنا في وجه الأعداء، حتى المرشد الإيراني خامنئي يهاجم الطائفية، ولكن ميلشياته وحرسه الثوري الذي يباركها باسم الحسين كل صباح لا تقتل غير السنة، وما محرقة حلب الجارية إلا «محرقة السنّة».

فلا تستمعوا يا زعماء السنة، للقوميين العرب، ولا ليبراليوهم المزعومين، الذين يتطهرون من الطائفية، فهؤلاء اصطفوا مع كل قائد عسكري أخرق قفز على السلطة، ومع كل مستبد لا يهمه غيرها، لا يهمهم غير البقاء في ظله يحميهم من موجات الحرية التي يقودها شباب ينكرونهم، شباب انتموا للضمير السني الذي شكل روح المنطقة طوال 1400 سنة.

لقد بت مقتنعاً أن ثمة مشكلة بين الولايات المتحدة تحديداً و«السنّة»، لعلها بدأت من لحظة 11 سبتمبر، ثم اختفت لسنوات قليلة، ثم تجددت مع ظهور «داعش»، وتأكدت مع استهدافها مجدداً للغرب، فهذا الذي يقلق واشنطن منها، لا يهمها إرهابها إن جرى في عالمنا، فالمتطرفون الشيعة لا يقلون عنها قبحاً وإرهاباً، ولكن ها هو وزير الخارجية الأميركي جون كيري، يجيب ممثلين من المعارضة السورية التقوا به، ونشرت تفاصيل اللقاء الـ«نيويورك تايمز» الأسبوع الماضي، فسألوه لماذا تتجاهل بلاده جرائم «حزب الله» في سورية وهو تنظيم إرهابي؟ فرد بإجابة مقنعة سياسياً وغير مقنعة أخلاقياً «لأنهم لا يستهدفوننا».

هذه الأزمة مع «الإسلام السني» انعكست تردداً في التدخل بسورية، على رغم سقوط 600 ألف قتيل، ولجوء ونزوح نصف الشعب، كما انعكست في حال لا مبالاة حيال الانقلابات العسكرية وإلغاء المسارات الديموقراطية في عالمنا السني البائس، وآخر انعكاساتها قانون «جاستا» الذي يستهدف السعودية «السنية»، فسمح الرئيس الأميركي باراك أوباما، بإطلاق جيش من المحامين الأميركيين الجشعين على المملكة ليقاضوها ويدفعوها إلى جدل حول هويتها ومواقفها وتاريخها، هم يلهثون خلف بلايين السعودية، ولكن السياسيين الداعمين للقانون يريدون فتح التحقيقات من جديد في ما يزعمونه «تورط السعودية في أحداث 11 سبتمبر»، وقد صرّح بذلك السناتور السابق بوب جراهم بمقالة نشرت قبل أسبوعين.

أزمة العقل الأميركي مع الإسلام السني تظهر ما بين العراق وسورية بكل وضوح، هناك تنازل الأميركي عن التزاماته القانونية والأخلاقية، فتحالف مع إيران، وحرسها الثوري، وقائده قاسم سليماني وميليشيا «الحشد الشعبي» وكلهم خلطة منتنة تتعارض مع القيم الأميركية المفترضة، فإيران لا تزال مصنفة «راعية للإرهاب»، والحرس الثوري مصنف «إرهابي» صريح، أما «الحشد الشعبي» فهو من القبح أن من بينه امرأة تفخر أنها تطبخ رؤوس وأطراف ضحاياها، وهو ما لم تفعله حتى «داعش»،على رغم سوء صنعها وسمعتها، ولكن على رغم من ذلك تتعاون الولايات المتحدة معهم في حرب طائفية فاحت رائحتها حتى في الإعلام الأميركي ضد «داعش»، وهي وإن كانت كذلك فإنها أيضاً ضد سنة العراق.

في الوقت نفسه، تعرض السعودية على الولايات المتحدة، استعدادها لإرسال قوات إلى سورية لمحاربة «داعش»، شريطة أن يكون ذلك ضمن التحالف الدولي، فهي حذرة، ولن تذهب إلى سورية من دون غطاء المجتمع الدولي وشراكته وعلى رأسهم الولايات المتحدة،

تسمع واشنطن العرض، تهز رأسها وتقول إنها فكرة تستحق الاهتمام، ثم تنصرف وتدير ظهرها لحليفها المفترض، لعل واشنطن ترى في السعودية «سلفية وهابية»، ولا تريد شراكة معها في معركة في سورية، ولكنها تتلقى عرضاً مماثلاً من الأتراك أيضاً وهم ليسوا بسلفيين ولا وهابيين، بل حتى علمانيون، ومثلما تجاهل الأميركي عرض السعوديين «السنة» فعلوا الشيء نفسه مع الأتراك «السنة»، !ثم يهملوهما معاً ويتحالفوا مع الأقلية الكردية وأحزابها المتهمة بالإرهاب فيرسلوا لهم أسلحة ومستشارين

هل هناك تفسير آخر غير أن لدى الولايات المتحدة مشكلة مع الإسلام السني، عندما نراها تهمل أكبر قوتين في المنطقة، مستعدتين وقادرتين، ولهما مصلحة في القضاء على «داعش»، ومنتميتين إلى الغالبية السائدة في المنطقة، ثم ينحازوا إلى الأقليتين الشيعية .والكردية! لذلك يجب أن تدافع أيها الزعيم السني، السعودي والتركي عن «السنة» ولا تبالي

يبدو أمراً لا يصدق، هل يعقل أن تغيب الغالبية السنية، بتاريخها وامتدادها ودولها الكبرى عن العقل السياسي الأميركي؟ لنستمع لجلسة الاستماع لرئيس أركان الجيوش الأميركية الحالي جوزيف دانفورد أمام الكونغرس، والتي جرت قبل أكثر من عام، وهي أشبه بالامتحان للتأكد من صلاحيته للوظيفة، ليس عسكرياً فقط، وإنما استيعابه لأحوال المنطقة السياسية، أجاب على سؤال حول مستقبل العراق كما يراه، فنفى إمكان تقسيم العراق إلا إلى دولتين فقط، واحدة شيعية في الجنوب والثانية كردية في الشمال، بجملة واحدة قصيرة اختفى سنّة العراق من خريطته تماماً، فقال: «من الصعب انقسام العراق إلى ثلاث دول، وأن نشهد دولة سنية، لأن السنة ليس لديهم مستقبل محدد يعتمدون عليه»، مشيراً إلى أنه اعتمد في نظرته هذه على «الواقع الاقتصادي والعائدات والحكم، فالشيعة والكرد .«!لديهم الكثير لإقامة دولتهم، على خلاف السنة

كيف يحصل هذا؟ كيف يُغيّب جنرال أميركي سنّة العراق بتاريخهم وامتداداتهم عن وطنهم، وهم نسيج أصيل وأساسي فيه؟ هل هي مؤامرة أم أن السنة لم يجدوا من يدافع عنهم، ويمثلهم بقوة في العواصم الغربية؟ لذلك يجب أن تدافع أيها الزعيم السني عن «السنة» ولا .تبالي

ثمة من يمثل الأكراد في أروقة البرلمان الأوروبي، ولوبيات واشنطن، لذلك تجدهم متنمرين في سورية، فبلغت بهم الجراءة في تغيير أسماء مدن عربية خالصة فيخترعون لها أسماءً كردية، مثل منبج التي خلد ذكرها باسمها هذا، أبو فراس الحمداني قبل ألف سنة، فأطلقوا عليها مابوك، إنها سياسة استيطانية، تشبه ما فعل اليهود بفلسطين، وليست ثورة حرية وحقوق في إطار سورية الموحدة مثل ثورة الغالبية السورية السنية، هذه الجرأة على التاريخ والجغرافيا، ما كانت أن تكون من فصيل كردي صغير لو كان للسنة ممثل قوي، .فدافع عن «السنة» ولا تبالِ

قبل أشهر، وفي رحلة إلى العاصمة النمسوية فيينا، كان رفيق السفر في المقعد المجاور شاب نمسوي، عائد من كوباني، هكذا سماها وهكذا عرفها العالم وليس هذا باسمها، ولكن ليس هذا هو المهم، تحدثت معه وتفكرت، هل أستطيع أن أفعل مثله، أن أمضي إلى حلب أساعد إخواني السنّة، متطوعون أوروبيون يذهبون لمساعدة الكرد، ولا أحد يمضي لمساعدة السنة غير حمقى التكفيريين، أنصاف المتعلمين الذين أتوا من أطراف الأرض يزايدون على سنّة سورية في سنيتهم، وهم أهل السنة الأصلاء، بلاد ابن تيمية وابن قيم .الجوزية، ولكن لماذا جاء هؤلاء؟ لأننا تركنا فراغاً، فجاء من يملأه ويزايد علينا، لذلك يجب أن ندافع عن «السنة» ولا نبالي

* كاتب وإعلامي سعودي jk@alarabtv.net @jkhashoggi

http://www.alhayat.com/article/829096/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%84

إذا فاز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية، فسيكون ذلك بسبب «الوظائف»، فهي أم القضايا في الانتخابات.اتفق معظم المحللين الذين تابعوا المناظرة الرئاسية بينه وبين المرشحة المنافسة القوية هيلاري كلينتون، مساء الاثنين الماضي، على أن ترامب سجّل...

ترامب وإلغاء البدلات في السعوديّة

منذ 30 سبتمبر 2016 / 17:11 |جمال خاشقجي

إذا فاز دونالد ترامب بالرئاسة الأميركية، فسيكون ذلك بسبب «الوظائف»، فهي أم القضايا في الانتخابات.

اتفق معظم المحللين الذين تابعوا المناظرة الرئاسية بينه وبين المرشحة المنافسة القوية هيلاري كلينتون، مساء الاثنين الماضي، على أن ترامب سجّل نقاطه في مرمى كلينتون خلال نصف الساعة الأول المخصّص لموضوع «خلق الوظائف»، بينما دمرته هيلاري بخبرتها وتحضيرها الجيد طوال الساعة التالية وهما يناقشان بقية المواضيع.

في اليوم نفسه، كان السعوديون مشغولين بقرارات حكومية خفّضت بدلات وعلاوات كانوا يحصلون عليها ضمن رواتبهم الشهرية، ما يعني انخفاضاً في إجمالي دخلهم الشهري يتفاوت بين قطاع وآخر.

إنه الموضوع نفسه، الوظائف والدخل، والذي يتّفق عليه السعودي والأميركي ومواطنو كل بلاد العالم. لكن مشكلة السعوديين مختلفة عن غيرهم، ذلك أن الحكومة هي المُوَظِّف الأكبر والمفضل عندهم، وليس قطاعات الأعمال والخدمات، كما هي الحال في أميركا وغيرها من الدول ذات الاقتصاد الإنتاجي. بالتالي، كانت القرارات التي وصفت بالتقشفية شاغلة، ليس للمواطنين «الموظفين» لدى الحكومة فقط، وهم غالبية اليد العاملة السعودية، وإنما لعموم الاقتصاد، فانعكس القرار سلباً في اليوم التالي على سوق المال التي انخفضت أكثر من 200 نقطة دفعة واحدة. وستستمر تأثيراته في عموم الاقتصاد، مثل حجر أُلقي في بحيرة لم تكن ساكنة، وإنما تموج بتأثيرات انخفاض سوق النفط وإلغاء أو تجميد كثير من المشاريع الحكومية الكبرى، وقبل هذا وذاك انخفاض أسعار النفط.

لو استمع السعودي إلى ترامب أو حتى كلينتون، فإن الحل يكمن في خلق مزيد من الوظائف، مثلما وعدا في مناظرتهما المشار إليها. الأول يريد وقف خروج الوظائف من أميركا إلى الصين والمكسيك وإعادة ما خرج منها، وهو وعد سهل قوله صعب تطبيقه. كلينتون لديها حلول أفضل، فهي تعد بزيادة الإنفاق على مشاريع تجديد البنية التحتية المتهالكة، والتوسع في مشاريع الطاقة البديلة، ولكل منهما خطة مفصلة لتوفير الوظائف وبالأرقام. كلينتون مثلاً، قالت إنها تستهدف خلق 10 ملايين وظيفة جديدة خلال سنوات حكمها، إن فازت طبعاً.

الحلول الأميركية تبدو منطقية ويمكن تطبيقها هناك، ذلك أن الأميركي يعمل بنفسه ويبحث عن الوظيفة، وينقم في شدة على السياسيين الذين جعلوه يفقد وظيفته السابقة ولم يوفروا له وظيفة بديلة، أو أنه وجد وظيفة براتب منخفض عن وظيفته السابقة.

خلق وظائف (نحن نقول توليد) ركن أساس في رؤية المملكة للمستقبل 2030، إذ نريد تقليص الاعتماد على النفط بخلق موارد بديلة وجديدة، وذلك بالتوسع في قطاعات الأعمال والخدمات، لكن لدينا مشكلة نتفرد بها ولا تواجه ترامب ولا كلينتون، وهي أن «عجينة القوة العاملة» في السعودية مكونة حالياً من 85 في المئة أجانب و15 في المئة سعوديين، ولا توجد لدينا نية جادة للتحرر من الاعتماد على العمالة الأجنبية، بل إن المخططين لرؤية 2030 يرون في توافر عمالة رخيصة في بلادنا وقربنا من مصادرها ميزة تجب الاستفادة منها، وهي مسألة وإن كانت صائبة محاسبياً لكنها خاطئة سياسياً ووطنياً، فالوظائف تخلق أصلاً للمواطنين، والدول «أوطان» وليست شركات. ولو فعلنا ذلك سنحافظ على المعادلة نفسها التي شعرنا بألمها الأسبوع الماضي، بصدور القرارات الملكية التي خفّضت رواتب موظفي الدولة، وهي اعتماد الاقتصاد الوطني على دخل موظفي الحكومة.

في أميركا، أوقف الكونغرس غير مرة الصرف على الحكومة الفيديرالية بسبب خلاف بينه وبين الرئيس، إذ إن الأخير غير مخوّل إصدار أوامر بالصرف المالي، وهو مبدأ دستوري لتقرير الفصل الصارم بين السلطات، فتتعطل الحكومة الفيديرالية. حصل ذلك مرتين أو ثلاثاً، آخرها الثلثاء الماضي. لم يهتم أحد غير موظفي الحكومة وأسرهم ودائنيهم، ولم تتأثر سوق المال. والسبب أن الموظفين الفيديراليين لا يكادون يظهرون وسط ملايين القوى الأميركية العاملة، بينما في المملكة عددهم متقارب، إذ يصل عدد العاملين لدى قطاع الأعمال إلى 1.7 مليون، بينما تعداد العاملين المدنيين لدى الحكومة 1.2 مليون، وهناك مثلهم وأكثر في القطاع العسكري. لكن، إذا أخذنا في الاعتبار أنهم يحصلون على رواتب أفضل وأكثر استقراراً، كما أن هناك ما نسميه سعودة وهمية، وهؤلاء مسجلون موظفين بالحد الأدنى من الراتب، أي 3 آلاف ريال فقط، تنفيذاً لأنظمة وزارة العمل الأخيرة التي تكافئ قطاع الأعمال بمنحه تأشيرات

استقدام بقدر التقدم الذي يحققه بمنشآته في نسبة السعودة، فكأن الوزارة تداوي الخلل بالتي كانت هي الداء، فالعمالة الأجنبية هي داء الاقتصاد والإنتاج، لكن طالما وصلت إلى النسبة المرضي عنها فإليك ببضع تأشيرات!

هل قرار الدولة مجرد استجابة لضغوط انخفاض الدخل لتراجع أسعار النفط، وبالتالي يمكن أن يكون مجرد قرار موقت لظروف المرحلة، أم أنه يأتي ضمن خطة التحول الوطني الداعية إلى «كفاءة الإنفاق»؟

لن ينكر أحد أن أنظمة البدلات والانتدابات والنثريات المترامية في أركان كل وزارة، لا تنطبق عليها قواعد كفاءة الإنفاق ولا الترشيد. لكن، هل هناك هدف أعمق من سابقيه، وهو إعادة هيكلة جسم الخدمة المدنية المترهل، بجعل الوظيفة الحكومية غير مغرية، وتشجيع موظفي الدولة على الانتقال إلى قطاع الأعمال والتجارة والصناعة، لتحقيق رؤية زيادة الإنتاج غير النفطي؟

لا أستطيع تقديم إجابة أكيدة، إذ لم يكلف نفسه أي مسؤول من وزارات الخدمة المدنية أو المالية أو العمل أو الإعلام ليعقد مؤتمراً صحافياً يشرح الغرض من هذه القرارات.

أعتقد أن الأسباب الثلاثة السابقة وجيهة، لكن آخرها هو الأهم. فالحل يكمن في قطاع الأعمال، وما يحدد هناك مصير الوظائف وقدر الرواتب والعلاوات والبدلات هو كفاءة الموظف وإنتاج الشركة وحال الاقتصاد، وهذه أفضل من ترك كامل الاقتصاد تحت رحمة موظفي الحكومة وأسعار النفط. فبقدر ما اقتصاد المملكة في حاجة إلى التحرر من الاعتماد على النفط، فإنه أيضاً في حاجة إلى التحرر من الاعتماد على موظفي الدولة، وثمة قاعدة أخرى، أن الحكومة الصغيرة هي دوماً أفضل أداء.

لكن المعضلة الكبرى أن معظم قطاع الأعمال مُحتلّ طولاً وعرضاً إدارة ووظيفة وتملكاً وخبرة، من الأجانب، وحتى تتحرر السوق منهم فسيجد موظف الحكومة الراحل إليها صعوبات تجعله يتمنى يوماً من أيام الوظيفة «الميري».«

جمال خاشقجي

http://www.alhayat.com/article/828651/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%88%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

كم كان الشرق الأوسط واضحاً صريحاً حتى زمن قريب، يسهل فيه تحليل تحولاته وفهم ثوابته. كانت العداوات صريحة، والتحالفات معروفة. حتى المجاملات بينهما واضحة جلية، يعرف الجميع أنها مجرد مجاملات. كان ذلك في زمن «الأسود والأبيض»، أما الآن فنحن...

حنين إلى زمن الأبيض والأسود

منذ 23 سبتمبر 2016 / 20:22 |جمال خاشقجي

كم كان الشرق الأوسط واضحاً صريحاً حتى زمن قريب، يسهل فيه تحليل تحولاته وفهم ثوابته. كانت العداوات صريحة، والتحالفات معروفة. حتى المجاملات بينهما واضحة جلية، يعرف الجميع أنها مجرد مجاملات. كان ذلك في زمن «الأسود والأبيض»، أما الآن فنحن في زمن «الرمادي»، حيث يقول القوم، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، ما لا يفعلون.

وقف الثلثاء الماضي على منبر الأمم المتحدة يعظ. قدّم مرافعة بليغة في الدفاع عن الديموقراطية والتعددية، منتقداً تحول الهويات العرقية والدينية إلى سبب لرفض الآخر، وخص بذلك منطقة الشرق الأوسط. لكن في اليوم نفسه نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تفاصيل تدخّل إدارته لإجهاض قانون يفرض عقوبات على النظام السوري وحلفائه، النظام نفسه والحلفاء الذين تخندقوا طائفياً لقتل الغالبية السورية. زعمت إدارته أنها تدخلت كي لا يؤثر صدور القانون في اتفاق الهدنة الأميركي - الروسي في سورية، وهو اتفاق لم يُحترم لحظة، واخترقه النظام والروس على مشهد من العالم، ويخرج نظام بشار ليقول إن الاتفاق سقط، فيرد عليه وزير الخارجية الأميركية بأن الاتفاق لا يزال قائماً، فننشغل نحن - معشر المحللين - في محاولة تفسير هذه التصريحات المتباينة، فينتصر بعضنا لفكرة أن «موسكو هي المتسيدة»، وآخر لفكرة أن «واشنطن استيقظ ضميرها وهي عائدة لنصرة الشعب السوري»، وثالث يتفرغ لشرح فقدان نظام دمشق السيادة؛ إذ تتفق القوتان العظمى خلف ظهره! لكننا ننسى أجمعين أن اتفاق الهدنة فاقد لمعناه، إذ «لا توجد هدنة»، فالقتل مستمر، والبراميل المتفجرة مازالت تسقط بالعشرات فوق المدنيين، بل حتى قافلة الإغاثة أغير عليها، فعن أي هدنة يتحدث كيري؟ وعن أي اتفاق تدافع واشنطن، وهي تضغط على النواب الديموقراطيين في الكونغرس لسحب قانون ضد النظام السوري وحلفائه؟ وهي لم تفعل ذلك في حق قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب الشهير بـ «غاستا»، والذي صدر بإجماع أعضاء الكونغرس، ليهدد العلاقة مع حليف أساسي للولايات المتحدة يفترض أنه أهم لديها من «بشار الأسد وحلفائه»، وهو المملكة العربية السعودية!

هذا ما أقصده بالسياسة الرمادية التي باتت سائدة هذه الأيام في كل المنطقة من سورية حتى اليمن وليبيا، ولا يختص بها أوباما وحده، بل غالبية القوى المتنفذة في الشرق الأوسط. ربما الروس والإيرانيون هم الأوضح، ولكن وضوحهم لا يساعد أحداً، ذلك أنهم متحصنون في جانب الشر من الصراع.

في زمن مضى كان استهداف قافلة إغاثة بغارة جوية ومقتل عشرات المتطوعين والعاملين في منظمة دولية كافياً لأن يتحرك مجلس الأمن، ويتخذ إجراءات عقابية صارمة. حصل هذا مساء الأحد الماضي. أقرت الأمم المتحدة و «الصليب الأحمر» بالحادثة فوراً، ولم تسميا المعتدي. في اليوم التالي خرج النظام بكل صفاقة، ومع حلفائه الروس يتهمون المعارضة، ما أثار سخرية المعلقين، الذين تحدثوا عن «طيران أحرار الشام». استمر الكذب والتجاهل، مع علم الجميع أن الفضاء السوري مغطى بالكامل من غرفة عمليات شبه مشتركة تتبادل المعلومات، أسسها الأميركيون والروس لضمان ألا يصطدما بالخطأ وهما يقومان بعمليات على الأرض السورية، كلٌّ ضد أهدافه المفضلة. مساء الثلثاء كشف البنتاغون حتى عن نوع الطائرات التي قامت بالاعتداء وعددها، طائرتا «سوخوي»، قال إنهما في الغالب تابعتان لسلاح الجو الروسي، لكن يمكن أن تكونا سوريتين. هذا أفضل، فهو سبب وجيه لأن يقوم التحالف باستهداف المطار الذي انطلقتا منه بمثابة إجراء عقابي، بل حتى تنفيذاً لأحد بنود الهدنة القاضية بمنع طيران سلاح جو النظام.

ما فائدة الاتفاقات إذا لم تلتزم الأطراف المعنية بها؟ هل هذه الرمادية سياسة حقيقية، أم أنها مجرد تغطية لحال انسحاب أميركية، فتنثر خلفها هذا الكم من الاتفاقات والتصريحات والاجتماعات والغضب والتحذير لتضليل القوى الإقليمية؟

هل الوجود الروسي القوي في سورية هو ما يمنع الولايات المتحدة من التدخل؟ لكنها قصفت مقرات للنظام في دير الزور الأسبوع الماضي، ولم تسقط السماء الروسية على الأرض الأميركية، واستمر التواصل والاتفاق والخصام بينهما. قالت واشنطن إنه «كان خطأ». يمكنها أن تقصف مرة أخرى «بالخطأ» مدرجات وحوامات البراميل المتفجرة. هي الأخرى قوى عظمى، أو لعلها في حاجة إلى من يذكّرها بذلك.

هذه الرمادية نجدها أيضاً في ليبيا، حيث أجهد العالم نفسه، فجمع الليبيين بمختلف مشاربهم السياسية في الصخيرات المغربية، وبعد مفاوضات شاقة خرجوا بحكومة وفاق دعمها مجلس الأمن، وبالتالي المجتمع الدولي. ومثل أي اتفاق لابد من أن يكون هناك معارضون له. في زمن الأبيض والأسود، ستفرض عقوبات على المعارضين وإجراءات لإخراجهم من اللعبة السياسية، طالما أنهم لم يلتزموا بها،

ولكننا في الزمن الرمادي. احتل جنرال، زعم أنه قائد الجيش الليبي، هلال النفط الليبي، في تعدٍّ سافر على الحكومة الوطنية الليبية. تزداد الرمادية ضبابية إذ تتكشف معلومات عن مشاركة فرنسا التي يفترض أنها شريك للاتحاد الأوروبي الذي دعم حكومة الوفاق، فإذا بها توفر طائرات تشارك الجنرال حفتر معاركه. مصر أيضاً لا تخفي تأييدها حفتر في مخالفة للشرعية الدولية. أقصى ما سيفعله العالم هو إصدار قرار يمنع شراء النفط الليبي المصدر من الموانئ التي يسيطر عليها الجنرال الخارج على الشرعية. في النموذجين السوري والليبي، تكمن مشكلة الرمادية، وهي انها تعقد الأزمات، وتطيل أمد الصراعات، وتزيد معاناة المواطنين، والأخطر أنها تولّد أزمات جديدة وخلافات إقليمية أخرى.

مملة هذه السياسة الرمادية ومكلفة. تجعلنا نحن إلى سياسة الأبيض والأسود، مثل ما جرى في آب (أغسطس) 1990 حين غزا صدام حسين الكويت، فصرح الملك الراحل فهد قائلاً: «يا نعيش سوا، يا نموت سوا»، ليبدأ وصول نصف مليون جندي من الولايات المتحدة، ويحتشد أكبر جيش منذ الحرب العالمية الثانية في السعودية، ويأخذ الجميع ينتظر متى تبدأ حرب تحرير الكويت. وعندما حاول صدام حسين أن يأخذ العالم إلى ساحته الرمادية، صرح الرئيس الأميركي الأسبق بوضوح بأن «صدام يجب أن يترك الكويت»، ولم يتراجع عن خطه الأحمر. كانت السياسة يومها أبيض وأسود. أو كما قال الملك الراحل: «يا نعيش سوا، يا نموت سوا».

جمال خاشقجي

http://www.alhayat.com/article/827932/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF

في الأول من أيلول (سبتمبر) اكتملت مهلة سعودة قطاع الجوالات في السعودية، فبات على ملاك محلاتها سعودة كاملة أو إغلاق تام. توقعت أن يحتفي وزير العمل السعودي مفرح الحقباني بهذه المناسبة وبالنجاح الكبير، فيدعو الصحافة إلى جولة في إحدى أسواق...

أكبر من مجرد سعودة لسوق الجوالات

منذ 16 سبتمبر 2016 / 17:19 | جمال خاشقجي

في الأول من أيلول (سبتمبر) اكتملت مهلة سعودة قطاع الجوالات في السعودية، فبات على ملاك محلاتها سعودة كاملة أو إغلاق تام. توقعت أن يحتفي وزير العمل السعودي مفرح الحقباني بهذه المناسبة وبالنجاح الكبير، فيدعو الصحافة إلى جولة في إحدى أسواق الجوالات الكثيرة والمزدحمة (تسمى أيضاً سوق الاتصالات) ثم يعقد هناك مؤتمراً صحافياً وسط مئات الشبان السعوديين الذين باتت تمتلئ بهم جنبات السوق. وحبذا لو يختار محلاً مغلقاً يجري الاحتفال فيه، في إشارة رمزية إلى نية الدولة عدم التراجع عن هذه المهمة الوطنية، ويعلن من هناك أن المعركة المقبلة ستكون في قطاع تأجير السيارات، كما قالت تسريبات صحافية من أروقة الوزارة. وليته يتوسع فيضيف إليها قطع غيار السيارات ومعارض السيارات، وكلها قطاعات مناسبة جداً للشباب السعودي المحب للتجارة والسيارات والجوالات، ويسكت المثبطين الذين انقسموا بين قائل إن تجربة الجوالات ستفشل مثلما فشلت تجربة سعودة سوق الخضار، وآخر يقول، وقد رفع حاجبيه: «تبي عيالنا يشتغلون إما في سوق الخضار وإما الجوالات»!

لكنه لم يفعل، وليته يفعل ذلك بعد الحج، ويطلع الرأي العام السعودي على إحصاءات وتقرير مفصل بما تحقق، والثغرات التي اكتشفها فريق المتابعة، مثل محاولة بعض المتسترين والأجانب التحايل على القرار بسعودة وهمية، وظهور «تجار شنطة» يحومون في السوق، وامتناع بعض موزعي الجملة عن توريد بضاعة إلى الشباب حديثي عهد بالسوق، وارتفاع في الأسعار، وتضرر ملاك المجمعات التجارية بخلو بعض محالهم من المستأجرين، وغيرها من المشاكل المتوقعة في عمليات التحول من وضع خاطئ استقر سنوات، إلى وضع صحيح لا يزال هشاً.

قصة سعودة سوق الجوالات تختصر أزمة كبيرة في السوق وقطاع الأعمال في المملكة. اهتمت الصفحات الاقتصادية العالمية بقصص إضرابات عمال أجانب يعملون في قطاع المقاولات المتعثر، وبمسألة تعثر القطاع وتأخر دفع استحقاقات تلك الشركات. لكن المسألة أعمق من ذلك، فالسعودية دولة كبرى وليست مجرد اقتصاد خليجي صغير يعتمد إلى ما لا نهاية على عمالة وافدة، فتعداد سكانها بلغ 20 مليوناً، جلّهم من الشباب الذين يريدون ليس وظائف فقط، وإنما فرصاً للترقي والتمتع بحياة جيدة. ولكن من حولهم أكثر من 12 مليون أجنبي يعملون كل شيء، بل أصبحوا يمتلكون قطاع العمل بأسماء سعوديين، وبالتالي استحوذوا على فرص التوسع واكتساب الخبرة. لذلك نظر البعض إلى إعلان الحكومة مشروعاً لسعودة قطاع صغير هو سوق الجوالات وكأنه «أنبوب اختبار» لسعودة أوسع تشمل في شكل متدرج كل قطاعات الأعمال والتجارة. وهذا هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتم لبناء اقتصادي سعودي إنتاجي يستطيع أن يحقق هدف الدولة في التحرر من الاعتماد على النفط، كما دعت «رؤية 2030»، ولسبب آخر سياسي، هو الاستقرار بإرضاء الشعب وتوفير حياة كريمة له، والسر في ذلك يختصر في كلمة واحدة هي الوظائف.

تعقّد المسألة وصعوبتها، بعدما أدمن كبار الملاك والرأسماليون السعوديون على العمالة الأجنبية نحو أربعين عاماً، لا يعني التخلي عن هذا الهدف ولا تأجيله أكثر. ففشل هذا المسعى سيكون المهدد الأول لاستقرار البلاد، والتعقيدات ظهرت في سعودة سوق الجوالات البسيطة، فكيف في غيرها؟ لكنها معركة لا تحتمل غير خيار الانتصار.

أعتقد بأن السوق ستصحح نفسها بنفسها من دون تدخل وزارتي العمل والتجارة، ولكن بعد جولة في إحدى أسواق الاتصالات في شارع فلسطين في جدة، وحديث مع العاملين في القطاع، أدركت أن السوق في حاجة إلى ما يشبه «شيخ السوق» أو شيخ المهنة، وهي وظيفة قديمة كانت لها هيبة عندما كانت السوق سعودية وطبيعية، ثم اندثرت بعدما احتلت من عمالة وافدة وعابرة. لكن لا تزال الوظيفة قائمة في بعض المهن، مثل الذهب والمجوهرات، فليكن شيخ السوق هذه المرة موظفاً من وزارة العمل، من الضروري أن يكون باحثاً وظيفته مراقبة تحولات السوق، وما يطرأ من مشاكل أو مزايا أو مجرد تسجيل للتحولات التي تشهدها، على أن يذلل المشاكل بأن يكون الوسيط بين التجار والعاملين في شتى الجهات الحكومية، ويجمع الملاحظات ويحللها مع فريق للاستفادة منها في معركة سعودة أخرى.

مساء الخميس قبل الماضي قمت بجولتي الصحافية المشار إليها، قبيل أن أكتب مقالتي هذه. ما زالت السوق مزدحمة، عدد المتاجر المغلقة قليل، لكن رفوفاً كثيراً خاوية، وهو ما عزاه شاب سعودي قال إنه في السوق منذ أكثر من 10 أعوام، إلى امتناع تجار الجملة، وكثير منهم أجانب، عن التوريد لبعض الملاك الجدد. ويرى أن هذه المشكلة ستحل نفسها بنفسها، عندما يتعرف الطرفان على بعضهما

أكثر (أو خروج الأجانب من سوق الجملة أيضاً)، ويعتقد بأنهم سيضطرون في النهاية إلى تنزيل بضاعتهم إلى السوق، لأنهم لا يستطيعون تخزينها طويلاً، فالجوالات سلعة قصيرة العمر، بسبب نزول طرازات جديدة منها باستمرار.

شاب آخر دلني على سوق أخرى لبيع وشراء الأجهزة المستعملة يكاد نصفها أن يكون مغلقاً. بالفعل وجدته كما يقول، ولكنني لاحظت كثرة الأجانب المتسكعين في جنباته. من الواضح أنهم ليسوا زبائن، إذ كانوا يقفون بين السيارات وأمام المحال. عدت إلى الشاب الخبير بالسوق، وهو ماجد المجرشي الذي يملك محله ويديره بنفسه، وأعتقد بأن هذا ما تسعى ويجب أن تسعى إليه وزارة العمل. قال لي إن أولئك المتسكعين «شريطية» يتلقون من يرغب في بيع جواله القديم، ثم يجمعون حصيلة ما يشترون ويبيعونها في أحد متاجر الهواتف المستعملة. وأضاف أنهم في السوق وبالطريقة نفسها، حتى قبل عملية السعودة، وإن قل عددهم. هؤلاء مخالفون لنظام العمل والإقامة ابتداء، وإبعادهم مهمة وزارة الداخلية قبل العمل والتجارة.

الصيانة لا تزال مشكلة. يعترف صاحب متجر طلب عدم ذكر اسمه بأنهم يسلمون الجولات التي تحتاج صيانة إلى عمالة وافدة تعمل في ورشات صغيرة في منازلها، لكن هناك شباب سعوديين بدأوا دخول سوق الصيانة مثل محمد فلمبان الذي ذهب بعيداً في خدماته حتى المنازل، إذ يقوم بزيارات للمنازل والمكاتب، فيتسلم الجوال ويصلحه ثم يعيده إلى صاحبه أو صاحبته. لكنه متخوف جداً من ثغرة الصيانة، فهو اختصاصي فيها وكان يعتمد على عمالة أجنبية ويجد صعوبة في إحلال سعوديين مكانها، فالسعودي المتقن للصيانة يفضل أن يعمل لمصلحته، فمكسبها جيد بين 50 و70 في المئة من كلفة قطع الغيار ويستطيع أن يجني من ثمانية آلاف إلى 20 ألف ريال شهرياً. وهذا أفضل من الوظيفة، يشكو فلمبان أيضاً من عدم وجود اختصاص إلكترونيات الاتصالات في الجامعات أو معاهد التدريب، باستثناء كلية الاتصالات والإلكترونيات في جدة.

من الرائج بين كثير من الكتاب السعوديين انتقاد مساعي الدولة لسعودة الوظائف الدنيا والوسطى، وإلحاحهم على سعودة الوظائف العليا، فيبرر بعضهم ذلك بقوله إن الوظائف العليا ذات الدخل المرتفع ستكون في قطاعات صناعية تصديرية، رغم أنني أشم رائحة «استعلائية» في طرحهم، وأرد دوماً بأن من يصعد إلى أعلى السلم لا بد من أن يبدأ من أسفله. وأجد في اعتراف فلمبان وغيره بضعف السعودة في مجال الصيانة دليلاً آخر على ضرورة بدء السلم من أوله، فكيف تستطيع المملكة أن تقيم صناعات تحويلية لسلع تستحق التصدير تنتج بسواعد سعودية، لتحررنا من الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً أساسياً للناتج القومي، إذا لم يلفح السعودي بعد في مجال أبسط كالصيانة؟

الرأسمالي السعودي لن يستسلم لإجراءات الحكومة. لا يهمه هدف الدولة في السعودة، ولا هدف ذلك الاستراتيجي الذي يريد صناعات تحويلية تصديرية. إنه خلف الكسب وتوفير النفقات وإرضاء العملاء، لذلك سيبدع في حلول تخدمه ولن تخدم هدف السعودة، مثل جمع الهواتف المعطلة من العملاء، وشحنها إلى مركز صيانة في دولة خليجية غير معنية بتوطين الوظائف، فتصلح هناك ثم تشحن ثانية إلى المملكة. التصدي لذلك مهمة وزارتي العمل والتجارة، ومعهما هذه المرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإقناع جيراننا بأهمية توطين الوظائف لديهم، أو على الأقل سد الثغرات عندهم.

خرجت من السوق متفائلاً بحذر، فالانتصار ليس مكتملاً بعد. لا يزال هناك قلائل من المتسترين والأجانب يعملون بسعودة وهمية، باعتراف عدد من العاملين في السوق الذين يريدون ألا تتراجع الوزارات المعنية كي يضمنوا بقاءهم واستمرارهم في السوق. ولعل الوجود المستمر لمكتب «شيخ السوق» الذي اقترحته، مع جولات تفتيش مستمرة، يطمئنهم، وانتقال المعركة فوراً إلى قطاعات أخرى سيرسل رسالة إلى الشباب السعودي بأن الحكومة لن تتراجع، ويسكت المثبطين الذين أثقلوا علينا بالحديث عن فشل تجارب السعودة السابقة.

عندما مررت بشارع خالد بن الوليد في جوار سوق الاتصالات التي زرتها، رأيته وقد انتثرت في جنباته عشرات معارض بيع الأجهزة الطبية التي من الواضح أنها حال تستر أخرى، تحتاج مشروعاً آخر للسعودة، وهو أيضاً كقطاع الاتصالات والسيارات، قطاع مناسب جداً للسعوديين، وفيه خير كثير يغنيهم، ويكون أرضية للتطلع إلى ما بعده.

http://www.alhayat.com/article/827504/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF-%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA

نفت الخارجية الأميركية الأسبوع الماضي، تقرير معهد دولي محترم، قال بوجود اتفاق سري يسمح لإيران باستثناءات تمكّنها من الاستمرار بهدوء في مشروعها النووي، من سيصدّقهم؟ لقد انتهكت إيران اتفاقها مع القوى الكبرى الذي وقعته العام الماضي لتجميد...

البيان في أسباب حب الأميركان لإيران

منذ 9 سبتمبر 2016 / 21:44 |جمال خاشقجي

نفت الخارجية الأميركية الأسبوع الماضي، تقرير معهد دولي محترم، قال بوجود اتفاق سري يسمح لإيران باستثناءات تمكّنها من الاستمرار بهدوء في مشروعها النووي، من سيصدّقهم؟ لقد انتهكت إيران اتفاقها مع القوى الكبرى الذي وقعته العام الماضي لتجميد مشروعها النووي و«حتى يكون العالم أكثر أمناً»، كما صرّح حينها الرئيس الأميركي باراك أوباما، ولم تتعرض لأي عقوبات، قامت بتجربة صواريخ بعيدة المدى، تنتهك حقوق الإنسان في بلادها وخارجها مرة كل 5 دقائق، إعدام الناشطين السياسيين فيها أسهل من إجراء عملية إجهاض في تكساس، ترسل ميليشياتها و»حرسها الثوري» (المصنف إرهابياً) إلى خارج حدودها بعشرات الآلاف، على رغم هذا كله، لا يزال وزراء خارجية دول أوروبية يشدون الرحال إليها، ورجال أعمالهم يعيدون اكتشاف طهران وفنادقها العتيقة، استعادت صناعتها النفطية طاقتها، وتوشك أن تفتح فروعاً لثلاثة من بنوكها في ألمانيا، و400 مليون دولار تشحن لها نقداً من واشنطن في صناديق، في معرض «رفع العقوبات» ولإطلاق سراح 4 رهائن تحتجزهم، وهذه الأخيرة نفتها واشنطن ثم عادت وأقرّت بها، لذلك لا ينبغي أن نصدقها وهي تنفي غضّها الطرف عن إيران وهي تتجاوز كمية اليورانيوم المخصب التي نصّ عليها الاتفاق، كما نقل معهد العلوم والأمن الدولي (المفارقة أن اختصار اسمه بالإنكليزية ISIS) عن مسؤولين شاركوا في مفاوضات «الخمسة + 1»، ما يعطي التقرير أهمية وصدقية.

فلماذا هذه المحاباة وغض الطرف الأميركي عن إيران، وحرص الإدارة على إعادة طهران إلى حضن المجتمع الدولي على رغم أنها لم تتغيّر ولا تنوي أن تفعل ذلك؟

أعتقد أن هناك أربعة أسباب، وكلها تصبّ في خانة تخص السعودية وعالمها السنّي. (للأسف حان الوقت للاستسلام لهذا الخطاب)، إذ مراجعة السياسات مكّنت إيران من تحقيق هذه النجاحات مع الاحتفاظ بمشروعها الأصولي العدواني، بينما تنتقد الرياض وعالمها منذ 11 أيلول (سبتمبر) على الصغيرة والكبيرة، حتى تجرأ عليها حتى الصغار في غروزني عندما عقدوا مؤتمراً يُخرج المكون الذي قام عليه المشروع السعودي عن سياق الغالبية السنّية التي تتعرض لهجمة حقيقية.

الأسباب الأربعة هي أن لإيران مشروعاً، والثاني أن لديها أوراقاً تفاوضية مهمة تستطيع أن تبادل بينها، والثالث أنها وعالمها يتحدثان «بصوت واحد، وآخرها أن لدى أميركا مشكلة مع «العالم السنّي».

المشروع *

يعجب العالم بصاحب المشروع الواضح، الدؤوب عليه، المقاتل من أجله، حتى لو كان خصماً، وهذا هو الموقف الغربي نحو إيران، ينتقدونها، لكنهم يعترفون بمشروعها، وضمّنوه رؤيتهم للمنطقة، فقضية واضحة جلية مثل ثورة الشعب السوري من أجل حريته، بات يراها الغرب كمجرد «صراع سعودي - إيراني» يجب حلّه بالاستماع إلى الطرفين، وحسبان مصالحهما، خصوصاً الطرف الإيراني الذي أرسل عشرات الآلاف من رجاله ليقاتلوا هناك. اختفت قضية الشعب السوري ومظلمته وتطلعه إلى الحرية، على رغم أنه الغالبية، وعلى رغم أن حاكمه المتشبث بالحكم ديكتاتور مصطدم بالقيم الغربية والأميركية، وحلّت محلها عبارات «التوازن الإقليمي» و«ضرورة أن نشجع السعوديين والإيرانيين على حوار مباشر يحقق مصالح كل الأطراف، وحينها يمكن أن نتوصل إلى حل سلمي في سورية»، ثم مقالات طويلة، عن التدافع السنّي - الشيعي، وصراع الألف عام. عبارات كهذه لا تخرج عن كونها انحيازاً الى إيران، التي يجب أن تعامل كمجرم حرب في سورية لا كطرف يسمع له.

لقد اعترف الأميركي بالدور الإيراني في العراق مثلاً، على رغم الحساسية التاريخية بينهما، وعلمه بقبح «الحشد الشعبي»، وخروجه على قواعد الاشتباك حتى الأميركية منها، ومعرفتهم بتصرفاته الطائفية، وانتهاكه أعراف الحرب كلما دخل مدينة أو قرية سنّية، لكن عندما نظر الأميركي هناك، لم يجد غير المشروع الإيراني فتعامل معه، ما يثبت القاعدة القديمة في الغرب الأميركي، أن من بيده المسدس، فحجته أقوى. نحتاج أن نذكّر الأميركيين بأن شرقنا الأوسط ليس غرب أميركا، لكن نحتاج مشروعاً يقارع المشروع الإيراني كي يستمعوا إلينا في شكل أفضل.

* أوراق تفاوضية عدة

تعلّم الإيراني هذا التكتيك من الإسرائيلي، الذي يحتل ثم يفاوض، يبني المستعمرة ثم يفاوض، يفاوض ثم يوقع اتفاقاً ثم يفاوض على تنفيذ الاتفاق، الإيراني يفعل الشيء نفسه، لديه ورقتان، المشروع النووي، والمشروع التوسعي، يجمد الأول كي يتفرغ للثاني، ويوظف الثاني لخدمة الأول. نموذج لذلك معلومات كشفها الصحافي الأميركي جيه سولمون في «وول ستريت جورنال»، يقول إنه سمعها مباشرة من مسؤولين أميركيين وإيرانيين شاركوا في مفاوضات بعُمان في الوقت نفسه الذي وقعت جريمة استخدام السلاح الكيماوي من جانب النظام السوري ضد شعبه في آب (أغسطس) 2013، تبادلوا رسائل أنه لا يمكن التقدم في المفاوضات، والتي دخلت مرحلة متقدمة، في حال إقدام أوباما على قصف حليف لإيران! كانت مفاوضات الاتفاق النووي ورقة قوية استخدمها الإيرانيون في اللحظة المناسبة لإنقاذ بشار الأسد، فتنازل لهم أوباما من دون اعتبار لمئات آلاف آخرين سيقتلون بعد ذلك، أو للقيم الأميركية التي يزعم التزامه بها.

بالتالي، يستطيعون توظيف «ورقة سورية» ومثلها في العراق واليمن ولبنان، وتنازلاتهم هناك أو ما يبدو كأنها تنازلات، للحصول على استثناءات في مشروعهم النووي، والذي يتبين من تقرير «معهد العلوم» المشار إليه آنفاً، أنه لا يزال ماضياً بهدوء، كل ما في الأمر أطفأوا بعض الأضواء، وأغلقوا بعض المنشآت، بينما يعمل غيرها، ثم عندما يستأنفون العمل بكل طاقتهم بعد تسعة أعوام وهي ليست بعيدة، تكون جاهزيتهم كاملة لحيازة القنبلة، لكن تكون بلادهم قد تحررت من صفة الدول المنبوذة، وأضحت شريكاً اقتصادياً للولايات المتحدة وأوروبا، يجب مراعاته.

ما هي الأوراق التي في يدنا لنفعل مثلهم؟

* صوت واحد

عندما يلتقي وزير الخارجية الأميركي جون كيري، بنظيره الإيراني محمد ظريف في جنيف، ويناقشه حول سورية والعراق، ثم يمضي إلى بغداد فسيستمع إلى الإجابة نفسها، يقارنها بتقرير سري وصله من الاستخبارات الأميركية في بيروت أو دمشق أو صنعاء، سيجد تشابهاً إن لم يكن تطابقاً في الآراء، سيعجبه هذا الوضوح حتى لو لم يعجبه المحتوى.

في المقابل، يبدأ بجولة تقوده من الرياض إلى أبو ظبي فالدوحة، فأنقرة، فعمان حيثما يفترض أنه المعسكر المواجه للمعسكر الإيراني، ويسألهم عن سورية والعراق، بالتأكيد لن يسمع آراء متطابقة، بل للأسف متعارضة أحياناً، وتشكيك طرف في آخر. خلافات كهذه، سبب وجيه من أسباب المحاباة الواضحة من واشنطن نحو طهران أخيراً.

الحل بتوحيد المواقف، وأن تقود إحدى العواصم السالفة الذكر أو بعضها هذا الاتجاه، على الأقل حيال قضايا المواجهة مع إيران، لذلك أشاع إعلان «التحالف الإسلامي» في الرياض العام الماضي جواً من التفاؤل في معظم البلاد المعنية بالمواجهة، لكن متابعة إعلام تلك الدول، حيث يشيع التشكيك والاتهام لبعضها البعض، ذهبت بهذا التفاؤل.

* حساسية الأميركي من الإسلام السنّي

السبب الرابع والأخير، لن يكون محل اتفاق، لكني أرى أن هناك حساسية أميركية من الإسلام السنّي لم يتعافَ منها بعد 11 أيلول، تجدها في تصريحات المرشحين للرئاسة، وفي الإعلام وفي الكونغرس. مشكلة الإسلام السنّي أن ثمة طائفة منه غاضبة، معتدية حتى على مجتمعها الإسلامي، وكذلك على الغرب، ويصرّ السياسي هناك على الخلط بين الغالبية السنّية وتلك الأقلية الغاضبة المعتدية، إما جهلاً وإما عمداً. مثل على ذلك، قضية تنظرها محكمة ألمانية في كولون، ضد عدد من السوريين المتهمين بدعم حركة «أحرار الشام»، وهي فصيل أساسي في المقاومة الجارية في سورية ضد بشار الأسد، واستدعت باحثين للشهادة أن الحركة «إرهابية»، بالفعل فعل ذلك بعضهم! هذه القصة تشرح هذا الموقف السلبي، الذي يجعل الأميركي يحاسب بقسوة الفصائل الإسلامية في سورية، بينما هو غير معني بـ «كتائب العباس» و «النجباء» والحوثيين والمرتزقة الأفغان و «فصيل بدر» ومن قبلهم «حزب الله»، ممارستهم إرهابية، خارجة على القانون والعرف، لكنه مقتنع بأنهم لا يشكلون تهديداً له، حتى لو صرخوا «الموت لأميركا» كما يفعل الحوثيون، ثم يطالب كيري بإدراجهم في حكومة وطنية كحل في اليمن!

ما الحل لهذا؟ أعتقد أن الزمن كفيل به، لكن الأهم أن نحلّ الثلاثة الأولى، فيكون لنا مشروع، وصوت واحد ومكاسب نفاوض عليها، وحينها يحلّ الرابع، أو حتى من يهمه حينها كيف يشعر الأميركي نحونا، إذ لا يبكي على الحب غير النساء.

* كاتب وإعلامي سعودي.

http://www.alhayat.com/article/826411/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

بالطبع لا تحتاج السعودية إلى علاقات ولا إلى تطبيع مع إسرائيل، لكن ما وجاهة السؤال؟ ولماذا يطرح الآن بقوة، في وقت تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبالتالي يفترض تراجع الاهتمام بسؤال العلاقة مع إسرائيل، وأضحت أولويات السعودية تدور حول...

هل تحتاج السعودية إلى علاقات مع إسرائيل؟

منذ 2 سبتمبر 2016 / 22:30 |جمال خاشقجي

بالطبع لا تحتاج السعودية إلى علاقات ولا إلى تطبيع مع إسرائيل، لكن ما وجاهة السؤال؟ ولماذا يطرح الآن بقوة، في وقت تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وبالتالي يفترض تراجع الاهتمام بسؤال العلاقة مع إسرائيل، وأضحت أولويات السعودية تدور حول مسألتين مصيريتين لها، هما «الإصلاح الاقتصادي» ومواجهة «التهديد الأمني» المتمثّل بالتمدد الإيراني وحال انهيار الدول حولها، وليس لإسرائيل دور مباشر ولا ينبغي أن تكون شريكاً في هذين الأمرين.

السبب في طرح السؤال، أن لواءً سعودياً متقاعداً «تطوع» بزيارة إسرائيل، تلت ذلك سلسلة مقالات نشرت في صحيفة سعودية كبرى تنظر إلى فوائد التطبيع والعلاقة معها. بالتالي، اهتمت صحف العالم ومراكز البحث بتقليب السؤال، وذهب بعضها إلى انفراجة آتية في العلاقة بين البلدين، وسرّب آخر إشاعات عن لقاءات، لم تتم، بين مسؤولين سعوديين كبار وإسرائيليين.

لنفترض جدلاً أن السعودية وضعت جانباً رمزيتها الإسلامية ووضعها بوصفها حامياً للحرمين الشريفين، وكذلك تاريخها ومواقفها السابقة والمشدِّدة على عودة الحقوق الفلسطينية والعربية، والرفض الصارم لأي لقاءات أو حتى مجاملات مع جهات إسرائيلية رسمية، بما في ذلك على مستوى السفارات، فكان السعوديون، كما صرح أكثر من دبلوماسي إسرائيلي، العرب الوحيدين الذين يمتنعون عن أية علاقات أو مجاملات مع الإسرائيليين.

لو وضعت الرياض ذلك كله جانباً وأخذت برأي اللواء المتقاعد، والزميلة سهام القحطاني التي كتبت خمس مقالات في صحيفة «الجزيرة»، تناقش فيها التطبيع، وانتهت في آخرها إلى أنه سيكون «مصدر خلاص للجميع»! ومضى مسؤول سعودي رسمي كبير واجتمع بنظير له في إسرائيل أو دولة عربية، وما أكثر المتحمسين لاستضافة اجتماع كهذا، فما الذي ستستفيده المملكة، وما الذي ستعرضه عليها إسرائيل في المقابل؟

الرياض حالياً مشغولة بأمرين، كما سبق القول، هما الإصلاح الاقتصادي والتهديدات الأمنية، وفي المقابل أتوقع أن أحدهم سيقول: إن إسرائيل ستقدم في المقابل دعماً للرياض في هذين الأمرين، ومعهما استخدام نفوذها «المفترض» الممتد من موسكو إلى واشنطن، وأخيراً تقدم تنازلات للفلسطينيين لكي تكون «الكريما» التي تجمّل كعكة التطبيع.

في مسألة الإصلاح الاقتصادي، ليس هناك ما تستطيع إسرائيل تقديمه. كل ما تحتاج إليه المملكة من مصالح وخبرات وأسواق يتوافر ما هو أفضل منه بعيداً من إسرائيل، حتى لو افترضنا أنه ضاقت علينا كل البدائل واحتجنا إلى شراء جهاز إسرائيلي متطور لمشروع سعودي استراتيجي، فثمة ألف طرف ثالث مستعد لشرائه وإعادة تصديره إلينا، وبالتالي نحذف مسألة الإصلاح الاقتصادي، فيتبقى «التهديد الأمني» الذي يدندن حوله دعاة التطبيع السعوديون، والحق أنهم قلائل، لكن كون أن مقالاتهم تنشر في صحف شبه رسمية، ولعله من باب الانفتاح الإعلامي، أعطاهم اهتماماً لا يستحقونه.

هنا لا كثير تستطيع أن تفعله إسرائيل لنا، بل ستكون عبئاً، ونحن نجمع من حولنا تحالفات إسلامية وعربية، حتى الدول التي طبّعت مع إسرائيل، كمصر وتركيا والأردن، وأخرى فتحت مع إسرائيل علاقات ومكاتب، فعلت ذلك في صورة ثنائية ولمصالح متبادلة، ولم تدخل مع الإسرائيليين بصفة حليف ضد طرف ثالث، بخاصة لو كان مسلماً، مثل إيران. أسوأ شيء تفعله الرياض في معركة علاقاتها العامة حول العالم الإسلامي، أن تظهر بمظهر المتحالف مع «الكيان الصهيوني» ضد إيران، بل ستكون هذه الهدية التي ينتظرونها في طهران، لذلك حبذا لو يتوقف الزملاء السعوديون عن تصويب الرصاص إلى أقدامهم وأقدامنا، فما فينا يكفينا.

لو وضع هذا جانباً، فما الذي تستطيع إسرائيل تقديمه في اليمن أو في سورية لنصرة السعودية؟ هل ستقف مع «الجماعات الإسلامية السلفية» التي تشكل قوام المعارضة هناك، بينما تعلم أنها نسخة قريبة من خصمها الرئيس في الأراضي المحتلة «حماس»، فتوفر لهم أسلحة مضادة للطيران مثلاً؟ ثم، هل لديها ما تقدمه لهم أو يسمح لها بتقديمه أكثر مما تقدّمه السعودية وتركيا وقطر؟

الشيء نفسه في اليمن، بل إن السعودية، وهي تقود التحالف، لا تحتاج فعلاً إلى مزيد مساعدة، وهي تستطيع حسم المعركة عسكرياً لولا حسابات سياسية معقدة وحرص على أرواح المدنيين اليمينين، فلا تزال تسعى مع المجتمع الدولي الى حل سلمي ما، لكنها قادرة وحدها متى أرادت على حسم المعركة، إذا فشلت المحاولة الأخيرة التي طرحها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في زيارته الأخيرة لجدة، وفي كلا الاحتمالين لا توجد حاجة إلى إسرائيل.

هناك معلومات استخبارية، وهذه للحق ميزة يتمتع بها الإسرائيليون، لكن لا يعقل أن تكون لدى الإسرائيلي معلومات استخبارية في اليمن لا تعرفها السعودية وتستحق المغامرة بثمن باهظ، كالتطبيع معها، ولا في سورية حيث للمملكة والأردن وتركيا وقطر مصادر استخبارية هائلة، وحتى لو افترض وجود معلومات مهمة جداً فثمة «دائرة» دولية للتشارك في المعلومات الاستخبارية تضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والمملكة وحلفاؤها موجودون في تلك الدائرة.

يبقى «النفوذ الإسرائيلي» المتوهم، والذي يمكن المملكة أن تستفيد منه لدعم قضاياها وفق زعم «التطبيعيين»، وهذا نفوذ متوهم ومبالغ فيه، ويشاركني في هذا الرأي دانيال ليفي، مدير «ميدل إيست بروجكت»، وهي هيئة بحث معنية مثله بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ يقول: «هناك شعور قوي ليس بين العرب فقط، بل يمكن أن تجده حتى في الصين، بأن ثمة نفوذاً لإسرائيل كبيراً في دوائر القرار في عواصم مثل واشنطن ولندن، إنها مسألة مبالغ فيها كثيراً، وليس من الحكمة الاعتماد عليها خارج مصالح إسرائيل المباشرة فقط». هي تدافع وتنافح عن مصالحها فقط، وأحياناً عندما نتفق معها في مسألة فهو اتفاق عرضي وليس مبدئياً، فعندما جندت ساسة العالم خلفها لمحاصرة المشروع النووي الإسرائيلي كانت معنية بأمنها الاستراتيجي وليس بأمن المنطقة، فها هي إيران على الحدود مع إسرائيل ولم تهتم بذلك إلا إذا تجاوزت إيران و»حزب الله» خطوطهما الحمراء المتعلّقة بأمنها فقط، مثل نقل أسلحة معينة إلى لبنان، فتسارع الطائرات الإسرائيلية إلى تدميرها وحاملها، أما أن يستخدموها ضد السوريين فلا يعنيها هذا من قريب أو بعيد.

بالتأكيد، لا تحتاج الرياض إلى «نفوذ إسرائيلي» لتسويق مصالحها في واشنطن أو في إحدى العواصم الأوروبية، إذ أثبتت التجارب منذ صفقة الـ«أواكس» في الثمانينات، أن لديها النفوذ الكافي لحلحلة عقدها بنفسها، كلما تعطلت صفقة سلاح، أو احتاجت إلى صوت في مجلس الأمن.

لكن، في مسايرة لأصوات التطبيع، لنفترض أن إسرائيل تستطيع أن تخدم أهداف المملكة في سورية مثلاً، فتحرك لوبياتها المتنفذة في واشنطن أو موسكو، فتقنع الرئيس الأميركي أوباما بالتدخل لحماية الشعب السوري، وتقنع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالانسحاب رحمة بالشعب، فهل هي ابتداء تتفق مع المملكة على الأهداف نفسها؟ هل يهم إسرائيل خروج بشار ونظامه، الذي تعايشت معه نصف قرن، لتحل مكانه حكومة سورية منتخبة يهيمن عليها إسلاميون وشعب لا يحتمل علاقة مع المحتل، يضغط عليها في كل انتخابات حرة؟ بالتأكيد لا، وجولة على ما تنشره مراكز البحث الإسرائيلية، وفلتات ألسنة السياسيين هناك، تشي بحجم قلقهم من سورية من دون بشار الأسد.

تبقى الذريعة الأخيرة لدى التطبيعيين، أن علاقة مع إسرائيل ستفضي بالضرورة إلى «تحسين أوضاع الفلسطينيين» بعدما اختفت جملة «إعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني»، فتكسب المملكة هذا الفضل العظيم، وفق زعمهم!

لقد ضاقت المساحة، لذلك أحيلهم إلى مقالة دانيال ليفي، نشرها أول الشهر في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وأشرت إليه سابقاً، عنوانها اختصر مضمونها: «نتانياهو يريد سلاماً من دون الفلسطينيين». من الواضح أن ليفي، وهو إسرائيلي بريطاني، أكثر واقعية من التطبيعيين السعوديين.

* كاتب وعلامي سعودي.

http://www.alhayat.com/article/825910/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

كلما طالت الأزمات تعقدت أكثر، وتداخلت المواقف، وتبدلت التحالفات، وزادت الشكوك بين الفرقاء، وازدادت النيات غموضاً وخفية. هذا ما يحصل في اليمن وسورية اليوم.الآن، تقوم تركيا بعملية عسكرية في الشمال السوري، تدعم «الجيش السوري الحر» ضد...

من مع من في اليمن؟

منذ 26 أغسطس 2016 / 22:23 |جمال خاشقجي

كلما طالت الأزمات تعقدت أكثر، وتداخلت المواقف، وتبدلت التحالفات، وزادت الشكوك بين الفرقاء، وازدادت النيات غموضاً وخفية. هذا ما يحصل في اليمن وسورية اليوم.

الآن، تقوم تركيا بعملية عسكرية في الشمال السوري، تدعم «الجيش السوري الحر» ضد «داعش». حتى الآن الصورة واضحة، ولكن الأكراد أكثر من احتج وهدد وتوعد الأتراك، وتحديداً «قوات الحماية الكردية»، فنددوا بها، وأيدهم في ذلك إخوانهم الأكراد الأتراك الممثلون في البرلمان بأنقرة، ولكن إخوانهم أكراد العراق سكتوا عن العملية في تأييد ضمني لها، إذ كان زعيمهم في العاصمة التركية قبلها بيوم، وليس سراً أن أكراد العراق غير متحمسين لأكراد تركيا وحزبهم الرئيس «العمال»، الذي يعد إرهابياً هناك، ولكن كل المحللين اعتقدوا أن هبّة الأكراد السوريين وتحقيقهم انتصارات عسكرية وتنمّرهم على جيرانهم العرب بغرب الفرات، وبدعم من الولايات المتحدة، ما هي إلا خطة، إما لتقسيم سورية وإما نواة لكردستان الكبرى، التي تمتد فوق أربع دول، هي إيران والعراق وتركيا وسورية، ولكن مرة أخرى كرد العراق غير متحمسين لمشاريع كرد سورية ومعادون لكرد تركيا، ويخافون من إيران، فلا يدعمون كردها.

في 15 آب (أغسطس) الماضي، أعلن الأتراك أنهم توصلوا إلى اتفاق مع الأميركيين، يقضي بانسحاب الأكراد السوريين من غرب الفرات، ولكن واشنطن تجاهلت هذا الإعلان، ففي تلك الفترة كان الأكراد يحققون انتصارات ضد «داعش» في مدينة منبج الواقعة غرب الفرات. فجأة اختصم الأكراد مع النظام السوري وميليشياته، فقام طيرانه بقصفهم، على رغم أنه استخدمهم يوماً ما ضد «الجيش الحر» والثوار السوريين، وقوامهم الغالبية العربية السنية التي تريد تغيير النظام وإقامة سورية جديدة أفضل تمثيلاً لواقعها الحقيقي. بدا ذلك كأنه تحالف أقليات، علويون يتحالفون مع أكراد، ففتحوا لهم مخازن السلاح، فتمدد الأكراد ومعهم «داعش» من دون اتفاق بينهم، على حساب الثوار، وأخرجوهم من كامل الجزيرة السورية، بل تمدد «داعش» حتى بلغ مشارف حلب.

لعل الأكراد اعتقدوا أن الساعة ساعتهم، فضربوا باتفاقهم مع النظام عرض الحائط، فبطشوا به في مدينة الحسكة، وتدخل الروس، الذين دعوا الفريقين إلى اجتماع في قاعدتهم الجوية بالساحل السوري، وفرض شروط سلام مهينة للنظام لوقف إطلاق النار. الأميركيون أيضاً تدخلوا وحذروا النظام من الإغارة ثانية على الحسكة ومواقع الأكراد، وبذلك فرضوا ما يشبه حظراً جوياً يتنعم به الأكراد ومن تحالف معهم من العشائر العربية، وبالتالي المدنيين المحتجزين وسط هذه الصراعات. إنهم الأميركيون أنفسهم الذين اعتذروا غير مرة عن إقامة منطقة آمنة أو حظر طيران يحمي المدنيين في المدن السورية الكبرى، الذين سقط منهم مئات آلاف القتلى جراء غارات النظام بالبراميل المتفجرة والنابالم وحتى الكيماوي في انتهاك فاضح لقوانين الحرب، قائلين: إن حظر الطيران مسألة معقدة، ولا يمكن أن تكون من دون توافق أممي! ما أغرى الروس بالمشاركة لاحقاً بكذا غارات مقابل هكذا تخاذل أميركي، ولكن واشنطن سارعت بإعلان الحسكة منطقة آمنة من القصف الجوي في خمس دقائق، عندما استُهدف حلفاؤها الأكراد! صحيح أن الأميركيين برروا ذلك بوجود عناصر من قواتهم الخاصة مع الأخيرين، ولكن الجميع استفاد من ذلك الحظر، بما في ذلك الأطفال الأبرياء في الحسكة، وهو ما لم يتنعم به الطفل عمران الذي أيقظت صورته الشهيرة في سيارة الإسعاف بحلب ضمير العالم وإعلامه يومين أو ثلاثة، ثم نسيه بسرعة.

كان يمكن لهذا التداخل بين الأطراف أن يتعقد أكثر لو استمر الوضع السابق ذكره، ولكن تركيا أطلقت فجر الأربعاء الماضي عملية «درع الفرات»، فتحلحلت بعض العقد، وتمايزت الصفوف. الأميركيون كانوا أول من عدّلوا في موقفهم، فتذكروا اتفاق سحب الأكراد إلى غرب الفرات، ليعلن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في مؤتمره الصحافي - خلال زيارته أنقرة، المقررة مسبقاً لترميم العلاقة التي تعرضت لشرخ كبير بسبب الانقلاب الفاشل والشكوك التركية حيال دور أميركي فيه، ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم بجواره - تأييده العملية، وزاد على ذلك مطالبة حلفائه الأكراد بالانسحاب إلى غرب الفرات، وإلا فسيفقدون دعم واشنطن. الروس عبروا عن خشيتهم على المدنيين! موقف متناقض مع ما يفعلونه يومياً في إدلب وحلب، ولكن المستفاد منه أنهم لم يعارضوا العملية. يبدو واضحاً أن ثمة اتفاقاً تركياً روسياً مسبقاً.

عملية «درع الفرات» يمكن أن تتمدد الآن لتشمل كامل المنطقة بين ضفة الفرات الغربية إلى الجيب الكردي، عفرين في شمال حلب، لتكون منطقة عازلة يديرها السوريون وبحماية تركية، وبرضا الأطراف المتعددة «المتناقضة» النشطة في سورية، لتكون مفتاح حل للأزمة، هذا إذا لم تتغير النيات وتتبدل المواقف، فيسعى الروس، أو حتى الأميركيون لجعلها مستنقعاً تتورط فيه تركيا، لذلك ستتحرك أنقرة بحذر، فلا أحد يثق بأحد.

هذه الحال السورية المعقدة بات لها مثيل في اليمن، فرئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي يعين وزراء ومحافظين لا يطيق بعضهم بعضاً. تدعم السعودية اجتماعات لعلماء وفقهاء اليمن، فيخرجون بميثاق يوحد صفهم ويجمع كلمتهم للتوافق على مستقبل بلادهم، بخاصة أن الدين والطائفية باتا عامل تفريق يضاف إلى السياسة في يمنهم، تبارك الحكومة الشرعية الاجتماع والميثاق، ويعلن في احتفال كبير بالرياض برعاية وزير الشؤون الإسلامية د. صالح آل الشيخ، فيخرج وزير الدولة هاني بن بريك، الذي بات أقوى زعيم متنفذ في عدن، له رجاله ومسلحوه خارج إطار الدولة، فيهاجم اجتماع الرياض ويتهم الموقعين، من خلال حسابه الرسمي في «تويتر»، بأنهم «دعاة إرهاب»، منهم من أفتى «باللحوق بالقاعدة وأفتى بالعمليات الانتحارية وحارب علماء السنة»، ثم يتساءل في تغريدة لاحقة بوقاحة: «من حقنا أن نعرف من الذي رفع لمعالي وزير الأوقاف السعودي (الصحيح أنه وزير الشؤون الإسلامية) أن هؤلاء علماء اليمن، ومنهم حزبيون يصنف حزبهم في السعودية والإمارات جماعة إرهابية»؟! وتمضي تغريداته مثل ما مضت تجاوزاته على النظام العام في عدن من دون أن يحاسبه أحد.

ومثلها تصريحات غريبة تنشر في صحيفة تطبع في عدن لوزير يتمنى استمرار الحرب في الشمال «حتى نستطيع ترتيب أوضاعنا في الجنوب»! فترد عليها صحيفة إلكترونية بأن التصريحات مفبركة، ولكن لا يتحرك أحد لمحاسبة الصحيفة! التلاسن وتبادل الاتهامات والتشكيك طاول الجميع في صف المقاومة، لا يعيّن أحد في منصب إلا وتثور الأقاويل لرفض هذه الدولة وموافقة تلك الدولة. يزيد الطين بلة كثرة التعيينات للمحافظين ووكلاء الوزراء والسفارات، وكأنها عملية محاصصة وإرضاء شتى الأطراف والأحزاب والدول، بينما بالكاد تستطيع الدولة «المغتربة» أن تغطي موازنة ما هو قائم حالياً، ناهيك بالحاجة الماسة إلى دعم المقاومين ومعالجة الجرحى ورعاية أسرهم.

كنت على مأدبة غداء مع كبار رجال الدولة اليمنية، أشار مسؤول كبير إلى الشيخ سلطان العرادة محافظ مأرب وقائد مقاومتها وقال: «لولا الله ثم هذا الرجل لما استطاع ثلثا المحافظات اليمنية الاستمرار في المقاومة»، وروى لي كيف تقاسم مع بقية الجبهات 23 بليون ريال يمني وبليوني دولار، كانت في فرع البنك المركزي بمأرب ونجت من أيدي الانقلاب والحوثيين، ثم قال: «لولا الإصلاح (مشيراً إلى التجمع اليمني للإصلاح، الذي بات محل اتهام دائم) لما كانت هناك مقاومة في تعز وإب، وذمار، والبيضاء والحديدة»!

سألته: لمَ لا تقول ذلك للإعلام كي تتوقف عملية خلخلة الصف التي تشكو منها؟ ابتسم وقال: الذي يهمني أن يعرفوا هذه الحقيقة، وسكت.

فمن مع من في اليمن؟

لقد أنقذت الرياض اليمن بـ«عاصفة الحزم» في آذار (مارس) 2015، ولعل الوقت حان لعملية أخرى مشابهة، وأعتقد أنها لن تكون بعيدة، لكي تؤتي العاصفة أكلها، إذ غادر وزير الخارجية الأميركي جون كيري جدة أول من أمس (الخميس)، بعد اجتماعه بالمسؤولين السعوديين وطرح مشروعه للحل و «السلام الدائم والعادل»، وفق تصريح الخارجية الأميركية، ولكن من دون أن يرفقه بعضلات، كدأب الإدارة الحالية، فبعد مفاوضات الكويت، التي صبرت عليها المملكة ودعمتها، وأجهضها الحوثيون وصالح، يجب أن ندرك أن أية مفاوضات ومشاريع سلام لن تنجح إذا لم تكن هناك قوة تصحبها وتلزم كل الأطراف بمقتضياتها.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/825297/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

الحياة والسياسة والقتل والدمار في سورية لن تتوقف حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، حين يختار الأميركيون رئيساً جديداً، يجب ألا يتوقع أحد أنه سيكون مختلفاً كثيراً عن الرئيس الحالي باراك أوباما في ما يخص السياسة الأميركية السيئة في...

الحلبي لا ينتظر الانتخابات الأميركية

منذ 19 أغسطس 2016 / 23:47 |جمال خاشقجي

الحياة والسياسة والقتل والدمار في سورية لن تتوقف حتى تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، حين يختار الأميركيون رئيساً جديداً، يجب ألا يتوقع أحد أنه سيكون مختلفاً كثيراً عن الرئيس الحالي باراك أوباما في ما يخص السياسة الأميركية السيئة في عالمنا، فالتراجع الأميركي الحالي ليس حالاً تخصه وسياسة ابتدعها، وإنما هي تعبير حقيقي عن مزاج أميركي متحول بات ينحو إلى الانعزالية والاهتمام بالداخل (الاقتصاد).

يفترض أن تنتفض أميركا غضباً وهي ترى قاذفات روسية بعيدة المدى تقلع من مطار همدان الإيراني لتقصف أهدافاً في سورية، ليس غضباً وحرصاً على الشعب هناك، فليس هذا بين حسابات أوباما، الذي سقط غير مرة أمام هذا الامتحان الأخلاقي، وإنما من باب التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، فهو حدث لا يقل أهمية عن صفقة السلاح التشيخي التي أبرمها الرئيس المصري الراحل عبدالناصر مع السوفيات عام 1955 وكانت إيذاناً بمجيئهم إلى المنطقة. كان رد الفعل الأميركي وقتها سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية التي عززت الحضور السوفياتي، ولكن على الأقل كان هناك «رد فعل». هذه المرة اكتفت واشنطن بالتعبير عن قلقها وعدم رضاها وأن ذلك يخالف اتفاق «خمسة زائد واحد» المبرم مع إيران العام الماضي، ثم أضافت أنه تمت «إحاطتها علماً» بالأمر، ما يعني أنها لن تفعل شيئاً. أميركا لم تفعل شيئاً لكبح جماح الروس في أوكرانيا، فلماذا نتوقع أنها ستفعل شيئا كهذا في عالمنا؟

جيل ما بعد الحرب الثانية الأميركي والأوروبي الذي ما كان يتردد في القفز بمغامرات تدخل خارجية، صحيحة كانت أم حمقاء، مضى، وحل محله زعماء شباب مشغولون أكثر بمناقشة أنظمة التأمين الصحي ونسبة الفائدة والاستمتاع بالحياة أكثر.

ولكن تتذكر أميركا وبريطانيا وفرنسا أنها دول عظمى بين آونة وأخرى، فتمارس «سياسة خارجية» ولكن بتخبط، تراوح بين اللامبالاة والتراجع عن خطوط حمراء وتحذيرات التزمت بها في اجتماع أممي حافل، في قاعة تاريخية بباريس أو فيينا، ينتهي بعدم التدخل لحماية الشعب السوري، أو الوقوف متفرجين وهم يرون انقلابيين في اليمن وعصابات مسلحة يلقون في وجه الأمم المتحدة اقتراحات للسلام هي من قدمتها، وأتحدث هنا عن مبادرة السلام التي اقترحها المبعوث الأممي للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ، في نهاية جولة مفاوضات امتدت أربعة أشهر بالكويت، ذهبت هدراً بعدما رفضها الحوثيون. لم يغضب المجتمع الدولي، لم يستطع حتى أن يعقد جلسة لمجلس الأمن، واكتفى بالقول إن المفاوضات ستستمر. الموقف نفسه في سورية، مفاوضات من دون عضلات دولية تنتهي إلى لا شيء. الشيء الوحيد الذي يجري هو مزيد من التغول الروسي والإيراني، وأخيراً الصيني، ورد الفعل الوحيد القادر هو المقاومة السورية واليمنية، اللتين تنتظران دعماً أكبر وأقوى، من حلفائهما السعوديين والأتراك.

لم يعد مهماً الإجابة عن السؤال اللغز: لماذا يستمر الروسي بالتورط أكثر في الوحل السوري؟ هل لأنه سعيد بفرد عضلاته على الأميركي الضعيف، لعقدة تاريخية تحكم العلاقات بين البلدين، أم لخشيته حقاً من صعود قوة الجهاديين القادمين من عالمه ويخشى أن يعودوا إليه، من شيشان وطاجيك وأوزبك وداغستانيين، بل حتى روس، قصص غامضة تأتي من سورية حولهم، آخرها قصة «جليمورد خاليموف» ضابط في قوات النخبة الطاجيكية التحق بـ «داعش»، وظهر في مقطع يهدد ويتوعد الأميركيين الذين يعرفهم جيداً، ذلك أنه حصل على ثلاث دورات بالولايات المتحدة للتمرس في الحرب على الإرهاب ضمن برامج واشنطن للتعاون مع حكومات قمعية كالحكومة الطاجيكية، ولكنها مرضي عنها طالما أنها تحارب الإرهاب. ربما تهديدات خاليموف للأميركيين تسعد الروس، لكنهم يعلمون أنه لو عاد إلى بلاده فسيحاربهم أيضاً.

لا أحد متفق على تعدادهم، معظمهم مع «داعش»، وقليلون منهم مع «النصرة» سابقاً، («جيش الفتح» حالياً)، وآخرون مستقلون، لا إلى هؤلاء ولا هؤلاء، نعم لقد أصبحت سورية ساحة للجهاد العالمي، للتدريب والإعداد والتطلع إلى ما بعدها، ولكن لماذا لا يستمع الروسي للسعودي والتركي وهما يقولان له: ان ما تفعله هناك يغذي ذلك؟

حتى الصين، القلقة من تنامي قوة الحزب الإسلامي التركستاني، بدأت تتطلع إلى دور في سورية. لِمَ لا، وقد سبقها الروس إلى هناك، فرحب بهم النظام الذي خلع كل ملابس السيادة وبات مستعداً لاستقبال كل من هب ودب والتعاون معه، طالما أنه سيقاتل معه ويحميه، فلا يهمه ما هدف الجيش القادم، ولا ماهية مصالحه المعلنة أو السرية؟!

من المفارقات أن معظم جهاديي «عالم بوتين» دواعش، بينما الجهاديون الصينيون أقرب إلى «القاعدة»، وعلاقتهم جيدة بالثوار السوريين، إذ أبلوا بلاءً حسناً في المعركة الأخيرة لفك الحصار عن حلب.

يجب فرد خريطة هذا العالم المضطرب والمتداخل في الشمال السوري، ونحن نحلل التصريحات المتضاربة أن الأميركيين والروس سيشرعون في عمليات مشتركة للحرب على الإرهاب في حلب، كما صرح وزير الدفاع الروسي الإثنين الماضي من دون أن يجد رجع صدى من الأميركيين، وقبل ذلك مرت تصريحات عن تعاون تركي روسي للحرب على الإرهاب في سورية إثر اجتماع الرئيسين أردوغان وبوتين، وهي في الغالب تصريحات مسكنة ستنهار عندما تنتقل من جملة «الحرب على الإرهاب» إلى تحديد «من هو الإرهابي»؟ فالتركي يرى الكردي الذي يدعمه الأميركي إرهابياً، والتركستاني مجاهد يراه الصيني إرهابياً، والروسي يرى الجميع إرهابيين، والأميركي الذي لم يعد يعرف أين يقف!

لعل الحلبيين هم أفضل المحللين الإستراتيجيين في المنطقة، لم ينتظروا ما تسفر عنه الانتخابات الأميركية، بل ولا حتى نتيجة اجتماع حليفهم التركي بعدوهم الروسي، ولا اختلاف القوم على «من هو الإرهابي؟» اتفقوا على فك الحصار عن مدينتهم، اتحدوا وفعلوها وقلبوا الطاولة على الجميع. ليس مهماً من زودهم بصواريخ «تاو»، التي فتكت بالمدرعات الروسية، أكانت السعودية أم تركيا أم قطر، أم الثلاثة معاً، ولا فيما إذا كانت معركتهم وانتصارهم سيخدمان مخططات إقليمية لحلفائهم. المهم عندهم أن يفرضوا هم مخططهم على الجميع، من موسكو حتى واشنطن، مروراً بالرياض وأنقرة، وأعتقد بأنهم حصلوا على الاحترام والاعتراف الذي يستحقونه.

* كاتب وإعلامي سعودي

jkhashoggi@

jk@alarabtv.net

http://www.alhayat.com/article/824829/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

الأسبوع الماضي تحدثت عن «الأدلة الظرفية»، التي أخفتها الولايات المتحدة بين أسطر 28 صفحة حجبتها بزعم أنها تسيء إلى المملكة العربية السعودية، لكنها ظلت وساستها وإعلامها يلوحون ما أضفى ظلالاً ثقيلة من الشك على الرياض ودورها في الحرب على...

شبهات في واشنطن

منذ 12 أغسطس 2016 / 23:49 | جمال خاشقجي

الأسبوع الماضي تحدثت عن «الأدلة الظرفية»، التي أخفتها الولايات المتحدة بين أسطر 28 صفحة حجبتها بزعم أنها تسيء إلى المملكة العربية السعودية، لكنها ظلت وساستها وإعلامها يلوحون ما أضفى ظلالاً ثقيلة من الشك على الرياض ودورها في الحرب على الإرهاب لنية في نفس يعقوب الأميركي، لا أستطيع أن أجزم بها، إذ لا توجد «أدلة ثبوتية» تكشفها وتحسم الجدل حولها.

ودعوت إلى تبديل المواقع في محكمة النوايا والشكوك ونعرض، بصفتنا سعوديين وعرباً ومسلمين «أدلتنا الظرفية»، التي تؤسس لشكوكنا حول دور أميركي وغربي في صناعة الإرهاب والتطرف في عالمنا، والعالم أيضاً.

قد يبدو حديثي هذا مشابهاً لتصريحات المرشح للانتخابات الأميركية دونالد ترامب، الذي اتهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، وكذلك منافسته في الانتخابات هيلاري كلينتون بتأسيس تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، لكنه أيضاً لا يختلف كثيراً عن حماقة اتهام السعودية طوال عقد كامل وإخفاء الـ28 صفحة.

خلال عملي صحافياً ميدانياً في هذه الصحيفة، في حقبة التسعينات، استوقفتني «أدلة ظرفية» تثير الريبة، على أن هناك، في الولايات المتحدة والغرب، من شجع أو تغاضى عن نمو حركات التطرف العنفي الإسلامي، وإذا ما قبلت بهذه الفرضية، لك أن تختار ما شئت من أسباب لذلك، مثل خدمة إسرائيل بإشاعة الفوضى في المنطقة وتقبيح المقاومة، أو تثبيت الأوضاع السيئة في العالم العربي بتخويف مجتمعاته والعالم من أن البديل لتلك الأنظمة، التي تخدم الغرب، قبيح ومعاد، ولكل استنتاج ما يؤيده أو يفنده.

إنها حال تشبه تشجيع الرئيس السوري بشار الأسد لعسكرة الثورة، بل حتى استدعاء «القاعدة». في شباط (فبراير) 2012 كتبت مقالة توقعت فيها ظهور «القاعدة» في سورية، وأشرت إلى أن النظام يسعى لذلك بإطلاق سراح رموز معروفة بانتمائها للتنظيم، ونجحت بالفعل مساعي الأسد، ومكنته من إطلاق يده بعنف أعمى ضد شعبه بزعم أنه يحارب الإرهاب وعصابات مسلحة لا حركة سلمية تدعو للديموقراطية. اليوم، حتى العالم الحر الديموقراطي متردد في مساعدة الشعب السوري «لأن الصورة اختلطت عليه وتداخلت الجماعات الإرهابية مع المعتدلة»، وأضحت الحرب على «داعش» متقدمة على إسقاط النظام لدى واشنطن ولندن، بل إن قواتهما (آخرها البريطانية، التي وصلت هناك وكشفت عنها هيئة الإذاعة البريطانية الأسبوع الماضي) منشغلة بالحرب على «داعش» لا بحماية المدنيين، الذي يتعرضون للقصف والقتل من النظام وحلفائه، حتى بالغازات السامة المحرمة، التي يفترض أن يدخل الغرب حرباً لحماية ضحاياها.

الشاهد أن صناعة الإرهاب مفيدة لأصحاب الأجندات الملتوية، وإذ إن العالم قبيح وبارد سياسياً، وفي السياسة كثير من الأجندات الملتوية، فلنا أن نشك في أنه كانت هناك أجندات ملتوية في واشنطن ولندن في الفترة التي سبقت11 أيلول (سبتمبر).

من «الأدلة الظرفية»، التي استوقفتني وقتذاك حالة الشيخ الضرير عمر عبدالرحمن، المسجون حالياً في الولايات المتحدة بتهمة التحريض على العنف، الذي اعتقل بعد المحاولة الأولى لتفجير مركز التجارة العالمي، التي كانت عام 1993. قبيل ذلك بعامين، حصل الشيخ على تأشيرة دخول سياحية إلى الولايات المتحدة على رغم أنه كان على لائحة أميركا للمشتبه بهم. الأغرب أنه حصل على التأشيرة من الخرطوم وفي وقت كانت العلاقات المصرية - السودانية سيئة جداً، والرجل مطلوب في مصر، وأصغر موظف متدرب في السفارة بالخرطوم لا بد من أن يعرف كل ذلك، ولكن الشيخ حصل على التأشيرة، ووصل إلى نيوجيرسي واستقر فيها، ولكن كان هناك جهاز أميركي آخر لا يريده، فأصدرت إدارة الحرة قراراً بإلغاء تأشيرته، فتقدم بطلب «غرين كارد» وحصل عليه خلال أسابيع قليلة! وهذا قلما يحصل، ثم غادر الولايات المتحدة وعاد إليها، وحاولت الإدارة نفسها منعه، لكنه دخل وحصل على حق اللجوء السياسي. قصة غريبة جداً، فالرجل ليس رجل أعمال ثري، أو حتى ناشط سياسي معتبر، ولا عالم دين له قبول واسع، إذ كان معروفاً بانتمائه إلى «الجماعة الإسلامية» المتطرفة والمتورطة وقتذاك بأحداث عنف بمصر، وأمضى حكماً بالسجن في قضية اغتيال السادات، ولم تكن واشنطن يومها مناوئةً لنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولا توجد حال رأي عام مهتمة أو ضاغطة لاستقبال هذا الرجل الذي لا يعرفه أحد! فهل كان هناك جهاز أميركي ما يريد بقاءه في الولايات المتحدة؟

التقيت عمر عبدالرحمن أكثر من مرة في نيوجيرسي، ولكن ما زلت حائراً حيال ظروف مكان لقائنا الأخير، كان بلوس أنجليس، حيث أجريت معه حواراً مطولاً نشر في «الحياة». كان المنظر يشبه أفلام عادل إمام عن الإرهاب، رجال بجلابيب قصيرة، ونساء منقبات يدخلن ويخرجن مع أطفالهن، لا أحد يتكلم معي إلا بعبارات مقتضبة، باستثناء الشيخ الذي ما زلت مصدوماً بإجابته عن آخر سؤال سألته: كيف تجيز للجماعة استهداف عسكري بسيط طلب منه حماية بنك في أسيوط؟ إنه مجرد موظف يتبع تعليمات من أمره. فرد علي: إنه متضامن مع حكومة كافرة فيجري عليه ما يجري عليها! كان ذلك قبل «داعش» و «القاعدة»، وفي لوس أنجليس، ونشر الحديث في «الحياة» قبل عقدين.

كنت أنوي أن أسترسل بقصص أخرى عايشتها، عن سيد نصير، وأبي مصعب السوري، وأبي قتادة، ويمكن البحث عنهم في «غوغل»، إذ لا تتسع المساحة للحديث عنهم، إذ التقيت بهم جميعاً، ولدي تفاصيل كثيرة عنهم تثير الحيرة، والريبة في التساهل معهم ثم الانقلاب عليهم. جمعت رسائل وأشرطة «الأنصار»، التي كان يفتي فيها الأخيرون وتوزع على المصلين بعد صلاة الجمعة في مسجد في لندن، ولا تزال عندي مجموعة منها. من يحللها يجدها المادة الخام الأولى لأفكار تنظيم «داعش» وعنفه وتوسعه بالتكفير والقتل. دروس أبي قتادة في أكتون بضواحي لندن، التي كان يؤممها لمدنيين وتشد إليها رحال «السلفية الجهادية» الناشئة في أوروبا، وكانت أشبه بورش عمل للتكفير والعنف. المسلم الذي نجا من لوثة التكفير وحضرها شاب رأسه بعدها من تطرف خطابها. أبو مصعب رفع قضيةً أمام محكمة بريطانية علي وعلى زميلي في هذه الصحيفة وصاحب أكثر من كتاب عن الإسلام السياسي، كميل الطويل، وكسبها بزعم أننا كشفنا عن اسمه الحقيقي (محمد ست مريم) في تقرير نشر في الجريدة وعرضناه للخطر. كان يفتي بقتل نساء وأطفال ضباط الجيش الجزائري، ثم يتنقل بحرية بين لندن ومدريد، ويستورد منتجات خان الخليلي من مصر ويتاجر بها. كل ذلك كان يجري في مرحلة صعود العنف السياسي الإسلامي في مصر والجزائر وليبيا، وخلال حرب البوسنة، التي أصبحت بؤرة للتجنيد والتحريض، على رغم حرج المرحلة. كان كل هؤلاء يتصرفون بحرية، لماذا؟

مثلما قلت، ما ذكرته مجرد شبهات، ليست أدلة قاطعة، ولكن تستدعي الشك في أن هناك من رأى فائدة من انتشار التطرف لغرض في نفس يعقوب. هل توقف ذلك؟ جريدة «لوموند» الفرنسية، وفي عدد صادر منتصف الشهر الماضي، تقول: «لا»، ففي واحد من أخطر التقارير الصحافية الاستقصائية، التقت الصحيفة الفرنسية العريقة، بسوري استخباراتي كشف عن تفاصيل مقلقة عن تعاون جهات سورية عدة ضد النظام مع الاستخبارات الأميركية، قبل صعود «داعش» وخلاله، وقدموا خططاً مفصلة لاستهدافه والقضاء عليه قبل انتشار شره وتمتين عوده وتعميق جذوره، وفي كل مرة يتراجع الأميركيون، لذلك سأل كاتب التقرير الصحافي الفرنسي المعروف بنجامين بارث وجعله عنوانه لتقريره المطول «لماذا لم يفعل الأميركيون شيئاً»؟

ربما أكون متوهماً، لكن على الأقل، وإذا ما برأنا الإدارة الأميركية، من باب أنه لا يعقل أن تتآمر بشيء كهذا، ثم نثرنا قصص الصفحات الـ28 وظروف إخفائها، مع تفاصيل عمر عبدالرحمن وتأشيرته، وأبي قتادة وأبي مصعب ولندنستان، التي نشطا وصنعا فيها جل فقه التطرف والتكفير ثم نوصل الخيوط بـ «القاعدة» الذي يسرح في إيران، والسجناء الذين يطلق سراحهم في العراق، ثم سقوط الموصل، ثم مناوأة الأميركيين للثوار الحقيقيين الممثلين لغالبية السوريين وانحيازهم لحزب كردي صغير ومتهم بالإرهاب! فإن هناك ما يدعو إلى الشك في وجود جهاز ما، أميركي أو غربي، يخطط لتلك المؤامرات، أو أن معرفة السياسي الأميركي بالشرق الأوسط لا تتعدى معرفة كاتب مسلسل «تايرنت».

* كاتب وإعلامي سعودي

jk@alarabtv.net

@jkhashoggi

http://www.alhayat.com/article/824377/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86

طوال العقد الماضي، ظلّ شبح 28 ورقة محجوبة يحوم حول العلاقات السعودية - الأميركية، إذ كانت تشي باتهام الرياض بأن لها دوراً مشبوهاً وملتبساً في واقعة 11 أيلول (سبتمبر)، ما عكّر العلاقة الممتازة تاريخياً بين البلدين ووضعها في حال دفاع،...

شبهات حول دور أميركي ملتبس!

منذ 5 أغسطس 2016 / 23:44 | جمال خاشقجي

طوال العقد الماضي، ظلّ شبح 28 ورقة محجوبة يحوم حول العلاقات السعودية - الأميركية، إذ كانت تشي باتهام الرياض بأن لها دوراً مشبوهاً وملتبساً في واقعة 11 أيلول (سبتمبر)، ما عكّر العلاقة الممتازة تاريخياً بين البلدين ووضعها في حال دفاع، كانت تصرخ بأصدقائها المفترضين في واشنطن أن أزيلوا السرية عن هذه الأوراق، فليس لدينا ما نخفيه، فيرد المسؤولون في البيت الأبيض والخارجية، وفي إدارتين متعاقبتين: «لا نستطيع، نخشى أن يؤثر ذلك في العلاقة بين البلدين ويحرجكم»!

ردّ كهذا كان يزيد الطين بلة، ويعزز الشكوك لدى رجال السياسة والإعلام، بل حتى الرأي العام الأميركي، بوجود أدلة دامغة تدين الرياض ورجالها، فينساب ذلك في مقالات أو تصريحات معادية للمملكة أميركياً وأوروبياً، ومع كل تصريح ومقالة تفقد العلاقات السعودية - الأميركية بعضاً من متانتها وثقتها المتبادلة، وفي وقت حرج ولحظات حرجة بالمنطقة، انهارت خلالها دول وشاعت فيها الفوضى حتى انتهت إلى ما انتهت إليه، خلال الولاية الثانية للرئيس أوباما ابتسامات وشد أيدٍ في الظاهر، وتلاوم وتعاتب خلف الأبواب المغلقة، وأحياناً يطفح سلبية في مقابلة صحافية، كحوار أوباما الشهير مع مجلة «أتلانتك».

ثم أزيلت السرية المخيفة عن تلك الأوراق أوائل الشهر الماضي، فكانت «كالفأر الذي تمخض عنه الجبل» مجرد «لا شيء» كبير، كلها ما يسميه القانونيون: «أدلة ظرفية»، مجرد شبهات وعنعنات لم تستحق كل تلك السرية والإثارة، ماتت فور إعلانها في واشنطن، حيث المتربصون الذين طالما انتقدوا الرياض وسياستها و«وهابيتها»، حتى المرشح الرئاسي الشعبوي دونالد ترامب لم يجد فيها ما يستطيع توظيفه في سياسته الناجحة بتخويف الناخب الأميركي البسيط من أعدائه المسلمين، ليكسب الأصوات والتعاطف.

اكتشف العالم أن معظمها مجرد مزاعم لم تثبت، وتقارير صحافية نشرت قبل عقد من الزمان، عندما انكبت الصحافة الأميركية تبحث وتستقصي وتقلب كل حجر وتنظر أسفله وأعلاه، لربط جريمة بن لادن و19 خاطفاً بشريك أبعد من كهوف تورا بورا وبيوت قندهار الطينية البائسة.

أبرز التقارير هي التي انفرد بنشرها في مجلة «نيوزويك» الصحافي الاستقصائي الشهير مايكل إيسكوف، الذي أعرفه جيداً، والتقيته غير مرة في الولايات المتحدة وجدة، التي زارها بعد أسابيع من الحادثة، وبعد نشره تقارير عدة حاول فيها ربط بعض الخاطفين بالحكومة السعودية، وفي وقت كانت الولايات المتحدة ورئيسها جورج بوش هائجين يبحثان عمن يحاربانه انتقاماً لما جرى. أفغانستان لم تستغرق في يدهما إلا قليلاً لإدانتها، والعراق كان صعباً اتهامه، لكنهما فعلا بتزوير حقائق عرضاها حتى على مجلس الأمن، وبقية قصة الخداع معروفة! السعودية بدت وقتها كأنها الهدف الثالث.

أدلة إيسكوف الظرفية، وهي ما تضمنته الصفحات المحجوبة «البالغة السرية»، تدور حول خاطفَين سعوديَّين، وصلا إلى سان دييغو، زاعمين أنهما طالبان، ومثلهما يصل إلى أميركا يومياً عشرات، فتعرفا إلى مواطن لهما يعيش هناك فساعدهما، تحرى إيسكوف في حسابات الرجل واتصالاته، ولا بد أن جهة أمنية ساعدته في ذلك، فأجرت هذا المسح على كل سعودي في الولايات المتحدة وقتذاك، فوجدت أنه تلقى مساعدة مالية من زوجة السفير السعودي بواشنطن آنذاك، التي صادف أنها أميرة وابنة ملك (الأميرة هيفاء الفيصل)، وزوجها أمير (بندر بن سلطان) هو الآخر، والده وزير الدفاع وقيادي متنفذ في هرم الحكم بالمملكة (الراحل الأمير سلطان)، طار إيسكوف (ومَنْ خلفه) فرحاً بهذا الاكتشاف الخطر، معتقداً - أو راغباً - أنه أثبت تلك الصلة المباشرة بين الخاطفين والحكومة، على رغم علمهما بأن السفارة السعودية والسفير وزوجته يساعدون مئات السعوديين، وأن هذا جزء من شبكة العلاقة الاجتماعية المعتادة والمتكررة بين المواطنين والأسرة المالكة والحكومة السعودية. لا بد أن خبيراً أميركياً ما أخبرهما بأنهما وقعا على لا شيء، لكنهما استمرا بِلَوْكِها وتقليبها، وعندما وصلت إلى أروقة المحاكم لم تقف على قدميها، بل حتى «اليمين المحافظ» الذي كان يبحث عن عدو آخر لم يستطع اعتمادها أدلة ثبوتية، فبقيت في أرشيف المجلة، ومنها إلى صفحات تحقيق الكونغرس الرسمي في أحداث 11 أيلول، بخاصة تلك المحجوبة، لتؤرق العلاقات بين البلدين 10 أعوام تالية.

وفي حين استطاعت الحكومة السعودية مواجهة تلك الحملات والاتهامات، مستخدمة دبلوماسيتها وأهميتها السياسية، حتى أروقة المحاكم، كان هناك رجال أعمال وشخصيات سعودية تعرضوا لإيذاء وخسائر كبيرة بسببها، لعل أفضل ما يشرح ذلك هو قصة ما يسمى «السلسلة الذهبية» التي اهتم بها الصحافي جيمس دورسي وصحيفته الواسعة النفوذ وذات المزاج اليميني «وال ستريت جورنال». دورسي صحافي محترم، أعرفه هو الآخر جيداً، والتقيته خلال انشغاله بهذه «السلسلة الذهبية» إلى حد الهوس، فنشر في صحيفته تقارير تتهم رجال أعمال سعوديين وشركات كبرى في المملكة بالتورط في تمويل الإرهاب، من دون أن يقدم أدلة كافية، ما

مكنهم من مقاضاته، فاضطروه والصحيفة إلى الاعتذار، لكن تلك الحملة نجحت في إضافة أسمائهم وآخرين إلى قائمة الأمم المتحدة لممولي الإرهاب، ما عطل مصالحهم، وأحاطهم بالشبهات، ومنعهم من السفر.

قائمة الأمم المتحدة وخطاياها تستحق التحقيق من السعودية الآن، فلقد كانت أشبه بالسلاح السري الذي استخدمته جهات غامضة في الإدارة الأميركية كانت تطعن في الخلف، فبينما كانت الرياض تتعاون مع الجهات الرسمية في التحقيقات، فوجئت بزج أسماء سعوديين في تلك القائمة، التي كان الدخول فيها معلوماً، والخروج منها غامضاً مجهولاً. قال لي محامي أحد السعوديين: إن القائمة صممت بطريقة غير عادلة، أغلقت بها السبل القانونية للخروج منها تعمداً، فكان ذلك سبباً لطول مدة التقاضي للمضافين إليها، وتعقدها، واضطرارهم إلى دخول معارك قانونية في أكثر من محكمة حول العالم.

كان أساس تلك الاتهامات الخطرة مجرد ورقة، ضمت قائمة بأسماء كبار رجال الأعمال وأثرياء المملكة، لم يوافقوا أو يعلموا بوجودهم فيها، كتبت في بيشاور خلال الجهاد الأفغاني (الذي كان مرضياً عليه أميركياً وقتها)، وزعت مهمة الاتصال بهم لأسامة بن لادن (ولم يكن أسامة مطارداً يومها) وآخرين، هذه الورقة المكتوبة بخط اليد كادت تدمر إمبراطوريات مالية ومعها الاقتصاد السعودي.

حتى الآن، أحتار في ما إذا كان الزميلان (دورسي تقاعد من الصحافة، وآخر مرة التقيته صدفة في دبي، حيث أقام فيها فترة) متحمسين فقط لعملهما في الصحافة الاستقصائية، وهو عمل رائع بالفعل، وعادة تذهب الجوائز والشهرة الى من يتخصص فيه، أم لغرض آخر؟ لقد أمضيت معهما ساعات عدة وفي أكثر من مكان، أحاول إقناعهما بأن ما وجداه ويقلبان فيه ليس «كنزاً»، لكنهما بقيا يتابعان تلك الخيوط الوهمية التي لم تفضِ إلى شيء.

الذي أريد أن أصل إليه، أن اللوم يجب أن يقع على الولايات المتحدة، التي تملك الخبرة والمعرفة بسياسة المنطقة وتاريخها وعاداتها، لكنها تركت القدر تغلي طوال السنوات الماضية، وتطفح بمائها الساخن تارة وأخرى مؤذياً المملكة وقيادتها ورجال أعمالها، ومعهم العلاقات بين البلدين، وفي زمن الفوضى والانهيار، الذي يستوجب التعاون والثقة، فلماذا؟ ومن هي تلك القوى داخل الإدارات الأميركية المتعاقبة التي خططت لذلك؟

إنها مسألة تستدعي اهتمام المملكة، فما جرى ليس بريئاً، وتخطيط هذه القوى لا يزال مستمراً، ونراه في المواقف الأميركية الملتبسة، وهي تتعامل مع قضايا المنطقة الكبرى، أكان ذلك في سورية، أو في العراق أو في ملف المشروع النووي الإيراني، بل حتى في ترك إيران تسرح بحرية بمشاريعها الطائفية وميليشياتها في المنطقة، ناشرة الفوضى والخراب، وأخيراً في موقف أميركا الملتبس حيال الانقلاب الفاشل في تركيا.

مثلما لم تكن لدى الولايات المتحدة أدلة ثبوتية مكنتها من اتهام المملكة بدعم الإرهاب، فلجأت (أو قوى فيها) إلى التشويش بملف الـ28 صفحة المحجوبة، والحملة المصاحبة لها طوال العقد الماضي، تفتقد المملكة أدلة ثبوتية، لكن لديها أسبابها وأدلتها الظرفية للشك في أن ثمة رائحة سيئة هناك في واشنطن.

* كاتب وإعلامي سعودي

jkhashoggi@ jamal@khashoggi.com

http://www.alhayat.com/article/823799/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B3!

التقيت في اسطنبول أصدقاء مقربين من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، صارحتهم بشكوكي في أن ثمة مبالغة في تصوير جماعة فتح الله غولن على أنهم مخطط رئيس للانقلاب الفاشل، وأنهم يستغلون فرصة الانقلاب لتصفية هذه الجماعة المنافسة، لكني وجدتهم...

عندما يُعتقَل ابن عمك في تركيا

منذ 29 يوليو 2016 / 23:08 |جمال خاشقجي

التقيت في اسطنبول أصدقاء مقربين من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، صارحتهم بشكوكي في أن ثمة مبالغة في تصوير جماعة فتح الله غولن على أنهم مخطط رئيس للانقلاب الفاشل، وأنهم يستغلون فرصة الانقلاب لتصفية هذه الجماعة المنافسة، لكني وجدتهم مقتنعين بذلك في شكل ساحق. للدلالة، قال لي أحدهم: لو لم يكن غولن خلف الانقلاب لما خرج حزب «الشعب» والكماليون ضده وتحالفوا معنا، لو كان الجيش وحده لتحالفوا معه، لقد فعلوها من قبل غير مرة، لكنهم والكماليين يرفضون انقلاب «التنظيم الموازي» مثلما نرفضه، لأنه تنظيم شمولي لو نجح فسيلغي الجميع ويحكم منفرداً.

زعيم حزب «الشعب» كمال كيلجدار أوغلو، وهو أيضاً زعيم للمعارضة التركية، انحاز إلى الحكومة في مسألة غولن، من الواضح أنه أيضاً مقتنع بمسؤوليته وتخطيطه للانقلاب، فأعلن تأييده حتى طلبها تسليم الولايات المتحدة «زعيم الإرهابيين في بدلة عسكرية»، هكذا بات ينادى هو والعسكر المتورطون معه في الإعلام التركي، لكنه أيضاً قلق من حملة الاعتقالات الواسعة التي طاولت أعضاء التنظيم، ومن حولهم، وحذّر من «إلقاء الأبرياء في النار مع المذنبين»، ولم يكن وحده في ذلك، وإنما معه كثر من كوادر «العدالة والتنمية»، الذين يشاركونه القلق، لكنهم يعبرون عنه بهدوء تضامناً مع حزبهم.

إنهم في حال صدمة، ففي الساعات الأولى من مساء 15 تموز (يوليو)، وقبل تأكدهم من فشل الانقلاب وتلقّيهم التوجيهات بالنزول إلى الشارع، كانوا يقلبون اختياراتهم السيئة، بين انتظار من سيطرق عليهم الباب صباح اليوم التالي ليصطحبهم إلى المعتقل، أو الاختباء والاستعداد لمواجهة وحرب أهلية تفكك تركيا، جميعهم قالوا: إن انقلاب غولن، لو نجح، لكان أسوأ من انقلاب 1980، الذي اعتقل فيه مئات الآلاف ولا يزال عشرات الآلاف منهم في عداد المفقودين. «بالتأكيد لم نكن سنسمح أو نقبل بذلك، بالفعل بدأنا في التشاور في خطة للمقاومة، والنزول تحت الأرض، لكن مشكلتنا أننا لا نمتلك تنظيماً سرياً مثل التنظيم الموازي، إذ تعودنا على العمل الحزبي المعلن منذ أيام حزب الرفاه وأربكان (رئيس الوزراء الأسبق)، فشعرنا أكثر بالتهديد، لكن قبل أن نغرق في تلك الأفكار وجدنا أنفسنا في الشارع مع الشعب نقاوم الانقلاب، لم ننتظر حتى توجيهات الرئيس وقيادات الحزب، فتغير مجرى الأحداث تماماً في تلك الليلة»، قال ذلك مدير قناة «تي آر تي» العربية السابق توران كشلكجي، وهو يشرح لي اللحظات الصعبة التي مر بها ليلتها.

بالتالي، فهم يشعرون بعدالة ما تفعله الحكومة وهي تفكك التنظيم الموازي من أجل حماية الديموقراطية والدولة التركية، لكنهم في الوقت نفسه قلقون من تداعيات ذلك، فما أعلن حتى الآن ما هو إلا بعض من كثير أتى، فعملية التصفية لم تبدأ بعد في اسطنبول، كما قال أحدهم، والجميع يترقب بحذر، فكان ذلك موضوع حديثهم خلال أكثر من لقاء حضرته معهم.

على هامش عشاء دعاني إليه مدير مستشار هيئة دعم الاستثمار التركية مصطفى جوكشو المقيم في الرياض، مع مجموعة من السعوديين المستثمرين في شتى المشاريع العقارية والسياحية هناك، وبعضهم بات مقيماً في اسطنبول، وهم متحمسون بالقدر نفسه للحكومة التركية التي سهلت لهم أعمالهم النامية هناك، تنحيت جانباً مع أستاذ بجامعة تركية قال، وقد طلب عدم ذكر اسمه: «لقد أحدث التنظيم الموازي شرخاً حتى في الأسرة التركية الواحدة، زوجتي تنتمي إلى التنظيم هي ووالدها، علاقتنا الآن غير جيدة، بعض أقاربها أوقفوا أو صرفوا من أعمالهم، إنها لا تريد أن تصدق بتورط شيخهم وتنظيمهم في المؤامرة، تقول: إنها كذبة كبيرة، على رغم كل الحقائق التي تتكشف، هؤلاء غسلت أدمغتهم، لا أعرف كيف ستخرج عائلتنا من هذه الأزمة؟»،

لكنهم يؤيدون حكومتهم في ما تفعل، يعتقدون أنها باتت قوية بما يكفي لفعل ما كان يجب أن تفعله منذ زمن، ويستعرضون قصص «الاختراق» التي نفذتها الجماعة في الجيش والمؤسسات الأمنية والحكومية كافة، والتي تفسر صرف موظفين، ليس من المؤسسات الأمنية أو التعليمية فحسب، بل حتى بعيداً في الخطوط الجوية التركية، أحدهم كاد يبكي وهو يتحدث عن الشكوك المحيطة بمسؤول كبير يحترمه في محافظة اسطنبول، والذي تحيط به الإشاعات، والتي لا تخلو منها مجالس الأتراك. يكفي أن تكون مسؤولاً ويصادف أن كنت في الولايات المتحدة يوم الانقلاب الفاشل، وكنت هناك أيضاً في محاولة 2013 (يرون أن مؤامرة التنصت التي قصمت العلاقة بين الجماعة والحزب كانت تمهيداً لمحاولة انقلابية) للاشتباه بك.

مشكلة «الغولانيين» أنهم ليسوا مثل أتباع «داعش» في مجتمعنا، يجهرون بالخروج على الحكومة وتكفير المجتمع ويستخدمون العنف، لكنهم متدينون عاديون، بل إنه «تدين على الخفيف» كما وصفهم أحدهم ضاحكاً، بالتالي فمن الصعب التعرف إليه إلا أن تجد اسم أحدهم في شبكات التواصل المغلقة، والتي باتت في حوزة المخابرات التركية ومصدر كنزها الهائل لمعرفة المتورطين. اطلعت على ترجمة للتواصل بين المنتمين إلى الجماعة في الجيش، ولاحظت أن ضباط الجيش كانوا يستخدمون عبارات إسلامية وهم يتبادلون توجيهات الانقلاب الفاشل، يدعون الله بالنصر والتوفيق، عبارات ليست «كمالية»، كما قال لي من أطلعني على الترجمة، ثم تحدث باستفاضة عن قدرتهم على اختراق مؤسسة الجيش منذ عقود عدة، مؤكداً أن بعض الضباط، الذين يبدو عليهم في تصرفاتهم وحياتهم الخاصة الكمالية والليبرالية، ما هم إلا أعضاء مخلصون للجماعة، ثم عرض مجموعة من الأشرطة لغولن وهو يتحدث عن فنون «التغلغل»، ويجيز لأعضائه عدم الصلاة والحجاب للوصول إلى الهدف! أغرب ما رأيته مجلة للجماعة اسمها Sizinti وتعني «تغلغل».

قصة أشبه بمؤامرات التنظيمات السرية الماسونية، ونقاط تحتاج إلى عقل تركي يفهم كيف تتوافق مؤسسة الجيش الكمالية، التي ترى نفسها حامية للعلمانية، مع تنظيم يرفض الكمالية، ويرى في رمزها (أتاتورك) المسيح الدجال، الذي سيواجه المهدي (الذي هو غولن)، لكنه في الوقت نفسه يرفض الإسلام السياسي (وهنا يختلف غولن مع أردوغان وحزبه)، ويرى تنظيمه أنه الإسلام المعتدل، الذي يحتاج إليه الغرب لكي يتعايش مع الإسلام، ربما أفضل تبسيط لشرح هذه الصورة المعقدة، هو تشبيه أعضاء تنظيم غولن بجمهور الدعاة المصريين الجدد، أمثال عمرو خالد وخالد الجندي، اللذين نجحا في اختراق الطبقات المصرية الثرية والمتعلمة، مع خطاب مفتي مصر السابق الشيخ علي جمعة الكاره للإسلام السياسي، لكن مع تنظيم تراتبي محكم كـ «الإخوان المسلمين»، في خليط بين «الطريقة» الصوفية والتنظيم الحديث، وتوظيف متقن لورش تطوير الذات وعلومه التي راجت أخيراً.

أحد مسؤولي «العدالة والتنمية» يخشى من دفع تنظيم غولن خارج المؤسسات الحكومية إلى قطاع الأعمال، إذ يتمتع هناك بخبرة ومال وفير، بالغ البعض بتقدير ما تحت يد الجماعة بأكثر من مئة بليون دولار. هناك قلق أيضاً من تغاضي الحكومة عن تنظيمات أخرى «صوفية» ومغلقة، لكنها الآن مؤيدة للدولة ولها حضور في جهاز الشرطة. الحل - كما يراه المحلل السياسي القريب من «العدالة والتنمية» محمد زاهد غول - «مزيد من الديموقراطية، بعد إحكام سيطرة الدولة وليس الحزب على النظام وتفكيك كل التنظيمات السرية».

قيادي سوري في «الائتلاف»، وهو من أكثر من تنفّس الصعداء بعد فشل الانقلاب، ختم الحديث بقوله: «إنني متفائل، فالدولة التركية التي استطاعت استيعاب ثلاثة ملايين لاجئ سوري، اندمج كثر منهم في الاقتصاد المحلي، وباتوا يدرسون ويتطببون مجاناً في مدارس الدولة ومستشفياتها، قادرة على استيعاب بضع مئة ألف تركي مغضوب عليهم الآن، إنها مرحلة صعبة وستمر».

لم يعارضه أحد، ومضينا نستمتع بآخر كوب شاي تركي، لعله كان العاشر في تلك الليلة.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/823188/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

يجب أن يدعم العالم الحر الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان وهو يمضي بقوة في عاصفة حزم، مفككاً الدولة التركية العميقة، حتى تستقر تركيا وتزدهر بها الديموقراطية، لتمضي نموذجاً ناجحاً في عالمنا الإسلامي البائس، فالديموقراطية لا يمكن أن تعيش...

لماذا يجب تفكيك الدولة التركية العميقة؟

منذ 22 يوليو 2016 / 22:48 | جمال خاشقجي

يجب أن يدعم العالم الحر الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان وهو يمضي بقوة في عاصفة حزم، مفككاً الدولة التركية العميقة، حتى تستقر تركيا وتزدهر بها الديموقراطية، لتمضي نموذجاً ناجحاً في عالمنا الإسلامي البائس، فالديموقراطية لا يمكن أن تعيش وتستمر بجوار «دولة عميقة» و «تنظيم سري موازٍ» لا يحترمان قواعدها، ومستعدان للانقلاب عليها بالقوة وسفك الدم. باختصار، الانقلابات ليست الحل.

إنها فرصته المواتية، خاصة أن الانقلاب الفاشل ودمويته وفرا له الفرصة، ومعها تأييد شعبي جارف، وكذلك تأييد قواعد حزبه وشتى القوى المدنية الديموقراطية، حتى خصومه لا يمانعون في محاسبة مرتكبي جريمة الانقلاب، ويكتفون بالتحذير من انتهاك الحقوق وظلم الأبرياء.

قد تدعو أرقام الموقوفين رهن التحقيق والمسرّحين من أعمالهم للقلق، فهي كبيرة جداً، ولكن ما حصل في 15 تموز (يوليو) خطر جداً هو الآخر، إذ كان انقلاباً دموياً كارهاً محتقراً للشعب، الذي زعم قادته أنهم ما خرجوا إلا لحمايته ونصرة ديموقراطيته! ولكن بينما كانت مذيعة التلفزيون الحكومي تقرأ بيانهم وهي ترتجف، كانت طائرات الانقلابيين تقصف البرلمان ومقار الشرطة والمخابرات من دون اعتبار لسقوط مواطنين وظيفتها أن تحميهم، فكانت دبابات الانقلابيين تدهسهم، وجنودها يطلقون الرصاص مباشرة عليهم! في تلك اللحظة كاد يسقط الجيش التركي الوطني مثلما سقط قبله كل جيش قتل مواطنيه، لحظتها تجلى قبح الدولة العميقة القائمة على «الغنيمة والخوف والازدراء».

كانت تلك الوقفة الأخيرة لجيش تجذرت فيه أصولية علمانية متطرفة، اتضح أنه لم يهضم الإصلاحات الديموقراطية التي دفعت بها الحكومة المنتخبة في مفاصل الدولة طيلة العقد الماضي، بخاصة تلك التي أعادت لتركيا هويتها الإسلامية، فقفز كالانتحاري يقتل ما حوله، في أقبح انقلاب شهدته تركيا والتي عاشت أربعة انقلابات من قبله.

بعد سقوط الدولة العثمانية، ظهرت في تركيا وعدد من الأقاليم التي كانت تحت حكمها جمهوريات حديثة في ظاهرها، اعتمدت الديموقراطية الغربية، ولكنها كانت ديموقراطية النخب. مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك كان أكثرها فجاجة، استثمر انتصاراته ونجاحه في حماية الوطن التركي من أن تتقاسمه القوى الاستعمارية الأوروبية، وخروجه بطلاً قومياً، لكي يفرض على تركيا هوية اختارها لها بالقوة، لم تكن «إصلاحات» أتاتورك بالإقناع ولا بالإجماع، وإنما بالقوة والبطش، وحتى بتعليق معارضيه على المشانق. النخب الإسطنبولية الليبرالية المثقفة سكتت، بل حتى رحبت، فكان ذلك أول سُنّة سنّتها لصناعة الليبرالية المزيفة في المشرق الإسلامي، ولا تزال نتوءات من هذه الليبرالية الكاذبة تظهر تارة في مناصرة انقلاب ناجح على رئيس منتخب، أو ترحب بانقلاب فاشل على حكومة منتخبة في تركيا، في كيدية حمقاء لا يعنيها أن ينهار الوطن أو يسقط في أتون فتنة وحرب أهلية، ما انعكس سلباً على السليم المتبقي من دول المشرق الإسلامي.

بعد حقبة أتاتورك الدكتاتورية، سمحت النخب الليبرالية التي شاركته في تأسيس الجمهورية التركية بنظام ديموقراطي، وافترضت أن الشعب سيختارها دوماً. عندما لم يفعل في انتخابات 1950، انقلبت عليه بعد عشرة أعوام، وأسست نظاماً جديداً، ظاهره الديموقراطية بمؤسسات فارغة، وباطنه «الوصاية» على الشعب، وأخذت في تأسيس «الدولة العميقة» وأساسها العسكر، ومن حولهم القضاء ورجال الأعمال المستفيدون في دائرة ثانية، ومن حول الجميع شلة من المثقفين وأساتذة الجامعات ورجال الإعلام الذين يعيشون على فضلات الدولة العميقة، ويترقون بمقدار ما يظهرون من ولاء وحرص عليها وتبرير سمج لأفعالها.

كانت الدولة التركية العميقة قوية متنفذة، قادرة على إسقاط حكومات بمذكرة، تحاصر الأحزاب بنظام قضائي متطرف، تحلها بقرار قضائي لا يستغرق جلسة واحدة، ترسل زعماءها إلى السجن، أو حتى تعلقهم على المشانق، من دون أن يتحرك أحد! هذه المرة تحرك الشعب، وخرج بمئات الآلاف وأسقط الانقلاب. لم تَفُتْ أردوغان الفرصة، وقال في كلمة حماسية لشعبه، وسط جمهور حاشد بُعَيد فشل الانقلاب، إنهم دفعوا الثمن غالياً عندما لم يخرجوا ضد العسكر عندما انقلبوا على عدنان مندريس، أول رئيس تركي منتخب قبل أكثر من نصف قرن، فتأخرت الديموقراطية ومعها تركيا نصف قرن كامل.

النظام نفسه استقر في الجمهوريات العربية الحديثة، التي خرجت من تحت عباءة الدولة العثمانية والاستعمار الأوروبي، كالعراق وسورية ومصر وتونس وليبيا والجزائر وحتى اليمن، لم تكن كلها في صورة واحدة، وإنما جمعتها الممارسات نفسها.

وعلى رغم حداثة نظام هذه الدول واستخدامها لمصطلحات بعيدة حتى من تراث الحكم القمعي بالدول الإسلامية السالفة، مثل مجلس قيادة الثورة، والاتحاد الاشتراكي، والجمهورية الديموقراطية الشعبية، إلا أنها تشابهت كثيراً مع النظام المملوكي الذي حكم غالب المشرق العربي بعد سقوط الخلافة العباسية لنحو ألف سنة، لم يكن نظاماً يقوم على القرابة والنسب، وإن استخدمهما، وإنما على القوة والرابطة العسكرية. المملوك الأقوى هو الذي يحكم أو يقفز إلى الحكم، لذلك تغلغلت لدى السياسيين مهارات التآمر والدسائس ومعها الخوف، من حول المملوك الأقوى والذي يسمى السلطان، أمراء هم أنصاره وأعداؤه المحتملون في الوقت نفسه، ولكي يكسبهم يوزع عليهم المدن والأقاليم والإقطاعيات الشاسعة، باعتبارها غنائم. كان الشعب والأرض حرفياً غنيمة يغنمها المملوك، فتتكدس الثروة في يد قلائل مما يجمعونه من ضرائب، يرسلون بعضها للسلطان، لينفق بها على نفسه وعلى الدولة وعلى مؤامراته لحماية عرشه، ويستبقون بعضها لينعموا ويتآمروا بها، ويبقى القليل لدى الشعب البائس، فانهار الاقتصاد وشاع الظلم والفقر والجهل.

حول هذا النظام السيئ، فقهاء ورجال طرق، كتاب وشعراء، مهرجون ومغنون يجمّلون قبيحه وينشرون ثقافة الذلة والمسكنة، ويهجون خصومه ويخيفون الشعب الغلبان منهم.

شيء كهذا حصل في كل الجمهوريات العربية، وبالتالي كان طبيعياً لنظام سيئ أن يصل إلى نهايته، وكان ذلك في ربيع العرب 2011، ولكن النظام القديم الممثل بدولة عميقة تتحكم بمفاصل القرار نجح في المقاومة، ذلك أن الثورات العربية لم تمضِ وتفكك دولها العميقة، فاستدارت عليها وعادت إلى السلطة، ولكنها لم تعد بالقوة نفسها والقدرة على التحكم، فكانت النتيجة حروباً أهلية وانقلابات، وسجوناً ومعتقلات، وانهياراً اقتصادياً، لم تعطل التنمية فقط، وإنما سرقت حتى الأمل.

لذلك من الضروري أن نؤيد الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان في سعيه لتفكيك الدولة التركية العميقة، ليس محبة فيه، فهو مجرد رئيس منتخب، وإنما لكي تعود تركيا قوية، ولكيلا يتكرر ما حصل في 15 تموز، والذي لو نجح لانزلقت معه تركيا إلى الفوضى والضعف والتفكك. وبالطبع ما من سعودي عاقل يريد شيئاً كهذا لأهم حليف قوي بقي للمملكة وهي تواجه أخطر مشروعين يواجهانها والمنطقة، الفوضى والطائفية.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/822699/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%A9

روى الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالرحمن، في مستهل كتابه الأخير «السعودية- الموروث والمستقبل- التغيير الذي يعزز البقاء» قصة أميرة سعودية شابة سمعت بالإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الثانية وسيفه الأجرب، الذي...

غربة الموروث السعودي!

منذ 16 يوليو 2016 / 05:03 | جمال خاشقجي

روى الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالرحمن، في مستهل كتابه الأخير «السعودية- الموروث والمستقبل- التغيير الذي يعزز البقاء» قصة أميرة سعودية شابة سمعت بالإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الثانية وسيفه الأجرب، الذي اشتهر بقصيدة وعادت قصته إلى دائرة الاهتمام قبل سنوات، حينما أعاد إهداءه ملك البحرين للراحل الملك عبدالله في احتفال كبير، فسألته الأميرة الشابة، وهي والملك الراحل والأمير المؤلف أحفاد للإمام صاحب السيف، عن صلة قرابتها به!

اتكأ تركي بن عبدالله على هذه المفارقة، ليستهل بها كتابه الذي صدر حديثاً، وأعُدّه ثاني أهم كتاب يتناول «أزمة» الهوية السعودية وغربتها حتى بين أهلها، بعد كتاب الصحافي الباحث المصري الراحل محمد جلال كشك «السعوديون والحل الإسلامي»، الذي صدر قبل أكثر من 30 عاماً، في لحظة مفرقية، صعد فيها سؤال الحل الإسلامي مع عودة الزخم للإسلام السياسي، وانتصار نسخته الطائفية في إيران، وحان وقت إعادة الكتاب إلى رفوف المكتبات المدرسية، كي يعرف الجيل الحالي ويفتخر بعقل نقدي لتاريخ بلادهم والمشروع «الإسلامي» الذي صنعها.

قلت اتكأ الأمير المؤلف على قصة الأميرة الشابة للدلالة على حال مقلقة، وإيجاد مدخل لكتابه المهم الصادر في لحظة مفرقية أخرى هي انقطاع صلة الجيل الحالي من السعوديين «بحال الأسلاف وما أنجزوه وورثوه (...)، والتي تصل أحياناً إلى الإهمال والتشكيك فيه، بل وحتى النيل منه»، والتي أعتقد أنها نتجت من جملة من الأسباب، أهمها حال الاسترخاء بعد عقود من الاطمئنان والاعتماد على ثروة النفط، ثم انهيار النظام العربي القديم، الذي تشكل في المرحلة الزمانية نفسها التي عادت فيها الدولة السعودية الحالية، من دون أن تكون جزءاً منه، ولا صناعة ناتجة من تداعيات سقوط الدولة العثمانية وهيمنة الاستعمار الغربي، وواكب هذا الانهيار صعود العنف المنسوب ظلماً ليس للإسلام وحده، وإنما للموروث الذي قامت به وعليه المملكة.

الكتاب يأتي صيحة من أمير مواطن يدعو ليقظة «سعودية» تحيي موروث الأجداد وتفتخر به، وتسعى للعيش بمقتضاه، والذي نجح في بناء دولة استعصت على الهزيمة أمام تحديات العصر القاسية، وحقق «وحدة عربية» حقيقية، وحوّل مواطني الجزيرة العربية، على مختلف مناطقهم وقبائلهم ومشاربهم إلى «أمة» ذات هوية واحدة، ولكن الأهم عنده أنه حمى وأبقى «الشريعة الإسلامية» أساساً للحكم، ويرى أن هذا هو الإنجاز والموروث الأهم للسعوديين، الذين استطاعوا «حتى الوقت الحالي على الأقل أن يعكسوا اتجاه التيار» الذي اقتلع مبدأ التحاكم إلى الشريعة أو عوّمه في معظم الدول الإسلامية، بل إنه يقدم ملاحظة مهمة، هي أن ما تبقى من «شريعة» لدى بعض الدول الإسلامية هو مما تبقى أصلاً من شريعة احتكمت إليها الدولة العثمانية منذ تأسيسها، ثم اضطرت تحت ضغوط العصرنة والقوى العظمى إلى اختزالها وإخراجها من مفاصل الحكم والسياسة، وذلك في آخر قرن من عمرها، هذا القليل المتبقي هو ما ورثته الدول العربية، التي خرجت من تحت عباءتها إلى عباءة الاستعمار الغربي، غير أن المشروع السعودي نجا من ذلك، إذ عاد إلى أصل الشريعة وتراثها الذي تشكل في القرون الثلاثة الأولى، وهي وإن لم تحقق ذلك بكماله بعد، تبقى الدولة الوحيدة القادرة على التوفيق بين الشريعة والمعاصرة من دون أن «تعوم» أحكامهما أو تختزلها. ولكن هذا يحتاج إلى إحياء جديد لا يقل عما فعله الشيخ ابن عبدالوهاب والإمام ابن سعود قبل ثلاثة قرون، وذلك شريطة الخروج من دائرة المدرسة الواحدة، التي توهمنا أنها منهج السلف فأضحت «الحزب السلفي»، إلى سعة الإسلام التي سادت في القرون الثلاثة الأولى، فالشريعة لن يقصيها في السعودية علماني متوهم ولا ليبرالي غير موجود، وإنما فقيه متعصب لقوله وجماعته جعلها جامدة فبدت وكأنها معاندة للعصر.

تركي بن عبدالله لا يريد في كتابه العودة إلى القيم وحدها بوصفها فكرة نظرية، وإنما إلى حياة وممارسة يعيشها الناس وفي أروقة الحكم، فيشكو أنه «بدأ تأثير تلك القيم في المجتمع بالتلاشي والتخلخل في العقود الأخيرة، بدأنا نفقد وهج موروثنا، بل إن ذلك وصل إلى تصرفات وتعاملات من جانبنا تناقض موروثنا وأخلاقياتنا»، فيتحدث في صفحات الكتاب عن فقدان ثقافة العمل، والتمييز، والفساد، وضعف الشفافية، ولكن أكثر ما يقلقه هو الهجمة على الموروث الأهم، وهو الشريعة الإسلامية، التي يعتقد أنها القانون الذي نجحت فيه البلاد ونجت بفضله مما تعرضت له بلاد عربية أخرى خلال عواصف الربيع العربي، إذ يؤمن بأنه ما من بلد يمكن أن ينجح من دون الاحتكام صدقاً إلى قانون أساسي، بغض النظر عن ماهية ذلك القانون، وقدرنا نحن -السعوديين- أن تكون الشريعة هي قانوننا الحاكم.

ولكن كيف تمكن حماية ذلك وتحقيق رغبة الأمير التي شرحها في كتابه؟ وأحسب أن غالبية السعوديين يوافقونه عليها ونحن في حال غريبة، إذ إن الموروث يتعرض بالفعل إلى هجمة غير عاقلة من بعضهم، هذا إذا لم تكن سيئة النية، فأمامنا عدو يستهدفنا بالفكر والعنف والقتل، تشكل يوماً في هيئة «القاعدة»، والآن في هيئة «داعش»، وقبلهما ومعهما في خطاب متطرف يستخدم الموروث نفسه، الذي يدافع عنه الأمير، الرموز نفسها، ويتداخل مع الخطاب نفسه، فاستعرت حرب على ذلك الخطاب منا، تقول إنها تدافع عما يدافع عنه الأمير نفسه، تدافع عن السعودية والوطن، وتزعم أنها هي الأجدر بتفسير الموروث، ولكن قذائف حربها الفكرية تسقط تارة في ساحة ابن عبدالوهاب، وأخرى في ساحة ابن تيمية، وتتسع أحياناً لتتهم مبادئ أساسية في بناء وبقاء الدولة والفكرة السعودية: الجهاد، الدعوة، الأمة، بل حتى الشريعة، يخرج أحدهم فيتهم «الإسلام السياسي» متجاهلاً أنه ليس هناك إسلام غير سياسي، وأن الدولة العربية السعودية هي أم الإسلام السياسي وأبوه، وهي التي أبقت جذوته مشتعلة تعطي الأمل بقوة الإسلام بين المسلمين، وتحمي فكرة الحكم بالإسلام في زمن غلبة العلمانية وفصل الدين عن الدولة.

هذه الهجمة، لو حققت مقاصدها، ستفقد السعودية موروثها الذي صنعها، ذلك الإسلامَ الإيجابيَّ الإصلاحيَّ الذي يحيي النفوس ويحركها للبذل والعمل، والجهاد أيضاً، لا إسلاماً ميتاً مهمشاً ضعيف التأثير، حذر منه ذات يوم عمر بن الخطاب، إذ رأى رجلاً يمشي بضعف منحنياً متماوتاً، فضربه بالدرة وقال له: «استقم، لا تمت علينا ديننا».

ولو فقدنا الموروث فالوحدة مهددة، فهذه الوحدة صنعها ذلك الموروث، ولن تبقى «الأمة»، إذ ستعود من بعدها إلى هوياتها الصغيرة الضئيلة.

جيل اليوم الذي لا يعرف أسلافه ولا يعيش قيمهم، يحتاج إلى ما يذكره بهم ويحيي قيمهم، لا من يشككه فيها فيزيد طينهم بلة، ويزيد حيرتهم، فيدفعهم إلى خلخلة وتخلٍّ حتى لا يبقى وطن ولا فكرة ولا مشروع، وإنما مصالح أفراد وعوائل وقبائل وتيارات.

أولى خطوات طريق العودة إلى المسار الأسلم (وأنقل هنا من كتاب الأمير بتصرف) تبدأ بالوعي والمعرفة والتقدير للموروث » وللجهود والتضحيات التي بذلها الجميع لبنائه، فلا بد أن يكون لدينا، على مستوى الأجيال والمشارب كافة، معرفة بهذا الإرث وولاء له واعتزاز به، لأن كل ذلك ملك لنا جميعاً ومن صنعنا لا ملك لمجموعات أو أفراد بعينهم، وأنه قام بمشاركة أسلاف الجميع، ولم يكن بمستطاع ابن سعود وابن عبدالوهاب صنع هذا الكيان وحدهما.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/822222/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A!

الدقائق القليلة التي تفرق بين انتهاء مؤذن الحرم المدني من رفع أذان المغرب وبين إقامة الصلاة، تغمر المكان سكينة، وأصوات خافتة لمئات الآلاف من الصائمين، وهم يفطرون على القليل من التمر وماء وقهوة وخبز تختص به المدينة المنورة، يسمونه شريك،...

ما قبل المدينة وما بعدها

منذ 9 يوليو 2016 / 04:47 | جمال خاشقجي

الدقائق القليلة التي تفرق بين انتهاء مؤذن الحرم المدني من رفع أذان المغرب وبين إقامة الصلاة، تغمر المكان سكينة، وأصوات خافتة لمئات الآلاف من الصائمين، وهم يفطرون على القليل من التمر وماء وقهوة وخبز تختص به المدينة المنورة، يسمونه شريك، لا تسمع فيها الا همساً وتسبيحاً، يتبادل الناس خلالها نظرات الرضا والعرفان ان أكرمهم المولى بالإفطار بمسجد نبيه وبجوار قبره الشريف.

فجأة يدوي صوت انفجار هائل، يرفع المفطرون انظارهم من على سفر الطعام التي انتظمت مئات الأمتار بساحة الحرم وكلها مبادرات من محسنين يريدون من وراءها الأجر من الله والإحساس بالتراحم في ما بينهم، ينظرون من دون تصديق ناحية صوت الانفجار، يرتفع عمود من الدخان، لم يتوقع احد ان يكون هذا عملاً إرهابياً، لا بد انه حريق، أي شيء الا ان تكون جريمة إرهابية من جرائم «داعش» التي انتهكت حرمة شهر رمضان بطول وعرض العالم الإسلامي، يطردون الوسواس العابر قائلين: انها مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يمكن ان يصيبهم الجنون ويستهدفونها، انها المدينة المنورة وكفى.

يجمعون سفر الطعام بسرعة، كل يعرف دوره، خلال دقيقة او اثنتين تختفي السفر، ويتنظمون لأداء صلاة المغرب، بعد الصلاة تصلهم الأخبار الكارثية التي لا تصدق، ذلك الصوت المدوي الذي سمعوه قبيل صلاتهم، كان عملاً إرهابياً خسيساً، قتل فيه أربعة جنود سعوديين أوقفوا إرهابيا يرتدي حزاماً ناسفاً، تحل صدمة عليهم، كيف؟

في رمضان!

في ساعة الإفطار!

في المدينة!

وعلى بعد أمتار من قبر سيد الخلق!

انها لحظة فارقة، ويجب ان تكون كذلك للمملكة العربية السعودية، خادمة الحرمين، ومن ثم بقية العالم الإسلامي، فالحرب على الإرهاب بعد جريمة المدينة يجب ان تختلف عما قبلها، على سوء فعل «داعش» في جدة والقطيف، ودكا وبغداد وإسطنبول، فإن جريمته في المدينة اضعاف اضعاف غيرها في القبح والمروق، انها قاع القاع، بعد المدينة لم يبقَ محرم أكبر يمكن ان يتمرغ «داعش» فيه، فمن يقدم على جريمة تفجير وقتل بجوار المقام النبوي الشريف، يسهل عليه كل شيء آخر، بعد المدينة، كلنا أصبحنا اهدافاً لـ«داعش»».

لم يتبنّ العملية، لعله محرج، نادم، ولعله تكتيك جديد؟ ليس مهماً البحث عن إجابة، لم يعد مهماً كيف سيكون «داعش» بعد المدينة، ولا من المستفيد من جرائمه، ولا كيف انتهى الى ما انتهى اليه، المهم ماذا سنفعل نحن؟

انه الحدث الجديد بتغيير مسرى التاريخ، يجب ان يضغط علينا، ونضغط به على الدولة من اجل القضاء على «داعش»، اذ لا نستطيع ان نعيش 20 سنة أخرى في ظل عنف اعمى كهذا، نعم لقد عشنا 20 عاماً من الإرهاب الأعمى ورأينا كيف اتسعت دائرة عنفهم، بدأت في شتاء 1995 بهجوم استهدف مقراً لبعثة أميركية عسكرية بالرياض، سقط فيه عدد من المدربين الأميركيين. بعد ذلك بعشرين عاماً، وبعد عشرات العمليات، اتسعت دائرة جهنم لتصل الى جند مسلمين يفطرون في رمضان في موقع تطل عليه القبة الخضراء التي تظلل مقام الرسول وبين الأذان والإقامة، رسم بياني لا يبشر بخير.

ولكن كيف سنخرج من دائرة جهنم هذه؟ الحل الرائع في السعودية هو وقف التحريض ومحاسبة المحرضين، وهي فكرة جيدة، بخاصة إذا حسمت الدولة امرها من خلال مؤسساتها العدلية بصوغ نظام يجرّم التحريض والكراهية، وثمة مشروع بذلك تسربت تفاصيله مؤخراً، ثم تحدد الجهات المختصة أسماء المتطرفين، وتقدمهم للمحاكمة وقبلها التحقيق، حينها تستطيع الدولة إقفال هذا الملف الذي يستخدمه أكثر من فريق للتلاوم وتصفية الحسابات، ما يشوش الصورة ويشغل الدولة عما هو ادعى وأهم.

يجب ان نقبل ان «جرثومة التطرف والتكفير» اصابت العقل المسلم، ليس في السعودية وحدها وإنما في اطراف الأرض، ولن يقضى عليها بخطبة وموعظة حسنة، ولا بإصلاح المناهج والخطاب الديني، ولا بوقف المحرضين ومحاسبتهم، على رغم أهمية ذلك لحماية أجيال قادمة، ولتعطيل عملية التجنيد التي ما انقطعت منذ بداية الحرب على التطرف. لقد نشأ جيل كامل منذ ان كتبت اول مقالة تدعو الى تغيير المناهج والإصلاح الديني قبل عشرين عاماً، ولكن استمرت عملية صناعة جيل آخر من المتطرفين، ينضمون الى «القاعدة» و»داعش» من بعدها، مؤمنين بها، ومستعدين للموت في سبيل فكرها العدمي. ثمة مقاربة جديدة للتعامل مع هذه الحقيقة المؤلمة، هي أن التطرف موجود في كل مجتمع ودين، مهما تحضر اهله وتمدنوا، في شكل يمين متطرف متعصب مستعد للقتل والتدمير اذا غفل عنه الأمن، وحصل ذلك غير مرة في النروج وفي الولايات المتحدة وفي اليابان وغيرها، ولكنه بقي هناك محصوراً مطارداً تحت المراقبة الأمنية وسيادة دولة القانون، وكذلك في المملكة، لم يحتل مدناً، ولم يصبح اختياراً شعبياً، لا يزال محصوراً منبوذاً من غالب المجتمع، حتى وإن تماهى أحياناً مع أفكار متطرفين متعصبين، يختلفون عنه في مسألة استخدام العنف ولكن يوافقونه في مسائل مجتمعية وسياسية أخرى، والتماهي ذاته تجده لدى قوى سياسية متطرفة في الغرب مع منظماتها العنفية فتتبرأ منها ولكن تجد مبررات لأفعالها وتحاول توظيفها لخدمة اجندتها المتطرفة في حدود المسموح لها مستفيدة من سعة حرية التعبير وحرص الدول المتمدنة على سيادة القانون والتعايش السلمي، وعدم اخذ الناس بالشبهات.

ولكن، لماذا تمدد «داعش» وهو الممثل «العنفي» لليمين المتعصب، وباتت له دولة ومساحات واسعة يسيطر عليها ويرفع فيها راياته ويطبق فيها نظامه المتطرف، ويصبح نموذجاً وقبلة تجذب اليها الأنصار المؤمنين بفكرته؟ لننظر الى خريطة المنطقة، فنجد ان دولة «داعش» تتمدد حيثما سادت الفوضى، وانهار النظام سياسياً واجتماعياً، فنجدها في العراق وسورية، وليبيا والصومال وفي غيرها موجودة كمنظمة إرهابية سرية تعمل تحت الأرض، تضرب وتختفي، الحقيقة واضحة، ثمة علاقة طردية بين الفوضى و»داعش»، وعلاقة طردية أخرى بين وجود دولة لـ «داعش» ونشاط خلاياه في الدول المستقرة.

لذلك يجب ان تكون بداية أي تحرك حقيقي ضد «داعش» هي القضاء على دولته، النموذج الخطأ الذي لا يستحق ان يكون اختيار البائسين والمظلومين، ولا حتى الغاضبين المتعصبين، ولن يكون ذلك «بنشر ثقافة الاعتدال ومواجهة المحرضين ومناصحة الضالين» الى آخر قائمة المواجهة «الناعمة» وهي ضرورية، وتنفع على المدى البعيد، وإنما بحرب لا تبقي ولا تذر، مواجهة عسكرية بحتة، جيوش تمضي نحو الرقة والموصل وسرت وكل مدينة رفعت فوقها راية سوداء، تحرر المدن وأهلها، تقتل وتسجن ثم تحاكم وتعاقب، «داعش» حديد، ولا يفل الحديد غير الحديد.

ولكن ساحة المعركة معقدة، وقوى الخير والشر فيها متداخلة، ونوايا المتورطين فيها غامضة وأحياناً مشبوهة، يزعم بعضهم انهم يريدون القضاء على «داعش» ولكنهم يناصرون الاستبداد والفشل والطائفية التي صنعته، تدافعهم هناك مع الثورات وأنصارها يولد الفوضى، والفوضى تولد «داعش»، وهكذا تستمر دائرة جهنم في عالمنا.

ما لم تتفق هذه الدول، كلها او بعضها، المؤثرة منها فتحزم امرها، وتضغط من اجل المواجهة الحاسمة، ستستمر دائرة جهنم وسطنا، تتسع أكثر، وترمي بشررها، لنعيش عمراً آخر وجيلاً آخر في اتونها، مزيد من العمليات الإرهابية، أقبح وأدمى، فلقد بلغ «داعش» قاع القاع وهو يفجر بجوار حرم رسول الله، بعده كلنا مستهدفون.

لتكن جريمة المدينة لحظة فارقة في الحرب على الإرهاب، ويجب ان توظفها السعودية لتفعيل التحالف الإسلامي الذي أعلنته في ايلول (سبتمبر) الماضي، فما من دولة إسلامية ستتردد في المشاركة بحملة لنصرة الرسول الكريم، لتدعو الى قمة إسلامية، ولتشرك فيها القوى العظمى المتورطة في المنطقة وصناعة الفوضى فيها بالمشاركة بالعدوان كالروس، او بالانسحاب كالولايات المتحدة وبريطانيا، فعل ما، يجب ان يعقب جريمة المدينة، أما ان مضى الحدث، وفقدنا مرارته، فلننتظر مزيداً من جرائم «داعش» والتكفير والتطرف. لقد اصابنا الفيروس ولا سبيل لاستئصاله بنصيحة، الحرب هي الحل.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/821516/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%87%D8%A7

لماذا فشلت مفاوضات الكويت؟ ولماذا لا ينبغي التفاؤل بأن «يجنح الحوثيون للسلم» عندما تعقد الجولة الثانية منها؟ ولماذا غامر حسن نصرالله بسمعته وبحزبه وبكل مكتسباته في لبنان، وألقى برجاله في أتون الصراع السوري؟ ولماذا لم ولن يستمع قادة حزب...

التنظيم الدولي ورؤية 2025

منذ 2 يوليو 2016 / 04:15 | جمال خاشقجي

لماذا فشلت مفاوضات الكويت؟ ولماذا لا ينبغي التفاؤل بأن «يجنح الحوثيون للسلم» عندما تعقد الجولة الثانية منها؟ ولماذا غامر حسن نصرالله بسمعته وبحزبه وبكل مكتسباته في لبنان، وألقى برجاله في أتون الصراع السوري؟ ولماذا لم ولن يستمع قادة حزب «الدعوة» الحاكم الحقيقي في العراق إلى مواطنيهم الشيعة وهم يدعونهم إلى وقف الفساد والطائفية، بل زجوا بهم في مزيد من الطائفية والفتن؟ ولماذا لم يستجب قادة «الوفاق» في البحرين لعروض الشراكة المغرية التي قدمها لهم ولي العهد هناك، وهو يحاورهم غير مرة، ولكنهم «استغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا»؟

الإجابة بسيطة، لأنهم أعضاء في «التنظيم الدولي الإيراني»، يسعون بجهد ودأب شديدين، في مشروع أصولي طائفي، لمد نفوذ «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» إلى خارج حدود إيران السياسية، التي لا يرونها دولة ذات حدود محكومة بالشرعية الدولية، بل شيئاً أشبه بنظام أممي، أو كأنها الخلافة الإسلامية (السنّية)، ولكن من دون تعدديتها، والتي، حتى عندما ضعف نفوذها وتفتت دولتها إلى ممالك مستقلة، ظل المسلمون من مرو حتى القاهرة يدعون لخليفة لا يحكمهم، ولكن الولي الفقيه يأمر ويحكم من طهران، ويوجه من خلال عشرات المؤسسات، ويجتمع مع مندوبيه وممثليه بالدول المجاورة، والذين أقسموا له يمين الطاعة في المنشط والمكره، وباتوا لا يخفون ولاءهم وتبعيتهم المباشرة له، وإيمانهم بأنه «ولي أمر المسلمين» في السياسة قبل الفقه، بأمره يعلنون الحرب، وبعد مشورته يقبلون بالسلم، غاضين الطرف عن مصلحة أوطانهم، فهم لا يرون في البحرين أو لبنان أو سورية أو العراق وطناً، وإنما يعيشون في ظل «ولاية» لا حدود جغرافية لها، وأن هذه الأوطان ما هي إلا مرحلة عابرة حتى يأتي ذلك اليوم الموعود، الذي يسود فيه حكم ممثل الإمام الغائب الولي الفقيه.

هذا ليس كلاماً نظرياً دعائياً لخدمة حملة مقاومة المشروع الإيراني أو بالأصح «الشيعي الأصولي الطائفي»، إنها حقائق يجدها أي باحث في الشؤون الإيرانية والأصولية الشيعية المتطرفة، في أرشيف الحكومة الإيرانية وأوراق الحركات التي تدور في فلكها.

إن حصر ذلك المشروع في «إيران» من أكبر الأخطاء السائدة، فهو ليس مشروعاً إيرانياً فارسياً، وإن كانت إيران هي المركز والقائد فيه، إنه أكبر من ذلك وأوسع، فهو مشروع طائفي أصولي صرف ومحكم، وتنسج مؤامراته منذ عشرات السنين، وتاه عنا الانشغال به ونحن نتوهم مشاريع أصولية سنّية من حولنا، أو تعالياً كي لا نبدو طائفيين. هذه المقالة سيصفها الإعلام الطائفي الشيعي بأنها طائفية بامتياز، ولكن هناك عشرات الكتب والمقالات لباحثين غربيين في الأصولية الشيعية، ولم يصفهم أحد بأنهم طائفيون، ولكن الباحث العربي، في ظل الاحتقان السائد، سيُتَّهم فوراً بذلك، ما يجعله يستنكف الحديث فيه والاهتمام به، على رغم حاجته وقومه أكثر إلى مثل هذه الدراسات والطرح، فهو المهدد بالمشروع الطائفي الشيعي، إسلامياً كان أم قومياً، بل إن العلماني العربي، الذي ما فتئ يكتب ويحذر، بل حتى ويبالغ في التخويف من الإسلام الأصولي السني، حري به أن يخشى أكثر الأصولية الشيعية السائدة اليوم، ذلك أنها مغرقة أكثر في الخرافة وموغلة في الثيوقراطية، التي لا يريدها أن تحكمه، فمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي يحكم فعلياً ووفق الدستور الإيراني، باسم إمام غائب منذ مئات السنين، بل يقول أتباعه إنه يلهمه ويوجهه في شكل مباشر في اتخاذ أهم القرارات، وما من سياسي أصولي سني معتبر يزعم شيئاً كهذا.

لقد كانت هناك يوماً حركة إحيائية إصلاحية شيعية موازية للحركة السنية ومتأثرة بها، اجتهدت في التوفيق بين إسلامها الشيعي والحداثة، كان من أبرز وجوهها محمد باقر الصدر، صاحب كتابي «إسلامنا» و«اقتصادنا»، اللذين انتشرا حتى بين المثقفين الإسلاميين في الستينات، لطرحه المعتدل غير المذهبي، ولعل آخرهم محمد حسين فضل الله، الذي رحل قبل سنوات قليلة، وفي إيران نفسها سبق الخميني مناضلون معتدلون، أمثال الراحل مهدي بازركان وإبراهيم يزدي المعتقل حالياً، وغيرهما. وقد تأثروا بحركة الإحياء السنية، وشاركوا في الثورة، ولكنهم تواروا هم وأفكارهم باحتكار الأصولية الخمينية المشهد الإيراني طوال العقود الثلاثة الأخيرة، لتفرض نفوذها على العقل الشيعي المعاصر بالقوة والمال والإقصاء.

ومثلما أن لنا رؤى نهضوية سميناها «رؤية السعودية 2030» ومثلها في دولة الإمارات، وقطر، وتركيا 2023، فللإيرانيين خطتهم، وقد سبقونا بها، واسمها «الاستراتيجية الإيرانية العشرينية 2005 - 2025»، لتحويل إيران إلى «قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي»، ونقل بعض تفاصيلها الباحث الدكتور علي باكير، ونشرها ضمن أبحاث مؤتمر عقده مركز أمية بإسطنبول قبل أعوام ثلاثة، أهمها: أن تكون إيران «نواة مركزية لهيمنة تعددية في منطقة جنوب غربي آسيا» - هكذا سموا عالمنا - إذ تشمل كل دول

الجزيرة العربية والأردن والعراق وسورية ولبنان، وأن تكون إيران هي المركز «بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والاستراتيجية الاقتصادية ودورها الاتصالي، وتلعب دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة».

ولكنها، وببراغماتية شديدة، «لن تسعى إلى المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينها»، كما شرحها محسن رضائي، وهو من أركان الثورة، وكان رئيساً لـ «الحرس الثوري»، ما يفسر ما يجري اليوم من تحييد، بل حتى اصطفاف قوى عظمى يفترض أنها غير صديقة لها وحليفة لخصومها، كالولايات المتحدة، التي تقاتل مباشرة معهم في العراق الآن، أو مهدت لهم الأرض في العراق ليتمددوا عليه طولاً وعرضاً وهي تنظر، ورحم الله الأمير سعود الفيصل، الذي قال للأميركيين يوماً: «لقد ناضلنا معاً لحفظ العراق من السيطرة الإيرانية، وها أنتم قدمتموه لهم على طبق من ذهب».

ما سبق يجيب أكثر عن الأسئلة التي افتتحت بها المقالة، ففهم واستيعاب الاستراتيجية الإيرانية العشرينية، يمكن للسعودية، التي تقود مواجهة المشروع الأصولي الشيعي المتطرف، أن تعيد صياغة حقيقة الصراع، وتدفع المتحالفين معها والمترددين إلى الموقف ذاته، حينها لن نرى حوثيين، ولا «حزب الله»، ولا أزمة يمنية وأخرى سورية وثالثة عراقية يمكن أن تعالج إحداها بمعزل عن الأخرى، وإنما مشروع استراتيجي واحد ومتكامل يهدد كل مقوماتنا الحضارية والسياسية، ولا يتفق مع رؤيتنا للمستقبل، بل إنه خطر علينا، بالتالي فإنه يستلزم لمواجهته ودحره مشروعاً واحداً متكاملاً نتفق عليه ونتحد فيه ونتحمل غرمه قبل أن نطلب غنمه.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/821109/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2025

كيف ستكون حال العراق وسورية بحلول 2030؟ سيئاً، فلا شيء في الأفق يدعو إلى التفاؤل، ذلك أننا - العرب - نحسن القفز في الحروب والفوضى، ولكننا لا نحسن الخروج منها! حال العراق السيء لم يبدأ بسقوط الموصل بيد «داعش» قبل عامين، حاله سيئة منذ...

العراق وسورية 2030

منذ 25 يونيو 2016 / 04:26 | جمال خاشقجي

كيف ستكون حال العراق وسورية بحلول 2030؟ سيئاً، فلا شيء في الأفق يدعو إلى التفاؤل، ذلك أننا - العرب - نحسن القفز في الحروب والفوضى، ولكننا لا نحسن الخروج منها! حال العراق السيء لم يبدأ بسقوط الموصل بيد «داعش» قبل عامين، حاله سيئة منذ الغزو الأميركي عام 2003، وعلى رغم كل المال والجهد والنفط والماء لم يخرج من عثرة إلا إلى أخرى.

عمر الأزمة في سورية خمس سنوات، ولا أمل بحل قريب. لنتذكر أن الحرب الأهلية في لبنان استمرت 15 سنة، ومن يتذكر متى انهارت دولة الصومال؟ قبل أكثر من ربع قرن. لذلك من العبث التفاؤل بخروج آمن قريب من دون مشروع جاد للتدخل ووقف حال الانهيار. ثم إن موعد 2030، الذي اختارته السعودية ومصر وقطر وأبوظبي موعداً لتحقيق نهضة تنتقل فيها بلادهم إلى عالم مستقبلي قريب جداً، ما يعني أن عليهم الانشغال أكثر بإعادة الاستقرار إلى العراق وسورية، إذا استطاعوا الاتفاق على خطة مشتركة، فهذان البلدان، اللذان يشكلان جل المشرق العربي، ليسا بهامشيين يمكن استمرار حياة جيرانهما بسلام من دونهما.

يمكن أن تنتهي الحروب في أيام، حصل هذا في البوسنة عام 1994، وبعدها تبدأ عملية إعادة بناء قد تؤتي أكلها خلال عقد واحد، وقد حصل هذا أيضاً في البوسنة، التي استقرت وباتت اليوم تستقطب استثمارات أجنبية وخليجية، ولكنه يستلزم عزيمة صادقة لفعله، وهو ما يفتقده المجتمع الدولي أو تحديداً اللاعب الأساسي (الولايات المتحدة) الغائبة الحاضرة في سورية والعراق، ومن الخطأ المراهنة على تغير حقيقي في السياسة الأميركية على يد رئيس جديد، إذ لا ضمانات لذلك، وأثبتت تجربة السنوات الأخيرة مرارة الاعتماد على واشنطن فقط.

ستنتصر قوات الحكومة العراقية وميليشياتها في الفلوجة، بل قد تستعيد حتى الموصل، فهي تتلقى دعماً غير مسبوق من الأميركيين والإيرانيين معاً، يا للغرابة! وغضت واشنطن والمجتمع الدولي الطرف عن وحشية ميليشياتها ضد المدنيين. ولكن لن يكون هذا كفيلاً حتى بإعادة العراق إلى «استقرار صدام حسين»، بلد موحد تحت سيطرة استخبارات قاسية، وإنما سيكون صفحة أخرى من صفحات الفوضى، تمرداً آخر يحمل اسم غير «داعش»، قد يكون أكثر أناقة أو بشاعة، ولكنه سيبقى تمرداً يأكل مزيداً مما تبقى من «الدولة العراقية»، مولّداً صراعاً قبيحاً آخر يأتي من رحم صراعات عدة تتوالد في رحم الفوضى والحروب والفشل العربي. وعندما يطفح بقبحه ينسحب الرئيس الأميركي وقواته مما اقترفت أيديهم في المنطقة، ثم يسرب تصريحاً أحمق لمجلة أميركية يقول: «مللت من الشرق الأوسط، هؤلاء العرب والمسلمون يعشقون الحروب». ويمضي بعيداً، وبراءة الأطفال في عينيه أو عينيها!

لماذا يحصل هذا في عالمنا؟ لماذا نعجز عن النهوض بالمقارنة مع أوروبا، التي أعادت ترتيب بيتها سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كوريا، بل حتى فيتنام؟! إنها التدخلات الخارجية والإقليمية السلبية، وكذلك غياب توافق إقليمي على مشروع واحد يقود المواجهة والنهوض.

في المنطقة معسكران متباينان متورطان في صراعات المشرق العربي، وكلاهما يفتقد رؤية مشتركة بين مكوناتهما، فالروس والإيرانيون مثلاً، متفقان في سورية ضد الثورة، ولكن لكل منهما رؤيته للمستقبل وأسبابه للتورط في الصراع، الروس يريدون إعادة بناء نظام قمعي يشبه النموذج الذي صنعوه في الشيشان، ويكون تحت حمايتهم، ويوفر لهم مساحة نفوذ في شرق المتوسط، في مقابل ترك سورية للإيرانيين يتمددون فيها بمشروع طائفي خرافي لا يوافق مزاجهم العلماني الحاد، رؤيتان لا تستحقان الحياة في عالم متحضر، ولا بد أن تصطدما.

في الجهة المقابلة، نجد السعوديين والأتراك والقطريين والأميركيين والفرنسيين متفقين فقط على مبدأ إسقاط النظام «الذي فقد شرعيته»، وقد قالوا ذلك منذ خمسة أعوام، ولكنهم مختلفون في ما عدا ذلك، على الثوار الذين يستحقون الدعم والذين لا يستحقونه، وعلى الأولويات، وهل هي «داعش» أم النظام؟ وعلى السلاح الذي يمكن دعم المعارضة به، بل حتى على مذكرة المفاوضات، ما أدى إلى كثير من الشكوك في النيات، وخصوصاً مع الجانب الأميركي، يغطونه بعبارات تزعم الاتفاق وتنفي الخلاف. لقد حصل انسجام

كبير خلال العامين الماضيين بين الدول الثلاث الأولى، وحققت فيه تقدماً طيباً على الأرض، أجهضه الروس بتدخلهم الصيف الماضي، ولكنه لا يزال يفتقد الرؤية الواحدة.

هذه التباينات تدعو إلى التشاؤم بأن عمر أزمة المشرق العربي سيطول، ذلك أنها ستمنع أي طرف من تحقيق انتصار حاسم. ولنأخذ معركة الشمال السوري نموذجاً. التوافق السعودي - التركي - القطري مكّن الثوار من تحقيق انتصارات واسعة هناك، حتى اقتربوا من الساحل العام الماضي، وتراجع مع انتصاراتهم حتى «الدواعش» والأكراد، ولكن التدخل الروسي أحبط ذلك وخلط أوراق اللعبة دولياً ومحلياً. الأسبوع الماضي شهد دورة أخرى لمصلحة الثوار بدعم من الحلفاء الثلاثة، إذ استعادوا المبادرة وأثخنوا في «حزب الله» و»الحرس الثوري» الإيراني، ولكن لا شيء يضمن ألاّ تكون هذه دورة من دورات الحرب، فليس مستبعداً أن تتدخل إيران في شكل مباشر أكبر، وترسل آلافاً من قواتها إلى سورية، منتشية بالتقدم الذي حققته في العراق، ومستفيدة من تحسن علاقاتها مع الأميركيين، الذين باتوا شركاء لها في معركة الفلوجة، ولكن السعوديين لن يستسلموا لو حصل هذا، وسيعيدون الكرة، فثمة قاعدة استراتيجية لن تحيد عنها الرياض مهما كلف الأمر، وهي منع إيران من الانتصار في سورية والهيمنة عليها. الخلاصة أنها دورة عنف يدفع ثمنها الشعب السوري والمنطقة بما تطفح به من إرهاب، كحادثة مهاجمة مخفر أردني متاخم للحدود السورية، الأسبوع الماضي، سقط فيها ستة من رجال الأمن هناك.

دورة العنف هذه ستتكرر في الموصل، التي لن تقبل أنقرة ولا أكراد العراق أن تستقر لحكومة بغداد ومن خلفها طهران، وكذلك في منبج والرقة، التي تراها خاصرة رخوة تهدد أمنها القومي، وسترفض تمدد حزب كردي معاد فيها، تعلم أنها لا تستطيع تغيير موقف واشنطن الغريب الداعم لبغداد (ومن خلفها طهران) والأكراد، بعدما ضيعت أكثر من فرصة للتدخل مبكراً في سورية قبل أن يستفحل الوضع ويصبح تدخلها مستحيلاً من دون موافقة أميركية، ولكنها تعلم أيضاً أن الانتصارات العسكرية و«فتوحات» المدن لن تأتي بالاستقرار من دون توافق دولي وإقليمي، لذلك تستطيع وحلفاؤها تعطيل أي انتصارات لخصومها في الموصل والرقة ومنبج، مستفيدة من وجود رفض للفاتحين الجدد.

في الأفق تحول أميركي قادم، تجلى في خطاب 51 ديبلوماسياً بالخارجية الأميركية يحتجون على سياسة حكومتهم في سورية، احتجاجهم ليس مهماً لو توقف في أروقة الوزارة، ولكنه بدأ يحدث تأثيراً في واشنطن، يعززه الضغط السعودي، وعلى رغم عدم وجود تنسيق بين الطرفين فإنه يكاد يكون الخطاب نفسه، وجاءا في الوقت نفسه، إذ يدعوان إلى الاستمرار في المفاوضات، ولكن مع ضغط عسكري أميركي على النظام السوري، وهو ما لم يفعله أوباما، وتراجع عنه أكثر من مرة حين أتته الفرصة.

وزير خارجيته جون كيري التقى الديبلوماسيين، وقبلهم ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، المنشغل هو أيضاً بسورية وبالموقف الأميركي الغريب فيها. تدريجياً عاد التشدد إلى الخطاب الأميركي وانتقد بحدة الدور الروسي فيها، ولكنه توقف هناك، وسيكون من السذاجة أن تترك دول المنطقة اختياراتها المستقلة، وتنظر إلى واشنطن، مؤملة بأن تتغير في آخر خمس دقائق من ولاية الرئيس أوباما!

باختصار، ما لم تطور الرياض وأنقرة والدوحة التنسيق بينها إلى مشروع إقليمي متكامل لا يعتمد على واشنطن أو غيرها، تعيد به ترتيب المنطقة من حولها، فحال الفوضى والانهيار ستستمر معنا حتى 2030، ولن نملك حينها غير الدعاء بالسلامة من شرر كالقصر يرمى علينا بين آونة وأخرى من هلالنا، الذي كان يفترض أن يكون خصيباً.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/820755/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2030

هل يمكن أن تنجح خطة التحول الوطني التي أعلنتها المملكة، والتي يفترض أن تحررها من الاعتماد على النفط، وتجعلها قوة اقتصادية عالمية، من دون إصلاحات سياسية وضخ كمية كافية من الديموقراطية في مؤسساتها، لتراقب الخطة وتحاسب منفذيها؟تداول هذا...

الوهابية» والنموذج الصيني و «رؤية 2030»

منذ 18 يونيو 2016 / 04:29 |جمال خاشقجي

هل يمكن أن تنجح خطة التحول الوطني التي أعلنتها المملكة، والتي يفترض أن تحررها من الاعتماد على النفط، وتجعلها قوة اقتصادية عالمية، من دون إصلاحات سياسية وضخ كمية كافية من الديموقراطية في مؤسساتها، لتراقب الخطة وتحاسب منفذيها؟

تداول هذا السؤال أكثر من كاتب ومثقف ومنشغل بالرأي العام، على استحياء في مقالات صحافية، وبصراحة أكبر في المجالس، ولم ألتقِ صحافياً أجنبياً إلا وسألنيه، فكنت أجيب: «أنا شخصياً أفضّل لو تتم مراقبة ومحاسبة ومتابعة الخطة عبر وسائل ديموقراطية، كمجلس الشورى، ولكن بما أنني، بصفتي مواطناً، لن أحصل على ذلك، بل لا توجد رغبة شعبية أو ضغط نحو الديموقراطية في المملكة، والتي قاربت أن تصبح كلمة سيئة بين عموم السعوديين وهم يرون ما يجري حولهم، فإني سعيد ببرنامج KPI هذا »، المصطلح الجديد الذي دخل قاموسنا الشعبي، والمقصود به «قياس معدل الأداء»، والذي شرح بتفصيل أكثر في «إطار حوكمة تحقيق رؤية المملكة 2030»، والذي اعتمده أخيراً مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي ننظر إليه نحن - السعوديين - بمثابة حكومة مصغرة بصلاحيات واسعة، أنها خطة محكمة ومعقدة، ونشرت في كل الصحف السعودية أنها مراقبة تحقيق كل جهة حكومية أهدافاً محددة، سبق أن التزمت بها وحددتها بنسبة مئوية أو رقم، بعدما نسقت مع غيرها من الجهات الحكومية، لتتشكل معاً في خطة وطنية متكاملة، ثم تصب كل الأرقام والمواعيد في «المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة» الذي سيقوم بالمتابعة والمراقبة والمحاسبة، مع التزام الجميع بالشفافية، وكلها مصطلحات «ديموقراطية» موجودة في نصّي «رؤية 2030»، وخطة التحول الوطني المفضية إليها، ولكن لن يقوم بها «برلمان منتخب» وإنما مركز القياس المشار إليه.

أحب تبسيط الأشياء حتى أفهمها، وقبل أن أحاول إفهامها غيري، لذلك أتخيل ذلك المركز، كأنه غرفة عمليات، يتوسطه ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بصفته رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن حوله الوزراء أعضاء المجلس، وغيرهم من الخبراء والفنيين المعنيين بالخطة، أمامهم مباشرة حواسب شخصية مرتبطة بقاعدة معلومات الغرفة، وعلى بعد أمتار منهم شاشات عدة، عليها رسوم بيانية وأرقام، عليها ما التزمت به كل وزارة وإدارة حكومية من «مستهدفات»، فيظهر على الشاشات ما تحقق منها، وما تأخر. أتوقع أن بإمكان رئيس المجلس أو غيره أن يعمل «زووم إن» على إحداها فتظهر تفاصيل أكثر توضح أسباب الخلل، وبالطبع هناك الوزير المعني الذي يفترض أن يشرح لماذا حصل الخلل؟ وكيف يمكن إصلاحه؟ إنه نظام كفيل بجعل كل وزير منكباً على عمله دؤوباً، ويحاسِب نفسه قبل أن يحاسَب.

فهل يمكن تحقيق شروط المراقبة والمحاسبة والشفافية من دون مجلس منتخب وديموقراطية لضمان نجاح خطة التحول والرؤية؟ أعتقد نعم، لكنها حال تخص السعودية دون غيرها من دول المنطقة، لخلفيتها الثقافية والمجتمعية القائمة على فكرة الحكم الإسلامي العادل، وأيضاً لأن غيرها فعل ذلك.

لنبدأ بالثانية، لقد أربكت الصين بنجاحها الاقتصادي الهائل حسابات المؤمنين بلزوم الديموقراطية شرطاً للنهضة، وأدى نجاحها إلى أن أصبح هناك «نموذج صيني» للحكم الناجح غير النموذج السائد (الديموقراطية الغربية)، لتحقيق الاستقرار والرخاء معاً، وطبّق نموذج بنجاح قريب منها في فيتنام الآسيوية، وبعيداً منها في بوروندي الأفريقية، ولا أستبعد أن يقفز قارئ سوداني محب لنظام الحكم هناك ويقول «ونحن أيضاً»، فالسودان لم يصل إليه ما وصل إلى جيرانه خلال أقسى ساعات الربيع العربي، والتفسير الوحيد الممكن هو نجاحات الحكومة الاقتصادية على رغم وجود معارضة معتبرة فيه.

تنقل مجلة «إيكونوميست» في تقريرها المطول الرائع عن الديموقراطية، (هذه هي المرة الثانية التي أشير فيها إليه، متمنياً أن يترجم للقارئ العربي)، عن أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفرد لاري سمر أن الولايات المتحدة في أزهى مراحل ازدهارها الاقتصادي ضاعفت «مستوى المعيشة» مرتين، لكنها احتاجت إلى 30 عاماً كل مرة، بينما فعلت ذلك الصين ثلاث مرات خلال الـ30 عاماً الأخيرة، وفعلتها في عقد واحد كل مرة. لذلك، تجادل النخب الصينية، كما ذكرت المجلة، أن نموذجهم التنموي الذي ينفذ بإحكام شديد من الحزب الشيوعي الحاكم، والمستند إلى بذل الجهد للبحث وتوظيف أصحاب المهارات العالية والدفع بهم نحو المواقع القيادية في الحزب، هو

أكثر فاعلية من الديموقراطية وأقل عرضة لمآزقها، وتضيف أن القيادة السياسية في الصين تتغير كل عقد أو نحوه بتصعيد البارعين من معروض كبير من الكفاءات المبدعة.

ما لم تجب عليه «إيكونوميست»: لماذا نجحت الصين في ذلك ولم تنجح فيه روسيا، على رغم عرضها رسماً بيانياً يؤكد أن نسبة الروس الذين يفضلون الاقتصاد القوي على الديموقراطية الجيدة أكثر بأربعة أضعاف (20 في المئة تقريباً إلى 80 في المئة)؟ لعلها المبادئ الكونفوشيوسية، التي أعيد لها الاعتبار في الصين، والتي توازن بين إشباع الرغبات الفردية، وهو ما شجعه وسمح به الحزب، والإيمان السائد بضرورة وجود حكومة تخدم الشعب، تطبيقاً لمثل أخلاقية عالية، فالنجاح الاقتصادي الصيني كان ولا يزال عادلاً (مقارنة بالأنظمة الشمولية المماثلة)، وينساب لكل طبقات المجتمع، مع حزم شديد، بل قاسٍ في محاربة الفساد، إذ يصل إلى حد إعدام حتى قيادات في الحزب تورطت في فساد من رِشى أو اختلاسات.

أعتقد أن السعودية تستطيع تكرار ذلك، لخصوصيتها الثقافية بوصفها دولة إسلامية تحكم بالشريعة، والتي كانت المحرك الأساسي الذي صنع الدولة السعودية قبل نحو 300 عام، متمثلة بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب القائمة على إخلاص التوحيد لله في العبادة والتوكل عليه (لا التواكل) في طلب الرزق. لقد أطلقت الدولة السعودية الأولى حرية الاقتصاد، وحق الملكية الفردية، وشجعت المبادرة، مع العدل بعدما أعملت أحكام الشريعة الإسلامية في تطبيقه في مجتمع صحراوي بعيد من حواضر العالم المزدهرة وقتذاك، ويفتقد الموارد الطبيعية وشتى أسباب الكسب والرخاء، بل حتى إنه خرج من تاريخ الحضارة الإسلامية نحو 10 قرون بعدما انتقلت حواضر الإسلام بعيداً من نجد ونقلت معها أجيالاً من قبائلها إلى الشام والعراق وشمال أفريقيا، بل حتى الأندلس، وفجأة «تنفجر» الدعوة الوهابية الإصلاحية، فتضخ طاقة إيجابية في قرية لا تتمتع بموارد طبيعية أو مركز جغرافي مهم، فتحولها إلى مركز ثراء ورخاء، وأنقل هنا رواية المؤرخ ابن بشر عن الدرعية القديمة عاصمة الدولة السعودية الأولى: «ولقد رأيت الدرعية بعد ذلك في زمن (الإمام الثالث للدولة السعودية الأولى) سعود، وما فيه أهلها من الأموال وكثرة الرجال والسلاح المحلى بالذهب والفضة الذي لا يوجد مثله، والخيل الجياد والنجايب العُمانيات والملابس الفاخرة، وغير ذلك من الرفاهيات ما يعجز عن عده اللسان ويكل عن حصره الجنان والبنان. ولقد نظرت إلى موسمها يوماً في مكان مرتفع، وهو في الموضع المعروف بالباطن، بين منازلها الغربية التي فيها آل سعود المعروفة بالطريف ومنازلها الشرقية المعروفة بالبجيري التي فيها أبناء الشيخ. ورأيت موسم الرجال في جانب... وموسم النساء في جانب، وموسم اللحم في جانب، وما بين ذلك من الذهب والفضة والسلاح والإبل والأغنام والبيع والشراء والأخذ والإعطاء، وغير ذلك، وهو مد البصر. ولا تسمع فيه إلا كدويّ النحل من «النجناج» وقول: «بعت وشريت»، والدكاكين على جانبيه الشرقي والغربي، وفيها من «الهدوم» والسلاح والقماش». ذلك كان رخاء بمقاييس ذلك الزمان، و «نسبة نمو» معتبرة لم يسجلها مصرف دولي، قبل النفط والقوة والتعليم والموقع الجغرافي وثورة الاتصالات والنفوذ الإقليمي والدولي، الذي تتمتع به السعودية اليوم، فبالأدوات والروح نفسها والإسلام الإيجابي الحر الذي يعلي قيمة الفرد ويجعله مرتبطاً متوكلاً على الله، مع الالتزام بقيم الشريعة والعدل والمساواة، والتخلص من شوائب الفساد والتمييز والتواكل التي شوهت التجربة لاحقاً، يستطيع الأحفاد البناء على ما سبقهم إليه الأجداد.

مرة أخرى، هذه حال تخص السعودية، ويمكن أن نراهن عليها لعمل النهضة المرجوة. ومع تحقيق نجاحات في خطة التحول، فإن قوة التاريخ لا بد من أن تدفع السعودية نحو بعض من الديموقراطية، تحت مظلة الشريعة الحاكمة، فتتوسع في رقعة المشاركة وتحميل مسؤولية المراقبة والمحاسبة لمجالس منتخبة، أما تلك الجمهوريات العربية البائسة التي تعصرنت شكلاً لا مضموناً فلن تنهض بغير الديموقراطية التي ستوفر لها على الأقل قاعدة الاستقرار، لكي تبني عليها رؤاها لـ20 أو 30 أو 40 سنة، أما السعودية فضمنت ذلك، وعليها أن تبني عليه لغد مشرق جديد.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/820204/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%88-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030

الديموقراطية حول العالم في أزمة، هذه مسألة مفروغ منها، وقد خصصت مجلة «إيكونوميست» المرموقة في عددها الأخير تقريراً مطولاً لتأكيد ذلك، خلاصته أنها تعاني من فقدان الثقة بها، فاستعرضت جملة من الاقتراحات لتحسين أدائها وأدواتها واستعادة...

الديموقراطية للعرب حتى يتوقف نهر الدم

منذ 11 يونيو 2016 / 04:16 |جمال خاشقجي

الديموقراطية حول العالم في أزمة، هذه مسألة مفروغ منها، وقد خصصت مجلة «إيكونوميست» المرموقة في عددها الأخير تقريراً مطولاً لتأكيد ذلك، خلاصته أنها تعاني من فقدان الثقة بها، فاستعرضت جملة من الاقتراحات لتحسين أدائها وأدواتها واستعادة إيمان الناس بها، كي تحقق غرضها لتحقيق الحكم الراشد. هذا رخاء لمّا نصل إليه بعد، فالديموقراطية باتت ضرورية لنا - معشر العرب - حتى نتوقف عن قتل بعضنا البعض، ثم نفكر بعدها في استخدامها لتحقيق «الحكم الراشد».

يسري هذا تحديداً على الجمهوريات العربية التي انهارت بعد الربيع العربي، وخرجت من منظومة «النظام العربي القديم» القائم على استبداد العسكر، ولم تفلح حتى في العودة إليه على رغم أنه كان سبباً في ثورات 2011، بالتالي تظل الديموقراطية هي المخرج الوحيد الممكن لها للخروج من دائرة الدم التي تعيشها.

عندما يناقش الغربي حال الديموقراطية عنده فهو مشغول بتوجهات الناخبين، الذين انصرفوا نحو اليمين المتشدد، ومرشح أهوج يتعارض مع قيمها مثل دونالد ترامب، ومعني بانخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات، وارتفاع نسبة عدم الرضا في البرلمانات، لذلك يتفكرون في سبل إعادة إحيائها من جديد لتتوافق مع تحولات العصر وثورة المعلومات والتواصل، ولكن العربي في العراق وسورية وليبيا واليمن يحتاج إلى الديموقراطية «فقط» حتى يعيش، وحتى تتوقف آلة القتل التي تحصد مئات الآلاف من حوله.

ولكن العربي بدأ يفقد الثقة بالديموقراطية بعدما كانت مطلبه وأمله. بدا ذلك في العراق باعتصامات المتظاهرين وتعدّيهم على حرمة البرلمان، فكان إعلان شعبي لوفاة تلك الديموقراطية الهزيلة، التي سقطت قبل فوضى التظاهرات التي دعا إليها الزعيم الديني مقتدى الصدر، تحت معول الطائفية والفساد و«داعش». للأسف فإن فشل الديموقراطية في العراق، على رغم أنها موجودة ولا تزال على الورق وفي الدستور، سيكون دليلاً سيستخدمه كل الرافضين لها، إما لمنطلقات دينية وإما تقليدية عتيقة، أو حتى عاشق للاستبداد يقول: لا يمكن حكم العرب بالديموقراطية، أو ليبرالي مزيف يقول: يجب إعداد الشعب ونشر التعليم قبل الديموقراطية. الآن لديهم حجة قوية هي انهيار التجربة العراقية.

مشكلة هؤلاء - أكانوا محليين من أبناء تلك الدول المنكوبة أم أشقاء مؤثرين - أن ليس لديهم مشروع بديل للديموقراطية لتلك الدول، غير «استعادة» النظام العربي القديم، الذي انهار في 2011 بعدما استقر في صور عدة أكثر من نصف قرن، فحسبوه استقراراً ولم يروا أسباب السقوط الكامنة فيه، وهم غير وحيدين في ذلك، فكثير من مواطني تلك البلدان المنكوبة باتوا يقارنون بين حالهم البائسة اليوم وفقدانهم الأمن وتشتتهم في المنافي واحترابهم الطائفي، وبين حالهم زمن الحاكم الفرد، قذافياً كان أم صداماً. في مصر الساخرة دوماً انتشر في «تويتر» وسم: «رجعوا لنا حسني مبارك»! يختصر في كلماته الأربع الكوميديا السوداء من شعب اعتقد يوماً أن فرصته في الانعتاق من بؤس العيش وقلة الوظائف واستبداد الدولة كان في التخلص من رئيس الدولة، على رغم أن وضع المصريين أفضل بكثير من السوري والليبي واليمني والعراقي.

من يريد وقف دائرة العنف هناك عليه ضخ فكرة «الديموقراطية هي الحل»، ولكن لن يكون ذلك قبل اقتناع الأطراف الإقليمية المؤثرة باستحالة استعادة النظام العربي القديم. لقد حصل ذلك عندما اجتمع اليمنيون في الرياض العام الماضي، ومن بعدهم السوريون، فكان في بيان الاثنين إشارة صريحة إلى اعتماد الديموقراطية توصيفاً لدولتهم المقبلة والمنشودة، وأنها آلية انتقال السلطة، ولكن جملاً كهذه يمكن أن نجدها في كل جمهوريات العرب المنهارة. الدستور العراقي الجديد، الذي وضع تحت الاحتلال، يكاد يكون نموذجياً في ديموقراطيته، ولكنه لم يوفر الديموقراطية ولا احترام سيادة القانون ولا حقوق الإنسان. وبالتالي فلا بد من مشروع عربي لنشر الديموقراطية، ترعاه الدول العربية المستقرة، حتى لو لم تكن ديموقراطية. فكرة متناقضة! ولكن هل يملك أحد اقتراحاً أفضل غير الاستمرار العبثي في استعادة نظام عربي قديم لن يعود؟

ففي النهاية ستتوقف آلة القتل في الجمهوريات العربية المنهارة، والأفضل أن نكون مستعدين بمشاريع لها تسهل عملية تحولها وتعزز استقرارها، فبعدما ينجلي غبار المعارك لن نجد مدناً مهدمة فقط، بل مجتمعات متفككة أيضاً، منقسمة طائفياً وعرقياً ومناطقياً، ولن يكون هناك جيش واحد وإنما فصائل وميليشيات عدة، ولا مستبد قوياً يفرض سطوته بالقوة، حينها لا حل لتنظيم تلك الانقسامات غير الديموقراطية الملزمة بقوة أممية أو عربية، تمنع اندلاع خلافات صغيرة تستمر سنوات وسنوات أخرى، وتنظم تلك الانقسامات، وتمهد لعودة حكومة ما مركزية.

أمامنا التجربة الليبية، استنفدت فيها كل محاولات فرض الاستقرار بغير الديموقراطية، من رفض نتائج الانتخابات التي مارسها برلمان طرابلس، الذي طغى عليه الإسلاميون، إلى استخدام القوة وإقصاء الآخر لاستعادة «النظام العربي القديم». بعد احتراب كاد أن يدمر ليبيا واستمر نحو العامين اقتنع معظم الليبيين بأنه لا حل غير الديموقراطية الحقيقية القائمة على التوافق والمشاركة، وذلك بدعم أممي، فعادوا إلى نقطة البداية التي ضيعوها بعد انتصار ثورتهم وإسقاطهم نظام معمر القذافي الاستبدادي.

هذه الوصفة هي ما تحتاج إليه بقية الجمهوريات العربية المنهارة، ومن العبث دعم جهة واحدة لفرض سيطرتها على بقية الدولة (إذا افترضنا أنه بقيت هناك دولة)، فالسلاح الحديث وتوافره يمنع أي طرف من تحقيق انتصار حاسم، فيوفر شرط «حكم المتغلب» الذي كان آلية تداول السلطة التي شرعها الفقهاء من باب الضرورة لا التفضيل، كما أن كثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين تسعر الصراع ما لم تتفق، وتجعل انتصار طرف من دون آخر مستحيلاً.

ففي اليمن، على سبيل المثال، أعظم دعم توفره السعودية ودول الخليج له بعدما تضع الحرب أوزارها، ليس ضمه لمجلس التعاون كما يدعو البعض، ولا خطة مارشال ومنح ببلايين الدولارات، وإنما مساعدته بآلية ديموقراطية تنظم تداولاً سلمياً للسلطة، وتجمع مكوناته المتعددة والإقليمية في مجلس تأسيسي، وكذلك الحال في سورية والعراق، ستختلف التفاصيل، ولكن جوهر الديموقراطية واحد.

ليس مهما أن تفرز الأفضل، المهم الآن أن تفضي إلى سلام، وبعدما تستقر الديموقراطية والإيمان بها لضمان السلم والتعايش، ننتقل إلى رخاء التنمية وإعادة بناء الوطن. المهم الآن أن يتوقف نهر الدم.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/819656/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%86%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85

تعرف واشنطن سورية جيداً، لديها مبعوث خاص معني بأزمتها يلتقي باستمرار أطياف معارضتها، ولديها سفير سابق في سورية ناقم غاضب على إدارة بلاده للأزمة التي عاشها منذ يومها الأول، وما فتئ يسدي النصح لحكومته ولم يسمع له أحد، وشارك منذ سنوات في...

السعودية ستحصد ما تزرعه أميركا الآن في العراق وسورية

منذ 4 يونيو 2016 / 04:28 | جمال خاشقجي

تعرف واشنطن سورية جيداً، لديها مبعوث خاص معني بأزمتها يلتقي باستمرار أطياف معارضتها، ولديها سفير سابق في سورية ناقم غاضب على إدارة بلاده للأزمة التي عاشها منذ يومها الأول، وما فتئ يسدي النصح لحكومته ولم يسمع له أحد، وشارك منذ سنوات في غرفتين استخباريتين، واحدة في عمّان والأخرى في جنوب تركيا، تتمثّل بها أجهزتها الثلاثة: الخارجية والاستخبارات والبنتاغون، وتنتهي إليها شتى المعلومات والخرائط التي تحدد انتشار القوى المختلفة، محلية كانت أم خارجية، والتي تتزاحم في سورية، وتعرف مواقعها وما تكسب وتخسر وما يتناقل بين أيديها من مدن وقرى ومناطق، ويسجل فيها صعود وهبوط نفوذ الفصائل وتعدادها، وما يوزع من سلاح وما مصدره، وأين ينتهي؟ حتى التغيرات الديموغرافية البائسة الجارية بسبب الحرب تسجل هناك وترسم خرائطها.

كما استمعت واشنطن إلى ما تقوله القوى الإقليمية المعنية بالأزمة السورية، سعوديين وأتراكاً وقطريين، ولبعضهم مصالح ولديهم أيضاً معلومات. على رغم كل هذا، وبعدما تعاملت مع كل فصائل الثورة، حزمت أمرها، وأدارت ظهرها للجميع، واتخذت قرارها بعيداً من مصالح حلفائها الإقليميين وعن قاعدة الثورة العريضة العربية السنية، التي تشكل غالبية الشعب السوري، واختارت الأكراد ليقودوا عملية تحرير الرقة من تنظيم «الدولة»، فأرسلت نحو 300 من قواتها الخاصة لدعم مقاتليهم، فواكبوا فرقهم، وتماهوا معهم، حتى ربط أفراد «الطليعة الأميركية المقاتلة» بفخر أشرطة الأكراد الصفراء على أذرعهم، والتي تمثل حزب «الاتحاد الديموقراطي» القريب من «حزب العمال»، المصنف إرهابياً، تركياً وأميركياً! فغضب الأتراك، واعتذر الأميركيون عن ربط الأشرطة فقط، فأكد متحدثهم أنهم يخالفون أنقرة في تصنيف «الاتحاد الديموقراطي»، ولا يرونه إرهابياً، وأنهم ماضون في سباقهم نحو الرقة مع الأكراد وحفنة من مقاتلي العشائر العربية، الذين تقلّب ولاؤهم من النظام إلى الثورة إلى الأكراد، ويقومون الآن بدور «المحلل» لنفي شبهة المشروع الانفصالي الكردي، فشكلوا معهم «قوات سورية الديموقراطية».

كل ما سبق يجب أن يثير ريبة وقلق السعودية، تضيفه إلى قلقها المتزايد من «الأميركيين الجدد»، فحتى لو قبلت تبريرهم القتال كتفاً بكتف مع قاسم سليماني، المطلوب للعدالة الدولية، في الفلوجة، على أساس أنه وقواته «الحرس الثوري» الإيراني و «الحشد الشعبي» والجيش العراقي متداخلون في شكل يجعل محاربة «داعش» من دونهم مستحيلاً، وأكرر (حتى إذا ما قبلت فرضية واهية كهذه) فإنهم غير مضطرين إلى اختيار الأكراد الانفصاليين بمثابة شركاء في الحرب على «داعش» في سورية، ذلك أن أمامهم خيارات ثلاثة أفضل ومتاحة، مجتمعة أو متفرقة.

أولها الثوار السوريون، إنهم الاختيار الأصح والطبيعي، فهم يمثلون غالبية الشعب ويطالبون بتغيير النظام، وضد تقسيم بلادهم، وضد «داعش» بقدر ما هم ضد النظام، وفي حال حرب معه، بل إن «داعش» يكاد لا يقاتل غيرهم في شكل جدي، إذ ينسحب أمام تقدم النظام في تدمر، ويخلي قرى أمام تقدم الأكراد، ولكنه يستبسل الآن بالقتال في أعزاز، حيث أولئك الثوار الوطنيون من دون أن يساعدهم أحد. لقد كانت لأميركا تجربة مرة مع الثوار، إذ انفضوا عنها بعدما دربت بعضهم ووفرت لهم أسلحة محدودة، ذلك أنها فرضت عليهم مقياساً قاسياً لم تلزم به الأكراد، فهي تحاسبهم على علاقتهم بـ «النصرة»، المرتبطة بـ «القاعدة»، في جبهات القتال، في الوقت نفسه الذي لم تنكر على «الاتحاد الديموقراطي» علاقته العلنية مع «حزب العمال الكردي». كانت تلك الشروط الأميركية والتدقيق في علاقات أفرادها وخلفياتهم، بل حتى التجسس على هواتفهم، ثم اشتراطها أن يكون هدفهم مقاتلة «داعش» فقط وليس النظام الذي ثاروا عليه طلباً للحرية، مدعاة لانهيار الثقة بينهم، ولكن هذا ليس مبرراً لأن يصطف الأميركي مع أقلية ليس لديها مشروع وطني، ولو نجحت في تحرير الرقة فستكون سيطرتها عليها قلقة، فمواطنوها عرب لن تستقيم لهم إدارة كردية، ولو سلمتها للنظام فالثورة حينها ستستمر، ومعها تعزيز الشك والريبة في الأميركيين ونياتهم.

الخيار الثاني هو حليف أميركا الاستراتيجي القديم المملكة العربية السعودية، التي ما فتئت تقول إنها مستعدة لأن ترسل قوات برية إلى سورية للقضاء على «داعش»، إذا توافر لها الغطاء الدولي، والمقصود هنا، الدعم الأميركي. ويعلم الأميركي أن السعودية قادرة على تشكيل تحالف إسلامي عريض يمتد إلى ما هو أبعد من الثوار السوريين والأتراك والخليجيين، تحالف كهذا هو الحل المناسب للقضاء على «داعش» عسكرياً وفكرياً، كما أنه مرحب به من السكان المحليين، ولا يتطلب من واشنطن إرسال قوات إلى الأرض وتعريض أبنائها للخطر، يكفي أن تحمي ظهر تحالف كهذا من الروس، ثم تترك للأقوياء في المنطقة إعادة ترتيب منطقتهم.

الخيار الثالث، تركيا، التي كررت عشرات المرات رغبتها في إقامة منطقة عازلة في شمال سورية، تكون آمنة لملايين السوريين، وتوقف سيل الهجرة التي وصلت بعيداً حتى وسط أوروبا، وتبعد «داعش» عن تركيا وتقطع كل إشاعات أنه يتخذ منها معبراً ومنفذاً. في حديثه إلى «اتلانتيك» لم يُغضب الرئيس الأميركي أوباما السعوديين فقط بعباراته السلبية، بل أغضب حتى الرئيس التركي أردوغان، إذ وصفه بالمتسلط الفاشل، لأنه «رفض أن يستخدم جيشه الضخم لإعادة الاستقرار إلى سورية»، وفق ما نقلت المجلة عن أوباما. نعم لقد ضيع أردوغان فرصاً عدة للتدخل قبيل التدخل الروسي، ولكنه حتى أيام قليلة مضت عرض على الأميركيين عملية مشتركة ضد «داعش»، فلماذا هذا التردد الأميركي مع حلفائها التاريخيين، سعوديين وأتراكاً، وهذه الحماسة للتدخل مع قوى مشبوهة وأقليات، كـ «الحشد الشعبي» في العراق والانفصاليين الأكراد في سورية؟

هل هي تصفية حسابات مع «الإسلام السني» الذي ضرب أميركا في 11 أيلول (سبتمبر)؟ إنها جملة خاطئة! فليس الإسلام السنّي من فعل ذلك، وإنما جماعة متطرفة، ولكن لعلها كذلك في «ضمير» العقل السياسي الأميركي، فتظهر حقيقة هذا الإيمان في مقالة تنشر في «نيويورك تايمز»، أو تصريح للرئيس أوباما يضطر إلى إعادة تفسيره عندما يلتقي حلفاءه السعوديين، وبغض النظر عن السبب الحقيقي لهذا التخبط الأميركي في عالمنا، فإنها تزرع نتيجة جهل، أو بتخطيط سيئ النية، حنظلاً سنحصده في المنطقة بعد سنوات. انتصار إيران والانفصاليين الأكراد في العراق وسورية، لن يلغي «داعش»، وإنما سيكون انتصاراً موقتاً خارج سياق التاريخ، وسيولّد مزيداً من الانقسامات العرقية لتضاف إلى الطائفية التي تلت سنوات الفشل والاستبداد، والنتيجة كارثة نعيشها عقوداً مقبلة.

أميركا «تعك» في عالمنا ولا نملك منعها، وليس مهماً أن نفهم لماذا «تعك»؟ قد لا تستطيع السعودية أن تحل محلها، أو تدفعها نحو الاتجاه الصحيح، ولكن لا يجوز أن نقف متفرجين، إنه عالمنا، ونحن من سيحصد الحنظل الأميركي الذي تغرسه بيننا!

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/819153/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B2%D8%B1%D8%B9%D9%87-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

هل يعود الفضل في إعلان حركة النهضة التونسية التزام الديموقراطية الإسلامية والتخلي عن الإسلام السياسي والفصل بين الدعوي والسياسي لرئيسها راشد الغنوشي؟ أم أنه التطور الطبيعي للحركة الإسلامية والذي ستنتهي إليه كل حركة مماثلة؟ أميل إلى...

هرمنا من أجل هذه اللحظة: الديموقراطية الإسلامية

منذ 28 مايو 2016 / 04:25 | جمال خاشقجي

هل يعود الفضل في إعلان حركة النهضة التونسية التزام الديموقراطية الإسلامية والتخلي عن الإسلام السياسي والفصل بين الدعوي والسياسي لرئيسها راشد الغنوشي؟ أم أنه التطور الطبيعي للحركة الإسلامية والذي ستنتهي إليه كل حركة مماثلة؟ أميل إلى الإجابة الثانية، فالحركة الإسلامية وعمرها يقترب من القرن، هي جزء من عالم إسلامي تغيّر ولا يزال يتغيّر بحكم الحداثة ومفهوم الدولة الحديثة ذات الحدود والسيادة والمواطنة، بالتالي لا بد من أن تتغيّر مثلما تغيّر الوطن.

والحق (وسيختلف معي كثيرون هنا) أن الحركة أكثر تقدمية من الأنظمة، وتغيّرت أكثر مما تغيّرت الأنظمة، فمظاهر الحداثة التي اتسمت بها الجمهوريات العربية، كالدستور والبرلمان وعلمانية وتحديث المجتمع، مجرد «منظرة» لنظام مملوكي عمره ألف سنة، يقوم في جوهره على مبدأ الاستئثار بالسلطة، فلم يكن حسني مبارك أو صدام حسين يختلفان كثيراً عن أي سلطان مملوكي منشغل بالحكم وتثبيته، ومن ثم توريثه لابن أو شقيق.

سبق العسكر «المماليك الجدد» محاولة تغيير حقيقية، قادتها نخبة حالمة من المتعلمين في إسطنبول أو أوروبا، حاولوا تغيير بلدانهم حديثة التكوين، والتي لم تعرف غير التبعية لسلطان بعيد، فلا يعرفون غير واليه والإقطاعيين الذين يجمعون له الضرائب، إلى دول حديثة تشبه الدولة الأوروبية الحديثة، معظم أفكار النهضة العربية تشكّلت خلال تلك الفترة، بما فيها تلك التي أثرت في الحركة الإسلامية، أسئلة الديموقراطية والإسلام طرحت، والتوفيق بين الشريعة والقوانين الحديثة، والأقليات والمواطنة، وكثير من الإجابات أتت من فقهاء وجدوا أنه من الضرورة التوفيق بين التحولات الجذرية الحاصلة والإسلام حرصاً على الأخير، وكان هناك أيضاً من رفضوا بشدة كل المحاولات التوفيقية، اختار البعض الابتعاد عن السياسة، بل حتى تحريم العمل بها، كان مهرباً مريحاً لهم، مقاومة أخرى جاءت من الإقطاعيين القدامى وتحالفوا مع الفقهاء المتشددين، ولكنهم لم يقدموا حلولاً مقنعة، البعض الآخر اختار الحكم أو الوزارة، وكانت فرصته أفضل من غيره بحكم الثراء والتعليم، فاستغلها لمصالح خاصة، كان يمكن لهذا الحراك الذي لم تشهد الدول العربية والإسلامية مثله منذ ألف عام أن يثمر عن توافق بين الإسلام والديموقراطية في دولة حديثة، ولكن ضعف بنية هذه المشاريع الحديثة سهّل على العسكر الانقضاض عليها مجهضين أول حركة نهضوية عربية معاصرة وقبل أن تكتمل، خصوصاً في مصر والعراق وسورية وليبيا وتونس واليمن، فكانت هذه الدول أول ما اكتسحت رياح التغيير التي ضربت العالم العربي قبل خمسة أعوام.

زعم العسكر أن لديهم مشروعاً للنهضة، والتحرير، والعدالة، والتصنيع والتعليم، ولكن ما لبث أن انهار لافتقاده المقومات الأخلاقية، بعدما اختاروا عدم إصلاح النظام السياسي الديموقراطي الذي ثاروا من أجل إصلاحه، واستبدلوه بنظام خاوٍ أساسه الاستخبارات والبطش، فجمدوا أو شوّهوا عملية التحول الديموقراطي لأكثر من نصف قرن.

مشروع الإسلام السياسي، بدأ بحلم نوستالجي يدور حول إعادة الخلافة، إذ اعتقدوا أن فيها السر لعودة عز المسلمين ووحدتهم، ولكن كلما امتد نشاطهم في العمل العام انتبهوا إلى استحالة ذلك، نتيجة حالة الانهيار التي تعيشها أوطانهم، من فقر وضعف، وهيمنة أجنبي، وفساد، وأصبحوا واقعيين أكثر، ولكن كانت واقعية متدرجة وعبر مراحل، بحثوا عن فرص إقامة نموذج إسلامي إقليمي يحيون فيه حكم الشريعة المهددة، ويطبّقون عليه أفكارهم في التربية والتعليم، ألّفوا مزيداً من الكتب التي توفق بين الديموقراطية والإسلام، تسأل بعضهم هل ندمقرط الإسلام أم نؤسلم الديموقراطية؟ اكتشفوا لاحقاً أن لا هذا ولا ذاك ممكن، مزيد من الواقعية، الراحل محفوظ النحناح في الجزائر طرح نظرية «الشوراديموقراطية»، لم تعش الفكرة أبعد من تصريح أو اثنين قالهما، دخلت السلفية على الخط، وأعادت الجميع إلى مربع الأسئلة الأولى، هل يجوز التصويت على الشريعة وهي أمر إلهي فتكون عرضة لاختيار أو رفض البشر؟ بدت حكومات العسكر مستعصية على التغيير، وأنها واقع لا مفرّ منه، يعيشون في ظلها، فخفضوا من سقف مطالبهم، يكفي إدخال الشريعة في الدساتير، انشغل الإخوان بهذا مع الرئيس السادات فاستجاب لهم، فكان الجدل حول هل تكون المصدر الأساس للتشريع أم مصدراً للتشريع، ثم انتبهوا أن لا فرق بين هذا أو ذاك، فالحكم أقوى من الدستور، والرئيس وحزبه وحكومته والمقربون هم أصحاب القرار الأخير، في الحرب والسلم، والسياسة والاقتصاد، والتعليم، والمصالح والمزايا والعلاقات الخارجية، وكل شيء.

سنوات تمرّ، يتغير فيها المجتمع، وأوطانهم، حروب وهزائم، تزداد ضعفاً وهشاشة بينما العالم يتطور ويقوى، يرون أن الديموقراطية هي سمة الدول الناجحة حتى خارج أوروبا التي صنعتها، بعيداً حتى كوريا واليابان والهند، لم يعد من المقنع القول إن الديموقراطية فكرة غربية، ذلك الغرب الذي احتربنا معه لقرون فنرفض أفكاره.

خلال ذلك الزمن الطويل، المملوء بالإخفاقات على مستوى الوطن، وكذلك الحركة، وألم المعتقلات، وعجز الجميع عن تحقيق التغيير الذي بدأ قبل مئة عام، كانت هناك تجربة «إسلامية» تتشكل في تركيا، بدأت من قاعدة «أعوذ بالله من الشيطان ومن السياسة» إلى الدخول المتدرج فيها، وإخفاق يتلو إخفاقاً مع إصرار وتكيف إلى قاعدة «يمكن الدولة أن تكون علمانية، ولكن قادتها غير علمانيين»، والتي صاغها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان لإخوان مصر، حين زارهم وهم في الحكم، ولم يأخذوا بها.

تلك الدولة العلمانية والتي يحكمها غير علماني نجحت في تركيا، وتجاوزت الإشكال الشرعي المتوارث، وأصبحت نموذجاً للإسلاميين، فأضيف نجاحها إلى تلك المتغيرات التي عاشتها الأوطان والمجتمعات المسلمة طوال القرن، فكان لا بد أن تتغير الحركة الإسلامية إذا أرادت الاستمرار، فعلت ذلك بهدوء في المغرب، وبصخب في تونس، وعجز عن ذلك آخرون، إما لعجز فيهم، وإما لأن البيئة المحيطة بهم لم تتغيّر بما فيه الكفاية، فمن شروط التغيّر أن يكون في بيئة ديموقراطية كما سبق القول.

بالتأكيد للزعامات دورها، فالغنوشي مفكر إسلامي متقدم فكرياً على نظرائه منذ زمن، وبالتالي لا بد من الاعتراف بدوره، وأردوغان تركيا وبن كيران المغرب لهما كاريزما الزعامة الجماهيرية، وفي طبعهما الإقدام، فنجحا في قيادة حزبيهما لهذه القفزة الكبيرة.

المصريون، يجب أن يعترفوا بأنهم ضيعوا فرصة كبيرة، لقد عاشت الديموقراطية هناك أكثر من سنتين تبحث عمن يحميها، فانشغلوا بقضية الهوية، والاستئثار بالحكم، بينما كان عليهم بناؤها وتعميق جذورها أولاً قبل الإدارة والتمكين وخطط التنمية ومشروع النهضة والإصلاح الاقتصادي والتعليمي وأي شيء آخر، فالإجابة عن معضلة تداول السلطة هي نصف الطريق لنهضة الجميع وليس جماعتهم وحدها، وهو ما فعله الغنوشي، استقرت الديموقراطية في بلاده، وبات هو وحزبه «الديموقراطي الإسلامي» مستعدَين للقفز على السلطة في الانتخابات المقبلة.

أخيراً، لو حضرت المؤتمر لسألته، هل نستمر بإطلاق لقب الشيخ عليك أم السيد الرئيس؟

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/818728/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D8%B1%D9%85%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

كان يفترض أن أكون في برلين لحضور مناقشة كتاب الزميلين حسن أبو هنية ومحمد أبورمان «تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهاد العالمي» الذي نشرته بالإنكليزية مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، لكنّ لَخْبَطة في الحجوز انتهت بي في...

ليست سلفيتنا

منذ 21 مايو 2016 / 04:39 |جمال خاشقجي

كان يفترض أن أكون في برلين لحضور مناقشة كتاب الزميلين حسن أبو هنية ومحمد أبورمان «تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهاد العالمي» الذي نشرته بالإنكليزية مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، لكنّ لَخْبَطة في الحجوز انتهت بي في «أمستردام، حيث لاحقني الاهتمام بأزمة السُنّة ممثلة بمعركتهم مع مصطلح «السلفي».

لتعويض خسارة الالتقاء بالدكتور أبورمان أمضيت وقتي في قراءة كتابه الرائع «أنا سلفي» (يمكن تحميل نسخة مجانية منه متوافرة على الإنترنت)، الذي ترجمته جهة البحث الألمانية نفسها والتي باتت ضليعة في مسائل الإسلام السياسي. وحاول أبورمان، باقتدار وبأسلوب قصصي وبجمع شهادات عدة، تبيان أن مصطلح «سلفي» ليس جامعاً ولا محدداً، فالكل يزعم أنه سلفي، والسلفيون يتهمون بعضهم بعضاً. إنها حقيقة يعرفها كل من عاش في أروقة الإسلام السياسي، ولكن الأوروبي الأمني يعجز عن استيعابها، ربما لكسل فيه، إذ لا يريد أن يتوه في تفاصيل الفروق بين التيارات السلفية. الأمني العربي يعرف الفروق ويوظفها، وثمة مثقف عربي يرفض رؤية الفروق لأنه ضد الجميع. ولعل قصة رونالد ريغان الذي جلس يستمع في بداية ولايته إلى رئيس الاستخبارات الأميركية يشرح له بنية منظمة التحرير الفلسطينية والاختلافات بين تياراتها، فمل من السرد وقال: «يعني كلهم إرهابيون»! وأنهى الاجتماع.

في أمستردام سألت سائق التاكسي المغربي الأصول والمتدين بعد حوار معه حول وضعه بوصفه مسلماً في أوروبا، عن كيف يصف نفسه، فقال: «أنا سلفي». ليته قال «أنا مسلم»! وأعتقد أن تحويل المهاجرين من توصيف «أنا سلفي» أو «تحريري» أو «إخواني» إلى «أنا مسلم» يستحق أن يكون هدفاً في الحرب على التطرف، ويساهم في حل «الأزمة السُنّية» التي انشغل بها كتاب الزميلين الجديد، والحق أنهما من أفضل الباحثين في الإسلام السياسي، لاستقلاليتهما.

صورة السلفي معقدة، فعندما ترى صورة مرشد جماعة «الشريعة لبلجيكا» المحظورة المدان بالإرهاب فؤاد بلقاسم، تجده يشبه في هيئته الخارجية الشيخ والداعية السلفي المصري المعروف محمد حسان الذي يرفض العنف ويوالي كل نظام، فيرتدي كلاهما غترة بيضاء أنيقة من دون عقال، فيبدوان مثل أي داعية سلفي سعودي، فأيهم هو السلفي الحقيقي؟

حتى في السعودية، التي يستعجل المحلل السياسي الأوروبي فيصفها بأنها «مصدر الفكر السلفي»، يوجد اختلاف حول السلفي الحقيقي، فهناك المفتي وهيئة كبار العلماء الذين يؤيدون الحكومة في حربها على المتطرفين الذين يزعمون أنهم السلفيون الحقيقيون، فيوفرون الشرعية لإنزال أقسى العقوبات بهم، وهناك سلفي يقول إنه إصلاحي مشغول بما يسميه «فقه الواقع» والتحولات السياسية والاجتماعية، وآخر متطرف يشبه ذلك السلفي البلجيكي فؤاد بلقاسم الذي يقضي فترة عقوبة 12 سنة في السجن، ويمكن أن يلقى السلفي السعودي المتطرف المصير نفسه في سجن سعودي.

ومثلما يجري جدل في أوروبا في شأن مسؤولية الفكر السلفي عن الإرهاب، يجري مثله في السعودية، بل إن الجدل عندنا أكثر احتداماً، إذ إنه أكثر حساسية، لارتباط المملكة بالفكر السلفي بوصفه مدرسة أدت إلى ولادة الدولة السعودية قبل 270 سنة، وبالتأكيد فإن المملكة تحاول جاهدة العودة بالسلفية إلى طبيعتها بوصفها حركة تجديد وإحياء لا تشدد وتعصب، تلك السلفية التي جذبت رجالات عرب النهضة الأولى من الشام والعراق ومصر وشمال أفريقيا إلى بلاط الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة، وشاركوا معها في إنجاح أول مشروع سياسي إسلامي معاصر. بالتأكيد لا تمت سلفية عبدالعزيز بصلة إلى سلفيات اليوم المتناحرة، ما حمّل هذا المصطلح الإيجابي أثقال سلفيات عدة.

شخصياً أجد في السلفية معاني الحرية، والتخلص من هيمنة رجل دين يقرر بالنيابة عني فهمه للدين، وبخاصة حين يكون فقهاً متشدداً تراكم من دون تغير واجتهاد عبر مئات السنين. هذا الفهم هو الذي فجر القدرة الإبداعية في معظم حركات الإصلاح الديني والسياسي التي شكلت العالم الإسلامي اليوم، وبينها ما اتفق الغرب على تسميته بـ «الوهابية» التي أفضت إلى المملكة العربية السعودية الحالية، ولكنها أيضاً لدى البعض «التمسك بآراء السلف السابقين من دون عرضها على مستجدات العصر». وهؤلاء الذين تمكن تسميتهم

بالحرفيين. هذه الحال لم يتفرد بها الإسلام، وإنما يمكن أن تجدها في المسيحية والجدل في داخلها بين الكاثوليكية العتيقة والكالفينية الثورية.

في يوم مضى، قبل أكثر من قرن، كان بإمكان مجدد عصري مثل شيخ الأزهر محمد عبده (توفي 1905) أن يوصف بأنه «سلفي»، ولكنه بعدما تشددت السلفية الحالية وتشرذمت إلى سلفيات حزبية عدة، بات من المستحيل وصفه بذلك، فالسلفيون الحاليون يصفونه بـ «العصراني غير الملتزم»، على رغم أنه قدم أفضل وصف إيجابي للسلفية بقوله إنها «فهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى الينابيع الأولى».

بالتأكيد أن شباناً من أمثال صلاح عبدالسلام أو عبدالحميد باعود اللذين قادا مع آخرين عمليات إرهابية دامية وحمقاء بين باريس وبروكسيل، لن يجلسوا في حلقة نقاش علمية للحوار حول الإسلام والسلفيات المتنوعة، فلقد انتقلوا بسرعة من عالم الجريمة إلى سلفية جهادية، بفضل أشباه فقهاء أمثال بلقاسم. والمشكلة أن هذه السلفية القاتلة لم تصنع في السعودية. نعم، بعض بذورها كان هناك، وعانت منه السعودية منذ العام 1980 عندما اقتحمت مجموعة من السلفيين الحرم المكي وسفكت الدماء هناك، بخلطة غريبة تجمع السلفية مع نبوءات جاءتهم من طريق الأحلام، وتكرر الصدام مع صورها المتنوعة مرات عدة بعد ذلك وفي شكل دامٍ أكثر مما حصل في أوروبا أخيراً، إلا أن معظم فقهها وأفكارها ترعرع في مساجد الأحياء الفقيرة في المدن الأوروبية، إضافة إلى بيشاور أواخر أيام الحرب ضد السوفيات، وكذلك في السجون العربية، فامتد نشاطها العنيف إلى مصر أوائل التسعينات، ثم ليبيا والجزائر، وكان محركها الأول الغضب الذي تشكل في السجون والفشل السياسي والاستبداد.

يجب أن نعترف بأن الجني خرج من القمقم، ولن يعود بمجرد إصلاح المناهج التعليمية التي يجب دوماً أن تراجع وتصحح، ولا بالدعوة إلى «تجديد الخطاب الإسلامي»، فالأفكار الإسلامية المعتدلة حتى للراغبين في العمل السياسي الإسلامي متوافرة لمن يريد، ولكنهم لا يريدون إسلاماً معتدلاً. إنهم غاضبون، ويعتقدون بأنهم لن يستطيعوا إحداث التغيير بواسطة الديموقراطية. كانت لديهم شكوك عقدية حول الديموقراطية ابتداء، وقرر بعضهم إعطاءها فرصة في الجزائر العام 1990، وخلال سطوع أمل التغيير السلمي بالربيع العربي في العام 2011، وفي المرتين انتكست تلك التحولات، فصرخوا في عالمهم وكذلك في أوروبا وأميركا: ألم نقل لكم لن يسمحوا لكم حتى بالديموقراطية الكافرة، وأنه لا حل إلا بالقوة؟

يجب أن نقتنع بأن السلفية الجهادية والتطرف والتكفير فيروس أصاب العالم الإسلامي والمسلمين، يمكن أن يبقى صغيراً، يتم التعامل معه بالقانون والمحاسبة الصارمة طالما أنه لم يخرج على النظام، ويتعايش العالم معه مثلما يتعايش مع النازيين الجدد واليمين المتطرف الأوروبي. لكن تلك البقعة الصغيرة ستنتشر في حال الفوضى وانهيار الدول التي تحصل الآن بسبب فشل عملية التحول السلمي، لذلك يجب أن توجه الجهود نحو السبب الرئيس لانتشار هذه البقعة السوداء.

بعد ذلك يمكن أن ننشغل بمعالجة الفكرة. نحن نفعل ذلك في السعودية، ولكن نحتاج إلى أن يساعدنا العالم في ذلك، والخطوة الأولى بالتوقف عن لوم الفكر السلفي السعودي، فالسلفية التي تضرب في أوروبا وتغذي «داعش» في عالمنا ليست سلفيتنا.

http://www.alhayat.com/article/818107/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7

أتخيل المسؤول وهو يراجع تفاصيل رؤية 2030، يقلّب اختياراته بين منطق رجل الأعمال ورجل الدولة، بينما يضع اللمسات الأخيرة لتفاصيل الخطة وأهدافها، وخطواتها القادمة، هل يمضي نحو «الدولة السعودية» ومواطنيها، ضعيفها قبل قويها، أم نحو «السعودية...»

رجل الأعمال ورجل الدولة وبينهما رؤية 2030

منذ 14 مايو 2016 / 04:01 | جمال خاشقجي

أتخيل المسؤول وهو يراجع تفاصيل رؤية 2030، يقلّب اختياراته بين منطق رجل الأعمال ورجل الدولة، بينما يضع اللمسات الأخيرة لتفاصيل الخطة وأهدافها، وخطواتها القادمة، هل يمضي نحو «الدولة السعودية» ومواطنيها، ضعيفها قبل قويها، أم نحو «السعودية انكوربوريدت» بقوة أرقامها وأصولها، وتوقعات الربح والعوائد الهائلة التي سينفقها على الضعيف ويسعد بها القوي، ويبقي منهج «الدولة الرعوية» التي سادت خلال سنوات النفط؟

لكي أبسّط هذه الاختيارات المعقدة، أنتقل إلى صورتين، واحدة بمطار الملك عبدالعزيز في جدة، والثانية بمطار دالاس في العاصمة الأميركية واشنطن، في الأولى ترى رجال الجوازات والجمارك السعوديين، ومن حولهم عشرات العمالة الرخيصة، يقومون بالأعمال البسيطة الهامشية التي لا تستلزم خبرة، هنود في العادة، يحملون الأمتعة، ويوجّهون المسافرين، يضعون أغراضهم على سير التفتيش، ويرتدون زياً موحداً، على ظهورهم اسم الشركة المشغلة لهم والتي تحمل عادة اسماً محايداً، مثل «نجم الجزيرة» أو «الخدمات المتطورة»، وتتغير بين آونة وأخرى بتغيّر مناقصات «شركات التشغيل والصيانة».

في مطار دالاس، الجميع أميركيون، بمن في ذلك من يقوم بتلك الأعمال الهامشية، كبار في السن أو شباب، سيدات ورجال، واضح أنهم يعملون بالساعة للحصول على بعض من المال يسيّرون به حياتهم.

صورة جدة، هي إدارة «رجل الأعمال» الحريص على التوفير، وإراحة رأسه من هموم هذا الجمع من الموظفين، فيتعاقد من الباطن مع واحدة من شركات التشغيل والصيانة، التي تعتمد في قدرتها على التنافس على قدرة صاحبيها على الحصول على أكبر عدد ممكن من التأشيرات، فيستقدم عمالة ثم يكسب المناقصة فيشغّلها، وكلما قلّت كلفة العمالة ارتفع ربحه، لا شباب تنتشر بينهم ثقافة العمل، ولا تدريب، هو السعودي الوحيد في شركة الصيانة، ربما بضعة أسماء أخرى استجابة لشروط وزارة العمل، لا إبداع هنا ولا خبرة، مجرد حسبة دكاكين، وربح سريع لسنوات عدة، حتى يخسر المناقصة لسعودي وحيد غيره، حصل على غنيمته من التأشيرات وجاء دوره في عجلة الحظ.

الجميع راضٍ، رجل الأمن وجد عاملاً يساعده، مطيعاً، أحياناً يرسله لشراء ساندويتش الجبنة، المسافر سعيد، ومصلحة الطيران المدني سعيدة، التعيس هو الاقتصاد الوطني وثقافة العمل المختطفة.

في واشنطن، ومعظم مطارات العالم تجد إدارة «رجل الدولة» المعنية بتوفير الوظائف لأكبر عدد من المواطنين، يفضّل ألف مرة أن يحولهم إلى دافعي ضرائب ولو متواضعة من أن يتلقوا هبات، ومساعدات ضمان اجتماعي، ويبقي على ثقافة العمل حية في المجتمع، كثير من العاملين في المطار يوجّهون المسافرين ويقومون بوظائف غير ضرورية، ربما أكثر من الحاجة، ولكن من الواضح أن ثمة توجيهاً ما، أن وظّفوا وشغّلوا أكبر عدد من المواطنين.

هؤلاء ليسوا العباقرة الذين يبدعون مخترعات تدر البلايين على الناتج القومي الأميركي، إنما طالب يعمل لتوفير مال يكمل به تعليمه، ولعله يكون أحد العباقرة المتوخين، أو مجرد رجل متواضع القدرات يبحث عن «قرشين» تغنيه عن السؤال، أو سيدة تريد أن تساهم مع زوجها في توفير زبدة البيت وخبزه وقسط البيت الذي يعيشون فيه، في الغالب يتقاضون الحد الأدنى للأجور، ولكنه كافٍ أن يحملهم على العمل ساعات عدة. المهم هنا أن ثقافة العمل لا تزال حية في مجتمعهم، وأنهم وأمثالهم عشرات الملايين من الأميركيين يساهمون على رغم أنهم يشكون كثيراً ويطالبون بأجور أعلى في الناتج القومي لبلادهم.

بالطبع أتمنى من المسؤول السعودي أن يختار منطق «رجل الدولة» الحريص على الضعيف قبل القوي، لا منطق «رجل الأعمال» على رغم عذوبة حديث الأخير وحسن هندامه، وإجادته في عرض الأرقام، ونثر التوقعات. وأعتقد أن ولي ولي العهد الأمير محمد بن

سلمان القائد لرؤية 2030 سيتخذ القرار الصحيح عندما قال هناك «10 ملايين وظيفة يشغلها أجانب نستطيع أن نلجأ إليها في أي وقت نختاره... لكن لا نريد أن نضغط على القطاع الخاص إلا إذا كان هذا هو الملاذ الأخير».

تجلّى ذلك في قرار ضم وزارة العمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتحويلهما إلى وزارة «العمل والتنمية الاجتماعية»، وجعل وزير العمل رئيساً لهيئة الأوقاف المستقلة التي تمتلك عشرات البلايين من الأصول، التي يبدو أنها ستوجّه لخدمة تمويل تحويل المحتاجين إلى عاملين، فكيف ذلك؟

في السابق، كان ملك البلاد لا يتردد أن يأمر وزير المالية بتخصيص بضعة بلايين إضافية يضعها تحت تصرف وزير الشؤون الاجتماعية كلما شكا له وعرض عليه أرقام الفقراء وعوزهم، ولكن ثبت بالتجربة أن هذه دائرة لن تنتهي، ولن يكون بمتناول الدولة الموارد الكافية للاستجابة مستقبلاً لمثل هكذا مطالب، الحل في الدفع بالمستفيدين من الضمان الاجتماعي والذين تقدر نسبتهم بنحو 20 في المئة من عدد السكان إلى سوق العمل، أو على الأقل نسبة طيبة منهم، وبالتالي ضمت وزارتهم إلى وزارة العمل المناط بها معالجة البطالة، وعلى وزير العمل أن يجد طريقة ما لدفع أكبر عدد منهم لسوق العمل، ولكنه سيجد أن سوق الأعمال البسيطة والمناسبة لهم محتلة من قبل ثالوث المتستّرين وشركات التشغيل والصيانة والعمالة الأجنبية الرخيصة وشبكتها الواسعة، التي تماهت مع السوق السعودية واكتسبت الخبرة والمعرفة، وتمرست على تقنين وضعها غير النظامي بشتى الحيل.

هذه مهمة رجل الدولة، لا رجل الأعمال، فالمسألة هنا ليست «نسبة نمو» يباهي بها، ولا ناتجاً قومياً، ولا إحصاءات تصدير وإنتاج، إنما استقرار وطن، ومصلحة مواطن، ونشر لثقافة العمل، بعد ذلك يأتي دور رجل الأعمال ليوظّف هذه الثقافة، واستعداد المواطن للعمل بعدما تتحرر السوق، ويكتسب الخبرة والمهارة، فيبدع معهم، ومع الشباب والشابات السعوديات القادمين من أفضل الجامعات في مصانع وخدمات مبدعة وفريدة.

المجتمع الصحي هو الذي لا يترك الضعيف خلفه، فإنما تنصرون وترزقون بضعفائكم، لم يقل ذلك ملتون فريدمان الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل، والذي لا بد أن معظم الاستشاريين الذين شاركوا في وضع رؤية 2030 درسوا أعماله، وإنما رسول الله، محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/817566/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85%D8%A7-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030

لنفترض أنه حصلت المعجزة، وغلبت الحوثيين وعلي عبدالله صالح الحكمة اليمنية ووقّع اتفاق «سلم وشراكة» يمني آخر، وانسحبوا من العاصمة، وسلّموا مقار الحكومة للحكومة، وعاد الرئيس عبدربه منصور هادي وصحبه إلى صنعاء، سنكون قد عدنا إلى واحدة من...

الأخطاء الأربعة في اليمن

منذ 7 مايو 2016 / 06:00 | جمال خاشقجي

لنفترض أنه حصلت المعجزة، وغلبت الحوثيين وعلي عبدالله صالح الحكمة اليمنية ووقّع اتفاق «سلم وشراكة» يمني آخر، وانسحبوا من العاصمة، وسلّموا مقار الحكومة للحكومة، وعاد الرئيس عبدربه منصور هادي وصحبه إلى صنعاء، سنكون قد عدنا إلى واحدة من نقاط البدايات العدة التي كان اليمن فيها متأزماً وليس سعيداً، ويبحث بصعوبة عن حل يداويه من سنوات صالح المهدرة وحالة انهيار الدولة، ولكن على الأقل نعود إلى تلك الحالة السيئة من دون حالة الحرب فقط، ما يعني أن يعود اليمن إلى نقطة البداية محملاً بسنة الحرب والقصف والثارات وإلغاء الدولة والانقلاب. ليكن، المهم أن نعود جميعاً إلى هناك.

لنختر أواخر أيار (مايو) 2012، لحظة إعلان الراحل عبدالكريم الأرياني، السياسي اليمني الشاهد على كل العصور وترأس وقتها لجنة الحوار الوطني، قبول الحوثيين ضمن اللجنة المناط بها وضع خطة طريق تفضي باليمن إلى انتخاب رئيس وبرلمان ودستور جديد، وبناء «الدولة المدنية العادلة» وفق مقتضيات المبادرة الخليجية، كما جاء في بيان وزعته اللجنة. كان ذلك أول خطأ وقع فيه اليمن ومعه دول الخليج الراعية للمبادرة، فالحوثيون وقتها (ولا يزالون) ليسوا بحزب سياسي ولا شركاء في الثورة الشعبية التي أطاحت بصالح، ولا مؤمنون بأهدافها، وإنما يحملون مشروعهم الخاص القائم على إرث أصولي زيدي عتيق تجاوزه اليمن بعد ثورة 1962، أو هكذا بدا له ولنا.

سيقول قائل للسياسة أحكامها، وما كان بالإمكان رفضهم، ولكنهم لا يزالون يحملون المشروع نفسه، فكيف يمكن أن تنجح خريطة طريق جديدة تعيد اليمن إلى «بناء الدولة المدنية العادلة» وهم «شركاء» فيها ولا يزالون يحتفظون بسلاحهم وخلاياهم المندسة في الدولة، والتي تمددت خلال السنتين الأخيرتين اللتين سيطروا فيهما بالقوة وبالتحالف مع صالح على كامل الدولة اليمنية، بجيشها وأمنها ومؤسساتها المدنية؟

هنا يجب أن ننظر في الأخطاء التي أفضت إلى الحالة اليمنية التي نعيشها الآن ونعمد ألا نكررها، وهي أربعة، أولها عدم القبول بما نرفض أن نسميه «الربيع العربي» في صيغته اليمنية، والتي فضلنا أن نتعامل معها كمؤامرة ومشروع فوضى، بينما هي في الحقيقة تطلع الشعب وفي طليعته الشباب إلى «الحكم العادل» والذي سعى إليه اليمن منذ أول ثورة هناك عام 1948 رفضت فيه الاستبداد القائم على «الحق الإلهي» بالحكم، والذي يسميه اليمنيون الحكم السلالي، وهو من أركان المذهب الزيدي، الذي حصر حق الولاية في أسر هاشمية طوال ألف عام، وازداد سوءه عندما اقترن بالظلم والتجهيل والفقر في عهد آل حميد الدين، فكانت ثورة 1948 الدامية، وأعقبتها ثورة 1962 التي لم تقل عنها دموية، بل زادت عليها وتحولت إلى حرب أهلية استمرت 8 أعوام.

لم يوفّر عسكر اليمن الذين توارثوا حكم اليمن بعد الإمامية مع استثناءات قصيرة الأجل، حلاً لسؤال «الحكم العادل» أو الراشد، وإنما فاقوهم استبداداً وفساداً مع لمسة من العصرنة، وتمثل ذلك في الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح الذي كان نموذجاً متكرراً في الجمهوريات العربية مثله مثل صدام حسين في العراق، وحسني مبارك مصر، وقذافي ليبيا وآخرين.

هذه المعضلة تجعل توقّع انفراجة في مفاوضات الكويت مستحيلة، فالمفاوضات هناك تجري بين يمنيين يحملون مشروع دولة عادلة تقوم على الشراكة، يفاوضون صالح الذي يمثل النظام العربي القديم القائم على الاستقرار وحكم الأسرة أو الجيش مهما كلف الأمر، ولو كان يمكن إحلال جنرال بآخر حلاً ممكناً، في زمن ما بعد الربيع العربي، لنجح في مصر، والذي لا يزال متعثراً حتى الآن على رغم كل الدعم الذي يحظى به الحكم هناك، ما يعني ضرورة القبول بمخرجات الربيع ومتطلباته في يمن ما بعد الحرب، ورفض أي قوى ترفض ذلك، بما في ذلك الحوثيون المتحالفون مع صالح، والذين يرفضون هم أيضاً مخرجات الربيع لأسباب أخرى، أهمها إيمانهم الأصولي بمبدأ «الحق الإلهي»، الذي رغم إخفائهم له فإنه واضح جلي في مناوراتهم بعد ثورة 2011، فكانوا يستفيدون من مفاعلاتها ويوجّهونها لما يخدم مشروعهم من دون احترام التزاماتها.

الخطأ الثاني هو عدم المضي إلى نهاية الطريق الذي انفرج بعد ثورة 2011 وهو الديموقراطية والانتخابات، وهنا مسألة يجب أن تقدمها المملكة ودول الخليج للمجتمع الدولي الذي يضغط لوقف الحرب هناك، ذلك أنه يفترض أن تكون موقع اتفاق وتعاون معهم، ولكن على رغم أن القرار الأممي 2216 يدعم المبادرة الخليجية وتحديداً في جانب «دعم عملية الانتقال السياسي»، وهي تشبه مثيلتها في سورية، التي تقوم على انتخاب رئيس للجمهورية ومجلس للنواب ودستور جديد، فإن حليفنا الغربي يسارع دوماً للضغط نحو وقف الحرب من دون النظر في رفض الحوثيين وصالح لمقتضيات القرار. لقد شاب دعم تلك العملية تردد خليجي ويمني، ما ولّد حالة جمود مكّنت الحوثيين وصالح من القفز عليها بالقوة وفرض الأمر الواقع بالانقلاب والسلاح، وما دفع قوى غربية أن تبحث عن حلول غير

ديموقراطية في اليمن، من باب أن الديموقراطية غير مناسبة للعرب كما يروّج كثير من مثقفي الغرب للأسف، فتداول اليمنيون مشروعاً قيل إنه أميركي يفضي إلى «عرقنة» اليمن بنموذج محاصصة يتقاسم اليمن بين الحوثيين، والإصلاح، والحراك الجنوبي، وقوى ترث «المؤتمر الشعبي» من دون صالح، إن صحّت فإنها فكرة أخرى بغيضة، يكفي أن ننظر إلى حال العراق كي يرفضها اليمني قبل السعودي.

الخطأ الثالث، الحصانة التي منحت لصالح والتي امتد مفعولها لبقية الدولة العميقة، فظلت فعّالة، متمكّنة، فنجحت بالانقلاب على الحكومة الشرعية، وهنا وقع اليمن ومثله سورية ضحية نظرية الخشية من انهيار الدولة، وهي كلمة حق يريد بها المتنفّذون المستفيدون من تلك الدولة باطلهم بإبقاء ذلك النظام المتهالك الفاسد الذي كان سبباً في الثورة والغضب الشعبي، وهنا يجب أن نمضي واليمن إلى نهاية الطريق ببناء دولة ومؤسسات جديدة بقيادات منقطعة عن النظام السابق.

الخطأ الرابع، السعي إلى تهميش التجمع اليمني للإصلاح، ولقد بدأ تدارك ذلك وبحكمة من الرئيس هادي والمملكة، لإلغاء المخاوف غير المبررة لدى قوى إقليمية تجاه هذا المكوّن المهم في المجتمع اليمني، والذي كان هدفاً للحوثيين وصالح خلال انقلابهم، لقناعتهم بأنه قوة شعبية تصادم مشروعهم، وهو مكوّن ليس من الضرورة التوافق معه فكرياً، ولكن لا يمكن المضي إلى نهاية الطريق ببناء دولة يمنية حديثة من دونه، ذلك أنه أحد المحركات الرئيسية لمشروع الحكم العادل والدولة المدنية الحديثة منذ ثورتي 1948 و1962.

كل ما سبق يبقى مرهوناً بحصول تلك المعجزة غير المتوقعة في الكويت، والتي ستبقي للحوثيين موقعاً يشاركون به يمن المستقبل، يتموضعون فيه، ويأملون بأن نكرر الأخطاء نفسها فتفشل عملية الانتقال السياسي، فيقودوا انقلاباً «إلهياً» آخر.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/817048/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

الجميع يسأل، ما سر هذه الحماسة والحيوية اللتين دبّتا في السياسة الخارجية السعودية، بعدما انطلقت الطائرة الحربية الأولى من مطار خميس مشيط قبل أكثر من عام، لتقصف مواقع الحوثيين في اليمن معلنة «عاصفة حزم» لم تهدأ حتى الآن، ليس في اليمن فقط...

تيران وصنافير وسورية واليمن و «رؤية 2030»

منذ 30 أبريل 2016 / 06:33 | جمال خاشقجي

الجميع يسأل، ما سر هذه الحماسة والحيوية اللتين دبّتا في السياسة الخارجية السعودية، بعدما انطلقت الطائرة الحربية الأولى من مطار خميس مشيط قبل أكثر من عام، لتقصف مواقع الحوثيين في اليمن معلنة «عاصفة حزم» لم تهدأ حتى الآن، ليس في اليمن فقط وإنما امتدت بعيداً حتى ماليزيا وقلب أفريقيا؟

لماذا تصرّ السعودية على إخراج إيران من سورية مهما كلّف الأمر؟ وربما من العراق ولبنان أيضاً؟ لماذا حرصت الرياض على استعادة جزيرتي تيران وصنافير الآن من مصر، يسأل أحدهم، وهي تعلم ما سيسبّبه ذلك من حرج للنظام الحليف لها في القاهرة؟ لماذا الآن وقد تركتها عهدة هناك عقوداً طويلة؟ أما كان لها أن تنتظر عاماً آخر أو اثنين؟

الاستماع إلى صاحب «رؤية 2030» ولي ولي عهد السعودية الأمير الشاب محمد بن سلمان، وقراءة الرؤية يجيبان عن هذه الأسئلة.

«لدينا ثلاث مناطق قوة مستغلة وغير مستغلة ولا أحد ينافسنا عليها»، يقول محمد بن سلمان في حديث متلفز بُثّ على قناة «العربية» الاثنين الماضي، هي باختصار «الإسلام، القدرة الاستثمارية الهائلة، والموقع الجغرافي».

في حديث خاص مع مجموعة صغيرة من الكتّاب وعلماء الدين والدعوة السعوديين يشرح أكثر، كيف أن المملكة هي راعية الإسلام الوسطي الحقيقي، ولا يجوز لا لإيران التي امتد نشاطها «الدعوي» بعيداً حتى إندونيسيا شرقاً ونيجيريا غرباً، ولا لـ «داعش» أو «القاعدة»، واللذين امتد نشاطهما ودعوتهما شرقاً وغرباً أيضاً، أن يمثلا الإسلام، وقد شرعت الرياض في مواجهة هذا التمدّد، وحققت نجاحات عدة، فالنشاط الإيراني ينحسر، بل إن دولاً عدة باتت تمنعه، وأخرى ذهبت حتى قطع العلاقات مع طهران، والحرب الفكرية على «داعش» و «القاعدة» ستأخذ بعداً أكبر، ليس بإرسال دعاة سعوديين، وإنما بدعم المؤسسات الإسلامية الرسمية والعريقة في تلك البلاد، إذ لا يوجد إسلام سعودي كما يزعم حتى الرئيس الأميركي باراك أوباما، وإنما «إسلام وكفى»، ما يذكرني ببرنامج رائع كان يبث ظهر كل يوم من إذاعة الرياض في الستينات والسبعينات الميلادية، وكان يقدمه الأستاذ زهير الأيوبي - رحمه الله - يُدعى «مسلمون وكفى»، يحمل رسالة التضامن الإسلامي التي صاغها ونجح بها الراحل الملك فيصل، خلال تلك الحقبة التي تبوأت فيها المملكة موقعاً مميزاً لدى الشعوب الإسلامية كراعية للإسلام الوسطي، وقد تردد ذكر هذا المصطلح الصحيح سياسياً وعقدياً غير مرة في «رؤية 2030».

القدرة الاستثمارية التي تريدها الرؤية أن تكون بديلاً عن الإدمان على النفط، مرتبطة أيضاً بالموقع الجغرافي، الذي يريد الأمير محمد بن سلمان استثماره لمصلحة المملكة ودول المنطقة، لكنه يصطدم بمشروع إيراني موازٍ، ولعل لدى القوم «رؤية 2030» تخصّهم، لكنها لا تتم عبر حسن الجيرة وتبادل المنافع وإحلال السلام والاستقرار، وإنما عبر ميليشيات، وتهريب أسلحة، ومؤامرات وانقلابات. الرؤية الإيرانية لا تقوم على المشاركة، وإنما على إخضاع الآخرين والتبعية لولي فقيه في طهران. في السعودية لا نفعل ذلك، وإنما نوقّع عقوداً، وتحالفات استراتيجية في ضوء النهار ومع حكومات قائمة لا أحزاب سرية وميليشيات.

لكي تنجح الرؤية السعودية في أن تكون المملكة المعبر الرئيسي لحركة التجارة العالمية بين ثلاث قارات، آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهي في حاجة إلى جيران يشاركونها رؤيتها، وبالتأكيد لا يمكن أن يكون بينهم يمن تحكمه إيران بميليشيات الحوثي التابعة لها، ولا سورية يحكمها نظام طائفي تحت رحمة طهران، والبلدان هما شام الجزيرة ويمنها ومنفذها شمالاً وجنوباً.

نظرة سريعة على خريطة المنطقة تفسّر هذه العاصفة لإخراج إيران من عالمنا، ومعها التحالفات الاستراتيجية ومجالس التنسيق التي تبرم اتفاقاتها مع تركيا ومصر وأخيراً الأردن قبل أيام، وكذلك مع السودان وجيبوتي، ولا بد أن في الطريق اتفاقات مماثلة مع باكستان تحيي تحالفاً قديماً بين البلدين اعتراه وهن بتأثير الفتن التي سلّطت على إسلام آباد، وانقلاب مشرف، والتدخلات الإيرانية الطائفية المعتادة، وهي في صدد خطة تنمية تأخرت كثيراً، وضعها وزير التخطيط الباكستاني الحالي أحسن إقبال، والذي وضع رؤية باكستان 2020 قبل عقدين من الزمن، وأجريت معه وقتها حديثاً صحافياً، ثم ألغيت الخطة إثر انقلاب الجنرال برويز مشرف، وعاد إقبال مع

حكومة نواز شريف قبل عام إلى غرفة التخطيط يحاولون إحياء رؤيتهم ورسمها مجدداً، بعدما ضيّعها الجنرالات، وتصادف أنه كان في الرياض الأسبوع الماضي حيث التقيته، فكان الحديث معه حول الرؤية السعودية وكيف أنها ستفيد بلاده.

أهم ما قاله، أن الخطط التنموية الطويلة الأمد تحتاج إلى استقرار سياسي، وضرب مثلاً بكوريا الجنوبية واليابان اللتين حكمهما حزب واحد عقوداً عدة، وهو ما يتمناه لبلاده. السعودية تنعم بهذا الاستقرار، ما يبرر المراهنة على نجاح رؤيتها، لكنها أيضاً ليست خطة تنفرد المملكة وحدها بمنافعها وإنما تشمل كل المنطقة، وهنا تختلف الرؤية السعودية التشاركية عن الإيرانية الأنانية، فرخاء الجيران يزيد من رخاء أهل الدار.

عودة إلى خريطة المنطقة، نجد أكثر من موقع مكمل للمشروع السعودي: دبي التي اكتملت تقريباً بنيتها التحتية وجعلتها «هب» للتجارة والمواصلات العالمية، ميناء الدقم في عمان، لوسيل المدينة الاقتصادية الطموحة في قطر، أبو ظبي وقوتها الاقتصادية، كلها سترتبط رؤية المملكة 2030 مع أقصى الشرق الآسيوي، وغرباً حيث جازان ومدينتها الاقتصادية، ومدينة الملك عبدالله بمنتصف البحر الأحمر وميناؤها الذي يستطيع أن يتضاعف حجمه عشرين مرة حتى يتضاءل ميناء جدة الإسلامي بجواره، هنا الشريان الذي سيربط أفريقيا بأوروبا، يكمله جسر الملك سلمان الذي سيمر فوق تيران ويكون أهم معبر بري في العالم كما وصفه الأمير محمد بن سلمان. المفقود وسط كل هذه المواقع، وبما تضم من فرص عمل لمئات الآلاف من السعوديين والمصريين والأردنيين، والأفارقة والآسيويين، هو شامنا ويمننا، تأكلهما آلة حرب إيرانية، اختارت إيران المواجهة والعدوان عوضاً أن تكون شريكاً مكملاً مثل تركيا.

لذلك كله، تنشغل السعودية بجيشها، وديبلوماسيتها، ما ظهر منها وما بطن، في إعادة ترتيب أمن المنطقة، ووقف حالة الانهيار الذي تعيشه، من أجل أن يحيا ليس السعوديون وحدهم حياة آمنة كريمة، يعيشون «جودة الحياة»، وهو مصطلح رائع لا يجوز أن يمر عليه المحلل مرور الكرام وهو يقرأه في «رؤية 2030»، وإنما كل سكان المنطقة.

الشعوب لم تعد تريد إسقاط الأنظمة بعدما رأت ويلات ما بعد الربيع العربي، وإنما تريد «جودة الحياة»، لكن الأنظمة التي لا تريد ذلك يجب أن تمضي خارج التاريخ غير مأسوف عليها.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/816691/%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%B2%D9%8A%D9%88%D9%86/%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030

جدد تشميع السلطات الأردنية مقر «الإخوان المسلمين» في عمان أتراح الحركة الإسلامية، وذكرهم بنكستهم الكبرى في مصر حين عجز «الإخوان» عن الاحتفاظ بالحكم بعدما وصلوا إليه إثر صبر ونضال عقود، بل الأسوأ أنهم خرجوا من الحكم وعادوا إلى...

الإسلاميون: جمهور عريض بلا قائد حصيف

منذ 22 أبريل 2016 / 17:25 | جمال خاشقجي

جدد تشميع السلطات الأردنية مقر «الإخوان المسلمين» في عمان أتراح الحركة الإسلامية، وذكرهم بنكستهم الكبرى في مصر حين عجز «الإخوان» عن الاحتفاظ بالحكم بعدما وصلوا إليه إثر صبر ونضال عقود، بل الأسوأ أنهم خرجوا من الحكم وعادوا إلى المعتقل.

الجيد هذه المرة، وخلافاً لما حصل بعد النكسة المصرية، أن الحدث الأردني فتح باباً للنقد الذاتي والدعوة لمحاسبة القيادات هناك، التي زجت بالحركة في صدام مع نظام تراجعت علاقتهما من تحالف إلى صداقة، فبرودة، فخصومة معلنة، فخرج بعض قيادات وناشطي الحركة منتقدين زعاماتهم التاريخية بغضب، كأمين سر «حركة العمل الإسلامي» الأردنية السابق أحمد فرج الله، الذي نشر مقالة غاضبة في موقع «عربي 21» المقرب من الجماعة، اتهم فيه قيادات الحركة بالتعامي عن «وجود أزمة حقيقية تمر بها الجماعة»، وأنهم يتعاملون مع كل هذه الأزمات على أنها «فتنة لتمحيص الصف الذي تجاوز عمره السبعين سنة وما زال في طور التمحيص»، وحذر من «أن يزيد الأمر سوءاً، فتعمل (قيادات في الحركة) على تطوير قرار الإغلاق إلى قرار الاعتقالات والسجون».

فرج الله وغيره كثر من الإسلاميين الأردنيين، ليسوا أصدقاء للحكومة، إنما معارضون شرسون لها، ولكنهم هذه المرة غاضبون على شيوخ الجماعة الذين يعيشون ثقافة المواجهة والمؤامرة والتضحية والمعتقلات، وهي وصفة لا تستقيم بها حال الجماعات ولا الأوطان.

وبغض النظر عن صواب وخطأ «الإسلام السياسي» وما إذا كانت تحتاج إليه المجتمعات العربية الحائرة، فإن ثمة جمهوراً عريضاً يريده، يؤمن برسالته، ويراه المنقذ، ومستعد أن يعطيه صوته في كل فرصة انتخابية تأتي، ولكن قدره (في بعض البلاد العربية) أن يكون تحت رحمة قيادة لا تحسن السياسة، فتجرّه من أزمة إلى أخرى لا تضر الجماعة وحدها، وإنما كل الوطن، ولكنه على رغم كل ذلك يبقى تياراً عريضاً، لا يمكن إقصاؤه وتجاهله حتى لو دخل المعتقل، أو حوصر أو ختم عليه بالشمع الأحمر.

بالطبع هناك استثناءات تثبت القاعدة، هي تركيا أردوغان، وتونس الغنوشي، ومغرب بن كيران، ورسم هذه الاستثناءات على خريطة ذهنية، ومقارنتها بالنماذج المتعثرة سيكشف أن ثمة علاقة طردية بين تحسن الأداء السياسي للقيادة ومقدار ابتعادها عن مدرسة «الإخوان المسلمين» في صيغتها التقليدية، التي لم تسمح لها حياة المعتقلات والإقصاء ولا قيادات «الرعيل الأول» بالتطور، فلماذا يبدع الإسلامي خارج «الإخوان» ويتكلس داخلها؟

كل ما سأذكره سيكون موضع اختلاف، ولكنها مشاهدات شخصية ونتاج معرفتي بالحركة ومتابعتها ربع قرن، وحديث مع شبانها وشيوخها والمتقاعدين والمبتعدين والمستقلين عنها، أعتقد أن السبب الرئيس هو مبدأ تقديم «الرعيل الأول» السابقين المتقدمين في الحركة بسجل الصبر في المعتقلات والثبات أمام المغريات والضغوط، وكلها مبادئ نبيلة، ولكن تقديمهم على غيرهم من أصحاب الخبرة، ممن لم يجرب المعتقل والإقصاء، بل حتى اقترب من دوائر الحكم وعرفها، واكتسب مهارات الواقع، أدى دوماً إلى أن يتخذ الشيخ القائد القرار الخطأ، الذي كان كارثياً في مصر عام 2013 والأردن عام 2016.

السبب الثاني أن أدبيات «الإخوان» تعج بحديث وذكريات وأشعار السجون والمعتقلات، والصبر والابتلاء والتمحيص، لعلهم في حاجة إلى من يصرخ فيهم إن هذا ليس قدراً محتوماً، والذهاب إلى المعتقل قد يكون هرباً من تحمل المسؤولية في لحظة فارقة. إنه ليس ميزة، بل هرب من السياسة ومساوماتها وتنازلاتها. عندما تكون القضية هي الوطن فإن مصلحة الوطن في ساحة السياسة الواسعة وليس في زنزانة ضيقة بمعتقل بائس. ثقافة المعتقلات والترحيب بها تدفع نحو معادلات صفرية، فإما كل شيء وإما المعتقل! ثم أكتب قصيدة تمجد هذا الموقف العظيم أمررها على عشرات الآلاف من الشباب الذين زجّ بهم في السجن من أجل ذلك «الثبات والصمود».

السبب الثالث، ثقافة السمع والطاعة، والولاء قبل الكفاءة، هذه الثقافة تطرد المبدعين من الحركة، من السياسيين المحترفين، وتبقي المتواضعين في قدراتهم، المستعدين دوماً للسمع والطاعة في المنشط والمكره، وتدفع بهم للصعود إلى أعلى يتصدرون مواقعهم في مجلس شورى الجماعة ومؤسساتها، فيشاركون الشيخ القائد الثقة الصابر من جيل الرعيل الأول في اتخاذ قرار كارثي آخر.

ولكن لماذا نجت حركات تركيا وتونس والمغرب من قيادات كهذه؟ الإجابة هنا أسهل، ذلك أنها تنظر في نجاح حاصل وتجربة مستمرة، من دون إغفال واقع تلك البلدان، ففي تركيا أمران، أولهما اتفاق نخبها السياسية، إسلامية كانت أم علمانية، على مدنية الدولة والديموقراطية، فسعوا إليها وتوافقوا على تحريرها بتدرج من تغوّل الجيش عليها، ومن هنا وجدت الحركة الإسلامية، حتى في زمن مؤسسها نجم الدين أربكان المرتبط أكثر بمنهج «الإخوان»، ساحة سياسية يناور فيها، فيشكل حزباً ليحل، فيعيد تشكيله ثانية باسم آخر، ويعيد صياغته ليتفق مع السياسة السائدة وظروفها، ليحل فيكرر ثالثة، وهكذا، يضاف إلى ذلك أن الديموقراطية امتدت إلى القواعد المحلية، والبلديات، والمختارين، وهناك وجدت كوادر الحركة فرصتها للممارسة السياسية واكتساب خبرة من الواقع والظهور أيضاً، ومن هؤلاء رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، الذي صنع مجده السياسي بصفته رئيساً لبلدية إسطنبول، ولم يكن وحده، وإنما معظم كوادر حزبه برزوا أولاً في مدنهم وقراهم بوصفهم رؤساء بلديات ومختارين، الأمر الثاني أنهم أصبحوا وأحزابهم محترفي سياسة وليس وعاظاً ودعاة، ساسة يتعاملون مع موازنات ومشاريع، وهو ما عجزت دعوة «الإخوان» عن التحرر منه على رغم أنها «شكلت أحزاباً سياسية تابعة لها، ولكنها ظلت دوماً «تابعة لها».

هذه المساحة الحرة أعطت أردوغان أيضاً الفرصة للظهور بمثابة زعيم وطني لا زعيم جماعة، ما مكنه أن يتجاوز حتى شيخه أربكان، وشكل حزباً ينافسه ويخرجه من حلبة الصراع السياسي.

أما تونس، فإن الحركة فيها متقدمة فكرياً على نظيراتها بالشرق مبكراً، وليس صحيحاً إيعاز ذلك إلى إقامة زعيمها راشد الغنوشي لاجئاً بالعاصمة البريطانية عقدين، فعلى بعد أميال قليلة من منزله هناك كان هناك سلفيون متشددون يدعون إلى الخلافة والجهاد ويناوئون الديموقراطية، بل إن كثيراً من فكر «داعش» الحالي صنع هناك خلال التسعينات. لم يختر الغنوشي ذلك وإنما كان تقدمياً، بحكم تقدم حركته، التي حافظت على ميراث المدنية التونسية التي أسسها مفتيها الطاهر بن عاشور أوائل القرن. أذكر أنني أول ما تعرفت على مصطلح «اليسار الإسلامي» كان في تونس عندما اقتنيت أعداد مجلة كانت تصدر هناك في الثمانينات، والتقيت ناشريها الذين اختاروا لها اسماً مثيراً للجدل: «21/15» رمزاً للمستقبل والقرنين الـ15 الهجري والـ21 الميلادي اللذين نعيشهما الآن.

في المغرب، لا يخفى تأثير شخصية رئيس وزرائها عبدالإله بن كيران القيادية وزعامته، والذي لم يوجه حدية لسانه وصراحة خطابه ضد خصومه السياسيين من خارج التيار الإسلامي، بل وجهها حتى ضد الشيوخ التقليدين، واستقل تماماً عن جماعة «العدل والإحسان» التي حافظت على تقليدية «الإخوان»، وقدم نفسه بصفته سياسياً، أولاً، وإسلامياً، ثانياً، مقراً بشرعية الملك والدولة، مكملاً وناصراً لها، لا بديلاً عنها، وبالتالي استطاع كسب ثقة جمهور واسع من الشباب الإسلامي، وأهم منهم عموم المغاربة الذين يريدون من يحدثهم عن الوظائف والمعيشة في هذه الدنيا قبل الآخرة، وكذلك ملك البلاد محمد السادس.

حان الوقت لأن يقول أحد لـ «إخوان» المشرق: إن الإصلاح لن يبدأ من النظام، وإنما يبدأ عندما تستبدلون الرعيل الأول البعيد من الواقع بسياسيين محترفين مدركين للواقع.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/816004/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%81

هناك مثل أميركي يقول: «جدار جيد، يصنع جيراناً جيدين»، وكذلك الحدود بين الدول التي ينبغي أن يكون ترسيمها سبباً في الاحتفال لا الاختلاف، أقول ذلك لمناسبة تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ومصر، والتي أعتقد أنها آخر حدود...

باب ما جاء في حسن الجيرة

منذ 16 أبريل 2016 / 04:25 | جمال خاشقجي

هناك مثل أميركي يقول: «جدار جيد، يصنع جيراناً جيدين»، وكذلك الحدود بين الدول التي ينبغي أن يكون ترسيمها سبباً في الاحتفال لا الاختلاف، أقول ذلك لمناسبة تعيين الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ومصر، والتي أعتقد أنها آخر حدود ترسّمها المملكة مع جيرانها منذ بداية سعيها الشاق لرسم الحدود في منطقة لم يعرف أهلها الحدود أو يتعودوا عليها.

بدأ الحرص السعودي على رسم الحدود مبكراً، فالمملكة بوصفها دولة حديثة وضعت لبنتها الأولى بدخول الملك الشاب عبدالعزيز آل سعود عاصمة أجداده مدينة الرياض الصغيرة عام 1902، ثم أخذت حدود البلاد تتشكل بالحرب تارة وبالسياسة والديبلوماسية تارة أخرى، كان ذلك قبل أن تعرف الجزيرة العربية وقبائلها ومشايخها «عالم وستفاليا»، ولعله لم يسمع أحد بهذا المصطلح الذي لا يزال غير دارج بيننا، غير رجال السياسة الإنكليز الذين ساهموا في صناعة عالمنا من دون رغبة منا، وهو أهم تحول حصل في أوروبا في منتصف القرن الـ17 بانتقالها إلى مفهوم الحدود المعتبرة والسيادة الوطنية وعدم التدخل.

هذه المفاهيم لم تكن واضحة في الجزيرة العربية أوائل القرن الـ20، لكنها كانت واضحة في ذهن الشاب عبدالعزيز، وإن لم يدرسها في أي كلية حرب، لكنه ناضل من أجلها، ليس مع جيرانه والمستعمر الإنكليزي الذي ناب عنهم في المفاوضات، وإنما حتى بين أتباعه من القبائل التي دانت لسيادته، وكان ترسيم الحدود بين العراق ونجد أحد أسباب تمرد بعضهم، إذ لم يهضموا فكرة أن هناك حدوداً في تلك النفوذ التي خبروها ويرتحلون إليها وفق ربيعها ومائها كما فعل أجدادهم منذ آلاف السنين، وفجأة يقال لهم: لم تعد تلك المناطق شمال ذلك الخط الذي لا ترونه متاحة لكم!

مسائل عدة أثرت في عملية ترسيم حدود المملكة الناشئة، أولاها التاريخ، فدولة عبدالعزيز كانت امتداداً لدولتين سعوديتين، امتدت أولاهما شرقاً وغرباً، فكانت تلك الامتدادات حجة يستخدمها المفاوض السعودي، لم يكن ينجح دوماً، إذ تغيرت موازين القوى، خصوصاً بمجيء البريطانيين، لكن الملك عبدالعزيز استخدم علاقته الجيدة بشيوخ الخليج للوصول إلى تفاهمات مبدئية تحولت لاحقاً إلى اتفاقات دولية عمل أبناؤه الملوك والأمراء على إنجازها واحداً تلو الآخر، ولم يكتمل القرن الـ20 إلا وقد وُقّع آخرها مع الكويت عام 2000 الذي قسم منطقة محايدة بين البلدين، وسبقه اتفاق عام 1992 في المدينة المنورة بين المملكة وقطر، ومن المفارقات اللطيفة أن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك كان وسيطاً مساعداً في إنجازه، واتفاق جدة الذي وقع عام 1974 مع الإمارات، واتفاق حفر الباطن مع عمان عام 1991، أما الاتفاق الأول فكان مع البحرين عام 1958، ووقع في الرياض، ولعل مصادفة أن كل اتفاق وقع في طرف من أطراف المملكة، رمزية لم يخطط لها أحد، لامتداد العلاقة بين دول الخليج، والتي وإن بات بينها حدود، إلا أن أهلها، بمن في ذلك الحضر منهم، عادوا إلى سيرة أجدادهم بالارتحال إلى أي مدينة سعودية أو خليجية يريدون العيش والعمل فيها وفق اتفاقات مجلس التعاون الخليجي التي ضمنت لهم حرية الانتقال والعمل.

وينقل عن الملك السعودي الراحل فيصل أنه قال، بعدما وقع اتفاق ترسيم الحدود مع مؤسس دولة الإمارات العربية الراحل الشيخ زايد آل نهيان: «إن حدود أبو ظبي تنتهي هنا في جدة». هذه الروح عالجت أي إشكال طرأ لاحقاً في رسم الحدود ونقلها إلى الواقع على رمال تحوي ثروات نفطية هائلة، لكن الأهم منها أن المملكة تعاملت بجدية مع الاتفاقات، فكانت تسارع في تسجيلها لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة، فكانت ملزمة دوماً للجميع، وبذلك نجحت في تلافي إشكالات خطرة سببها شركات النفط الحريصة على زيادة مكاسبها من الأراضي التي تتمتع بامتيازات تنقيب فيها.

حرصت المملكة أيضاً على اقتناص اللحظات السياسية المناسبة لترسيم حدودها، فهي بين أنظمة غير ديموقراطية، وتتأثر بأهواء الزعيم، بخاصة مع الجمهوريتين المجاورتين لها، اليمن والعراق، فكان لذلك الدهاء السعودي عوائده، فالحدود مع العراق كانت أكثرها تعقيداً، لطبيعة العلاقة التنافسية بين البلدين منذ العراق الهاشمي إلى عراق صدام حسين، فحسم الاتفاق معها في بداية الحرب العراقية - الإيرانية، وأودعت وثائقه لدى الأمم المتحدة بعد ذلك.

أما اليمن، ولم يكن أيضاً التوصل إلى اتفاق معه بالسهل، إذ رسم خط الحدود الأول بعد حرب 1934 فأعقبه اتفاق الطائف، ثم دخل في علاقات معقدة مع السعودية بعد ثورة 1962 ووصول الشيوعيين إلى حكم اليمن الجنوبي ثم الوحدة، وكان موضوع الحدود أحد أدوات

سياسة رئيسها المخلوع علي عبدالله صالح التي تعتمد على الابتزاز والمخاتلة، لكن المملكة استخدمت أصدقاءها هناك لتحسم الموضوع باتفاق ملزم عام 2003.

لم تقتصر المملكة على ترسيم حدودها مع جيرانها المباشرين، بل حتى مع جيرانها عبر الخليج والبحر الأحمر، فثمة اتفاق يعين الحدود البحرية مع إيران وآخر مع السودان، ولعل الأول أفاد البلدين بأن حماهما من احتمال نشوب خلاف بينهما على مكامن غاز أو نفط في ظل التوتر القائم بينهما بسبب سياسة إيران العدوانية.

هذا الحرص السعودي، يفسر سبب حرص المملكة على تعيين حدودها مع مصر، فهي حريصة على أن تكون علاقتها ممتازة معها. وعدم وجود اتفاق على الحدود مدعاة للاختلاف حتى بين الأشقاء، ولكن على رغم وجاهة هذا المنطق، فإن بعضهم يطرح سؤالاً ملغّماً، لماذا الآن، وقد مضى على وديعة جزيرتي تيران وصنافير في العهدة المصرية ثلاثة أرباع القرن؟

هناك أربعة أسباب تفسر ذلك، أولها، أن الوقت مناسب، فالعلاقة بين البلدين في أوجها، والرئيس عبدالفتاح السيسي يمتلك الشعبية والقدرة اللازمة لتمرير قرار كهذا، والثاني، أن الرياض باتت القوة الأهم في المنطقة، وحان وقت تحمّل مسؤوليتها في تلك المنطقة الحساسة، التي تتمتع فيها إسرائيل بقوة ونفوذ لا تستحقه، وثالثها، مشروع جسر الملك سلمان، الذي سيغير سياسة المنطقة واقتصادها وجغرافيتها، والأفضل أن تعود الجزر إلى السيادة السعودية التي تستطيع حماية هذا المشروع وتمريره، وآخرها هو ما بدأت به المقالة، أن الحدود الجيدة والواضحة، تصنع جيراناً جيدين، فلا أحد يعرف تحديداً ما الذي يحويه خليج العقبة وجنوبه من مكامن غاز ونفط يمكن أن تكون موضوع خلاف مستقبلي بين الأشقاء، إذا لم تكن هناك حدود واضحة.

لم تُكشف تفاصيل الترسيم، لكن معرفتنا بأسلوب السعوديين في التعاقد والتفاوض تشي بأنهم لا يتركون شاردة ولا واردة إلا ويحصيها الاتفاق، ولنا في آخر اتفاق تم بموجبه تعديل الحدود السعودية - الأردنية التي رسمها الإنكليز نموذجاً، ففي عام 1965، تنازلت السعودية عن بضعة عشر كيلومتراً من ساحلها لمصلحة الأردن، ليتوسع منفذه البحري الوحيد جنوب العقبة، في مقابل مساحة معتبرة تنازلت عنها للأردن بوادي السرحان، وتضمن الاتفاق بنداً ملزماً بتقاسم الثروات التي يمكن أن تكتشف في تلك المناطق المتنازل عنها لمصلحة البلدين.

لعل هناك بنداً مشابهاً في الاتفاق السعودي - المصري يحكم احتمالات المستقبل، وفي كل الأحوال، فإن اتفاقات كهذه تصنع جيراناً متحابين.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/815545/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A9

أهدرت السعودية وتركيا أكثر من فرصة في سورية، ولو تدخلتا مبكراً قبل سنوات > لحسم مسألتها لكان ذلك أقل كلفة مما تدفعانه الآن، لذلك يجب ألا تضيعا فرصة كسب السباق نحو الرقة هذه المرة، فذلك التنظيم المسمى «خلافة» و «دولة إسلامية»، ليس هو...

سباق نحو الرقة

منذ 9 أبريل 2016 / 04:22 | جمال خاشقجي

أهدرت السعودية وتركيا أكثر من فرصة في سورية، ولو تدخلتا مبكراً قبل سنوات لحسم مسألتها لكان ذلك أقل كلفة مما تدفعانه > الآن، لذلك يجب ألا تضيعا فرصة كسب السباق نحو الرقة هذه المرة، فذلك التنظيم المسمى «خلافة» و «دولة إسلامية»، ليس هو بالخلافة ولا بالدولة، وينتظر من يطلق عليه رصاصة رحمة.

لا بد أن إيران وحلفاءها الروس والميليشيات العراقية وذلك النظام البائس في دمشق، الذي يوفر لهم الشرعية لحربهم ضد الثورة السورية، مجتمعون الآن، يناقشون في ما إذا كان من المصلحة المضي نحو الرقة وإعلان «تحريرها»، بما يوفر لهم ذلك من كسب إعلامي، يضيفونه إلى مكسب «تحرير تدمر»، أم أن المصلحة في ترك «داعش» يؤدي دوره المناط به في تبرير وجود الروس والقوات الخاصة الإيرانية وشتى الميليشيات الطائفية المحتشدة هناك، مع تخويف المجتمع الدولي من ذلك التنظيم المخيف وإشغاله بالسؤال: «داعش أولاً أم بشار؟».

وقبل أن يحسموا أمرهم، ليت السعوديين والأتراك وحلفاءهم يمضون نحو الرقة قبلهم، فهم غير معنيين بتوفير تبريرات لهذا أو ذاك، وإنما يجب أن يعنوا فقط بالقضاء على تنظيم إرهابي يهدد أمنهم ويوفر ساحة للتخطيط والتآمر عليهم، و «أمل زائف» لثلة من الحمقى يعتقدون أنه نواة دولة إسلامية تمتد ما امتدت الأبصار والشمس والقمر، فها هم يقتلون أقاربهم رجال الأمن في الدوادمي والخرج، ويفجرون أنفسهم في أنقرة وإسطنبول.

ولكن مشكلة السعودية وتركيا في حليفتهما الكبرى، الولايات المتحدة! فقرارها تائه. لم تعد انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب تشغل رئيسها أوباما، أو تدفعه لاتخاذ قرار شجاع بالتدخل أو على الأقل توفير غطاء أمني لغيره كي يتدخل. إنه مشغول بحماية اتفاق «الخمسة زائد واحد» الذي يعيد إيران إلى المجتمع الدولي، ولعله يصوغ الآن كلمته الوداعية، التي سيقول فيها إن العالم أصبح أكثر أمناً بهذا الاتفاق، وأن انتظروا القوى الإيرانية المعتدلة اللطيفة الظريفة التي ستصعد - بفضل الاتفاق - إلى مفاصل الحكم في طهران وتحول إيران من ثورة تتدخل في شؤون الآخرين وتنشر القتل والدمار في المنطقة باسم مهدي غائب وخرافات لا مكان لها في العلاقات الدولية، إلى دولة معتدلة مسالمة.

السعودية لم تنتظر أوباما في اليمن، فلِمَ تنتظره في سورية؟ والسوريون أدركوا خطأهم عندما ناوروا الأميركيين حول سؤال: «أيهما أولاً، داعش أم النظام؟»، فقالوا لن نقاتل «داعش» إلا أن نقاتل النظام معه. حتى كاتب هذا المقال وقع في ذلك الخطأ الاستراتيجي، فبرر امتناع الثوار عن مقاتلة «داعش» قبل الحصول على تعهد أميركي بدعمهم ضد النظام.

كان حرياً بالثوار، ومعهم السعوديون والأتراك، أن يجروا الأميركيين إلى المستنقع السوري تحت راية محاربة «داعش». لقد أدركت المملكة هذا المدخل عندما أعلنت استعدادها لإرسال قوات برية إلى سورية لمحاربة التنظيم، فرحبت الولايات المتحدة، ولم تلتزم بإرسال قوات برية مثلها، ولا حتى توفير حماية جوية، واكتفت باتفاق وقف العمليات القتالية مع الروس، الذي رحبت به الرياض من باب ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه.

استقرت حال وقف العمليات القتالية، وعاد التوازن بين الثورة والنظام، وبادر الأخير بالتقدم نحو تدمر وأعاد احتلالها من «تنظيم الدولة» بسلاسة تثير الريبة.

ولعلهم كما سبق يتذاكرون في ما إذا كان من الحكمة المضي نحو الرقة؟ والتفاضل هنا بين الاختيارين سياسي، لا عسكري، فلقد أثبتت عمليات درعا ضد «داعش» الجارية حالياً والتي يقودها تحالف من الثوار (بينهم «النصرة»، ولكن هذه تعقيدات لا بد منها) وتدعمها قوات خاصة أردنية وغرفة عمليات في عمان (مزيد من التفاصيل والتداخلات التي يمكن إنكارها أيضاً)، إن «داعش» قوي بوصفه تنظيماً إرهابياً يقتل الأبرياء والضعفاء غدراً في الدوادمي وإسطنبول وبروكسيل، ولكنه ليس بجيش ولا دولة أمام قوة منظمة.

عمليات درعا قد تفتح غرفة العمليات الجنوبية نفسها لتحرير مساحات أكبر جنوب الرقة، على امتداد حدود الأردن مع العراق، ولكن التحرك الأساسي لا بد أن يكون من اتجاه الشمال، وهنا يوجد تزاحم سياسي، فبعدما رفضت المعارضة الوطنية السورية التعاون مع الأميركيين في خطة «داعش أولاً» أو «داعش فقط» تواصل هؤلاء مع الأحزاب الكردية ذات العلاقات المريبة مع النظام في دمشق وحزب العمال الكردي، الذي تعتبره أنقرة إرهابياً، والذي قام فعلاً بعمليات تفجير في تركيا أخيراً، وقامت واشنطن بدعمهم بالسلاح، وشجعت عشائر عربية على التحالف معهم بدعم من دول عربية إقليمية صديقة للرياض، وشكلوا «قوات سورية الديموقراطية»، التي تقاتل أيضاً القوى السورية الوطنية المتحالفة مع الرياض وأنقرة والدوحة (مزيد من التفاصيل المتعارضة والتداخلات التي تتعدد الآراء في تحديد أسبابها وفك رموزها).

كيف تفعل واشنطن ذلك؟ ولماذا؟ ستزداد الصورة تعقيداً لو علمنا أن «البنتاغون» يدعم أطرافاً في الثورة السورية غير التي تدعمها الخارجية والاستخبارات! وتزداد أكثر لو استعرضنا الخطط الخمسين التي رفضها أوباما لإسقاط بشار، وكشف عنها عميل سابق في الاستخبارات الأميركية!

السعودية وتركيا ليستا في حصة تاريخ لفهم ما يجري بين واشنطن وموسكو والقاهرة، مروراً بالحسكة والقامشلي. ما يجب أن يهمهما هو حماية أمنهما، ومنع مشاريع تقسيم سورية، ليس لأنه ضد مصلحة الشعب السوري فقط، وإنما لكونه لا يخدم مصالحهما أيضاً، ولن يكون ذلك حالياً، وفي ظل اتفاق وقف العمليات القتالية، ومفاوضات جنيف، إلا بدعم المعارضة الوطنية لتحرر الأراضي من «داعش»، إذ سيوفر ذلك دعماً سياسياً للمعارضة في المفاوضات، والأهم من ذلك سيوفر لها سلاحاً كثيراً يمكنها من إلغاء مشروع الأكراد، أو بالأحرى مغامراتهم الانفصالية وغير الواقعية، ويجهزهم للمفاصلة الكبرى مع النظام، فيما إذا أصر رئيس وفد مفاوضي النظام بشار الجعفري على إشغال مفاوضات جنيف بالتاريخ والجغرافيا والآداب، وليس برحيل بشار، كما طالب أول سوري خرج متظاهراً في درعا قبل خمس سنوات، وأقره عليه «جنيف 1».

* إعلامي وكاتب سعودي.

JKhashoggi@

http://www.alhayat.com/article/815077/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A9

احتجت أن أمضي إلى العاصمة الأميركية كي أدرك من جديد حقيقة الثورة السورية بعدما علتها تشوهات لم تردها. دعتني الجمعية السورية الأميركية إلى مؤتمرها السنوي، والتي تعد أكبر تجمع للسوريين الأميركيين، وهم جالية معتبرة هناك. من بين النشاطات...

عودة الثورة السورية إلى صباها الجميل

منذ 2 أبريل 2016 / 04:17 | جمال خاشقجي

احتجت أن أمضي إلى العاصمة الأميركية كي أدرك من جديد حقيقة الثورة السورية بعدما علتها تشوهات لم تردها. دعتني الجمعية السورية الأميركية إلى مؤتمرها السنوي، والتي تعد أكبر تجمع للسوريين الأميركيين، وهم جالية معتبرة هناك. من بين النشاطات العدة التي نظموها عرض لفيلم «غاندي الصغير»، الذي يروي قصة شاب سوري حلم بالحرية واعتقد أنه يستطيع أن يطرق بابها بقنينة ماء ووردة بيضاء يهديها إلى جنود بشار الأسد وشبيحته لعلهم يقتنعون أنهم وهو شعب واحد، وأن حريته من حريتهم، ولكنهم لم يقتنعوا وقتلوه في بدايات الثورة.

قتل غياث مطر، غاندي الصغير كما سمّاه محبوه، كان أحد شرارات الثورة ومن أسباب تحولها إلى العمل المسلح كرد فعل على بطش النظام الذي لم يترك لهم اختياراً آخر، على رغم أن رفاقه في الفيلم، وفي أروقة المؤتمر لا يزالون يتناقشون في ما إذا كان ممكناً إبقاء الثورة سلمية. من الواضح أنهم يتمنون ذلك، ولكن لم يعد ذلك اختياراً وقد عاشوا قصف مدينة داريا بالمدفعية الثقيلة، ثم بالطائرات والبراميل المتفجرة وكأنها جبهة حرب، وأخيراً محاصرتها وتجويعها، ولا تزال صامدة على رغم قلة من بقي فيها مع شحّ في السلاح والإمكانات، بينما استطاع النظام أن يدحر تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) المدجج بالسلاح من تدمر الأسبوع الماضي، وهو الذي لم يؤمن يوماً لا بالتظاهرات السلمية ولا بحلم غياث في سورية ديموقراطية وتعددية بما في ذلك أنصار الرئيس، ولكنهم لم يستطيعوا اقتحام داريا.

بينما كنت أشاهد الفيلم، تأكدت لي 3 حقائق ترسم مقبل الأيام للأزمة السورية، أولها عودة الثورة إلى صباها الجميل، حلم «الربيع العربي» وآماله، الثورة السلمية، شعارات الحرية، وذلك في التظاهرات التي عادت إلى المدن السورية المحررة من قبضة النظام و «داعش» معاً، وغابت فقط حيثما بقي النظام أو حيث حل «داعش» مكانه، فالاثنان سواسية في جينات الاستبداد وإن اختلفت تشوهاتهما النهائية.

الحقيقة الثانية كانت في المفاصلة مع «جبهة النصرة»، التي تتماهى مع الثورة في ساحة الحرب عندما يعلو صوت الرصاص، ولكنها تتعارض معها في زمن السلم. خرجت تظاهرات في معرة النعمان وإدلب حيث لـ «النصرة» قوة وحساب، لم يطلب المتظاهرون من «النصرة» الرحيل وإنما أعلنوا عليهم الحرية، فروح الربيع العربي ترفض كل أشكال الاستبداد حتى من ذاك الذي يزعم أنه ينصر الثورة، الحرية في عرف المتظاهرين هي ألا يُفرض على أحد كيف يعيش، لتختر أيها «النصراوي» ما شئت من مدارج الحياة، تشدد كيفما شئت على نفسك، وأهل بيتك الضعفاء، ولكن ليس من حقك أن تفرض رؤيتك الضيقة على الناس والحياة. هذه المفاصلة مهمة، لأنها تشي باقتراب ساعة الختام، حين تسكت المدافع ويجلس المتفاوضون الحكماء لرسم سورية المستقبل، والتي لا بد أن تكون حرة تعددية، لا رؤية بشار ولا «داعش» ولا «النصرة» ولا كورد صالح مسلم.

الحقيقة الثالثة، الانسحاب الروسي وجدية مفاوضات جنيف، وقبلهما وقف العمليات القتالية، صحيح أن كل ما سبق ليس مطلقاً، فالروس لا يزالون يساعدون النظام، والمفاوضات تتحرك ببطء، ويحاول النظام التملص من استحقاقها الحقيقي، وهو لزوم رحيله، كما أنه لا يزال ينتهك وقف العمليات القتالية، ولكن كل ذلك يشير ثانية إلى عودة الثورة إلى صباها وصبرها الجميل، فهي لم تُرد يوماً أن تكون ثورة مسلحة، وتعلم ألاّ قِبَلَ لها بالنظام وبطشه، ومصدر قوتها في إصرارها على الحرية، والجميع يعودون إلى أصلها وسببها الأول «ارحل ارحل يا بشار»، الهتاف نفسه الذي سمعه مبارك مصر وصالح اليمن وابن علي تونس وقذافي ليبيا. إنه الربيع العربي من جديد ولكن مثخناً مثقلاً بالجراح والإحباطات، ولكنه لا يزال ينبض.

كان غياث مطر وهو يقدم قنينة ماء ووردة بيضاء لشبيح النظام، المشهد الأول للثورة السورية ضمن مشاهد عدة امتدت فوق كامل تراب وطن يتوق إلى الحرية، حديثه وأحلامه، مقتله والتمثيل بجثته، تشييع جثمانه وألم أهل داريا. ديبلوماسيون غربيون ليس بينهم سفير عربي واحد يحضرون عزاءه، ثم تتوالى المشاهد، شبان وشابات يتحدثون عن ضرورة العمل المسلح، آخرون يعارضونهم، تتحرر الضاحية من سيطرة النظام ويشعر أهلها بالحرية فيخرجون عن بكرة أبيهم يتظاهرون ويغنون للحرية، يختفي الخوف والتردد، فيقصفها النظام بالمدفعية، وسط الركام والدخان تختفي صورة غياث وسلميته. يتحدث رئيس النظام، فيصف المتظاهرين بأنهم مجرد عصابات مسلحة، تأتيه العصابات التي يريد، بأشكال عدة، الوطني منها، فلا يكتفي، يستمر بالقتل ويتحدث أكثر عن المؤامرة الخارجية، والإرهاب، والسعوديين والأتراك والقطريين. حتى ذلك الوقت لا يوجد في المسرح سوى شعب مقتول ونظام قاتل، ولكنه يريد إخفاء صورة غياث مطر وحمزة الخطيب وعشرات الآلاف الذين قتلهم. مع استمرار القتل، والتصريحات المستنكرة، واجتماعات باريس ولندن لمناقشة الأزمة السورية، نسينا نحن المتابعين من بعد، وكذلك السوري، كيف انطلقت الثورة وماذا أرادت؟

اختفت صورة الحرية والورود البيضاء، وبتنا نناقش خرائط سورية وألوانها بين «جيش حر» ومناطق النظام. ظهرت الطائفية بوجهها القبيح، ثم مشهد «داعش» الأقبح بلونه الأسود الذي كاد يخفي خلفه كل تفاصيل سورية الأخرى.

توارت الثورة السورية في مقالات المحللين ولقاءات المسؤولين إلى مجرد «حروب بالوكالة» وتفصيل من تفاصيل التدافع السعودي الإيراني، حتى وصل هذا الفهم الخاطئ المشوش إلى ذهن الرئيس الأميركي باراك أوباما، فبات يصرح به في لقاءته الصحافية.

في السنة الثالثة أو الرابعة من عمر الثورة، لم يعد أحد يتذكر غياث، أو حمزة الخطيب وغيرهما من رموزها، وإنما يترقب اجتماعاً بين كيري ولافروف وعادل الجبير وشاويش أوغلو، وزراء خارجية أهم الدول المعنية بالأزمة. محلل آخر تتضاءل الثورة في حبر قلمه إلى مجرد غضب وانتقام، أن بشار وصف الزعماء العرب بأنصاف الرجال في قمة عربية غير مهمة في حقبة عربية رحلت، وثالث يجعلها مجرد صراع دول وشركات غاز وبترول تريد مد أو منع أنبوب غاز يصل الخليج بأوروبا!

وفجأة تتراجع كل هذه المشاهد المزدحمة، وتعود سورية، تقف في صدارة مسرح الأحداث تصرخ بمطالب الربيع العربي الأصلية البريئة، ذلك الحلم العربي الرائع الذي تمناه غياث بأقل التضحيات، وبسلام مجتمعي، ولكنّ تحالفاً غير متوافق بين الاستبداد والقوى الطائفية والمترددين، أحبط هذا التحوّل السلمي، ولكن لم يقتله.

ذكرني غياث بشاب مثله: وائل غنيم، الذي كان من محركي ثورة 25 يناير المصرية، بعدما خرج من المعتقل عقب استقالة مبارك، وتوجه إلى استوديو برنامج «العاشرة» ليلتقي مقدمته الشهيرة منى الشاذلي. كانت مصر يومها غير مصر اليوم، عاطفة هائلة مشحونة بآمال وحب هائل للوطن سادت في جنبات المكان، استعرضت الشاذلي صور عشرات من الشباب الذين قتلوا في الثورة التي انتصرت للتو، انهار وائل باكياً مغمغماً أنه لم يكن يريد أن يموت أحد.

اليوم وبعدما ساد القتل والخراب مدننا وأريافنا، لم يعد هناك أحد يبكي أن مات عشرات، بات الخوف أن يموت الوطن.

* اعلامي وكاتب سعودي.

http://www.alhayat.com/article/841386/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84

انتهت عاصفة انتقاد باراك أوباما بعد نشر مقالة «أتلانتيك» والمعنونة «مبدأ أوباما»، التي تضمنت بين آراء أخرى سلبية انتقادات الرئيس الأميركي للمملكة ودول الخليج، وتضجره من اعتمادهم الزائد على الإدارة الأميركية، وفق توصيف كاتب المقالة، ولكن...

مبدأ سلمان ومبدأ أوباما

منذ 26 مارس 2016 / 03:18 |جمال خاشقجي

انتهت عاصفة انتقاد باراك أوباما بعد نشر مقالة «أتلانتيك» والمعنونة «مبدأ أوباما»، التي تضمنت بين آراء أخرى سلبية انتقادات الرئيس الأميركي للمملكة ودول الخليج، وتضجره من اعتمادهم الزائد على الإدارة الأميركية، وفق توصيف كاتب المقالة، ولكن أوباما قادم الى الرياض في الشهر المقبل، إذ سيلتقي قادة المملكة ودول الخليج، ما يعني أننا نغضب ونعاتب بعضنا البعض، ولكن لا نستغني عن بعضنا البعض.

لم يضع كاتب المقالة جيفري غولدبرغ جملة بين قوسين يحدد بها «مبدأ أوباما»، ولكن مقالته الطويلة تشير بوضوح إليها، وهي «سياسة عدم التدخل، وأن ما يمكن حله بالتفاوض أفضل من حله بالقوة»، فإذا كان هذا هو مبدأ أوباما، فهو لا ينفرد به، وإنما هي سياسة تجتاح أوروبا أيضاً، والغالب أن خلف أوباما سيحمل المبدأ نفسه. صحيح أنه غالى في تطبيقه، وبدا ذلك جلياً في سورية وتراجعه عن خطه الأحمر الذي رسمه لرئيس النظام السوري بشار الأسد بعد ضربة الغوطة الكيماوية في آب (أغسطس) 2013، ما أغضب حلفاءه بعدما استعدوا معه للتدخل في سورية، وإنهاء النزاع قبل أن يستفحل، فوُصم أوباما للأبد بصفة الرئيس المتخاذل، ولكن من الضروري التعامل مع هذا المبدأ كسياسة أميركية وغربية عامة ومستمرة، فالمزاج «الإمبريالي» تراجع هناك نتيجة تغيرات مزاج الناخب الغربي، وصعود طبقة حاكمة شابة بعيدة من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية المستعد دوماً للمغامرات العسكرية، وتكفي المقارنة بين تردد الغرب في التدخل في شكل حاسم ضد «داعش»، الذي ما فتئ يهددهم ويتوعدهم بعد تفجيرات باريس وبعدها بروكسيل الأسبوع الماضي اللتين سقط فيهما المئات، وتدخل الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ريغان السريع ضد ليبيا ومعمر القذافي عام 1986، فقصفت طائراته مقار له في طرابلس ومن دون قرار أممي بعدما حمّله مسؤولية مقتل جنديين أميركيين، إثر انفجار قنبلة بملهى ليلي ببرلين الغربية.

هذا الواقع لن يتغير، فهو تحول تاريخي حتمي وليس سياسة متغيرة بتغير السياسيين، ولكن يمكن أن يتحسن بمقدار قوة الإقناع والتفاعل الذي تقوده السعودية والدول القليلة التي باتت مؤثرة في المنطقة، والأهم من ذلك هو «المبادرة والقيادة»، وهو ما وفره «مبدأ سلمان»، الذي لا يتعارض مع «مبدأ أوباما».

في مثل هذا الوقت قبل عام مضى تبلور «مبدأ سلمان» مع انطلاق أول طائرة سعودية تقصف مواقع الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع صالح، بعدما تشاركا في انقلاب باليمن ضد الحكومة الشرعية والمسار السياسي هناك. وصفت يومها المبدأ بأنه استقلال القوى الإقليمية بقرارها، لكي تقود وتبادر مع الحرص على إشراك الولايات المتحدة في شكل غير مباشر، فكتبت يومها: «الدول الإقليمية القوية كالسعودية تستطيع أن تقود، وأن تغير التاريخ، على الأقل تاريخها. والولايات المتحدة عندما ترى الحزم فستستجيب وتتبع القائد الإقليمي، طالما أنه زعيم مستقل يتمتع بدعم شعبي وشرعية مع حزم وإصرار على المضي بما يريد، خصوصاً إذا كان ذلك متفقاً عليه أخلاقياً»، وتوقعت أن نجاح «عاصفة الحزم» في اليمن وهو ما يحصل بالفعل حالياً، سيؤدي إلى أن يصبح هذا المبدأ قاعدة تتكرر في غير مكان، وهو ما يحصل حالياً في سورية بعدما أبدت المملكة حزماً آخر، وأعلنت استعدادها بالتدخل البري هناك.

باختصار «مبدأ سلمان» يلغي شكوى أوباما من أن الخليجيين والسعوديين تحديداً يريدون «ركوباً مجانياً» كما نقل عنه غولدبرغ في مقالته الشهيرة، بل باتوا مستعدين للقيادة والمبادرة، ودوره فقط، أو بالأحرى دور بلاده كقوة عظمى في أن يكون حليفاً صادقاً، يحمي ظهورهم في مجلس الأمن، ويوفر الدعم اللوجستي والاستخباراتي الذي يحتاجون إليه، (مرة أخرى هم قوة عسكرية كبرى)، فالسعودية لم تطالب أوباما بإرسال رجاله إلى سورية بعملية غزو لها مثلما فعل سلفه جورج بوش في العراق، بل لو كان القرار قرارها يومذاك لاختارت ألا يفعل ذلك. كل ما تريده السعودية ودول الخليج أن يتخذ أوباما موقفاً صارماً ضد التوغل الإيراني في المنطقة، ويساعدها في إنهاء حال الفوضى والإرهاب، وها هي فرصة أخرى سانحة له لتأكيد ذلك خلال الأسابيع المقبلة، لعله يغسل بها وصمة التراجع عن خطه الأحمر، التي ستلاحقه كرئيس سابق.

فالقضية السورية تمر بلحظة فارقة لا تقل عن جريمة القصف الكيماوي للغوطة قبل عامين، فمفاوضات جنيف التي أنهت جولة قبل أيام بوثيقة أعلنها المبعوث الأممي دي ميستورا تقضي بالشروع بتنفيذ آلية للحكم الانتقالي، وهو ما لا يزال النظام يرفضه حتى الآن بمناورات سياسية سخيفة بغرض تفريغها من استحقاقها الحقيقي بتنحي رئيس النظام وبناء نظام جديد، ولن يردع النظام عن ذلك إلا تدخل أميركي مباشر يشبه تصرف الرئيس الأميركي بيل كلينتون مرتين في البلقان، مرة في البوسنة بقصف الصرب حتى أتى بهم صاغرين الى دايتون بولاية أوهايو عام 1995، والثانية بقصف الصرب المتعنتين مرة ثانية في حرب كوسوفو عام 1999.

هذه الجدية هي ما تريده السعودية، وما يحتاجه النظام السوري لكي يقبل بقرارات المجتمع الدولي، وهذا لن يكون إذا استمر أوباما بتطبيق ما يعتقده «مبدأ» عدم التدخل، فحتى المفاوضات والحلول السلمية التي يفضلها الرئيس الأميركي تحتاج إلى قوة كي تستمر.

«مبدأ سلمان» يوفر المخرج لأوباما، فالسعودية لا تريد «ركوباً مجانياً» على حساب الولايات المتحدة، وقامت بمسؤوليتها في اليمن وسورية، وهي مستعدة لتحمل مزيد من المسؤوليات بدعم التحول السياسي السلمي فيهما، والمطلوب فقط من الولايات المتحدة أن تدعم حليفها الإقليمي القوي والمبادر في القضايا المتفق عليها بينهما، والجيد أن السعودية في سورية واليمن لا تدعم ديكتاتوراً ولا نظاماً طائفياً، ولا تفرض أجندة على شعبيهما مثلما يفعل الإيرانيون المتمتعون بإعجاب أوباما، وإنما تنفيذ قرارات أممية صوتت إدارته لمصلحتها.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/841184/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7

الاقتصاد السعودي في حاجة إلى عملية تجميل، فهو غير متناسق، مثقل بالدهون في بعض جسده إلى درجة التشوه، رشيق في منطقة أخرى، لذلك لا بد من عمليات جراحية لشفط تلك الدهون التي تثقله وتشوه محياه الجميل في قطاعات أخرى.يبدو أن الدولة في صدد إجراء...

عملية تجميل للاقتصاد السعودي

منذ 19 مارس 2016 / 12:19 |جمال خاشقجي

الاقتصاد السعودي في حاجة إلى عملية تجميل، فهو غير متناسق، مثقل بالدهون في بعض جسده إلى درجة التشوه، رشيق في منطقة أخرى، لذلك لا بد من عمليات جراحية لشفط تلك الدهون التي تثقله وتشوه محياه الجميل في قطاعات أخرى.

يبدو أن الدولة في صدد إجراء تلك العملية، فقبل أيام صدر قرار لم تنتبه إليه الصحف، يقضي بسعودة قطاع بيع وصيانة الهواتف المحمولة. بالطبع الخبر غير مهم إذا كان القرار معنياً فقط بهذا القطاع، الذي لا يمثل نسبة مهمة في الاقتصاد الوطني، فالعاملون فيه لا يتجاوزون 20 ألفاً، وبضعة آلاف أقل من المستثمرين، ولكن إذا كان كما يتردد في أروقة وزارة العمل والتخطيط، فإنه «البداية» لسعودة قطاع التجزئة بالكامل، فهذا سيعمل فرقاً هائلاً في بنية الاقتصاد السعودية، وبيئة العمل ومحفزاته، بل سيغير تفاصيل الحياة الاجتماعية للمواطن بتقليص المدن، وتخفيف الازدحام، وتنظيم ساعات العمل، واختفاء مئات الآلاف من المتاجر الفائضة عن الحاجة، والتي جعلت مدينة كالرياض تفوق مدن العالم في نسبة الأمتار المخصصة للتجارة، بالنسبة إلى عدد السكان. هذه حال تشوه هائلة حان الوقت للاعتراف بها وإجراء جراحة لاستئصالها، ولكنها ستؤدي إلى تلك الجملة البغيضة التي يكرهها بالتأكيد الاقتصاديون في وزارتي المالية والتخطيط: «انكماش الاقتصاد»، ولكن هل هذا سيء للاقتصاد الكلي السعودي؟

الاقتصادي السعودي والكاتب برجس البرجس يرى أن المملكة في حاجة إلى اقتصاد إنتاجي يحررها من الاعتماد المبالغ فيه على النفط، الذي يعاني الآن وستظل معاناته قائمة سنوات عدة، مع توافر فائض في الإنتاج يصل إلى بليون برميل خلال السنوات الثلاث المقبلة على الأقل. إنه يريد زيادة في الناتج القومي، وكذلك خطة ماكينزي التي ينتقدها تريد الأمر ذاته، ولكن متاجر التجزئة والخدمات والمطاعم المدارة والمتملكة من أجانب لا تصب في تلك الزيادة، التي تنعكس في قدرة المملكة على تنويع مصادر دخلها ليخف اعتمادها على النفط، إنها أصلاً ليست مصادر دخل.

في ظل معطيات سوق النفط يكون الانكماش الحل المناسب، إذ سيخفف أيضاً من أعباء دعم السلع ومعيشة بضعة ملايين من البشر لا يضيفون ناتجاً إلى الاقتصاد الوطني، لا في شكل ضرائب ولا تصدير، ما يستوجب أن كل المعطيات تشير إلى ضرورة تكيف الاقتصاد مع سعر برميل نفط منخفض، وحتى لو حصلت المعجزة وعادت أسعار برميل النفط إلى الثمانين دولاراً لتغطي كلفة حاجات الدولة الأساسية، وهي رواتب الموظفين التي بالكاد تتوافر بسعر البرميل الحالي، الذي يحوم حول الثلاثين دولاراً، ليتوجه ما فوقها إلى مشاريع التحول الوطني والقطاع الخاص. فعلينا الاتعاظ بتجربة الطفرتين، طفرة السبعينات في القرن الماضي، وطفرة العشرية الأولى من هذا القرن، التي فتحت شهيتنا لإنفاق من لا يخشى الفقر، فلا نكرر خطأهما، ونتبع سياسة نبي الله يوسف الاقتصادية المروية في كتابه الحكيم: «يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ».

فلكي تكون كل أعوامنا مما يغاث الناس فيها ويعصرون علينا رفع قرشنا الأبيض ليومنا الأسود، وهو تقريباً ما نفعله الآن، إذ يمضي اقتصاد المملكة مستقراً، بفضل قروشنا البيضاء التي تفيض على تريليوني ريال، ولكن انخفاض أسعار النفط والتزامات الدولة عظمت تشاؤم الاقتصاديين خوفاً عليها، ما لم تحصل عمليات ترشيد وإصلاح بنيوي في الاقتصاد، وهو ما يبدو أن ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان منكب عليه، من خلال مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، الذي يضم وزراء وخبراء يديرون ويخططون لأخطر تحدٍّ يواجه المملكة.

اشتهر د. برجس بمقالته المفصلية «خطة ماكينزي 246» التي قد تكون أكثر المقالات انتشاراً وقراءة العام الماضي، إذ تداولها السعوديون بالبريد الإلكتروني ورسائل «واتس آب» وأضحت حديث المجالس، والجيد أنها لم تغضب أحداً. وغير الجيد، أنه لم يرد أحد أن يوضح ما إذا بالغ الدكتور في تشاؤمه، ما يشي بأن مخاوفه التي أوضحها في المقالة حقيقية وتستدعي الاحترام والمناقشة. وقد تواصل معه كثير من المسؤولين يطلبون رأيه، ولكنه يريد شفافية أكثر وحواراً أكثر صراحة حول هذا التحدي الكبير.

أهم ما جاء في مقالته هو الجملة الآتية: «وزارة التخطيط والاقتصاد أوكلت مهمة إعداد خطة المملكة العربية السعودية ما بعد النفط، التحول إلى الاستثمار والإنتاجية، إلى شركة ماكينزي الاستشارية، التي اعتمدت خطة (2-4-6) وهي ترمز إلى: (2) أي مضاعفة حجم

اقتصاد المملكة في 15 عاماً ليصل إلى 6 تريليونات ريال، وترمز الـ (4) إلى أن القطاع الخاص سيستثمر 4 تريليونات دولار، أي 15 تريليون ريال خلال الـ 15 سنة المقبلة ليوّلد 6 ملايين وظيفة للسعوديين، وهي الرمز الأخير (6)».

يعتقد برجس البرجس بأن شرط ماكينزي لمضاعفة حجم الاقتصاد بضخ 15 تريليون ريال في الاقتصاد كي يستطيع توفير 6 ملايين وظيفة للسعوديين، مستحيل! وهو محق في ذلك، فاحتياط المملكة يزيد بقليل - قبل السحب الحالي منه - على 2.6 تريليون ريال، وموجودات القطاع الخاص في الداخل والخارج لا تزيد على 3.5 بليون، واحتمال أن تأتي استثمارات أجنبية لتغطية الفرق هو أكثر من مستحيل، فما الحل؟

هذا سبب آخر كي تكون عملية «كمش الاقتصاد» بيد الدولة لا بيد عمرو، لنعيد النظر في الأولويات. أيهما أهم، أن تحقق المملكة رقماً متقدماً بين اقتصادات الدول النامية، وتحتفظ بموقعها بين مجموعة الدول الـ 20 الذي تفخر به، والذي يعتمد في حقيقته على أسعار النفط المرتفعة، وبين توفير حياة سعيدة ووظيفة لمواطنيها؟ أعتقد بأن الأولوية يجب أن تعطى للخيار الثاني سياسياً واقتصادياً معاً، فتوفير بيت، وتعليم جيد، ورعاية صحية، وحياة سعيدة أفضل من أرقام نلوّح بها ولا تنعكس على حياة المواطن.

لعل حتى د. برجس سيختلف معي هنا، إذ إن «الانكماش» عبارة لا يحبها الاقتصاديون كما ذكرت، فهو يريد اقتصاداً إنتاجياً تصديرياً يكون موازياً لدخل النفط الذي لا يريد أحد أن يكون المصدر الأساس للدخل، ولكن كيف سنحقق ذلك الاقتصاد في ظل المعطيات السابقة، ومع حال التشوه التي يعيشها الاقتصاد الحالي؟

ليكن انكماشا موقتاً، أو لنقل تصحيحاً لواقع السوق حتى تتحقق معادلة «خلق الوظائف للسعوديين» لا «خلق الوظائف فقط»، وبعدما تستقر هذه المعادلة، وتترسخ ثقافة العمل بيننا، وتظهر طبقة عمالية وتجارية سعودية، وتستعيد موقعها بوصفها طبقة وسطى محركة للتنمية، فنتوسع بعد ذلك إلى ما نشاء، وكي لا نكون كالكريم الذي أطعم ضيفه وأهلك أهله.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/840801/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A

منظر مهيب، ذلك الذي امتد فوق رمال صحارى شمال السعودية، في ختام مناورات "رعد الشمال" الخميس الماضي التي ضمت قوات 20 دولة إسلامية، وقد اجتمعوا وقادتهم في لحظة نادرة حول العاهل السعودي الملك سلمان. هيبة الصورة، دوي المدافع، هدير الدبابات،...

قرع طبول الحرب من أجل السلام

منذ 11 مارس 2016 / 18:22 | جمال خاشقجي

منظر مهيب، ذلك الذي امتد فوق رمال صحارى شمال السعودية، في ختام مناورات "رعد الشمال" الخميس الماضي التي ضمت قوات 20 دولة إسلامية، وقد اجتمعوا وقادتهم في لحظة نادرة حول العاهل السعودي الملك سلمان. هيبة الصورة، دوي المدافع، هدير الدبابات، أزيز الطائرات، تجعل المراقب يشطح بفكره، يرسم ملامح حرب وسلام في المنطقة، ولكن لا بد من التأني، فالمملكة لا تحب المغامرات ولكنها تعشق الحزم.

استعجل البعض فجعل من هذه القوات «تحالفاً إسلامياً» يستعد للتدخل في سورية، وذهب آخر إلى أنها نواة لجيش إسلامي دائم، وثالث ربط بينها وبين التحالف العربي في اليمن، ولكنها ووفق بيان صدر عن قائد المناورة الفريق عبدالرحمن البنيان، وهو أيضاً رئيس الأركان السعودي، تهدف إلى «التدريب على التعايش ومحاكاة جميع الظروف المشابهة للحرب الفعلية، وتحقيق مبدأ القيادة والسيطرة للدول المشاركة في التمرين، والعمل تحت قيادة موحدة مشتركة، وتخطيط وتنفيذ وتقييم العمليات العسكرية في الحروب النظامية وغير النظامية».

إذاً هي مناسبة تعارف بين جيوش إسلامية مختلفة، ذات عقائد عسكرية متعددة، لم يتسنَّ لبعضها التلاقي إلا في هذا الظرف، وهذا بحد ذاته إنجاز عظيم، وقد يكون نواة لـ "ناتو" إسلامي، ولكن من الخطأ التعجل والقول إن هذا التحالف قد حصل. ثمة الكثير الذي ينبغي فعله قبل ذلك، ولكن من استطاع جمع المصري والتركي في حفر الباطن وعلى رغم خلافاتهما السياسية، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، طوال الشهر الماضي، يستطيع جمعهما مرة أخرى، بل ربما يطرأ ظرف يجمعهما وغيرهما بأسرع مما نتوقع. لنتذكر أننا نعيش في الشرق الأوسط حيث تسقط دول وأخرى تريد الصعود مكانها أو على بعضها.

تحدّث الفريق البنيان في كلمته عن «الحروب النظامية والحروب غير النظامية» ونحن لدينا الكثير من الاثنين، بين ما هو واقع فعلاً وما هو محتمل. سيذهب البعض إلى أن التمرين ضد «داعش». قد يكون كذلك، وقد يأتي يوم نجد قوات عربية وإسلامية هناك، وقد صرحت السعودية والإمارات وتركيا بأنها قد تمضي إلى سورية إن توافرت الظروف الدولية لذلك، وربما هي من سيصنع الظروف الدولية.

آخر يقول إن التمرين والحشد لحماية السعودية، وبلاد الحرمين تستحق الحماية والمساندة من المسلمين كافة، وخصوصاً أنها تقود المنطقة في عمل نبيل، كل من حضر مناورات حفر الباطن يوافقها عليه، هي لا تريد الاعتداء على أحد إنما محركاتها ثلاثة، وكلها صحيحة سياسياً وأخلاقياً، أولها إنهاء حالة الفوضى السائدة في بعض دول المنطقة، وثانيها هزيمة "داعش" وليس مواجهته فقط ومنعه من التمدد. إنه لا يستحق الحياة لا كفكرة ولا كدولة، والمعني بهزيمته أولاً هو المسلمون، إذ يتعارض مع دينهم وقيمهم، أما ثالث محركاتها فهو وقف التغول الإيراني في المنطقة. لا أحد من الدول العشرين يريد الحرب مع طهران بما في ذلك المملكة، ولكن لا أحد أيضاً يريد استمرار مغامراتها، ولعل هذه التظاهرة الحربية في شمال السعودية وعلى بعد أميال من جنوب العراق والذي بات إيرانياً ويا للأسف! تكون رادعاً، يمنع الانجرار لمغامرة الحرب وفق مبدأ «الاستعداد للحرب يأتي بالسلام»، ولا بد أن الرسالة وصلت لطهران وهي ترى هذا الحشد غير بعيد منها، وحسناً فعل وزير الخارجية السعودي أن صرح قبل المناورات بيوم قائلاً: «طهران في نهاية الأمر دولة مجاورة مسلمة لها تاريخ وحضارة عريقة، الشعب الإيراني صديق، لكن السياسات التي تتبناها الحكومة الإيرانية بعد ثورة الخميني عدوانية». رسالة سعودية أخرى، تخفف من صوت دوي المدافع.

وعلى رغم أن «رعد الشمال» مكون واحد بين مكونات السياسة السعودية الحديثة، فإن البعض يخلط بينه وبين المكونات الأخرى، وبالتالي لا بد من الفصل بينها وإن اجتمعت في ما يمكن تسميته «سياسة الحزم السعودي» وهي أربعة.

أولها «التحالف العربي الخليجي» الذي يقود عملية "عاصفة الحزم" في اليمن لإعادته إلى مساره السياسي الذي انحرف عنه إثر انقلاب دولة علي عبدالله صالح العميقة والحوثيين وبرعاية وتدخل إيراني. ثانيها «التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب»، الذي أعلنه ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وهو ليس بجيش مشترك كما وصفه البعض وإنما «غرفة عمليات لتنسيق ودعم الجهود لمحاربة الإرهاب في جميع أقطار وأنحاء العالم الإسلامي، وستساهم كل دولة بحسب قدراتها» كما وصفه ولي ولي العهد، وقد يعقد أول اجتماعاته هذا الشهر. أما ثالث المكونات، فليس له اسم بعد، ولكن تمكن تسميته «العملية السورية»، وهذه متداخلة أكثر مع التحالف الدولي لمحاربة "داعش" والذي يضم دولاً غربية عدة، وقد عقد آخر اجتماعاته في بروكسيل أوائل شباط

(فبراير) الماضي، وبينما تتعاون المملكة مع هذا التحالف فإن أجندتها أوسع من مجرد محاربة "داعش"، إلى السعي لإسقاط رئيس النظام السوري بشار الأسد نفسه، وإخراج إيران من سورية، وتمكين السوريين من نيل حريتهم، إذ ترى أن بقاء بشار في السلطة ومعه الإيرانيون هو أحد أهم أسباب ظهور "داعش" وبقائه.

المكون الرابع، هو مناورات "درع الشمال"، التي اختتمت الخميس الماضي، ولكن لم يتضح بعد إذا كان بعض القوات أو كلها سيتحول إلى حالة وجود دائم، للاستجابة لكل الاحتمالات في منطقتنا المضطربة والتي أشار إليها الفريق البنيان في كلمته.

ميزة توزيع «سياسة الحزم السعودي» إلى هذه المكونات الأربعة أعطى المملكة القدرة على توظيف علاقاتها، وصداقاتها، وتحالفاتها، وموقعها القيادي الإسلامي بجمع قوى مختلفة، الديموقراطي منها الذي لا بد أن يعود إلى برلمانه كلما عزم على أمر، والعسكري الذي يملك قرار بلاده منفرداً، وذاك المستعد أن يتعاون معها في اليمن ولكن لن يفعل في سورية، وآخر تهمّه الأخيرة أكثر من الأول.

الخبر الجيد أن هذه السياسة بدأت تثمر، ففي اليمن انفراجة، بتهدئة بين المملكة والحوثيين في منطقة الحدود السعودية - اليمنية، يمكن للحوثيين أن يلجوا منها إن جنحوا للسلم، فتحصل السعودية ومعها كل اليمن بالسلم ما يمكن أن يحصلا عليه بالحرب. وفي سورية، ثمة أمل بانعقاد مؤتمر جنيف يدشن عملية انتقال للسلطة بتدافع سلمي وضغوط ديبلوماسية، بعد عودة الأميركيين (تقريباً) الى الساحة ليوازنوا الموقف الذي اختلّ بتدخل الروس العنيف، باتفاق أبرموه معهم لوقف عملياتهم العدائية، ليعود الشعب السوري لثورته السلمية ويهتف كل جمعة «لسّا بدنا حرية».

يمكننا الآن ومن حفر الباطن، ومن بين دخان المدافع وهدير الدبابات، التفاؤل بأن ثمة ضوء سلام في نهاية النفق الطويل.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/840557/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%82%D8%B1%D8%B9-%D8%B7%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

الانتصار على «داعش» في سورية ليس صعباً على الإطلاق، ولكنه أكثر صعوبة في العراق. إلا إذا أكمل عليه هناك الجيش نفسه الذي انتصر عليه في سورية، فيقف مناديه هاتفاً في المجاهدين الذين رفعوا راية سورية الحرة على مبنى بلدية الرقة «من كان منكم...

جيش المجاهدين الذي سيقضي على «داعش»»»

منذ 4 مارس 2016 / 18:21 | جمال خاشقجي

الانتصار على «داعش» في سورية ليس صعباً على الإطلاق، ولكنه أكثر صعوبة في العراق. إلا إذا أكمل عليه هناك الجيش نفسه الذي انتصر عليه في سورية، فيقف مناديه هاتفاً في المجاهدين الذين رفعوا راية سورية الحرة على مبنى بلدية الرقة «من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يصلّين العصر إلا في الموصل». بالطبع المعركة التي ستستعر من الرقة حتى الموصل تحتاج إلى أيام عدة وتحركات ديبلوماسية معقدة، ولكن الشعب واحد وكلهم يريدون الخلاص من «داعش» ومعه كل مستبد وطائفي.

عندما صعد نجم «داعش» قبل عامين، صرّح أكثر من قائد عسكري أميركي، بل حتى الرئيس باراك أوباما نفسه، بأن الانتصار على التنظيم سيستغرق سنوات، أحدهم حددها بعشر. كلامهم صحيح لو كان الأميركي هو من سيقوم بهذه المهمة، أو جيش نظام مستبد مثل نظام بشار الأسد، أو قوات طائفية مثل الحشد والجيش العراقي، ذلك أن أهالي الرقة، وكذلك الموصل وبقية سُنَّة العراق وعشائرها، لا يريدونهم حكاماً عليهم مرة أخرى. هذا هو السر البسيط الواضح الجلي الذي رفض الأميركي ومعه الروسي حتى الآن أن يدركه، وفي قول آخر لا يريدون الاعتراف به لحاجة في نفوس يعاقيبهم.

هناك ألف سبب وسبب، لماذا إن سحق «داعش» سيكون أسرع على يد جيش سوري وطني، تدعمه السعودية وقوى إسلامية سنّية أخرى، وحبذا لو يبتعد الأميركيون عن الاشتراك المباشر في المعركة، وهذه أيضاً رغبتهم ويكتفون بحماية ظهر الجيش الإسلامي من غدر الروس، أما النظام والإيرانيون فهم كفيلون بهم.

أولها، أنهم أهل الدار، والأعرف بها وبعشائرها ومكوناتها. ثانيها، أنهم أصحاب مصلحة، فـ «داعش» ليس المستقبل الذي يريدونه لبلادهم، ولا يطيقون الحياة تحت ظله، ولا يتفقون مع تفسيره للدين، ويرونه غلواً، وخروجاً على ثوابته، لذلك سيستبسلون في القتال تطوعاً وجهاداً. وثالثها أن من قُدّر عليهم من السوريين أن يقعوا تحت حكم «داعش» وظلمه سيرحبون بهم، ويتعاونون معهم، يعلمون أنهم منهم وفيهم، بما في ذلك من في ركبهم، من سعوديين وأتراك، لا يخشون منهم غدراً ولا تنكيلاً، لن يعتدوا على حرماتهم، ولا على أموالهم القليلة، ولن يحرقوا مساجدهم، ويهينوا علماءهم، ويعتدوا على دينهم ورموزهم بالسباب. والمقارنة هنا واضحة، فأنا أتحدث عما فعله الحشد الشعبي في العراق، الذي لم يدخل الرمادي والأنبار محرراً وإنما منتقماً كارهاً. هنا شرح الجملة في أول المقالة أن الانتصار على «داعش» بجيش من أهل البلد أسهل في سورية بالمقارنة بالعراق، فأهل الموصل والفلوجة وغيرهما من مدن العراقيين السنّة، بين نارين، الصبر على أذى «داعش» وغلوّه حتى يقدر الله لهم مخرجاً، أو الترحيب والتعاون مع غلو وتطرف وإرهاب آخر، هو الحشد الشعبي بل حتى جيش الحكومة العراقية المتواطئة معه، بل لقد جربوهما من قبل، وذاقوا الهوان سنوات في عهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، عندما حكمهم، انتشرت حواجز رجاله ومخابراته في أحياء مدنهم، كانوا بين فاسد مرتشٍ وطاغية صغير معتدٍ، وطائفي كاره، فلما جاء «داعش» براياته السوداء، وضباط بعثه السابق وقد تعمموا بالعمائم السود، لم يهتموا بالدفاع عن مدينتهم، فما كانوا فيه أسوأ، ولكن التعقيدات الدولية، والقرارات الأممية، والنوايا الأميركية غير الجلية، ستجعل من مشروع كهذا صعباً إن لم يكن مستحيلاً ما لم تتغير إرادة واشنطن، لو حصل ذلك وحصلت القوى الوطنية السورية وقد التحمت بشقيقتها العراقية أن تستثمر زخم تحرير الرقة، فييمّم أحرار سورية شرقاً نحو عراقهم، لا يخشون غير الله، وغدر قوات الحماية الكردية المسيطرة والمتحالفة مع النظام في القامشلي والحسكة، ونكوص الأميركي الذي بالكاد وافق على دعمهم وحلفائهم السعوديين والأتراك في حملتهم ضد «داعش»»، وبالطبع هناك ما تبقى من نظام بشار الأسد الواقع تحت الانتداب الروسي الإيراني والذي لن يتردد في السعي للتوسع على حسابهم وقد انشغلوا بـ «داعش» ومفخخاته وانتحاريّيه الحمقى والذين يَقْتلون ويُقْتلون من دون وعي وفقه لا بالدين ولا بالسياسة».

كل هذا يشي بحجم التحدي الذي يواجه المملكة وهي تحشد حلفاء الدين من حفر الباطن جنوباً حتى أنجرليك شمالاً، وتناور مع حلفاء السياسة في واشنطن والعواصم الغربية، وهم غامضو النية، صريح قولهم لا يتفق أحياناً مع فعلهم، وتؤلف قلوب من حولها، لبعضها أجندته الخاصة، ولكن غلبهم حزم سلمان فلم يجدوا إلا الانجرار بصفّه فعاملهم بالحسنى والصبر، لعلهم إلى الحق ينتهون، فيشاركونه الرؤية السعودية التي تروم الخير والاستقرار للجميع.

ويبقى سبب أخير لحتمية انتصار جيش مجاهد على «داعش»، أن الأخير زعم أنه ما خرج إلا انتصاراً للإسلام وشرعه، في وجه الاستبداد والطائفية، فإن خروج جيش يقول أنه «تحالف إسلامي» يحمل معه راية لا إله إلا الله، وقلوباً متوضئة، ورغبة في بناء دول العدل والإحسان، فإن ذلك كفيل بدحر الفكر بعدما يُدْحَر حاملوه، وهذا لا يقل أهمية عن جندلة أفراده، وتشتيتهم بين أسير وقتيل.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/840201/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%82%D8%B6%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4

قبل أيام نشرت «واشنطن بوست» تقريراً سلبياً عما وصفته «مخاطر التدخل العسكري السعودي في الصراع السوري». ليس هذا مهماً، فمثل هذه التقارير كثرت في الإعلام الغربي، وبلغت حد اتهام السعودية بأنها باتت تهدد السلم العالمي، وكأن الإيرانيين والروس...

سعودي يسأل: هل هناك ما يستحق المخاطرة؟

منذ 26 فبراير 2016 / 19:45 | جمال خاشقجي

قبل أيام نشرت «واشنطن بوست» تقريراً سلبياً عما وصفته «مخاطر التدخل العسكري السعودي في الصراع السوري». ليس هذا مهماً، فمثل هذه التقارير كثرت في الإعلام الغربي، وبلغت حد اتهام السعودية بأنها باتت تهدد السلم العالمي، وكأن الإيرانيين والروس يوزعون الورد في سورية واليمن.

المهم أن الـ «بوست» تقول إن هذا القلق والتوجس وصل إلى السعودية، وأن بعضاً من مواطنيها متخوف من أن يجد بلده متورطاً في حرب على جبهتين أو أكثر! واستشهدت بمن وصفته بأنه «مراقب سياسي سعودي معروف ومقرب من كبار المسؤولين»، ونقلت عنه قوله: «اقتصادنا يعاني بالفعل، وعلى رغم ذلك يخرج علينا من يبشر بحرب في سورية ضد الروس»! من الواضح أن صاحبنا منزعج من التصريحات المتداولة عن «استعداد» المملكة لإرسال قوات برية إلى سورية لمحاربة «داعش»، ولكن قبل الهجوم على المتحدث الذي لا نعرفه ونتهمه بالانهزامية، يجب أن نعترف بأنه يمثل تياراً حقيقياً بين السعوديين، نلقاهم في مجالسنا، حيث يتحدثون بصراحة ويلقون بالأسئلة الصعبة يميناً ويساراً، الكتّاب منهم يعبرون عن أنفسهم، ومخاوفهم بين سطور مقالاتهم، والأفضل أن نستمع إليه، وقد عبر عنهم صاحبنا الذي تحدث لمراسل الصحيفة الأميركية العريقة، فأضاف: «هناك قلق حقيقي على مستويات المجتمع السعودي حول التورط في كل هذه الصراعات الخارجية». وبعدما ذكرت الصحيفة أنه طلب عدم ذكر اسمه خوفاً من تبعات صراحته، نقلت عنه التصريح الكارثي الآتي: «أؤمن بأن هناك اعتقاداً سائداً بأننا فقدنا القدرة على تمييز الأشياء بعقلانية».

الكارثة ليست في ما قال، وإنما في حقيقة غياب خطاب تعبوي يلغي هذه الشكوك ويعزز الثقة بما نحن فيه وما نحن مقبلون عليه، فما دام هناك اقتناع بحتمية المواجهة، فالوقت حان لأن تنتقل هذه القناعة إلى كل مستويات المجتمع السعودي، التي أشار إليها صاحبنا أعلاه، وقال إنها ينتابها القلق والاعتقاد بأننا «فقدنا القدرة على تمييز الأشياء بعقلانية»، فمسائل الحرب والسلام لا تحتمل التسويف وتعدد الآراء، وأي محلل متابع يعلم أن معركة مواجهة إيران وطردها من عالمنا طويلة وصعبة وقاسية، وبالتالي يجب ألا يعلو صوت على صوتها.

إذاً حان الوقت أن يسمع الشعب السعودي، وفي شكل مباشر ودقيق، خطاباً يوضح ويفصل مقاصد المعركة وأسبابها، والمطلوب من الشعب حيالها. لعله كان مقصوداً أن يغيب الخطاب التعبوي في بداية المعركة، كي لا يفزع الاقتصاد فتزداد الضغوط على الدولة، ولكن الاقتصادي وصاحب رأس المال ذكي بطبيعته، يتحسس مواقع الخطر، بل أحياناً يبالغ فيها إذا ما غابت عنه المعلومة الصحيحة، فانعكس ذلك سلباً على أدائه، كما أن خطاب المعركة حضر قسراً، ولكنه محاط بقدر من الإشاعات والمبالغات، فالمواطن بات يتأثر برسالة مجهولة المصدر في «واتساب» أكثر مما يتأثر بمقال متزن لكاتب معروف كان البارحة مع أحد المسؤولين.

النتيجة أن مسألة مصيرية، كالمواجهة مع إيران والتدخل في سورية والحرب في اليمن، أضحت موضوع جدل وتباين، وكأنها قضية هامشية مثل قيادة المرأة السيارة والصراعات الحزبية، بل إنها وظفت في تلك الصراعات العبثية فتسطحت منعطفاتها المصيرية، فهذا كاتب يشكك في التحالف السعودي - القطري - التركي، لأنه لا يوافق هواه السياسي، وإذا بالتحالف يصبح رباعياً وتنضم إليه الإمارات بعد إعلان وصول طائراتها وقواتها مع أخرى سعودية إلى قاعدة إنجرليك التركية، لعله أصبح الآن تحالفاً يرضي هوى الجميع، وذاك يريد أن يزج بمصر في تحالف، هي لا تريده أصلاً، لأنه يوافق هواه، وثالث يصر على أن دعاة المواجهة مع إيران يريدون أن يزجوا بالمملكة في صراعات لأنها تخدم توجهاتهم الحزبية، وسط هذا التجاذب يكون طبيعياً أن تغم الصورة والتوجه والطريق أمام المتلقي السعودي.

معظم القناعات السعودية، ومادة معظم المقالات، كان مصدرها تصريحات وزير الخارجية عادل الجبير، الذي يقوم بأداء جبار، ولكن خطابه بطبيعته موجه إلى الخارج، لذلك حان الوقت لأن يستمع المواطن لخطاب موجه إلى الداخل، لتقطع الشك باليقين، وتجيبه على السؤال الكبير: هل مواجهة إيران، ومنعها من الانتصار والهيمنة في سورية واليمن ضرورية؟ وهل نستطيع النهوض أكثر بالمجتمع وتلبية حاجاته في السكن والتعليم والصحة في الوقت ذاته مع تلك المواجهة؟

وعلى رغم أن المراقب الحصيف يستطيع إدراك أسلوب التدخل السعودي الحذر في الصراعات الخارجية، وأنها اختارت دعم القوى الوطنية المحلية في اليمن وسورية، وهي قوى كافية لحسم الصراع، ذلك أنها صاحبة القضية، فإن سعوديين وغير سعوديين يخشون فتح جبهتين في وقت واحد، وكأن السعودية هي التي صنعت الثورة في سورية أو اختارت موعد انقلاب الحوثيين وصالح! لم يقل مسؤول سعودي إنه سيرسل الجيش إلى سورية، وإنما قوات خاصة محدودة، واشترط لذلك وجود غطاء دولي، وتحديداً أميركي، كما أنها لم تقطع علاقاتها بالروس، ولا تزال الاتصالات معهم مستمرة، آخرها اتصال بين الملك سلمان والرئيس بوتين الأربعاء الماضي. السعودية تستخدم كل أدواتها، السياسة، والضغط، والاقتصاد، والمناورة، وحتى الدعم العسكري، ولكنها تفعل ذلك كله بحكمة وحذر يحمي الوطن، قد نرى قريباً صواريخ أرض جو بيد المعارضة السورية، فتثير غضب الروس، واتهامات الإيرانيين، وربما عتب الحلفاء، ولكن لن يخرج مطلقاً مسؤول سعودي يقول نحن من أرسلنا هذه الأسلحة، لقد فعلت ذلك بصمت في أفغانستان وانتصرت قبل عقدين، وحمت مصالحها الاستراتيجية، وتستطيع أن تفعله ثانية في سورية.

أجزم بأن معظم السعوديين يثقون بقيادتهم، ومقتنعون بحتمية المواجهة، ويرون أنها لحماية الوطن وليست مجرد «صراعات خارجية» ولكن، خطاب للشعب، فاصل جامع مانع، بات ضرورياً جداً الآن.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/839681/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%A3%D9%84-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A9

بين مثقفين يدعون لاجتثاث خصومهم المفكرين، ودعاة يتهمونهم بالعداء للوطن، يعيش السعوديون حرباً طاحنة بين دعاتهم الدينيين ويمينهم المحافظ، وبين مثقفيهم وكتاب صحفهم، وتيار يقول إنه ليبيرالي.اخترت الانسحاب على رغم أنني تورطت في السابق في...

حرب السعوديين الطاحنة

منذ 19 فبراير 2016 / 17:47 | جمال خاشقجي

بين مثقفين يدعون لاجتثاث خصومهم المفكرين، ودعاة يتهمونهم بالعداء للوطن، يعيش السعوديون حرباً طاحنة بين دعاتهم الدينيين ويمينهم المحافظ، وبين مثقفيهم وكتاب صحفهم، وتيار يقول إنه ليبيرالي.

اخترت الانسحاب على رغم أنني تورطت في السابق في صراع التيارات السخيف هذا، والذي بت أسميه «ملهاة الرعيان» إذ لا تفارق مخيلتي صورة مسؤول حكومي يتابع على شاشة بلازما كبيرة اثنين من ممثلي التيارين يتبادلان التهم، ويلوح كل منهما بأوراق تدين الطرف الآخر، وكلاهما يزعم أنه الأحرص على الوطن، بل أحياناً يستدعي السلطة على خصمه، فيبدوان وكأنهما ديكان يصطرعان، فيضحك المسؤول، ليضحك معه جلساؤه، الذين يندر أن يعارضوه في رأي، ويقول: «دعهم يتصارعون فهم يحرقون أنفسهم بأنفسهم»، ولكن كل الأطراف تحرق هذا الوطن بهذا الصراع، بما في ذلك من يشجعه ويتركه بلا حسم، فتتجزر هذه الانقسامات الوهمية، وتتحول إلى قبائل سياسية تختصم حول «ناقة بسوس» وليس حول تكلفة إعاشتها وحقها في الرعي من عدمه، وجدوى زراعة علفها أم استيراده، أو حتى الجدوى الاقتصادية لتربية بضعة ملايين من النوق مثلها في بلاد استهلكت مواردها الطبيعية منذ عقد أو اثنين، ولكنها لا تزال تفضل أن تختصم حول ثوابت حسمتها دول أصغر منها سناً، على أن تنشغل بما هو أدعى وأهم.

إنه وقت غير مناسب لمثل هذه الصراعات، فالمملكة تشهد حربين على جبهتين، الرأي العام قلق على أمنه وعلى اقتصاده، وبدأ يشعر تدريجياً بقرصة كلفة الحروب وانخفاض أسعار النفط، ولكن في خضم ذلك انفجرت قصة فتاة تقف على الرصيف، جاءها عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، طلب منها تغطية وجهها، تجادلت معه، هربت منه، لاحقها، سقطت على الأرض فجرها من قدميها، ربما حصل هذا من قبل في غير مكان، ولكنه زمن الإعلام الاجتماعي، فكان هناك من وثق الحادثة، فأصبحت قضية رأي عام، انفجرت الصحافة تنتقد الهيئة وتصرفها، والود مفقود بين الاثنين منذ زمن، فالصحافة بطبعها - في السعودية أو غيرها - تنحو نحو الحرية والعصرنة، وأيضاً تعنى بغريب الأخبار، ولا يمكن أن يمضي خبر جر فتاة من رجليها في الشارع من دون أن تغطيه. التيار الديني تعامل مع تصرف الإعلام الطبيعي والمتسق مع وظيفته بأنه تصيد واستهداف للهيئة، التي يؤمنون بأنه لولاها لفسد المجتمع السعودي، فاشتعلت الحرب بين الطرفين، واتسعت بفتح ملفات أخرى، ودخلها الدعاة وخطباء المساجد، وزادت في اشتعالها ساحة الإعلام الاجتماعي حيث لا ضابط ولا رابط للمتشاتمين فيه.

سجل الإعلام وكتاب الأعمدة ومقدمو البرامج التلفزيونية أهدافاً في مرمى التيار الديني والهيئة، فكان لا بد لها أن ترد وتثأر بعدما ارتفعت أصوات تدعو حتى إلى حلها وضمها إلى وزارة الداخلية، وبالطبع انقسم الشعب، القلق أصلاً والمتوتر بسبب الأحداث المحيطة بالمملكة، حول المسألة التي في حقيقتها أسئلة قديمة لم تحسم في المملكة، على رغم عمرها المديد بوصفها دولة حديثة، تدور حول الهوية والتعددية والحريات الشخصية وحدودها.

وعلى رغم أن الهيئة جهة حكومية وتتبع مباشرة لمجلس الوزراء فإنها أيضاً تمثل تياراً شعبياً متحمساً لها ويراها معبرة عن رؤيته لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، بل لو استطاع لفرض مسطرته على المواطنين كافة، وهؤلاء يتميزون أيضاً بقدر كبير من التعصب، وقد اضطرت الدولة إلى إصدار عشرات التوجيهات والضوابط للحد من غلوائهم، ولكنهم في النهاية متحمسون ويؤمنون بأن الحق معهم وأن تفسيرهم الصارم لتعليمات الشريعة هو الحق، وأن واجبهم ليس تبيان ذلك للناس، بل إنزالهم عليه، فـ«الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

فجاء انتقام التيار من زميل معروف، مقدم البرامج الشهير علي العلياني، قالوا إنه يشرب الخمر، وصوروه وزجاجاتها بجواره والقيد بيده، في تشهير صريح مخالف لكل الأنظمة والأعراف، في تلك الليلة كان بإمكانهم القبض على غيره من المذنبين فما أكثرهم، حتى في المدينة الفاضلة، ولكن كان من الضروري أن يكون المذنب إعلامياً مشهوراً ليرسل الرسالة المطلوبة ويسجل الهدف في مرمى الخصم، أثبتت الفحوص براءته، ولكن التشهير وقع، فازداد الغضب والتلاوم اشتعالاً، الوطنية ملجأ من لا ملجأ له، رفع المتدينون شعار «إعلامنا يخدم أعداءنا، إعلامنا يخرق سفينتنا»، رد عليهم الكتاب بهجوم شرس، عشرات المقالات تكرر الفكرة نفسها، تتهم الهيئة بالاعتداء على حرمة البيوت، وبالترصد للناس، استذكر الجميع سماحة الدين، وإن لم يعملوا بها وهم يختصمون، صرخ البعض: «لم يخرج من بين الإعلاميين إرهابي ولكن خرج من صفكم دواعش». خرجت صيحات تدعو للاجتثاث والاستئصال، يتدخل المسؤول فيوقف هذا عن الكتابة ويقيل ذاك من منصبه، ولكنه لا يحل أصل المشكلة.

قبل سنوات، وفي جلسة لمجلس الوزراء بعهد الراحل الملك عبدالله، دعا المجلس إلى ترسيخ «حق الناس في الاختلاف»، كأن الراحل تركها لنا بمثابة شعار لعلنا نفعّله ونحوله إلى واقع بنظام وثقافة وتعليم وتربية، ولكننا لم نفعل بعد، ما حصل ويحصل الآن، في حروب القبائل الفكرية السعودية يؤكد أنه حان الوقت لنظام ما يحمي حق الناس في الاختلاف، نظام يؤسس على الشريعة لا قوانين وضعية، فمدرسة الرأي الواحد غيبت عن المجتمع السعودي ثراء التعدد الحضاري والفقهي والتشريعي المتاح في الإسلام، الممتدة اجتهاداته من سومطرة حتى كازابلانكا، إسلام عريض عمر حضارته وفقهه ومدارسه 1400 سنة، مكتبة هائلة ثرية نبحر فيها لنجد فيها أجوبة العصر الحديث، ولكننا نقف أمام رف واحد.

حتى ذلك الحين، أتمنى على الزملاء أن يضربوا عن الكتابة والجدل في موضوع الهيئة والهوية، فكل ما يكتبونه يزيد الاحتقان احتقاناً، ولم تعد هناك حجة تضاف إلى حججهم، لقد استمع صاحب القرار إلى مرافعتهم، فليصدر حكمه.

توقف احتجاجي يريح الجميع، وينفّس الاحتقان، ولكنه سيجعل قضايا الهوية والحقوق والحريات قضية علاقة مباشرة بين المسؤول والمواطن، وليس صراع تيارات.

سآخذ بنصيحتي وأجعل هذه آخر مقالة أكتبها عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا مزيد لمستزيد.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/839172/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D9%86%D8%A9

كان من الضروري إعلان السعودية استعدادها إرسال قوات برية إلى سورية، وكذلك دعوتها إلى مناورة رعد الشمال، التي ستجمع جيوش دول إسلامية عدة على أرضها في أضخم تجمع عسكري منذ حرب تحرير الكويت، وعززت ذلك بإعلان أول اجتماع لقادة دول «التحالف...

ليل طويل... طويل

منذ 12 فبراير 2016 / 17:31 | جمال خاشقجي

كان من الضروري إعلان السعودية استعدادها إرسال قوات برية إلى سورية، وكذلك دعوتها إلى مناورة رعد الشمال، التي ستجمع جيوش دول إسلامية عدة على أرضها في أضخم تجمع عسكري منذ حرب تحرير الكويت، وعززت ذلك بإعلان أول اجتماع لقادة دول «التحالف الإسلامي» الذي أعلنته الشهر الماضي، لتترك العالم في حيرة مما تنوي أن تفعله الرياض بكل هذا الزخم، ولكنها نجحت في إعادة الاهتمام بقضية يريد المجتمع الدولي العاجز أن ينساها.

بتحركها النشط هذا تقطع الطريق أمام مؤامرة واضحة لتصفية الثورة السورية، لا يحتاج حصيف إلى البحث عن دليل لها، فالولايات المتحدة في حال انسحاب وتقهقر أمام الروس، وتبعها الغرب. سيقول أحدهم إن بلاده لا تتفق أخلاقياً مع الرئيس بوتين في ما تفعل قواته من جرائم حرب، ولكنه سيعترف بأنهم لا يملكون كثيراً يفعلونه، لم تبق عقوبات أخرى يفرضونها عليه، فلقد فرغ ما في جعبتهم في معركة أوكرانيا والقرم التي خسروها، في السياسة بين الدول انتهازية مثل تلك التي تجري في خصومات الحواري، وفق قاعدة «إن لم تستطع أن تغلبهم فشاركهم»، يسمونها هناك نذالة، ويسميها السياسي واقعية.

واقعية السياسي الغربي - وللأسف بعض العرب - أن الأسلم هو التسليم بالحل الروسي، لقد فعلها بوتين من قبل في الشيشان، فلم لا يكررها في سورية، يدعم نظام بشار حتى ينتصر بالقوة، يفرض هيبته وسطوته على شعبه، يعيد «النظام العربي القديم» القائم على الخوف لأجل الاستقرار، في مقابل ذلك يقضي على «داعش» بعدما استنفد غرضه منها، سيقبل الشعب بذلك خوفاً أو طمعاً بعدما باتت خياراته صفرية، أما الموت قصفاً أو جوعاً أو لجوءاً، أو الحياة تحت الديكتاتور، الذي سيوفر له بعضاً من العيش، والأهم الأمان من الموت، كثيرون سيختارون ذلك بعدما تخلى عنهم العالم، سيغرونهم بما هو أكثر؛ إصلاحات شكلية، وانتخابات حتى من دون بشار الأسد، فثمة كثيرون مستعدون لأن يكونوا «قديروف» يحكم في ظل الانتداب الروسي، لازلت أذكر جملة المستشرقة الروسية يلينا سوبونينا لي، خلال مؤتمر عن التدخل الروسي في سورية: «غروزني (عاصمة الشيشان) لم تعد مهدمة كما تتذكرونها، لقد أضحت دبي القوقاز»! جملة مناسبة لحملة علاقات عامة، صورة بضعة أبراج عالية في حلب تنتصب بين الأنقاض، حتى لو كانت مجرد «موديل» يعرض في مؤتمر آخر للمانحين ينظم في دمشق برعاية الرئيس الجديد المنتخب وسط حضور عالمي وعربي كبير، كافية «لكي يقول أحدهم: «انتصرنا ودحرنا الإرهاب.

ولكن أية سورية تلك التي ستكون؟ سورية قمع وخوف، فات بعضهم أن الثورة هناك لم تكن بين مناطق أو أعراق، وإنما ثورة شعب ضد ديكتاتور، وحلاً كهذا يقول للشعب السوري: إنك آمن إن قبلت الديكتاتور، أما إن رفضته وتمسكت بحلمك فابقَ لاجئاً حيثما أنت، نتركك هناك حتى ترتب أمرك وتندمج في مجتمعك الجديد، أو تنكسر فتعود، أما أن تتمسك بحريتك فأنت إرهابي.

وكما جرت العادة، لا بد أن توزع الغنائم على المنتصرين، روسيا ستحصل على قواعدها ووجودها الدائم شرق المتوسط، أما إيران، حليفة النظام وحاميته، فلها كل سورية، تجعلها منصة لمشروعها الطائفي، الذي يتعارض مع المستقبل وحركة التاريخ معاً، كما سيكون مشروعاً للفتنة في المنطقة، ولكنها مصرة عليه، وهي لم تهرول عبثاً إلى هناك وتضحّ ببلايين ثمينة، ودماء صفوة مقاتليها لأجل إبقاء رجل اسمه بشار الأسد في السلطة فقط، إنها تريد جائزتها الكبرى؛ سورية.

لا أملك إجابة محددة عما تنوي الرياض فعله، وهي تنشط ديبلوماسياً وعسكرياً، في ما يبدو لبعضهم مغامرة ومخاطرة، وتراه هي دفاعاً قومياً، ولا ومتى ومن أين وكم تعداد القوات التي ستدخل سورية؟ ومع من؟ ولكن الذي أعرفه ومتأكد منه مئة في المئة أن السعودية ترفض، في شكل لا يحتمل النقاش ولا أنصاف الحلول، انتصاراً إيرانياً في سورية يجعل من «قلب العروبة النابض» منصة لتغيير تاريخ وهوية المنطقة، من الواضح أن هذا هو المبدأ الذي ستتعامل به ومنه المملكة العربية السعودية مع العالم ودول المنطقة، وعلى الجميع أخذ ذلك في الاعتبار وهم يتعاملون معها.

من الجيد أنه ما من مسؤول سعودي خرج على شعبه والعالم يعدهم بانتصار سريع، فالليل طويل، طويل، يبدأ بإعادة التوازن في سورية بعدما اختل ففشلت مفاوضات جنيف، وخرج رئيس وفد النظام بشار الجعفري يعرض شروطه و«قرآنه»، كما وصفها في غرور غير مسبوق، إنه يريد استسلام المعارضة، مستنداً إلى قوة النار الروسية التي تقتل شعبه. ما جرى في جنيف دفع السعودية إلى التعجيل بما

سماه وزير خارجيتها عادل الجبير «الخطة ب»، لا يهم ما تفاصيلها؟ المهم هو إدراك شرطها، وهو المبدأ المشار إليه آنفاً، والذي يمكن اختصاره بجملة «سورية من دون إيران».

من الواضح أن الخطة السعودية «ب» بدأت بإعلانها استعدادها للتدخل البري في سورية، لتضع الولايات المتحدة والغرب، أصدقاء سورية المفترضين على المحك، كأنها تقول للأميركيين الذين أكثروا من القول: «أنتم لم تفعلوا ما فيه الكفاية لمحاربة داعش»! ها أنذا مستعدة، فهل أنتم مستعدون؟ الكرة الآن في ملعبهم.

كيف سينتهي هذا التدخل؟ وما هي حدوده وحجمه؟ ربما حتى الإستراتيجي السعودي لا يعرف، يعرف فقط الهدف الواجب تحقيقه «مهما كلف الأمر»، فكل التدخلات تبدأ صغيرة، ثم تتوسع، نية محاربة «داعش» ستتسع لتشمل دعم الثوار، فما من أحد يكره «داعش» مثلهم، القوة السورية الوطنية هي التي ستستبسل للقضاء عليهم، فلم يثر السوري من أجل استبدال مستبد علوي علماني بمستبد منغلق يحتكر الدين وتفسيره، ولن يكون للثوار دور من دون حمايتهم وهم يتعرضون لهجمة مزدوجة من النظام الذي يدعمه الروس، والأكراد الذين يدعمهم الأميركيون، غريب هذا! ولكنه يحصل الآن في بروكسيل، وبعدها ستفتح كل هذه الملفات وتفرد كل الخرائط، فإذا كان المدخل لسلام سورية هو الحرب على «داعش» فإن إنهاء النظام والمضي نحو سورية حرية هو الذي سيجعل هذا السلام ممكناً.

وبقدر ما تنشط السعودية مع حلفائها لإقناعهم بوجهة نظرها يجب الإعداد لهذا الليل الطويل داخلياً أيضاً، فبعضنا قلق ضعيف الثقة بقدراتنا، وسرعان ما سيقول: كيف نقاتل في جبهتين؟ ربما حان وقت الإعلام التعبوي.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/838590/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84

انتصار السعودية وحلفائها في اليمن سيفضي إلى عودة السياسيين هناك إلى طاولة الحوار، بما في ذلك الحوثيين - إن رغبوا - لبناء يمن تشاركي لا يحكمه ديكتاتور أو فصيل سياسي واحد أو طائفي، بينما سيفضي انتصار روسي إيراني في سورية إلى إعادة حكم...

السلم العالمي في مقابل الأمن القومي السعودي

منذ 5 فبراير 2016 / 20:08 |جمال خاشقجي

انتصار السعودية وحلفائها في اليمن سيفضي إلى عودة السياسيين هناك إلى طاولة الحوار، بما في ذلك الحوثيين - إن رغبوا - لبناء يمن تشاركي لا يحكمه ديكتاتور أو فصيل سياسي واحد أو طائفي، بينما سيفضي انتصار روسي إيراني في سورية إلى إعادة حكم قمعي طائفي مجرب ثلاثين عاماً، وكان سبباً في الثورة الحاصلة، ما يعني تكريس حال التمرد والانقسام والمواجهة بين أطراف خارجية عدة، إما مباشرة وإما في شكل غير مباشر، ما سيهدد بالتأكيد الأمن العالمي، ذلك أن النزاع خرج من دائرته الإقليمية بالتدخل الروسي.

إنها حال لا تقل عن أزمة الصواريخ الكوبية، أو الشرق الأوسط 1958، تهدد بإشعال المنطقة عقداً آخر أو أكثر، وهي المنطقة التي يفترض أنها مهمة لاقتصاد العالم حتى ولو كان هناك فائض نفطي، وكذلك لموقعها الاستراتيجي، فلماذا لا ترى الإدارة الأميركية أن إفشال مفاوضات جنيف من الروس واستمرار حربهم الشرسة في سورية مهدد للسلم العالمي؟

لا يعقل أن السيد جون كيري ساذج لكي يعتقد أنه قادر على إقناع المعارضة السورية بالقبول بشراكة مع نظام بشار الأسد كي يستطيعا معاً محاربة الإرهاب! ولكنه تقريباً قال شيئاً كهذا لرئيس الهيئة العليا السيد رياض حجاب، عندما التقاه قبل أسبوع!

ما الذي أصاب الأميركيين؟ لماذا لا يستمعون إلى وزير الخارجية السعودي السيد عادل الجبير عندما يقول «سندعم المعارضة عسكرياً في حال فشل المفاوضات»، وفي الوقت نفسه يصر الروس والإيرانيون على فرض أمرهم الواقع بالقوة على كل الجبهات مع المعارضة - باستثناء «داعش» - ثم يصل رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو إلى الرياض ويدلي بتصريحات مماثلة عن دعمهم للمعارضة السورية، وقد اصطحب معه في سابقة للحكومة التركية رئيس أركان الجيش خلوصي أوكار، ما أثار تساؤلات في الإعلام التركي، وفيما إذا كان ذلك بداية لشراكة أنقرة في التحالف الإسلامي الذي أعلنته الرياض الشهر الماضي! يجري كل هذا والجميع يعلم أن البلدين يرفضان انتصاراً روسياً إيرانياً في سورية، وأنهما سيقتربان أكثر في «تحالف سني» تفرضه عليهما الحال الطائفية التي خلقتها إيران، ما سيوسع دائرة الصراع إلى أبعد من سورية. حان الوقت لأن يقتنع الأميركيون بأن السعوديين والأتراك جادون وأنهم Not Bluffing واضطررت إلى كتابتها بالإنكليزية إذ لم أجد مرادفاً للجملة التي يكثر الأميركيون من استخدامها مع خصومهم لشرح جديتهم.

تدخل تركي في شمال سورية، أو إرسال الرياض صواريخ أرض جو للثوار سيراه الأميركيون تهديداً للسلم العالمي، ولكن كان عليهم أن يروا التدخل الروسي ومن قبله الإيراني في سورية كذلك، والأفضل ألاّ نصل إليها جميعاً، ولكن هذا يتطلب موقفاً أميركياً حازماً وسريعاً يوقف العبث الروسي في جنيف، وكذلك في ريف اللاذقية وحلب ودرعا، وحيث ما حملت طائراتهم ورجالهم من خراب ودمار.

ما الذي عليهم أن يفعلوه لوقف «تنمّر» الرئيس الروسي بوتين؟ لا أعرف، ولكن أي شيء يفعلونه الآن أفضل من أن تجري الانتخابات الرئاسية في بلادهم والعالم في أتون أزمة خطرة تهدد «السلم العالمي».

بالنسبة إلى السعودية، فإن ما يجري يعادل «لحظة 1939» لدى البريطانيين والفرنسيين. شاهدوا ما فعله هتلر في بولندا، فلم يجدوا على رغم خطورة قرارهم غير إعلان الحرب. لو اقترح عليهم أحد أن حصّنوا حدودكم، واقبلوا بهتلر يلتهم أوروبا من حولكم، لكانوا كمن أقفل باب بيته وجلس ينتظر طرقات الوحش على بابه. كان قراراً صعباً، كلف بريطانيا أمنها وهي بعيدة في جزيرتها، وفرنسا حريتها وعاصمتها، ولكن بعد حرب دامية وصبر وعزم انتصرتا ومعهما الولايات المتحدة، وقد جرّت على رغم أنفها إلى حرب عالمية طاحنة.

مثلما لم تنتظر الرياض في آذار (مارس) الماضي واشنطن أن تتحرك لوقف انقلاب الحوثيين والمخلوع صالح، ففي الغالب ستتخذ الموقف نفسه (وليس الحرب والتدخل نفسهما) في سورية، والأفضل لها ألاّ تستمع إلى كل من يعظها حول وجوب الحفاظ على «السلم

العالمي»، فهذه مسؤولية الولايات المتحدة والدول العظمى. مسؤولية السعودية أمام شعبها هي حماية أمنها القومي، فانتصار الروس والإيرانيين في سورية ستكون له انعكاسات سلبية عليها محلياً، ومن حسن حظها أن هناك دولة كبرى إقليمية تشاركها الهمّ والقلق نفسهما هي تركيا، فانتصارهم هناك يعني وجوداً دائماً لهم جنوب حدودها، والسماح للأكراد بالتمدد بدولة ما أو منطقة نفوذ.

لماذا لا ترى الإدارة الأميركية كل هذا؟ هل هي السياسة الانسحابية التي سيفخر بها أوباما عندما يكتب مذكراته ويشرح كيف جنب بلاده وُحول حروب الشرق الأوسط الطائفية؟ يجب ألاّ نستغرق كثيراً في تحليل ذلك إلا بالقدر الذي يخدمنا في توظيف الولايات المتحدة وعضلاتها في مشروعنا لحماية أمننا القومي، مثلما فعلنا في اليمن. أخذنا زمام المبادرة، وتحملنا المخاطر، فتعاونت معنا واشنطن، بصدق أو على مضض، ولكن علينا ألاّ نأخذ تعاونها في حكم المسلم، والأفضل أن تنتهي هذه الحرب في أسرع وقت ممكن، فثمة خصوم يكمنون في منعطف قادم ينتظرون ثغرة ما يقلبون فيها الطاولة علينا، فاليمن وسورية معركة واحدة، لنا ولهم.

يجب ألاّ نيأس، فثمة حجج قوية لدينا. إن ما يحصل في سورية يهدد السلم العالمي. لقد وصلت آثاره بعيداً حتى فيينا، فحزب «الحرية» النمسوي المتطرف حقق انتصاراً غير مسبوق في مجلس تلك العاصمة الليبيرالية. هذا نموذج يجب أن يراه العالم، إضافة إلى انتصارات اليمين المتطرف في بولندا وهنغاريا، حيث أصبح نموذج بوتين مثالاً يحتذى للحكم. ليس هذا المستقبل الذي يفترض أن يخشاه الأميركيون في أوروبا، بل حتى في الأردن، لم تعد مسألة اللاجئين إنسانية، بدأت تصبح سياسة، تقلق ملك البلاد وحكومته. الملك عبدالله استخدم مصطلح «الغليان» وهو يشير إلى حال بلاده وهي تتعامل مع طوفان اللاجئين. حكومته تقول إن فرص مليون سوري في العودة إلى بلادهم تتضاءل كلما امتد الصراع، يتوقعون أن بعضهم سيستقر في الأردن ذي الاقتصاد الضعيف بشكل دائم، والبقية لن تغادر إلا بعد 17 عاماً. هدم حي في درعا أو ريف دمشق يعني أن لا مكان يعود إليه اللاجئ السوري حتى لو توقفت الحرب غداً، بغض النظر عمن ينتصر فيها.

يجب أن نوظف هذه التفاصيل المؤلمة في جدلنا مع الإدارة الأميركية، لتكون جزءاً من حرب المملكة، تواكب نشاطها السياسي والعسكري في المنطقة. الولايات المتحدة مهمة، وهي القادرة على مواجهة الروس. فلنضغط عليهم، ولنزج بمسألة تهديد السلم العالمي، التي وصلت حتى الانتخابات الأميركية الرئاسية بالجدل حول اللاجئين السوريين ومكان المسلمين في المجتمع الأميركي، ونذكرهم بأن الأزمة السورية لم تعد في سورية فقط. لقد تعدت آثارها الأردن ولبنان، ووصلت إلى أوروبا الشرقية وغيرت المزاج السياسي فيها، وإلى باكستان، وأصبحت موضوعاً قد يقسم مجتمعها طائفياً. إنها ليست قضية السعودية وحدها، إنها أمننا القومي المتداخل مع سلمهم العالمي.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/838040/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A

أصدقائي كثر في الهيئة العامة للاستثمار، ولن تعجبهم فكرة مقالتي هذه، إذ تتعارض مع ما يسعون إليه ويناضلون من أجله، ولكنها فكرة للنقاش حامت في ذهني بينما كنت أقلب ناظري بفخر قبل أيام في أروقة منتدى التنافسية الذي تحرص على تنظيمه الهيئة كل...

الدكان» مغلق للإصلاحات»

منذ 29 يناير 2016 / 17:19 | جمال خاشقجي

أصدقائي كثر في الهيئة العامة للاستثمار، ولن تعجبهم فكرة مقالتي هذه، إذ تتعارض مع ما يسعون إليه ويناضلون من أجله، ولكنها فكرة للنقاش حامت في ذهني بينما كنت أقلب ناظري بفخر قبل أيام في أروقة منتدى التنافسية الذي تحرص على تنظيمه الهيئة كل عام، للترويج لفكرة التنافسية محلياً، ولجلب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة بدعوة رؤساء شركات كبرى واقتصاديين وإعلاميين أجانب، للحديث وزيارة البلاد ولقاء نظرائهم السعوديين.

كونك سعودياً، لا بد من أن تشعر بالفخر إذ ترى في أروقة المنتدى شباب المملكة الآتين من أفضل جامعات العالم متعددي اللغات، بعضهم في مواقع قيادية حكومية أو في القطاع الخاص، يتحدثون بحماسة في ما بينهم أو مع ضيوفهم الأجانب عن رؤاهم لسعودية قوية متنافسة. استمعت إلى وزير التعليم الجديد أحمد العيسى (شاب هو الآخر بالنسبة إلى من تعودنا عليه ممن وصل إلى منصبه) يتحدث عن خططه الإصلاحية لتحويل التعليم وتمكينه من تخريج شباب قادر على التنافس. يفكر في إطلاق مدارس حكومية «مستقلة» لتكون منصات تنطلق منها أفكار تنافسية متعددة للتعليم، فكرة عظيمة تكسر الجمود والتكرار، لكنه لفت انتباهي إلى حقيقة لم أتوقعها عندما قال إن الطلاب المنتسبين الذين يدرسون في مدارس خاصة لا يتجاوزون 15 في المئة من طلاب المملكة، وأن 85 في المئة يدرسون في مدارس حكومية، ذلك أنني اعتقدت أن نسبة المؤمنين بالتعليم الأهلي أكثر بكثير، فجل من أعرف من أقارب وأصدقاء يفضلون المدارس الأهلية، ويتنافسون في اختيار أفضلها، ثم يشكون من ارتفاع أسعارها. اكتشفت أنني، وجل من اجتمع في أروقة المنتدى ممن يتحدثون بخليط من العربية والإنكليزية، شيباً وشباناً، ما هم إلا أقلية في مجتمع أكبر بكثير، غائب عن المؤتمر، بينما هم المقصودون برغبة أن يكونوا أكثر تنافسية، إذ يفترض أنهم الطبقة العاملة الموعودة بمئات الآلاف من الوظائف التي ما فتئ الوزراء يعدون بها كل سنة، وفي الوقت نفسه يريد المنظمون أن يكون الاقتصاد كله أكثر تنافسية. والحقيقة أن هناك تعارضاً بين الاثنين على رغم أنهما نظرياً متكاملان، فالغالبية من المواطنين الذين يتخرجون (أو يتساقطون) من مدارس وجامعات حكومية غير قادرين على التنافسية.

كي نجعل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية أكثر إغراء من دبي، أو حتى من منطقة حرة في إثيوبيا، لشركة «سيمنس» الألمانية مثلاً، كي تصب بلايينها فيها وتؤسس مصنعاً، وتنتج مولداتها الكهربائية المتقدمة، وتنقل هذا النوع من الصناعة المتطورة إلى عالمنا، فلا بد من جعل بيئتنا الاستثمارية أكثر تنافسية في ما يخص الضرائب والتقاضي وسهولة التنقل والتصدير، وأيضاً سهولة استقدام العمالة والحصول على التأشيرات اللازمة لذلك. وهنا لا تمتاز دبي كثيراً عنا، لكن إثيوبيا قد تتفوق لأنها قادرة على توفير عمالة محلية.

إذا استطعنا ذلك، بتحسين جودة التعليم وقيم العمل، فلا مشكلة، ولكن إلى كم من الوقت نحتاج؟ هل يمكن أن نستمر في جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمصانع ومعها عمالة وافدة أكثر، والتي لم تعد فقط تلك الرخيصة، بل باتت مسيطرة حتى في المواقع القيادية، كما كشف تقرير لمؤسسة التأمينات الاجتماعية السعودية الأسبوع الماضي؟ هذا غير أنهم لا يزالون يشكلون ثلاثة أضعاف المسجلين في التأمينات بين عموم القوة العاملة في المملكة.

هذه الحقائق وغيرها تشير إلى أن أمامنا كثيراً من الإصلاحات لنجريها قبل أن نشرع أبوابنا لمزيد من الاستثمارات ومعها مزيد من العمالة، وإلا سيكون اقتصاد المملكة في دورة مغلقة مؤداها إقصاء السعودي من دخول سوق العمل والتدرج فيها، ولن تنقطع إلا بغلق «الدكان» سنوات عدة، وترتيب البيت الداخلي بوضع مشروع وطني لتحرير السوق من العمالة الأجنبية في شكل تدريجي سريع وحاسم، ثم نشرع أبوابه من جديد بعد 5 أو 10 أعوام بديكور جديد، قوامه فرد تنافسي يؤسس اقتصاداً تنافسياً، وهذا بالتأكيد أكثر «استدامة» من الوضع الحالي المدمن على عمالة من خارج الوطن.

فكرة متناقضة مع كل ما يريده ويسعى إليه أصدقائي في الهيئة العامة للاستثمار التي بلغت من العمر عتياً ولما تحقق وعود القائمين عليها وضيوفها من الوزراء بتوفير «ملايين الوظائف». سمعنا هذا الوعد من رئيسها السابق عمرو الدباغ، وظل أكثر ما حوسب عليه من كتّاب الأعمدة السعوديين حتى رحل.

كرر الوعد رئيس «أرامكو» خالد الفالح في منتدى التنافسية، حين قال أن ثمة نصف مليون وظيفة قادمة في قطاع الخدمات البحرية في الساحل الشرقي، ولم يقل ما إذا كانت لسعوديين أم لأجانب، ولكن يفترض أنها لسعوديين، إذ لا يعقل أن يفخر مسؤول بتوفير وظائف لغير مواطنيه. لكن ما ضمانات ذلك في ظل بيئة العمل التي نعيشها المفضلة لغير السعوديين؟

ثمة نشاط دب في الحكومة أخيراً حيال هذه القضية، فوزير التجارة توفيق الربيعة نشط في تتبع جريمة التستر التجاري، بإقفال مؤسسات ومعاقبة متورطين والتشهير بهم، كما نشر إعلانات تُذكر المواطنين بأن «التستر» جريمة. وزير العمل مفرح الحقباني تحدث عن خطة لفرض السعودة في قطاع التجزئة، كما كثرت التسريبات عن أن نظام إغلاق المحلات مبكراً، ومراقبة التحويلات المالية البليونية للأجانب على وشك التطبيق. كل ذلك يفضي في النهاية إلى التعامل مع المشكلة الأم وهي وجود 10 ملايين أجنبي في البلاد، لا يعملون فقط في شتى الوظائف، بما في ذلك العليا منها، بل يديرون ويتملكون ويكتسبون الخبرة والمعرفة بأسرار السوق، ما يحرم السعودي من اكتسابها والتحول نحو «التنافسية»، كما تسعى النخبة التي اجتمعت في المنتدى بعيداً من الغالبية البائسة من العمالة السعودية، وجلهم (1.2 مليون) تراوح رواتبهم، ومرة أخرى وفق إحصاءات مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف ريال، وهي رواتب متدنية لا تؤهل حتى لتملك واحد من 1.5 مليون وحدة سكنية وعد وزير الإسكان ماجد الحقيل بطرحها في السوق خلال السنوات الخمس المقبلة، وهذا وعد آخر سيتذكره المواطن السعودي ويضيفه إلى قائمة الوعود التي سمعها في المنتدى.

لكن تبقى تلك الإشارات كلها من الوزراء من دون «عاصفة حزم» حقيقية تقتلع المشكلة من جذورها. هناك حل يعرفه الجميع، وفي جعبة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ذكره في حديثه الشهير مع مجلة «إيكونوميست» قبل أسبوعين، إذ قال إن «هناك 10 ملايين وظيفة يشغلها أجانب نستطيع أن نلجأ إليها في أي وقت نختاره... لكن لا نريد أن نضغط على القطاع الخاص، إلا إذا كان هذا هو «الملاذ الأخير».

أعتقد أن اللجوء إلى هذا الملاذ الأخير حان وقته منذ زمن، لقد أدمن القطاع الخاص على العمالة الأجنبية، وسيقدم ألف سبب وسبب يبرر تعاطيه لها. لقد حان وقت القيادة التي تستطيع اتخاذ القرار الصحيح والمؤلم معاً، فتنافسية الفرد السعودي هي الضمانة للوطن، وهي الحال المستدامة، وهي ما سيؤدي إلى اقتصاد تنافسي، وحتى ذلك الوقت لنقفل «الدكان» ونجري إصلاحات جذرية.

http://www.alhayat.com/article/837536/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%BA%D9%84%D9%82-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA

لم يسهب الرئيس الأميركي باراك أوباما في الحديث عن أوضاع الشرق الأوسط في كلمة الاتحاد الموجهة إلى الشعب الأميركي، فليس لديه هناك إنجاز يفخر به غير الاتفاق النووي مع إيران، الذي يسوقه بمثابة مشروع سلام للعالم، ولكنه مشروع حرب في عالمنا....

إنه ليس صراع ألف عام يا سيد أوباما

منذ 22 يناير 2016 / 17:37 | جمال خاشقجي

لم يسهب الرئيس الأميركي باراك أوباما في الحديث عن أوضاع الشرق الأوسط في كلمة الاتحاد الموجهة إلى الشعب الأميركي، فليس لديه هناك إنجاز يفخر به غير الاتفاق النووي مع إيران، الذي يسوقه بمثابة مشروع سلام للعالم، ولكنه مشروع حرب في عالمنا. من بين القليل الذي قاله وردت جملة خطرة يجب أن نتوقف عندها كثيراً، بل ونبني سياسات حولها، يجب أن نعرف فيما إذا كانت مجرد رأي انفرد به، أم أنها متعدية إلى غيره وباتت سياسة أميركية، وذلك عندما وصف ما يجري من تحولات خطرة في عالمنا بأنه «متجذر في صراع يعود إلى ألف عام مضت».

خطورة ذلك أن أوباما ليس محاضراً في جامعة، وإنما رئيس دولة عظمى تتحمل مسؤولية كوارث الشرق الأوسط بما اقترفت يداها فيه وما سيجري، إنها جملة تشوه واقع الصراع وتختزله في طائفية لا توجد إلا في عقول الغلاة من شيعة وسنّة، بينما هو صراع حرية، ورغبة شعوب تريد عالماً عربياً أفضل من ذلك الذي انهار وما زال ينهار.

فور ما أنهى كلمته سارع كثير من الباحثين الغربيين المهتمين والعارفين بالشرق الأوسط إلى تفنيد عبارته، قائلين إنه ليس صراع ألف عام، وإنما صراع معاصر بدأ في الأمس. وبغض النظر عمّن بدأه، إيران بطائفيتها ورغبتها التوسعية، أم نحن برفض ذلك، أم الثوار الذين خرجوا يريدون عالماً عربياً أفضل قبل خمس سنوات في مثل هذه الأيام، فإن أوباما مخطئ تماماً في تحليله.

لقد سبق له أن وصف الصراع بالطائفي في خطب له أو لقاءات صحافية، فهل هذه القناعة تفسر عزوفه عن التدخل، وترك المنطقة تغلي بمن فيها وتنهار؟ هل هذا سبب عدم اهتمامه بانتهاكات حقوق الإنسان، التي تجري كل يوم والتي بلغت مداها باستخدام سلاح التجويع، ليس في مضايا السورية فقط، بل في أكثر من 24 مدينة وقرية وحي في تلك البلاد الممزقة، بل بعيداً حتى تعز في اليمن! ومن قبل ذلك هرب سريعاً من التزامٍ فرضه على نفسه يوم استخدم بشار الأسد السلاح الكيماوي ضد شعبه في انتهاك صريح للشرعية الدولية؟

اتكاء أوباما على «طائفية الصراع» غير متوقع منه وهو الرئيس المثقف والعارف بتاريخ المنطقة، فهل هو تبرير لتخاذله، الذي سيلاحقه تاريخياً، فأزمات الشرق الأوسط لن تنتهي بنهاية عهده، وما نشهده ليس سوى البداية، وحين يكتب تاريخها سيتحمل هو وتردده مسؤولية ما جرى من قتل وتهجير، لعدم تدخله مثلما تدخل سلفه بيل كلينتون في البوسنة مثلاً، بل إنه عطل الراغبين في التدخل حتى استعرت الأوضاع وتعقدت بدخول الإيرانيين و»حزب الله» والروس بعدهم، بينما اكتفى أوباما بتكرار جملة «بشار الأسد فقد شرعيته». ولو لم تحزم السعودية أمرها في اليمن وتمضي إليه، لكانت حاله اليوم من حال سورية.

أم أنها قناعة حقيقية عنده، وكأنه يقول لنا «هذه صراعاتكم الطائفية التي تلاحقكم منذ ألف سنة فحلّوها بأنفسكم»؟! ان كانت كذلك فهذا يستوجب تحركاً ديبلوماسياً وفكرياً من القوى المستقبلية بالمنطقة لتفنيدها وتفكيك بنيتها، كي لا تستقر كسياسة أميركية تساوي بين نظام ماضوي كإيران ونظام مستقبلي كالسعودية، فتعادل بينها وبين من يعيش بعقلية الدعوات السرية في القرون الوسطى القائمة على التوسع والضم والتآمر والاغتيال والاستباحة ويتحرك في المنطقة بمنظار طائفي صرف، فلا تصطف إلا مع أتباع المذهب المستعدين لخدمة مشروعها، ولا يهمها إن كانوا طغاة مثل بشار الأسد أو علي عبدالله صالح، أو حزباً فئوياً تقسيمياً مثل «حزب الله» في لبنان أو «أنصار الله» في اليمن، تغض الطرف عن مذابحهم وجرائمهم، لا ترى في هدمهم المساجد، أو ذبحهم المدنيين بأساً طالما أنهم من أبناء المذهب المخالف.

نعم، السعودية هي من يقود المنطقة اليوم في مواجهة إيران، ولكنها لا تفعل ذلك من منطلق طائفي، ولن يجد أوباما أي مسؤول سعودي يقول إن بلاده تتزعم السنّة في المنطقة، أو يوافق على الجملة الرائجة أن «ما يجري في المنطقة هو حرب بالوكالة بين السعودية، التي تتزعم السنّة وإيران التي تتزعم الشيعة». إنها جملة خاطئة تماماً، ويجب أن تقاوم الرياض إغراءات بعض المتحمسين لأن تتزعم السنّة، إنه بداية السقوط في وحل الطائفية الذي تتمنى إيران أن نقع فيه، نحن أكبر من طائفة، نحن الأمة.

فالمملكة تؤمن بسيادة الدول، وترفض التدخل في شؤونها، ولا تصدّر ثورة، ولا يتبعها حزب، ناهيك بأن تدعم ميليشيا مسلحة، جاهل من يقول إن السعودية تدعم المتطرفين السنّة لمجرد أن هؤلاء غارقون مثل إيران في اصطفافات طائفية غبية تتعارض والمستقبل، والرد عليه سهل، أن متطرفي السنّة مُجرَّمون في السعودية، ولو عاد أحدهم إليها لكان مصيره الاعتقال والمحاكمة، بينما متطرفو

الشيعة يحتفى بهم أبطالاً حال عودتهم إلى إيران! من يُقتل من متطرفينا لا يأبه به أحد، ومن يُقتل منهم يحتفى به شهيداً ويرثى في الصحف ويبكى عليه في الحسينيات.

إنه ليس صراع ألف عام، وإنما صراع بدأ يوم تجاهل العالم الغربي، برئاسة أوباما، الأسلحة والتدريب اللذين يحظى بهما «حزب الله» طالما أنها غير موجهة إلى إسرائيل، تلاه تجاهل سيل لم يتوقف من طائرات الشحن الإيرانية تقلع من طهران محملة بالسلاح والميليشيات والكراهية إلى دمشق طوال السنوات الخمس الماضية، لم يدِنها السيد أوباما أو تعترضها قواته وهي تعلم بموعد وصولها وخط سيرها ونوع الأسلحة التي تحملها وتعداد القتلة فيها، تُعترض فقط عندما يشتبه بأنها تشكل خطراً على إسرائيل، ولكن طالما أنها موجهة نحو أبناء حمص وحلب ومضايا، فلا بأس، هذه قسمة ضيزى!

إنه صراع بدأ يوم سكت العالم على ميليشيات «الحشد الشعبي» ضد المدنيين في الرمادي وديالى وكل العراق، بعدما تمهد لهم الطائرات الأميركية الأرض، وتسهل عليهم القضاء على «داعش»، وكأن كل سنّة العراق «داعش»!

إنه صراع بدأ يوم سكت الأميركيون وشككوا في معلومات السعودية بأن إيران ترسل أسلحة إلى اليمن، بل بعيداً حتى نيجيريا.

قبيل جملته عن صراع الألف عام، مهد لها أوباما قائلاً «كشخص يبدأ يومه بتقرير استخباراتي مختصر، أعلم أنه زمن خطر، ولكن ليس لتراجع في القوة الأميركية أو قوة عظمى مقبلة، نحن مهددون اليوم بإمبراطوريات شريرة أقل، ومهددون أكثر بالدول الفاشلة، فالشرق الأوسط يمضي في أتون تحولات ستتوالد طوال عمر جيل بأكمله، جذورها ممتدة في صراع يعود إلى ألف عام».

هذا ليس صراع ألف عام يا سيد أوباما، على الأقل ليس من جهتنا، في الشرق الأوسط قوى تنظر أكثر إلى المستقبل، تريد أن تعيد بناء الدول التي وصفتها بصدق بأنها فاشلة، وسيستغرق ذلك عمر جيل كامل كما ذكرت. هذه القوى تخلت، بل إنها لم تعش ذلك الصراع الذي وصفته بصراع الألف عام، لأنها هي الأمة الإسلامية، الممتدة من إندونيسيا حتى المغرب، تسير نحو الحداثة والديموقراطية، وترفض أن يكون مستقبلها ولياً فقيهاً إيرانياً يزعم الحكم باسم الله، أو خليفة «داعشياً» يشاركه المزاعم نفسها.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/836886/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A5%D9%86%D9%87-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7

كأننا لا تكفينا نحن - السعوديين - إيران وكوابيسها التي تحيط بنا من كل جانب، فنصرّ على صناعة كوابيس من بيننا، تفرق صفنا وتوهن عزيمتنا.قبل عقد من الزمان، نشرتُ مقالة عنوانها: «الاستقواء بصناعة الكوابيس»، كنا في زمن الصحوة من التشدد الذي...

صناعة الكوابيس في السعودية

منذ 15 يناير 2016 / 17:10 | جمال خاشقجي

كأننا لا تكفينا نحن - السعوديين - إيران وكوابيسها التي تحيط بنا من كل جانب، فنصرّ على صناعة كوابيس من بيننا، تفرق صفنا وتوهن عزيمتنا.

قبل عقد من الزمان، نشرتُ مقالة عنوانها: «الاستقواء بصناعة الكوابيس»، كنا في زمن الصحوة من التشدد الذي أصاب مجتمعنا وتسلل إلى عقولنا ومدارسنا ومناهجنا ومنابرنا، ولم ننتبه إليه أو نعترف به إلا يوم 11 أيلول (سبتمبر) الشهير وما تبعه. في ذلك الزمن، وبقيادة ولي العهد السعودي آنذاك الراحل الملك عبدالله، الذي نستذكر رحيله هذه الأيام قبل عام مضى، أخذنا في شكل متدرج نطرق أبواب الانفتاح ورفض التشدد. كانت كلماته نبراساً للمثقفين، مثل قوله: «نحن جزء من العالم ولا يمكن أن ننسلخ عنه». وكان بيننا من يريدنا بالفعل أن ننسلخ عن العالم، تارة بزعم «الخصوصية»، وتارة أخرى بالقول إننا فسطاط وهم فسطاط آخر والتباين بيننا عقدي وفكري. مثل هذه الأفكار وجدت طريقها حتى إلى مناهج أبنائنا الدراسية، فورد فيها أننا أمة لا يجوز أن تكون ضمن الهيئات الدولية. لمواجهة هذا الانفتاح حاول الرافضون له «صناعة كوابيس» قائلين: إنه سيفضي في النهاية إلى تغريبنا، وإخراج نسائنا من خدورهن، وإفسادهن، وإن المملكة مستهدفة بوصفها آخر دولة إسلامية تحكم بالشريعة.

صناعة الكوابيس تكتيك قديم، تستخدمه أية حركة مؤدلجة أو فاشية، تقوم على تخويف العامة من خطر داهم قادم، ثم تسمي لهم مكان هذا الخطر وأشخاصه، فتستفيد بتجميع الأنصار الخائفين حولها، ما يبرر وجودها وخطابها، يمكن أن تجد في الهجمة على الحداثة خلال الثمانينات، التي قادها التيار المتدين في السعودية، أو الصحوي كما يسمى، أول تجليات صناعة الكوابيس، ثم تلتها هجمات تتهم الخصوم بالتغريب، والليبرالية، والعلمانية. لا بد من تسمية أسماء لتكون هدفاً، قد يكون روائياً أو شاعراً أو حتى وزيراً، تجمع أقواله وتحمّلها ما لا تحتمل، وتعززها بتحليلات سياسية تقوم على جمع أدلة ظرفية لتأسيس حال «كابوس» داهم يجب التنبه إليه والحشد ضده.

في مقالتي المشار إليها، رويت كيف جمعنا أسامة بن لادن، في بدايات حرب تحرير الكويت، وقدم قراءة كابوسية لمستقبل المملكة، مؤامرة لتغيير نظام الحكم فيها وإلغاء الشريعة، وتغريبها، يخطط لها الأميركيون، وأنهم لن يخرجوا من البلاد إلا وقد تغير وجه البلاد وبات على رأسها رئيس وزراء علماني، خطاب كهذا يفيد صاحب الحركة المؤدلجة في جمع الأنصار حتى يحموا معه البلاد من الكابوس الذي صنعه لهم.

أكثرت بعد نشري المقالة من استخدام مصطلح «صناعة الكوابيس» للدلالة على خطر هذا الخطاب الذي يفكك المجتمع، وينشر الشك فيه، بخاصة أنه يعمد إلى استعداء السلطة على مواطنيها، وزملائهم في الجامعة أو حتى في الصحيفة، فتنتشر كتابة التقارير والكيد والبحث في النيات، ولكنني استُفززت بذلك كثيراً من تيار الصحوة، حتى أن أحدهم، وهو أستاذ إعلام جامعي ولا يزال نشيطاً في «صناعة الكوابيس»، هجاني بقصيدة ركيكة بدأها بقوله «ما غير حرفك صناع الكوابيس ++ وضح النهار ومن خلف الكواليس»».

اليوم أعود إلى انتقاد صناع الكوابيس، بعدما انتقلوا إلى المعسكر الآخر. إنهم الليبراليون أنفسهم، الذين اتُّهموا من الصناع الأوائل بأنهم خطر على البلاد، ويستحقون الإبعاد والإقصاء، فإذا بهم يكررون السقوط نفسه ضد من اشتكوا منهم بالأمس، فهذا يدعو إلى تتبع «الإخوان المسلمين» في السعودية «لأنهم أخطر من داعش» وفصلهم من وظائفهم وإقصائهم من مواقع التأثير، وذاك يتتبع «السرورية» وأنهم الخطر الداهم «لتلونهم وتماهيهم مع الخطاب السائد»، بل ذهب يدعو إلى هيئة عليا لاجتثاثهم! نعم، قال تلك الكلمة النازية «اجتثاث»، فكم معسكراً صحراوياً نحتاج لشحنهم إليه؟ ولكن لا أحد يستطيع أن يحدد، من هم «الإخوان» ومن هم «السرورية» كي يتم اجتثاثهم بنجاح؟ لا أحد يعرف، ذلك أنهم تنظيم سري كما يقول صناع الكوابيس الجدد.

النتيجة نشر ثقافة الشك والاتهام والتوجس، فمثلما كان الشاعر المبدع عرضة للاتهام بالحداثة، التي قرر الشيخ المحب للوطن والغيور على الدين والذي بات كهلاً: إنها كفر وإلحاد، فسيتهم الليبراليُّ الوطنيَّ المتدين والمهتم بغزة مثلاً، أو المقتني كتاب «أشواق الحرية» لنواف القديمي، بأنه متآمر خطر، و «إخوانجي» عتيد، مبايع للمرشد، جزء من المؤامرة الأميركية القطرية التركية المتوهمة قلب أنظمة الحكم في المنطقة.

من العبث الجمع أو التوفيق بين «كوابيس» هذه القبائل المؤدلجة، ولا يمكن أن يلغي أحدها الآخر، ولا أن تقارع حقائق المتدينين بحقائق الليبراليين حتى يستبين الحق بينهما. الحل في نشر ثقافة التعددية وحرية الرأي وحق الناس في الاختلاف، طالما أنه في إطار النظام العام، وهو نفسه ما دعا إليه مجلس الوزراء السعودي في جلسة رمضانية عام 2008 في واحد من تجليات الراحل الملك عبدالله، فاحتفظت بهذه العبارة لأهميتها «إن المملكة تسعى دوماً لترسيخ قيم الإسلام الأساسية المتمثلة بالعدل، والمساواة، والتكافل، والتسامح، وحق الإنسان في الحياة الكريمة، وفي الحرية المسؤولة، وحق الناس في الاختلاف في حدود ما أباحته الشريعة، وأنه لا ضرر ولا ضرار».

أختتم مقالتي هذه بخاتمة مقالتي القديمة نفسها، على رغم أنني كنت أخاطب يومها التيار الديني. أجد الخاتمة نفسها، من دون أي تغيير، مناسبة للتيار الليبرالي، فالفعل واحد، وإن اختلف الفاعل.

يجب أن تتوقف حال الاستقطاب هذه، والمبادرة يجب أن تأتي من كبار هذا التيار لوقف غلمانهم، فلقد بدأنا جميعاً في دفع الثمن، وسندفعه جميعاً من رصيد وطن لا نملك غيره، لن نتفق وتتطابق آراؤنا ونتحول جميعاً على سمت رجل واحد، سنستمر في فهمنا المختلف للدين، وسنمضي في مسالك عدة في الحياة، وسنتباين في الطباع والسلوكيات الاجتماعية. قد يبدو ذلك للبعض مشكلة، ولكن في التعدد قوة، هذا إذا وسّعنا دائرة السماحة، وهي أصل أصيل في ديننا، فستسعنا نفوسنا قبل أن تسعنا أرضنا.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/836224/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

إنه شعار جيد ومناسب للمرحلة، وحري بالسعودي أن يعتمده وهو يلج غمار أهم صراع وجودي يواجهه.مشكلة الشعار أن جورج بوش الابن استخدمه إثر اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) ضد بلاده، فاشتهر به، على رغم أنه لم يكن أول من قاله، وقف في الكونغرس يلقي...

إما أن تكونوا معنا وإما ضدنا

منذ 8 يناير 2016 / 17:29 |جمال خاشقجي

إنه شعار جيد ومناسب للمرحلة، وحري بالسعودي أن يعتمده وهو يلج غمار أهم صراع وجودي يواجهه.

مشكلة الشعار أن جورج بوش الابن استخدمه إثر اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) ضد بلاده، فاشتهر به، على رغم أنه لم يكن أول من قاله، وقف في الكونغرس يلقي خطابه التاريخي لحشد تأييد شعبه حوله، يجهزهم للمضي خلفه لينتقم من أسامة بن لادن أو الإسلام السياسي، أو حتى الإسلام. أعتقد أن بوش لم يكن يعرف الفرق بينهم في ذلك اليوم، في الحقيقة لم يقله بتلك الصورة في العنوان، وإنما كان أكثر تحديداً، إذ قال يخاطب العالم «إما أن تكونوا معنا أو أنتم مع الإرهابيين».

وجد العالم صعوبة في قبول هذا الاختيار الضيق الذي قدمه بوش. الفرنسيون توترت علاقتهم بالولايات المتحدة بعدها، وتبين لاحقاً أن الحق معهم، فبوش ارتكب أخطاء كارثية، ويمكن لومه الآن على كوارث عدة، ابتداء من الأزمة الاقتصادية التي بدأت في بلاده وامتدت إلى العالم، إلى حال الشرق الأوسط المنهار اليوم عندما أسقط العراق بيد إيران وأشعل لهيب «القاعدة» المفضي إلى «داعش».

أخطاء بوش لا تلغي وجاهة منطق «إما أن تكون معي وإلا فأنت ضدي» إنها «حال ولاء وبراء» سياسية ضرورية في زمن المواجهات المصيرية الكبرى التي بها «نكون أو لا نكون» مثل ما يجري حالياً في المنطقة.

إنها مواجهة كبرى بين مشروع إيراني طائفي ومشروع شعوب حرة، وليس صراعاً بين السعودية وإيران، ولا بين سنّة وشيعة، وإنما بين الحق في الحرية والاختيار، أو الرضوخ تحت نظام «الولي الفقيه»، ولكنها رؤية غير مجمع عليها بعد، بل إن بعض حلفاء المملكة غير مقتنعين بها، هم معها ضد إيران، ولكنهم ليسوا ضد «المشروع الإيراني» لأنهم لا يرونه كذلك بعد.

إنه ليس صراع حدود، ولا على حقول نفطية أو غاز، ليته كان كذلك، لأتينا بالخرائط وجيش المحامين وخبراء التحكيم لحسم المعركة لأحدنا، ولا صراع نفوذ، فما الذي يعنيه نفوذ سعودي في اليمن أو نفوذ إيراني في سورية؟ لا يوجد في علم السياسة «نفوذ» يستحق الموت لأجله، والإيرانيون مستعدون للموت والقتل في سورية والعراق ولبنان، ولو سمح لهم لكانت اليمن ساحة رابعة لآلة موتهم، وإن كان الحوثيون ينوبون عنهم باقتدار قبيح، فلماذا يموت الإيرانيون ويقتلون أهلنا في عالمنا؟ إنهم يفعلون ذلك لأن لديهم «مشروعاً توسعياً» وحان الوقت لأن نقنع حلفاءنا بذلك. ما حصل الأسبوع الماضي ليس مجرد اعتداء على سفارة يمكن إصلاحه باعتذار، هو أعظم من قطع علاقات ديبلوماسية، إنه قشة قصمت ظهر علاقات سيئة، وكشفت عن حجم الغضب السعودي الكامن من السياسة العدوانية الإيرانية، كما وصفها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير.

لم تتحرك الرياض لتشكيل تحالف إسلامي عسكري، ولا رممت علاقاتها مع كل طرف إسلامي وعربي قادر لأنها تريد دعمهم حتى تحسّن إيران خطابها الإعلامي أو تتعهد بعدم الاعتداء على سفارتها مرة أخرى. إنها ضد مشروع ومخطط وتريد من بقية المسلمين أن يصطفوا معها ضدهما.

الديبلوماسية السعودية الحصيفة لن تقول عبارة «إن لم تكونوا معنا فأنتم ضدنا»، ولكن أرجو أن تجعلها مقياساً نعرف به من هو معنا ومن هو ضدنا. لكل الدول حساباتها ومصالحها وظروفها الداخلية، ولكن في المعارك الكبرى لا تُقبل المواقف الرمادية.

ولكن من الجيد أن توضح المملكة بعبارات صريحة ما يسمونه «نهاية اللعبة» التي تريد، وأحسب أن عادل الجبير ما فتئ يوضحها خلال مؤتمراته الصحافية وتعليقاته لوكالات الأنباء، وسأتطوع بفعل ذلك مستفيداً من تصريحاته وسلفه الراحل الأمير سعود الفيصل «المملكة لا تريد ولن تسمح بأن يكون لإيران موطئ قدم في الدول العربية، وبخاصة المحيطة بها، في شكل حزب سياسي موال لها، أو ميليشيا مسلحة، ولا قاعدة عسكرية، وبالتأكيد سترفض قيام حكومة عميلة تابعة لها مثل تلك التي خطط لها الحوثيون في اليمن، أو التي

سيكون عليها نظام بشار الأسد فيما لو انتصر في سورية، ولكنها لن تمانع في علاقات صداقة عادية، كأن تمول إيران وتتبرع بمستشفى أو مدرسة أو طريق، كما تفعل أية دولة متحضرة، وعبر الأجهزة الرسمية القائمة في ذلك البلد، أي تأتي البيوت من أبوابها، لا عبر «أحزاب وأفراد يتبعون وليّها وفقيهها».

أجزم بأن كل الدول العربية والإسلامية تتفق مع الرؤية السابقة، لذلك يجب أن تدعم السعودية وهي تحارب اليوم من أجل كل الأمة، فبقدر ما أن المملكة متضررة من «سورية الإيرانية» فإن تركيا ومصر والأردن لا تقل تضرراً، لذلك يجب أن تصطف بوضوح مع المملكة.

أصدقاؤنا من حولنا يقولون إنهم لا يريدون صراعاً طائفياً. لقد تأخر الوقت، نحن جميعاً في خضم هذا الصراع، ليس باختيارنا ولا رغباتنا، فقد دفعتنا إيران إليه، هي لا تتحدث بطائفية، ولكنها تقاتل وتقتل وتمارس السياسة بطائفية. انظروا إلى الخريطة، وتأملوا أين ومع من تقاتل إيران؟ في سورية تحارب ضد الشعب السوري منذ اليوم الأول للثورة، إنها ضد الحرية ومع طاغية، لماذا؟ وفي اليمن موّلت الحوثيين ودربتهم من دون أي حزب آخر، لماذا؟ في لبنان والعراق لا تجدهم مصطفين مع أي حزب أو تيار أو ميليشيا غير المحسوب عليها طائفياً. لأجل مشروعها تموت الحرية والديموقراطية وكل القيم والحقوق، ايران مستعدة أن تقبل بتطهير عرقي في الزبداني، ومحاصرة 40 ألف إنسان ليموتوا جوعاً في مضايا، وقصف مستشفى في تعز مع تجويعها هي الأخرى، فمصلحة المشروع الطائفي هي التي تحرك السياسة الإيرانية وليس أي شيء آخر.

الأصل في مصلحة إيران الدولة، أن تكون علاقاتها جيدة مع جيرانها، «صفر مشكلات» مثل ما كان الأتراك يتمنون قبيل انفجار الثورة السورية، وهو الموقف الصحيح للبناء الداخلي، ولكنها ليست إيران الوطنية التي تفكر في طهران، وإنما إيران الأصولية، والأصوليات دوماً ضيقة الأفق، تنظر بعقلية الأسود والأبيض. لنقل إن الذي يصطدم الآن ليس الشيعة والسنّة، وإنما الأصولية الشيعية ضد أصولية سنية متعصبة يمثلها «داعش».

نحن في السعودية نعاني من الاثنين، وكلاهما كان هدف سيف العقاب السعودي في 2 كانون الثاني (يناير) الجاري بإعدام 47 مداناً بالإرهاب. لا نواجه إيران لأننا أصوليون مثلها، بل لأنها توسعية عدوانية، أما إيران الوطنية وغير الموجودة حالياً فهي ما نأمل بأن تعود إليه، وحينها يمكن أن تكون حتى شريكة للمملكة.

نحن نعيش أجواء أوروبا 1939. عندما غزا هتلر بولندا، بدا وكأن السيل النازي بلغ الزبى، ولم يعد هناك مجال للصبر لدى أوروبا التي تريد أن تبقى حرة. من اتخذ قرار الحرب لم يردها بالتأكيد، ولكنه أيضاً لا يريد أن يكون الضحية الثالثة أو الرابعة لهتلر، الذي انفتحت شهيته لابتلاع أوروبا ونشر مشروعه الفاشي، لم تكن كل أوروبا مع بريطانيا وفرنسا في قرارهما الصعب بالمواجهة، لم يقولا لأحد «إن لم تكونوا معنا فأنتم ضدنا» ولكن في النهاية اصطف العالم كله، إما في صف الحرية وإما في صف الفاشية.

اليوم أمام العالم الإسلامي اختيار مماثل، فإما أن يختاروا الانتصار للحرية وحق المسلم في الانقياد لرب رحيم بكامل حريته ووفق مذهبه واعتقاده، وإما أن نستسلم واحداً تلو الآخر لولي فقيه في طهران يزعم أنه وحده يمثل الحق، ويتكلم باسم الله.

فأي اختيار نريد؟

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/835750/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86%D9%88%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%B6%D8%AF%D9%86%D8%A7

حضر الزميل الكاتب في هذه الصحيفة فهد الدغيثر ورشة «التحول الوطني» التي دشنت إطلاع الرأي العام السعودي على أهم خطة تطوير وتنمية ستشهدها المملكة، ويتوقع أن تعلن تفاصيلها رسمياً خلال أسابيع قليلة.عاد منها متحمساً، فهو يلح دوماً على ضرورة...

لماذا ننهض بالسعودية لغير السعوديين؟

منذ 1 يناير 2016 / 16:24 | جمال خاشقجي

حضر الزميل الكاتب في هذه الصحيفة فهد الدغيثر ورشة «التحول الوطني» التي دشنت إطلاع الرأي العام السعودي على أهم خطة تطوير وتنمية ستشهدها المملكة، ويتوقع أن تعلن تفاصيلها رسمياً خلال أسابيع قليلة.

عاد منها متحمساً، فهو يلح دوماً على ضرورة الإصلاح ورفع الإنتاجية في جل مقالاته وبين أصدقائه. لكنه طرح في مقالته أهم سؤال وتحدٍّ يواجه الخطة. سؤال مباشر ودقيق: «ما الحاجة إلى دفع مرتب 8 آلاف ريال لشاب سعودي إذا كان هناك من يقوم بالمهمة بألفي ريال من إحدى دول آسيا؟».

الإجابة عن هذا السؤال ستحدد أي مسار سيغلب في الخطة، إذ ان الأهداف الكبرى متداخلة، فهي تريد تقليص الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل ومضاعفة الناتج القومي، ما يؤدي إلى توفير 6 ملايين وظيفة (للمواطنين طبعاً) مع تحسين جودة الحياة (للمواطنين طبعاً).

وتعمدت أن أكرر «للمواطنين»، لأنه ما من زعيم سياسي في أي بلد إلا ويسعى إلى تحسين حياة مواطنيه أولاً. إنها حقيقة جلية، ولكن عندما يكون ثلث المقيمين في المملكة العربية السعودية من غير المواطنين، فإن ذكر ذلك ضروري.

هذه المسألة حضرت بقوة مرة أخرى مع إعلان الموازنة السعودية الاثنين الماضي، والتي اختلفت عن أي موازنة سابقة، إذ بدت أكثر بمثابة مقدمة لخطة تنموية أكبر سميت بـ «مشروع التحول الوطني». وهي الخطة التي يقودها ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وخصها الأستاذ الدغيثر بمقالته وفصلها في شكل دقيق.

شملت الموازنة والقرارات التي واكبتها أوامر برفع كلفة البنزين وشتى المحروقات، إضافة إلى الكهرباء والماء، أو بلغة أخرى «خفض الدعم» عنها، وبالطبع سيتأثر بها السعودي والمقيم، وبالتأكيد لا يمكن التفريق بينهما بوصفهما مستهلكَين يقيمان في البلاد نفسها، ولكن الذي يهم الدولة سياسياً هو إرضاء مواطنيها وخدمتهم لا إرضاء غيرهم، وربما لو استطاع أحد أن يأتي بصيغة محاسبية ترفع الدعم كاملاً عن الخدمات الموجهة إلى المقيمين بالكامل لحققت الموازنة السعودية وفورات هائلة، ولكن لا يمكن ذلك محاسبياً، وسيكون غير صحيح سياسياً.

بالتالي لا يملك المخطط الاقتصادي في وزارة التخطيط السعودية غير التعامل مع رقم الـ30 مليوناً، مواطنين ومقيمين، عندما يحسب الإنفاق المترتب على الخدمات وتحلية المياه ودعم المحروقات والكهرباء وعدد السيارات والطرق والنقل العام والمباني والإسكان. لكن حبذا لو نطرح السؤال الجريء: «كم وكيف ستتغير خططنا؟ وما حجم التوفير الذي ستحققه الدولة لو نجحنا في تنفيذ التوجيه القديم الصادر عن مجلس الوزراء قبل نحو عقد من الزمن بألا يزيد عدد المقيمين في المملكة على 20 في المئة من عدد السكان؟».

حينها سيُعاد رسم كل الخطط. وربما تعود «خطة التحول الوطني» إلى ورش العمل للتخطيط لسعودية قوامها 24 مليون إنسان، وليس السعودية الهائلة التي يقطنها اليوم أكثر من 30 مليوناً، متجاوزة بذلك «البصمة البيئية» التي قدرها الله لها بأضعاف عدة، ولا تزال مطاراتها تستقبل يومياً مزيداً ومزيداً من العمالة الوافدة.

لكن على المخطط الاقتصادي نفسه في الوزارة أن يحسب تداعيات ارتفاع أسعار السلع والخدمات بعد قرار رفع أسعار المحروقات. سيكون ذلك محتملاً لو توجهت هذه الزيادة إلى جيوب مواطنين في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إذ ستدخل حينها في دورة رأس المال الوطني، وتنعكس أرقاماً إيجابية في الناتج القومي كما تريد خطة التحول. لكنها ستتوجه إلى جيوب عمالة وافدة وأجانب يملكون مساحة كبيرة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال التستر، وشيئاً شحيحاً من المال ينتهي إلى السعوديين الطفيليين الذين يتسترون على هؤلاء في مقابل تأجير هويتهم وسجلهم التجاري وللأسف حصتهم من الوطن. سينعكس ذلك بالتأكيد نهاية هذا العام في قيمة الحوالات الخارجية، عندما نقارن بلايينها التي تمت في العام 2015 بتلك التي جرت في العام 2016.

فلماذا نبقي هذا التشوه في اقتصادنا؟

سيقول قائل: «وكيف يمكن أن نزيد الإنتاج ونضاعف الدخل القومي من دون هذه العمالة؟». هنا مكمن المعضلة التي تحتاج إلى توازن بين مزيد من المصانع والمزارع والخدمات وزيادة إنتاج، ومعها زيادة في أعداد العمالة الوافدة، وتحميل أكبر على موازنة الدعم والبنية التحتية. يجب أن نقتنع بأن هذه العمالة لا تستولي فقط على وظائف السعوديين. إنها تفعل ذلك ومعه ما هو أسوأ، حين تحول بينهم وبين اكتساب المهارات التي تصعدهم إلى درجات أخرى في الوظائف والتجارة والكسب. من هو في السوق يكسب الخبرة، ومن هو خارجها يخسرها، كالفرق بين طالب في مدرسة وآخر محروم منها.

بيئة العمل في السعودية منذ استيلاء الوافدين عليها قبل ثلاثة عقود، أضحت بيئتهم. السعودي الطموح غريب فيها. إنه سمكة مياه حلوة تخوض بحراً مالحاً أو العكس، لم يعودوا مجرد عامل بقالة تحول إلى مالك بصيغة التستر، ولا عامل في مصنع. إنهم يكتسبون الخبرة، ويستقلون لاحقاً بأعمالهم الخاصة. يصعدون إلى أعلى ويتحولون إلى ملاّك. ونحن السعوديين تعودنا أكثر فأكثر عليهم. مضوا إلى الأعلى بجوارنا. لكل مدير سعودي مساعد أجنبي، يصبح تدريجاً هو الذي يعرف أكثر. تجدهم الآن في شركات المحاسبة والمحاماة، بل حتى في الدوائر الحكومية، في شكل خبير متعاقد يفاوض ويصوغ العقود ويراجعها، بل يضع حتى الخطط للمستقبل، ولعل بعضها معني بتوظيف السعوديين.

يجب أن تتصدر هذه المسألة «خطة التحول الوطني» بكل حساسيتها وتداخلاتها السياسية. وتصبح قضية وطنية أهم من غضب رجل أعمال متنفذ يصرخ قائلاً: «هكذا ستقضون على الصناعة السعودية! ألا يكفي أن رفعتم أسعار اللقيم الذي كان يساعدنا في التنافس عالمياً؟ ستضطروننا إلى حمل مصانعنا ونرحل». لِيقُلْ له مسؤول كبير: افعل. فأي مصنع لم يصمم لتشغيل سعوديين ويحتاج دوماً إلى طاقة مدعومة من الدولة لا نريده. يصرخ مزارع كبير: «ومن أين آتي بعمالة سعودية تقبل ألف ريال في الشهر؟». لنقُلْ له: لا نريد مزيداً من المزارع التي لا تقوم إلا بسواعد عمالة رخيصة. إنكم ابتداء تستهلكون ماء ثميناً، كان الأحرى أن نحتفظ به أو نحليه بأقل من كلفة تحلية مياه البحر، ونشربه، أو نحتفظ به في الأرض لجيل يأتي من بعدنا ويلعننا عندما يموت عطشاً.

ثالث يصرخ: «ماذا عن الأمن القومي، أين شعار نأكل ما نزرع ونلبس ما نصنع؟». لِنقُلْ له: هذا كلام عتيق، فاتفاق التجارة العالمية فتح لنا ولغيرنا أسواق العالم كله، ولم يعد أحد يحتكر سلعة أو صناعة. أبحث عما تقيم به صناعتك أو زراعتك من دون عمالة وافدة أو دعم أكبر مما يستطيع اقتصاد البلد.

يجب أن نضع خطة موازية لمشروع «التحول الوطني» لتحرير السوق والاقتصاد السعودي من العمالة الوافدة. لتكن متدرجة عادلة، لكن المهم أن نبدأ. لا يعني ذلك أن ننغلق على ذاتنا. لنرحب بالأجانب الذين يضيفون ميزة حدية إلى اقتصادنا، مثلما يفعل الأميركي والأوروبي. فرغم أرقام المهاجرين التي تبدو كبيرة فإنها بلغت أقصاها 12 في المئة في الولايات المتحدة وألمانيا، وبقية الدول دون ذلك بكثير. أما نحن فالثُلث، والثُلث كثير.

إنها معركة طويلة وصعبة، لكن لن نكسبها إلا حين نؤمن بأن الاقتصاد الذي يقوم على سواعد غير أبناء الوطن من أسفله إلى أعلاه ليس بالاقتصاد الصحي القابل للاستمرار، فنحن دولة مترامية الأطراف بكل تعقيدات الدول الكبرى، ولسنا مدينة في دولة.

إذاً لا يجوز أن ننهض بالسعودية لغير السعوديين.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/835074/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D9%86%D9%87%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86

هذه المقالة عني. لا أعرف ما إذا كان هذا مناسباً. لكنني كمواطن وكاتب عربي في هذا الزمن سريع التغيرات أستحق «مقالة عني»، فأنا أيضاً نموذج لعربي حائر، مررت وأمر بتغيرات وضغوط، وأتعرض لانتقادات وسوء فهم. صحيح أنني لست مثقفاً سورياً يعيش...

مقالة عني

منذ 25 ديسمبر 2015 / 19:58 |جمال خاشقجي

هذه المقالة عني. لا أعرف ما إذا كان هذا مناسباً. لكنني كمواطن وكاتب عربي في هذا الزمن سريع التغيرات أستحق «مقالة عني»، فأنا أيضاً نموذج لعربي حائر، مررت وأمر بتغيرات وضغوط، وأتعرض لانتقادات وسوء فهم. صحيح أنني لست مثقفاً سورياً يعيش تجربة ذاتية معقدة، بعدما انتهى لاجئاً يعبر الحدود على قدميه عبر بلغاريا، حائراً أن يكتب خواطره الآن أو يرتاح حتى يصل إلى المحطة التالية، ولست طبيباً من الموصل عليه أن يعمل ويداوي جرحى «داعش» ويعيش في دولتهم، ومضطراً أن يسامرهم، ويناقش معهم أحوال الموصل والعراق ويسمع منهم رؤيتهم للمستقبل، فيحتار في ما إذا كان من الحكمة نصحهم أم الصبر عليهم. يتمنى لو يكتب خواطره ولكن يخشى أن تقع بين أيديهم.

لا أمر بتجربة مثيرة مثلهما، لكنني أعيش أنا الآخر تحولات لا تقل أهمية في حياتي، وإن كنت آمناً مطمئناً مستقراً، وعليّ أن أشكر حكومتي، فرغم أنها تتصدر المشهد في دفع غوائل الزمن عن بلادي وتحاول إطفاء الحرائق في ما حولها، إلا أنها لم تدخلنا في أجواء مواجهة. الحياة تمضي عادية في المملكة، بل إننا حتى نخطط لتحولات اقتصادية وتحسين أداء الحكومة والاقتصاد، وكأن لا شيء يجري حولنا، وإن كنت أعتقد بأن حكمة القيادة في السعودية أن تسرع بهذه الإصلاحات بسبب ما يجري حولنا.

حياتي تمضي طبيعية. أتابع العمل لإعادة إطلاق قناة «العرب»، أو أكتب فصلاً آخر من كتابي الجديد، وأطمئن على أبنائي وبناتي المنتشرين بين ثلاث مدن، وفي نهاية اليوم أشاهد فيلماً مع زوجتي أو أناقش معها رجيم «قليل الكربوهيدرات» الذي أتبعه الآن، ولا يقطع برنامجي الهادئ هذا غير سفرات عمل.

لكن ثمة ما أستحق أن أرويه، فأنا أيضاً تأثرت بـ «الربيع العربي». ينتقدني بعضهم كلما قلت إنه «حتمية تاريخية»، وكأنني لو هاجمت الربيع وسميته الخريف أو الكابوس أو حتى المؤامرة، فسنستطيع بأحكامنا هذه أن نوقفه، لذلك أفضل أن أصفه كما هو «حتمية تاريخية»، حتى أكون أميناً ونستطيع التعامل معه.

لكن مشكلتي بدأت تحديداً بعدما حصل ما حصل في مصر في صيف العام 2013، فمنذ ذلك اليوم وأنا أخسر أصدقاء. لم اسمه انقلاباً كما سماه زميلي الكاتب في هذه الصحيفة الدكتور خالد الدخيل، فهو أستاذ علوم سياسة متخصص وبالتالي دقيق في توصيفه. سمّيته استعادة العسكر لسلطة في حوزتهم منذ ألف سنة، ووصفتهم في مقالاتي هنا غير مرة بأنهم استمرار لسلطة المماليك، أكثر منهم استمراراً لثورة العام 1952. انقلاب لا يريدونه أن يكون انقلاباً، فأجروا بعده انتخابات انبثق عنها برلمان. حتى عبدالناصر لم يرد انقلاب العام 1952 أن يكون انقلاباً فسماه ثورة، فكلمة انقلاب غير مستحبة في بلد قدم أول دستور ونظام برلماني في العالم العربي.

ربما لم يكونوا أصدقاء، فالصديق الحقيقي لا تخسره عندما تختلف معه في الرأي. غضبوا عليّ أكثر من غيري ممن لم يتحمس لمشروع «30 يونيو»، مثل الدكتور الدخيل سالف الذكر والدكتور فهد العرابي الحارثي عضو الشورى سابقاً ورئيس مركز بحثي حالياً. بعضهم يزعم أنني خدعته، إذ بدوت بمظهر الليبرالي، ولكن تبين أنني ليبرالي مزيف إذ لم أرحب مثلهم بـ «الثورة الشعبية» التي أسقطت «الإخوان الرجعيين وتجار الدين»، كما يختصرون الصورة المعقدة التي جرت في ذلك الصيف.

لم أستطع أن أقنعهم بأن موقفي مبادئي، التزام بالحرية والديموقراطية، لقناعتي بأنها الحل الأفضل للجمهوريات العربية التي فشلت وتدهورت أحوالها بسبب حكم العسكر، والحق أنني تحمست لثورة 25 كانون الثاني (يناير) 2011 في مصر، ذلك أنني اعتقدت أن دورة الحرية والديموقراطية أصابتنا أخيراً نحن العرب في موجتها الخامسة، بعدما مرت على اليونان وإسبانيا، ثم أميركا اللاتينية، ثم شرق آسيا، وأخيراً تركيا وأوروبا الشرقية. أعترف بأنني مؤمن بأنها التطور الطبيعي للإنسان المتحضر، وعزز قناعتي هذه كتاب فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ»، لكنهم أصروا على أن موقفي هذا لأنني «إخوانجي» مستتر. لم تشفع لي مقالاتي الكثيرة التي انتقدت فيها «الإخوان» وحملت فيها قياداتهم مسؤولية انهيار الديموقراطية، لكنني لم أستطع أن أكتب مقالة واحدة أبرر فيها عودة العسكر إلى السلطة لأنني مؤمن بأنهم لا يجيدونها.

بدأت قصتي مبكرة مع زميل شاب، أضحى رئيساً لتحرير صحيفة مهمة، أنكر عليّ أن احتفيت بصورة الشيخ يوسف القرضاوي يلقي خطبة الجمعة في ميدان التحرير، بعد أسبوع من سقوط الرئيس السابق حسني مبارك. بهرتني رمزية اللحظة، إذ رأيتها دلالة على إطلاق حرية التعبير في مصر، لكنه لم يستطع أن يرى غير «الإخوان المسلمين» في الصورة، فكتب مقالة عنوانها «المخادعون»، قال فيها إنني خدعته وغيره عندما عرفوني كرئيس تحرير «ليبرالي»، مستعد أن يخاصم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال إدارتي لصحيفة «الوطن» ذائعة الصيت. فهمه البسيط جعله يخلط بين «الإخوان» والهيئة، ولا يستوعب أن الليبرالية هي للجميع، وأنها إن أضحت انتقائية لن تكون ليبرالية.

ذاك الذي كان صديقي، يعيش كآخرين في «قالب» فيريدني في القالب نفسه كي يرضى عني. لكن صاحب القلم الحر لا يعيش في القوالب، فهو لا يتتبعها، وإنما هو خلف المبدأ، فتجده في كل القوالب بل لا يعترف بها، ومع كل التيارات طالما أنها مع مبدئه في الحرية والحقوق.

كتبت أيضاً خلال الفترة نفسها مقالات أدعو فيها إلى ضرورة أن تحتوي الدول العربية المستقرة أخواتها المضطربة، ودعوت إلى خطة مارشال عربية، ولا حاجة إلى شرحها، فالفكرة تم تداولها حتى ضاع وهجها، فرد عليّ زميل آخر بمقالة مطولة في الصحيفة ذاتها: «تريد خطة مارشال لدعم الإخوان المسلمين». منطق كهذا لا يمكن مناقشته، وأكتفي بتسجيله خصوصاً، عندما أجد الزميل يحتفي لاحقاً بدعم حكم غير شفاف، فيصفه بالموقف الشجاع والنبيل. نعم، إنها أهواؤنا تحكم آراءنا. بعضنا هواه حر، وبعضنا غير ذلك.

قبل أسابيع قليلة كنت مع الصديق والأستاذ في جامعة هارفرد نواف عبيد في لندن. عتب عليّ قائلاً: «يجب أن تكتب مقالة تؤكد فيها أنك لست إخوانجياً»، قلت له: «مهما قلت لن يقتنع من أصيب بالإخوانوفوبيا، فهو يقول ذلك لأنني أنتقد نظامه المفضل. جرب أن تفعل ذلك وستتهم بأنك إخوانجي». فعل نواف ذلك ببضع تغريدات عبر حسابه في «تويتر»، فاتهم فوراً بأنه عضو فعّال في «الإخوان»، وأضحى ذلك محل تندر بيننا، فآخر واحد يمكن أن يلتحق بـ «الإخوان» سيكون الدكتور عبيد.

حافظت على مواقفي، ويبدو أن هناك من أصر على أن آرائي الخارجة عن الصندوق المعتاد، لا بد من أن تكون معبرة عن رأي الحكومة، ففي عالمنا العربي يتعامل الجميع على أن الصحافيين مجرد أقلام قابلة للضغط أو الكسر متى لزم الأمر، ولا يمكن أن يكونوا مستقلين، فصدر بيان رسمي يقرر المقرر، أنني أمثل نفسي، وهو الشيء الصحيح، ولكن لم يطلب مني أحد أن أغير رأياً هنا أو هناك، فما قيمتي لو حصل ذلك؟

تعجبني أجواء الحرية، ويجب أن نحافظ عليها، وسعيد بأن حكومة بلادي تفعل ذلك. في ليلة صدور البيان، التقيت في ديوانية عامة في الرياض مع مجموعة من الشباب، دعوني قبلها بأيام إلى الحديث معهم حول تقلبات الأوضاع في عالمنا. حرصت أكثر ليلتها على لقائهم، وسعدت أكثر بأن اللقاء مسجل ويبث على الشبكة من دون أي اجتزاء. كان ذلك أفضل علاج نفسي احتجته بعد البيان، ومقالات تهاجمني، وأصدقاء يهجرونني. تحدثت مع الشباب لساعتين وأكثر، وأجبت عن أسئلتهم بكل حرية ومن دون قيود، وشعرت بأن الدنيا لا يمكن أن تضيق على إنسان حر في داخله.

أريد أن أمارس الحرية، وأفكر بحرية وأكتب بحرية، قد أخطئ وأشرق وأغرب، ولكن من الحرية أن أخطئ وأشرق وأغرب، فكيف نهتدي إلى الطريق الصحيح إن لم نفعل؟ أخيراً حمدت الله أنني كاتب في الرياض، ولست ذلك الطبيب الذي تركته في بداية المقالة في الموصل.

http://www.alhayat.com/article/834600/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D9%8A

كنا معاً في بيروت، ضمن مجموعة باحثين، سفراء وربما رجال استخبارات سابقين يمثلون دولاً «متورطة» في صناعة الأزمة السورية التي كانت محور نقاشنا على مدى يومين، ومعها المشهد الشرق أوسطي الكارثي، بما مضى منه وما هو آتٍ، جمعنا «معهد الشرق...

لدينا حلم مشترك: شرق أوسط سعيد

منذ 18 ديسمبر 2015 / 18:06 |جمال خاشقجي

كنا معاً في بيروت، ضمن مجموعة باحثين، سفراء وربما رجال استخبارات سابقين يمثلون دولاً «متورطة» في صناعة الأزمة السورية التي كانت محور نقاشنا على مدى يومين، ومعها المشهد الشرق أوسطي الكارثي، بما مضى منه وما هو آتٍ، جمعنا «معهد الشرق الأوسط» الأميركي المدعوم أميركياً وعربياً. كانت جلسات اليوم الأول محبطة ومثيرة للكآبة، تبادلنا اللوم، بعضنا مصرّ على تبني موقف حكومته، فيبرر ما لا يمكن تبريره أخلاقياً وسياسياً من قصف وحشي وقتل عشوائي للمدنيين في سورية، بينما يفترض أن يكون باحثاً متجرداً من مواقفه السياسية.

لم تخفف أجواء بيروت الممطرة ذلك الإحباط، وهي العاصمة العربية التي تدعو إلى التفاؤل، إذ تدار منذ عامين بحكومة من دون رئيس دولة، لكن أجواءها الاحتفالية واستعدادها لموسم الأعياد المسيحية يجعلها أفضل من عواصم كثيرة تفخر حكوماتها باستقرارها بقبضة استخباراتية حديدية.

في اليوم الثاني ازدادت سخونة المناقشات، أحدنا صرخ في باحث إيراني وصف الوهابية بالنازية، فتوترت الجلسة، ولكن عبّر ذلك عن انسداد أفق السياسة والرغبة في العيش بسلام بعيداً من منطق القوة. شعرنا جميعاً بمزيد من الضيق والاكتئاب.

ثم جاءت الجلسة الأخيرة، إذ طلبت مديرة الجلسة، وهي سيدة لبنانية أميركية تقود هذا الفريق من «حوار الشرق الأوسط» منذ سنوات عدة، التفكير في المستقبل بأكبر قدر من الجرأة والحرية. أطلق أحدنا العنان لخياله واقترح فكرة «الشرق الأوسط السعيد» قائلاً: لنفترض أن الحروب انتهت والأزمات اختفت بقدرة قادر، وأصبحت دول الخليج العربي على وفاق ووئام مع إيران، واستقرت أحوال العراق وسورية، واستعادت مصر عافيتها، واختفت الهواجس تجاه تركيا، لنتخيل كل هذا على امتداد شرق أوسط كبير مستقر ومزدهر ومنفتح ومتعاون من إيران شرقاً وموريتانيا غرباً، ومن عدن جنوباً إلى إسطنبول شمالاً. لنحلم بشرق أوسط سعيد، ونفكر معاً في وضع قدرات وإمكانات دوله وشعوبه لتحقيق هذا الحلم، ونجمع أفكارنا في كتاب بعنوان: «الشرق الأوسط السعيد» يحل محل الكتب الكثيرة التي تتحدث عن شرق أوسط مأزوم وميؤوس منه.

بعد صمت وتريث، بدأ الزملاء بالتعليق، فقد بث الحلم طاقة إيجابية تدفعنا لنسترسل في الحلم وإن كان طوباوياً إلا أنه كما قال باحث لبناني أميركي: «ليس حلماً مستحيلاً إذا واكبه تخطيط استراتيجي بعيد المدى».

مضينا في لعبة الحلم والتفكير بالخطة الاستراتيجية، قال الزميل العراقي: ستوفر البصرة والعراق بدجلته وفراته الغذاء والماء للسعودية ودول الخليج، وتحدث الباحث التركي عن بلاده بوصفها ممراً للنفط والغاز العراقي والخليجي إلى الأسواق العالمية، هكذا مضى حلم الشرق الأوسط السعيد نحو ساعة في أجواء إيجابية، جدد خلالها الباحثون الكهول شبابهم وكأنهم طلبة في مختبر افتراضي يكتشفون مستقبل شرق أوسطي مختلف وواعد.

المتحدث الإماراتي حاول التوفيق بين «الحلم الطوباوي» و «الحلم الواقعي» واقترح فكرة استبدال العلاقات التناحرية بتطوير سلسلة من «العلاقات الوظيفية التكاملية» بين دول الشرق الأوسط السعيد، بمعنى أن تتحدث دول المنطقة، وبدعم من قوى دولية صديقة، عن أزمة المياه مثلاً، وهي أزمة حقيقية وتهدد وجود بعض الدول ولا تقل خطورة عن الصراعات السياسية المنهكة وتهديدات قوى التطرف والغلو الظلامية. لو وضعت الدول المتحاربة الآن خلافاتها جانباً وانشغلت بالبحث عن حلول لمشكلاتها المائية والغذائية ومعالجة هموم شبابها لكانت أسعد حالاً مما هي عليه اليوم.

السفير الأميركي السابق في دول عربية عدة الذي جرب أسوأ ما في عالمنا، إذ كاد أن يقتل بتفجير انتحاري هائل في عاصمة عربية، ذكّر الحضور باتفاق هلسنكي الذي عقد في ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والغرب، وكان بداية تعاون غير مسبوق بين المعسكرين أدى إلى تخفيف حدة الصراع وقام على مبادئ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة، واحترام حقوق المواطنة والحريات السياسية والمدنية، والسيادة الوطنية، وحصانة حدود الدول ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ مظاهر التعاون وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية بما ينسجم مع ميثاق

الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي». لو طبقت دول المنطقة هذه المبادئ لكان الشرق الأوسط أسعد حالاً مما هو عليه، بدلاً مما هو عليه الآن (المنطقة الأكثر عنفاً في العالم).

الشرق الأوسط بعيد كل البعد من هذا الحلم، لكن ما المانع في الحلم؟ لقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية في حال سيئة جداً، وبدأت رحلة التغيير بحلم أن تكون موحدة، وها هي تعيش منذ 75 سنة أطول فترة ازدهار في تاريخها. وكذلك هي حال قارة آسيا التي كانت تتخبط في أزماتها وفقرها المدقع، لكن بدأت رحلتها بحلم نمورها الاقتصادية التي حولت آسيا إلى مركز الثقل الاقتصادي الجديد.

قلنا في البداية إنه حلم بشرق أوسط سعيد نابع من رحم واقع مأزوم وسوداوي ومحزن، ولو استسلمنا للعقبات والمعوقات الكثيرة، كغياب الديموقراطية واحتكار السلطة والثروة والفساد والطائفية والمناكفات السياسية والايديولوجية، علاوة على ازدواجية الخطاب كما هي الحال بالنسبة إلى إيران، التي تتحدث عن التعاون الإسلامي لكنها على أرض الواقع تدفع بميليشيات تقاتل في صف ديكتاتور مستبد، لمات الحلم وانتفى السعي لتحقيقه.

نحن على يقين بأننا لسنا وحدنا من يعيش حلم شرق أوسط سعيد. لقد حلم قبل نحو نصف قرن حاكم دبي المرحوم الشيخ راشد بن سعيد بأن تكون مدينته مثل مدينة البصرة عندما كانت توصف بأنها فينيسيا الخليج، وتمكن بالجهد والتخطيط من تحقيق حلمه فحول دبي إلى أكبر ميناء في المنطقة والعالم بأسره. ونحن نختم هذه المقالة المشتركة، تلقينا، ومن دون تخطيط، تغريدة من ابنه حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد، كأنه كان معنا يحلم في جلستنا الختامية ببيروت. كتب الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لخمسة ملايين مواطن عربي يتابعونه في «تويتر» قائلاً: «منطقتنا العربية في حاجة إلى حكمة لتفكيك اختناقاتها السياسية، وحوكمة لإدارة مواردها البشرية والمالية، وحكومات نشيطة تستطيع قيادة تنمية حقيقية».

كانت تلك التغريدة خير ختام، وخصوصاً أنها تأتي من صاحب قصة نجاح عربي بدأت بحلم، حلم مدينة تتبوأ قائمة المدن السعيدة في العالم، يمكن أن يكون أيضاً حلم شعوب ودول منطقة عربية وشرق أوسطية بعيداً من واقع العنف والتطرف والبؤس والاستبداد والفساد.

إنه حلم سعيد، ولكن من الممكن أن نجعله حقيقة.

* جمال خاشقجي، كاتب سعودي، ومدير قناة «العرب». وعبدالخالق عبدالله، اكاديمي وأستاذ علوم سياسية من الإمارات، ورئيس المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

http://www.alhayat.com/article/834101/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF

نجح مؤتمر فصائل المعارضة السورية في الرياض، وأكد شراكةً سعودية - سورية تامة لأجل سورية حرة، مدنية وتعددية يناضل لأجلها سلماً أو حرباً، وذلك عندما اتفق على أن تكون الرياض مقر «الهيئة العليا للتفاوض» التي ستقود المعركة الدبلوماسية لإسقاط...

مؤتمر الرياض وغمغمة كيري

منذ 11 ديسمبر 2015 / 16:48 |جمال خاشقجي

نجح مؤتمر فصائل المعارضة السورية في الرياض، وأكد شراكةً سعودية - سورية تامة لأجل سورية حرة، مدنية وتعددية يناضل لأجلها سلماً أو حرباً، وذلك عندما اتفق على أن تكون الرياض مقر «الهيئة العليا للتفاوض» التي ستقود المعركة الدبلوماسية لإسقاط بشار الأسد ونظامه في اجتماعات صعبة في نيويورك الشهر المقبل. أما إن لم تنجح الدبلوماسية فالبديل هو استمرار الثورة والعمل المسلح بدعم سعودي. ليس هذا قولي، وإنما تصريح متكرر من وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أكده مجدداً في مؤتمر صحافي إثر اختتام قمة مجلس التعاون التي توافق موعدها مع اجتماع المعارضة، فأكدت دعمها لما يتفق عليه السوريون والسعوديون أيضاً.

أسهم في نجاح المؤتمر هيثم مناع وصالح مسلم بغيابهما، الأول زعم يوماً أنه ناشط حقوقي، والثاني زعيم لحزب كردي انفصالي، وحسناً أنْ غابا ومن يوافقهما الهوى، فلو حضرا لفجّرا الاجتماع، ليس بطريقة «داعش» المفضلة، وإنما بإثارة قضايا الهوية وحقوق الأقليات والمرأة و «علمانية الدولة» وإلى كم من الديموقراطية تحتاج سورية المستقبل، وحدود الإقليم الكردي وعلاقته بكردستان الكبرى. يفعلون ذلك بينما لا يجد السوري في الداخل ملجأ يحميه من قصف وقتل القوى «العلمانية» الروسية، أو البعثية «التقدمية»، وحتى الطائفية الإيرانية الحريصة على «نصرة المستضعفين»، بحسب زعمها.

هناك كُثُرٌ مثل هيثم مناع وصالح مسلم، سوريون وغير سوريين، يتركون القتل الجاري والجوع والتهجير العرقي ويريدون مناقشة وثيقة صدرت عن «أحرار الشام»، أو خطبة ألقاها قائد في «جيش الإسلام». هل هناك أفضل من استخدام صور أقفاص دوما التي وضع فيها ثوارها علويين وتركوهم على أسطح المنازل لعلهم يردعون النظام والروس عن استهداف المدنيين والمستشفيات بعلم ومعرفة؟ كان منظراً قبيحاً، وتصرفاً خاطئاً، ولكن يجب رؤيته في سياق مشاهد آلة القتل الكبرى التي تسحق كل يوم مئات السوريين وسط صمت دولي.

نجح المؤتمر لأنه جمع السوريين المؤمنين بفكرة «الجماعة السورية الكبرى». لكل منهم - الإسلامي والقومي والوطني والكردي والمسيحي وبقية الهويات السورية - رؤية وأمنية في سورية المستقبل. لكنهم يعلمون أن تلك الأماني لن تتحقق في سورية الأسد الطائفية القمعية، ولا سورية الفوضى أو سورية المُقسّمة، ولا حاجة إلى ذكر سورية «داعش»، وبالتالي نظر كل منهم أولاً إلى العوامل المشتركة التي تجمعه مع أبعد سوري في قاعة مؤتمرات فندق «انتركونتيننتال» في الرياض، فكانت التخلص من بشار، ووحدة الوطن، وتفكيك مؤسسات النظام الأمنية، ومدنية الدولة، ثم انتقل إلى تفاصيل تجادلوا فيها في شأن المرحلة الانتقالية ومدتها، وما إذا كان لبشار مكان فيها. المهم أن يرحل مثلما صرخ أول شاب في حماة يوم كانت الثورة سلمية وهتف: «ارحل.. ارحل يا بشار». كان ذلك شعاراً جامعاً هناك، وجامعاً أيضاً في الرياض.

ولكنه يعلم أيضاً أن هذا الشعار غير مجمع عليه خارج السعودية وحلفائها الصادقين القلائل، فليس كل قادة العالم، حتى أولئك الذين تسمّوا يوماً «أصدقاء الشعب السوري»، مستعدين لأن يذهبوا إلى حد الدعم غير المحدود الذي نقله ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف إلى ممثلي الفصائل المسلحة الذين خصهم بلقاء قبيل افتتاح المؤتمر، فقال لهم: «نحن إلى جانبكم حتى تحقيق طموحات الشعب السوري البطل مهما كلفنا الأمر». بل حضّهم على الصمود ورفع سقف مطالبهم، مؤكداً أن المملكة لن تقبل بدور لبشار الأسد في أي صيغة حل، «موقتة أو دائمة».

في الوقت نفسه يرون تسريبات من حلفاء مفترضين كالولايات المتحدة تكشف أن إدارة الرئيس باراك أوباما أخذت تقتنع أكثر بأن الأسد هو شر أصغر بالمقارنة مع «داعش»، كما كشفت مذكرة كتبها منسق الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي السابق فيليب غوردون ونشرت الأسبوع الماضي. هذا التطور يشير إلى حيرة الإدارة الأميركية حيال النظام السوري، ما يرجح بالتالي تفضيلها الدفع بمصير بشار إلى طاولة المفاوضات وليس الحسم العسكري أو الأممي «لأنه لن يسقط عسكرياً» على أمل الاستفادة بإبقاء الدولة السورية وجيش بشار وتوظيفهما في الحرب على «داعش».

فكرة ساذجة بالنسبة إلى سوري أو سعودي يعرف سورية جيداً ويمكن أن تسمعها بغمغمة من وزير الخارجية الأميركي جون كيري، مثل قوله الأسبوع الماضي خلال مؤتمر صحافي في أثينا: «ليس واضحاً بعد ما إذا كان يتعين على الرئيس السوري بشار الأسد الرحيل أولاً لتأمين وجود تعاون بين المعارضة المسلحة والجيش السوري لمحاربة تنظيم داعش». ترجمة ما سبق وإعادة تركيبه من جديد هو التحدي الذي سيواجه المملكة والسوريين في مفاوضات كانون الثاني (يناير) المقبلة التي يفترض أن تناقش مرحلة الحكم الانتقالي،

والتي سيفاوض فيها الوفد الذي انبثق عن مؤتمر الرياض وحظي بغطاء شرعي من الشعب السوري ودعم سعودي - ويفترض - إقليمي ودولي.

قول ذلك أسهل من فعله، فالمعركة هنا ستكون في محورين: الأول مع الأعداء وهم الروس والإيرانيون غير المتحمسين أصلاً لاجتماع الرياض ونتائجه، والذين سيشكّكون فيه ويحاولون مرة أخرى نفي صفة التمثيل والاعتدال عنه، ومع الحلفاء المترددين والحائرين الذين يقولون كلاماً مغمغماً مثل تصريح كيري أعلاه ومذكرة غوردون المشار إليها والتي يؤيدها حتى الآن المنسق الجديد للشرق الأوسط روب مالي، وهو خبير أمني في الإرهاب.

السعودية تريد أن تستنفد إمكان الحل السلمي، فهي مدركة أن التدخل الروسي غيّر قواعد اللعبة، وأن «داعش» من جهته غيّر أولويات الغرب والولايات المتحدة بعد اعتداء باريس، لذلك أمامهم والسوريين، بعدما أصبحوا فريقاً واحداً، اختراق هاتين الجبهتين: إقناع الحلفاء بأن من المستحيل تشكيل قوة سورية وطنية تحارب «داعش» قبيل إسقاط نظام الأسد، والغرب المستعجل الذي يتخيل أن في الإمكان توحيد قوى المعارضة مع الجيش ومخابرات النظام الغارقين في الطائفية ودماء الشعب السوري معاً، وهو ما سترفضه بالتأكيد الفصائل المقاتلة التي شاركت في مؤتمر الرياض ثقة بالمملكة، ولكنها تتخوف كما أوضح بيان لـ «أحرار الشام»، وهي جماعة لا تخفي سلفيتها وجهاديتها وتطلعها إلى دولة إسلامية في سورية، فوضعت سقف مطالبها في خمس نقاط، هي: تحرير كل سورية مما وصفته بـ «الاحتلال الروسي - الإيراني والميليشيات الطائفية»، وإسقاط كامل النظام وتقديم أركانه لمحاكمة عادلة، وتفكيك أجهزته الأمنية، ورفض المحاصصة الطائفية والسياسية، وأخيراً الحفاظ على هوية الشعب الإسلامية وإعطاؤه حق تقرير المصير وفق هويته.

الغالبية الشعبية السورية ستؤيد مطالب كهذه. «أحرار الشام» ومعها «جيش الإسلام» يشكلان عماد الثورة السورية التي لولاها لما كان هناك دور لمثل هيثم مناع وصالح مسلم، ولاستطاع النظام القضاء على الثورة والبطش بهما أو إبقاءهما لاجئين خارج الوطن، وبالتالي فمن حق العالم الاستماع إلى هذين الفصيلين، خصوصاً بعد الزخم الذي حصلا عليه في المؤتمر، ما يجعل من السخف رفضهما وتصنيفهما جماعتين إرهابيتين من الغرب أو دول المنطقة.

لكن بالتأكيد سيرفضهم المعسكر الروسي والإيراني، وفي الغالب سيعطل مفاوضات الحكم الانتقالي التي - رغم غمغمة كيري - لا تعني غير بداية النهاية لنظام بشار، فهم يعلمون أن اللحظة التي يوقع فيها مندوب النظام على اتفاق يقول إن على النظام التخلي عن استئثاره بالسلطة وإشراك الثوار في إدارة انتقالية تنتهي بانتخابات حرة وبإشراف دولي، وقبل ذلك كله وقف إطلاق النار بقرار أممي، فسيبدأ انهيار النظام وخروج أزلامه وعوائلهم زرافات ووحداناً إلى قبرص ولبنان، فلا يبقى من يقاتل باسم الجمهورية العربية السورية سوى الإيرانيين والروس.

إذاً لماذا هذا المؤتمر وهذه المفاوضات؟ لنرسل صواريخ «مانباد» الآن إلى الثوار فوراً! قول ذلك أيضاً أسهل من فعله، إذ علينا جميعاً المضي في مسار «جنيف» و «فيينا» و «نيويورك»، فحلفاؤنا ليسوا على قلب رجل واحد، وعلينا المضي في طريق الأشواك هذا حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

الخبر الجيد أن الشعب السوري صامد، والسعودي صامد بصموده ومستعد لأن يدعمه بلا حدود و«مهما كلفنا الأمر»، كما قال الأمير محمد بن نايف لثوار أتوه من أرض الرباط الشامية.

http://www.alhayat.com/article/833381/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%BA%D9%85%D8%BA%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A

كتبت الأسبوع الماضي أنبه إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يكون خطراً على السعودية بعناده وسياساته في سورية، وأن من الحكمة توقع هذا الخطر لتلافيه، فأثارت مقالتي، التي انتشرت انتشاراً واسعاً، اهتماماً كبيراً، وسجلت أعلى رقم في...

الصراع في سورية بين دول لا جماعات!

منذ 4 ديسمبر 2015 / 18:41 | جمال خاشقجي

كتبت الأسبوع الماضي أنبه إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يكون خطراً على السعودية بعناده وسياساته في سورية، وأن من الحكمة توقع هذا الخطر لتلافيه، فأثارت مقالتي، التي انتشرت انتشاراً واسعاً، اهتماماً كبيراً، وسجلت أعلى رقم في تعليقات قراء «الحياة»، ومعظمها مؤيد لما ذكرت، كما أكد لي القسم الإلكتروني بالصحيفة.

ولكن ومع الإهتمام تعرضت المقالة لحملة تشويه وتشويش من زملاء تفترض فيهم الحصافة، فيردون على الرأي بالرأي ويفندون الحجة بالحجة، فيكملون ما نقص ويصوبون ما كان خطأ، ولكن أولهم ذهب يصرخ «من يكون (الكاتب) حتى يعطي انطباعاً أننا في حال حرب مع روسيا؟». إنه كاتب مثلك، ينافح عن حقك في إبداء الرأي وتشكيل الرأي العام وتحليل ما يجري، فإن ضيقت عليه ضيقت على نفسك وعلى صناعة الرأي. وثانٍ وصف المحذرين من خطر بوتين بالانتهازية، وذهب يضرب تحت الحزام قائلاً إنها «رغبات يتمناها صاحبها لخدمة قضية تتعلق بأهوائه وانتماءاته خارج حدود الوطن»! ومثله لا يرد عليه ولا على سابقه لولا أن محور نقدهما وجد صدى عند كثيرين ممن تأثروا بصراع التيارات العدمي، فرأوا في المقالة «محاولة لجر المملكة إلى صراع تركي - روسي من أجل الإخوان المسلمين»، كما كتب لي زميل ورئيس تحرير سابق، مختزلاً الأزمة السورية وتداعياتها في «الإخوان»! إنها حالة «إخوان فوبيا» متقدمة لدى البعض، وخطرها أنها تغبش رؤية من يصاب بها، فلا يستبين الخطر الحقيقي المداهم، وإن كانت محتملة عند كاتب فيناقش ويصوب إلا أنها أخطر إن دخلت في دائرة صنع القرار.

الأزمة السورية حالة معقدة وأزمة إقليمية ودولية أكبر من "الإخوان المسلمين" والإسلام السياسي كله، وما هم إلا لاعبون صغار في أزمة أكبر، إنها ثورة للحرية لدى فريق هائل من الشعب السوري ذهب حتى رفع السلاح دفاعاً عن نفسه بعدما بطش النظام به، فأصبح هناك ما لا يقل عن 150 ألف شاب سوري مسلحين ضمن عشرات التنظيمات، ولا بد من الاستماع إليهم عند النظر في حل الأزمة، ولذلك حرصت المملكة على دعوة نحو 15 فصيلاً مسلحاً لتمثيلهم في المؤتمر السوري العام، الذي سيعقد في الرياض أو أبها خلال أيام، إضافة إلى الممثلين التقليدين من الشخصيات الوطنية والدينية السورية، وممثلي الأقليات الذين تعودنا على رؤياهم في اجتماعات إسطنبول أو الدوحة أو القاهرة.

وهي أزمة نفوذ إقليمي، إذا رأيتها من منظور سعودي صرف، فالمملكة لا تحتمل ولن تقبل بنفوذ إيراني دائم وعسكري في شمالها أو شامها، وحتى الآن لم يقدم لها أي طرف حلاً إقليمياً يعالج مخاوفها الأمنية ويوفر شرطها «سورية بدون إيران»، وحتى يتحقق هذا الشرط فإن التدخل الروسي هناك قد يجعلها تتحسس مواقع أقدامها قبل أن تقدم على شيء في الداخل السوري لتحاشي التصادم مع العملاق الروسي، ولكنه لم يغير موقفها الثابت، ويمكن العودة إلى تصريحات وزير الخارجية عادل الجبير، حتى بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل الأتراك، الذي لا يزال مصراً على «رحيل الأسد» شرطاً للحل «سلماً أم حرباً». وإن رأيتها من المنظور الإيراني فهي الدفاع عن نفوذهم الذي امتد حتى شرق المتوسط، ما يمكّنهم من إعادة صوغ التاريخ وفق رؤيتهم الطائفية الضيقة، ولو خسروا سورية فسيخسرون لبنان وحزبهم المتنفذ هناك. إذاً هي حرب وجود لهم في عالمنا، أما من المنظور التركي فهم شركاء مع السعودية في رفض الوجود الإيراني مع جملة مصالح تخصهم، مثل حماية الأقلية التركمانية هناك، ومنع تمدد الأكراد في دويلة تخصهم.

وعالمياً هي أزمة تدافع بين الروس والغرب، تمتد من شبه جزيرة القرم وأوكرانيا إلى شرق المتوسط، وقد دخلت جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) على الخط، والتي كانت ضمن يوغسلافيا المحسوبة ضمن الحيز الاستراتيجي السوفياتي القديم، الذي ورثه بوتين ويريد إعادة الاعتبار إليه، بعدما أعلن "الناتو" الأربعاء الماضي نيته في ضم مونتينيغرو إلى الحلف، ما أثار حنق الروس، وقد يتوسع التدافع حتى يشمل مصر التي تتعرض لضغوط لاختيار أي معسكر بعدما ارتبكت بوصلتها إثر حسم الصراع الداخلي فيها لمصلحة الجيش بعد عودته إلى السلطة في تموز (يوليو) 2013، ويبدو جلياً أن هواه يتجه شرقاً كل يوم لتحقيق رؤيته في «استقلال القرار الوطني المصري إقليمياً» ولكن مصر لا تزال حائرة تقف برجل هنا ورجل هناك، ولكن استمرار التدافع سيضطرها إلى اختيار معسكر من دون آخر، إذ لن تستطيع ولن يقبل منها الوقوف في مكانين في وقت واحد، ولعل هذا يفسر الموقف السعودي الصابر على تجاوزات الإعلام المصري المعبّرة عن رأي القوى داخل النظام المتجهة شرقاً، وتفعيلها مجلس التنسيق السعودي - المصري الذي عقد جولة اجتماعات أخرى في الرياض قبل أيام.

ثمة حال غموض سائدة ومتعمدة، يمكن تلمسها بوضوح حال الاستماع إلى مؤتمر صحافي لوزير خارجية أي من دول «الصراع السوري»، إذ تجتمع تصريحات عائمة تحمل أكثر من تفسير. إنها محاولة الجميع لتحاشي «لحظة الحقيقة» التي تتطلب فرزاً صريحاً في المواقف، فالعلاقات والمصالح متداخلة، فحتى إيران التي هي عدو صريح مع السعودية مثلاً، ليست عدواً مطلقاً لتركيا، فهي تريد

نفطها وسوقها، ولا للدول الغربية التي تلهث حالياً خلف مكاسب اقتصادية لشركاتها في السوق الإيرانية البكر والكبيرة، بعدما وقعت الاتفاق النووي معها، وهو في الحقيقة اتفاق مصالحة تاريخية بينهم. ودولة كالإمارات مصطفة تماماً مع السعودية في اليمن، ولكنها لا تريد تعاوناً مع تركيا في سورية، وتحافظ على علاقاتها التجارية مع إيران. والأردن يرفض بشار ويسمح للسعودية والولايات المتحدة بدعم الثوار وتدريبهم عبر أراضيه، ولكنه لا يريد أن تتورط في صراع أكبر منه. والولايات المتحدة سيدة التناقضات، فهي ضد بشار، ولكن تمنع تسليح الثوار، وتفكر في عملية عسكرية برية ضد «داعش» في سورية بدعم الأكراد، تنطلق من اراضي تركيا، الدولة التي تتخوف من الأكراد وطموحاتهم وترى الجماعات الكردية المدعومة أميركياً امتداداً لـ "حزب العمال"، الذي تراه إرهابياً. حتى المملكة الرافضة للتدخل الروسي في سورية وحذرتهم مباشرة من تبعاته لا تزال تطور علاقاتها التجارية مع روسيا، لعلها تكون مفتاحاً للتفاهم بينهما. ألمانيا التي رفضت عمليات "الناتو" في ليبيا تفكر في إرسال 5 آلاف مقاتل لمحاربة «داعش» في الرقة، وقس على ذلك مواقف بقية الدول.

إن بناء أحكام على التفاصيل السابقة غير مجدٍ، فهي مواقف متغيرة، والأصح بناء الأحكام على المواقف الثابتة، مثل موقف السعودية، «سورية بدون إيران»، والموقف الإيراني، «سورية خط أحمر»، والأهم منهما موقف غالبية الشعب السوري، «سورية حرة». هذه المواقف الثلاثة هي المبادئ المؤسسة لفهم الصراع في سورية، وليس المواقف الأميركية والأوروبية أو الروسية العابرة والمتغيرة، فما بالكم بموقف طرف يتيم في الصراع اسمه «الإسلام السياسي» أو «الإخوان المسلمون»؟

أعود إلى المقال وأختصر ردي على الزملاء بأن المملكة ليست بالخب الذي يجره كاتب مقالة بصحيفة، إنما لديها مبدأ ثابت لن تحيد عنه وإن طوعت مواقفها وفق تطورات الوضع وقدراتها، كما أنها لن تجر إلى الإصطفاف مع تركيا لأنها أصلاً هناك، وقد فاتهم أن رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو صرح الإثنين الماضي، وبجواره الأمين العام لحلف "الناتو"، بأن بلاده والسعودية ودولة ثالثة، لم يسمها، بصدد إطلاق عملية عسكرية في سورية لمحاربة الإرهاب.

لا نعرف تفاصيل هذه العملية ومتى وأين ستنطلق ومن هي الدولة الثالثة؟ كما لم يصدر نفي سعودي لتصريح عالي المستوى كهذا، ولكن بالتأكيد ما كان ليقول ذلك لو لم يشارك شخصياً أو أنه على علم باجتماعات أمنية عالية المستوى بين الدول الثلاث للتخطيط لهكذا عملية.

هل نسمّي ذلك تحالفاً سعودياً - تركياً عسكرياً؟ المصابون بـ «الإخوان فوبيا» يرفضون ذلك، أو لا يريدون تصديقه، ويصرون على وما هي بذلك. ولكن إيران ونظام الأسد وحليفتهما روسيا يرون !رؤية تركيا، ليس بمثابة دولة إقليمية كبرى وإنما بمثابة تنظيم التحالف، وفي الغالب يستعدون له، ويدركون أنه صراع دول أكبر من مجرد تنظيم بسيط وتدافع تيارات، فهلا فعلتم مثلهم.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/832899/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA!

الأفضل أن نأخذ على محمل الجد التهديدات الروسية المبطنة في شكل مقالة في صحيفة «البرافدا» تدعو إلى معاقبة المملكة وقطر وتركيا قبل أن تكون الدول الثلاث سبباً في بدء حرب عالمية ثالثة، لدعمها «داعش»! وفق زعم الجريدة المقربة من الرئيس الروسي...

خطر بوتين على السعودية!

منذ 27 نوفمبر 2015 / 17:09 |جمال خاشقجي

الأفضل أن نأخذ على محمل الجد التهديدات الروسية المبطنة في شكل مقالة في صحيفة «البرافدا» تدعو إلى معاقبة المملكة وقطر وتركيا قبل أن تكون الدول الثلاث سبباً في بدء حرب عالمية ثالثة، لدعمها «داعش»! وفق زعم الجريدة المقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أو مقالة أخرى في موقع «صدى موسكو» لمستشار سابق للرئيس، يدعو فيها بوقاحة إلى استهداف مواقع عسكرية ونفطية في المملكة وقطر. نعم بوتين أحمق ودموي ولا يؤتمن وأعتقد بأنه يكرهنا أيضاً، ويجب أن نعتبر هذه التهديدات صادرة عنه مباشرة.

لقد بنى سمعته منذ أن اعتلى عرش الكرملين قبل 15 عاماً على أنه رجل روسيا القوي الذي لا يرحم، وأسس شعبيته بتحفيز مشاعر القومية والفخر الوطني الروسي، أشعل جذوة في نفوس الروس تشبه الفاشية، فعوضهم بذلك عن فشله الاقتصادي وأكبر حال تفاوت في الثورة في العالم بين فقراء ومتوسطي الدخل، هم أقرب إلى الفقر، وأقلية حاكمة فاحشة الثراء.

مضى بوتين منتصراً من الشيشان التي أوغل فيها قتلاً وتدميراً، الى أوكرانيا فضم القرم إلى الإمبراطورية، مخالفاً بذلك الشرعية الدولية، لكنه زمن أوباما، الرئيس الأميركي الذي يحتاج إلى من يترجم له المثل العربي «أشبعتهم سباً ومضوا بالإبل»! احتج الغرب وأرغى وأزبد، ثم قبل بالأمر الواقع، ثم جاء القيصر إلى عالمنا العربي حيث يزعم أن له فيه «مصالح حيوية»، فدخله من دون استئذان وتربع فيه، وتحالف مع الأقلية الطائفية وشرع معها يقتل ويستبد ويفرض أمره الواقع.

بل يحاول أن يعيد ترتيب البيت المسلم، فمضى إلى حيث الأقلية التي توافقه الهوى والطموح، حاملاً مصحفاً تاريخياً كتب في روسيا، وجلس بين يدي آية الله خامنئي المرشد الإيراني، جلسة المريد إلى شيخه، أهداه المصحف وفرك يديه في خضوع، في إشارة رمزية لا تخفى على حصيف، هنا المرجعية، هنا الإسلام، وفي الوقت نفسه يتجرأ ويهاجم ما وصفه بسياسة «الأسلمة» في تركيا! إذاً هي مسألة وقت، وسيهاجم السعودية ويحمّلها وزر القديم والجديد معاً.

عاش بوتين سلسلة من الانتصارات انتظمت في عقد كان سيلبسه يوم يبايع بصفته صاحب القوة المهيمنة على منطقة تمتد من القرم حتى الشام، فلم يقطع عليه حلمه غير عناد ثلاث دول رفضت مشروعه، وأبت الخضوع له، هي السعودية وتركيا وقطر.

تجلى هذا كله صباح الثلثاء الماضي عندما أسقط سلاح الجو التركي مقاتلة روسية خرّت وسط تكبير وتهليل الثوار السوريين على جبال التركمان قرب الحدود السورية التركية، لحظات قليلة كانت كافية لرسم قواعد جديدة للعبة السياسية في الشرق الأوسط.

مثلما غيّر بوتين قواعد اللعبة عندما جاء بطائراته ليشارك الإيرانيين والنظام السوري حربهم على الشعب الذي يريد حريته، غيّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قواعد بوتين الآن، وينتظر العالم رد فعل الأخير، وهل سيقبل بالقواعد الجديدة أم سيقلب الطاولة على الجميع مرة أخرى؟

سوف تتكرر حادثة الطائرة الروسية، فنحن تقريباً في حال حرب مع الروس على رغم كل الزيارات والاجتماعات والابتسامات. عاجلاً أم آجلاً ستتداخل السعودية وقطر وتركيا مع المعارضة السورية في نظر بوتين، فبعدما يفشل في هزيمتها، سيبحث عن أحد يلومه، ولن يجد غيرنا.

ثم إذا ما فشلت مفاوضات فيينا المقبلة (والغالب أنها ستفشل) فلن تجد الأطراف المتنازعة في سورية غير تصعيد المواجهة لتحقيق نصر يحسم الصراع، ما سيؤدي إلى فرز الصفوف إلى «فسطاطين لا ثالث لهما» وليس لأسامة بن لادن علاقة بهذا المصطلح وإن استخدمه مرة واشتهر به، فسطاط الشعب السوري الحر وحلفائه، وفسطاط الثلاثي الطائفي المعادي للحرية وحلفائه أيضاً.

بل قد تحصل مواجهة أخرى حتى قبل فيينا، لقد صفعت حادثة «السوخوي» صورة بوتين الذي لا يقهر وروسياه المهابة، سيؤثر ذلك في وضعه الداخلي، وخصوصاً مع بدء وصول جثامين الجنود الروس المتورطين في أول حرب خارجية منذ هزيمتهم في أفغانستان،

لعله يتحدى الأتراك مرة أخرى فتسقط «سوخوي» أخرى أو «ميغ»، حينها سيجن جنونه. لقد شرع الآن بقصف عشوائي في مناطق التركمان السورية، إنها ليست حرباً، هذا انتقام! من يضمن ألا تسقط «سوخوي» أخرى بصاروخ أرض جو هذه المرة؟ سيزداد الدب غضباً، سيتهم السعودية أو قطر أو كليهما بأنهما اللتان زودتا الثوار بالصاروخ ويحملهما المسؤولية.

وضعه الاقتصادي المتردي أيضاً يزيد في غضبه، فاقتصاده خسر موقعه بوصفه قوة ثامنة في العالم، وتراجع إلى ما بعد إسبانيا وكوريا الشمالية اللتين تفوقتا عليه في الناتج القومي. هنا سيتهم السعودية بأنها سبب خفض أسعار النفط.

هل يمكن أن نلتقي مع الروس في منتصف طريق سوري كي لا يحدث بيننا وبينهم ما لا تحمد عقباه؟ أستبعد ذلك، فلو حددنا بوضوح مشروعنا في سورية والمنطقة، وهو مشروع ليس فيه تدخل في سورية وإنما يقوم على استقلالها التام وقيام حكم ديموقراطي تعددي فيها، ثم لو حددنا المشروع الروسي لوجدناه يقوم على حكم أقلية وتدخل أجنبي دائم، بغطاء انتخابات كاذبة وديموقراطية تشبه تلك التي في روسيا، حيث تراجعت الحريات العامة، وتغوّلت الدولة، وخافت الصحافة بعدما أضحى ثمن المهنة رصاصة في زقاق وجريمة تسجل ضد مجهول.

هذان المشروعان يصطدمان في فيينا، ولاختلافهما الشديد لن يتفقا، كما أنهما يصطدمان على الأرض السورية حتى ينتصر أحدهما على الآخر. ومثلما يستحيل أن تقبل المملكة بنفوذ إيراني دائم في سورية، ستشاركها في ذلك استراتيجياً تركيا التي لا تريد نفوذاً روسياً دائماً جنوبها. الخلاصة أننا سنصطدم لا محالة، وبما أن السيد بوتين يفتقد أخلاق الفرسان ليقبل الهزيمة والرحيل بروح رياضية. سيستمر في الغالب في المواجهة، وسيصعد عسكرياً في سورية، سيحاول أن يشق صفنا ويفرقنا، فثمة ثغرات في صفنا يسعى إلى استغلالها، فحالنا كحال الحسين بن علي رضي الله عنهما، حولنا حلفاء سيوفهم معنا وقلوبهم علينا (وقد عكست النص ليتفق مع السياق)، هؤلاء يتفقون مع بوتين في بعض أجزاء مشروعه، إعادة إنتاج الاستبداد في سورية بنظام ديموقراطي مشوه لا يحمل رأس الأسد ولكن يعيش بمخالبه، ولا يضيقون بتمدد إيراني روسي هناك، وإنما يضيقون بصعود المملكة إلى رتبة قيادة المنطقة، وضاقوا أكثر أنها تحالفت مع تركيا، وأن علاقاتها بها تتوسع كل يوم وتخطط للمستقبل معها. لو تغير ميزان القوى في المنطقة لمصلحة معسكر بوتين فسيسفر هؤلاء عن جلدهم الحقيقي وينحازوا إلى القيصر.

أخيراً، هل يجرؤ بوتين على عمليات قذرة في بلادنا أو تركيا أو قطر، كالتي دعت إليها الـ «برافدا» ومستشاره السابق المشار إليهما في بداية المقال؟ كأن يستهدف موقعاً يزعم أنه معسكر لتدريب إرهابيين، أو أنه مخزن أسلحة كانت سترسل إلى سورية وتهدد «السلم العالمي» وسلامة الطيارين الروس! هذه أخطار يجب أن تدخل في الحسبان، ما يستدعي تنشيط السياسة الخارجية السعودية بالتعاون مع الأتراك والقطريين لإقناع الأوروبيين بأن سياسة السكوت على بوتين ستفتح شهيته مثل أي ديكتاتور، فالرجل يتصرف بغرور الفتى المتنمر لا السياسي المحنك، فهو ربيب مدرسة الاستخبارات السوفياتية القديمة، وبالتالي لا يتردد في اتباع أقذر أساليبها، مثل اغتيال رئيس شيشاني سابق لجأ إلى الدوحة عام 2000، أو تصفية معارض له بالسم في لندن عام 2006 بطريقة مريعة، حتى رؤساء الجمهوريات لم يسلموا منه، إذ سمم رئيساً سابقاً لأوكرانيا خلال مساعي ومؤامرات بوتين لإعادتها إلى بيت الطاعة الروسي، ما أدى إلى تزوير انتخابات، فثورة شعبية انتهت إلى حرب أهلية لا تزال تعيشها حتى اليوم. سجلّ سلبي حافل، ولكن يبقى بوتين مهماً، ومن الضروري التعامل معه، ذلك أنه يترأس قوة عظمى.

لا أريد تثبيط العزائم، ولا أقول إنه لا قبل لنا به، وإنما أتوقع الأسوأ وأدعو إلى الحذر، ثم إننا في حال دفاع، ولا نستطيع الانسحاب من الساحة السورية، فدعمنا لثورتها هو دفاع لا مناط منه عن بلادنا. المهم أن نتوخى الحذر ونحن نخطو مضطرين في الغابة الروسية.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/832188/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9!

أوروبا خائفة، قلقة، متحفزة، تبحث عن حل لأزمتها مع تنظيم «داعش»، الذي يمكن أن يضرب في أي مكان، ونحن كذلك، قلقون خائفون، فبقدر ما يهدد «داعش» أوروبا والعالم فهو يهددنا أيضاً، ومثلما انهارت لديه أخلاقيات القتال، فبات يهاجم أهدافاً رخوة،...

أوروبا خائفة... ونحن كذلك

منذ 20 نوفمبر 2015 / 16:51 | جمال خاشقجي

أوروبا خائفة، قلقة، متحفزة، تبحث عن حل لأزمتها مع تنظيم «داعش»، الذي يمكن أن يضرب في أي مكان، ونحن كذلك، قلقون خائفون، فبقدر ما يهدد «داعش» أوروبا والعالم فهو يهددنا أيضاً، ومثلما انهارت لديه أخلاقيات القتال، فبات يهاجم أهدافاً رخوة، يستحيل حمايتها على مدار الساعة، فهو يفعل الشيء نفسه في عالمنا، فيستهدف المساجد. ومثلما استهدف مدنيين في «استاد دو فرانس» لأنهم صوتوا لحكومتهم فباتوا في نظره ووفق فقهه المشوه شركاء في الحرب، فقد يأتي يوم يستهدفون فيه مدنيين في استاد الجوهرة في جدة، لأن الشعب السعودي مؤيد لحكومته ضدهم. إنه المنطق الأعوج نفسه، وهي مسألة وقت، أن يتمكنوا من السلاح والمتفجرات، وأن يغفل عنهم الأمن. وعندما يتلاقى الحدثان يحصل الانفجار.

لكن بينما تخشى أوروبا «داعش» فقط، نحن نخشى أيضاً حال الفوضى والانهيار التي يعيشها عالمنا، ونخشى أن يمتد علينا قتلانا في المشرق العربي أكثر، ونستطيع أن نرسم بصورهم أكثر من لوحة مثلما فعل الإعلام الفرنسي بصور قتلى اعتداءات باريس. قتلانا أكثر وقاتلوهم أكثر تنوعاً، ولا يقتصرون على «داعش» فقط، وإنما يشمل طابورهم أنظمة وجيوش الاستبداد التي يزعم «داعش» أنه خرج للانتقام منها. قوائم قتلانا لا تتوقف، وتزداد بوتيرة أسرع. تثير فينا الخوف من المستقبل، وكثيراً من الحزن، لكنها وقود للمتطرفين منا، يجندون بها الأنصار الجدد تحت لافتة الانتقام للشهداء.

لذلك يجب أن يكون هناك تحالف أوروبي مع دول المنطقة، ليس فقط للحرب على «داعش»، وإنما للحرب على حال الفوضى السائدة التي ستستمر في إفراز المزيد من «داعش» ما لم نوقفها.

لكن أوروبا، وتحديداً الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، لا تزال تركز على العدو الظاهر المباشر تنظيم «داعش»، بخلاياه المنتشرة في أوروبا، ومقره في الرقة. تقصفه، تقتل بعضاً من رجال التنظيم المتوحشين، ومعهم بعضاً من المدنيين، فينشر «داعش» صور المدنيين، ويزداد الغضب.

يتمنى هولاند لو نحّت الولايات المتحدة وروسيا خلافاتهما واتحدتا لمواجهة التنظيم. من الواضح أنه، وتحت وقع صدمة الاعتداءات، يميل إلى التفسير الروسي للأزمة «حاربوا داعش»، لذلك هناك حاجة إلى مقاربة أخرى أوسع وأشمل، تقوم على محاربة الأسباب المنتجة لها، وهي ليست مجرد خطاب متطرف يمكن معالجته بإلغاء منهج دراسي أو منع «داعية» من زيارة فرنسا، ولا حتى بغارة تقضي على «الخليفة» البغدادي نفسه. بالتأكيد سيوفر ذلك مانشيتاً رائعاً للصحف الفرنسية، تعقبه كلمة لهولاند يلوح فيها بيده ويقول: «انتصرنا»، لكن «داعش» ليس البغدادي، فلديهم مخزون جيد من الرجال الملتحين الذين يحفظون بعضاً من القرآن والأحاديث النبوية، فيصعد أحدهم إلى المنبر ويعلن نفسه خليفة الخليفة وسط تهليل وتكبير أنصاره.

إنها حال الفوضى والفشل والانهيار السياسي والمجتمعي الذي يعيشه المشرق العربي ممتداً غرباً حتى ليبيا. إنه نتاج نظام بشار الأسد الذي يقتل شعبه منذ أربعة أعوام، والذي أعلن هولاند غير مرة أنه فقد شرعيته، ولكن لم يوقفه عند حده. إنها براميله المتفجرة التي تسقط على السوريين في أسواقهم وأحيائهم. إنها الميليشيات الطائفية الآتية من خارج سورية لتقاتل أبناء الغالبية الرافضة لحكم الأقلية. إنها مخاوف سُنّة العراق من أن تتمدد حكومة بغداد الطائفية وحشدها الشعبي المتطرف للسيطرة على مناطقهم فتهينهم وتعتدي عليهم. إنها المعتقلات التي تضم عشرات الآلاف، وإلغاء الحقوق المدنية، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين السلميين. إنه كذب الإعلام وتحويل القضاء من ملجأ للمظلومين إلى أداة للاستبداد والقهر. إنها باختصار مصادرة آمال الشعوب العربية التي انتفضت في ربيعها قبل أربع سنوات تريد ديموقراطية وعدالة وعيشاً كريماً.

نعم، «داعش» لا يريد ديموقراطية ولا حريات، لكنه البديل للغاضبين الباحثين عن «الحكم الراشد»، فتوهموه فيه بعدما غلقت عليهم البدائل الأخرى، واقتصرت خياراتهم ما بين المستبد أو المعتقل أو الهجرة إلى أوروبا على قارب موت. لكنه لا يستحق أن يكون الخيار المتبقي للعربي المسلم. إنها فكرة مقيتة ستبقى معنا في مختلف تشكلاتها «السلفية الجهادية»، لكن لا يجوز أن تنتشر بهذه القوة وتحظى بكل هذه الجاذبية.

لقد صنعت أوروبا المشرق العربي الحديث قبل 100 عام، وها هو ينهار الآن، وحان الوقت لأن تعود إليه لتشارك القوى القادرة فيه على إصلاحه، ليس لأنها مسؤولة عنه فهي لم تعد كذلك، وليس شوقاً لزمانها الإمبريالي، وإنما لأن المشرق هو من يعود إليها، إرهاباً ولاجئين.

في المشرق العربي توجد قوتان قادرتان على إحداث الإصلاح الشامل المطلوب، هما السعودية وتركيا. لكنهما تعانيان من «التردد الأميركي» مثل أوروبا. وسيكون تشكيل تحالف بين هذه القوى الثلاث كفيلاً بحسم تردد أميركا وجلبها إلى خطة عالمية لاستئصال «داعش»، تبدأ بقراءة صحيحة للتاريخ وتقوم على احترام رغبة الشعوب بالحرية والأمن والمشاركة السياسية، ما يعني عدم حماية نظام أقلية مستبد كنظام بشار الأسد، ومساعدة الشعب السوري في تشكيل حكومة وطنية، يكون رجالها هم القوى الكفيلة بالقضاء على «داعش» من دون الحاجة إلى إرسال جنود فرنسيين أو أوروبيين للقتال هناك، وهم بالتأكيد لا يريدون ذلك، ما يوفر على فرنسا كلفة غارات جوية على معاقل «داعش» لا تنهيها، وإنما قد توقع قتلى أبرياء يستخدم مأساتهم التنظيم وقوداً لدورة عنف أخرى في شوارع باريس.

دعت السعودية إلى حكم ديموقراطي وانتخابات في سورية. تعلم المملكة أن بلداً تعددياً ثار شعبه من أجل الحرية، لن يقبل بحكومة إسلامية سلفية مثلما تدعو بعض الفصائل هناك، ولا حكم أقلية طائفي ومستبد مثلما تريد إيران وروسيا. كلاهما وصفة لحال عدم استقرار، إذ سترفض بقية مكونات الشعب أي رؤية فئوية ضيقة، والحل في حكومة تعددية ديموقراطية يجد الجميع مكاناً فيها.

رؤية المملكة وأوروبا متشابهة حيال الأزمة السورية، لكن ينقصها اتخاذ القرار والبدء بتنفيذه، والتحرر من التردد الأميركي. لكن يجب أن يدرك الأوروبيون أن عدونا وعدوهم الحقيقي ليس «داعش» فقط، وإنما حال الفوضى والسقوط في المشرق العربي.

http://www.alhayat.com/article/831677/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%A6%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%83%D8%B0%D9%84%D9%83

لا نزال مشغولين بتعقّب مرابض مدفعية الحوثيين حول تعز في اليمن التي لم تحرر > بعد، ولا نزال نراجع الأفكار الروسية التي ستناقش في الجولة الثانية من مؤتمر فيينا المخصّص للأزمة السورية، ونضع اللمسات الأخيرة على ردّنا عليها. لا نزال بعيدين...

البرادعي ومشروع النهضة

منذ 13 نوفمبر 2015 / 18:32 |جمال خاشقجي

لا نزال مشغولين بتعقّب مرابض مدفعية الحوثيين حول تعز في اليمن التي لم تحرر بعد، ولا نزال نراجع الأفكار الروسية التي > ستناقش في الجولة الثانية من مؤتمر فيينا المخصّص للأزمة السورية، ونضع اللمسات الأخيرة على ردّنا عليها. لا نزال بعيدين من حسم معركتي سورية واليمن، ناهيك عن غيرهما، لكننا في الاتجاه الصحيح، فهل الوقت مناسب للحديث عن مشروع ينهض بكل العرب الذين سيخرجون إلى عالم مختلف عن ذاك الذي سبق العام 2011، عندما تضع الحروب والفتن أوزارها؟

بالطبع لا بد من أن نفعل ذلك»، قالها بحزم الدكتور محمد البرادعي، السياسي المصري الذي يتمنى لو يترك السياسة أو تتركه، بعد » الإحباط الشديد الذي أصابه وهو يحاول أن يخرج بلده إلى عالم أفضل، فانتهى به الأمر متهماً وملاماً من الجميع، تلاحقه صور الدم وألم الإخلال بالوعود. ينظر الآن إلى كامل الصورة، إلى العالم العربي المتعثر، فالتعثر المصري صورة للتعثر هناك. كنا نسير إلى مطعمه المفضل مساء الثلثاء الماضي، في شوارع فيينا التي يحبها وأصبحت عالمه الذي يداوي فيه جراحه.

قال وهو ينظر إلى زوجته عايدة وهي تصلح شال الصوف حول رقبته ليقيه من بدايات برد الخريف: «لدي كل شيء أحتاجه، لكنني أعلم أن ملايين من العرب وأبناء وطني بات حلمهم أن يأتوا الى أوروبا، ولو لاجئين، ليس هذا اختياراً عادلاً». روى تجربته في «خلوة غوغل» التي حضرها قبل أسابيع، وتضم نخباً وعلماء وقادة الاقتصاد وسياسيي العالم الحديث: «تخيّلت العالم العربي كله وكأنه خزان وقود أسفل الصاروخ، بعدما ينتهي دوره ينفصل عنه فيتهاوى ساقطاً، بينما الصاروخ يشق غمار الفضاء صاعداً أعلى فأعلى، فيما يستمر خزان الوقود في السقوط أكثر فأكثر. نحن خزان الوقود، والصاروخ هو بقية العالم المتحضر المتمتع بالتقنية والحداثة»، قالها بحزن وهو يرسم بيده الصاروخ وخزان الوقود الساقط.

يبحث البرادعي الفائز بجائزة نوبل، عمن يقود مشروعاً لنهضة العالم العربي. يعتقد أن على السعودية قيادة تحرك كهذا، فهي مستقرة. لم يفقد الأمل بمصر. مشغول بها ويخشى عليها ويتمنى اهتماماً أكبر بها حتى لا تنزلق أكثر. لعل توقيع اتفاق مجلس للتنسيق بين المملكة ومصر الأربعاء الماضي، خبر سار له، لكنه مجرد تنسيق عسكري واستثماري، بينما يريد ثلاثة أمور يرى أن النهضة لن تكتمل من دونها: مشروع لإصلاح التعليم، وآخر للرعاية الصحية، وثالث لنشر التسامح بقوة النظام. بهذه الثلاثة نهضت اليابان والصين وسنغافورة.

قلت له إنني لا أتوقع أن تنتقل المملكة الآن إلى مشروع النهضة، ولما تكتمل مرحلتي السياسة والحرب ومن ثم البناء، فالهدف السعودي معقد، وهو تشكيل تحالف يتفق معها في إخراج إيران من عالمنا العربي، وكفّها عن التدخلات السلبية سلماً أو حرباً، ثم وقف حال الانهيار السائدة، ومواجهة التطرف ممثلاً في «داعش» وأي تنظيمات ترفض سيادة القانون وحكم الغالبية، وأخيراً إعادة بناء الدول المنهارة، وهذا سيستغرق سنوات.

ثم ماذا، يسأل الدكتور البرادعي. هل نعود إلى تلك الأوضاع التي سادت عالمنا قبيل انفجار الربيع العربي: تردي التعليم والرعاية الصحية والبحث العلمي والتخلف عن كل العالم؟ سؤال جيد. ولا بد من أن نقتنع بأن ذلك العالم الذي سبق الربيع العربي كان عالماً سيئاً لا يستحق أن نحافظ عليه أو نسعى إلى العودة إليه.

خلال الحرب العالمية الثانية، وحينما كانت رحى الحرب دائرة في كل أوروبا، أوكل إلى جملة من الباحثين الأميركيين ومن استقر في الولايات المتحدة من العلماء الأوروبيين، وضع خطط اقتصادية وسياسية للخروج بأوروبا إلى عالم أفضل. هل نستطيع أن نفعل مثلهم؟ ليس هذا هو السؤال الصحيح، ذلك أننا لا نملك الاختيار، بل لا بد من أن نفعل مثلهم حتى لا نعود إلى الزمن والظروف التي أفرزت انهيار 2011.

كان حرياً بالعالم العربي أن يتنبه إلى الخطر الداهم يوم صدر أول تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العام 2000، الذي لفت الانتباه إلى بؤس حال العرب. جرت بعد ذلك محاولات عدة للإصلاح، للمرة الأولى تعقد قمة اقتصادية عربية، قُدم مشروع لإصلاح الجامعة العربية. دعا الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، إلى قمة إسلامية للعلوم. واهتمت دول وشخصيات بمشاريع نهضوية عدة.

استقدم القطريون أفضل جامعات العالم إلى دوحتهم. نحن في السعودية، أسسنا جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. كما خصص الملك عبدالله جائزة للترجمة. كلها أفكار عظيمة، لكن قتلتها سياسات عربية.

لا فكاك من السياسة والتوصّل إلى صيغة للحكم الراشد، لكن حتى ذلك الحين، ليتنا نستمع إلى الدكتور البرادعي. نجمع علماء العرب في الاقتصاد والتنمية والتقنية المعنيين بسؤال النهضة في مكان ما. نوفر لهم كل ما يحتاجون من إمكانات، وهي أقل من كلفة سرب طائرات (لا شك في أننا نحتاجه في معركتنا المصيرية الجارية) لوضع خطة للنهوض بالعالم العربي الجديد، خصوصاً في مشرقه البائس الممتد حتى ليبيا. ذلك المشرق الذي تشكل بعد 1918، إثر انهيار الدولة العثمانية بقيادة نخب مدنية، سعت إلى نهضة عربية تجدد أمجاداً خلت، لكن ما لبث أن حصل أول شرخ في أحلامها ومشاريعها لحظة إعلان أول عسكري بيانه الأول، فانتهى حاكماً مسيطراً على علماء ومفكرين واقتصاديين. وبعد نصف قرن من الفشل والأخطاء والهزائم، انهارت جمهوريات العسكر في 2011.

لا أتوقع أن يستطيع الدكتور البرادعي الابتعاد من السياسة، لكن حتى ذلك الحين لنستمع إليه كعالم، وليس كسياسي، يتألم لما يجري في وطنه الكبير.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/831235/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

من المحبة لمصر والحرص عليها إزالة ذلك الحظر المتوهم من تناول ما يجري فيها من الإعلام العربي الوحيد المؤثر، وأعني به السعودي أو المدعوم من السعودية.لا أتوقع أن مقالة هنا أو تقريراً صريحاً هناك ستكون فيه الحكمة التي تهدي إلى إصلاح المسار...

أنجوا بمصر

منذ 6 نوفمبر 2015 / 17:41 |جمال خاشقجي

من المحبة لمصر والحرص عليها إزالة ذلك الحظر المتوهم من تناول ما يجري فيها من الإعلام العربي الوحيد المؤثر، وأعني به السعودي أو المدعوم من السعودية.

لا أتوقع أن مقالة هنا أو تقريراً صريحاً هناك ستكون فيه الحكمة التي تهدي إلى إصلاح المسار المتعثر، ولكن سيُلغي ذلك الانطباع المتوهم أن «افعلوا ما شئتم فإننا سنتحمّل أخطاءكم».

حتى الآن لا نزال نراعي الظرف القائم، لأننا حريصون على نجاح مصر وخروجها من عنق أكثر من زجاجة، فنسكت ونأمل بأن تمضي سفينتها إلى مرفأ السلام، نلمح ونغمغم، خشيةَ أن نخدم بصراحتنا خصوم النظام، ولكن جاء العزوف الهائل للمصريين في الانتخابات البرلمانية إشارة صريحة إلى أن ثمة خطأ ما هناك، إنه ليس إلا صيحة احتجاجية صامتة، ليست ثورة، ولا اعتصام ميادين، لأن النظام قبضته غليظة، فاختار كثير من المصريين من دون توافق حزبي، ولا دعوة من «الإخوان المسلمين» أو غيرها ألا يتوجهوا إلى صندوق الاقتراع.

تفنن بعضهم في تقديم مبررات، ولكنها تنهار أمام صور أرشيفية للمصريين أنفسهم، يصطفون طوابير طويلة، تحت المطر في انتخابات سابقة، ومثلها صور ناخبين في أكثر من بلد، يخرجون بنسب عالية تتجاوز 80 في المئة، بينما تواضعت النسبة في مصر إلى أصابع اليد الواحدة، ولم يقتنع أحد حتى بنسبة 26 في المئة، التي حتى لو صحت فإنها متدنية جداً بالنسبة إلى انتخابات برلمانية مصيرية تعقب ثورتين شعبيتين، وتؤسس للجمهورية المصرية الثالثة، على افتراض أن الثانية قضت بثورة 30 حزيران (يونيو) 2013.

التقيتُ أخيراً قيادات مصرية، ليسوا من «الإخوان»، وإنما ممن شاركوا في مشهد «30 يونيو»، وكانوا يأملون بتصحيح مسار الثورة، ولكنهم محبطون، أقلهم تشاؤماً وصف الوضع بأنه «مستقر فالدولة لم تنهرْ. أصبحنا نرى ذلك بحد ذاته إنجازاً، من كان الماء يصل إلى شقته قبل الثورة فلا يزال الماء يصل إليه، ومن لم يكن يتمتع بوصول الماء فلا يزال على حاله». سخرية ذكية تشرح واقع الحال.

الأكثر تشاؤماً يرى أن مصر متجهة إلى أزمة اقتصادية، عجز في ميزان المدفوعات، الانخفاض مستمر في احتياط النقد الأجنبي، وليس هذا حديث معارضة وإنما قول محافظ البنك المركزي المصري، ونشرت تلك التقارير في صحف مصرية. لا إصلاحات اقتصادية حقيقية، لا مبادرات تبحث عن حل، بل أجواء تخوينية في الإعلام تحول دون فتح حوار مجتمعي للخروج من الأزمة.

يقدم الأكثر تشاؤماً قصة قناة السويس الجديدة نموذجاً، والتي سمّتها وكالة «بلومبرغ» «هدية مصر للعالم الذي لا يحتاج إليها». فيقول: «لو كان العالم يحتاج إلى هذا المشروع لاصطفت الدول المستفيدة من القناة والمؤسسات المالية تعرض قروضاً أو مشاركة لتنفيذ المشروع، إنه هدر لمال شحيح لن يجود الزمان مرة أخرى بمثله في غير موضعه».

تركنا الصحافة العالمية والمعارضة المصرية التي تنمو باضطراد في الخارج، ولم تعد قاصرة على «الإخوان» وحدهم يتحدثون، وبالطبع حديث المعارضة مشكوك فيه، إذ إنه مسيس، ولكننا لسنا معارضة عندما نناقش أمر مصر، إنما أشقاء يريدون الخير لها إذ نراها جناحاً آخر في مسيرة إصلاح العالم العربي، وبالتالي نريدها قوية عزيزة.

لنترك الإعلام يتحدث عن مصر بحرية، ليس رداً على الصحافة المصرية التي ما فتئت تنتقد المملكة، ولا احتجاجاً على تجاوز رئيس مجلس إدارة «الأهرام» أحمد النجار على السفير السعودي لدى القاهرة الديبلوماسي الصبور المحب لمصر أحمد القطان. المملكة تاريخياً لا تحب المهاترات الإعلامية، وإنما نتحدث نصحاً لمصر، لأنها تهمنا.

لنناقش أوضاع المصانع المصرية المتعطلة عن العمل، إما لنقص في الوقود وإما لإضراب عمالها، نناقش كيف تتحقق الوعود بتوفير الغاز للمصانع بنهاية الشهر الجاري، وهل هناك دلائل على إمكان ذلك؟ ووعد آخر بخفض أسعار السلع بنهاية الشهر نفسه، وماذا يمكن أن يحصل لو كان مصير تلك الوعود، مصير مشروع القاهرة الجديدة نفسه، والمليون وحدة سكنية، وارتفاع دخل قناة السويس؟

لنحاول أن نفهم الموقف المصري المتباين مع موقف المملكة حيال الأزمة السورية، ولماذا يؤيدون بقاء بشار الأسد ومعه الغارات الروسية؟ لماذا لا يرون خطر خروج بشار منتصراً بأسنة حراب الإيرانيين، وهو ما يعني هيمنة إيرانية على سورية، الإقليم الشمالي لمصر؟ ليس في زمن عبدالناصر فقط وإنما في كل أزمنة قوة مصر، منذ صلاح الدين الأيوبي فالمماليك، فمحمد علي باشا، معارك مصر الكبرى دفاعاً عن مصر وعن الأئمة كانت كلها في الشام، فكيف تقبل أن تقع في يد إيران؟ لماذا لا ترى ما تراه السعودية، وكلتاهما تتشارك في الشام؟ فما من عاصمتين تعتبران سورية جزءاً من أمنهما الاستراتيجي مثل الرياض والقاهرة!

إننا لا نخدم مصر ولا قيادتها بهذا الصمت، فهي تحتاج إلى كلمة حق، لقد حان الوقت لأن نقرأ الصورة المصرية كما هي، ليس كما نتمنى.

http://www.alhayat.com/article/830703/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%86%D8%AC%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1

يحاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «يتشطر» على السعوديين والأتراك، بتقديم أفكار لحل مستحيل، ظاهره سلمي وباطنه استنساخ النظام نفسه الذي ثار عليه الشعب السوري، ولكن من دون بشار الأسد، وكأن المشكلة هي الأسد!لا أعتقد بأن بوتين جاهل...

لا حل مع بوتين

منذ 30 أكتوبر 2015 / 17:03 |جمال خاشقجي

يحاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «يتشطر» على السعوديين والأتراك، بتقديم أفكار لحل مستحيل، ظاهره سلمي وباطنه استنساخ النظام نفسه الذي ثار عليه الشعب السوري، ولكن من دون بشار الأسد، وكأن المشكلة هي الأسد!

لا أعتقد بأن بوتين جاهل بالمنطقة وواقع الحال في سورية، إنه يعرف قواعدها جيداً ولكنه يعتمد في مناوراته على حقيقة أنه «قوة عظمى» لا يريد أحد مواجهتها في شكل مباشر، ومستفيد أيضاً من قوى إقليمية كارهة أو خائفة من «قوة التغيير المستمرة» التي أحدثها زلزال الربيع العربي، ومستعدة للقبول بنظام قبيح، بل حتى إيراني الهوى يهدّد الأمن القومي العربي، ولا تقبل بقوة ديموقراطية إسلامية يبدو مجيئها إلى الحكم في دمشق حتمياً حال سقوط النظام.

إنه يستخدم تكتيكاً ميكافيلياً قديماً، تضييع الوقت، باتصالات ومبادرات خاوية، نقاط تسع، بعد جولة مفاوضات تختصر إلى سبع، ثم تزداد واحدة بعد جولة ثالثة وهكذا، بينما تستمر آلة قتله في حربها على الثورة السورية بالتعاون مع شركائه الطائفيين، النظام وإيران والعراق و»حزب الله» في ما اتفق على تسميته «غرفة 4+1» الموجودة في بغداد.

فهو يعلم أن السعوديين والأتراك لن يقبلوا باستمرار بشار، فبقاؤه يعني استمرار الحرب، وانتصاره يعني انتصار إيران، وهم ومعهم قطر لا يريدون الحرب التي تعطّل مصالحهم، تجارة ونفطاً وغازاً، ولا يريدون أيضاً إيران في سورية، وليس هذا بالموقف السياسي التفاوضي، إنه موقف إستراتيجي ثابت لن يتغير.

هو لديه موقف إستراتيجي ثابت، فهو وإيران يعلمان أن لا مستقبل لهما في شرق المتوسط لو انتصرت الثورة السورية، فالشعب السوري وقتها سينظر إليهما مثلما نظرت إيران الخميني إلى الولايات المتحدة، التي حمّلتها كل كوارث إيران منذ ثورة مصدق، والتي لا تقارن بكارثة الشعب السوري نتيجة نصرتهما نظام بشار، وجعلت منها (حتى توقيع اتفاق برنامجها النووي في حزيران - يونيو الماضي) عقيدة سياسية عاشت بها 35 عاماً. الشعب السوري لن يسامح الروس وسيكره الإيرانيين. ربما يحتاجون إلى جيل أو جيلين لتجاوز ذلك.

لذلك هم في حاجة إلى إعادة إنتاج نظام «آل الأسد» ليحكم سورية مستقبلاً، نظام طائفي غير ديموقراطي وقمعي، ولكن من دون «آل الأسد»، إلا أن إعادة ترتيب النظام من جديد غير ممكنة في ستة أشهر مثلاً أو حتى عام، مثلما يصرّ السعوديون عندما يقولون للروس إن أقصى تعريف ممكن لمفهوم «مرحلة انتقالية» هو ستة أشهر، فترة «استلام وتسليم». الروس يريدون لبشار أن يكمل مدته الرئاسية المفترضة، أي إلى عام 2021، ثم تظاهروا بإبداء بعض اللين وتحدثوا عن سنوات أقل يتفق عليها الشعب السوري بعد المصالحة التي يقترحونها بين النظام والمعارضة!

يعلم بوتين أن من المستحيل الجمع بين مقاتلي المعارضة، الذين يفضّلون تسمية «المجاهدين» على الثوار، مع جيش النظام، كما اقترح وزير خارجيته لافروف في مشروعه للمرحلة الانتقالية، ولكي يزيد من رونق اقتراحه الغريب يقول: إن ذلك نواة لجيش وطني يحارب الإرهاب! لقد توقف الروس عن استخدام مسمى «داعش» إذ إن استهدافهم كل فصائل الثورة كذّب مقولتهم الأولى إنهم أتوا للقضاء على «داعش»، الذي توسّع في مناطق المعارضة بفضل قصفهم.

فكيف يمكن أن يجلس زعيم حركة «أحرار الشام» المهندس الشاب مهند المصري بخلفيته الإسلامية السلفية وتطلعه إلى بناء سورية تشاركية، ولكن تحكم بالشريعة، مع بعثي عتيق كرئيس الاستخبارات وسجّانه السابق اللواء علي مملوك، مسافة زمنية هائلة بين الإثنين لن يردمها غير الدم، لذلك استحدث الروس فكرة جديدة وحاولوا تسويقها على السعوديين والأتراك في فيينا، تقول بـ «محاربة من يرفض اتفاق السلام بعد التوصل إليه». الغريب أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري وقع في فخ هذا العرض وكرّره في مؤتمر صحافي، إنه الوزير نفسه الذي وقع في فخّ الروس بتجريد بشار من الأسلحة الكيماوية في أيلول (سبتمبر) 2013 في مقابل عدم شنّ هجوم صاروخي أميركي وافق عليه الرئيس أوباما بتردد شديد، فما أن سمع من كيري بالعرض الروسي حتى تراجع عن التزامه وخطّه الأحمر ليُمد في عمر بشار إلى يومنا هذا.

لذلك أستبعد أن تسفر كل هذه الاتصالات والاجتماعات عن حل. يجب أن يشعر الروس بمرارة وألم دخولهم سورية أولاً، لكي يتعاملوا مع الوضع بجدية أكثر، فلن يخرج أي مسؤول سعودي ويصرّح في مؤتمر صحافي عن أعداد الصواريخ المضادة للدبابات التي وصلت إلى الثوار بتمويل سعودي أو قطري، أو يتحدث عن نياتها في تسليح المعارضة بصواريخ أرض جو، ولكنها في الغالب تفعل كل ذلك مع حليفتيها قطر وتركيا.

الموقف السعودي يختصر في الجملة التالية: لا مكان لإيران في سورية، أعطوني حلاً يخرج إيران وميليشياتها ثم نتحدث، ولن تصدق الروس ومن يروّج لهم أنهم جاؤوا لكي يخرجوا إيران من سورية، فالحشد الإيراني يزداد، وما ارتفاع عدد قتلاهم هناك إلا نتيجة ارتفاع تعداد قواتهم ومشاركتهم المباشرة في الحرب، إذ لا يعقل أن يترك الإيرانيون سورية «جوهرة تاجهم» ودليل انتصارهم على التاريخ، بعدما ينتصرون للسيد بوتين وقواعده شرق المتوسط.

إنهم جميعاً شركاء ضد الشعب السوري، ونحن شركاء مع الشعب السوري.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/829965/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86

أعادت موافقة مجلس الوزراء على مشروع فرض رسوم على الأراضي البيضاء، الحياة إلى القضايا المحلية التي تختفي أمامها حرب اليمن، وانهيار الشام والعراق، فهي معيشة المواطن اليومية ومقياس رضاه وسخطه.ذلك أنه سيغير قواعد لعبة الإسكان والإثراء...

الشعب السعودي يريد «جودة الحياة»

منذ 23 أكتوبر 2015 / 17:30 | جمال خاشقجي

أعادت موافقة مجلس الوزراء على مشروع فرض رسوم على الأراضي البيضاء، الحياة إلى القضايا المحلية التي تختفي أمامها حرب اليمن، وانهيار الشام والعراق، فهي معيشة المواطن اليومية ومقياس رضاه وسخطه.

ذلك أنه سيغير قواعد لعبة الإسكان والإثراء والمعيشة في المملكة، من دون أن يكلف الحكومة قرشاً واحداً في موازنتها، بل سيكون مورداً إضافياً لها في الوقت نفسه الذي سيخفض كلفة معيشة المواطن المطحون ويدوِّر بعض الثروة التي استقرت عقوداً في خزائن جمع من الأثرياء المحتكرين.

أعتقد أن المواطن السعودي صبور، ولكن من الخطأ المراهنة على ذلك، ويكفي جولة في مجالس جدة أو الرياض لسماع غضبهم على مسؤولي الإدارة المحلية من بلديات وخدمات شتى، ويسبق ذلك أو يعقبه بعض عبارات الرضا على «القيادة» وجملة من نوع «والله الملك ما قصَّر، لقد أمر لهم بموازنات كافية، ولكنهم ما هم كفو».

نعم، السعودية أفضل من غيرها، ولكن ليست هذه ميزة عندما يكون جيرانك سورية والعراق واليمن على سبيل المثال وليس الحصر، فهذه دول تخلفت عن التنمية فأكلتها الحرب والفوضى، ولكن يجب أن نعترف أن «جودة الحياة» ليست بالمستوى الذي يريده السعودي، ويشهد على ذلك ملايين السعوديين الذين لا يتركون فرصة إجازة صيف أو منتصف عام، إلا وينتشرون في العالم، ولم أجد إحصاءات رسمية بذلك، ولكن أكثر من صحيفة محلية تضع الرقم بين 5 و 8 ملايين سائح سعودي انفقوا نحو 60 بليون دولار في الصيف الماضي. هؤلاء أكثر من ربع سكان المملكة، البقية الباقية تمنت لو ساحت هي الأخرى، بحثاً عن «جودة الحياة»، ولكن منعها ضيق ذات اليد لراتب منخفض أو قرض مرتفع أو بيت يُبنى.

هذا الإقبال المرتفع على السياحة تصويت شعبي على أن السعودي يريد «جودة الحياة»، فالمدينة السعودية لم تعد مريحة، ولا ممتعة، زحمة سير لا تطاق، عدم توافر حدائق وملاعب، شقق متكدسة، وتداخل في الأحياء بين التجاري والسكني، كل ذلك جعل الحصول على موقف سيارة أمام البيت أو العمارة مستحيلاً. لنأخذ مدينة جدة مثالاً، فمن الواضح أن أمانتها باتت عاجزة عن إدارتها وتوفير الخدمات الرئيسة المعتادة فيها، ناهيك عن النهوض بها ونقلها إلى حتى القرن العشرين وليس 21، كما يطالب دوماً كبار المسؤولين فيها. إنها عاجزة حتى عن رفع السيارات القديمة المهملة في شوارعها وأنقاض العمائر ورفع القضبان الحديدية المغروسة في الأرصفة وتغطية فتحات الصرف الصحي، وكلها تنتظر ضحية بائسة تتعثر فيها. إنها أعجز من أن أطرح عليها فكرة مقالتي هذه، وهي أنه حان للمدن السعودية أن تنتقل من «الحياة» إلى مرحلة «جودة الحياة».

أزمة السكن مع الإرتفاع الفاحش لأسعار الأراضي، جعلها تغض الطرف عن الإرتفاعات العمودية، من دون مراعاة للإشتراطات التي يعرفها طالب تخطيط مدن مبتدئ، كتوفير مواقف سيارات والفصل بين السكني والتجاري، ومساحات للحدائق والملاعب، هناك أحياء في شرق جدة متزاحمة بشكل مخيف، ظهرت خلال عقد واحد ولا تزال تتمدد من دون أي تخطيط.

إنها ليست جدة وحدها بل كل المدن السعودية، ولكنني أكتب عنها، لأنني أعيش فيها بعدما عدت إليها من البحرين التي ضاقت بي، ولكنني أنصفها وأقول إن «جودة الحياة» فيها أفضل من مدينتي جدة.

لا أستبعد أن يرد على مقالتي مدير العلاقات العامة في أمانة جدة، برسالة متقنة يسرد فيها المشاريع الهائلة التي تنفذها البلدية، وقد أضاف إلى كل مشروع كلفته البليونية، ولكن لماذا لا تنعكس هذه البلايين على «جودة الحياة» في المدينة؟

كل استطلاعات الرأي بما فيها المستقلة ومن جهات أجنبية تشير إلى أن غالبية السعوديين غير متحمسين للديموقراطية ولا يطالبون بها، ولكنهم بالتأكيد يريدون حياة أفضل.

فكيف نحصل على حياة أفضل؟ لنبدأ بتصغير حجم المدن السعودية التي تتمدد من دون جدوى اقتصادية مقنعة، فالإدارات المحلية عاجزة عن خدمة ما تحت يدها اليوم، فلمَ تخطط لأحياء جديدة بعيدة؟ لقد وصل العمران في المدن السعودية الكبرى الثلاث، الرياض وجدة والدمام، حتى 50 كيلومتراً بعيداً عن وسط المدينة، بينما لا يزال وسطها يعج بمساحات بيضاء شاغرة، بسبب احتكار مخل للأراضي التي يملكها أثرياء، من دون أن تكلفهم شيئاً. إنه استثمار أفضل من الذهب الذي يحتاج إلى حراسة وحفظ، والأسهم التي تحتاج إلى متابعة ومخاطرة، والتجارة التي تتطلب جهداً ومتابعة. إنها «تجارة التراب» كما سمَّاها اقتصاديون سعوديون غاضبون.

حلول كثيرة تطرح، مثل «رسوم الأراضي البيضاء» المشار إليه آنفاً، والذي أقرته الحكومة أخيراً، واحتفى به الرأي العام. ستُسهم هذه الضريبة في حل جزء من المعضلة، ولكن لن تحلها بالكامل، لذلك أعتقد بأن الحل يكون في إعادة المجتمع والاقتصاد السعودي إلى طبيعته، بإخراج الأجانب وتحديداً العمالة الرخيصة من المملكة والاقتصاد والمجتمع السعودي. إنه ليس موقفاً عنصرياً، وإنما حل اقتصادي واجتماعي. إنهم ليسم بخبراء ينقلون إلينا تقنية النانو أو صناعة الطاقة الشمسية، بل جلهم عمالة غير محترفة، صناعات غير مهمة، باعة ملابس أو جوالات، يزاحمون المواطن في المسكن والأرض والشوارع والطاقة والغذاء المدعومين، والأسوأ أنهم يصادرون فرصة الشاب المواطن في اكتساب ثقافة العمل وخبرته، فخلق معضلة لافتة على بعضها، صاحب عمل سعودي يشكو من سعودي عديم الخبرة ومفتقر إلى ثقافة عمل، وشاب محروم من العمل حيث يكتسب الخبرة وثقافة العمل، فيفضل صاحب العمل الموظف الأجنبي قليل الكلفة، مكتسب الخبرة ولديه ثقافة عمل. الحل أن يخرج «الأجنبي» من هذه المعادلة حتى يمكن حل معضلتها.

لقد أنفقت جدة لبناء جسور وأنفاق أكثر مما أنفقت بلديتا لندن وباريس مجتمعتين، ولكنها لا تزال تعاني من زحمة السير. إذاً لا بد من حل آخر غير بناء مزيد من الجسور والأنفاق. إنها بحاجة إلى نظام صارم لمواقف السيارات والفصل بين السكني والتجاري. خسْف أسعار الأراضي بقرار الرسوم البيضاء سيوفر مصدر دخل للدولة، ومعه يمكن البلديات من تحويل أراضي المحتكرين البيضاء إلى حدائق في الأحياء المزدحمة، وملاعب كرة قدم لأطفال وشباب هم أكثر سكان المملكة.

والأهم بعض من المشاركة الشعبية، مجالس أحياء ومجالس محلية منتخبة، حتى يتداخل المواطن مع وطنه، فلا يكون التلاحم مجرد مقالة في صحيفة أو جملة عابرة في مجلس كبير، نتبادل بعدها ابتسامات باهتة ودعوات مكررة.

يجب أن نحيي ثقافة الأحياء، نحن نلتقي بعضنا ببعض أكثر خارج المملكة مما نفعل داخلها، نتبادل التحايا مع معارفنا القلائل عندما ندخل المسجد، الذي يفترض أن يكون مركز الحي. لا أذكر أن دعاني أحد لاجتماع لمناقشة أي قضية تعنى بالحي، أو حتى المسجد الذي أراه ناقصاً في كثير من الخدمات، رخامه الأبيض يكاد يعميني كلما مشيت عليه وأنا في طريقي لأداء صلاة الظهر أو الجمعة، كلما أفعل أحدث نفسي بضرورة تشجير تلك المساحة، ستوفر ظلاً للمصلين لو ازدحم بهم المسجد وتخفف من حرارته، أعقد اجتماعاً منفرداً مع نفسي، أقرر فيه الاستفادة من ماء الوضوء لزراعة تلك الأشجار، ولكن أنسى كل شيء عندما أعود الى بيتي، فلا إمام المسجد دعاني للإجتماع ولا صاحب الأمير الذي بناه قبل عقود، وتمضي الحياة بنا جميعاً، الأمير والإمام والسكان في حدها الأدنى من التواصل الاجتماعي.

في 28 كانون الثاني (ديسمبر) المقبل ستجرى دورة ثانية للإنتخابات البلدية، وقد تحسنت صلاحيات أعضاء المجلس بعض الشيء. إنها فرصة سانحة لتعزيزها بجرعة أكبر من الصلاحيات فتشرك المواطن في «المسألة والمكاشفة والمحاسبة»، حتى تعود ثقة المواطن والذي عزف عن التسجيل في هذه الدورة، لشعوره بضآلة منجزات «ممثليه» في الدورة السابقة، هم يقولون لقد فعلنا الكثير، وهو يقول أنا لم أشعر بذلك.

كلمة المواطن هي الأهم، لذا حان الوقت أن نقول: «الشعب يريد جودة الحياة».

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/829492/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-

%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9

ذكرت في مقالة الأسبوع الماضي بعضاً من أحداث ما بعد 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1988 الجزائري الذي مرت ذكراه الأسبوع الماضي، من دون احتفالية تذكر، على رغم أنه كان الفرصة الأولى للعرب أو بعضهم للانتقال إلى «نهاية التاريخ»، وفق رؤية الكاتب...

ذكريات 5 أكتوبر الجزائرية (2 من 2)

منذ 16 أكتوبر 2015 / 16:58 | جمال خاشقجي

ذكرت في مقالة الأسبوع الماضي بعضاً من أحداث ما بعد 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1988 الجزائري الذي مرت ذكراه الأسبوع الماضي، من دون احتفالية تذكر، على رغم أنه كان الفرصة الأولى للعرب أو بعضهم للانتقال إلى «نهاية التاريخ»، وفق رؤية الكاتب الأميركي فرانسيس فوكوياما، التي أؤمن بها، وذلك ببلوغ مرحلة الديموقراطية التعددية والتداول السلمي للسلطة، ولكنها فرصة ضاعت مثلما تضيع الآن فرصة ربيع 2011 التي حولناها إلى «محرقة» للمستقبل العربي.

في ذكريات ما بعد أكتوبر الجزائر عِبر، ولكننا لا نتعلم من أخطائنا وفرصنا التاريخية. الأخطاء نفسها تتكرر من حكم مُصرّ على الاحتفاظ بكامل الغنيمة، ونخب تبرر له، لأن نتائج التغيير لم تأت على هواها، ويمكنكم رؤية ذلك في الذكريات التالية:

* هرعت إلى المؤتمر الصحافي لإعلان نتائج أول وآخر انتخابات تشريعية حرة في الجزائر، التي جرت في 26 كانون الأول (ديسمبر) 1991، وصلت متأخراً، فوجدت زملائي خارجين من القاعة وكأن على رؤوسهم الطير، سألت الزميل الراحل قصي درويش، وكان خبيراً في الشأن الجزائري، عما حصل، فالمؤتمر بالكاد بدأ، قال: «كان أقصر وأخطر مؤتمر صحافي حضرته، وجمنا جميعاً بإعلان النتائج، لقد اكتسحت الإنقاذ النتائج بأكثر من 80 في المئة، لو ألقيت مسماراً لسمعته في القاعة، بعدما أعلن وزير الداخلية النتائج». في تلك الليلة وعلى عشاء جمع زملاء صحافيين وساسة جزائريين بدأ السؤال: «هل ستكون هناك دورة ثانية؟ هل ستلغى الانتخابات»؟

* ليلة رأس السنة، الحفلة المعتادة في فندق الجزائر يحييها أبناء الطبقة الراقية (أي الحاكمة) والديبلوماسيون والصحافيون، كانت النكتة الرائجة «هل هذه آخر حفلة رأس سنة»؟

* بعدها بأيام ذهبت للقاء الراحل عبدالقادر حشاني، الذي تولى زعامة «الإنقاذ» بعد اعتقال شيوخها عباسي وبلحاج في أحداث حزيران (يونيو) 1990 حين اعتصموا مع أنصارهم من أجل تعديل قانون الانتخاب. مقر الجبهة متواضع، خال إلا من عدد قليل من العاملين فيه أو أنصارها. القلق كان سيد الموقف، أخبرني أحدهم أن «سي عبدالقادر» في المسجد المجاور وسيأتي للموعد إثر انتهاء صلاة العشاء. لحظات ودخل مهندس النفط الذي تحول إلى سياسي، شاب ملتح، بجلباب أزرق اللون، فوق فنيلة برقبة عالية، تحدثنا عن استعدادهم للجولة الثانية من الانتخابات، إجابته كانت بسيطة: لا شيء، لا نريد أن نستفز أحداً، إذا جرت انتخابات فسنفوز بإذن الله. ما همّني أكثر هو هيئته التي تختلف تماماً عن الصورة المعتادة للسياسي العربي المحترف، إنهم طبقة الشعب الكادحة التي تصعد من القاع لتحكم، وقرّ عندي منذ ذلك اللقاء أن الصراع في العالم العربي ليس صراع تيارات، كما يصرف كثير من الكتاب جهدهم في تحليله، إنه صراع طبقات، طبقة عليا تعتقد بأن من في القاع لا يستحق أن يحكم، عقلية مملوكية لم تذهب بها سنوات الاستعمار والانقلابات والحداثة والعصرنة والتقلب بين اليسار واليمين.

* حضرت مظاهرة هائلة، مليونية بمسميات الربيع العربي، دعا اليها زعيم جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد، الذي مثل وحزبه في انتخابات 1991 البديل «المدني الليبرالي»، ولكنه مني بهزيمة أمام «الإنقاذ» وإن جاء في المرتبة الثانية متقدماً على الحزب الحاكم، وكان شعار مظاهرته «لا للجمهورية الإسلامية ولا للدولة البوليسية»، وبدت وكأنها انتفاضة القوى المدنية في وجه صعود الإسلاميين. الجيش استجاب للمطلب الأول فقط.

* في مجلس الصديق محمد سعيد طيب في جدة الشهير بـ «الثلوثية»، إذ يعقد كل ثلثاء، كنت عائداً من الجزائر والجميع يسأل، ما الذي سيحصل؟ هل سيتدخل الجيش؟ أجبت بكل ثقة «لا أعتقد بأنه سيفعل، لو تدخل الجيش وألغى الانتخابات فستنفتح على الجزائر بوابة من جهنم».

* عدت إلى الجزائر بعد الانقلاب. في أول جمعة بعده كانت الأنظار مشرئبة فيما إذا ستنتجح «الإنقاذ» في تحريك الشارع! جرى اعتقال كل قياداتها، ولكن صدرت دعوات إلى التظاهر وأخرى إلى العنف. عمدنا - مجموعة من الصحافيين - لأن نخرج معاً لتغطية أحداث ما بعد الجمعة المتوقعة، المسجد الذي اخترناه كان محاصراً برجال الشرطة والجيش، توتر يسود المكان، وشعور بالخطر،

خرج المصلون بهدوء وسط رجال الأمن يرمقون بعضهم بنظرات، لم يتظاهروا ولكن كان صوتهم يرتفع بالهتاف كلما مضوا داخل الأحياء، لم يلاحقهم الأمن، ولكن لسبب ما أمرنا أحد الضباط بمرافقته إلى مخفر مجاور، حتى داخل المخفر كان التوتر سائداً، توقعنا أن نبقى هناك ساعات، زميل سوري كان يعمل مع فريق شبكة «سي إن إن» ومراسلتهم الشهيرة كريستيان أمانبور، تذاكى على رجال الأمن في المخفر فترك كاميرا تعمل، لاحظ أحد رجال الدرك ذلك، فلكمه بقوة، رأيت سن الزميل تطير في الهواء، انفعلت أمانبور وصرخت تطالب بالاتصال بالسفارة الأميركية فوراً، بعد نحو نصف ساعة جاء رجال يبدو أنهم مخابرات واصطحبونا إلى الفندق قائلين إنهم فعلوا ذلك من أجل حمايتنا! بدا واضحاً أن المزاج لم يكن تفاوضياً.

* هذه الحادثة لم أحضرها ولكن شاهدتها على شريط فيديو، عباسي مدني يخطب في اعتصام يونيو، يقول بحماسة «لو خرجوا علينا بدباباتهم (مشيراً إلى الجيش) لأكلناها أكلاً»، جزائري محب للسلطة عرض الشريط علي في مكتبه وقال ضاحكا: «وأكلوها أكلة» كناية عن «العلقة» التي نالها أنصار الجبهة ليلة 5 يونيو بساحة أول ماي، إذ اقتحم الجيش الساحة بعد منتصف الليل وأجلاهم بالقوة. هنا درس للإسلاميين، ألا يختبروا عنف الدولة العميقة.

* قصتي الأخيرة مؤلمة لمن يؤمن بمحورية القضاء في الدولة والحكم. التقيت بقاضٍ قبيل محاكمة زعيمَي الجبهة مدني وبلحاج، أخبرني بثقة «لن نحكم بإعدامهم، سنحكم عليهم 12 عاماً فقط». لم تعقد المحاكمة بعد فكيف يصرح إلى الصحافة بقول كهذا؟ أرسلت تصريحه بالفاكس إلى مكتب «الحياة» في لندن، إذ كنت مراسلها وقتذاك. غير انه يبدو ان الخبر شاع، إذ تلاحقت علي بعدها الاتصالات وعرفت لاحقاً أن مسؤولين جزائريين كباراً اتصلوا بالزملاء في المكتب الرئيسي. أكدت لمدير التحرير أن لدي تسجيلاً بقول القاضي، ولكن المصلحة اقتضت حذف جملة «سنحكم عليهم 12 سنة»، وبالفعل صدر الحكم كذلك!

ذكريات مؤلمة لعالم لم يتغير، ولا تزال الجزائر بعد 28 سنة حيثما تركها شباب 5 أكتوبر 1988 تبحث عن حل لمعضلة الحكم والتنمية. هي أفضل حالاً من دول عربية أخرى، حيث يبحثون عن قارب موت يحملهم الى اوروبا أو أسفل جسر يحميهم من القصف.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/828762/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-5-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-(2-(%D9%85%D9%86-2

يستطيع الجزائريون القول إنهم بخير عندما يرون ما يحصل في سورية، أو حتى قريباً منهم في ليبيا، ولكنهم يشتركون معهم ومع غيرهم من العرب في «هدر الفرص» للحاق بعالم حر متطور باتت الهجرة إليه في قارب موت هي الأمل في الحياة.في 5 تشرين الأول...

ذكريات 5 أكتوبر الجزائرية (1 من 2)

منذ 9 أكتوبر 2015 / 20:18 | جمال خاشقجي

يستطيع الجزائريون القول إنهم بخير عندما يرون ما يحصل في سورية، أو حتى قريباً منهم في ليبيا، ولكنهم يشتركون معهم ومع غيرهم من العرب في «هدر الفرص» للحاق بعالم حر متطور باتت الهجرة إليه في قارب موت هي الأمل في الحياة.

في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1988 خرج الجزائريون منتفضين ضد أحوالهم المعيشية المتردية. بطشت السلطة واستخباراتها، كعادة أنظمة الاستبداد العربي بشعبها الغاضب. سقط نحو 500 قتيل. لا يوجد رقم رسمي حتى الآن، فالحكومات العربية غير حريصة على هكذا أرقام حتى اليوم، ولكن التظاهرات استمرت. الغضب اتسع. إنه الربيع العربي الذي لم نره على شاشة «الجزيرة»، إذ لم تكن هناك «جزيرة» يومها. أخباره احتلت مساحات صغيرة في صحفنا! في النهاية اختار رئيس الجزائر وقتذاك الشاذلي بن جديد السلامة له ولشعبه، وسمح للتاريخ بأن يمر، وأعلن إصلاحات دستورية، تعددية سياسية وانتخابات حرة، وأنهى عهد الحزب الواحد، ذلك النظام البغيض الذي اختارته ولا تزال الجمهوريات العربية كي تحكم به «الطائفة المتغلبة»، ولكن مستخدمة مصطلحات حديثة وتقدمية: «الاتحاد الاشتراكي»، «جبهة التحرير الوطني»، «الجبهة التقدمية»، «المؤتمر الشعبي العام»، بل ترددت صور الديموقراطية حتى رأينا «قائمة بتوع الرئيس». المهم أن تكون ديموقراطية اسمية يمكن التحكم بنتائجها عبر انتخابات صورية وإعلام كاذب.

المشكلة أنهم فشلوا في الإدارة على رغم تمتعهم بكل الصلاحيات، تشريعية وتنفيذية، انخفض الإنتاج وتراجع الاقتصاد، وكذلك الخدمات والتعليم ومعه «جودة الحياة»، وكلما غضب بعض من الشعب اتهم بالخيانة أو العمالة والإرهاب.

سيختلف المؤرخون والمحللون في أسباب ربيع الجزائر المبكر، ما بين أنها حركة مخططة لتصفية حسابات داخل مؤسسة الحكم، أم استحقاق حقيقي صادق نتيجة الكبت والفشل الاقتصادي وتردي الخدمات، لقد عشت - بصفتي صحافياً - بعضاً من أيام الربيع الجزائري، وبالتالي سأنقل بعضاً من ذكرياتي هناك من دون التعليق عليها، تاركاً للقارئ تفسيرها كيفما شاء.

- دعيت إلى الجزائر لحضور ندوة هناك قبيل الانتخابات الشهيرة التي انتصرت فيها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، بعدها فتح باب الجحيم على الجزائر إثر انقلاب الجيش وإلغاء نتائجها. كان نجم الندوة الشيخ الراحل محمد الغزالي، وكان موضوع الندوة تقدمياً جداً: «المستقبل الإسلامي». لم أر حشداً يلتف حول رجل ويتلقى كلماته بحرص شديد مثلما رأيت تعطش الشبان والشابات الجزائريين لخطاب الشيخ الإسلامي المعتدل. كان حضور الطلبة طاغياً كعادتهم، وفي العادة يكون هؤلاء «إخواناً» أو «جزأرة» وهم فصيل يشبههم ولكنه مستقل عنهم ومنافس لهم وأكثر محلية، لعل المرادف لهم في السعودية من يسمّون «السرورية» والذين يشبهونهم في «المحلية» مع اختلافات فكرية جذرية، ولكن كان هناك السلفيون أو بسطاء الإسلاميين أبناء الأحياء الشعبية البائسة. اصطحبت أربعة منهم إلى غرفتي بفندق «الأوراسي» للتعرف أكثر على توجهاتهم وتفاصيل مشاركتهم في أحداث أكتوبر. غرفتي في دور مرتفع، والفندق كله أعلى تل يطل على كل الجزائر. أتذكر ذلك الشاب وقد أسند ظهره إلى الحائط ينظر إلى عاصمة بلاده من شرفة الغرفة ويقول: «سبحان الله! لم نكن نستطيع أن نمر بجوار سور فندق الأوراسي، والآن أنا معكم في الدور الـ 14 أطل على كل العاصمة، الله أكبر!».

- فندق الأوراسي، يعطيك انطباعاً سريعاً عن النظام الاشتراكي الصارم الذي ساد الجزائر، لا بد أن تحول دولاراتك في المصرف الرسمي، ثم تحمل الإيصال لتدفع بالعملة المحلية، ويرفق الموظف الإيصال بسند يحتفظ به. قائمة الطعام محدودة، وعندما اشتكيت للنادل من طبق الدجاج الذي طلبته، قال بحدة، إنه لا يأتي أفضل من هذا! هذه الحدة ليست اشتراكية مستوردة وإنما جزائرية أصيلة.

- في رحلاتي التالية إلى الجزائر تعرفت إلى فندق «أرقى» إنه فندق «الجزائر»، الذي كان يوماً مقراً للحاكم العام الفرنسي هناك، كانوا كرماء معي، فوضعوا في الغرفة معجون أسنان «كلوس أب»، وعلبة مناديل «كلينكس»، لتلك الماركات «الرأسمالية» وهجها وقتذاك في الجزائر، ولكن كليهما صناعة المغرب الشقيق الذي لا تفتح حدوده مع الجزائر إلا وتغلق ثانية، ولكن لم يكن الجزائريون وقتها يصنعون منتجات بسيطة بجودة عالية مثل علب المناديل ومعاجين الأسنان.

- رافقت الشيخ عباسي مدني زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى مدينة مستغانم في غرب البلاد، خلال الحملة الانتخابية التي كانت حرة تماماً ولم تتدخل فيها السلطة. قاد سيارته بنفسه، لم يكن معه مرافقون ولا حراسة. كان ابنه أسامة في سيارة خلفنا ومعه لاعب كرة القدم الشهير «عصاد» الذي برز قبل ذلك بسنوات قليلة في مواجهة بلاده مع ألمانيا بكأس العالم، وانضم عصاد إلى «الإنقاذ» واعتقل لاحقاً معهم، الحق أن «الإنقاذ» كانت حزب الشعب الجزائري، إذ كانت واسعة الشعبية وليست حزباً إسلامياً فقط. مررنا على حقول واسعة على مدى البصر، كانت في يوم ما سلة خبز فرنسا. سألت الأستاذ الجامعي الذي تحول إلى زعيم سياسي: طيلة رحلتنا لم أر في هذه الحقول جراراً يحصد أو يغرس أو حتى أبقاراً ترعى! قال ملوحاً بيده: «إنها اشتراكيتهم الفاشلة، لو أتوا بثور وبقرة بعد الاستقلال وتركوها ترعى هنا من دون حتى رعاية، لكانت لدينا اليوم ثروة حيوانية هائلة».

- في استاد رياضي هائل امتلأت جنباته بأنصار الجبهة، إنهم عوام أهل الجزائر ومن كل الطبقات، نساء ورجالاً، كان الاستاد يدوي بالهتاف والتكبير كلما أنهى متحدث كلمته، وخصوصاً ذلك الهتاف الشهير: «دولة إسلامية، دولة إسلامية» (بضم الدال).

- استأذنت من الشيخ عباسي أن أعود مع أحد أعضاء الجبهة السلفيين، فـ «الإنقاذ» كانت أشبه بتحالف تشكل بسرعة لقوى إسلامية عدة جمعتها الرغبة في استخلاص الحكم من «أولئك الاشتراكيين الفشلة» وبناء الدولة الإسلامية العادلة، ولكن عباسي طلب مني أن أعود معه. تأكدت لاحقاً أن ثمة مشكلات داخل الجبهة، وخصوصاً عندما قال لي: «لقد نشأ في بيئة غير جيدة ما شوّه أفكاره»، مشيراً إلى ذلك العضو بالجبهة (ولم يكن الشيخ علي بلحاج الذي اختلف معه عباسي ولكن بقي الود بينهما) واسترسل بالحديث كيف أنه يعاني من السلفيين و«الإخوان» معاً، ثم طلب مني عدم نشر شيء من ذلك. أعتقد أنني في حل من وعدي هذا بعد ربع قرن.

لا تزال في الجعبة ذكريات أخرى، أكملها بمقالتي المقبلة. تحليلها يشي بالحال التي كانت عليها الجزائر قبل ربع قرن، وللأسف لم يحصل الكثير مما يغيّر الوضع، تحولت الديموقراطية التعددية إلى ديكور، والانتخابات محسوبة نتائجها مسبقاً، واستمرت الطبقة الحاكمة نفسها تحكم، وإن مر على الجزائر أكثر من رئيس وحكومة، «المؤسسة» كانت دوماً في الخلف تحسم الأمور، التعيينات، والترشيحات، والحياة والموت، إنها «المؤسسة» نفسها التي تحكم جمهوريات عربية أخرى بمسميات وهيكليات مختلفة، مثل «المجلس العسكري» أو «أسرة الرئيس» أو «القبيلة» بل حتى «الطائفة»، وهي دوماً تفشل في الإدارة وتنجح في السيطرة وتضيع على البلاد ومواطنيها فرصها في التنمية، هذا ما لم ينفجر الشعب غاضباً مرة أخرى.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/828313/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-5-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-(1-2%D9%85%D9%86-2)

يقصف الروس نواحي حمص في الظهر، فيقصف الأميركيون نواحي حلب بعد العصر. حصل هذا يوم الأربعاء الماضي مع تدشين الروس تدخلهم العسكري لنصرة الرئيس السوري ونظامه المتداعيين، كلاهما يقول إن تنظيم «داعش» هو الهدف، بينما تقول المعارضة السورية إنها...

هل هناك ما هو أسوأ؟

منذ 2 أكتوبر 2015 / 17:22 | جمال خاشقجي

يقصف الروس نواحي حمص في الظهر، فيقصف الأميركيون نواحي حلب بعد العصر. حصل هذا يوم الأربعاء الماضي مع تدشين الروس تدخلهم العسكري لنصرة الرئيس السوري ونظامه المتداعيين، كلاهما يقول إن تنظيم «داعش» هو الهدف، بينما تقول المعارضة السورية إنها هي الهدف، على الأقل هذا ما قالوه عن القصف الروسي ونشروا قوائم بأسماء نحو 40 قتيلاً من المدنيين. في الوقت نفسه، لا بد من أن بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية المفترض، كان يتابع من قصره الجمهوري أخبار هذا القصف وأمامه خريطة لوطنه، لعل أحد معاونيه يشير إلى الخريطة بعصا طويلة ويقول: «هون سيدي ضربو الروس، وهون بعد ضربو الأميركان» بينما ابتسامة تتوهم النصر ترتسم على محيّا فخامة الرئيس.

هل هناك ما هو أسوأ من هذا في القيم والتسفل؟ هناك ألف عربي وعربي منهزم يتبادلون أنخاب هذا العدوان الروسي على أرض عربية، فليس هناك «أوطأ مما يحصل»، ولكن ما الأسوأ على صعيد سورية الشعب والمنطقة؟

سورياً، لنستعدّ لمأساة ثانية قد تتواضع جرائم بشار بجوارها، الروس قبيحون في حروبهم، لا يعيرون حقوق الإنسان قيمة، إنهم يحرقون الأرض ومن عليها من أجل القضاء على مقاتل واحد، هذا ما فعلوه في أفغانستان، فهجّروا 5 ملايين أفغاني من بلادهم خلال عام واحد، فأصبحوا أكبر عدد للاجئين من جنسية واحدة، واحتفظوا بهذا الرقم البائس حتى انتزعه السوريون منهم.

وكذلك فعلوا في الشيشان، جعلوا أعلى غروزني سافلها، وما لم يمنعهم قوي قادر، فسيكررون للأسف الجرائم ذاتها على مقربة منا، في شامنا وحلبنا وحمصنا. مزيد من اللاجئين، مزيد من القتلى والجرحى، فلا نملك لهم غير مزيد من المخيمات والكرافانات ومؤتمر آخر للمانحين.

سعودياً، الدولة مدركة ومقاومة المشروع الإيراني، وما حصل يمثل «التحدي الأكبر»، ولن تستطيع أن تتحمل انتصاراً إيرانياً هناك يستلب منها قلب العروبة النابض. إنه ليس احتلالاً روسياً، إنها صفقة روسية إيرانية. لقد عجز بشار عن الانتصار، لم تسعفه إيران و»حزب الله» على رغم شراسة مقاتليهم، طائرات النظام «غبية» لا تستطيع أن تقتل غير مدنيين ببراميلها المتفجرة، فاستفزعوا بالروس. إنها شراكة بين القوم، ومن الجهالة أن يعتقد أحد أن الوجود الروسي الحربي في سورية سيكون على حساب إيران. لقد صرح بوتين بوضوح أن مشاركته ستكون جوية فقط، إنهم جميعاً يقفون في غرفة عمليات واحدة، هذا يقصف بقنابله الذكية ويوفر لهم صوراً فضائية، وهم يتحركون على الأرض للفتك بالثورة السورية، إنهم يفعلون ما لم نفعل.

إن انتصروا ستحتفظ سورية بقواعدها المتوسطية، ويحتفظ بشار بقصره الجمهوري و«ختم السلطان»، بينما تحتفظ إيران بكل سورية، تنشر فيها التشيّع، تهجِّر إليها من تشاء وتهجِّر منها من تشاء، ربما يوماً نناقش «حق العودة» لسوريين عادوا إلى وطن لم يجدوه، وآخرين عليهم أن يثبتوا أنهم سوريون. أحدهم يقول الآن إنني أبالغ، وهل بقي للوقاحة الإيرانية حدود؟

ستقاوم السعودية كل ذلك، أتوقع أنها ستتحرك أولاً ديبلوماسياً لتشكيل موقف عربي رافض التدخل الروسي ويؤسس لموقف دولي، ثم تصعّد في دعمها المقاومة، ولكنها أراضٍ خطرة. تشكيل موقف عربي سيختبر صدق بعض من تحالفاتها كانت تتمنى لو لم تضطر إلى اختباره، مصر مثلاً متحمسة للعدوان الروسي، إعلامها لا يخفي ذلك، ولكن لا يمكن صدور قرار من الجامعة العربية من دون مصر، ولن تقبل السعودية أن تقف حليفتها بدعم غير مسبوق مع الخصم الروسي.

لا بد للسعوديين من أن يقولوا للأميركيين: هذه نتيجة تخاذلكم. من الجيد لو اصطحبوا معهم محاضر اتفاق رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل، مع مستشار الأمن القومي الأميركي زبيغنيو بريجنسكي عشية الغزو السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول (ديسمبر) 1979 واتفاقهم السريع وخلال أيام لإطلاق أخطر مشروع لمواجهة هذا التهديد، إنه نموذج حري بالأميركيين أن يستعيدوه وهم يرون هيبتهم تتهاوى، من أوكرانيا حتى دمشق.

وبينما كان أنصار بشار في بيروت والقاهرة وطهران يكايدون الرياض بعبارات مراهقة احتفاءً بالانتصار الروسي القادم في سورية، كما يتوقعون، رفع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بكل ثقة حدّة خطابه، فاستخدم الثلثاء الماضي في نيويورك، وعلى هامش جلسات الأمم المتحدة السنوية عبارة «عمل عسكري» كأحد خيارين لإسقاط الرئيس السوري، والذي ترى السعودية أنه لا يمكن إحلال السلام هناك بوجوده. السعودية لمن لا يعرفها، لا تحب التهديد والوعيد إن لم تكن قادرة عليه، لم تهدد يوماً بإلقاء إسرائيل في البحر، أو إحراق نصفها، لذلك إصرار الجبير على استخدام عبارة «العمل العسكري» يعني أن السعودية مستعدة للمواجهة.

ربما كان التدخل المباشر بعدما تطمئن أن خاصرتها الجنوبية بخير، وتصل القوات اليمنية إلى مشارف صنعاء، فتترك اليمن لليمنيين وتمضي شمالاً لتخليص سورية من القبضة الإيرانية. اليوم بات التدخل أصعب، فهي بالتأكيد لا تريد مواجهة مع الروس، ولكنها أيضاً لم ترد مواجهة مع أسلافهم السوفيات عام 1980، عندما كانت الأسلحة المشتراة من أوروبا الشرقية تصل إلى الرياض ثم تعاد تعبئتها في صناديق عليها شعار الجيش الباكستاني حتى لا يتهم السوفيات الرياض بأنها ترسل أسلحة للمجاهدين.

ثمة ألف طريقة وطريقة لإفشال المشروع الروسي- الإيراني في سورية، وسوف تقلب السعودية بين اختياراتها، مستندة إلى معرفتها بالساحة السورية، وتمتعها بتأييد شعبي هناك، ولعل أول خطوة تفعلها، أن تحمي أهم فصيلين يقاتلان هناك، واللذين سيستهدفهما العدوان الروسي، «أحرار الشام» و«جيش الإسلام»، فثمة مخطط لتشويههما وحشرهما مع «داعش»، بينما هما من يقاتلانه أكثر مما يفعل النظام. «أحرار الشام» مثلاً يتعرض لحملة تشويه في ألمانيا، حيث دُفع باسمه في المحكمة لاعتماده تنظيماً إرهابياً، ولو صدر حكم كهذا لسهّل تجريم الأحرار في كل أوروبا، وهو ما يعني تجريم أقوى فصيل سوري معتدل.

الحمل ثقيل على السعودية، ولكن يجب أن تقوم به، إيران تتنمر، وتشعر بثقة أكبر، وهي ترى أسراب الطائرات الروسية في سماء سورية، تقوم بما عجز طيرانها المتهالك عن القيام به، ولكنها تتبادل مع الروس الأدوار، هم يقومون بالحرب الجوية والإيرانيون يرسلون الآلاف من رجالهم لإكمال المهمة على الأرض. شعورهم بالثقة قد يدفعهم إلى مغامرات في اليمن أيضاً، وما خبر سفينة الأسلحة الإيرانية التي صادرتها قوات التحالف عنا ببعيد، وكذلك تصريحات مرشد الثورة علي خامنئي المهددة باستخدام القوة ضد المملكة في معرض تداعيات حادثة تدافع الحجاج بمنى. مثل هذه التصريحات ما كانت ستصدر لولا الثقة الإيرانية الطارئة.

الروس أيضاً لديهم أدوات ضغط، فهم دولة عظمى تستطيع أن تؤثر في مجلس الأمن، كأنْ تدفعه إلى موقف سلبي تجاه الحرب في اليمن. البسيط من يعتقد بأن المملكة يمكنها أن تختار بين اليمن أو سورية، ولكنه ليس صراعاً على أرض، ولا صراع بين سورية علمانية وأخرى إسلامية، إنه صراع بين الحرية والاستبداد، إنها قوة التاريخ التي تدفع الإنسان نحو الحرية، والأفضل للمملكة أن تقف معها لأن الحرية هي التي سوف تنتصر في النهاية.

لن أبالغ إن قلت، هذه حرب التحرير العربية الحقيقية ولا بد من أن ننتصر فيها.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/827821/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3

عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو من موسكو، مؤكداً أن «عسكريي إسرائيل وروسيا سينسقون تحركاتهم في ما يخص سورية». قبله صرح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بقول مشابه عن التنسيق بين عسكريي بلاده والروس، يعني ذلك قبولهما ضمناً...

هلّا سألتم أبا يحيى في الشأن السوري؟

منذ 25 سبتمبر 2015 / 15:28 | جمال خاشقجي

عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو من موسكو، مؤكداً أن «عسكريي إسرائيل وروسيا سينسقون تحركاتهم في ما يخص سورية». قبله صرح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بقول مشابه عن التنسيق بين عسكريي بلاده والروس، يعني ذلك قبولهما ضمناً دخول الروس الحرب في سورية، ولكن حيث إن طائراتهم ستقوم بعمليات ضد أهداف «إرهابية» وفق مصطلح النظام الذي يشمل كل الثوار وليس تنظيم «داعش» وحده، وفي الوقت نفسه تقوم الولايات المتحدة ودول أخرى باستهداف «داعش» في المساحة الجغرافية نفسها، كما أن إسرائيل تقوم بعمليات قصف تحددها وفق مزاجها ومعلوماتها الاستخباراتية، فباتت السماء السورية مزدحمة بالمقاتلات، وهو ما يعني ضرورة وجود «غرفة عمليات»؛ لتبادل المعلومات؛ لمنع حصول اشتباك بالخطأ يؤدي إلى سوء فهم بين دول تعيش كلها على الحافة.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

إنها أخبار سيئة للسوريين، ودول المنطقة، إذ تعني إطالة أمد الحرب، ويفترض أنها كذلك للسيد دي ميستورا الذي لا يزال يحاول بناء «عملية سلام» تنهيها، ولكن التدخل الروسي سيمد في عمرها الافتراضي، ربما لسنوات أخرى.

ولكن في ما يخص السياسة، لا تغيير، لا يزال الأميركيون يتحدثون بضرورة رحيل بشار الأسد، من دون أن يفعلوا شيئاً، إنما زادوا طينة التردد بلة بعدما أضافوا جملة لا تعني شيئاً، هي القبول به خلال مرحلة انتقالية لم تبدأ بعدُ، بل لم يتفق عليها، ومن ثم لن يستخدموا القوة؛ لإنهاء النزاع، ودفع الأسد إلى مفاوضات مثلما فعل الرئيس الأسبق بل كلينتون، عندما حسم التردد الأوروبي في حرب البوسنة، فقصف الصرب حتى جنحوا للسلم، وذهبوا مع خصمهم البوسنوي إلى دايتون الأميركية ووقّعوا اتفاقاً أنهى الحرب. حل كلينتون كان سياسياً، ولكن بعد قوة لينت مواقف المتصارعين، وهو ما لا يجيده الرئيس باراك أوباما.

إيران طبعاً، موجودة دوماً في قلب خريطة القضية السورية، فيصرح نائب وزير خارجيتها عبداللهيان الثلثاء الماضي بأن ليس لبلاده مقاتلون في سورية (طبعاً لن يصدقه أحد) وأنه لا بد من دور للأسد لحل أزمتها.

الرياض موقفها لم يتغير ولا تزال تؤكد عبر وزير خارجيتها عادل الجبير أنه «لا مساومة على موقف المملكة من رحيل بشار الأسد، وأنه تحصيل حاصل كيف يرحل، سلماً أم بعد هزيمة عسكرية»، وقد أشار حتى الآن ثلاث مرات إلى إقصاء الرئيس السوري «عسكرياً»، وهو ما يكشف أنها لم تكن جملة عارضة عندما استخدمها قبل أسابيع بمؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الألماني إنما موقف سعودي ينم عن استعدادها للمضي بعيداً لتحقيقه.

ولكن السعودية لا تريد بالتأكيد مواجهة مع الروس في السماء السورية، حتى مع استمرار تبني الأتراك والقطريين الموقف نفسه، وقد ذكرتُ هؤلاء الثلاثة فقط؛ لأنهم الوحيدون تقريباً الذين لا يزالون يدعمون المعارضة السورية المسلحة.

إذاً، لا جديد، الدول المعنية بالصراع السوري متشبثة بمواقفها، وهو ما يعني أن الأزمة لن تنتهي هذا العام بعدما ساد تفاؤل أعقب انتصارات حققها الثوار في الشمال والجنوب توافقت مع عاصفة الحزم السعودية في اليمن، وبروز المملكة كمغير لقواعد اللعبة في المنطقة حتى بمعزل عن الولايات المتحدة وإن أيدتها في مبادرتها هذه، ونجاحها في تشكيل تحالف يناصرها في اليمن.

بالتأكيد يمكن القول إن الروس أيضاً غيَّروا قواعد اللعبة بنزولهم بـ22 طائرة وآلاف الجنود في الساحل السوري، وهو ما طمأن بشار أنه ليس براحل، على الأقل ليس من الساحل وسورية المفيدة، كما سماها في خطاب أخير، ويبدو أن الدور الروسي هو في مساعدته لرسم خريطتها حتى تصبح أمراً واقعاً.

هكذا مررنا على مواقف وأفعال وتصريحات عواصم ست تقرر مستقبل سورية، واشنطن، موسكو، الرياض، طهران، أنقرة والدوحة، ويمكن إضافة العواصم الأوروبية التي لا تزال في حالة صدمة استيعاب سيل المهاجرين المنهمر عليها والذي يبدو أن لا أمل في إيقافه طالما أن أزمات الشرق الأوسط مستمرة، وهو ما يعني ضرورة أن تنشط لوقف هذه الأزمات المتسببة في سيل المهاجرين، ولكن -كما قلت- لا تزال في حالة صدمة.

غير أننا لم نتحدث عن أصحاب القرار الحقيقيين، الثوار الذين يصنعون الحدث بدمائهم وإصرارهم على الحرية في الداخل السوري، لا أحد يسأل ما إذا كان أبو عبدالله زهران علوش زعيم «جيش الإسلام» الذي يطرق أبواب دمشق الآن، أو أبو يحيى الحموي أمير «أحرار الشام» الذي يسيطر على معظم الشمال ويواجه «داعش» والنظام معاً، مستعدين مع غيرهما من الفصائل، قبول صفقة ما يسترسل المحللون السياسيون في شرحها وتوضيبها بين كل تلك العواصم، لو قبل هؤلاء ببشار لانتهت الحرب، ولو رفضوا وأصروا على الحرية فالحرب مستمرة، على رغم كل اجتماعات كيري ولافروف، وجنيف 1 و2 و3.

أواخر تموز (يوليو) الماضي، قدمت السعودية للروس والعالم توصيفاً مختصراً للأزمة السورية عندما قالوا لعلي مملوك رئيس مكتب الأمن القومي السوري خلال لقاء سريع تم بوساطة روسية «نوقف دعمنا للمعارضة، في المقابل تُخرِجون حزب الله وإيران والميليشيات الشيعية المحسوبة عليها من سورية، وبذلك يكون الصراع سورياً/ سورياً، أو الحل سورياً/ سورياً، ونحن نبارك ما تتّفقون عليه». كما نقلت «الحياة» توصيف صحيح وبسيط للأزمة هناك، ولكن من الواضح أنه لم يعجب الروس، إذ يعلمون أنه يعني سقوط الأسد ونظامه عندما ينفرد بشعبه الثائر عليه.

السعودية تعلم أن السوريين يرفضون النظام، إنها لا تراه فقط على شاشات التلفزيون، ولا في مؤتمرات إسطنبول، إنها تراه وتسمعه في الداخل السوري، ولعل هذا هو سبب موقفها المتشدد، وحان الوقت لأن يعلم العالم أن السعودية لا تستطيع التخلي عن المعارضة لتذبح؛ لأن ذلك يعني قبولها بسورية إيرانية تمتد على كامل هلالها الخصيب ومثل ما رفضت إيران في اليمن سترفضها في سورية، نقطة على السطر.

استمعوا لأبي عبدالله، وأبي يحيى، وأبي مجاهد وكل أبوات الثورة السورية، فهم أصحاب الكلمة الفصل.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/827211/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%AA%D9%85-%D8%A3%D8%A8%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

في أيار (مايو) الماضي جمعني وعدداً من الباحثين السعوديين فندق عتيق في برلين، بمجموعة باحثين غربيين في قضايا الشرق الأوسط، إضافة إلى عدد من الإيرانيين، أو ما يمكن ترجمته إلى العربية «لعبة التوقعات Policy Game وشاركنا جميعاً في السياسية»...

بحاح والبكري... إنه المستقبل اليمني

منذ 18 سبتمبر 2015 / 18:31 | جمال خاشقجي

في أيار (مايو) الماضي جمعني وعدداً من الباحثين السعوديين فندق عتيق في برلين، بمجموعة باحثين غربيين في قضايا الشرق الأوسط، إضافة إلى عدد من الإيرانيين، وشاركنا جميعاً في أو ما يمكن ترجمته إلى العربية «لعبة التوقعات Policy Game السياسية» والأصل أنها «لعبة حرب»، لكن اختاروا لها اسماً آخر بعدما أضحى الأوروبيون محبين للسلام! توزعنا إلى مجموعات، سعودية، وإيرانية، وأوروبية، وأميركية، وروسية، فهذه هي القوى الرئيسة المؤثرة اليوم في قضايا الشرق الأوسط، باحث ألماني وُصف بأنه خبير بالمنطقة وخدم فيها بصفة ديبلوماسي ورجل استخبارات، ولم يكشف عن هويته على رغم أنه مشارك معنا في «اللعبة»! كتب توقعاته لما ستكون عليه المنطقة بعد شهرين من اجتماعنا، أي آب (أغسطس)، ثم «سيناريو» آخر بعد المدة نفسها، تشرين الثاني (نوفمبر)، وعلينا خلال جلستين طويلتين مناقشة هذه التوقعات، وتوقع ما ستكون عليه سياسة بلدنا حيالها، من دون أن نستطيع تغيير «السيناريو»، إذ يفترض أنه أمر وقع.

أتمنى الآن، بينما أشاهد نائب الرئيس اليمني ورئيس وزرائها الشاب خالد بحاح يثب بنشاط من الطائرة التي أقلته عائداً، وبشكل نهائي إلى عدن المحررة، إلى أن ألتقي ذلك الخبير الألماني وأقول له: «كل توقعاتك في اليمن كانت خاطئة، وعليك أن تعيد النظر في ثقتك بقدرة الجيش والسياسي السعودي». لقد توقع أن تسقط عدن بالكامل في يد قوات صالح والحوثيين أوائل حزيران (يونيو)، وفي منتصف نوفمبر (أي بعد شهر من الآن) تسقط بيدهم مدينة تعز.

تعز الآن تكاد تكون محررة، وأما عدن فهي محررة بالكامل، وعادت إليها حكومة بحاح، وبشكل دائم، ولكن الذي أصاب فيه كاتب التوقعات أن «لا حل سياسياً يلوح في الأفق للأزمة اليمنية»، وهو ما وجدته الهم الشاغل لنائب الرئيس عندما التقيته في الرياض قبل يومين من رحلته إلى عدن، وتمنيت لو استجبت لدعوته ورافقته إلى هناك، كان مشغولاً بالسؤال: إلى أين يتجه اليمن بعد الحرب؟ وهو سؤال محق وحري بالقوى المؤثرة هناك أن تضع خطة لليوم التالي، بعد سقوط أو جنوح الحوثيين وصالح للسلم، فاليمن كتلة معقدة ازدادت تعقيداً بعد ثورة 2011 ثم الحرب الحالية، ولم تعد القواعد القديمة، التي استقرت لدى «اللجنة الخاصة» السعودية المعنية بالشأن اليمني، صالحة للإستخدام اليوم، للأسف السيئ منها لا يزال فعالاً، مثل استخدام الاغتيالات أسلوباً لحسم الخلافات والتنافس السياسي، وبالتالي لا يجوز اتهام الحوثيين أو دولة علي عبدالله صالح العميقة بكل اغتيال حصل أو سيحصل في عدن، نعم، هما المتهمان الأولان، ولكن غيرهما قد يقدم على ذلك إن لزمه الأمر، فهذا تقليد يمني سياسي قديم، وكذلك التغيير السريع للولاءات، قد يكون مفيداً إن كان لمصلحة التحالف، ولكنه أيضاً يلزمه بالنظر خلفه دوماً، ميدانياً وسياسياً، وهو يتحرك في اليمن.

الجديد هو القوة المتنامية للشباب المتطلعين إلى حياة أفضل، كذلك قوى ثورة 2011 الذين ربما لاموا مجلس التعاون الخليجي أن همش دورهم في مبادرته الشهيرة، التي أنهت عصر صالح وأبقته في الوقت نفسه، ولكن المجلس نفسه، وبالتحديد عاصفة الحزم التي قادتها السعودية، هي التي أعادت الاعتبار لقوى الثورة اليمنية عندما برزوا بمثابة قادة للمقاومة التي كانت ضرورية لتأكيد الرفض الشعبي للحوثيين وصالح، وأن الشرعية اليمنية الممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي حقيقية. في المقابل تضاءلت قوة القبيلة وشيوخها، وهي عملية استغرقت عقوداً وبدأت قبل ثورة 2011، ولكن جاءت الثورة ثم هذه الحرب لتعلن رسمياً وفاة نفوذ القبيلة وشيوخها، إذ حلت مكانها السياسة والأحزاب والأيديولوجيا، التي لا بد أن تنتعش إذا ما مضت اليمن في طريق التعددية السياسة، لقد اكتشف ذلك مبكراً آخر شيخ قبيلة حقيقي في اليمن، الراحل عبدالله بن حسين الأحمر، عندما قال جملته الشهيرة: «أنا قبيلتي الإخوان»، مشيراً إلى «الإخوان المسلمين» الذين انتمى إليهم وشكّل معهم التجمع اليمني للإصلاح، الذي احتفل بذكرى تأسيسه الـ25، الأسبوع الماضي في الرياض.

صورة وصول بحاح إلى عدن، وقد تعمد أن يصحبه إلى هناك محافظ عدن «السابق» نايف البكري المثير للجدل والمتمتع بشعبية واسعة هناك، يعبّر عن هذا التغيير، ورسالة إلى اليمنيين بأنه زمن الشباب والتغيير، فالبكري يرمز للمقاومة، إذ كان من قادتها في عدن، وانسحب من حزب التجمع اليمني للإصلاح لتأكيد أن القضية الوطنية هي العليا الآن، ولكنه ظل محافظاً على روح ثورة 2011 التجديدية عندما اصطدم مع عقلية تقاسم السلطة والغنيمة، التي تحاول أن تعود ولما تضع الحرب أوزارها.

عندما التقيت بحاحاً في قصر المؤتمرات بالرياض، حيث أقام هناك يدير معركة إنقاذ اليمن، كان منشغلاً بقضية إقالة البكري، التي انفجرت يومها، فوصفها لي بأنها «قضية لا نحتاج إليها»، إذ كادت أن تصبح أزمة في عدن، بعدما حاول البعض دفعها لتكون أزمة إقليمية بزج دول الجوار فيها، ومناطقية إذ امتد إليها الانتماء اليافعي للبكري، وأخيراً حزبية بانتمائه إلى الإصلاح، بل ذهب البعض إلى

قراءة أكثر قلقاً وتشاؤماً، بأنها رسالة للإصلاح أن يتخلى عن المقاومة، وهو يشكل لبها في مأرب والشمال اليمني، إذ لا مكان له في مستقبل اليمن، وهو ما نفاه لي الأمين العام للحزب الأستاذ محمد اليدومي قائلاً «نحن نشارك التحالف لأجل اليمن وليس لأجل الحزب». أعتقد أن أزمة إقالة البكري المفتعلة هي مجرد تدافع بين جيلين وثقافتين، واحدة دفعت اليمن إلى ما هو عليه، وأخرى تريد أن تخرج اليمن مما هو فيه، لذلك اختصر بحاح أسئلتي عن البكري قائلاً: «هذا شاب لن أتخلى عنه، إن لم يكن محافظاً لعدن فسيكون معي في الوزارة لخدمة كل اليمن»، وهو ما حصل وقبله البكري.

يؤمن بحاح بنظرية مميزة تستحق الاهتمام من جيران اليمن الحريصين عليه، وهي «التنمية في زمن الحرب»، لا يريد أن يعطل التنمية بعذر أن حرباً تجري، فيقول شارحاً نظريته: «التنمية وتوفير الخدمات للمواطن في المناطق المحررة، بل حتى في المناطق التي لم تدخلها قوى الشرعية، ولكن يمكن أن نوصل إليها مساعدات، هو الذي سيحمي اليمن والأقاليم المحررة من الانهيار، إذا لم يجد المواطن الدولة تعمل فسيفقد الثقة والأمل بها، وينصرف ليشكل بدائل تتحول تدريجاً إلى قادة محليين وميليشيات خارج الدولة، حينها ندخل في حال شبيهة بليبيا، تتعقد الأوضاع، فنكتشف بعد تحرير صنعاء أو توصلنا إلى سلام مع الحوثيين أن المناطق من خلفنا انهارت». أعتقد أنه تحليل مفيد لرجل لا يفكر بصفته زعيماً قبلياً أو سياسياً، وإنما بصفة رئيس مجلس إدارة، بحكم دراسته وخبرته في صناعة النفط، بلد كاليمن تعب من السياسيين وتقاسم السلطة والغنيمة بين أسر حاكمة، وحان الوقت لأن يدار بعقلية تنموية إنتاجية.

لذلك وجدت بحاحاً حريصاً على أن يكون قريباً من كل الدول الخليجية المؤثرة في اليمن، ولكنه أيضاً يريد أن يتصرف باستقلالية، وأحسب أن المملكة تؤيده في ذلك، إذ حرصت كما ذكر لي، على ألا تتدخل في تفاصيل القرارات اليومية لحكومته، ولكنها أيضاً تدخلت بما يلزم لحمايتها.

لو عدت إلى برلين ثانية، فسأقترح أن نناقش الإجابة على سؤال خالد بحاح «اليمن إلى أين؟» ليس سياسياً فقط، وإنما كيف يمكن بناؤه وتحويله إلى اقتصاد إنتاجي، ولكن الأفضل أن نناقش هذا أولاً بين صنعاء والرياض.

كاتب سعودي *??

http://www.alhayat.com/article/826238/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A5%D9%86%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A

لماذا لا تستقبل المملكة ودول الخليج اللاجئين السوريين عوضاً من أن يموتوا في البحر؟ يسأل بَعضُنَا بسذاجة! بينما آخر يلقي السؤال بخبث، ليغير الموضع ويلقي بدائرة الاتهام بعيداً عن النظام الذي دفع شعبه إلى اختيار الموت في البحر ولا يعيش في...

أن تكون لاجئاً سورياً في السعودية والخليج!

منذ 11 سبتمبر 2015 / 19:16 |جمال خاشقجي

لماذا لا تستقبل المملكة ودول الخليج اللاجئين السوريين عوضاً من أن يموتوا في البحر؟ يسأل بَعضُنَا بسذاجة! بينما آخر يلقي السؤال بخبث، ليغير الموضع ويلقي بدائرة الاتهام بعيداً عن النظام الذي دفع شعبه إلى اختيار الموت في البحر ولا يعيش في وطن لم يعد يراه وطناً.

منذ بداية المأساة السورية والمملكة تستقبل سوريين، يقدرهم مسؤول - تحدثت معه - بنحو نصف مليون، ولكنهم لم يسجلوا بصفة لاجئين، فالمملكة ليست بلداً مجاوراً لسورية، ولم يأتوا لاجئين، وإنما بتأشيرات زيارة طوال الأزمة فلم تضق بهم المملكة، لم تحملهم على المغادرة أو تعتقل من يحمل تأشيرة انتهت صلاحيتها، هناك دولة يفترض أنها شقيقة لسورية فعلت ذلك، بعضهم وجد فرصة جيدة للعمل، وآخرون لم يجدوا، سمحت لهم الحكومة بإرسال أولادهم إلى المدارس الحكومية، ولكن لا يعني ذلك أنهم سعداء، أعرف صديقاً سورياً تضاعف سكان شقته الصغيرة بجدة مرتين، ولا يملك إلا الصبر.

تستطيع المملكة أن تستقبل مزيداً منهم، كما تطالب بعض الدول الأوروبية والمنظمات الحقوقية بسذاجة أو خبث، ولكنهم لا يريدون أن يأتوها لاجئين، ما من فائدة في أن تقيم المملكة أو دول الخليج الأخرى مزيداً من المخيمات، لأن السوري ضاق بحياة المخيمات ويريد أن يعيش، ما لم نعد له وطنه فسيظل رحالاً يبحث عن وطن يؤمنه ويبني فيه مستقبلاً، والمملكة ودول الخليج لا تستطيع أن توفر له هذا الخيار.

أعرف سورياً آخر مقيماً في المملكة وينوي الهجرة بأية طريقة يستطيع إلى أوروبا، يسمع عن ابن عمه الذي حصل على فرصة عمل ولم يلبث به الزمن أن أصبح سويدياً، مثل آلاف السوريين والعراقيين والأفغان والصوماليين، وغيرهم من البائسين العرب والمسلمين الذين ضاقت بهم أوطانهم المتخبطة بين الفشل والحرب والتطرف العلماني والديني والمذهبي.

نحن في السعودية لا نعطي الجنسية بسهولة، وكذلك معظم دول الخليج، السبب ليس عنصرياً أو شعوراً بالفوقية، فبلد كالسعودية، مواطنوه من كل الأعراق التي تشكل قوس قزح المهاجرين المنتظرين على البوابات الأوروبية، السبب اقتصادي صرف، حالنا كحال دول أوروبية لا تريد مهاجرين أجانب، كهنغاريا واليونان، لأن اقتصادها لا يستطيع أن يستوعبهم، ولسنا قوة اقتصادية هائلة كألمانيا تستطيع - بل تحتاج - أن تستوعب مزيداً من المهاجرين ولكنها تتمنع، لأنها تريد أن تنتقيهم لا أن تستقبلهم كسيل جارف.

نحن من المجموعة الأولى، وإن غلبتنا أخوّتنا للسوريين ففتحنا لهم أبوابنا بقدر ما نستطيع، اقتصادنا لا يستطيع تحمل لاجئين يتحولون إلى مقيمين، ذلك أن سوقنا متشبعة بعمالة أجنبية لا نحتاج إلى معظمها أصلاً، فانعكس ذلك سلباً على مجتمعنا واقتصادنا، نفكر بتردد لحل هذه المشكلة المتراكمة، تصدمنا أرقامها وواقع البطالة بين أبنائنا كلما عقدنا مؤتمراً لبحث «العمالة الوافدة في دول الخليج، واقعها ومستقبلها» كان هذا عنوان دراسة نشرت الأسبوع الماضي في موقع الجزيرة للدكتور جاسم حسين، لا بد أن من قرأها شعر بالقلق وأدرك الأخطار التي تكتنف مستقبل الخليج وهو يلج في بحر من العمالة الوافدة التي تبقى أجنبية ما حييت في مجتمع لا يريد ولا يستطيع توطينها، ولكننا سرعان ما ننسى أو نتجاهل قلقنا ونستأنف حياتنا الاقتصادية المشوهة لأننا بتنا «مدمنين» على تلك العمالة الأجنبية التي تشكل ثلث «الشعب» السعودي وأكثر من النصف حتى 80 في المئة من عدد السكان في بقية الدول الخليجية، يريد بعضنا أن يقلل أعدادهم (متأكد أن المسؤولين بالمملكة يريدون ذلك ويخططون له) وبالتالي فإن «توطين» مئات آلاف من السوريين سيربك كل حساباتنا الاقتصادية ومصالح المواطنين، وقد قلت «توطين» لأن هذا ما يريده السوري، إنه لا يريد خيمة أو «هنغار» حديدياً آخر كالذي تركه في الزعتري بالأردن أو غازي عنتاب بتركيا، ليس هناك ما يميز خيمة على أخرى، كلها بائسة بعدما تقضي فيها عاماً أو عامين وأنت تنتظر العودة إلى الوطن، إنه يريد أن يستقر، أن يصبح «مواطناً»، ليكن أردنياً، ولكن لا وظائف كافية هناك، أو مواطناً تركياً، كي يحاجج رب عمله هناك ليحصل على راتب مساو لراتب زميله التركي.

لم يفر والد الطفل الغريق إيلان الكردي صاحب الصورة الشهيرة التي فجرت قضية اللاجئين السوريين حول العالم، من عين العرب (كوباني) نحو البحر مباشرة، لقد عاش قبلها في تركيا أشهراً عدة، جرّب حياة المخيمات، ثم قبل براتب متواضع يساوي ربع ما يحصل عليه التركي، ولكنه ضاق بذلك، فاقتصد وجمع أربعة آلاف دولار التي تكفيه للانضمام إلى رحلة «مقامرة الموت»، إما أن يكسب أوروبا وضمانها الاجتماعي وفرص العمل والاستقرار ومن ثم التجنس والمواطنة، وإما الموت، كان نصيب أسرته الموت، ونصيبه هو أن يحدثنا عن مأساته، ويعيش مكلوماً بقية عمره.

إنهم ليسوا في حاجة إلى ملاجئ، فهناك ملاجئ لهم في الأردن وتركيا ولبنان، انتشر فيها نحو أربعة ملايين سوريين مسجلين - رسمياً - لاجئين، ولكنهم في حاجة إلى وطن، والسعودية ودول الخليج لا تستطيع أن تكون ذلك الوطن البديل.

حري بأزمة اللاجئين السوريين أن تكشف للسعوديين والخليجين عوار سوق العمل عندهم، والخطأ الجسيم الذي ارتكبوه في معاندة السنن الإلهية التي جعلت للجزيرة العربية قدراً معلوماً في الموارد الطبيعية، فأثقلوها بعدد سكان لا تستطيع تلبية حاجاتهم في المأكل والمشرب، الخليجي يستهلك من الموارد الطبيعية أضعاف النسبة التي قدرها الله لسكان الجزيرة، جرت أقدار الله ثم قوة التاريخ إلى أن يترك الفائض من العرب جزيرتهم كلما اختل التوازن بينهم وبين قدرتها على العطاء، الشام والعراق كانتا دوماً الوجهة المفضلة، حتى جاء النفط والحدود، فتوقفت الهجرة، بل أصبحت الجزيرة، للمرة الأولى منذ أن خلقها الله، جاذبة للسكان، حتى تشبعت فلم تعد تستطيع استيعاب من يريد العودة إليها، إنها بالكاد تستطيع استيعاب أهلها.

الحل أن نذهب إلى هناك، ونصلح أوضاع الشام مهما كلف الأمر، حتى يصلح لأهله فيبقون فيه ويعودون إليه، ما شهدناه في السعودية والخليج ولم نشك منه، وما شهدته أوروبا وشكت منه، ما هو إلا رأس جبل ثلج هائل من البشر يتشكل منذ أربعة أعوام، وسيفيض علينا جميعاً، فالشعب السوري أيضاً يريد الحياة.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/825749/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D8%A7-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC!

الحرب في سورية سيئة جداً، لكنها مثل كل الحروب لا بد أن تتوقف، غير أن هناك ما هو أسوأ، لو أفضت إلى «حالة سيئة دائمة»، شيء ما مثل إسرائيل. جيل اليوم لا يتذكّر وصف إسرائيل بالخنجر في قلب الأمة. كان رسامو الكاريكاتور العرب في الستينات،...

هل نستطيع العيش بجوار سورية الإيرانيّة؟

منذ 4 سبتمبر 2015 / 18:14 | جمال خاشقجي

الحرب في سورية سيئة جداً، لكنها مثل كل الحروب لا بد أن تتوقف، غير أن هناك ما هو أسوأ، لو أفضت إلى «حالة سيئة دائمة»، شيء ما مثل إسرائيل. جيل اليوم لا يتذكّر وصف إسرائيل بالخنجر في قلب الأمة. كان رسامو الكاريكاتور العرب في الستينات، يرسمون خريطة العالم العربي وفي وسطها حيث فلسطين، خنجر تسيل من جرحه دماء، كان ذلك خنجر إسرائيل الذي أدمانا ولا يزال.

سورية الإيرانية الطائفية ستكون الخنجر الثاني، والتي أسماها بشار الأسد «سورية المفيدة» ستبقى معنا لعقود، ندخل معها في حرب تلو أخرى، نهزمها أو تهزمنا ولكنها تبقى، ربما تحظى بحماية دولية ليس بالضرورة من الروس وحدهم، حتى إسرائيل مستعدّة أن تحميها، فهي أيضاً تريد دويلات طائفية من حولها، هي دولة يهودية، لذا ستشعر بالأنس بجوار دويلات طائفية وعرقية أخرى في محيطها، جمهورية شيعية - علوية، وأخرى كردية، ثالثة درزية، هل هناك اقتراحات أخرى؟

لا تقارن تلك الكيانات بالدول العربية السنّية، فهذه معاً تشكّل الجسد العربي الكبير، لكنه جسد ضعيف منهك بالخلاف والاستبداد، إنه الجسد الذي سيرسمه رسام كاريكاتور آخر وقد غرس فيه أكثر من خنجر، ما لم يحصل تدخّل حقيقي يوقف هذه الأطماع والنوايا التي باتت ظاهرة جلية.

غريب أمر العرب، لم ينتبهوا إلى ما حصل في 2 آب (أغسطس) الماضي في اسطنبول، على رغم أن الاستخبارات التركية وفّرت للمعنيين منهم كل التفاصيل. هناك وفي قاعة جانبية بأحد الفنادق، اجتمع 3 شباب سوريين من تنظيم «أحرار الشام»، القوة الصاعدة في الثورة السورية، مع إيرانيين أربعة، أو بالأحرى ثلاثة، رابعهم تبيّن أنه مندوب من «حزب الله»، وظلّ صامتاً طوال الاجتماع، الإيرانيون قادوا المفاوضات بالكامل كأن «سورية ملكهم»، كما قال أحد السوريين لاحقاً لزميليه.

ثمة رمزية مهمة حصلت في ذلك الاجتماع تهمّ العرب، وتمسّ أمنهم القومي، فالإيراني يفاوض سورياً على رسم مستقبل سورية المقبلة، كأنها بلادهم. المفاوضون السوريون كانوا متألمين غاضبين، أن يصبح وطنهم محلّ تفاوض، كانوا يتمنون لو كانت المفاوضات مع ممثلين عن النظام الذي يحتقرونه ويريدون إسقاطه، لكن ما حصل في ذلك اليوم في اسطنبول كشف حقيقة الوضع في سورية، والأخطر كشف احتمالات المستقبل. إنه مشروع طائفي صرف، فالإيرانيون كانوا يساومون «أحرار الشام» (السورية) على تهجير مواطنين سوريين شيعة إلى مناطق تحت سيطرتهم، مقابل انسحاب المقاتلين السوريين من الزبداني التي يبغون السيطرة عليها.

باختصار، إيران ترسم خريطة سورية العربية من جديد!

لكي يدرك «القومي العربي» الخطر المقبل يجب أن يفكر بشيء من الطائفية، فمحركات إيران في المنطقة وتحالفاتها، طائفية صرفة، وليتخلّص من مثالياته القومية غير المقنعة والتي تخفي طبائع استبدادية تكره الحرية. إنها معركة مصير «حزب الله»، طليعة إيران المقاتلة، ونخبة مقاتليها والمؤمنين بعقيدتها. هذا الحزب متمكّن في لبنان ومعطِّل للسياسة فيه، فلا رئيس ينتخب ولا انتخابات تجرى فيه حتى يحسم الحزب وإيران معركتهما في سورية، والتي لا تعدو أن تكون خطّ إمداد للحزب، ولو سقطت بالكامل في يد شعبها، فلن تكون في دمشق ولو للحظة واحدة حكومة صديقة له. أدرك ذلك منذ اليوم الأول للثورة التي خرجت سلمية، تدعو الى انتخابات وديموقراطية وتعددية، لم يرفع فيها لا سلاح ولا أي شعار طائفي، لكن «حزب الله» اصطف مع النظام إعلاماً وسلاحاً وسياسة، حتى جعل لبنان الحر الديموقراطي عدواً لثورة الأحرار في امتدادها الشامي الكبير. لو انتصرت الثورة في سورية، ستتوقف إمدادات الأسلحة عن الحزب التي جعلته أسداً في لبنان، وسينكمش إلى مجرد حزب يستمد قوته من صناديق الاقتراع ودعم قاعدته الشيعية، ينشغل بمطالبها في خدمات أفضل ووظائف أكثر، ويتخلى عن حلم الجمهورية الإسلامية الكبرى وثارات الحسين والمهدي القادم.

الزبداني بلدة في ريف دمشق الغربي، تقطع بغالبيتها السنّية الطريق على مشروعه الطائفي، فاستطاع بعد حملة قصف جوي ومدفعي تهجير أهلها والقرى المحيطة إلى لبنان وبعيداً حتى الأردن وتركيا، وبقي فيها مئات المقاتلين الأشاوس الذين حوصروا في نحو كيلومتر واحد، لا تصلهم مساعدات من أحد. مذبحة القصير التي جرت على يد «حزب الله» قبل 3 أعوام ونسيناها بعد صيحات الجهاد والوعد والوعيد، علّمتهم ألا يثقوا بالحزب.

حاول تنظيم «أحرار الشام» نجدتهم، فوسّط الأمم المتحدة، عرض انسحابه مقابل إطلاق النظام معتقلين، جمع قائمة موثّقة لنحو 40 ألف معتقل، بينهم نساء وأطفال، فرفض النظام، وحيث أن الحرب قبيحة، والعدو لا يرحم، قرر «أحرار الشام» ألا يرحم المحسوبين على النظام. بعيداً في الشمال، توجد قريتا الفوعة وكفريا وتضمّان نحو 30 ألف سوري من الموالين للنظام، وقد عاشوا في سلام وسط محيطهم السنّي، لكنهم أضحوا خامة مميزة لإيران في زمنها الطائفي، فهم شيعة اثنا عشرية أصليون، وليسوا ممن تشيّع حديثاً خلال عهدي الأسد الأب والابن، اللذين سمحا لإيران بالدعوة الى التشيّع في أحياء السوريين الفقيرة بدمشق والرقة وبصرى الشام أو بين العلويين الذين لم تفلح حملات التشيّع بينهم، إذ إن مزاجهم لا يميل الى التدين ابتداءً حتى لو كان إيرانياً.

وعلى رغم اكتساح الثورة السورية أوائل العام الحالي معظم ريف إدلب، استعصت البلدتان، فهما مدججتان بالسلاح وتم تجنيد جلّ شبابهما فوق 17 سنة، هاجمهما تنظيم «أحرار الشام» بشراسة منتصف الصيف، واخترق بعضاً من تحصيناتهما، وأعلن أنه يفعل ذلك لتخفيف الضغط عن مقاتلي الزبداني. لم يهتمّ النظام كثيراً، واستمر في حملته هناك، فهو يريد انتصاراً إعلامياً كبيراً، فالفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد، شقيق «الرئيس»، تقاتل هناك مع الحزب، ولم تقبل إيران بذلك، فهؤلاء شيعة اثنا عشرية، رأسمال مشروعها الطائفي في سورية، فكان «أحرار الشام» أحرص على البلدتين من النظام، فبادر عبر الأمم المتحدة الى الاتصال بـ «الأحرار» لوقف حملتها.

في البداية، عرضوا أن تكون المفاوضات في دمشق أو بيروت، فرفض «الأحرار»، فكانت اسطنبول هي البديل وبدأت المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن بعد جولات مضنية فشلت، لأن «أحرار الشام» أصرّ على وقف إطلاق النار في الزبداني والفوعة وكفريا معاً، بينما أصرّ الإيرانيون على أن يكون المقابل إخراج مقاتلي الزبداني الذين يرمزون الى آخر السوريين الوطنيين الذين بقوا في أرضهم بريف دمشق الغربي، الذي يتعرّض وما حوله لعملية تهجير منذ أعوام بعيداً من الاهتمام العربي والدولي، مقابل إخراج مقاتلي الفوعة وكفريا ومن يرغب من الأهالي، وهو ما رفضه «الأحرار» كموقف وطني مدرك للمشروع الطائفي الإيراني، واستأنف القتال حتى نصر أو شهادة.

إنها حالة «تطهير عرقي» جليّة، ينتفض لأجلها المجتمع الدولي عندما تجري في بلد آخر، لكن في سورية تتعطّل الأخلاقيات والعرف الدولي!

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/825165/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

أعاد العراقيون الاعتبار إلى روح الربيع العربي، بعدما ذوت تحت أنقاض وجثث ضحايا براميل بشار الأسد وإيران المتفجرة، ووسط كراهية «داعش» وطائفيته البغيضة، ودولته الحمقاء التي تثير مخاوف كل عربي ومسلم أراد بديلاً أفضل، وتاهت في ثنايا الحرب...

حجنجلي، بجنجلي» وعودة الوعي الى » ربيع عربي تاه

منذ 28 أغسطس 2015 / 18:18 | جمال خاشقجي

أعاد العراقيون الاعتبار إلى روح الربيع العربي، بعدما ذوت تحت أنقاض وجثث ضحايا براميل بشار الأسد وإيران المتفجرة، ووسط كراهية «داعش» وطائفيته البغيضة، ودولته الحمقاء التي تثير مخاوف كل عربي ومسلم أراد بديلاً أفضل، وتاهت في ثنايا الحرب على «الإخوان المسلمين» الذين قرر أحدهم أنهم «الربيع العربي» فأعطاهم ما ليس لهم.

الربيع العربي لمن تاه عنه بعد أربع سنوات عجاف، ولمن عجز عن فهمه حتى الآن، على رغم كل عناوينه الواضحة، هو «الحق في العيش الكريم»، وهذا ما عبرت عنه جماهير العراق بوضوح، الجماهير نفسها التي اصطفت طائفياً يوماً، والرجال والنساء أنفسهم الذين أعطوا أصواتهم لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي وائتلافه «دولة القانون»، وتحملوا فساده وسوء الخدمات في بلد ثري عقداً كاملاً، اصطفوا خلفه شيعة خائفين كارهين إخوانهم السنّة، ولكنهم ملّوا! لم يعد الاصطفاف الطائفي الغريزي يشبعهم، ولا الكوابيس التي صنعها المالكي وكل زعيم سياسي تقنعهم بعدم الانتفاض والثورة على الفساد والظلم وسوء الخدمات الذي يعيشونه. لهذه الأسباب ثار التونسيون والمصريون واليمنيون والسوريون والليبيون قبل خمس سنوات، قبل أن يكونوا شيعة أو سنّة، ولا ليبراليين أو «إخواناً»، لم يثيروا يومها جدل «الدولة المدنية أو الدولة الدينية»، وإنما المطالبة بالعيش الكريم، والوظيفة الجيدة، والحي النظيف، والكهرباء، والتعليم، والصحة، والحكومة التي يحاسبونها والتي تمثلهم، والزعيم الذي يتواضع لهم لأنهم هم من أوصلوه إلى منصبه هذا، لا ميليشيات تحميه أو جيش وقضاء تزور له انتخابات.

للأسف لم يحصل شيء من هذا. نجحت الثورات المضادة، وشوهت المسار، لذلك غضبوا، لم يعد البغدادي والبصرواي يحتملان الصبر حتى يزول خطر «داعش»، ولم يعد الخوف من انتقال الحرب السورية إلى لبنان مقنعاً للبناني لكي يسكت على غياب الدولة، فخرج غاضباً! لقد كفروا بكل السياسيين، الحكم والمعارضة، الليبرالي والمتدين، فهل ستكون الموجة القادمة من الربيع العربي موجة غضب تقتلع الجميع؟

قد تحتمل الشعوب الاستبداد ردحاً من الزمن بسبب الخوف، وقد تنزلق قدمها في درب الكراهية والتخندق المذهبي أو السياسي أو الطبقي، مستعدة أن تصدق وعود «الزعيم» فترة، ولكن ثمة لحظة لا يعلمها إلا الله، تنفجر لسبب أو آخر لا قبل للمحلل السياسي أو رئيس جهاز الاستخبارات الأعظم بأن يعلمها فيحذر الزعيم قبل وقوعها، وربما حتى لو حذره سيكون هناك بجواره من يقول له إنها مجرد مبالغات متأثرة بدعاية أعداء مندسين ومؤامرة خارجية، وأن الشعب مؤمن به وبحكمته.

ولكن الشعوب لن تحتمل الفقر والجوع وانقطاع الكهرباء المستمر ورائحة الزبالة المتكدسة وتأخر الرواتب والبطالة والغلاء، بينما يرون سياسيين وضباط جيش ورجال حكم وأحزاباً موالين ومعارضين يتقلبون في نعيم ووظائف ومطاعم وسهر ونضال تلفزيوني! سينكشف لهم في لحظة تاريخية، لا يوقتها أحد، عوار الاستبداد، وأنهم وقعوا ضحايا كذبة كبيرة اسمها الاصطفاف «الطائفي» أو «السياسي»، باسم المذهب، أو حتى الوطن.

الاستبداد سيئ حيثما حل، ولكن العربي منه هو الأسوأ، الحكم عنده هو السيطرة والاستئثار بالمنافع له ولطبقة من حوله، فيجيد ويتقن فنونهما، وكأن الكتاب الوحيد الذي قرأه المستبد العربي هو «الأمير» لميكافيللي، لا يهتم بالإدارة ولا يحسنها. في تشيلي كان هناك مستبد طاغية عسكري اسمه أوغستو بينوشيه، قُتل واختفى في عهده الآلاف، كان يزعم أنه ينقذ الوطن من الشيوعيين الفوضويين، على رغم ظلمه وبطشه فإنه أسس لمعجزة تشيلي الاقتصادية، كان ذكياً بما فيه الكفاية لأن يسند أمر الاقتصاد إلى خبير، استدعى أستاذ الاقتصاد الشهير في جامعة شيكاغو ميلتون فريدمان، سأله كيف ينقذ اقتصاد بلده، طبق أفكاره ونصائحه وخلق مدرسة في خصخصة الاقتصاد وتحويله من شمولي عقيم إلى سوقي منتج، فأنقذ تشيلي بإصلاحاته لا بانقلابه الدموي الذي ظل يلاحقه ويحاسب عليه حتى مات.

المستبد العربي لا يرحم ولا يريد رحمة الله أن تهل على عباده. تضيع الموصل، يضيع بعض مع الوطن، ينقسم المجتمع ويحترب، يكره الأخ أخاه، يشي المواطن بالمواطن الآخر، لا يهم، المهم أن يبقى المستبد وطبقة متنعمة من حوله.

صور قبيحة احتلت شاشات العرب خلال السنوات الماضية، قتلٌ في الميادين، وحرقٌ للقرى، ومواطن يحرض على آخر، حشد شعبي هنا، وإعلام صارخ هناك، محركاتهم الكراهية، صناعة الكوابيس والخوف، إثارة الطائفية والتحزب، إغراق المجتمع والمثقفين في جدل عقيم عن الهوية، دولة شيعية أم سنّية، دينية أم مدنية، لم يكن كل ذلك عملاً عارضاً، وإنما مخطط لتغيير الموضوع، المستبد لا يريد من يحدثه عن العيش الكريم، ولا الوظيفة، ولا الشارع النظيف، أو التعليم الجيد، وبالطبع لا يطيق حديثاً عن العزة والكرامة، لأنه عاجز عن أن يوفر أياً منها، إنه يعدهم بشيء واحد، الاستقرار والأمن، إن غبت كانت الفوضى! الإرهاب يخدمه فيشجعه ضمناً، إعلامه يذكّر المواطن بالإرهاب ليل نهار، يخيفه منه، يصنع منه كابوساً يلاحقه، الإرهاب في المنعطف الآخر من الشارع، لو غفت عين الزعيم وشرطته و «حشده الشعبي» وميليشياته وفرق موته فسينقض عليه ويمزقه وأسرته، لذلك عليه أن يقبل بعنف المستبد، إنه ضروري لحماية «الدولة» التي يريد الإرهاب تفكيكها، الطائفة والجماعة مستهدفة إن لم ننقل الخوف إلى معسكر الإرهاب والمتعاطفين معه، كل من يسكت أو يبرر أو يقدم رأياً آخر هو إرهابي لا بأس أن يموت. مثقف المستبد وإعلامه يدفعان المواطن إلى القبول بالدم المهرق في الجانب الآخر، كل من ليس معي فهو في الجانب الآخر، عندما يقبل المواطن بالدم يشترك في تحمل وزره مع المستبد، فيشعر براحة واطمئنان فذلك يبعده عن لحظة المحاسبة.

تكتيك قذر، يصلح سنة... اثنتين... عقداً كاملاً، ولكنه لا محالة سينهار، هذا ما يحصل في العراق اليوم، يحاول رئيس الوزراء حيدر العبادي إنقاذ ما يمكن إنقاذه، يساعده في ذلك المرجع السيستاني وطبقة من السياسيين العراقيين، لعلهم اقتنعوا بأن غضبة «ناخبيهم» الشيعة العراقيين يمكن أن تطوف بهم جميعاً وليس المالكي وحده، فهم جميعاً كانوا شركاءه يوماً، هتافاتهم واضحة صريحة، كأنهم فكوا شفرة عمل سحري أعماهم عن مطالب العيش الكريم فخرجوا يهتفون:

«حجنجلي .... بجنجلي

إقليم إلك .... إقليم إلي

برميل إلك .... برميل إلي

قسموا الشعب كما يلي

سنّة عمر .... شيعة علي

والما يلعب وياهم مبتلي».

عاد الوعي للعراقيين، فهل يعود لغيرهم.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/824577/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%AC%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D9%87

http://www.alhayat.com/article/824577/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%AC%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D9%87

بعد عاصفة «غير بريئة» هبّت من عواصم عدة، روّجت أن ثمة تغييراً في الموقف السعودي حيال نظام بشار الأسد وأنها باتت مستعدة للقبول به، حسم وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير الأمر، مرة في برلين وأخرى في موسكو، وخلال أيام سريعة...

أيهما أولاً، «داعش» أم بشار؟

منذ 14 أغسطس 2015 / 18:18 | جمال خاشقجي

بعد عاصفة «غير بريئة» هبّت من عواصم عدة، روّجت أن ثمة تغييراً في الموقف السعودي حيال نظام بشار الأسد وأنها باتت مستعدة للقبول به، حسم وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير الأمر، مرة في برلين وأخرى في موسكو، وخلال أيام سريعة متتالية، مؤكداً أن الرياض لا ترى لبشار أي دور في المستقبل ولا حتى في حكومة انتقالية.

ولكن بقيت هناك ثغرة يحاول منها الروس، ومعهم الأميركيون، اختراق الموقف السعودي المبدئي، وذلك بالترويج لنظرية «داعش أولاً» وهي نظرية خاطئة سياسياً وميدانياً، وكان حرياً بالأميركيين قبل الروس الإقرار بذلك بعدما لاحظوا صعوبة تشكيل قوات خاصة سورية لمحاربة «داعش» فقط على رغم كل إغراءات المال والتدريب والتسليح، فما أن يسمع المتطوع السوري بأن وظيفته هي محاربة «داعش» فقط وليس النظام الذي ثار عليه حتى ينسحب من البرنامج، ومن بقي منهم ودخل سورية مدججاً بالسلاح، أصبح محلاً للشك ونهباً للفصائل الأخرى، ولكن لو قبل الأميركيون بالرأي السعودي والتركي «بشار أولاً» لأصبح هؤلاء أبطالاً، وربما بؤرة جذب لمزيد من المتطوعين، ولكنهم لا يزالون يقولون «داعش أولاً»!

السعودية هي الأقرب وفي وسط الأحداث، والمتضرر المباشر من حال الانهيار في سورية ونتائجها، كالحرب و«داعش» والفوضى والتهريب وتجارة البشر والسلاح، كما أنها الأدرى بواقع الحال هناك، وبالتالي لا بد من الاستماع إليها وهي تقول: «الأسد أولاً» فما مبررات هذا القول؟

لأنه لن يحارب «داعش» على الأرض غير سوريين، لا سعوديون ولا روس، فهم أصحاب المصلحة في ذلك، اكتووا بنار التنظيم ويعلمون أنه من سيحول بينهم وبين حلمهم ببناء سورية الحرة لكل السوريين، لا يريدون استبدال استبداد «آل الأسد» باستبداد «داعش»، وليس صحيحاً مقولة الروس إن سورية ستسقط تباعاً بيد «داعش» حال سقوط الأسد، فالمعارضة السورية بوطنييها وإسلامييها هم من يقاوم اليوم تمدد «داعش» في بلادهم، وليست قوات النظام التي انهارت أمام «داعش» في تدمر قبل أسابيع قليلة، فيما يشبه «الاستلام والتسليم»، فخلال اجتماع موسكو بين الوزيرين السعودي والروسي، شنّ «جيش الإسلام»، وهو فصيل إسلامي قيل إنه يحظى بدعم سعودي، هجوماً شرساً على «داعش» في ريف دمشق الشرقي، بعدما تقدم باتجاه القلمون وطريق دمشق - حمص، منطلقاً من مناطق نفوذه ببادية تدمر. إنها معارك ما كانت الثورة السورية في حاجة إليها، ولكن «جيش الإسلام»، وهو من أكبر الفصائل في الجنوب، غير مستعد لأن يقبل بـ «داعش» وإن بدا أنهما يحاربان العدو نفسه، وهو ليس وحده في ذلك، فهناك ائتلاف من فصائل المعارضة في حلب هم الذين يستبسلون في وقف تقدم «داعش» نحو حواضر سورية الداخلية، وفي الوقت نفسه يحاربون النظام، ويتلقون في مقابل ذلك عشرات البراميل المتفجرة المحظورة دولياً من دون أن يتدخل العالم!

باختصار، من يحارب «داعش» اليوم هي سواعد المعارضة المتوضئة وليس جيش بشار الأسد. لماذا ترى الرياض هذا ولا تراه موسكو وواشنطن؟

الحقيقة الثانية، أنه لو نجح الروس والأميركيون، ومعهم قوى إقليمية تنحو نحوهم، في تمرير نظرية «داعش أولاً» وقبلت بذلك السعودية وتركيا وقطر، فمن سيقاتل التنظيم على الأرض إن لم يقاتله السوريون، ويكمل مهمة قوات تحالف تقصف وتقتل من علو؟ فتكون النتائج مثل ما حصل الثلثاء الماضي عندما قصف التحالف موقع فصيل معارض لا علاقة له بـ «داعش» ولا حتى «النصرة»، فأوقع ضحايا وزاد في غضب السوريين، ما سيجعلهم يعزفون عن دعم تحالف كهذا، إن لم يزد ذلك من شعبية «داعش» وإشاعة التطرف بينهم. بالتأكيد لن يرسل الروس ولا الأميركيون رجالاً إلى المستنقع السوري، ولن يتطوع السعوديون أو الأردنيون لمهمة كهذه، وأستبعد أن يشارك حتى الجيش المصري المتحمس لفكرة «قوات عربية مشتركة» لمحاربة الإرهاب، والحريص على بقاء بشار، فمن الذي سيقاتل على الأرض السورية غير جيش بشار الأسد وحلفائه الإيرانيين و«حزب الله»؟ هل يمكن أن يعني ذلك أي شيء غير قمع الثورة السورية وترك الأسد وحلفائه الطائفيين يفتكون بالشعب السوري المعارض؟

إذاً سنعود مرة أخرى إلى أن القوة الوحيدة على الأرض التي ستقاتل «داعش» هي قوة وطنية سورية، قد تشمل حتى ما تبقى من الجيش السوري، كما اقترح الوزير عادل الجبير في موسكو، ولكن لن يحصل هذا إلا بعد سقوط بشار.

ما من شك في أن «داعش» شيء قبيح، ويمثل خطراً على روسيا والسعودية معاً، كما قال لافروف الثلثاء الماضي، ولكن بشار الأسد لا يقل سوءاً! فالأرقام تقول إن ضحاياه من السوريين أضعاف أضعاف ضحايا «داعش»، هذا إذا كان ثمة دافع أخلاقي لكل هذا الحراك، ولكن لنأخذ بالافتراض الروسي وننشغل فقط بما يهدد العالم الخارجي، إن نظام الاسد الفاشل الذي لم يستطع حماية التراب السوري هو أحد أسباب انتشار «داعش»، وثمة فارق بين «ظهور» وانتشار. فكرة «داعش» السيئة ستبقى دوماً معنا مكبوتة، حتى يأتي نظام مستبد فاشل يفقد السيطرة على الوطن، فينتشر «داعش» مثل بكتيريا تفتك بجسد مريض منهك فقد أسباب المناعة «والممانعة أيضاً»، وان أهملت تنتقل عدواها وشرها إلى من جاورها.

لذلك كله «الأسد أولاً».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/823351/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%8A%D9%87%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A3%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1

ما المفيد الذي انفرد بقوله السفير السعودي في القاهرة أحمد القطان خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المصرية الثلثاء الماضي، وتاه وسط تغطيات وعناوين صحف ركزت على ما قاله حول هذا الكاتب أو ذاك؟ إنه نفيه وبشكل قاطع حصول أي زيارة لمسؤول سوري...

بشار الأسد وأحمد القطان والعظام الرميم

منذ 7 أغسطس 2015 / 17:34 | جمال خاشقجي

ما المفيد الذي انفرد بقوله السفير السعودي في القاهرة أحمد القطان خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف المصرية الثلثاء الماضي، وتاه وسط تغطيات وعناوين صحف ركزت على ما قاله حول هذا الكاتب أو ذاك؟ إنه نفيه وبشكل قاطع حصول أي زيارة لمسؤول سوري للمملكة، وقوله الصريح «أجزم بأن (الرئيس السوري بشار الأسد) لن يكون له دور في أي حل مستقبلي».

أهمية هذا التصريح تأتي، وخصوصاً في القاهرة، بعدما روّج إعلامها أن المملكة غيرت سياستها نحو الأزمة السورية، وأنها باتت مستعدة للقبول بدور مرحلي للأسد ووقف المساعدات عن المعارضة، وذلك لمواجهة «داعش» والإسلاميين، كما ذهب الى ذلك الصحافي المقرب من الحكم هناك مصطفى بكري وغيره من الصحافيين المصريين والذين أتوقع أن يدخلوا في دائرة «غير الموضوعيين» والذين لمزوا في الدور السعودي في سورية.

إذاً، حسم السفير الأمر. لا مستقبل لبشار الأسد في أي مشروع سعودي لإنقاذ سورية، وإن المملكة تفضل الحل السلمي، واستئناف عملية جنيف، وإنها ترى أن الجيش السوري «عقائدي» يقتل شعبه، وليس كالجيش المصري الذي يستحق التقدير لكونه جيشاً حراً يحمي شعبه.

هذا الموقف السعودي تعرض للتشويش خلال الأسبوع الماضي، بين تسريب أن الاستخبارات الروسية رتبت لاجتماع بين مسؤولين سعوديين وسوريين بارزين للمرة الأولى منذ حلت القطيعة بين البلدين نهاية 2011، فبنى عليها محللون سيناريوات مفادها أن المملكة ستتخلى عن الشعب السوري في معركته من أجل الحرية، إلى قائل إنها بصدد عقد صفقة مع إيران بوساطة روسية وقبول أميركي مقتضاها «سورية مقابل اليمن»، وقد نفى السفير كل ذلك مشكوراً بتصريحه المهم الذي تاه وسط حديث غير مهم.

وقبل نفي السفير، عزز تلك الفرضيات، والتي روجها إعلام «حزب الله» وإيران، وكذلك وللأسف الإعلام المصري، حديث عن مبادرة روسية تفضي إلى تحالف بين الدول الكبرى في المنطقة، المملكة ومعها دول الخليج، وتركيا ومصر، وتعود سورية بأسدها بينهم، وكأن شيئاً لم يكن، وذلك بهدف محاربة العدو الأوحد «داعش»، ولو صبرنا طويلاً لانضمت إيران و«الحشد الشعبي» العراقي إلى هذا التحالف المستحيل. مرة أخرى انهار هذا المشروع أو «التسريب» بتسريب آخر، وفي ليلة الاجتماع نفسها نسبته صحيفة «العرب» القطرية الى مصادر داخل اجتماع الدوحة «أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية رفضت مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الداعية إلى تشكيل حلف إقليمي يجمع دول الخليج وتركيا مع نظام الأسد في مواجهة المجموعات المتشددة وعلى رأسها تنظيم الدولة».

إنه نفي منطقي لفكرة غير منطقية، كان من غير المنطقي ترويجها ابتداءً، إذ تعني أن دولة كالمملكة لن تتخلى فقط عن موقف أخلاقي بالوقوف مع الشعب السوري، وإنما تتخلى أيضاً عن أمنها القومي بالتنازل عن سورية لمصلحة إيران، فأي نظام يخرج منتصراً في دمشق بعد تنازل كهذا لن يكون حليفاً لإيران فقط كما كان منذ عهد الأسد الأب، بل سيكون نظاماً تابعاً تماماً لإيران، وفي ذلك اختراق خطير لأمن كامل المنطقة وليس السعودية فقط وإنما مصر والأردن وتركيا، فكيف يفوت هذا على حليف عاقل؟

من الجيد أن السفير قطان أكد أن الخلافات التي كانت بين البلدين حول الملف السوري قد زالت، إذ قال في مؤتمره الصحافي: «ربما كان هناك في الماضي خلاف حول سبل الوصول إلى الحل، وليس (حول) جوهره، والآن صار هناك اتفاق على الوسائل والطريق» بحسب ما نقلت عنه صحيفة «الشروق».

إنه لخبر جيد للسوريين، وللحريصين على أمن المنطقة القومي، والمؤيدين للمشروع السعودي بطيّ الصفحة الإيرانية عن عالمنا، كما أنه منطقي أيضاً، فالذين دعوا إلى إعطاء بشار الأسد دوراً ولو انتقالياً في مقبل الأيام في سورية، غير واقعيين، فحتى لو تجرعت المملكة السم (وهي لن تفعل) وقبلت ببشار، فإنه أعجز من أن يقوم بالمهمة. لقد انهار من مقام رئيس الدولة إلى مجرد زعيم ميليشيا طائفية، لا يختلف عن زعيم «النصرة» أبو محمد الجولاني أو ممثل «الخليفة البغدادي» في سورية والذي لا نعرفه، إلا أنه يمتلك سلاح طيران، وعلاقات خارجية معلنة مع حفنة من الدول. إنه «رميم» نظام ومن ذا الذي يحيي العظام وهي رميم غير الله. لا أحد يستطيع أن ينفخ حياة في نظام بشار الأسد.

الحل الوحيد هو أن يستعين بجيش جرار ينصره وليس ميليشيات مثله ومثل حليفه «حزب الله»، ومن المؤكد أن المملكة لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبل بشراكة آثمة كهذه، وبالتالي ما عليها إلا أن تقبل ومعها مصر وتركيا بجيش إيراني جرار يأتي بعشرات الآلاف، فهو الوحيد المستعد والراغب في الاستمرار بمهمة قذرة كهذه، ومعه «حشد شعبي» غارق في الطائفية والكراهية، يعمل قتلاً وفتكاً في السوريين الرافضين للنظام، حتى يخضعوا لجبروته.

مرة أخرى، لا يمكن لجناحي الأمة العربية كما جاء في «بيان القاهرة» الذي اختتم به ولي ولي العهد زيارته للقاهرة الأسبوع الماضي قبول أمر كهذا ومعهما بالطبع تركيا.

«انتهى بشار» كان الخبر المهم الذي أتى به السفير السعودي في القاهرة، وحسناً فعل.

* كاتب واعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/822660/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%85

يتعرض «المشروع السعودي» لإعادة الاستقرار في المنطقة لحملات تشكيك واسعة. خرجت بهذا الانطباع بعد لقاءين في واشنطن، ومثلهما في برلين مع نخبة من الباحثين والديبلوماسيين المهتمين بالمنطقة، فهم ما بين غير المقتنع بأن الدافع للتحرك السعودي في...

الغياب السعودي الكبير

منذ 31 يوليو 2015 / 18:26 | جمال خاشقجي

يتعرض «المشروع السعودي» لإعادة الاستقرار في المنطقة لحملات تشكيك واسعة. خرجت بهذا الانطباع بعد لقاءين في واشنطن، ومثلهما في برلين مع نخبة من الباحثين والديبلوماسيين المهتمين بالمنطقة، فهم ما بين غير المقتنع بأن الدافع للتحرك السعودي في المنطقة «أخلاقي»، أو يعتقد أنها لن تستطيع القيام بمهمة بهذا الحجم.

بل إن ثمة قريبين يرون ذلك، كالأستاذ محمد حسنين هيكل، وهو الباحث والمتابع الجيد، الذي لا يعقل أن يجهل المملكة ومقاصدها، ولكنه في حديثه الأخير مع صحيفة «السفير» أغضب السعوديين بقوله: «عندما تدخّل عبدالناصر هناك كان يساعد حركة تحرر فيها وليس لديه حدود ملاصقة لها، أما السعوديون فلديهم باستمرار مطالب من اليمن، واستولوا على محافظتين فيها». لقد قال «الأستاذ» كما يحلو لمحاوره أن يناديه في حواره أشياء أخرى سيئة في حق المملكة، ولكن جملته هذه تشي بقدر جهله بالدور السعودي في اليمن، إذ لم يرَ أنه يهدف لبناء يمن جديد لا يتفرد فيه فريق بالحكم، وأن تحميه من الوقوع تحت هيمنة إيرانية، لا تهدد الأمن القومي ليس للمملكة وحدها، بل حتى مصر!

هل يعقل أن «الأستاذ» غير ملم بذلك، وهو الذي يجالس الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مرة في الأسبوع بحسب قوله في حوار تلفزيوني، ويتبادلان الرأي حول تطورات أوضاع مصر والمنطقة؟ إن لم يكن هو يعرف فلعل الرئيس وهو شريك في التحالف الذي تقوده اليمن أبلغه بالنوايا الحقيقية للمملكة، وأنها لا تنوي إلغاء الحوثيين، وإنما دفعهم لقبول المشاركة مع بقية المكونات السياسية اليمنية، وليس لها أطماع ولو في شبر واحد في أرض جارتها، فكيف يغيب ذلك عن باحث ومحلل سياسي كبير كهيكل، يعرف اليمن جيداً منذ ثورة عبدالله الوزير على الإمام يحيى؟ أميل دوماً لحسن الظن، وأفضل أن ألوم قومي الذين غابوا حتى عن مثقفي الحليفة القريبة القاهرة لشرح المشروع السعودي، فتركوا الساحة هناك لحوثيين ومصريين يتظاهرون أمام السفارة السعودية هناك تارة، ويعقدون ندوة (عقدت ولم تعقد)، لشرح ما سمّوه «العدوان السعودي على اليمن».

نعم، نحن غائبون بديبلوماسيتنا الشعبية والعامة، ليس في القاهرة وحدها، وإنما حتى في واشنطن وبرلين وكل عاصمة عربية وغربية، في الوقت الذي نقود فيه أهم مشروع عربي معاصر، بل الوحيد الكفيل بإنقاذ المنطقة، ولكنه يمضي من دون حملة علاقات عامة نشطة حول العالم تشرح أهدافه، وتضغط من أجل تذليل العقبات أمامه، وتخلق طبقة من الأنصار والمؤيدين له من إعلاميين وباحثين وساسة في كل بلد. إنها تلك العملية المعقدة الأخطبوطية، التي تسمى «لوبيينغ»، يجب أن نعترف أنه لا يوجد لوبي سعودي منظم وفعّال، بل الأكثر إيلاماً أننا بعدما شكونا من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتمدده ونشاطه حتى ضد المملكة، نشكو الآن من اللوبي الإيراني الذي ظهر بقوة وفعالية هذه الأيام مع توقيع الاتفاق التاريخي بين إيران والغرب، الذي يهدف في حقيقته إلى إعادة إيران إلى الغرب، والغرب إلى إيران.

لنقم بعملية مسح لأنشطة السفارات السعودية في عواصم العالم الرئيسة، كم محاضرة ألقيت؟ متى ألقى سفير سعودي كلمة في أحد مراكز البحث الكبرى؟ حتى اللقاءات الصحافية يعزفون عنها، فلا أذكر غير نشاط سفير السعودية بالمملكة المتحدة الأمير محمد بن نواف، ومندوبها في الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي. ربما أغفلت محاضرة أو اثنتين لأحد سفراء المملكة، ولكن القاعدة هي ضعف الديبلوماسية العامة السعودية.

ثم أين المؤسسات الصديقة التي يمكن أن تخدم المملكة في ساعة حاجتها هذه؟ إنه عمل لا يمكن أن يبدأ اليوم لينتج، وإنما عمل كان من الواجب أن يؤسس قبل عشر سنوات على الأقل لكي نحصد ثماره اليوم، ولا يقولنّ أحد إننا لم نتوقع اتفاقاً بين الغرب وإيران يغيّر موازين السياسة الإقليمية كهذا الاتفاق، أو أننا لم نتوقع «عاصفة حزم» وحرباً سعودية كاملة في اليمن، ولم نتخيل انقلاباً للحوثيين وحليفنا القديم علي عبدالله صالح، ولا انهيار سورية بالكامل وتقسيم العراق وثورة في مصر. إنه رد غير مقنع من جهتين، الأولى أن أحداث اليوم هي نتاج مصائب الأمس التي عشناها، من غزو الكويت وحربها، ثم 11 أيلول (سبتمبر)، وقبلها انتفاضة الجزائر عام 1988، التي كان يمكن أن تكون ناقوس خطر لانفجار الربيع العربي بعد عقدين، فاغتيال الرئيس الحريري الذي كشف لنا مبكراً الوجه الحقيقي للنظام السوري ومشروع إيران في المنطقة، أيضاً غزو العراق وما بعده، الذي كشف لنا التخبط الأميركي والمهارة الإيرانية، أما الاتفاق النووي فبدأت أول جلسة بين الفريقين قبل عقد من الزمن، فلا يبرر أحد هذا الغياب بجملة «لم نتوقع كل هذا».

الدليل الآخر على عدم وجاهة هذا القول، أن غيرنا توقع واستعد لهذا اليوم، فبعد 11 أيلول، وبينما كنا مشغولين بصرف الاتهامات التي انهالت علينا، اختارت مؤسسة روكفلر للأبحاث أن تنظر نحو إيران، كأنها تبحث عن بديل عن عالمنا «السني المزعج»، وجمعت بنهاية 2001 عدداً من فطاحل السياسة الأميركيين المتقاعدين، وشكلت معهم «مشروع إيران»، الذي أنفق 4.3 مليون دولار على اجتماعات وورش عمل بهدف التسريع باتفاق مع إيران، محورها معالجة تخوفات الغرب وإسرائيل من مشروعها النووي، ولكن صلبها إعادة إيران كلاعب إقليمي في المنطقة، ومن يرد تفاصيل هذا المشروع ليبحث عنه على موقع بلومبرغ الاخباري، وكاتبه الباحث بيتر والدمان.

هذا المشروع استفادت منه إيران، إذ مكنها من تشكيل لوبي لها في الولايات المتحدة، عمادها في ذلك أساتذة الجامعات الأميركيون من أصل إيراني، بعضهم معارض للحكومة هناك، بعضهم لو عاد الليلة لطهران سيعتقل، ولكنهم وضعوا خلافاتهم جانباً أمام مصلحة قومية أعلى، منهم كتاب وباحثون محترمون في الأوساط الأكاديمية الأميركية مثل الكاتب المرموق فالي نصر، وتريتا بارسي وهو سويدي من أصل إيراني، وزاردشتي ولكنه في طليعة المنافحين عن إيران، وأسس لها المجلس الوطني الإيراني الأميركي، الذي أضحى رأس حربة اللوبي الإيراني في واشنطن. لا شك في أنه أداء إيراني مثير للإعجاب، عندما يضعون خلافاتهم «الصغيرة» جانباً من أجل الوطن.

في مقالة تالية سأروي تفاصيل دراسة اطلعت عليها في برلين تتوقع أن تخسر المملكة حربها في اليمن، وأحسب أن صاحبها غيّر رأيه بعد انتصارات عدن الأخيرة، وورشة حوار شاركت فيها بواشنطن وجدت معظم الحاضرين يشككون في نوايا عملية اليمن ويتهمون المملكة بالتعاون مع «داعش» في تحرير عدن. من الواضح أن اللوبي الإيراني يبلو بلاء حسناً، ليس في بيروت فقط وإنما بعيداً حتى واشنطن، ولكن أختم بشهادة سمعتها من الكاتب المرموق بمجلة «التايم» الأميركية جو كلاين، خلال عملي بواشنطن مع الأمير تركي الفيصل حين كان سفيراً هناك، قال لي ونحن في طريقنا لمكتب الأمير ليجري معه مقابلة صحافية: «الذي يصنعه الأمير تركي هنا بتواصله اليومي مع الصحافة ونشاطه في الديبلوماسية العامة هو ما يفعله الإسرائيليون طوال السنوات الـ40 الماضية، إن استمررتم هكذا لعقد آخر، فستتغير نظرة الصحافة والرأي العام الأميركي نحو السعودية».

لم نستمر ولا يزال الأمير تركي يدعو إلى بناء جيل جديد من الديبلوماسيين السعوديين الشباب، يجيدون «الديبلوماسية العامة»، إذ يرى أن وظيفة السفراء اختلفت «عندما يحتاج ملك البلاد أن يتواصل مع زعيم بلد آخر، يمكنه إجراء اتصال مباشر معه وعبر خط هاتفي آمن، ولكن لا يستطيع الاستجابة لطلب صحافي من صحيفة محلية في أوهايو أو باحث بجامعة شمال تكساس، هذه وظيفة السفير الآن»، والحق أنه قام بها خير قيام خلال مدة خدمته القصيرة هناك، وحان الوقت أن نعود الى نظرته المتقدمة هذه في العمل الديبلوماسي السعودي المقبل، وعلينا أن نعترف بأننا أصحاب قضية عادلة وأخلاقية، ولكن لا نحسن الدفاع عنها وتقديمها للعالم.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/822128/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1

بعد التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، راجت بين الساسة الأوروبيين والأميركيين فكرة الدفع بحوار بين السعودية وإيران لحل مشكلات المنطقة. ظاهر الاقتراح منطقي، فلو اتفق البلدان لكان ممكناً حل معظم مشكلات المنطقة، وبغض النظر عن التصريحات...

لنقود إيران إلى حارة ضيقة اسمها الديموقراطية

منذ 24 يوليو 2015 / 18:38 | جمال خاشقجي

بعد التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، راجت بين الساسة الأوروبيين والأميركيين فكرة الدفع بحوار بين السعودية وإيران لحل مشكلات المنطقة. ظاهر الاقتراح منطقي، فلو اتفق البلدان لكان ممكناً حل معظم مشكلات المنطقة، وبغض النظر عن التصريحات الإيرانية غير المشجعة، التي لا تزال محتقنة بعبارات «دعم محور المقاومة» و «المناضلين في المنطقة»، التي لا تعني غير الاستمرار في السياسة نفسها التي أدت إلى المواجهة مع المملكة، ولكن لنفترض أن الرياض استجابت لدعوة أصدقائها في الغرب وفتحت باباً للحوار مع طهران، فكيف سيمضي هذا الحوار؟

الإيرانيون يحبون الجدل، والمفاوضات الماراثونية، وكذلك التملص من الالتزامات، وفي حال إعلان السعودية الموافقة على حوار مباشر معها، سيهرع وزير خارجيتهم محمد ظريف إلى الرياض، ومعه 10 من الخبراء، من أساتذة في العلوم السياسية والاقتصاد ومؤرخين ومنظرين، مع كم هائل من الابتسامات والقبل، وحديث لا ينتهي عن «الوحدة الإسلامية»، بل حتى الدعاء والدموع، في الوقت ذاته لن تتوقف شحنات البراميل المتفجرة الإيرانية الصنع المرسلة الى نظامي بشار الأسد وحيدر العبادي، ولو استطاعوا لأرسلوا مثلها الى الحوثيين وصالح. الحل هو في دفعهم نحو هدف محدد، لا يحتمل إلا القبول أو الرفض، ليكن حارة ضيقة اسمها «الديموقراطية لسورية واليمن»، ثم بعدها تكون المصالحة التاريخية بين السعودية وإيران، فإما أن يقبلوا بالتفاوض هناك وإما أن ينتهي كل شيء ولا تبقى غير مواجهة تاريخية أيضاً.

لو قال لهم رئيس الوفد السعودي المفاوض وزير الخارجية عادل الجبير، نريدكم أن توقفوا تدخلاتكم في المنطقة، لقالوا نحن لا نتدخل، نحن ندعم ثورة في اليمن ونظاماً شرعياً في سورية. لو قبل الجبير بمنطقهم التفاوضي ورد مفنداً أن الحوثيين ليسوا ثورة، وإنما انقلاب ألغى القوى اليمنية الأخرى، وأن بشار لم يعد نظاماً شرعياً، وشعبه يرفضه، فسيجادل الإيرانيون بأن الحوثيين ثورة شرعية، ويعرضون صوراً لحشود هائلة جمعوها في صنعاء قبل أسابيع في يوم القدس العالمي، الذي لا يحتفل به غيرهم مع أنصارهم، فيقول ظريف، وابتسامة تعلو محياه: «ماذا تسمي هذه يا أخي؟ هل يستطيع انقلاب مرفوض أن يجمع كل هذه الملايين»؟ ثم يتدخل عضو آخر في الوفد الإيراني، أستاذ في العلوم السياسية ويسأل: «ما هو تعريفك للنظام الشرعي»؟ ولو انجر السعوديون إلى منطقهم، وقدموا بعد يوم أو يومين دراسة مفصلة تتضمن التعريف الصحيح للنظام الشرعي وأدلة تثبت الانقلاب الحوثي، لقدم الإيرانيون ردهم بعد يوم آخر، وبينما تستمر هذه المفاوضات العقيمة، تصل شحنة ثانية وثالثة من البراميل المتفجرة لبشار، لتسقط ناراً وقتلاً على رؤوس أطفال ونساء في حلب ودرعا، في الوقت نفسه تأتي الأخبار بوصول مساعد وزير الخارجية الإيراني إلى موسكو لدفع الروس لتقديم قرار لمجلس الأمن يقضي برفع حصار التحالف عن مطارات وموانئ اليمن، «لتخفيف المعاناة الإنسانية عن المدنيين هناك»، في محاولة للالتفاف على النكسات العسكرية التي تعرضوا لها.

هكذا هو التفاوض مع إيران، ولكن البلدين في حاجة إلى مصالحة حقيقية، فهما يندفعان نحو مواجهة ستضر بهما لا محالة إن استمر هذا «الشغب» الإيراني كما سماه عادل الجبير، فكيف يمكن استغلال الأجواء الإيجابية بالمصالحة التاريخية بين إيران والولايات المتحدة؟ وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في طريقه إلى جدة، ولعله سيحث السعودية على التفاوض مع إيران، فهم يريدون أن يغسلوا أيديهم من سلبيات الاتفاق الذي لم يعالج سياسة طهران التوسعية في المنطقة، ورضخوا لإصرارها على اتفاق نووي فقط.

ولكن كما سبق القول، فإن التفاوض مع طهران عمل غير مريح ومجدٍ إذا كان في عموم المسائل. الأفضل هو دفعها إلى حارة ضيقة لا تحتمل خلافاً حولها، هي «حارة الديموقراطية» لحسم الصراع بين البلدين في اليمن وسورية، وتأجيل العراق على أساس أنها أصلاً في تلك الحارة ابتداء، فحكومة العبادي على عوارها وطائفيتها حكومة منتخبة. ستقول لهم السعودية: «إننا نقبل بتمكين الغالبية في البلدين من الحكم، مثلما قبلنا بتحكم الغالبية الشيعية الموالية لكم في العراق». سيحاول الإيراني التملص كعادته، ويقول: ما لكم وما للديموقراطية، أنتم لا تمارسون الديموقراطية فيكف تريدونها حلاً في سورية واليمن؟ الرد أن الحرب والفتنة وانهيار الدولة والنزاع على الحكم ليس في السعودية أو إيران، نحن دولة ملكية إسلامية مستقرة، وأنتم جمهورية إسلامية مستقرة، لنحافظ على استقرار بلدينا، ونلتزم بعدم التدخل في شؤون بعضنا البعض، لن نناقش عوار ديموقراطيتكم، ولن نتحدث عن أحداث 2009 في بلادكم، ولا عن المرشح المعتقل ابن النظام مير حسين موسوي وأنصاره الإصلاحيين، هذه قضيتكم الداخلية، ولكن سورية واليمن جمهوريتان، يبدأ دستوراهما بأن الشعب هو مصدر السلطات، بالتالي لنوقف التدخل في البلدين، وليكن بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع، يعاقب أية دولة ترسل سلاحاً أو ميليشيات، وينسحب «حزب الله» وكل الفصائل الشيعية التي أرسلتموها إلى هناك، وفي اليمن تهيأ الأجواء لانتخابات حرة، بانسحاب الحوثيين من المدن والثكنات العسكرية، ويطلق سراح المعتقلين، ويعود الرئيس الشرعي، وندعم معاً

إرسال قوات حفظ سلام للبلدين، ولتشترك مع بلدينا كل الدول التي وقعت معكم اتفاق فيينا، فالانتخابات تحتاج إلى إعداد يستغرق عاماً أو أكثر في سورية، ودون ذلك في اليمن، نساعد ملايين السوريين في العودة إلى بلادهم، ومن لا يستطيع يصوت حيثما هو.

وصفة سلم منطقية، تتفق مع روح المصالحة بين شيطاننا الأكبر (إيران) وشيطانكم الأكبر (الولايات المتحدة).

في الغالب سيعودون إلى طبيعتهم الأولى، التملص، لكن نحاصرهم بقرارات أممية وبالاستمرار في سياسة الحزم والعزم، برفع مستوى الدعم للثورة السورية، ومؤازرة الأتراك، وحثهم على الوفاء بتعهداتهم بالتدخل في الشمال هناك، فلا يخف ضغطنا إلا أن نرى منهم استجابة لهذا المشروع، أما غير ذلك فهو الاستمرار في المواجهة الكبرى التي لا تحتمل أنصاف الحلول، فإما نحن بمشروعنا الديموقراطي التشاركي الذي يستوعب الجميع، وبناء شامنا ويمننا التعددي، وإما هم بمشروعهم الطائفي الضيق.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/821602/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B6%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

القنبلة النووية الإيرانية فرضية، قد تكون وقد لا تكون بعد عشرة أعوام وفق الاتفاق النووي الذي وقّعته طهران مع القوى الكبرى صباح الثلثاء الماضي، ولكن البراميل المتفجرة التي تصنعها إيران، وترسلها للنظامين الطائفيين في العراق وسورية لتُلقى...

ما الذي يقتلنا الآن... البراميل الإيرانية أم قنبلتها النووية؟

منذ 17 يوليو 2015 / 19:49 | جمال خاشقجي

القنبلة النووية الإيرانية فرضية، قد تكون وقد لا تكون بعد عشرة أعوام وفق الاتفاق النووي الذي وقّعته طهران مع القوى الكبرى صباح الثلثاء الماضي، ولكن البراميل المتفجرة التي تصنعها إيران، وترسلها للنظامين الطائفيين في العراق وسورية لتُلقى بعد ذلك على رؤوس المدنيين حقيقة، ويبدو أنه من النفاق الدولي أن ننشغل بالفرضية على حساب الواقع.

البراميل المتفجرة تقتل الآن، بينما تقرأ هذه المقالة، أطفالاً ونساء في سورية والعراق، ولكنها لم ترد ولو بسطر في عشرات الصفحات التي رسمت اتفاق فيينا، والذي «بفضله سيحل السلام في الشرق الأوسط والعالم»، كما يمكن لأي سياسي أميركي أو أوروبي أسهم في صياغة الاتفاق الصعب أن يقول (فيما لو فاز) في حفلة تسلم جائزة نوبل للسلام.

إنها سلاح كراهية وليست سلاح حرب، لا تستحق علماء يحددون مواصفاتها ومحتوياتها، لا تحتاج إلى نسبة معينة من «التخصيب»، ولا لأجهزة طرد مركزي يجادل الخبراء في عددها والمسموح منها والممنوع. أي طالب بليد في الكيمياء يستطيع صنعها في ورشة رديئة إن توافرت لديه الحماية من المحاسبة والضمير الميت، واجتمع كل ذلك في طهران وبغداد ودمشق، ولو غفلت السعودية أكثر عن اليمن لصُنعت أيضاً في صنعاء وصعدة، قنابل صمّمت من دون أجهزة توجيه متطورة، هدفها معاقبة المدنيين وإرهابهم، إنها مثل سيارة مفخخة تترك في شارع جانبي لتنفجر وسط باعة جوالين أو طلبة مدارس، حينها تكون إرهاباً، ولكنها حتى الآن سلاح حربي في العرف الأميركي والأوروبي، إنها سيارات مفخخة تُلقى من حوامات لمعاقبة المدنيين الذين تمردوا على النظام، ولا تستطيع أن تفرق بين مدرسة أو مقر عسكري.

لو أرادت الولايات المتحدة أن تجرّم قنابل الكراهية هذه، لكان سهلاً عليها ذلك، تدفع بقضيتها إلى محكمة الجنايات الدولية، ثم مجلس الأمن، ثم تصدر قراراً يجرّم صانعيها وملقيها، ولكنها لم تفعل. هي حسابات سياسية، الروس استخدموها بغزارة في حربهم في الشيشان خلال التسعينات، وجعلوا عالي العاصمة غروزني سافلها، فاستدعى بشار الأسد تجربتهم إلى حلب وحمص وريف دمشق ودرعا، ودمّر أجمل مدن الشام بقنابل صنعتها إيران، والآن يستخدمها جيش العراق الطائفي شريك واشنطن في الحرب على الإرهاب ضد المدنيين العراقيين وليس «داعش»، فالخبير العسكري الأميركي يعرف هذه القنابل ومحدودية أثرها في المسلحين وفداحة أثرها في المدنيين. ثمة احتجاجات عابرة في الإعلام الغربي، أو على لسان سياسيين وبرلمانيين هناك، ولكنها لم تصبح قضية سلم عالمي تستحق أن يجتمع وزراء خارجية 6 دول كبرى من أجلها مع إيران لمناقشتها والضغط عليها، ذلك أنهم جميعاً لا يزالون يعيشون في «الخطر الافتراضي» الذي يهدد إسرائيل متجاهلين «الخطر الواقعي» الذي تعيشه المنطقة.

لذلك السعودية، ومعظم دول الخليج وضحايا البراميل المتفجرة في سورية والعراق غاضبون ومتوجسون من اتفاق فيينا، فهذه البراميل وعلى خطورتها رمز للسياسة الإيرانية العدوانية في المنطقة، إنها «الحشد الشعبي» في العراق، وتهجير السنّة هناك، وانقلاب الحوثيين وصالح في اليمن، وقصفهم للمدنيين في كل مدينة رفضتهم، وميليشيات تشحن من أقصى الأرض، من باميان الأفغانية، لتدرب وتسلح لتمضي وتقتل حمويين وحلبيين وحماصنة لا يعرفونهم من قبل ولا يمثلون عداء لهم، ناهيك عن ميليشيات العدو القريب، «حزب الله» الذي يقاتل في الزبداني، وإيرانيين وعراقيين يقاتلون حول دمشق وفي حلب، لا تجوز مقارنتهم بالمقاتلين الأجانب في صفوف «داعش» أو «النصرة»، فهؤلاء خارج القانون، ولو عاد أحدهم الى بلاده لاعتقل، ولكن الميليشيات الشيعية تشحن في طائرات إيرانية رسمية تطير في مسارات جوية معتمدة من «الاتحاد الدولي للنقل الجوي»، ويعودون إلى بلادهم، ليتم الاحتفاء بهم «كأبطال أو شهداء» لا إرهابيين أو مجرمي حرب.

كمواطن، معني بأمنه وأمن أهله في هذا الشرق العربي الحزين، أجد أن السياسة الإيرانية العدوانية الحالية هي الخطر الداهم، وليس القنبلة النووية، وبالتالي أنا غير معني بالخطر «الافتراضي» المقبل، وهو ما يستوجب وقفة عالمية ضده، وقبل ذلك وقفة من الدول القادرة محلياً على التصدي له، لذلك أؤيد وبقوة سياسة بلدي المملكة العربية السعودية، وأراها المشروع الوحيد الذي يمكن أن يحميني بل ينقذ السوري واليمني والعراقي من التغول الإيراني، وسيكون التسامح مع إيران في مقابل «تنازلاتها» المزعومة في فيينا أكبر خطأ يمكن أن نقع فيه حتى لو جاء ذلك بوعود ومواثيق من الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي ما فتئ يرسل التعهدات والوعود لدول الخليج منذ اجتماع كامب ديفيد قبل أسابيع وحتى الأمس.

لقد قدمت دول الخليج وعداً للرئيس في قمة كامب ديفيد بدعم الاتفاق، وهو دعم يحتاجه في معركته المقبلة مع الكونغرس لتمريرها، ولكن حري بقادة هذه الدول والمملكة تحديداً وهي القوة الوحيدة القادرة والمستقرة في المنطقة والتي أنيطت بها ليس آمال شعوبها فقط بل كل شعوب المنطقة، أن تراجع أداء الإدارة الأميركية منذ احتفالية كامب ديفيد، هل تغيرت؟ هل تحسن دعمها وتعدلت رؤيتها للصراع في سورية؟ هل تدعم الجهد السعودي في اليمن لتحريره من الانقلاب الإيراني مثلما وعدت؟ الإشارات تقول إن لا جديد، المنطقة في حاجة إلى أفعال لا أقوال، وحتى ذلك الحين فإن تقديم دعم للاتفاق على بياض مضر للأمن القومي في المنطقة.

فمثلما تفاوض إيران بشراسة، يجب أن نفاوض مثلها وبشراسة أكبر، ومثلما تقاوم هي بقوة يجب أن نقاوم بقوة أكبر. للإيرانيين مشروعهم الذي يتعارض مع مشروعنا، ولا يوجد سبب لقبول طرح أوروبي حالم لا يعرف المنطقة وغير معني بأمن أهلها. إن ثمة مساحة يمكن أن يتقارب فيها المشروعان، فنحن نريد بناء المنطقة على أسس عدالة وتعددية، وهم يريدونها طائفية ضيقة.

موقف عربي صلب تقوده السعودية ضد الاتفاق ضروري لسلام المنطقة، طالما أن الخطر الافتراضي مقدّم على الخطر الواقع الآن. إنها وصفة لاتفاق سلام يفضي إلى حروب طائفية لا تنتهي، ولا حاجة للقول مرة أخرى إن هناك مشروعاً سعودياً يرفض الهيمنة الإيرانية، وستواجهه بكل قوة كما قال الراحل سعود الفيصل «لسنا دعاة حرب ولكن إن قُرعت طبولها فنحن جاهزون».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/820905/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9

هل هي عشر أم دون ذلك أم أكثر؟ تلك المدة التي يحتاجها المشرق العربي حتى يخرج من كبوته أو كبواته، كل التقديرات رجم بالغيب، ولكن حال الدمار الحاصلة تشي بأن أمامنا زمناً طويلاً... طويلاً حتى يغاث الناس ويعصرون، فما خربه العسكر والاستبداد...

عشر سنوات عجاف

منذ 10 يوليو 2015 / 18:18 | جمال خاشقجي

هل هي عشر أم دون ذلك أم أكثر؟ تلك المدة التي يحتاجها المشرق العربي حتى يخرج من كبوته أو كبواته، كل التقديرات رجم بالغيب، ولكن حال الدمار الحاصلة تشي بأن أمامنا زمناً طويلاً... طويلاً حتى يغاث الناس ويعصرون، فما خربه العسكر والاستبداد وسوء إدارة خلال نصف قرن بل أكثر، لا يمكن إصلاحه في عامين أو ثلاثة، زد إلى ذلك انهيار وحروب ما بعد الربيع العربي، مدن تهدمت وأحياء سويت بالأرض، وشعوب هجرت، ودول وأنظمة انهارت، ومعها قيم القانون والأخلاق.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

هذا جلي وواضح في سورية والعراق، وجار على قدم وساق في اليمن وليبيا، وهناك من ينتظر ممن عاد إلى ربقة الاستبداد، ثم زاد عليها فاشية وكراهية.

أمام بلاد العرب المستقرة كالسعودية والخليج ومعها الأردن اختياران، الأول تحصين داخلها، وضبط حدودها، وترك الفتنة تأكل نفسها من حولها، الثاني هو أن تجمع بين الأمرين، تبادر وتقود وتسعى إلى إطفاء حرائق الجيران حتى لا تمتد إليها، وأيضاً تحصن داخلها وتضبط حدودها، وأعتقد أن المملكة أخذت بالخيار الثاني، فهل ستقدر على ذلك؟ وما تأثير ذلك عليها في العقد المقبل؟

ستكون سنوات صعبة، تطفئ الحرائق، وتعالج الفتن، وتحاول وقف حال الانهيار، ثم تسعى لإحلال السلام والاستقرار بين الجيران، وفي الوقت نفسه تواجه تحديات كبرى، قد تعطل جهدها وتفسد نتائجه، ما لم تحكم الخطة وتجهز عتادها وتجمع كلمتها، واختصرها في الخمسة الآتية: إيران العنيدة التي ترفض التنازل عن مكتسبات حققتها في غفلة، وتعود لديارها لتنشغل بالتنمية وتحسين حياة 77 مليون إيراني نصفهم بائسون، وعوضاً عن أن يحفزها رفع العقوبات المقبل عنها والإفراج عن نحو 100 بليون دولار لها، ستوجه هذه القدرات الجديدة في مشاريعها التوسعية في عالمنا فتضرنا وتضر نفسها، ولن يعود إليها رشدها إلا بعد سنوات، ومنازلة مؤلمة جلها للأسف سيكون في شامنا وعراقنا ويمننا.

التحدي الثاني «داعش»، فالمملكة مضطرة لمواجهة التنظيم فكرياً وأمنياً، وذلك بحكم موقعها الإسلامي، فـ«داعش» يهدد قيم الدين بقدر ما يهدد حياة وأمن الناس، ولكنه أيضاً حال معقدة متداخلة مع ظروف الانهيار الجاري، ما يتطلب القضاء على أسبابه حتى يمكن القضاء عليه، وهذه معركة ستستغرق سنوات.

التحدي الثالث مع حليف هو الولايات المتحدة، التي لا تزال مؤثرة، وتستطيع تعطيل المشروع السعودي بترددها، ورغبتها في الانطواء. إن جاءت السيدة هيلاري كلينتون رئيسة في انتخابات العام المقبل يمكن التفاؤل، فهي تفهم المنطقة جيداً ونشطة خارجياً، أما إن كان جمهورياً ففي الغالب سيكمل سياسة أوباما الانطوائية، فهذه عقيدة الجمهوريين الأصلية وليس كما يتوقع البعض ممن يعتقد أن سياسة جورج بوش الابن التدخلية هي الأصل. العكس هو الصحيح فالأصل في الجمهوريين هو الانطواء أميركياً.

التحدي الرابع في الاقتصاد، فالمملكة تدخل معركة مصيرية مكلفة، في عقد لا يتوقع فيه أحد أن يزيد سعر برميل النفط على 60 دولاراً، وفي الوقت نفسه أمامها مصروفات هائلة وخوف شديد من استهلاك الاحتياطي العام، الذي يفترض أن يوفر للأجيال المقبلة.

وأخيراً المواطن السعودي، الذي يريد حياة أفضل، ولكنه أيضاً قلق وهو يرى العالم العربي يتهاوى من حوله والإرهاب يشرئب برأسه من جديد في داخل مدنه ومساجده، مهدداً حال الاستقرار التي ينعم بها وميزته، وقد لا يتحمس لما يراه مغامرات غير محسوبة.

هذه التحديات دفعت القيادة السعودية إلى أن تكون مبادرة، إذ شهد الشهران الأخيران سحب المملكة لنحو 50 بليون دولار من احتياطيها العام، أعقبه نشاط في مشتريات السلاح خصوصاً النوعي منه الذي يخدم الحروب الحديثة، مثل شبكة متطورة للتصوير الفضائي

وتجديد في كل القطاعات بما في ذلك البحرية، مع نشاط سياسي محموم يهدف إلى توسيع دائرة أصدقاء المملكة، وإعادة هيكلة وضخ دماء جديدة في الديبلوماسية السعودية، كل ذلك يشي بأن المملكة تنوي الاستمرار بمشروع «عاصفة الحزم» الذي بدأته في اليمن بل والتوسع به، حتى يحقق أهدافه بوقف التوسع الإيراني وإعادة ترتيب وبناء المنطقة.

لقد حققت عاصفة الحزم «الأرضية» التي سيقف عليها المشروع السعودي الاستراتيجي، إذ نجحت في منع اختطاف اليمن، وأعادت إلى المملكة زمام المبادرة، وهذا انتصار مهم في حد ذاته، وإن لم تعد الشرعية بعد، ولم تجر انتخابات حقيقية لرئيس جمهورية وبرلمان هناك، فلو تأخرت القوات السعودية أسبوعاً واحداً لاكتسحت عدن، وسقطت الشرعية ممثلة في الرئيس هادي، وجرت انتخابات صورية يفوز بها أحمد علي عبدالله صالح بنسبة 97 في المئة، وعلى رغم عوار الانتخابات، إلا أنها وفي نظر العالم ستفرز رئيساً شرعياً متحالفاً مع الحوثيين، ولن يكون أمام السعوديين غير الانتظار حتى يحتفل صالح الابن وقاسم سليماني بافتتاح قاعدة جوية يديرها «حرسه الثوري» في صعدة على بعد خطوات من الأراضي السعودية، ولو تدخلت المملكة حينها لكانت معتدية ومحل انتقاد، ولكنها اليوم تحظى بدعم دولي، بما في ذلك في مجلس الأمن. إنها قصة نجاح للديبلوماسية والقوة السعودية معاً، بوأها موقعاً قيادياً في المنطقة والعالم، ولكن يجب أن تحافظ عليه.

لقد حققت ذلك بإبراز البعد الأخلاقي العادل لقضية دعم الشرعية، وحرصت على ألا تتحرك منفردة وإنما مع أكبر عدد ممكن من الحلفاء، وأخيراً لم تصادم الولايات المتحدة وإن اتخذت موقفاً مستقلاً عنها، بل كسبتها إلى صفها قدر الإمكان، وقد فصلت هذه الاستراتيجية في مقالتي السابقة «مبدأ سلمان».

بالطبع لن تكون كل خطوات هذا التحرك ناجحة، بعضها ستكون مكلفة حتى في الأرواح، سيسقط شهداء، ستكون هناك ضغوط دولية، بالتالي لا بد من أن يستمر هذا الدور مع قدر كبير من الشفافية، فأهم حليف للمملكة هو شعبها، الذي سيتعاضد مع دولته أكثر وبشكل أقوى إذا ما عرف الأهداف الاستراتيجية الكبرى للمشروع السعودي في شكل واضح وصريح، وفصل له حجم التحديات وصعوبتها.

إذا كان الانتصار في سورية أو اليمن صعباً ويحتاج وقتاً، فكم من الوقت تحتاج إعادة بناء البلدين وتشكيل حكومة توافقية فيهما، ناهيك عن «داعش» والخلاص منه فكراً وفعلاً؟ إنها مهمات هائلة، سينصرف إليها جهد ومال كبيران ورجال كثر. قد ينعكس الانشغال بها على حساب التنمية في الداخل، وتمنيات المواطن برفع الدخل، وإن بدا أن الدولة تحاول التفريق بين المشروعين، فالتنمية ماضية بوتيرة جيدة، دبت فيها حيوية من خلال المجلس الوزاري المصغر الممثل في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي كثرت اجتماعاته وبات له ما يشبه الأمانة العامة التي تتابع أداء الوزارات وتحاسبها.

العقد المقبل يجب أن يشهد إنجازات محلية عدة، أهمها حل جذري لمشكلتي الإسكان والبطالة، وهما مسألتان ترقيان إلى أن تكونا أمنية وسياسية، وليستا اقتصاديتين فحسب، ومعهما الارتفاع غير المبرر لاستهلاك النفط محلياً، الذي بات يشكل تهديداً استراتيجياً للمصدر الأساسي للدخل. البديل في المشروع النووي السعودي لتوفير الطاقة ونقل التقنية النووية للبلاد، لكي تكون رادعاً حاضراً في حال مضي إيران في مشروعها وامتلاك السلاح النووي. إن تحققت هذه المكاسب الثلاثة خلال العقد المقبل، فستكون 10 سنوات سمان، متوازية مع أخواتها العجاف التي تعصف بالمنطقة حول السعودية، فتخفف بعضاً من قسوتها.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/820339/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81

التحديات الخارجية التي تواجه السعودية عدة، ولكنها أيضاً تواجه تحديات داخلية لا تقل بأساً وشدة، أهمها الفقر والبطالة.في كوميديا سوداء، شرَح الفنان السعودي ناصر القصبي في مسلسله الشهير «سلفي» حال فقر وبؤس اجتمعتا على مواطن، يعمل حارس أمن،...

سعودي يريد الخروج من دائرة الفقر

منذ 3 يوليو 2015 / 21:04 | جمال خاشقجي

التحديات الخارجية التي تواجه السعودية عدة، ولكنها أيضاً تواجه تحديات داخلية لا تقل بأساً وشدة، أهمها الفقر والبطالة.

في كوميديا سوداء، شرَح الفنان السعودي ناصر القصبي في مسلسله الشهير «سلفي» حال فقر وبؤس اجتمعتا على مواطن، يعمل حارس أمن، وانتهت الحلقة بغضبة المواطن البائس، يصرخ على رجال أعمال أثرياء طالما خدمهم، ولكنهم بالكاد يتذكرونه، يفقد أعصابه ويثور عليهم في فورة غضب غير محسوبة، بعدما سدت في وجهه احتمالات الخروج من دائرة الفقر التي يعيشها.

بعيداً عن الكوميديا، فإن الخروج من دائرة الفقر في المملكة صعب جداً على رغم ثراء البلاد وعطف حكومتها، التي تخصص بلايين لمساعدات الضمان الاجتماعي، ولكن كل هذه المساعدات قد توفر للفقير «الكفاف» الذي يحتاجه للعيش في حده الأدنى، ولكنها لن تخرجه من دائرة الفقر، فلماذا؟

لأن سوق العمل السعودية مشوهة، محتلة من ملايين الوافدين الذين يعملون في شتى الوظائف ويسيطرون على الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي الأعمال التي يخرج عبرها الفقراء إلى الاكتفاء، ومنه إلى موقع مناسب في «الطبقة المتوسطة» العريضة التي تشكل قوام كل المجتمعات الطبيعية، ومن ثم قد يجد بعضهم طريقه إلى الأعلى حتى الثراء.

لو جمع صاحبنا حارس الأمن القليل التعليم - الذي شاهدته غالبية السعوديين في «سيلفي» - بعضاً من المال، أو اقترضه من أحد صناديق دعم المبادرات، وقرر أن يلج سوق التجزئة آملاً بأن يجرب حظه في السوق والبيع والشراء، مثلما فعل أجداده من قبل وشكلوا الطبقة السعودية المتوسطة، فهل سينجح في ذلك؟

مثل غيره، سيبدأ من مشاريع تقليدية، وبقالة، وبيع حلويات، وتوصيل طلبات، وبيع مواد بناء، وهكذا بدأ أفضل التجار، وهكذا يفعل كل مغامر وطموح في أي بلد في العالم، سيجد صاحبنا أن السوق محتلة من أجانب، سبقوه إلى السوق فأصبحوا أفضل منه خبرة ومعرفة بأسرارها، كونوا شبكة معارف وخدمات في ما بينهم، ليسوا مواطنين ولا من أبناء قبيلته أو مدينته فيشاركونه الخبرة والنصح أو يقرضونه مثلما كان يفعل الأجداد، بل إنهم غير مستعدين لمجالسته فهو لا يعرف لغاتهم ولا عاداتهم، إنه الغريب في وطنه. أتخيل ناصر القصبي يمثل دور حارس الأمن وهو يجول في البطحاء بالرياض، يحمل في جيبه 50 ألف ريال هي كل ما يملك، يبحث عن متجر يستأجره، أو بضاعة يشتريها بالجملة، سيكون وحده هائماً لا يعرف أحداً، ولا يعرف لغة محدثيه، كأنه في لاهور أو داكا، تبتعد الكاميرا بالتدريج، ليظهر الحي، وتظهر المدينة، إنها الرياض ببرجي المملكة والفيصلية، تدخل الكاميرا أحد المكاتب هناك حيث يعمل سعوديون بوظائف مرموقة، هؤلاء السعوديون الآخرون، الذين تعلموا في الخارج، الحاصلون على شهادات عليا، أبناء علية القوم، مزدوجو اللغة، تعود الكاميرا إلى ناصر القصبي ينظر بعينين زائغتين إلى الوجوه الآسيوية التي تبيع وتشتري مع سعوديين وأجانب، تحمل بضاعة وتنزل أخرى، يوقعون عقوداً ويتبادلون أموالاً، تعود الكاميرا إليه وهو منكسر، أدرك أن لا مكان له هنا، ينظر بعيداً نحو أبراج رجال الأعمال البعيدة كأنه يقول: وما ذنبي أنا إن كنت قليل التعليم، هل قدري أن أبقى مجرد حارس أمن، أتقاضى فتات المال، من دون آفاق في تطور وظيفي حقيقي، علاوتي لا تزيد عن 200 ريال كل عام أو عامين، هل حان الوقت أن أستجدي بخشيشاً من كل رجل وسيدة أفتح لهما باب سيارتهما؟

لا، بل حان الوقت أن نحرر سوق التجزئة السعودية بالكامل، ليعود إليها كل سعودي لم يكمل تعليمه، أو ضاقت به سبل الرزق، ونحتمل كل تقصير وتعطيل سيمر بنا لسنوات قليلة، نتحمل أبناءنا وإخواننا المواطنين وهم يكتسبون الخبرة أو يستعيدونها، هكذا هي حال كل بلاد العالم، وهكذا ينبغي أن تكون السوق السعودية. حينها سنرى حارس حلقة «سيلفي» مبتسماً، وقد اصطحب معه ابنه إلى متجره، يصرخ فيه قائلاً: «انتبه يا واد على الدكان، أنا رايح لعمك صدقة، أتفاهم معه على بضاعة جديدة وراجع، فاهم يا واد».

* كاتب سعودي ومؤلف كتاب «احتلال السوق السعودي».

http://www.alhayat.com/article/819692/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1

عندما انطلقت «عاصفة الحزم» قبل أشهر تصدّر أنصار تنظيم «داعش» حملة التشكيك فيها، شاركهم الحملة أعداؤهم التقليديون، الحوثيون وجماعة الرئيس المخلوع ومن لف لفّهم من إيرانيين ولبنانيين حزبيين.أول من أمس، عندما انطلقت «عاصفة الجنوب» لتحرير...

داعش» و«الحزم» والعودة»

منذ 26 يونيو 2015 / 19:10 | جمال خاشقجي

عندما انطلقت «عاصفة الحزم» قبل أشهر تصدّر أنصار تنظيم «داعش» حملة التشكيك فيها، شاركهم الحملة أعداؤهم التقليديون، الحوثيون وجماعة الرئيس المخلوع ومن لف لفّهم من إيرانيين ولبنانيين حزبيين.

أول من أمس، عندما انطلقت «عاصفة الجنوب» لتحرير مدينة درعا شرارة الثورة السورية، تصدر أنصار «داعش» مرة أخرى المثبطين والمشككين فيها، ولم ينافسهم في ذلك غير أنصار النظام، من الطبيعي أن ينزعج الحوثيون أو أنصار النظام السوري، ولكن لماذا تضيق «داعش» وكتائبها الإلكترونية بهكذا انتصارات؟

يجيب على هذا السؤال حسن حسن (هكذا هو اسمه)، وهو باحث مستقل يعمل مع معهد «تشاتام هاوس» ودخل سورية مرات عدة والتقى الثوار وأنصار «داعش» هناك، فألف لاحقاً كتاب «داعش: داخل جيش الإرهاب».

يقول في مقالة نشرها في نيسان (أبريل) الماضي في صحيفة «ناشونال» الإماراتية، إن هناك «تطورين مهمين جاريين في المنطقة أوقعا ضرراً على شعبية داعش وأهميته بمقدار أكبر مما أوقعته تسعة أشهر من القصف الجوي والمعارك ضده في سورية والعراق».

أولهما كان انتصارات الثوار السوريين المتعاقبة في شمال سورية واستيلاءهم على مدينة إدلب ثم جسر الشغور، وما تلا ذلك من انتصارات في وسط سورية وجنوبها، والتي أدت -وفق رأي حسن حسن- إلى «سرقة الثوار الزخم من داعش» ما أفقده بعض الجاذبية التي يوظفها في التجنيد. ويضيف قائلاً: «لقد أخبرني كثيرون داخل سورية، أن داعش فقد بعض المتعاطفين معه بعدما أظهر الثوار قدرة واكتسحوا مدناً ومواقع عسكرية حصينة للنظام خلال الأشهر الأخيرة».

تفسير حسن صحيح، فليس كل أنصار «داعش»، وخصوصاً المحليين منهم، مؤمنين به عقائدياً، على الأقل لم يكونوا كذلك لحظة الانضمام إليه وتعرضهم لعمليات التدريب والتأطير وغسل الدماغ. الانتصار يجلب الأنصار، والقوة تجذب المستضعفين الناقمين على النظام، فوجدوا في «داعش»، وخصوصاً في زمن تراجع الثورة السورية، «الأمل» في أن يقتص لهم ويشبع رغبتهم الغريزية في الانتقام من نظام ظالم بطش بأهلهم وأحبائهم، وبالتالي فإن ظهور بديل يجمع بين القوة والقدرة والاعتدال كفيل بسحب البساط من تحت أرجل «داعش»، إن لم يكن بسحب جل أنصاره، فعلى الأقل يستنقذ بعضهم ممن لا يزالون على الأطراف، كما يقطع الطريق على حملاته في تجنيد «ضحايا» جدد.

التطور الثاني، الذي أفقد «داعش» شيئاً من جاذبيته في التجنيد والاحتفاظ بالأنصار، وفق متابعة حسن حسن، هو رد فعل الرأي العام في المنطقة حيال «عاصفة الحزم»، التي أطلقتها السعودية بتحالف عربي- دولي في آذار (مارس) الماضي ضد المتمردين الحوثيين «هناك انحسار ملحوظ في الإشارات الإيجابية نحو الجماعة بين جمهورها الذي يتعاطف معها عادة، لقد تحولت حماستهم نحو «عاصفة الحزم» التي رأوها حرباً على أتباع إيران في المنطقة».

يضيف قائلاً: «ترافق مع ذلك انتشار قناعة أن السعودية لم تعد ترى في جماعة الإخوان المسلمين تهديداً عليها، أدى ذلك إلى تصاعد الشعور بالتفاؤل وتنامي شعور إيجابي نحو الحملة على الحوثيين». بمعنى آخر، رأى هؤلاء الغاضبون في «عاصفة الحزم» مشروعاً يغنيهم عن الانحياز إلى تنظيم متطرّف.

نظرية حسن حسن ربما تبدو منطقية، فليس كل أتباع «داعش» تكفيريين، أو على الأقل لم يبدأوا كذلك أول ما طرقوا بابها، فحال الهزيمة والإحباط وعدم وجود «مشروع بديل» يقف في وجه الظلم والاستبداد والاضطهاد، هو ما خلق للتنظيم جاذبيته بين شباب أكلهم الغضب ويريدون الانتصار للإسلام، تجدهم في الرياض أو تونس، وحتى بعيداً في كوبنهاغن وبروكسيل، يعتقدون أن أهل السنّة في العراق والشام يتعرضون لأبشع حملة تنكيل وتقتيل، ومعهم حق في ذلك، بينما لا يتحرك العالم لنصرتهم، فيشدون الرحال بعيداً من

حياتهم الأمنة ورغد العيش إلى ما يرونه «أرض الجهاد والعزة والكرامة» هذا المحرك لهجرتهم يتحول عندما يصلون إلى بلاد «داعش» إلى عنف أعمى وكراهية وتكفير وإرهاب».

يعضد نظرية حسن حسن رأي للداعية السعودي سلمان العودة ألقى به للمناقشة قبل أيام في برنامج «في الصميم» أشهر برنامج حواري سعودي خلال شهر رمضان الجاري، يرى أن من أدوات مواجهة العنف توفير مشروع عربي إسلامي نهضوي بديل، يستوعب طاقة هائلة للشباب المسلم «الإنسان داخله طاقة تتحرك، لا يمكن أن تقول له اجلس وخليك ساكت، لا بد أن تشغله بشيء، لا بد أن تحقق له بعض الأحلام حتى تضمن أن تكون الطاقة في مصرفها الصحيح».

للأسف «طاقة» الشباب المسلم محل اتهام الآن، على رغم أن الأصل فيها أنها طاقة معتدلة، ولكن غياب المشروع الصحيح دفعهم إلى المشروع الخطأ. تجربة «عاصفة الحزم»، وانتصارات الثوار السوريين تشير إلى الاتجاه الصحيح الذي يمكن أن تصب فيه هذه الطاقة، بل وتوظف لخدمة أهدافه الاستراتيجية في إعادة بناء المنطقة وتحريرها من الطائفية والاستبداد معاً.

من الظلم أن تكون مشاركة إرلندي أو فرنسي في صفوف قوات الحماية الكردية، التي حققت انتصارات ملحوظة في شمال سورية، مقبولة دولياً، على رغم أنها جماعة متهمة بتهجير العرب والتركمان من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها، ما يشكل جريمة حرب، ولكن صاحبنا يتصور وسط المقاتلين الأكراد ممتشقاً سلاحه مستعرضاً، يعرضها على صفحته في «فايسبوك»، ويعود إلى وطنه ليجري لقاءات صحافية بوصفه بطلاً، بينما مجرد ذهاب شاب عربي هناك يجعله محل اتّهام!

«إنها معضلة أخلاقية هائلة، وفي حلها وصفة قديمة للقضاء على «داعش».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/818994/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9

كيف يمكن القضاء على «داعش»؟ حضر هذا السؤال بقوة خلال الأيام الماضية، بينما يستدعي العالم والمنطقة باستحياء المقصّر الذكرى السنوية الأولى لسقوط الموصل، ثانية كبريات مدن العراق بيدها.مرت الذكرى ببلاد «داعش»، و «دولتها الإسلامية» المزعومة،...

«داعش» وحالاتها الثلاث في ذكرى سقوط الموصل

منذ 19 يونيو 2015 / 18:34 | جمال خاشقجي

كيف يمكن القضاء على «داعش»؟ حضر هذا السؤال بقوة خلال الأيام الماضية، بينما يستدعي العالم والمنطقة باستحياء المقصّر الذكرى السنوية الأولى لسقوط الموصل، ثانية كبريات مدن العراق بيدها.

مرت الذكرى ببلاد «داعش»، و «دولتها الإسلامية» المزعومة، التي كانت إيذاناً بتحولها الحقيقي من حال «المنظمة الإرهابية البغيضة» إلى «الدولة البغيضة»، من دون احتفالات أو عرض عسكري. لا أعرف ما إذا كان مجلس الحكم عندهم اجتمع ذات ليلة وناقش ما إذا كانوا سيحتفلون للمناسبة ويخصصون «يوماً وطنياً» مثل بقية الدول، لعل أحدهم حاول أن يتقرب إلى «الخليفة» البغدادي فقال إن يوم إعلان «الخلافة» هو ما يستحق التكريم ويكون «اليوم الوطني للدولة»، ولكن حسم الأمر مفتيهم الشرعي، أن «اليوم الوطني» بدعة، ولا يجوز شرعاً، فهز الجميع رؤوسهم معلنين قبولهم برأيه وشكروه لأنه ذكرهم بعدما كادوا يفتتنون ببدع العصر والدول الحديثة.

ولكن هذه مشكلتهم، أما «هم» فهم مشكلتنا التي لم نجد لها حلاً بعدما أكملوا عاماً كاملاً يحكمون أكبر دولة جغرافياً في الهلال الخصيب، تحكم وتدير حياة أكثر من 6 ملايين مواطن، يتزوجون ويطلقون ويبيعون ويشترون ويتحاكمون وفق قضائها الشرعي، يتعلم أبناؤهم بمناهج وضعتها، يسافرون بوثائق تصدرها، صكّوا عملة تخصهم، يدعون أبناءنا للنفير والهجرة إليهم كي يعودوا إلينا «فاتحين» يجددون إسلامنا، فشكّلنا مع الولايات المتحدة، أو شكلت هي معنا (ثمة فرق) تحالفاً للقضاء عليها، ولكننا لم ننجح جميعاً في ذلك، بل لم ننجح حتى في وقف تمددها، إذ احتلت الشهر الماضي الرمادي في العراق، وبعدها بأيام تدمر في سورية، واقتربت من العاصمة دمشق، تحت أنظار التحالف وطائراته وأقماره الاصطناعية، لا يمر يوم إلا ويصرح مسؤول في المنطقة أو في عاصمة غربية أنه يرفض وجودها ويدعو إلى حربها، فما العمل؟

من الواضح أن دول المنطقة متفقة على رفض «داعش»، وهي أيضاً ترفض كل دول المنطقة، ولا تعترف بأي شرعة دولية، ولا تريد اعترافاً بحدود أو أن تحتل موقعاً في الأمم المتحدة، فطالما أننا عجزنا عن إسقاطها، وقد اعترف الرئيس الأميركي باراك أوباما أكثر من مرة بأنه لا يمتلك «استراتيجية كاملة» للقضاء على «داعش»، كان آخرها قبل أسبوعين في قمة الدول السبع، فهل يمكن، بناء على هذا العجز المعترف به، تجاهلها حتى تفشل من الداخل وتنهار مثل ألبانيا أنور خوجة، التي عزلت نفسها عن العالم وعاشت بضعة عقود قبل أن تنهار مع من انهار إثر سقوط الشيوعية؟ أعتقد ذلك، ولكن هذا ينطبق فقط على حال «داعش العراق»، ولكن لا ينطبق على «داعش سورية» و «داعش» المنظمة الإرهابية، فما الفرق؟

هناك ثلاث حالات لـ «داعش»، ويجب أن يُتعامل مع كل حال بما يتفق مع ظروفها، ولنبدأ بالأسهل: «داعش» المنظمة الإرهابية، هي تلك التي تضرب في بلدان مستقرة مثل السعودية أو تونس، وهذه لا تمكن مواجهتها بغير القوة، ذلك أنها تمارس الإرهاب كي تصل بتلك الدول إلى حال التوحش والفوضى التي تمكنها بعد ذلك من التمدد والسيطرة مثلما فعلت في العراق وسورية، فالحرب الصارمة عليها وقاية واستئصال لفايروس لو ترك لتوالد وانتشر.

الحال الثانية «داعش سورية»، وهذه لا يمكن الانتصار عليها من دون عزل السبب الذي أدى إلى انتشارها، والسبب هنا هو النظام السوري الذي يتماهى معها وإن بدا أنهما على عداء، فكلاهما مشروع صفري لا يقبل المشاركة. يعلم النظام أن عدوه الحقيقي هو الثورة التي تحمل مشروعاً بديلاً للدولة السورية يقوم على التعددية ويتعايش مع الآخر داخلاً وخارجاً، وبالتالي يمكن أن ينتصر ويلغيه، بينما يجد في مشروع دولة «داعش» مبرراً لوجوده وحربه على الثورة بزعم أنه يحارب التكفيريين، وهو خطاب حلفائه الإيرانيين و «حزب الله» نفسه، وبعكس العراق، فإن «داعش سورية» لا تتمتع بحاضنة شعبية لا تجد غيرها بديلاً، فمن هم تحت ولايتها لن يترددوا في الترحيب بفصائل الثورة الأخرى لو استطاعت تحريرهم من بطشها وطيشها، بينما لا يجد سنّة العراق بديلاً عن حكم «داعش» غير حكومة طائفية و «حشد شعبي» اشتط طائفية وبطشاً.

بعد سقوط النظام، لن تجد الدولة السورية الوليدة القادمة، على عرجها وتفرقها المتوقع وحاجتها إلى دعم خارجي حتى تستقر وتتحد، بديلاً من مواجهة حتمية مع «داعش»، وعسى ألا تسقط دمشق بيدها قبل غيرها من الفصائل فتزداد المهمة صعوبة. ستكون حرباً عقدية قاسية بين إسلاميين، فلن يفل الحديد غير الحديد، الثوار بإسلام سني معتدل وإن اكتنفه تشدد نتج من الحرب وقسوتها وطول أمدها، وإسلام خارجي تكفيري، ولا حاجة إلى ذكر مع من ستقف دول المنطقة حتى لو تحفظت واشنطن أو لم تفهم الفرق بينهما.

داعش» العراق هي التي تصعب هزيمتها بحرب، وربما تستحيل، إلا أن يُهدم ما لم يهدم بعدُ في العراق السني، مذبحة طائفية تلو » الأخرى، برعاية إيرانية وقصف أميركي، سنّة العراق يستحقون أفضل من هذا، ولكن من يقنع حكومة بغداد بذلك وقد استسلمت لأقبح مشاعر الطائفية والتعصب والكراهية؟ الطائفية هناك حالها من حال داعش «باقية وتتمدد»، وبالتالي فإن الأفضل لدول المنطقة الابتعاد والنأي عن أي شراكة مع القوم، والضغط عليهم وعلى الحليف الأميركي المشترك أن تستبدل المواجهة بالحصار، تترك دولة «داعش» حيثما هي في العراق الأوسط، وتحديداً في الموصل وما حولها، حيث لا تزال تنعم بسلام نسبي ونجت من الدمار والتخريب الذي اشتركت «داعش» و «الحشد» الشيعي في إلحاقه بشقيقاتها تكريت والأنبار والرمادي والفلوجة.

ستسقط في النهاية، فهي لا تملك مقومات الدولة، وقد عزلت نفسها عن المنطقة والعالم. في تلك الأثناء، قد يتفق العالم على مشروع ما يقسم به العراق، يضع حداً لتجاوزات الحكومة، ويعطي أملاً لسنّة العراق بأن ثمة بديلاً لهم غير «داعش» وطائفيي بغداد. ربما يحصل انقلاب، ثورة، ليس كل من حول البغدادي مؤمن بأساطيره و «دولته» التي ستمتد حتى روما، إنهم حوله لأنهم لا يريدون العودة إلى ظلم شقيق لم يعرف كيف يحافظ على أخوة الدم والدين. ربما يحصل تغيّر في بغداد أو حتى طهران يبعدهما من غلو التعصب وأساطير الثأر ومناجزة بني أمية وجيش يزيد.

حتى ذلك الحين، نركز على حالي «داعش» الأولى والثانية، وننتظر الثالثة تسقط من تلقاء نفسها بأقدار الله وسننه.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/818228/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84

نشرت صحيفة خبر وفاة الكاتب الأميركي الساخر مارك توين، فرد عليها برسالة قال فيها: «إن تقريركم حول وفاتي مبالغ فيه بشكل كبير». هذه الطرفة يستخدمها السياسيون الأميركيون عندما يريدون أن ينفوا خبراً حولهم، بالتالي يمكن للرئيس التركي رجب...

أردوغان لا يزال في موقع القيادة

منذ 12 يونيو 2015 / 22:57 | جمال خاشقجي

نشرت صحيفة خبر وفاة الكاتب الأميركي الساخر مارك توين، فرد عليها برسالة قال فيها: «إن تقريركم حول وفاتي مبالغ فيه بشكل كبير». هذه الطرفة يستخدمها السياسيون الأميركيون عندما يريدون أن ينفوا خبراً حولهم، بالتالي يمكن للرئيس التركي رجب الطيب أردوغان أن يستخدمها في ما لو سيلقي كلمة على صحافيين وسياسيين عرب ممن استعجلوا إعلان وفاته سياسياً وحزبه بعد إعلان نتائج الانتخابات التركية الأحد الماضي.

صحيح أن النتائج أشارت بوضوح إلى تراجع حزب «العدالة والتنمية» الحاكم لتركيا منفرداً منذ 12 عاماً في سابقة لم تحصل منذ إعلان الجمهورية هناك، ولكنه لا يزال في موقع القيادة، له أكبر كتلة في البرلمان، ورئيسه السابق هو رئيس الجمهورية، والأحزاب الثلاثة الفائزة بعده بينها من الخلافات ما يجعل ائتلافها وتشكيل حكومة في ما بينها مستحيلاً، وإن حصل فسيكون ائتلافاً لن يدوم طويلاً، ما يعني إجراء انتخابات أخرى خلال أقل من سنة يعود فيها «العدالة والتنمية» الى سدة الحكم متنعماً بغالبية مريحة.

هذا ما يعتقده أنصار الحزب الحاكم، وكثير من المحللين هنا في إسطنبول، حتى ذهب بعضهم إلى القول إن نتائج الانتخابات تكاد تكون مكيدة من السياسي المحنك الطيب أردوغان لفضح أحزاب المعارضة وإشهار عجزها عن إدارة البلاد، فهو لا يزال الرئيس الممسك بكل خيوط السياسة والمال مع الجيش والخزانة، وحزبه (نظرياً لم يعد حزبه، بعدما أصبح رئيساً للبلاد، ولكن الجميع يعلم أنه صاحب الكلمة الفصل هناك) هو الحزب الأوسع انتشاراً والأكثر انضباطاً وطاعة، ولا يزال مسيطراً على البلاد، وبشكل أفقي أيضاً على معظم البلديات والمجالس المحلية، بل إن هذه الجولة الخاسرة سيستخدمها الحزب أو الرئيس (لا فارق)، كمحلل من التزام وضَعه الحزب على نفسه من دون غيره من الأحزاب، يمنع أفراده من الترشح في ثلاث دورات برلمانية، بغرض تجديد كوادر الحزب ودفع دماء شابة، وبالتالي خسر في هذه الانتخابات خيرة كوادره ذات الخبرة والتجربة، مثل صانع الاقتصاد التركي علي باباجان، وبولاند أرنيج الخطيب المفوّه، وعبدالقادر أكسو ذي الشوارب العثمانية رجل التنظيم القوي في الحزب ونحو 70 آخرين من القيادات المؤسسة له، كل هؤلاء سيعودون وبقوة في الانتخابات المبكرة المتوقعة من دون أن يخلّ الحزب بالتزامه.

يراهن الحزب أيضاً على أن ما حصل سيكون «درساً» للناخبين الذين تخلوا عنه، الذين استيقظوا مباشرة في اليوم التالي على انخفاض في سعر الليرة، وآخر في البورصة، وفي اليوم الثالث بدأت الصحف تنشر أخباراً عن إلغاء عقود مع شركات، وفي اليوم الرابع بدأ الحديث حول مستقبل المشاريع الكبرى التي ضخها الحزب في الحياة الاقتصادية التركية اليومية لتوفر وظائف وتصنع أثرياء وطبقة متوسطة ورخاء. قال لي قيادي في الحزب طلب عدم ذكر اسمه: «الأتراك نسوا من هو الذي صنع كل هذا الرخاء، جيل جديد نشأ، بات يأخذ هذا الاستقرار على أنه ثابت وطبيعي في الدولة التركية، ونسي كيف عاش آباؤه»، مشيراً إلى حال الاستقرار السياسي التي سادت الجمهورية عقوداً طويلة مع صعوبات اقتصادية سبقت صعود حزبه. هذا الشعور بالثقة والتعالي هو أحد مشكلات «العدالة والتنمية»، وتسمعها كثيراً من المعارضة التركية، وهي واحدة من المسائل التي يحتاج الحزب إلى معالجتها. حضرت جدالاً بين نائب في الحزب لم يفز في الانتخابات، وكان يشعر بمرارة وغضب، وباحث وصحافي شاب مقرب من الحزب عن ضرورة أن يجري الحزب مراجعة، ويعترف بأخطائه التي أدت إلى أن يفقد كثيراً من الناخبين، خصوصاً في شرق الأناضول وإسطنبول. ارتفعت حدة النقاش عندما وصلت إلى الرئيس، إذ رفض النائب قول أحدهم إن أردوغان يتدخل في كل شيء، وأن الناس بدأوا يضيقون من ذلك، فرد عليه الشاب: «كلنا نعرف أنه يتدخل في كل شيء، وأنه الأقوى، ليس مهماً كيف نرى نحن أنصاره ذلك، إنه يبهجنا ويشعرنا بأنه قائد قوي، ولكن يجب أن نسمع للآخرين، الانطباع أحياناً يكون أقوى من الحقيقة».

هذا الجدال تحكمه قواعد عثمانية قديمة، خصوصاً حزب «العدالة والتنمية»، إذ يسود الاحترام والتراتبية، ولكن صدمة النتائج وارتفاع سقف التوقعات رفعت هي الأخرى صوت الشباب والرغبة في فتح حوار داخل الحزب، وهو ما وعد به رئيسه أحمد داود أوغلو، الذي قال إنه سيكون حواراً يشمل حتى المجالس المحلية في الأطراف.

الأتراك سيرتبون أمرهم، سيتدافعون ويصفون حساباتهم، ويكيدون لبعضهم البعض، ولكن بأدوات سياسية فقط من تحالف وتضاد وإقصاء وصفقات، ماذا لك وماذا لي؟

ليس هناك جيش يتدخل، ولا استخبارات تتآمر، الديموقراطية استقرت هنا، والدولة التركية قائمة مستقرة، وجدال معلقي الصحف العربية عقيم، ذلك أنه حتى العواصم العربية القليلة التي بقيت في حال عداء وتوجس من أردوغان وحزبه، لا تعرف في تركيا غير

أردوغان وحزبه، ولو سألت وزير خارجية أحدها ما اسم زعيم حزب الشعب الجمهوري لما عرفه، باستثناء الرئيس السوري بشار الأسد، الذي طوّر علاقة لم تفده مع المعارضة التركية، ولكن من يعرف أين سيكون بشار نفسه غداً.

خلال «الفترة الانتقالية» الجارية، وحتى تستقر تركيا تماماً في يد «العدالة والتنمية» مرة أخرى، ستخف مشاركتها في أحداث المنطقة. لن تتوقف التزاماتها السابقة فهي التزامات دولة بحسب رأي المعلق السياسي التركي زاهد غول، ولكن ستكون الأولوية للرئيس وحزبه والوضع الداخلي والترتيب للانتخابات المقبلة التي لا ريب فيها.

المشكلة أن أحداث المنطقة لن تتوقف، ولكن مع صعود السياسة السعودية وملئها الفراغ الذي ساد لسنوات عدة، لا داعي للقلق. ليبيا بدأت أزمتها بالانفراج، اليمن مهمة سعودية خالصة، العراق لا يريد أحد الاقتراب منه الآن، ولكن ثمة دور مهم لتركيا في سورية، إذ تتسارع أحداثها بسرعة ولا تنتظر أحداً، خصوصاً في الشمال، أما الجنوب فالمملكة والأردن تقومان بواجبهما هناك، ولكن عندما يلتقي الشمال بالجنوب، لا بد حينها أن يتصل أحدهم بالسيد أردوغان، ويطلب منه التعجيل في ما تم الاتفاق عليه، فهو لا يزال قائد الأوتوبيس التركي الكبير.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/817631/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9

من الخطأ النظر إلى «عاصفة الحزم» كمجرد عملية عسكرية سعودية عابرة ضد الحوثيين. إنها سياسة سعودية تجمع بين الدبلوماسية والحرب لوقف ثم دفع النفوذ الإيراني خارج شام السعودية ويمنها. قيل ذلك غير مرة. ولكن أين ستتوقف هذه السياسة الخطرة وهل...

هل ستقع حرب بين السعودية وإيران؟

منذ 5 يونيو 2015 / 17:45 | جمال خاشقجي

من الخطأ النظر إلى «عاصفة الحزم» كمجرد عملية عسكرية سعودية عابرة ضد الحوثيين. إنها سياسة سعودية تجمع بين الدبلوماسية والحرب لوقف ثم دفع النفوذ الإيراني خارج شام السعودية ويمنها. قيل ذلك غير مرة. ولكن أين ستتوقف هذه السياسة الخطرة وهل لها حدود حمراء، ثم إلى أي مدى ستقبل إيران هذه الصفعات السعودية المتتالية عليها في الشام واليمن، وما هو موقف الدول العظمى منها؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ستساعد في الإجابة عن سؤال «هل ستقع حرب بين السعودية وإيران؟» ولكن هل يستحق التغول الإيراني في المنطقة هذه المخاطرة والتي تكلف المملكة الكثير مادياً، مع خطر حرب مفتوحة مع إيران؟ أعتقد أن معظم السعوديين سيجيبون بنعم، ولكن لنستمع إلى محلل كفوء مثل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق والسياسي العتيد وكيف يرى الصراع بين البلدين. يقول في كتابه «نظام العالم»، الذي صدر العام الماضي قبيل «عاصفة الحزم» والتحول الهائل في السياسة السعودية، «الصراع مع إيران بالنسبة إلى السعودية وجودي، إنه يشمل استمرار المملكة، وشرعية الدولة، وبالتأكيد مستقبل الإسلام».

وعلى رغم أن المملكة لا تمارس سياسة عدوانية أو اقتحامية تجاه إيران ودائرة مصالحها الاستراتيجية، فإن الإيرانيين يتصرفون كما لو أن التوصيف الذي استخدمه كيسنجر يسري عليهم أيضاً، فالرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي كان عراب الانفتاح السعودي - الإيراني في التسعينات وبدا «صديقاً» للمملكة، أدلى بتصريحات ضدها الأسبوع الماضي لا تقل حدة عن أي متطرف إيراني في «الحرس الثوري»، بينما هدد قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني بطل المغامرات الإيراني في العالم العربي بمفاجآت يعدها جيشه «والقادة العسكريون السوريون (كان عليه أن يقول من تبقى منهم) خلال الأيام القليلة المقبلة»، فما الذي في جعبتهم؟ هل سيقومون بإنزال بحري في الساحل السوري لحمايته من تقدم الثوار أم إرسال فرقة كبيرة من الجيش الإيراني هناك لحماية الدويلة العلوية التي يريدونها موطئ رجل لهم في «شامنا»؟ لا أعرف ما هو الرد العسكري السعودي على حماقة كهذه، ولكنني متأكد أن المملكة ومعها تركيا ترفضان وفي شكل قاطع أي وجود إيراني مباشر هناك أو تقسيم لسورية، وبالتالي يمكن اعتبار «مفاجآت سليماني» إحدى نقاط التماس التي قد تؤدي إلى مواجهة مباشرة سعودية - إيرانية، تضاف إلى نقطة تماس اليمن، وثالثة تلوح في الأفق البعيد في الموصل.

وكذلك لن تقبل المملكة أي موطئ قدم لإيران في اليمن ولو كان على مساحة صعدة وحدها، وهذا يفسر الموقف السعودي حيال المفاوضات الجارية. موقفها بكل بساطة، ليعش الحوثيون كيفما أرادوا في بلادهم، ولكن يستحيل أن تقبل بهم قوة مهيمنة على الحكومة المركزية هناك والتي لا بد أن تكون تعددية وتشاركية.

السعودية لا تريد بالتأكيد مواجهة مفتوحة مع إيران لإدراكها كلفتها الباهظة، وكذلك إيران لنفس السبب، ولمعرفتها وعن تجربة، أن الميزان العسكري خصوصاً في سلاح الجو ليس في مصلحتها، كما أن المملكة تتميز عن إيران بتحالفها مع عدد من الدول العربية والإسلامية مستعدة للدفاع عن بلاد الحرمين، ولكن لدى البلدين أيضاً من الأسلحة ما يكفي لتدمير قدراتهما معاً، وبقدر ما في هذا من تهديد مشترك فإنه أيضاً عامل ردع مهم.

إيران تفضل «الحرب بالوكالة»، ولكن هذه الحروب لم تعد تماماً «بالوكالة»، بعد «عاصفة الحزم» واقتراب البلدين من نقاط تماس خطرة، فحلفاء إيران في اليمن يتعرضون ليل نهار لحرب تقودها المملكة ضدهم حتى يجنحوا للسلم، والشفرة اقتربت من رقبة حليفي إيران في سورية ولبنان، وحان الوقت أن تتخلى عنهما بصفقة ما أو تنفذ ما وعد به قاسم سليماني من «مفاجآت».

كما يجب أن تعلم إيران أن السعودية لن تتراجع عما بدأت به، وهي ماضية حتى النهاية أي نصر كامل، وإن كانت مستعدة لحلول ديبلوماسية في اليمن فتنتظر باهتمام ما ستسفر عنه مفاوضات مسقط مع الحوثيين والتي تجري برعاية أميركية، وفي نفس الوقت لم تخفف سخونة عملياتها العسكرية ضدهم في اليمن، وكانت حريصة أن تبلغ الإيرانيين أن مبدأ «خط فهد» لا يزال قائماً، وهذا المبدأ لمن لا يعرفه هو خط وهمي رسمته المملكة في منتصف الخليج العربي من الشمال إلى الجنوب خلال الحرب العراقية - الإيرانية. فهد هو العاهل السعودي الراحل، وأبلغت طهران أنها ستسقط أي طائرة عسكرية إيرانية تتجاوزه من دون أي إنذار، وهو ما حصل تماماً في 5 حزيران (يونيو) 1984 عندما تجاوزته طائرتا «أف - 4» إيرانيتان فتصدت لهما مقاتلات سعودية من طراز «أف - 16» وأسقطتهما في مياه الخليج. بعد تلك الحادثة احترمت إيران «خط فهد» بشكل كامل ولم تحاول أن تتجاوزه طوال العقدين الأخيرين، حتى قبل

أسبوعين عندما حاولت طائرة مدنية إيرانية الهبوط عنوة في مطار صنعاء ثم أعقبت ذلك بمحاولة إدخال سفينة قالت إنها تحمل مواد إغاثية في ميناء الحديدة، وفي المرتين تصدت المقاتلات السعودية للطائرة والبحرية للسفينة وردتهما بعدما لوحت لهما بالقوة، وقامت بإبلاغ إيران أن «خط فهد» لا يزال قائماً بل امتد حتى اليمن، وأن المملكة لن تتردد في التصدي لها إن حاولت تجاوزه.

في كلتا الحالتين مارست إيران سياستها الشهيرة «حافة الهاوية»، وكان يمكن لخطأ غير مقصود كأن تتلامس أجنحة الطائرة الإيرانية بالمقاتلة السعودية فيحصل ما لا يحمد عقباه، فتسقط الطائرتان، ومعهما ضحايا، فيشتعل غضب شعبي مكبوت في البلدين فيدفع إحدى الحكومتين أو كلتيهما نحو حرب ومواجهة لا يريدها عاقل، ولكن لمنع ذلك من الحصول لا بد أن يمنع العاقل مجنونه الذي يريد أن يسجل انتصاراً تلفزيونياً سخيفاً.

بعيداً عن السعودية وإيران، فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة لا يريد كابوساً أسود كهذا أن يقع لتداعياته الهائلة على الاقتصاد العالمي، وهنا ستتفق حتى الصين مع الغرب في كراهية أمر كهذا، ولعل هذا يفسر الضغط الأميركي للتوصل إلى اتفاق سلام في اليمن، فكانت هي الداعية والراعية للمفاوضات الجارية الآن في مسقط مع الحوثيين، ولاحظ أنها وعمان هما من يتولى المفاوضات بينما المملكة والحكومة اليمنية تنتظران وتراقبان.

التورط الأميركي في الأزمة جيد، ولنتركها تتعرف إلى الحوثيين «بالطريقة الصعبة»، وهم تعلموا من الإيرانيين قدراً طيباً من فنون الكذب والتسويف والمراوغة، وحينها ستظهر حقيقتهم مرة أخرى للمجتمع الدولي ما يجعلهم يتفهمون الموقف السعودي. ولتجرِ مفاوضات في جنيف بين الحكومة اليمنية والتي يجب أن تتمثل فيها كل الأحزاب اليمنية خصوصاً الفعالة منها والحوثيين، سيطلب اليمنيون قبل السعوديين من الأمم المتحدة إلزام الحوثيين وصالح بوقف إطلاق النار، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين وحرية العمل السياسي، وهذا لا يعني سوى انتصار المقاومة الشعبية اليمنية، وهو أمر لم يتحقق إلا بالحرب أو التلويح بحرب أكبر من قبل المملكة.

الحروب دوماً قبيحة، ولكن الحرب العادلة ضرورية أحياناً من أجل السلام.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/816839/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

ما هي ملامح القوة السعودية الصاعدة وتأثيرات ذلك على المملكة والمنطقة والعالم؟ كان ذلك موضوع محاضرة الأستاذ والباحث في جامعة هارفارد الدكتور نواف عبيد، ألقاها بمبنى الكونغرس الأميركي الجمعة الماضي. الحضور كان كبيراً على غير عادة اللقاءات...

حديث في واشنطن: القوة السعودية الصاعدة

منذ 29 مايو 2015 / 17:56 | جمال خاشقجي

ما هي ملامح القوة السعودية الصاعدة وتأثيرات ذلك على المملكة والمنطقة والعالم؟ كان ذلك موضوع محاضرة الأستاذ والباحث في جامعة هارفارد الدكتور نواف عبيد، ألقاها بمبنى الكونغرس الأميركي الجمعة الماضي. الحضور كان كبيراً على غير عادة اللقاءات المماثلة، التي تعقد نهاية الأسبوع في يوم ربيعي مشمس، فالموضوع مهم لساسة واشنطن هذه الأيام، فما يجري في الشرق الأوسط بات رتيباً ومحبطاً، ولكن «الاقتحام» السعودي للأحداث غيّر كل قواعد اللعبة، ولكن لا يزال كثر في واشنطن وغيرها، بل حتى محلياً، يعتقدون أنها مجرد غضبة سعودية عابرة.

بالتالي جاءت محاضرة الصديق والزميل نواف في وقتها، فواشنطن تلبست بمسوح إيرانية خلال السنوات الماضية، وترسب عندها أن إيران هي القوة المقبلة في المنطقة، وعليها التغاضي عن الاختلافات المتراكمة بينهما في براغماتية سياسية، بل إنها باتت معجبة بها، فظهر ذلك غير مرة في تصريحات الرئيس الأميركي باراك أوباما نفسه، ترافق مع هذا تراجع دور السعودية وتحولها إلى «شاكٍ» يعاتب الأميركيين كلما التقاهم، والحق أن لا أحد يحب كثيري الشكوى والتأفف، ويعجب القوم بالقوي الحازم.

معظم هذه المقالة أنقلها من محاضرته، وهو لمن لا يعرفه عمل مستشاراً سياسياً للأمير تركي الفيصل خلال عمله سفيراً بالمملكة المتحدة، واستمر في العمل نفسه مع سفيرنا الحالي هناك الأمير محمد من نواف، ووصفتهما وكالة «بلومبرغ» أخيراً أنهما يمثلان خط «الصقور السعوديين المؤيدين بقوة لـ «عاصفة الحزم».

أول شواهد القوة السعودية، التي افتتح بها عبيد محاضرته، هو التحول السلس للسلطة في المملكة بعد وفاة الراحل الملك عبدالله، يقول: «إنه ليس تحولاً من الجيل الأول للثاني وهذا جديد تماماً، بل حتى للثالث». هذه النقطة مهمة في الغرب، إذ انهالت المقالات والتحليلات القلقة حول مسألة انتقال السلطة، وذهب البعض إلى توقع أنه قد يؤدي إلى انقسامات داخل الأسرة. الواقع المشاهد أن الانتقال كان سلساً، بل إنه في خضم هذا التحول دشنت المملكة وبقيادتها الجديدة سياسة مختلفة قلبت كل قواعد اللعبة في المنطقة.

يرى السيد عبيد أن هذه السياسة استمدت قوتها من الحقائق الجغرافية السياسية الآتية: رعاية الحرمين الشريفين وهما أقدس مكانين لدى المسلمين، وأنها الدولة الرمز للسنّة في العالم، الذين يشكلون 90 في المئة من مسلمي العالم، ثم إنها الدولة القائدة في العالم العربي، (وأضيف من عندي، خصوصاً بعد انهيار العراق وسورية، وضعف مصر ودخولها حال استقطاب حاد عطل دورها القومي)، وهي عضو في مجموعة الـ20، والقائد الحقيقي لـ «أوبك»، ومن أكبر الدول في تقديم المساعدات الخارجية، والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تنفق سنوياً ما بين 20 و25 بليون دولار (وعلى رغم أن هذه الحقيقة غير شعبية محلياً، إلا أنها إحدى أدوات النفوذ السعودي حول العالم).

وللمملكة وفق السيد عبيد علاقات استثنائية وتاريخية وتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، وفرنسا، وباكستان، وبريطانيا، وأستطيع أن أضيف من عندي تركيا، التي تتواعد الآن معها في منعطف تاريخي مهم، سيجعل منهما ثنائياً مهماً في تحولات المنطقة يستند إلى أنهما قادرتان وراغبتان، مع تبادل تجاري هائل مع الصين والهند واليابان. ولكن عبيد يخرج روسيا من دائرة الصداقة السعودية، ويجعلها مناوئة رئيسة لها على المنظورين القصير والمتوسط، ومعه حق في ذلك، وإن كنت لا أستبعد أن تؤدي سياسة الحزم السعودية الجديدة إلى أن يعيد الرئيس بوتين النظر في سياسة بلاده في المنطقة، التي ستخسر بالتأكيد إذا استمر الزخم الحالي في سياسة الرياض الجديدة، التي هي بحاجة لنجاح في اليمن لقطع الطريق أمام متشككي الخارج، والداخل أيضاً.

ويحدد الدكتور عبيد عدوين يواجهان المملكة، أولهما سنّي وهو «داعش» و «القاعدة»، والثاني شيعي وهو إيران والمجموعات التابعة لها في العالم العربي، وأضيف من عندي عدواً ثالثاً، هو حال الانهيار التي يعيشها المشرق العربي، التي تمتد حتى ليبيا، فالعدوّان السابقان يقتاتان على هذا الانهيار والفوضى المصاحبة له.

هذه المعلومات مهمة للمتلقي الأميركي، ولكنها أيضاً مهمة لنا في خضم الأحداث، فتغيب الرؤية عن البعض، ولكنه هنا يحدد الأولويات الاستراتيجية للعاهل السعودي، فأولها «الدفاع عن الوطن، ثم محاربة الإرهاب، فالدفاع عن الدول الحليفة للمملكة في المنطقة، ومنع

انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإضفاء الحيوية على الإدارة المحلية وأخيراً تقوية وإعادة هيكلة الأمن الوطني، والدفاع، والسياسة الخارجية ومؤسسات الطاقة».

انتقل بعد ذلك إلى تعريف الوضع في الدول العربية الأربع المنهارة (العراق وسورية واليمن وليبيا)، بأنها «انهيار كامل للدولة، فتوقفت عن التصرف كحكومة مركزية»، ما سمح بانتشار «القاعدة» و «داعش» والميليشيات الشيعية، إنه تعريف دقيق يحتاج إلى تحرك استراتيجي دقيق لوقف انهيار ثم إعادة بناء هذه الدول.

يستخدم نواف عبيد المبادرة أو التحرك السعودي في اليمن، كنموذج يمكن أن يتكرر في دول أخرى، ضمن كتلة دائمة من الدول المتوافقة في الرأي مع الرياض تعمل لتوفير الأمن والاستقرار وطيّ التمدد الإيراني في العالم العربي.

هنا أضيف بعدين آخرين لهذا النموذج، أنه يحظى بدعم أميركي، فالجملة التي تطلب من دول مجلس التعاون الخليجي «التشاور» مع الولايات المتحدة «عندما تخطط لعمل عسكري خارج حدودها»، وأشارت إلى «عاصفة الحزم» كسابقة تحتذى وردت في البيان الختامي لقمة كامب ديفيد، التي جمعت الرئيس الأميركي بقادة ومسؤولين من دول المجلس قبل أسبوعين، وفسرها البعض بأنها تحدّ من حرية دول المجلس وبالتحديد السعودية، فإنها على العكس تماماً، تطلق يد المملكة للقيام بعمليات أخرى تقتضيها مصلحتها الوطنية، وتشاورها مع حليفها الأميركي ليس طلب إذن، فهي لم تفعل ذلك في عاصفة اليمن، وإنما هو تصرف طبيعي بين حلفاء، خصوصاً أن الأميركي سيقدم دعماً لوجستياً وسياسياً، أسوة بما يفعل الآن في عملية اليمن، ويبدو أن الاتفاق اتسع ضمناً ليشمل الأتراك، الذين توصلوا إلى اتفاق الأسبوع الماضي مع الأميركيين يسمح لهم بتوفير دعم جوي للثوار السوريين.

في الجزء الثاني من المحاضرة، انصرف الدكتور عبيد إلى استعراض وبالأرقام للقدرة العسكرية السعودية، ممثلة في تعداد جيشها وعدد طائراتها المقاتلة والدبابات وقطعها البحرية. إنها قوة لا يستهان بها، متماسكة، وفي بلد مستقر، وتحظى باهتمام من القيادة السعودية، فتجري إعادة هيكلتها وتعزيزها في ظل التحديات المستجدة والدور السعودي الجديد في المنطقة، ولكن هذه قوة بلد إسلامي، يعيش ويتنفس بالدين، وبالتالي لا بد أن تضفي بعداً أخلاقياً على سياستها، تكون أيضاً عقيدة قتالية لجيشه، ويمكن صياغتها من مواقف المملكة الأخيرة، خصوصاً في اليمن التي عبر عنها غير مرة خادم الحرمين الملك سلمان، هبّة لنصرة المظلوم، والشرعية القائمة على توافق مجتمعي، وحماية الأمن القومي العربي، وإحلال الاستقرار والسلام، ودعم المصالحة بين الفرقاء من دون إقصاء أو انحياز، ثم التزام بإعادة بناء البلد من دون أن يكون للمملكة أي أطماع فيه.

مهمة كبيرة، ولكن لا بد أن يقوم بها أحد، وما من قوة في المنطقة أفضل من السعودية تبادر إليها.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/816149/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9

لم تنته الرياض من إعادة السلام والوفاق الى اليمن، فهل من المنطق أن تمضي في مشروع سلام نحو ليبيا؟ نعم، لأنها قادرة على ذلك، ولأن شياطين الشر الكامنة داخل وحول الصراع الليبي، الكفيلة بتوحشه أكثر، لن تنتظر حتى تفرغ المملكة مما في...

طائف ليبي

منذ 22 مايو 2015 / 17:38 | جمال خاشقجي

لم تنته الرياض من إعادة السلام والوفاق الى اليمن، فهل من المنطق أن تمضي في مشروع سلام نحو ليبيا؟ نعم، لأنها قادرة على ذلك، ولأن شياطين الشر الكامنة داخل وحول الصراع الليبي، الكفيلة بتوحشه أكثر، لن تنتظر حتى تفرغ المملكة مما في يدها.

الوضع هناك سيء، ولكن يمكن أن يصبح أسوأ إذا ما طال إهماله، بينما هو سهل ممتنع، يمكن إصلاحه إذا ما توافرت العزيمة والنية الطيبة والأخوة الصادقة، وهذا كله متوافر في الرياض، التي لا مصلحة لها في ليبيا، ولا تطمع في أرضها ولا نفطها، إنها تريد سلامتها فقط.

يدعوها لذلك أيضاً، فشل الأمم المتحدة وعجز جيران ليبيا، ووجود رغبة حقيقية لدى الليبيين. يريدون دوراً للرياض، ومن هؤلاء وزير الخارجية الليبي محمد الغيراني، ووزير العدل مصطفى القليب، وحسين الجازوي المحسوب على الحركة الإسلامية، هكذا قدم نفسه، والذين التقيت بهم - مصادفة ببهو فندق بأنقرة - فأبلغوني رسالتهم هذه وأمنوني أن أوصلها للقيادة السعودية، وها أنذا أفعل. نعم جميعهم من حكومة طرابلس التي يترأسها عمر الحاسي، والمسماة «حكومة الإنقاذ الوطني»، ويعترفون بأنه مختلف عليهم وليسوا محل إجماع، ولا يعترف بهم العالم ولا العرب، فلن يحضر الغيراني اجتماعاً في الجامعة العربية، ولا القليب اجتماعاً لوزراء العدل العرب، ولكنهما يمثلان حكومة تأمر وتنهى في ليبيا الممزقة على مساحة أكبر مما تتمتع به حكومة طبرق التي توصف بالشرعية، والتي تعيش في ظل الجنرال خليفة حفتر الذي يريد ان يكون «الزعيم» المنقذ لليبيا، وتتعامل معهم الدول المعنية بالأزمة الليبية، مثل تونس والجزائر مثلما تتعامل مع حكومة طبرق، وكذلك الأمم المتحدة ومبعوثها برناردينو ليون.

كانوا يستعدون لاجتماع مع الحكومة التركية، التي تؤيدهم هي وحكومة قطر فقط، بينما تؤيد حكومة طبرق التي تحاول حسم الصراع بالقوة الإمارات ومصر فقط، بينما تؤيد بقية دول المنطقة حلاً سلمياً هناك، لإدراكها، عن حكمة ومعرفة، أن لا أحد يستطيع حسم الصراع بالقوة. الشيء الوحيد الذي تستطيع القوة فعله في ليبيا هو تدميرها بالكامل وتحويلها إلى صومال أخرى، وهذا ما يفسر ابتعاد حكومتي الجزائر وتونس عن الموقف المصري، بل كان مفارقاً رؤية الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي مجتمعاً مع علي الصلابي المحسوب على "الإخوان" و"فجر ليبيا"، ما أثار استهجان حكومة طبرق، وربما القاهرة أيضاً، بحكم أن السبسي محسوب على المعسكر العلماني المعادي للإسلاميين، ولكنه تصرف بصفته رئيساً مسؤولاً في تونس ومعنياً بأمنها، بالسعي نحو سلام في ليبيا المجاورة، بعدما أدت صراعاتها إلى لجوء أكثر من مليون من مواطنيها إلى بلاده بكل مشكلاتهم وخصوماتهم، فكان طبيعياً أن يقول: «تونس على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية»».

موقف الجزائر والمغرب مماثل، وكلهم سيرحبون بوساطة سعودية، بل إن مصطلح «طائف ليبي» بدأ يتكرر في صحفهم، ولكن المهم هو موقف الليبيين. سألت وزير خارجية حكومة طرابلس ووزير عدلها، رد الغيراني بحماسة شديدة: «نعم، لن نجد أفضل من الملك سلمان، أنتم - السعوديين - تفهموننا، نحن قبائل وخلافاتنا ليست عقدية، إنها أطماع وحسد ونتيجة لفقداننا آلية للحكم بعد أعوام طويلة قتل فيها القذافي السياسة". ومن دون أن أسأله تطوع بالقول: «نحن لسنا إخواناً مسلمين، الإخوان لا يمثلون 2 في المئة من الشعب الليبي، إنهم طرف بين أطراف عدة، هكذا ليبيا الجديدة لا تقصي أحداً، أنا شخصياً أختلف معهم كثيراً، ولكننا لا نقبل بديكتاتور آخر». ومضى يهاجم الجنرال المتقاعد خليفة حفتر الذي يريد أن يكون زعيم ليبيا الأوحد، ويروي كيف أنه بدأ الحرب حتى قبل انتخاب مجلس النواب الحالي محل الجدل.

عندما قلت: ولكن الشرعية معهم، انتفض أكثر من واحد رافضين ذلك، تركوا مجالاً لوزير العدل مصطفى القليب يشرح كيف أن برلمان طبرق كان يرافع بحماسة أمام المحكمة الدستورية العليا، ويحضر جلساتها، وعندما صدر الحكم بعدم شرعيته قالوا إن ميليشيات "فجر ليبيا" ضغطت على المحكمة وبالتالي رفضوا الحكم".

الشاهد الأول في كل ما سبق أن القضية الليبية معقدة جداً، ولكل طرف وجهة نظر، وليست خلافاً بين إسلاميين وعلمانيين، أو شرق وغرب، إنها خلاف وأطماع كل مدينة، وجهة وعرق وقبيلة، مع خلطة لم تستقر بعد من الأحزاب والزعامات السياسية، بل إن حكومتي طرابلس وطبرق، اللتين انسابت إليهما شتى القوى وفق هوى كل مكون منها، ليستا صلبتين، فالشروخ ظهرت فيهما لأسباب عدة، منها ضيق أطراف باستبداد وتصلب بعض مكونات كل حكومة، وشعورهم بأن الأطماع الشخصية للبعض أدت إلى انسداد الحوار، إضافة إلى حجم الفساد والعبث بالمال العام الذي يلغ فيه الجميع، فاستقال نائب رئيس كتلة التحالف الوطني، المكون الرئيس لحكومة طبرق، لرفضه استمرار "عملية الكرامة" التي يقودها حفتر وأدت إلى تدمير نصف بنغازي، وفي مصراتة، التي تعد أساسية في كتلة حكومة

طرابلس، تحرك المجلس البلدي المنتخب وأرسل وفداً إلى أبوظبي يقلب فرصاً للسلام مع المعنين هناك، وثمة تشققات أخرى أفقية وعمودية، وعلى من يريد التصدي للحال الليبية أن يستوعبها ويحتمل ساعات طويلة من الصراخ والجدل وتبادل اللوم.

الشاهد الثاني، أن ثمة تياراً كبيراً في الكتلتين تعب من الحرب، وبدأ أصحابه بالتواصل في ما بينهم، وصفه الصحافي المخضرم - الذي تحول إلى سياسي - الزميل محمود شمام بتغريدة في «تويتر» الأربعاء الماضي، قال فيها: «قد تكون المصالحات الأفقية أجدى وأفضل من المصالحة الرأسية، حيث إن فكرة التقاسم لا تعنيها».

ولكنهم أيضاً يريدون أخاً أكبر يجمعهم في «طائف ليبي»، كما طالب أصدقائي الذين التقيتهم صدفة في أنقرة، وسبق أن سمعت حديثاً مثله من السياسي الليبي وليد ارتيمة الذي أرسل إلي قائمة طويلة بأعضاء في المجلس الوطني والبرلمان مؤيدين لفكرة «الطائف الليبي». ولكن لا بد أن يسبقه تحييد القوى التي غذت الصراع هناك (مصر والإمارات - تركيا وقطر)، وأكاد أجزم بأن الأخيرتين مستعدتان لترك الساحة للسعودية إن أقبلت ونزلت بثقلها وحدها أو مع الأمم المتحدة، وأتوقع أن مصر والإمارات ستفعلان الأمر نفسه إن رأتا حزماً سعودياً كالذي رأتاه في اليمن.

قد يأتي الليبيون إلى الطائف أو تذهب الطائف إليهم، المهم أن تنزل إلى المعركة ديبلوماسية الحكمة والصبر السعودية، تجامل هذا وتضغط على ذاك، فيحضر الجميع، باستثناء «داعش» وكل من يفتقدون روح المشاركة، الذين أتوقع أن يكون منهم اللواء خليفة حفتر، فيرفض الحضور، مثلما فعل ميشال عون عام 1989 وأصر على أن يستمر في معركته ضد السوريين الذين يتحالف معهم اليوم. الضغط على حلفائه كفيل بتحييده، والولايات المتحدة مستعدة لاستقباله مرة أخرى مثلما فعلت بعدما خسر حرب تشاد العبثية، فهو مواطن أميركي ابتداء.

لن تكون مهمة سهلة، سيختلف الليبيون، وستكون مفاوضات شرسة، ولكن من دون سلاح، ثم يتفقون في النهاية.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/815310/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A

ليس الرئيس الأميركي أوباما وحده من يريد وقف إطلاق نار في اليمن وقد قال ذلك صراحة وهو يرحب بولي العهد السعودي عشية قمة كامب ديفيد. الملك سلمان وكل السعودية تريد وقف الحرب، فنحن من مدرسة لا تتمنى لقاء العدو وتسأل الله العافية، ولكن إن...

لماذا لن تقبل المملكة بوقف إطلاق نار آخر؟

منذ 15 مايو 2015 / 18:54 | جمال خاشقجي

ليس الرئيس الأميركي أوباما وحده من يريد وقف إطلاق نار في اليمن وقد قال ذلك صراحة وهو يرحب بولي العهد السعودي عشية قمة كامب ديفيد. الملك سلمان وكل السعودية تريد وقف الحرب، فنحن من مدرسة لا تتمنى لقاء العدو وتسأل الله العافية، ولكن إن اضطرت إليها حزمت وصبرت حتى النصر.

سترفض السعودية في الغالب أي دعوات أخرى لوقف إطلاق نار آخر حتى لو بدت أنها «إنسانية» أو بغرض إعطاء فرصة للسياسة، فالخصم هنا، حوثياً كان أو نظام علي عبدالله صالح، لا يراعي الجانب الإنساني، فهو يقصف أهله في أحيائهم السكنية عامداً متعمداً، كما أن حظه في السياسة هو الخديعة والمناورة، وبدا ذلك جلياً خلال الهدنة الإنسانية التي أعلنتها المملكة من جانب واحد الثلثاء الماضي، ولكنهم ومعهم حليفتهم إيران اخترقوها طولاً وعرضاً، هم باستهداف الأراضي السعودية وقتل مواطنيهم، وإيران وهي تسعى لاختراق الحصار على ميناء الحديدة متحرّشة بالعزيمة السعودية وكأنها تريد تصعيداً.

إنهم نموذج واحد يتكرر، في سورية حيث بشار الأسد ونظامه يمارسون الكذب والخداع يخلطونه مع أطنان البراميل المتفجرة تستهدف عمداً كل مدينة وحي يخرج عن طوعه، أو في العراق حيث ميليشيات طائفية تقتل وتحرق حتى المقدسات آخرها مقر الوقف السنّي الذي أحرق مساء الأربعاء الماضي ليخرج متحدث حكومي ما يشجب ويستنكر كذباً، ثم تتكرر حادثة تلو حادثة من دون أن يقدم أحد للمحاكمة ولا حتى محاسبة، إنه «معسكر إيراني» واحد يضم حكومة طائفية في العراق ونظاماً علوياً في سورية و»حشداً شعبياً» وميليشيات محركاتها الكراهية والخرافة، بالتالي يجب أن تتوقع السعودية في اليمن تكراراً قبيحاً لكل ما جرى ويجري في العراق وسورية ولبنان.

الضغوط تترى على السعودية، من أصدقاء وأعداء، من حسني النية وجهّالها، ولكن يجب ألا يوهن ذلك من عزيمتها. توقف الحرب يعني خسارة كبرى، فإن كان تدمير القدرة الهجومية للحوثيين إنجازاً تم بنهاية «عاصفة الحزم»، فإن توقف الحرب يعني استقرار الأمر للحوثي وصالح، مع ضغوط ستلزم المملكة لرفع الحصار. ثمة دور للروس في مجلس الأمن لفعل ذلك، يضاف إلى دور إيران وأتباعها، وحينها يتسلح الحوثي من جديد ويعوض كل ما خسر فيكرر العدوان على المملكة وبقية اليمن.

كنت في الدوحة الأسبوع الماضي، أشارك في منتداها السنوي الذي يجمع عشرات من ساسة الغرب المتقاعدين والباحثين، وجدت قدراً كبيراً لديهم من عدم الثقة بأن الرياض قادرة على إنهاء الحرب بالشكل الذي تريد، وتخوف من أن تجر إلى معركة لا قِبَل لها بها. إنهم باختصار يفتقدون الشعور بالثقة الذي نشعر به نحن السعوديين، ولكنهم يشكلون بانطباعاتهم السلبية هذه ضغطاً على المملكة، فهم من سيتحدث في وسائل الإعلام ومراكز البحث في بلدانهم، فيكتبون معلّقين على الحرب بصفتهم مختصين بمنطقتنا، وبعضهم ممن يستشيرهم قادتهم. هذه الحقيقة تشير إلى تقصير من الديبلوماسية السعودية في تبيان قدرة المملكة ووضوح رؤيتها، ويجب أن تعالج بنشاط ووضوح أكبر.

التقيت هناك أيضاً بوزير يمني شاب، أخرجه الحوثيون من وزارته، هو غاضب عليهم ويمقتهم، ولكنه أيضاً غير متعاطف مع الحرب، ويخشى على أهله، ويتحدث بمرارة عن المدنيين المصابين، نقص الوقود، وتوقف العمل في المستشفيات، والهلع. لا يهمه إن كان الطيار السعودي حريصاً على ألا تقع إصابات بين المدنيين، فهو يعلم ومعه حق أن تفجير مستودع ذخيرة وصواريخ هائل على طرف حي سكني سيصيب بعض سكان الحي وإن لم يكونوا الهدف. إنه غير مستعد أن يسامح الأجنبي حتى وهو يحارب من أجل أن يعيش كريماً من دون مسدس الحوثي الموجه إلى رأسه. هنا شعرت أننا نحتاج إلى «عاصفة حزم» إنسانية وخطاب أفضل نكسب به عقول وقلوب اليمنيين، خصوصاً الشماليين منهم، يجب أن تصل البليون ريال التي اعتمدها الملك سلمان وهو يدشّن مركزه للإغاثة الأربعاء الماضي إلى داخل اليمن في شكل غذاء ووقود بشكل أو بآخر. يجب ألا يجوع اليمني الشقيق ونحن بجواره. إنها عملية صعبة في ظل صلف الحوثي ورفضه للسلم، ولكن لا بد أن تقوم المملكة بذلك، فالحرب كما قيل غير مرة، ليست على اليمن واليمنيين وإنما من أجل اليمن واليمنيين.

إيران هي الأخرى تضغط، تريد مواجهة ما مع المملكة، بإصرارها على إرسال طائرة إلى مطار صنعاء فتمنع، فترسل سفينة شحن تحاول دخول الحديدة عنوة فتمنعها البحرية السعودية، إنها تريد طلقة مدفع تصيب زورقاً لها أو سفينة، المهم أن تصعّد الوضع وتحوله

إلى أزمة إقليمية يمكن أن يصفها حليفها الروسي بأنها «تهدد السلم العالمي» لتحويلها إلى أزمة تستحق جلسة في مجلس الأمن تعقّد الوضع أكثر.

الحوثي يريد حرباً برية، ويتوهم بإصراره على خرق وقف إطلاق النار أن يجر السعودية إلى جبال اليمن وحرب شوارع، لا يهمه فيها تدمير كل اليمن، المهم عنده أن يدمي فيها السعودية.

المثقف السعودي يضغط هو الآخر، يحذّر من حرب برية، فيستدعي العبارة الأميركية الشهيرة «يجب ألا نرسل أبناءنا إلى موطن الخطر» يقولها بالإنكليزية وهو ينفث دخان سيجارة، فيقلق مواطناً لديه ابن في الجبهة، بينما الأصل في عقيدة القوات المسلحة السعودية هي الجهاد والاستشهاد.

بغض النظر عما ستسفر عنه قمة كامب ديفيد، يستمر الدعم الأميركي الذي وجدته المملكة عشية إطلاق «عاصفة الحزم» أم يتراجع، وبغض النظر عن كل تلك الضغوط محلية كانت أم إقليمية، يجب أن يكون القرار السعودي المستقل هو الاستمرار حتى النصر مهما كلف الأمر، فلو توقفنا فسنعود إلى نقطة متراجعة أبعد من تلك النقطة التي كنا فيها قبيل ذلك اليوم العظيم الذي انطلقت فيه أول مقاتلة سعودية نحو اليمن لترسم واقعاً عربياً أفضل تقوده الرياض.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/840246/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A2%D8%AE%D8%B1

أيها الشاب الشيعي، هل ترغب في نصرة دولة القائم والإمام المنتظر وحمايتها من بني أمية والتكفيريين السنّة؟ إذاً توجّه إلى مكتب «عصائب الحق» بباب الشوصة بكاظمية بغداد، فلديهم وظائف شاغرة لمجاهدين شيعة يقاتلون في سورية، أما إن كنت ترى نفسك...

لنواجه إيران و«داعش» بأدواتهما نفسها

منذ 8 مايو 2015 / 17:52 |جمال خاشقجي

أيها الشاب الشيعي، هل ترغب في نصرة دولة القائم والإمام المنتظر وحمايتها من بني أمية والتكفيريين السنّة؟ إذاً توجّه إلى مكتب «عصائب الحق» بباب الشوصة بكاظمية بغداد، فلديهم وظائف شاغرة لمجاهدين شيعة يقاتلون في سورية، أما إن كنت ترى نفسك تستحق شرف الخدمة مع «فيلق القدس» الذي يشرف عليه قائده قاسم سليماني شخصياً، فتوجّه إلى مكتب التطوع بمنطقة الشعلة قرب ساحة بيع الأغنام غرب العاصمة بغداد.

نعم، لقد بلغت الوقاحة بإيران وميليشياتها أن فتحت مكاتب تجنيد علنية في بغداد، وربما القلق أيضاً من «عاصفة الحزم»، التي انطلقت من اليمن وباتوا يرونها مهددة لمشروعهم الطائفي، دفعهم إلى أن يزجّوا بمزيد من شباب العراق في صراع القرن بين مسلمين ومسلمين، لا بد أن هناك مكاتب مماثلة في أفغانستان وإيران نفسها.

لا يجوز النظر إلى هؤلاء أنهم مجرد مرتزقة، إنهم عقائديون مؤمنون بقضية ومشروع، مرّوا بتدريب عسكري وإيماني، لا يهم أننا نرى قضيتهم ومشروعهم جملة مع الخرافات الغيبية، فبالنسبة لهم هي حقائق كافية لأن تجعلهم يقتلوننا ثم يسجدون لله شكراً.

إنه مشروع طموح يحرك إيران وأصولييها منذ 30 عاماً، جعلهم يتحملون العقوبات الدولية، ويؤسسون الخلايا السرية في عالمنا، ويوفرون المنح الدراسية لشباب منتقى من أطراف العالم الإسلامي، ويهرّبون الأسلحة، ويوزعون المال، دولتهم واستخباراتهم وجيشهم واقتصادهم في خدمة المشروع، فهل يعقل أن يتخلوا عن جهد السنين وصبر الأيام بعدما لاح لهم النصر والظفر في الأفق، لمجرد أن السعودية هبّت فجأة وتحولت من سياسة الصبر واكتفاء الضرر إلى «حزم» ومواجهة؟

بالطبع لا، سيقاومون بشراسة، ويجب على السعودية أن تحول عاصفتها إلى مشروع استراتيجي شامل. إنهم يزعمون أنهم في «جهاد» من أجل «دولة إسلامية عادلة تنصر المستضعفين» ولم نرَ منهم جهاداً حقاً ولا دولة إسلامية، الجهاد هو «عاصفة الحزم»، والدولة العادلة الممثلة للجميع هي الدولة الإسلامية الحقة التي تناضل من أجلها العاصفة في اليمن وسورية وما تبقى من العراق، تحل محل الديكتاتوريات الهالكة، التي فشلت في تلك البلدان الثلاثة، لتكون المحفز لحركة يقظة مجددة، لا تطرد إيران الطائفية فقط من عالمنا، بل معها «داعش» وتطرفه، ومعهم جميعاً الاستبداد والفقر والجهل والمرض.

لقد تعرض مفهوم الجهاد لتشويه حتى ضاعت ملامحه وبات فكرة مستغربة، ولكنه سنة ماضية إلى يوم القيامة، وحان الوقت ونحن على أعتاب أكبر مواجهة مصيرية أن نعيد له الاعتبار باعتداله في التطبيق، وبسمو أهدافه بنصرة المظلوم والضعيف.

في أفغانستان الثمانينات التي شهدت واحدة من أجمل تجليات مفهوم الجهاد الحق عندما كان ضد غزو سوفياتي صريح، كان هناك «مجاهدون» وكان هناك «جهاديون»، ولم يكن عموم الشباب هناك يحتاجون إلى فقيه يشرح لهم الفرق، فالمجاهد يُعرف فوراً بالتزامه شروط الجهاد وفقهه، أما «الجهاديون» فهم قوم بدعة، جعلوه في حد ذاته عبادة وفريضة تقف وحدها من دون جملة التفاصيل والشروط التي تهذبه، واعتبروه الأداة الأساسية للتغيير، فانتهوا إلى الغلو والتكفير.

وبقدر ما يكون «المجاهدون» الأقدر على مواجهة عدو صائل كبشار الأسد ونظامه وحلفائه، أو الحوثيين ومخلوعهم، فإنهم الأقدر على مواجهة «الجهاديين التكفيريين»، والمجاهد صفة تمتد إلى كل من خرج «لكي تكون كلمة الله هي العليا»، ونصرة المظلوم ودفع الصائل، فقائد الطائرة الذي يقصف مواقع الحوثيين في اليمن مجاهد يستحضر نية الجهاد في كل طلعة، وكذلك تلك القوات الخاصة التي وصلت إلى ميناء عدن، وقبلهم كل ثائر صادق في شامنا ويمننا.

ولكن جهادنا غير جهاد «داعش» وإيران، ودولتنا غير دولتهم، الدولة الديموقراطية التعددية التي يسعى إليها السوري واليمني، هي في جوهرها «دولة إسلاميّة» دستورية، نيابية، تقوم بالعدالة والقسط، وتحمي حقوق الأقليات، وتسودها الحرية للجميع، نموذج يلغي

المشروع الطائفي الصفوي الذي يزعم أنه دولة إسلامية، ويلغي كذلك الكيان المسخ المفرّق لأهل السنّة والجماعة، والمشوّه لصورة الإسلام الذي يزعم «داعش» أنه «الدولة الإسلامية»».

بالجهاد، نحارب إيران بالطريقة الإيرانية، بمتطوعينا، بعصائب حقنا، وكتائب عباسنا، إذا احتج العالم، نقول لهم: هؤلاء متطوعون، مستشارون.

في تشرين الأول (أكتوبر) 2013 كتبت مقالة نشرت هنا في «الحياة» عنوانها: «لا بد من عنوان آخر وأمن للراغبين في الجهاد في سورية»، أنقل بعضاً منها بتصرف: «الجهاد ونصرة الشعب السوري ليسا بالفكرة الخطأ ابتداء، ولكن وجود (القاعدة) هو ما جعل الحكومات المتعاطفة مع الشعب السوري ترفضه، تجربة أفغانستان في الثمانينات كانت ناجحة على رغم كل التشويش الذي يمارسه البعض عليها الآن، وأقول ذلك عن تجربة ومعرفة، فلم ينحرف مسارها إلا بظهور التيارات التكفيرية، وجلّ من شارك في تلك المرحلة عاد إلى وطنه آمناً معتدلاً، وحظوا بسمعة طيبة. مجاهدون من دون شطط أو غلو، يحترمون حكوماتهم ونظامها العام.

لقد أصبحوا كهولاً ذوي وقار، ويمكن أن يكون لهم دور في مشروع كهذا، إذ يستطيعون أن يحتووا هؤلاء الشباب ويحموهم من الانحراف والوقوع في فخاخ (القاعدة)، بل ربما يستطيعون - بدعم من العلماء - أن يفتحوا حواراً مع القوى المعتدلة في (القاعدة)، مثل (جبهة النصرة)، ليعيدوهم إلى المساحة الوسط التي تسعنا جميعاً».

قلت في ختام المقالة: إنها فكرة مجنونة، ولكن أليس كل ما يحصل في سورية مجنوناً؟

بل ازداد الجنون والوقاحة الإيرانية ليس في سورية فحسب، بل وصلوا حتى إلى يمننا، بعد شامنا!

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/839401/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A8%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A7-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7

في 15 شباط (فبراير) 1989 عبر قائد القوات السوفياتية بأفغانستان الجنرال بوريس غروموف على قدميه جسر الصداقة الفاصل بين أفغانستان وأوزبكستان السوفياتية آنذاك، ليكون آخر جندي روسي يغادر أفغانستان بعد غزو وحرب دامية استمرت عقداً كاملاً انتهى...

دروس فتح كابول إلى فتح دمشق

منذ 1 مايو 2015 / 18:15 | جمال خاشقجي

في 15 شباط (فبراير) 1989 عبر قائد القوات السوفياتية بأفغانستان الجنرال بوريس غروموف على قدميه جسر الصداقة الفاصل بين أفغانستان وأوزبكستان السوفياتية آنذاك، ليكون آخر جندي روسي يغادر أفغانستان بعد غزو وحرب دامية استمرت عقداً كاملاً انتهى بهزيمة السوفيات ومؤذناً بتغيرات هائلة في بلاده والمنطقة.

في أفغانستان كانت الأجواء احتفالية، بدا لهم أن جهادهم على وشك أن يكمل انتصاره، وأنها مسألة وقت وتسقط حكومة كابول الشيوعية التي تركها الروس مثخنة بالجراح وسط محيط شعبي يرفضها وثائر عليها، أجواء الانتصار امتدت إلى حلفاء المجاهدين الأفغان في الرياض وإسلام آباد، أيام وندخل جميعاً كابول نحتفل بالانتصار على تلك الدولة العظمى التي طالما هددتنا جميعاً.

اجتمع قادة المجاهدين، وحولهم مئات الأفغان، قضاة وسياسيين، قادة ميدانيين، تجاراً ومهاجرين في روالبندي في أكبر «لويا جيركا» شهدها تاريخ أفغانستان، يحلمون ببناء أفغانستان جديدة قوامها الإسلام والحرية، كنت يومها واحداً بين عشرات الصحافيين الذين جذبهم هذا المنظر السينمائي، وكأنه من فيلم «لورانس العرب» الشهير، وخصوصاً لقطات اجتماع العرب في قاعة عربية واسعة بدمشق، إذ اختصم عودة أبوتايه (أنطوني كوين) مع الشريف (عمر الشريف)، بينما يتحدث الجميع في وقت واحد من دون ضابط أو رابط.

الأفغان فعلوا الشيء نفسه، بدا بعد يومين أنه من المستحيل أن يتفقوا على تشكيل حكومة انتقالية لتتسلم السلطة من حكومة كابول، لم يستطع رجال الاستخبارات السعودية ولا الباكستانية، ولا قيادات الإخوان المسلمين الذين توافدوا للاحتفال بالانتصار الكبير، وعلى رغم نفوذهم الواسع عليهم، تقريب وجهات النظر بين الأفغان أو حتى ترتيب آلية للاتفاق ووضع حد للفوضى الهائلة التي سادت تلك القاعة الكبيرة.

في اليوم الثالث دخل القاعة مولوي جلال الدين حقاني، وكان أحد قادة المجاهدين البارزين وقتها وانضم إلى الطالبان لاحقاً ومطلوب اليوم أميركياً، وغلق أبواب القاعة بالسلاسل وأوقف رجاله أمامها يمنعون المندوبين من الخروج، هدأت القاعة أخيراً واستمعوا للرجل الذي يحترمونه أو يكرهونه، ولكنهم يهابونه، وزع عليهم خطته، طلب من كل زعيم حزب من الأحزاب السنّية السبعة والحزبين الشيعيين الاثنين اختيار 60 مندوباً عن كل حزب، هؤلاء هم مجلس أهل الحل والعقد الذين سيختارون بالتصويت أعضاء الحكومة الانتقالية، كانت تلك الديموقراطية بالطريقة الأفغانية، فلم يحل مغرب ذلك اليوم إلا وأعلنت أسماء الرئيس ونائبه وأعضاء الحكومة.

الفصل التالي:

اعترفت المملكة وباكستان بالحكومة الانتقالية، التي عقدت أول جلساتها بمزرعة قريباً من جلال آباد، وبعد أسابيع بدأت عملية عسكرية لتحرير المدينة لكنها فشلت ولم تسقط الحكومة الشيوعية في كابول، وغزا صدام حسين الكويت، وانشغلت السعودية ومعها العالم بهذا التحدي الكبير، ونسي الجميع أفغانستان.

الفصل الثالث:

بعد عامين، فوجئ الجميع بأن كابول على وشك السقوط بيد أحمد شاه مسعود القائد البنشيري، لم يكن هناك وقت كافٍ لدى الأطراف الإقليمية لترتيب الوضع، فدخلت أفغانستان أتون حرب أهلية طاحنة لا تزال تدفع ثمنها ومعها العالم كله حتى الآن.

الدروس المستفادة من القصة السابقة أن الأحداث المهمة لا تنتظر أحداً، الجميع يعلمون أن السعودية مشغولة باليمن حتى توفر له السلم وليس فقط إخراج الحوثيين وصالح من صنعاء لكي تعلن أنها انتصرت، وهذا يحتاج إلى أشهر عدة، والأتراك وتحديداً الحزب الحاكم هناك مشغولون بالانتخابات التشريعية الشهر المقبل، انتخابات مصيرية لا بد أن يحقق فيها انتصار كاسح كي يستطيع تعديل الدستور

وتحويل النظام إلى رئاسي، ولكن الثوار السوريين لن ينتظروا هذا أو ذاك. يرون أن صفهم انتظم بوحدة غير مسبوقة، والنظام ينهار، وللانتصار زخمه الذي يجب أن يوظف لمزيد من الانتصارات، وانهيار النظام يأتي معه انهيار معنويات وانشقاقات، وهي فرصة يجب أن تستغل، الأحداث سريعة في سورية، ولن تنتظر اجتماعاً يعقد في الرياض - كما تقول المعارضة إنها تلقت دعوة لحضوره - ولا جولة مفاوضات جديدة مع المبعوث الأممي دي ميستورا لعرض أفكار غير مجربة، القرار بات بيد مجاهدين يجتمعون أسفل شجرة مشمش بريف إدلب، أمامهم خريطة سورية، يرون أن الفاصل بينهم وبين مجاهدي حمص وحماة كيلومترات معدودة، يتواصلون مع إخوانهم جنوباً في درعا وحول دمشق، يقلّبون اختياراتهم ويرسمون خططهم، ويعلمون أنهم لن يتلقوا اتصالاً من الرياض أو أنقرة يطلب منهم الانتظار، بل إن مصلحة البلدين أن يكفيهما الثوار عناء التدخل، وأزمات دولية وإقليمية مع إيران أو الروس، ليتدخلوا لاحقاً مناصرين ومباركين.

ولكن مثلما حصل في أفغانستان في نيسان (أبريل) 1992 فإن «فتح كابل» - كما سماه المجاهدون وقتها - لم ينه الأزمة الأفغانية، وإنما فتح فصلاً آخر منها كان أكثر إيلاماً وأعظم كلفة، كذلك سيكون «فتح دمشق»، فما لم يبدأ منذ اليوم تفاعل سعودي تركي مع الواقع السوري لترتيب اليوم التالي لسقوط بشار، فإن كل شر حصل في أفغانستان يمكن أن يحصل وزيادة في سورية، فالأخيرة كانت بعيدة وكان يمكن إهمالها، ولكنها لاحقت العالم بطائرات تقصف أبراجاً في 11 من أيلول (سبتمبر) 2001. أما سورية فإنها في وسطنا،

هناك ثلاثة تحديات خطرة ستواجه الثورة السورية بعد بشار، أولها وأخطرها: «وحدة الثوار» ومنع حصول صراع بينهم، والذي لا بد أن يحصل، ليس فقط لاختلافات المرجعيات السياسية بين إسلاميين وعلمانيين، بل حتى بين مدينة وأخرى أو حارة وحارة، وتنظيم وتنظيم، مشكلة سورية أنها تفتقر إلى «ديغول» يجتمع حوله كل الثوار، مشكلتها أنهم جميعاً ديغول، وأكبر خدمة تقدمها الرياض لهم هي آلية لاتخاذ القرار (شيء شبيه بما فعل مولوي حقاني في روالبندي)، تمهد لمجلس تأسيسي يفضي إلى انتخابات ورئيس ودستور، مهمة ليست سهلة بعدما تنوعت مشارب الثوار، ولكن الأدوات والقواعد التي استخدمت في تشكيل «جيش الفتح» مشجعة ويمكن البناء عليها.

التحدي الثاني: هو منع إيران من تنفيذ «الخطة ب» أي دولة مذهبية في الساحل، فهي موطئ قدم لها يتنافى مع الأهداف السياسية لعاصفة الحزم التي انطلقت من اليمن ولكن مهمتها أوسع من ذلك، وتفتيت لسورية لا تستحقه ولا يليق بقلب العروبة النابض وموطن حلم الوحدة العربية، كما أنها مشروع تقسيمي للمنطقة على خطوط طائفية وعرقية سيكون في قبوله هنا سابقة لكي يُقبل هناك، وهناك

إنه ليس مشروعاً إيرانياً علوياً صرفاً، إنما فكرة خبيثة ستجد مؤيدين غير متوقعين لها في إسرائيل وبعض العواصم الأوروبية، وهنا تكمن خطورة المشروع وضرورة التصدي المبكر له.

التحدي الأخير هو «داعش» التنظيم الطفيلي الذي يقتات على انتصارات الثورة، لقد فقد زخمه بفضل انتصارات الثوار والقوى المعتدلة، وكذلك بفضل الروح الإيجابية التي ضختها «عاصفة الحزم» وسط جموع الشباب المسلم المتحمس للتغيير، ولكنه يظل خطراً كامناً بباطنيته وعلاقاته المشبوهة.

من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يصلّين العصر إلا في (داعش)»، فلن يقضي على هذه » بعد فتح دمشق ليت أحداً يرفع شعار الطغمة إلا مجاهدون يحركهم الإيمان وذاقوا شرهم، فيقيمون عليهم الحجة بالحق والسيف معاً، فيتخلل صفهم ويتفكك جمعهم فيولون الدبر.

إنها فرص أتت مجتمعة، وكأنها على قدر، فاغتنموها.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/838703/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%81%D8%AA%D8%AD-

%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-
%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82

لا تريد إيران أن تنتصر السعودية في اليمن، حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية هناك، ودمار كل اليمن بما في ذلك حلفاؤها الحوثيون، لذلك يجب أن تكون المملكة مستيقظة، وهي تتلقى رسائلهم وعروضهم عبر وسطاء؛ لإحلال السلام في اليمن، بل إن الأصل ألا...

احذروا إيران

منذ 24 أبريل 2015 / 17:45 | جمال خاشقجي

لا تريد إيران أن تنتصر السعودية في اليمن، حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية هناك، ودمار كل اليمن بما في ذلك حلفاؤها الحوثيون، لذلك يجب أن تكون المملكة مستيقظة، وهي تتلقى رسائلهم وعروضهم عبر وسطاء؛ لإحلال السلام في اليمن، بل إن الأصل ألا نصدقهم، وكل من تعامل معهم لُدغ منهم.

مساء الأربعاء، صُدم اليمنيون والسعوديون أكثر من غيرهم بقرار وقف عملية «عاصفة الحزم»، والإعلان عن بدء عملية جديدة هي «عودة الأمل»، لم يستمعوا إلى كل الشروحات والتفاصيل التي أعقبت جملة «وقف عاصفة الحزم»؛ لأنهم وضعوا كل آمالهم على هذه العاصفة، السعودي منهم يريد وقف المد الإيراني في المنطقة، واليمني يريد التحرر من الانقلاب الحوثي، فبدا لهم وكأن ذلك في خطر. لم يستمعوا إلى المتحدث العسكري العميد أحمد عسيري، وهو يؤكد أن العمليات العسكرية لن تتوقف، ولا غيره من المحللين الذين يؤكدون أن السعودية ماضية في هدفها الكبير، وأن ما حصل مجرد تعديل لفظي وإجرائي، يقوم على أن تتوقف العمليات التي «تبادر» بها طائرات التحالف لتدمير قدرات الانقلاب (الحوثي/ الصالحي)، إلى عمليات عسكرية هي الأخرى وبكل قوة الحزم السابق، ولكنها تعتمد على «رد الفعل» لخروقات يقوم بها الانقلاب.

يبدو أنه كانت هناك وعود إيرانية، ووساطة عمانية ومصرية، تم تداولها عبر وسائل الإعلام، ولكن لم تعلن رسمياً، معظم بنودها تصب في المطالب السعودية كعودة الشرعية، وانسحاب الحوثيين وقوات صالح من المدن والمقار العسكرية، واستئناف جلسات الحوار وإجراء انتخابات، وغير ذلك من الإجراءات التي تصب نحو السلم وبناء يمن تعددي لا حوثي ولا عسكري. لم يصدر حتى الآن عن أي مصدر سعودي يؤكد أو ينفي ذلك، لعله تعبير عن عدم ثقة الرياض بالوعود الإيرانية؛ لأنها مرجعية الحوثيين، وهي وإن لم تعد تثق فيهم إلا أن ديبلوماسيتها ذات الصدر الوسيع لا تقطع مع أحد شعرة معاوية (حتى مع الإيرانيين)، وتبقي الباب مواربا، لعل هناك حكمة ما تعود إليهم.

لم تخيب إيران -كعادتها- توقعات السعودية، في اليوم التالي، بل في الليلة نفسها استمر الحوثي وقوات صالح في عدوانها، فاستهدفوا بقصف عنيف مقار كتيبتين انشقت عن اللواء الـ35 في تعز وعادت إلى الشرعية، مع الصباح اقتحموا المقار، ولكن طائرات التحالف لم تتأخر في الرد عليهم، وقامت بقصف واسع في محيط المقار والمطار وعادت الحرب من جديد، ولعل مزيداً من الغارات ستقع ريثما تنشر هذه المقالة، وهو ما يعني أن «عاصفة الحزم» لا تزال مستمرة وإن سميت بعودة الأمل، بل قد تأخذ مساراً أكثر شراسة.

إيران في حالة «إنكار» حادة، فهي لا تكاد تصدق ما يجري حولها، هزيمة كبرى في اليمن، وبداية هزيمة في سورية، منذ سقوط بغداد 2003 بيد الأميركيين، وهي تحقق الانتصار بعد الآخر، بدا لهم أن هناك روحاً إلهية من علو، أو من سرداب عميق تمضي فوق أيديهم وتوجههم من تكريت إلى القصير إلى صعدة فعدن.

وحتى تنتقل من حالة «الإنكار» إلى حالة الإدراك ثم القبول، يجب أن نتوقع الكثير من الشر الإيراني، لن توقف المملكة إطلاق النار؛ لأنه يعني تقسيم اليمن، وهذا انتصار لإيران، فالسعودية تريد يمناً واحداً موحداً، يقرر أهله مصيرهم واختياراتهم عبر أدوات سلمية وحوار وطني، بينما ستقبل إيران يمناً مقسماً طالماً يوفر لها موطئ قدم هناك.

حتى لو أخرجت «عاصفة الحزم» الحوثيين من صنعاء، ودمرت قدرات علي عبدالله صالح العسكرية، ولكن أطلقت عقال حرب أهلية تدمره، فسيكون ذلك انتصاراً لإيران؛ لأنها تريد أن تكون اليمن نزفاً للسعودية، أو فيتنامه، كما يحلو للإيراني البغيض أن يقول، بينما السعودية تقول إنها لا تريد حرباً لا في اليمن ولا مع اليمن، وأسعد أيامها حين يضع الحوثي السلاح جانباً، ويتوجه إلى طاولة المفاوضات؛ ليناقش مع يمني آخر مطالبه، وما يعتقده من حقوق له، ويعتمد دستوراً يمنياً خالصاً، ويحدد موعداً لانتخابات قادمة يشارك فيها.

مسافةً أخلاقيةً هائلة بين السعودية وإيران، تحاول تغطيتها بحديث كاذب عن السلام والتفاوض، بينما يفخر رئيسها بأساطيله التي وصلت إلى عدن والبحر المتوسط، ويتوعد تابعه الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أنه «إذا أرسلنا ألف مقاتل إلى سورية، فسوف نرسل ألفين»، إنه تصعيد إيراني خطير قد يدفع المنطقة كلها إلى أزمة.

من الواضح أن إيران بحاجة إلى صدمة تجعلها تفيق من غيها، واليمن أول تلك الصدمات، لعلهم حينها يستيقظون ويطلبون اجتماعاً علنياً أو سرياً، يعرضون صفقة أخرى أكبر من عرض الأسبوع الماضي، اليمن في مقابل سورية، أو سورية في مقابل العراق أو غير ذلك من سياسات إمارات العصور الوسطى، سيرد عليهم المفاوض السعودي «هذه بلدان مستقلة وشعوب حرة، ولا نستطيع أن نفاوض بالنيابة عنها، اذهبوا أنتم وخاطبوا السوريين والعراقيين واليمنيين».

كلام السعودي ستعززه قوة على الأرض، تجعل السياسي الإيراني يدرك خواء خطابه وزعمه أنه يقاتل من أجل المستضعفين، بينما ينام ويصحو بين بشار الأسد وعلي عبدالله صالح، ديكتاتوريين مستبدين، ورائحة عرق ودم قذر تفوح من أجسادهم جميعاً، كل كتب الخميني وأشرطته (الكاسيت)، التي دعا فيها إلى ثورة المستضعفين والعدل والحرية اختلطت بأجساد مرتزقة حزب الله والأفغان والعراقيين، الذين يشحنونهم إلى سورية فيقتُلون ويُقتَلون، لم يعد أحد يستطيع قراءة الخطب البليغة، وقد تلطخت بالدم، ولا سماع الأشرطة وسط صريخ المعذِّبين والمعذَّبين.

سيعد الإيراني مفاوضه السعودي أنهم سيفكرون جدياً بالانسحاب من سورية، وترك الشعب السوري يقرر مصيره، ويطمئنه أنه سيبلغ الحوثيين بضرورة الانسحاب من صنعاء والمقار العسكرية والوزارات، بعد ساعات يصل إلى السعودي تقرير استخباراتي مدعماً بالصور عن سفينة إيرانية تحاول التسلل إلى ميناء يمني صغير؛ لإفراغ شحنة أسلحة، وطائرة تصل إلى مطار دمشق محملة بصواريخ «فيل» الفعالة في تدمير المدن وقتل المدنيين، يغضب السعودي ويقسم أنه لا يفاوض إيرانياً مرة أخرى.

من ثم لا بد من الحزم معها حتى تستفيق. يجب أن تستمر «عاصفة الحزم» أو «عودة الأمل» وتتوسع، لقد ضاق معظم العالم الإسلامي من مغامرات طهران العبثية، وستجد السعودية إذا ما استمرت بعاصفتها الديبلوماسية وحزمها مزيداً من التأييد وحسم للمواقف المترددة.

أما إيران فستتغير، فبينهم أصوات خافتة، ملت الحروب والخرافات، تريد أن تكون تركيا أخرى، تعيش نهضة اقتصادية وصناعية، توفر وظائف لثلث الشباب الإيراني العاطل من العمل، إنهم يرون التاريخ وقد فتح لبلادهم باباً تلج منها إلى المستقبل ويخرجها من الماضي.

لعل إيرانياً عاقلاً يقول أن لا حاجة لمعركة خاسرة في سورية، لنعقد صفقة مع السعوديين عنوانها: «سلام في اليمن، سلام في إيران وكل المنطقة».

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/837997/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

لدي خبر جيد لليمنيين، لقد باتت السعودية ملتزمة باليمن حتى بعد الانتصار في الحرب وسقوط الحوثيين والرئيس المخلوع ودولته العميقة، لم يقل ذلك أي مسؤول سعودي ولكنه من مقتضيات الحال، فالانتصار هناك بالنسبة للمملكة، ليس بتحقيق تلك الأهداف...

سلام في اليمن ... سلام في السعودية

منذ 17 أبريل 2015 / 17:49 | جمال خاشقجي

لدي خبر جيد لليمنيين، لقد باتت السعودية ملتزمة باليمن حتى بعد الانتصار في الحرب وسقوط الحوثيين والرئيس المخلوع ودولته العميقة، لم يقل ذلك أي مسؤول سعودي ولكنه من مقتضيات الحال، فالانتصار هناك بالنسبة للمملكة، ليس بتحقيق تلك الأهداف قصيرة الأجل وإن كانت مهمة، وإنما بتحقيق سلام كامل في اليمن، كي يكون هناك سلام في السعودية.

لقد أسقط جورج بوش الابن، صدام حسين ونظامه في العراق، ولكنه فشل في بناء عراق مستقر جديد على رغم قوة أميركا وجبروتها، ولا يزال الأميركيون وقبلهم العرب والعراقيون يسخطون عليه. الخبر الآخر الجيد أن السعوديين أحكم من جورج بوش.

الانتصار لن يكون بعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء، وإنما بتحقيق أهداف ثورة 2011 اليمنية ببناء يمن تعددي جديد يقوم على مبادئ الحرية والعدالة واحترام سيادة القانون، وما عدا ذلك يكون استمراراً للحال التي أوصلت اليمن إلى ما كان عليه قبل «انقلاب الحوثيين والرئيس المخلوع، وإهداراً للجهد والروح الإيجابية التي سادت المنطقة بعد إطلاق «عاصفة الحزم».

فالشرعية هناك ليست في هادي فقط وإن كان الرمز المتبقي منها، ومنها تأتي أهميته والقبول به على رغم تحفظات شتى القوى اليمنية على أدائه، الشرعية هي للثورة وأهدافها التي أوصلت الرئيس هادي إلى منصب الرئيس ليرعى عملية سياسية تفاوضية تنتهي وبالتوافق بين كل مكونات المجتمع إلى يمن جديد صيغت ملامحه في حلم شباب ضحى بحياته في ميادين التغيير طوال شهور مؤلمة عدة قبل أربعة أعوام قاسية.

تدريجياً، وبعد كل عملية قصف، وتقدم تحققه المقاومة الشعبية على الأرض، والانتصارات السياسية التي حققتها المملكة في مجلس الأمن والأروقة الدولية، يتأكد أن السعودية باتت مسؤولة عن اليمن أكثر من أي يوم مضى حتى يتحقق سلام كامل فيه، ومن ثم مشروع تنمية يجعل الزمن يبتسم لليمن بعدما بلغ حد إعلانه «بلداً فاشلاً» قبل هذه الأزمة، بل حتى قبل انفجار الربيع العربي في وجه استبداد صالح.

ربما «سلام كامل» يحتاج إلى عام أو اثنين، ولكن لا بد أن تبدأ عملية سياسية في اليمن بعدما تضع الحرب أوزارها لكي تعلن الرياض أنها حققت أهدافها، وستكون أكثر من أي وقت مضى مراقباً وضامناً وراعياً لها، ولكن لضمان نجاح العملية يجب عليها أن تعيد قراءة الحدث اليمني، فتتخلى عن تلك القراءة الخاطئة التي قادت إلى المبادرة الخليجية الشهيرة، الحريصة على «الاستقرار» فقط بالمحافظة على «النظام» وما هو بنظام وإنما دولة صالح الخربة التي انفجرت لاحقاً في وجه المملكة، وتستبدلها بقراءة صحيحة للتاريخ، وهي أن ثورة فبراير 2011 تطور حتمي وطبيعي لليمن، وتعبير عن تطلعات غالبية شعبه وهم الشباب، الرافضون للاستبداد، كان حوثياً أو عسكرياً يحكم باليمن مرة أخرى من خلال أمن ومخابرات، وإنما صيغة تشاركية تنظم تعددية المجتمع.

لقد رفضت المملكة طغيان الحوثي، ليس لأنه واجهة لتمدد إيراني لا تحتمله بجوارها فقط، بل لأنه أيضاً نظام حكم لن ينجح إلا بالقمع والتجبر على بقية مكونات الشعب هناك، بل سيكون أسوأ من صالح، فالأخير لم يكن عقائدياً يريد فرض «هوية» مختلفة على اليمنيين، إنما كان مهتماً بالحكم فقط، مستعداً أن يكون سعودياً، أو صدامياً، أو «إخوان مسلمين» وآخر تحولاته حوثي، طالما أنه يحكم.

أما الحوثي فلديه مشروع ورؤية يريد فرضهما على اليمنيين، ولو استقر له الأمر فستشتعل ثورات واحتجاجات، فيقمعها مثل كل انقلاب، فيسيل دم جديد يجدد الثورة والغضب، يقسّم اليمن، هذا سبب آخر للسعودية دفعها للتدخل، وبالتالي يجب ألا تسمح الرياض بخروج نظام جديد يحكم اليمن يشبه صالح أو الحوثيين بعد الانتصار عليهما.

القراءة الصحيحة للتاريخ، أن الشرعية التي تدعمها المملكة في اليمن وتريد عودتها إليه، لا تقتصر على الرئيس هادي، إنه مجرد رمز عابر لها، بل إن ثورة فبراير 2011 هي قوامها، فهي التي أوصلت هادي إلى السلطة، ومعه منظومة كاملة من تطلعات شباب اليمن والذين غيبوا عن الساحة ولكن تسللت أفكارهم إلى لجان اجتمعت خلال جلسات الحوار الوطني ومسودة دستور.

للتعبير عنها، اتصلت بأحدهم، ممن شارك في الثورة، وعاش انتصارها، ثم اختطافها فهزيمتها، اسمه مأرب الورد، هذا اسمه الحقيقي وليس الكودي، صحافي يمني فحددها قائلاً: «ثورة فبراير رفعت مطلب إسقاط النظام السياسي وإقامة نظام ديموقراطي بديلاً عنه بالتدريج وإعادة الاعتبار للشعب كمالك للسلطة، بما يؤدي إلى بناء دولة حديثة يسودها حكم القانون والعدالة والمواطنة»، ويؤمن مأرب الورد بأن «مخرجات الحوار» التي لا تزال كل الأطراف اليمنية وعلى رغم الحرب والانقلاب تعتبرها مرجعية العملية السياسية الواجب العودة لها من قبل كل الأطراف بما في ذلك الحوثيون، إنما هي تعبير عن «عملية التغيير لتحقيق أهداف الثورة، ونؤمن بأنها وفرت حلولاً لمشكلات البلاد كافة، لكن الانتكاسة حصلت بعد ذلك وعدنا إلى ما قبل الثورة، حيث عاد صالح متخفياً بلافتة الحوثي، واتضح لنا أنه كان يملك دولة عميقة - إن صح التعبير - إذ ظهر أن كل شيء كان بيده من أجهزة أمنية وعسكرية وقضاء ومصالح اقتصادية، وهذا ما أدى إلى الانقلاب على العملية السياسية التوافقية الشرعية وإجهاض حلم شباب الثورة».

هذه القناعة جعلت مأرب وشباب الثورة يؤمنون بأن «بناء دولة مدنية لا يمكن أن يتم في بلد يعج بملايين من قطع السلاح المختلفة وخصوصاً المتوسطة والثقيلة منها، فلا بد من حصر حق تملك السلاح بيد الدولة، فهي الجهة الشرعية المخولة باستخدام القوة، لضمان التكافؤ وعدم استخدام طرف لقوته ضد آخر يفوز بأي استحقاق انتخابي، وهذا وحده كان الضامن لتداول سلمي للسلطة، لا تداول العنف والصراعات».

يعتقد مأرب أن سحب السلاح من السياسة اليمنية هو الحل، ويطالب بأن يكون بين أهداف عاصفة الحزم، فيقول: «الحوثيون ونتيجة لامتلاكهم أسلحة تماثل قوة الجيش لم يلتزموا بمخرجات الحوار التي شاركوا بها، ولم يحترموا العملية السياسية لقناعتهم بأن القوة كفيلة بتحقيق ما لم يحصلوا عليه بغيرها»، ويرى أنه «لو تم إجبارهم على التخلي عنها (الأسلحة الثقيلة) كشرط أو مقابل لإشراكهم بالحوار ولو أصرّ على ذلك (المبعوث الأممي المستقيل جمال بنعمر) لما وصلنا إلى هذا الحال، لكن للأسف لم يحصل حتى بعد انتهاء الحوار».

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن أفضل ما تفعله عاصفة الحزم هو «إنهاء الترسانة العسكرية للحوثيين وصالح، مع أني أعلم أنها مقدرات الجيش والأمن التي نهبوها وسيطروا عليها، ولكنّ إنهاءها سيوفر بيئة آمنة وحقيقية لبناء دولة للجميع ليس فيها قوي يستطيع أن ينقضّ عليها في أي وقت».

ما هي الدولة التي حلم بها مأرب الورد ورفاقه عندما كانوا يعتصمون في ساحة التغيير بصنعاء قبل أربعة أعوام؟ أجابني قائلاً الثورة «دولة ترعى مصالح المواطنين لا دولة الواسطة والحياد. دولة تحكم بالقانون لا بالعرف القبلي، دولة تستمع لصوت كل مواطنيها لا مشايخ القبائل ممن يبتزونها، دولة لا تحضر في السلم جابية للغنائم والضرائب وفي الحروب (الداخلية) تلوذ بالحياد حتى وهي طرف في الصراع».

اختتم حديثه بأن إصلاح القضاء كان في أعلى أولويات الثورة لبناء دولة قانون، «فالجهاز القضائي هو المناط به إنفاذ سلطة القانون، لأن القضاء كان غائباً وفي خدمة النظام لا الحق وإنصاف الناس».

إنها طلبات منطقية، ولو حققتها المملكة لشعب اليمن، لا بتدخل مباشر وإنما بحماية عملية سياسية آمنة تفضي إليها، فإن ذلك كفيل بتحويل اليمن إلى بلد سعيد منتج، لا فاشل يحكمه ديكتاتور يستجدي المملكة والخليج مالاً لكي يوفر استقراراً عجز عن توفيره بسوء إدارته وإقصائيته.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/837163/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

ستنتصر «عاصفة الحزم» بإذن الله، ذلك أن مطالبها بسيطة وفي سياق أخلاقي مدعوم محلياً وإقليمياً ودولياً، فكل ما تريده هو دعم الشرعية التي يمكن تأسيس يمن المستقبل عليها، وحض الحوثيين على الجلوس على طاولة حوار مع بقية الفصائل اليمنية من دون...

أخي الحوثي: السعودية ثابت... إيران متحول والحكمة يمانية

منذ 10 أبريل 2015 / 18:12 |جمال خاشقجي

ستنتصر «عاصفة الحزم» بإذن الله، ذلك أن مطالبها بسيطة وفي سياق أخلاقي مدعوم محلياً وإقليمياً ودولياً، فكل ما تريده هو دعم الشرعية التي يمكن تأسيس يمن المستقبل عليها، وحض الحوثيين على الجلوس على طاولة حوار مع بقية الفصائل اليمنية من دون سلاح يهددون به من يعارضهم.

ليس للسعودية أطماع في اليمن، ولا تنوي إعادة التفاوض على حدوده، وبالتأكيد لا تنوي إرسال «بول بريمر» إلى صنعاء بعد الحرب، ولا تشكيل حكومة فيه أو لجنة لإعادة كتابة دستوره، ذلك أن في اليمن شرعية ومسودة دستور ومخرجات حوار انهمك اليمنيون ومن بينهم «أنصار الله» في الاتفاق عليها حتى استبد الأخير واستخدم الدبابة والقتل والاختطاف أدوات للحوار عوضاً عن الحجة والبيان، وهو ما أدى إلى الحرب الجارية الآن.

مشكلة الحوثي هي نفس مشكلة جماعة «الوفاق» في البحرين. لقد حصلت الأخيرة على تنازلات من الحكومة البحرينية خلال المفاوضات الصادقة التي قادها ولي العهد البحريني الشاب الشيخ سلمان آل خليفة ما لم تحصل عليه أية معارضة في الخليج. كان «الوفاق» يفاوض ويستمع وفي لحظة القرار يستأذن ويطلب مهلة «للتشاور مع الإخوة وقواعد الحركة» ليعود في اليوم التالي ليرفع السقف، أو يلجأ لشباب يقول إنه عاجز عن التحكم فيه، يحرقون سيارة شرطة فتتعكر الأجواء وتفشل المفاوضات.

الجميع يعرف أنه لم يطلب المهلة للتشاور، وإنما للاتصال بطهران. هنا تختلف الحسابات البحرينية المدركة لواقعها ومحيطها مع الحسابات الإيرانية الأنانية والمعقدة، المتداخلة مع أساطير أصولية وخطط توسع إقليمية في العراق وسورية، وأطماع نفطية، ومفاوضات دولية ترسم علاقات مصالحها مع الغرب حول النووي والنفط وخطوط الغاز العابرة للقارات والشركات الكبرى. وسط هذه الغابة من السياسة تضيع مصلحة شيعة البحرين الراغبين في مجرد مشاركة شعبية واستعجال مشاريع الإسكان وتوظيف العاطلين، تصبح همومهم مجرد «ورقة لعب» أخرى بين 52 ورقة أخرى، أهميتها في موقعها لإيران ومصالحها وليس في الورقة نفسها.

هذا هو «المتحول» الإيراني الذي حان الوقت أن يدرك الحوثي حقيقته. لقد وعده بالمساعدة، هدد الإيرانيون السعوديين وتوعدوهم، من المرشد الأعلى حتى خطيب المسجد الذي لم يسمع به أحد، ولكن ستمر الأيام ولن يأتي «الأخ الإيراني الأكبر». عندما تختار إيران بين طهران وصعدة، فستختار الأولى، حينها سيكتشف الحوثي ذلك متأخراً بعدما يكون قد وضع كل بيضه في السلة الإيرانية، فيفسد البيض ويجد نفسه وحيداً أمام الثابت السعودي.

لقد كسب الكثير وأكثر مما كان يحلم به يوم كان طالباً نجيباً في حوزات قم، ثم ثائراً في صعدة يتفاوض مع مخابرات علي عبدالله صالح. لو توقف الحوثي يوم وقّع برعاية المبعوث الأممي جمال بن عمر اتفاق السلم والشراكة الوطنية بعد ساعات من دخولهم صنعاء في أيلول (سبتمبر) الماضي، لكان في حال أفضل ألف مرة مما هو عليه اليوم. حصل ليلتها على كل شيء وأصبح «السيد» المتوّج الذي سيحكم اليمن من وراء ستار في صعدة، ولكنه ارتكب خطيئة «الوفاق» البحريني، سلّم قراره إلى طهران فأطمعته في المزيد خدمة لمصالحها. أصبح مجرد ورقة لعب أخرى بين أوراق اللاعب الحقيقي، غابت مصلحته، وحضرت مصلحة إيران الكلية. أصبح مجرد ملف إيراني آخر، مفاوضات لوزان ومعركة تكريت وتقدم المعارضة السورية في إدلب.

إيران لاعب محترف، ولن تتردد في التخلص من ورقة اللعب التي لا تحتاجها، إذا ما جاءها ضغط لا تحتمله. لها مصالح أكبر مع تركيا وباكستان. رفع العقوبات عنها وإعادة الحياة للاقتصاد الإيراني أهم عندها من كل اليمن وليس الحوثيين فقط.

أما السعودية، فهي «الثابت» لا تستطيع أن تلقي بعيداً بورقة اليمن، لأن اليمن ليس «لعبة» بيدها ولا أداة ضغط، وإنما أخ وجار، أنفقت فيه بلايين لعلها تشركه في بعض نعمة نفط الخليج فانتهى معظمه في جيب علي عبدالله صالح. لو اتخذت المملكة قراراً تفضيلياً للعمالة

اليمنية فوفد عليها مليون يمني آخر لانفتح رزق لمليون بيت في اليمن. السعودية تؤثر في اليمن عشرات المرات أكثر من أي طرف آخر، وحان الوقت أن يستمع السيد عبدالملك الحوثي لذلك وهو يقلب اختياراته بينما تأتيه الأخبار تباعاً عن فقدانه لمعسكر اعتقد أنه يستطيع به أن يحكم بعضاً من اليمن ومخازن سلاح هائلة وردته من إيران اعتقد أنها كافية لحكم البعض الآخر. بالطبع لن تعرض عليه الرياض أي إغراءات للتفاوض أو ضمانات الآن وقبل أن يلوح هو برغبة للصلح، فهي في زمن الحرب، والحرب تستوجب الشدة، ولكن لو حلل الموقف لرأى أن ليس للمملكة موقف منه غير تبعيته لإيران ثم استبداده، ولكن ليس لها موقف من أهله وعشيرته الذين تعرفهم جيداً. لعله جاء المملكة يوماً برفقة جده العلامة بدر الدين الحوثي عندما كان يقضي شهوراً بين جدة والرياض معلماً لأبناء الأسر الهاشمية التي حكمت اليمن واستقرت بعد الثورة في المملكة، القبائل التي يهيمن عليها ويحارب بهم من أجل إيران كان أبناؤهم وأجدادهم في جيش الإمام الذي كانت تدعمه الرياض. ليتفكر قليلاً وسينتبه إلى أن التاريخ والجغرافيا يجعلان الرياض أقرب له من طهران، وهي الثابتة التي لا تستطيع أن تغيّر التزامها باليمن حتى لو أرادت.

نعم، عنوان الحرب الحالي هم «الحوثيون» لأنهم تصدروا الانقلاب، ولنزعتهم للهيمنة ورفضهم للشراكة، ولكنهم في بعدهم المذهبي «ثابت» آخر هو الآخر، والمملكة تعرف ذلك وتقبل به، ودعك من خطاب الحرب الذي يشيطن الحوثيين، فهو سيتغير في زمن السلم.

علي عبدالله صالح أو من اتفق على تسميته بالمخلوع «متحول» بل إنه سيد المتحولين. كان حليفاً للمملكة، ثم مع صدام، ثم عاد للمملكة، حارب الحوثيين، ثم حالفهم بل يحارب معهم الآن وهو وجيشه رأس حربتهم، بينما كان مستعداً للانقلاب عليهم لو وافق السعوديون على عرض حمله وريثه وابنه أحمد للرياض قبل «العاصفة» بأيام. شخص كهذا من الخطأ القبول به في مقبل الأيام في اليمن، ليس لأن ذلك يتنافى مع القيم الأخلاقية وإنما لأنه مهدد للأمن. صالح ينتمي إلى زمن قديم، إلى كتاب «الأمير» لميكافيلي، معني بالحكم فقط والسيطرة، بينما اليمن القادم يجب أن يكون تشاركياً لكي ينجح ويستقر.

لو انتهت الحرب اليوم يمكن أن يكون هناك مكان على الطاولة للسيد عبدالملك الحوثي ولن يخسر شيئاً غير سلاحه، أما إذا انتهت بعد تقدم بري، وسقوط مدن، ودخول صنعاء، فإن المنتصر اليمني سيكون قاسياً، سيفرض الشروط المعتادة على المنهزم، أو أن يعاند الحوثي فيختار الحرب ولو من صعدة والجبل فتلك وصفة لحرب أهلية مدمرة للجميع.

لو قلّب عبدالملك الحوثي الثابت والمتحول بين يديه، وغلّب الحكمة اليمانية لاختار السلم والمصالحة له ولليمن، لعله يكون يوماً وزيراً في حكومة يمنية تتفاوض على مشروع إنماء اليمن الذي يمهد لضم اليمن لمجلس التعاون الخليجي في عام 2025. إنها وظيفة تبدو دون «الإمام المرشد» في صعدة ولكنها أكثر فائدة لليمن.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/836407/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D8%AE%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

لو كتبت مقالتي هذه للتعليق على اتفاق إيران والخمسة + 1، ولمّا تهب «عاصفة الحزم»، لكتبت مقالة محبطة تعبّر عن رأي سعودي محبط، ربما تكون أيضاً استسلامية تتدثر بواقعية الأمر الواقع، أو غاضبة ناقمة من ضعفنا نتيجة لخبطة الأولويات فانصرفنا عن...

«زائد 1 زائد ما بعد «عاصفة الحزم 5

منذ 4 أبريل 2015 / 01:23 | جمال خاشقجي

لو كتبت مقالتي هذه للتعليق على اتفاق إيران والخمسة + 1، ولمّا تهب «عاصفة الحزم»، لكتبت مقالة محبطة تعبّر عن رأي سعودي محبط، ربما تكون أيضاً استسلامية تتدثر بواقعية الأمر الواقع، أو غاضبة ناقمة من ضعفنا نتيجة لخبطة الأولويات فانصرفنا عن التهديدات الحقيقية إلى خلافات تافهة.

ولكنني أكتبها الآن بينما أستمع للعميد أحمد عسيري الناطق باسم القوات المسلحة السعودية التي تقود تحالف «عاصفة الحزم» الهادفة إلى تقليم أظافر إيران في المنطقة، وهو يقول بثقة: «إذا كان هناك مستشارون إيرانيون أو من «حزب الله» مع الحوثيين فسيلقون المصير نفسه». إذاً لا مكان في اليمن الآن - وبالتالي غيرها من بلاد العرب لاحقاً - لمستشارين إيرانيين أو من يتبعونها من ميليشيا يقتلون ويخيفون ويفرضون رؤيتهم الطائفية على مستقبل الأمة العربية، وبالتالي لم أعد أشعر باهتمام شديد إن توصل الأميركيون والأوربيون إلى اتفاق مع إيران يعطيها الحق بالاستمرار بمشروعها النووي «السلمي» ويرفع عنها العقوبات كلياً أو جزئياً أم لم يتفقوا.

فالذي يشغلني بصفتي مواطناً سعودياً هو هذا التمدد الإيراني، الذي يهدد أمننا الإقليمي والمحلي، ويغيّر هويتنا بالقوة والتخويف، ويصادم تطلعات شعوب المنطقة الى السلام والحرية والحق في الاختيار. لقد فشلت إيران في كل المبادئ التي أعلنتها ثورتها الإسلامية بأنها مع المستضعفين والوحدة الإسلامية والحرية. في سورية وقفوا مع ديكتاتور، وفي العراق اصطفوا طائفياً، وفي اليمن كذلك وخططوا لانقلاب يفرض فصيلاً بالقوة على كل اختيارات الشعب. المؤلم أنهم بدوا، وطوال عقد كامل، ماضين من نجاح إلى آخر، والعالم يعجب بالناجحين والمنتصرين حتى لو لم يحبهم، كهذا بدت تعليقات بعض المحللين السياسيين الأميركيين وهم يدعون الى صفحة جديدة مع إيران. إنها القوة الصاعدة، التي تقول وتفعل، ويمكن الاعتماد عليها في الحرب على «داعش» والإرهاب، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة. لا يزال في أميركا من يرى المنطقة بمنظارين فقط: محطة النفط، وأمن إسرائيل، فكان هذان هما محرك التفاوض مع الإيرانيين في مفاوضات جنيف والآن لوزان، يرون في رفع العقوبات عن إيران ما يحولها إلى شريك اقتصادي، تفرك الشركات الأميركية أيديها وهي تقرأ دراسات الفرص الاقتصادية المقبلة بعد خروج هذا الجنّي الاقتصادي الإيراني من قمقم العقوبات، أما إسرائيل فإن الشروط التي ستضعها الولايات المتحدة على المشروع النووي الإيراني كافية لجعله سلمياً، مع بقاء خيار العقاب العسكري لإسرائيل والولايات المتحدة لو ثبت لهما أن إيران تخاتلهما وتمضي في مشروع سري لتصنيع قنبلة نووية. التطوير بات مسألة من الماضي، إذ يجمع الخبراء أن ايران تمتلك اليوم المعرفة والتقنية الكافية. أما العرب وأهل الخليج، يسأل الأميركي، فأين سيذهبون؟ لا خيار لديهم غير قبول الأمر الواقع والاستمرار في تصدير مزيد من النفط وشراء مزيد من الأسلحة!

لقد تجاهل المزاج الأميركي كل أسباب القلق السعودي من التمدد الإيراني. كانوا يتعاملون معنا بمنطق «هذه مشكلاتكم الطائفية القديمة التي لم تستطيعوا حسمها خلال ألف عام، فلا تشغلونا بها». لم يلتفتوا بشكل جاد إلى كل الانتهاكات الإيرانية لمبادئ القانون الدولي وقواعد حسن الجوار، لم يهمهم تغلغل الإيرانيين في الأجهزة الأمنية العراقية حتى أصبحت تدار من طهران مباشرة، ولا دخول آلاف الإيرانيين وميليشيات طائفية يجلبونها حتى من أفغانستان إلى سورية لقتل سوريين يريدون الحرية والخلاص من الديكتاتور، لم يتحركوا لمنع «حزب الله» من أن يرسل رجاله وأسلحته إلى سورية، وهو وفق أي تعريف قانوني لا يمكن إلا أن يكون قوة عسكرية مارقة خارجة على سلطة الدولة اللبنانية. لم يوقفوا طائرة إيرانية واحدة يعلمون أنها محملة بأحدث أنواع الأسلحة وهي تتوجه إلى سورية، حيث منطقة صراع أعلنوا غير مرة منفردين أو من خلال الأمم المتحدة بضرورة حظر الأسلحة عنها، وكذلك إلى اليمن، حيث السفن تنقل الأسلحة، وطائرات إلى صنعاء تحمل مستشارين ومدربين، وربما مزيداً من المتعصبين الشيعة الذين احترفوا القتل الطائفي في العراق وسورية. تعلم أميركا أن كل هذا يهدد الأمن القومي لحليفتها السعودية، ولكنها ببساطة اكتفت بسحب جنودها من قاعدة العند القريبة من عدن بعدما بدا أن الحوثيين على وشك أن يطبقوا عليها، ومضوا بعيداً بلا مبالاة عجيبة.

قبل نحو العامين، كنت في إسطنبول مشاركاً في إحدى دورات المنتدى الاقتصادي العالمي، في حلقة حوار عن التهديدات الأمنية في المنطقة. قلت، إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية سقوط عشرات الآلاف في سورية، بقدر لا يقل عن روسيا والصين اللتين صوتتا بالفيتو أكثر من مرة لمنع التدخل هناك، فاميركا أيضاً تمنع السعودية وتركيا وقطر من توفير أسلحة نوعية للمعارضة السورية، أهمها الصواريخ الحرارية التي كان يمكن أن تحد من قدرة الطيران السوري الذي استمرأ، بعدما أمن العقاب، قصف المدنيين في المناطق المحررة لأهداف عقابية وليست عسكرية. بدا كلامي مزعجاً لباحث أميركي مشارك متخصص في الشؤون الدفاعية وصديق مفترض للمملكة، فقال بحدة «أنتم لديكم طائرات إف 16 وسلاحكم الجوي أقوى بمراحل من القوات الجوية السورية، لمَ لا تأخذون زمام المبادرة؟».

سكتُّ على مضض، ذلك أنني كنت معتقداً أننا لا نستطيع فعل ذلك من دون غطاء دولي، وتحديداً أميركي، بل حصلت على معلومات وقتها تؤكد منع الأميركيين السعودية وقطر من إرسال شحنة صواريخ «مان باد» الحرارية للسوريين كان يمكن أن تغيّر موازين المعركة وتنقذ أرواحاً كثيرة. من الواضح أن هذا العجز هو خبر من ماض سحيق، فلقد دفعتنا «عاصفة الحزم»، وخلال 10 أيام فقط ومعنا كل المنطقة، إلى مستقبل مختلف متقدم بأعوام عدة.

بالتالي لم يعد مهماً أوقّعوا أم لم يوقعوا، سالموا إيران أم حاربوها، المهم أن المملكة استعادت الزمام لنفسها وللمنطقة، فبدت ماضية في مشروعين مهمين: الأول سحب البساط بالكامل من تحت أرجل إيران في حيزنا العربي، والثاني لا يقل أهمية، إذ أكد لي مصدر مطلع أن سياسة المملكة حيال الطاقة النووية ستختلف تماماً فور توقيع أي عقد مع إيران، فكل ما ستحصل عليه من الدول الكبرى من منشآت وتقنيات والمقدار المسموح به لتخصيب اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزي ستعتبره المملكة حقاً لها أيضاً تسعى من خلاله لتطوير برنامجها النووي.

إنه توازن القوى الذي يضمن السلام من حماقات مغامر يريد إعادة صوغ التاريخ والجغرافيا.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/835671/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/5-%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%AF-1-%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85

كتبت قبل أسابيع مقالة عنوانها «لكل زمان دولة ورجال وسياسة خارجية». اليوم وبعد «عاصفة الحزم» فإن الزمان سيجود بما هو أكثر من ذلك. إنه «مبدأ سلمان». والحق أن كلمة مبدأ لا تشرح الفكرة تماماً، إذ إن أصل هذا المصطلح الكلمة الإنكليزية...

مبدأ سلمان

منذ 27 مارس 2015 / 17:10 |جمال خاشقجي

كتبت قبل أسابيع مقالة عنوانها «لكل زمان دولة ورجال وسياسة خارجية». اليوم وبعد «عاصفة الحزم» فإن الزمان سيجود بما هو أكثر من ذلك. إنه «مبدأ سلمان». والحق أن كلمة مبدأ لا تشرح الفكرة تماماً، إذ إن أصل هذا المصطلح الكلمة الإنكليزية Doctrine التي تعني «سياسة تقوم على مبادئ والتزامات أخلاقية». وأبرز «مبدأ» اشتهر في العصر الحديث هو «مبدأ ايزنهاور»، الرئيس الأميركي الوحيد الذي أنصف العرب عندما «أمر» الإسرائيليين والبريطانيين والفرنسيين بالانسحاب من مصر بعد عدوانهم الثلاثي عام 1956. لكن مبدأه اشتهر قبل ذلك، ويقوم على التزام الولايات المتحدة بالنصرة وتقديم العون مادياً أو عسكرياً لأي دولة تتعرض للتهديد من دولة أخرى.

فما هو «مبدأ سلمان»؟ يمكن لبيان دول الخليج الخمس الذي أسس لتحالف «عاصفة الحزم» أن يشرح المبدأ، فهو استجابة للرئيس اليمني الذي عرض بخطاب وجهه إلى قادة الخليج تداعي الوضع في بلاده واعتداءات ميليشيات الحوثيين على مؤسسات الدولة والأفراد بدعم خارجي، وفرضهم رأيهم على الشعب اليمني بالقوة والتخويف، فكان أن استجاب له مجلس التعاون بوعد «ردع العدوان»، واستعادة الأمن عبر العملية السياسية. وما أكثر الدول والشعوب العربية التي تتعرض اليوم إلى عدوان، إما من أنظمة ديكتاتورية غاشمة أو طائفية متجبرة، أو جماعات وعصابات خارجة على الشرعية أو ضمنها ولكن تفرض أجندتها على الآخرين بالتخويف والعنف. لكن هل تستطيع دولة إقليمية مهما بلغت من القوة في محيطها أن تطبق مبدأ كهذا بمعزل عن القوى الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة؟ هذا ما فعله الملك سلمان بن عبدالعزيز وأسس لقاعدة جديدة في العلاقات الدولية، وهو ما تنبه إليه السيناتور الأميركي المخضرم جون ماكين، فصرح الخميس الماضي بعد ساعات من انطلاق «عاصفة الحزم» بأن «الدول العربية لم تعد تثق بالولايات المتحدة، ولذلك خططت لهذا التحالف بمعزل عنها». وأضاف أن تحالفاً كهذا لم يحصل منذ عقود.

إذاً هذا فعل يؤسس لواقع جديد صنعه الملك سلمان فكيف حصل وهل يمكن أن يستمر؟ أعتقد بأن الخطوة الأولى كانت عندما قرر العاهل السعودي أن بلاده لا تستطيع أن تحتمل أكثر السياسة التوسعية الإيرانية المستفزة في المنطقة ولا السكوت الأميركي عن ذلك. لم يعد يهم السعودية ما إذا كان هذا السكوت ضعفاً عابراً لرئيس ستنتهي ولايته بعد عامين، أم مؤامرة، أم صفقة كبرى يساوم بها الرئيس باراك أوباما الإيرانيين وهو يفاوضهم على مشروعهم النووي. يبدو أن العاهل السعودي قرر أن المصلحة السعودية هي «الأبدى»، وإذا ما اضطرت السعودية إلى التصرف منفردة فستفعل. بالتأكيد كانت تفضل تلك الوصفة القديمة المجربة في التحالف مع حليفها القديم، لكن ما كان لها أن تربط مصير الوطن بذلك التحالف، وإن عمدت أولاً إلى أن تشكل تحالفاً من أشقائها وأصدقائها في العالمين العربي والإسلامي. ثم لا بد من أن أحداً ما قال للرئيس الأميركي (ويقال إنه ولي ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف)، إن السعودية ستقدم على عملية عسكرية في اليمن «بكم أو من دونكم»، وعرض عليه أسماء الدول المتحالفة مع المملكة.

ربما سوّف الأميركيون وطلبوا مهلة. توقعوا بأن السعوديين يختبرون عزمهم ويضغطون عليهم، لكن عندما رأوا «الحزم» قبلوا بالتعاون، وإن كان من دون المشاركة، ووعد أوباما بتوفير الدعم الاستخباراتي واللوجستي.

ما الذي نستفيده من ذلك في قابل الأيام؟

الفائدة الأولى أن الدول الإقليمية القوية كالسعودية تستطيع أن تقود، وإن تغير التاريخ، على الأقل تاريخها. والثانية أن الولايات المتحدة عندما ترى «الحزم» فستستجيب وتتبع القائد الإقليمي طالما أنه زعيم مستقل يتمتع بدعم شعبي وشرعية مع حزم وإصرار في المضي بما يريد، خصوصاً إذا ما كان ذلك متفقاً عليه أخلاقياً.

وثمة فائدة ثالثة هي أن الحلفاء يتفلتون في زمن التراخي والتردد، بل قد يتقلبون في أهوائهم، ويستقلون بسياستهم، فيعطلون ما تحقق ويربكون ما هو تحت التخطيط. لكن عندما يرون الحزم من القائد، يستقر أمرهم ويتغلبون على أهوائهم ويمضون حباً أو كرهاً في ركاب خطة القائد فيفيدوا أنفسهم قبل غيرهم.

اليوم، وقد دخلت عملية «عاصفة الحزم» يومها الثالث فلا بد من أن هناك من يراقب، فما يجري كما سبق القول قاعدة جديدة في علم «معالجة الأزمات»، وفي حال نجاحها سيشجع ذلك القوى الإقليمية الأخرى على تجربتها في مكان آخر.

السوريون فعلوا ذلك فور بدء العمليات، إذ بدا لهم أن ثمة مقاربة واضحة بين حالهم والحال اليمنية، فتمنوا أن يصيب رئيسهم ونظامه فاقدي الشرعية وفق توصيف أكثر من دولة بعضاً من هبوب «عاصفة الحزم». وكذلك الأتراك، الشريك القادم للسعودية في عملية «معالجة الأزمات» بعيداً من الولايات المتحدة، إذ قال لي مستشار الرئيس إبراهيم كلين الذي التقيته في أنقرة الخميس الماضي: «نعم ثمة تشابه واختلاف بين سورية واليمن. لكن هي المشاكل نفسها، والظروف نفسها والخصوم نفسهم، فيمكن للعملية السعودية أن تتكرر هنا، ولا بد من أن نفكر في ذلك».

كثيراً ما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برغبته في فرض منطقة حظر طيران ثم منطقة آمنة في شمال سورية، بل إنه عرض فكرته على الملك سلمان خلال قمتهما الأخيرة ووجد كل تأييد منه. لكن السائد أن تحقيق هذه الرغبة لن يكون من دون موافقة الولايات المتحدة، إذا نجحت عملية «عاصفة الحزم» فقد تقلب هذه القاعدة، وينتفي الشرط الأميركي، فيقول أردوغان: إذ فعلها السعوديون فلم لا أفعل مثلهم؟

لننظر وننتظر ونرَ، ومثلما أيد أردوغان السعودية في عمليتها في اليمن، ستؤيده السعودية بالتأكيد إذا ما قرر الأخذ بـ «مبدأ سلمان».

http://www.alhayat.com/article/834769/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86

ترددت في تلبية الدعوة إلى زيارة مخيم الزعتري، حيث يقيم أكثر من 80 ألف لاجئ سوري في الأردن غير بعيدين من حدود بلادهم. خشيت أن أتعرض مع من معي إلى ما تعرض له المبعوث الأممي السابق إلى سورية الأخضر الإبراهيمي في تشرين الأول (أكتوبر) 2012،...

في مخيم الزعتري

منذ 20 مارس 2015 / 17:31 | جمال خاشقجي

ترددت في تلبية الدعوة إلى زيارة مخيم الزعتري، حيث يقيم أكثر من 80 ألف لاجئ سوري في الأردن غير بعيدين من حدود بلادهم. خشيت أن أتعرض مع من معي إلى ما تعرض له المبعوث الأممي السابق إلى سورية الأخضر الإبراهيمي في تشرين الأول (أكتوبر) 2012، عندما احتج مئات من اللاجئين، وقيل إن بعضهم رموه بالحجارة لشعورهم أنه يسوف بهم وعاجز عن وقف الحرب الظالمة التي شردتهم.

لم يتحسن شيء منذ زيارة الإبراهيمي التي لم تسفر عن شيء، مثل زيارتي الإثنين الماضي مع مجموعة من الباحثين معظمهم ألمان، على هامش حلقة نقاش عقدوها في عمّان. وسمعت خلال الزيارة عبارة تختصر معاناة اللاجئين والشعب السوري عموماً «نلتقي دوماً بوفود، نعرض عليهم معاناتنا، ونقدم لهم مطالب متواضعة ويعطوننا وعوداً، ثم لا يحصل شيء». سمعت هذا العتب وسكتّ مع غيري، لأننا لا نستطيع أن نكذب، فلا شيء في الأفق يدعو إلى التفاؤل في ما يخص الشأن السوري.

في تلك الزيارة قبل عامين، وعد الإبراهيمي بأنه «سينقل ما رأى في المخيم إلى الأمم المتحدة». لابد من أنه فعل. حصل الكثير منذ أن صرح بذلك، ولكن ليس ما يوقف معاناتهم أو يعيدهم إلى وطنهم. استقال الإبراهيمي وجاء مبعوث أممي جديد بأفكار جديدة، تضاعف سكان المخيم وتحول من مخيم إلى مدينة كرافانات تضم 84 ألف سوري، ومر عليه منذ ذلك الوقت 430 ألف لاجئ انتقل بعضهم إلى مخيمات أخرى، أو تسربوا إلى حياة قاسية في المدن الأردنية حيث لا عمل ولا رعاية. وليس لنا اتهام الأردن بالتقصير، فاقتصاده المحدود بالكاد يكفي لتشغيل وطن أصبح مقصداً للاجئين العرب ممن حوله، استمر بشار الأسد في قصف كل مدينة وقرية تحدته وأعلنت رفضها لحكمه، واستمرأ الكذب، فزعم أنه يحارب عصابات وإرهاباً، لكنه في الحقيقة يحارب كل من رفض حكمه. في مذهب الطغاة العرب ومعهم جمع من «عبيد الطاعة»، فإن ذلك كافٍ كي يقتل النظام الأحرار، ويسوي المدن بالأرض، ثم يلومون بعد ذلك الربيع العربي والمؤمنين به ومن يتوق إلى الحرية، ولا يلومون الطاغية المستبد.

خلال هذين العامين عقد مؤتمر «جنيف 2» بهدف «تأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، تضم أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة»، كما ورد في «جنيف 1» وألح على تنفيذه الروس حلفاء بشار، فاجتمع هناك نصف دول العالم تقريباً، وبدا كما لو أن الجميع اتفق على إنهاء الصراع الذي كان مؤلماً وقبيحاً ومريراً يومها مثل ما هو اليوم. لكن النظام نجح في التملص وانصرف وزراء خارجية نصف دول العالم ولم يحصل شيء. هدد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالحرب والتدخل بعدما قصف بشار شعبه بالكيماوي ثم تراجع، وأعلن السعوديون والأتراك والفرنسيون وغيرهم أن بشار فقد الشرعية ولابد من وقف المجزرة، وفي الوقت نفسه استمر سكان الزعتري يستقبلون مزيداً من اللاجئين من الداخل السوري يحملون آلامهم وأطفالهم.

في بداية الأزمة كان النظام ينفي وجود لاجئين. كان الناطقون باسمه على قدر من الوقاحة أن يقول أحدهم إن هذه الخيام وهؤلاء البؤساء مجرد «شو» لتشويه صورة النظام الممانع. ومع تجاهل العالم لجرائم النظام واستهدافه للمتظاهرين العزل ليدفعهم إلى حمل السلاح لحماية أنفسهم وحديثه المستمر عن «العصابات المسلحة» التي كان يتمناها ليلغي صفة «السلمية» عن الثورة، توقف الناطقون باسمه

عن إنكار وجود لاجئين. ومرة أخرى كان من الوقاحة أن يقول أحدهم ولا يزال إن هؤلاء اللاجئين فارون من العصابات المسلحة، وأنهم نتيجة طبيعية للحرب على الإرهاب.

بعد عامين وأكثر من مغادرة الإبراهيمي ورفعه تقريراً عن أحوال المخيم حديث النشأة، أضحى السوريون يشكلون أكبر تعداد في العالم للاجئين من جنسية واحدة، بعدما احتل الأفغان هذا الموقع البائس لعقود. رسمياً، بات أكثر من نصف الشعب السوري لاجئاً، 4 ملايين موزعون بين تركيا ولبنان والأردن، وأكثر من 6 ملايين نازح داخل سورية يلاحقهم بشار ببراميله المتفجرة.

لم يعد الأردن قادراً على استيعاب المزيد، ولا لبنان وتركيا. حتى الأمم المتحدة لم تعد قادرة. في المخيم حدثتني شابة أميركية تشرف على برنامج الأمم المتحدة للغذاء عن برنامجهم المتطور لتوفير الغذاء للاجئين. برنامج رائع يحفظ بعضاً من كرامة اللاجئ، يعطونه بطاقة وفرتها شركة «ماستر كارد»، تشحنها الأمم المتحدة بـ20 ديناراً أردنياً كل شهر للفرد، لينفقها بحريته في سوبر ماركت داخل المخيم. فكرة جيدة، ولكن ينقصها شيء مهم هو المال. تقول إنهم بصدد خفض الـ20 ديناراً إلى 18 هذا الشهر وربما إلى نصف المبلغ بعد أشهر قليلة. إنها فقط 28 دولاراً أميركياً لكل لاجئ سوري مسجل لدى الأمم المتحدة وليس كل لاجئ سوري، وهؤلاء ضعف المسجلين. لكن لا يوجد مال ولا رغبة لدى المانحين، فالعالم تعود على المأساة السورية واختفت عن شاشات الأخبار العالمية.

تغلبت على مخاوفي وذهبت إلى المخيم. إنها بادية الشام، صحراء باردة في الشتاء، قرية الزعتري القريبة من المخيم ليست أحسن حالاً، فمن يختار ترك المخيم سيجد لا شيء ينتظره في المدينة، لا عمل ولا وظيفة. يبدو أن اليأس أصاب سكان المخيم، غلبتهم حاجات المعيشة وتفكك الثورة وتسويف العالم، فصرفتهم عن السياسة والتظاهر والغضب، لم يصرخ فينا من صرخ قبل عامين في وجه الإبراهيمي، إنما استمعت إلى شاب كان يعمل ممرضاً في درعا يقول: «لو أعود إلى سورية فمع من أقاتل؟ مع النصرة أم داعش؟ حتى النظام لا أمل أن ينتصر، لا شيء هناك غير الفوضى والقتل، وماذا أعمل هناك؟ بيوت مهدمة وقصف يومي، إذا انتصر النظام قتلك وإذا انتصر داعش قتلك. لدينا عمل كبير هنا ولكن كما ترى إمكانات قليلة».

شاب آخر يقول: «أتمنى لو شغلنا وقتنا المهدر هنا بالتعليم، نحتاج جامعة ولو فرشاً على الأرض، حتى لو كانت جامعة مفتوحة للتعليم عن بعد. على الأقل نتعلم شيئاً يمكننا من أن نبني به وطننا من جديد عندما نعود. لابد من أن نعود، فما من حرب إلا وتنتهي. لكنها ستنتهي بعد أن تأكل كل شيء، فمن سيبني سورية؟ من سيعلم أبناءنا، كل يوم يولد 80 طفلاً هنا ويبدو أننا سنبقى في الزعتري طويلاً».

لم أخبره أن ضابطاً أردنياً يبدو أنه آمر المكان أخبرني قبل أن ألتقي الشباب أن إدارة المخيم بصدد بناء شبكة مياه ومجارٍ، فلا بد أنه يعرف ذلك، وفي ظل الظروف التي يعيشها فإن هذا سيكون إنجازاً عظيماً.

إذاً المخيم باقٍ، بل يتحول إلى مدينة بائسة تنتظر شيئاً ما لا يبدو أنه سيحدث.

http://www.alhayat.com/article/833951/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%8A

تركت فندقي وتوجهت نحو الحرم النبوي الشريف قبيل صلاة المغرب بنحو نصف الساعة. لم يكن الحرم مزدحماً الخميس الماضي حين يفترض أن يكون هناك آلاف مثلي ممن اختاروا تمضية نهاية الأسبوع في المدينة المنورة لزيارة المصطفى عليه الصلاة السلام، وأداء...

صلاة استخارة لخادم الحرمين

منذ 13 مارس 2015 / 18:31 | جمال خاشقجي

تركت فندقي وتوجهت نحو الحرم النبوي الشريف قبيل صلاة المغرب بنحو نصف الساعة. لم يكن الحرم مزدحماً الخميس الماضي حين يفترض أن يكون هناك آلاف مثلي ممن اختاروا تمضية نهاية الأسبوع في المدينة المنورة لزيارة المصطفى عليه الصلاة السلام، وأداء صلاة الجمعة هناك.

ثمة تزاحم هنا، ولكن لا تزال هناك أماكن كثيرة شاغرة ومتاحة لي ولغيري. لو تيمنت وزاحمت من سبقني لوجدت مكاناً في الحصوة الأولى، ولكن اخترت مكاناً طيباً في الجهة الشرقية حيث توسعة الملك فهد، ليس بعيداً من موقع «اللبنة الأخيرة» التي تشرف رحمه الله بوضعها العام 1994، إيذاناً بإنهاء أكبر توسعة للحرم النبوي، جعلته قادراً على استيعاب أكثر من ربع مليون مصلٍ، بل يمكن أن تصل طاقته الاستيعابية إلى مليون مصلٍ بعد أن أضيفت الساحات المحيطة. كانت توسعة هائلة حتى شملت كامل المدينة النبوية، حيث عاش الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه وسيرته وأحداثها. شعور غريب عندما يدرك أي مسلم يقف في مكان ما من الحرم الحالي، فإنه يعيش في حيز مكاني ربما مر عليه حبيبه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام. وليت رئاسة الحرمين تستعين بخبراء يشيرون إلى مواقع تاريخية شهدت سيرته الطيبة في حيز الحرم.

بعد الصلاة توجهت للزيارة. هنا مكان مزدحم. تقف أمام المواجهة الشريفة، بل لن تستطيع أن تقف. أمواج خلفك تدفعك إلى الاستمرار في رحلتك البطيئة جداً. تنظر ناحيتها. تقرأ عبارة «هنا السلام على رسول الله». تضيع منك الكلمات: «السلام عليك يا سيدي يا رسول الله، اللهم أشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت...». وقبل أن تكمل، تجد نفسك أمام لوحة أخرى: «هنا السلام على أبي بكر الصديق»، وبجوارها تماماً: «هنا السلام على عمر بن الخطاب» رضي الله عنهما.

هذه مساحة لا مجال لتوسعتها، فهي محكومة بنصوص وتاريخ. وليت كل من يقترح أفكاراً غريبة تشوه المكان، مثل بناء دور ثانٍ في الروضة، أو عزل هذه المساحة عن الحرم، أن يُنهر ولا يسمح له بتكرار مثل هذه الحماقات. الحل الوحيد الممكن هو مزيد من التنظيم، والحق أن رئاسة الحرمين تمارس ضبطاً هنا اكتسبته عن خبرة، فلا تسمح لزائر يقصد الحجرة أن يغير رأيه ليلتف يساراً لدخول الروضة أو الحرم المجيدي. لا مجال غير أن تمضي في ذلك المسار المستقيم. رحلة السلام من باب السلام المرجو إلى باب السلام الدائم.

تأخرت في النوم صباح الجمعة بعدما أمضيت وقتاً طيباً في الحرم بعيد صلاة الفجر. إنها ساعة تجلٍ لو أمضيتها تدور بناظريك بين أطراف الحرم والمصلين والمسبحين والمستغفرين وفعلت مثلهم، ثم تريحهما على القبة الخضراء لرأيت كل همومك ومشاكلك تتفكك أمامك.

خلال استماعي إلى الخطبة، لفتت انتباهي الأسماء المكتوبة في أعلى الأقواس المحيطة بالحصوة، التي كانت أيام الصبا حصوة حقيقية، توجهت نحوها بعد الصلاة وجلت ببصري نحوها، إنها أسماء 24 علماً من أعلام المسلمين، صحابة اختلطت من دون ترتيب مع أسماء أئمة الشيعة الاثني عشرية. كأنني أراها للمرة الأولى، لا بد أنني رأيتها من قبل عندما كنت صبياً أجلس مع رفاق أو معلم لنا نتدارس. أعتقد بأن هذه الحصوة تستحق أن تسمى حصوة الوحدة الإسلامية. لو عاد النظام الإيراني إلى رشده وتوقف عن مغامراته التوسعية التي فرّقت المسلمين، وكانت أحد أسباب القتل والفوضى التي نعيشها من حولنا، واختار المصالحة مع إخوانه، فهذه الساحة مناسبة جداً لعقد قمة المصالحة الإسلامية الكبرى، أو على الأقل جلستها الافتتاحية.

لا بد من أننا كنا متسامحين خلال تلك الأيام عندما شيدت هذه التوسعة في عهد الملك سعود، واختيرت هذه الأسماء لتزين هذه الساحة بخط نسخ ذهبي متقن فوق أرضية خضراء. لا بد أيضاً من أن أكثر من متزمت بيننا كتب لأولياء الأمر يحضهم على إزالة هذه الأسماء، ولكن يأتيه الرد «بعدم المساس بأي شيء مضى عليه العمل». هذه القاعدة الذهبية التي وضعها الملك المؤسس عبدالعزيز عندما شرع بتوسعة الحرمين في عهده، وكان يرد بها على كل من يقترح تغييراً وتبديلاً فيهما.

بعد الصلاة وهذه التجليات، وجدت نفسي أستعد لمغادرة الحرم ومنه إلى جدة. كانت صورة الفنادق الحديثة وهي تشلح من رخامها ونوافذها تنتظر هدمها في إطار مشروع توسعة الحرم الجديدة والهائلة جداً تلاحقني. هل الحرم في حاجة إلى توسعة أخرى؟ مهما وسعنا في الحرم فلن نستطيع أن نوسع مقصد الزوار، المواجهة والروضة الشريفتين، فلم التوسعة التي ستكون كلفتها بليونية باهظة لا أحد يعرف ويجزم برقم محدد لها؟ توسعة تبعد أهالي المدينة من حرمهم.

أهالي المدينة هم روح الحرم، فتسميتهم الأولى «المجاورون». كانوا يأتون من أطراف العالم الإسلامي ليستقروا في المدينة حباً في الحرم وصاحبه عليه الصلاة والسلام، فشكلوا نسيجاً مدينياً خالصاً. ثم في العهد السعودي استمر هذا النسيج في التشكل. دخل أبناء القبائل العربية الذين كانوا يقيمون على أطرافها في النسيج المدني، ومعهم مئات من الأسر السعودية التي اختارت الهجرة والاستقرار في المدينة، خصوصاً من القصيم والأحساء. كل هؤلاء باتوا يشكلون أهل المدينة. هم روح الحرم، ولكن لا تجدهم في الحرم ولا حوله مثلما كانوا. الوصول إلى الحرم بات صعباً عليهم. المتاجر غلبها التستر والمتسترون، فأخرجوا السعوديين من السوق. الحرم في حاجة إلى مواقف سيارات أكثر من حاجته إلى توسعة جديدة، والسوق من حوله في حاجة إلى إعادة التاجر السعودي المديني إليه، فهو المعروف بحسن الاستقبال وحلاوة اللفظ وحسن المعشر. الحرم ليس مشروعاً استثمارياً، ولا ينبغي أن يكون. إنه حياة وروح وريحان وإيمان وصلاة وتسبيح واستغفار وعشق للمصطفى عليه الصلاة والسلام.

اخترت ركناً هادئاً في الحرم قبل مغادرتي، ونويت أن أصلي صلاة استخارة، قلت في ضميري إنها لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله. رفعت يدي بعد الركعتين، وتوجهت إلى الله عز وجل: «اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا نقدر وتعلم ولا نعلم، إنك أنت علام الغيوب. اللهم إن كنت تعلم أن في أمر توسعة الحرم النبوي الشريف خير للمسلمين في دينهم ودنياهم وعاقبة أمرهم فأتمها وأنجزها على أيدي عبدك وخادم حرمك سلمان بن عبدالعزيز وبارك لنا فيها وارضنا بها، وإن كنت ترى فيها هدراً للمال يكلف الدولة أعباء هي في غنى عنها في زمن كثرت فيه التحديات والتقلبات، وأن فيها إبعاد أهالي المدينة وأحباب نبيك من جيرة حبيبهم وحرمهم، فاصرفها عنا واصرفنا عنها، وأبدلهم عنها بما ييسر لهم الحياة إلى جوار حرم نبيك من مواقف سيارات وتسهيل في المواصلات وتحسين في الخدمات، واكتب لنا ولهم الخير حيث كان، وارضنا وارضهم بذلك».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/833244/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%86

لم أطلع على محضر اجتماعات العاهل السعودي بالرئيسين التركي والمصري، ولكني مستعدّ لأن أجزم بأن «الإخوان المسلمين» لم يُذكروا أبداً خلال الساعات التي أمضاها كلّ من الرئيسين مع الملك سلمان. كثير من الإعلاميين والمعلِّقين السياسيين كانت لهم...

سياسة شرق أوسطيّة جديدة من دون «الإخوان»

منذ 6 مارس 2015 / 18:04 |جمال خاشقجي

لم أطلع على محضر اجتماعات العاهل السعودي بالرئيسين التركي والمصري، ولكني مستعدّ لأن أجزم بأن «الإخوان المسلمين» لم يُذكروا أبداً خلال الساعات التي أمضاها كلّ من الرئيسين مع الملك سلمان. كثير من الإعلاميين والمعلِّقين السياسيين كانت لهم وجهة نظر أخرى، وانقسموا - على طريقة محللي كرة القدم - كلّ ينحاز الى فريقه المفضّل، بين قائل إن الرياض بصدد فتح صفحة جديدة مع الحركة العابرة للحدود، وآخر يحذّر من خطر ذلك. بل ذهب رجل أعمال إماراتي شهير إلى أن نشر مقالة على نصف صفحة في صحيفة كويتية، دعا فيها بعبارات «حادة» السعودية إلى ألا تفرش السجاد الأحمر للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قائلاً: «إنه لا يستحق ذلك بحكم علاقاته بالإخوان». بالطبع، لم تلتفت المملكة إلى مثل هذا الكلام، وفرشت السجاد الأحمر، وفتحت صفحة تعاون واسعة مع الأتراك.

حال الشرق العربي المتهاوي لم تعد تحتمل هذه الصراعات العبثية، بل يجب إخراج «عنصر» الإخوان وكل صاحب هوى أو أطماع ضيّقة من معادلة صناعة موقف فاعل لوقف حال التداعي هذه، والحق أن إقحام «عنصر» الإخوان في خطط مواجهة التداعي قبل عامين زاد على تفاقم الحال، وأدى إصرار بعضهم على إخراجهم من معادلات التغيير إلى تعطيل التعاون السعودي - التركي، وهو التعاون الوحيد القادر على وقف التداعي بحكم استقرار البلدين وقوّتهما، كما أدى إلى تفاقم الأوضاع في ليبيا واليمن وسورية، وتهديد الاستقرار في غيرها، بينما كان يجب النظر إلى «الإخوان» على أنهم مجرد طرف بين أطراف، وإعطاؤهم حجمهم الطبيعي من دون مبالغة ولا تقليل. يفوزون في انتخابات ويخسرون في أخرى، لا أكثر ولا أقل. الأهم منهم هي الأوطان واستقرارها مع استقرار التحوّل السلمي من خلال الديموقراطية ورعايتها، وإن كانت عرجاء، فالبديل عنها هو حرب قبيحة دميمة نراها في سورية والعراق وليبيا، ونخشاها في اليمن.

التعاون السعودي - التركي ضروري للمواجهة المقبلة، وهو في مصلحة مصر الدولة والوطن في نهاية المطاف، وليست المملكة في معرض الاختيار بينها وبين تركيا، فهي لن تنتقل من حال العداء لـ «الإخوان» إلى التحالف معهم، كما أنها لن تنتقل من حال التحالف و«الشيك على بياض»، وفق وصف الزميل في هذه الصحيفة الدكتور خالد الدخيل في مقالته الأسبوع الماضي إلى التخلّي عنهم، إنما ستكون في منزلة وسط بين المنازل الأربعة السابقة الذكر.

الهوس بموضوع «الإخوان» شغلنا عن المهمّ والأهم، كتب تُطبع، وكتّاب يُستأجرون، وأموال هائلة تهدر، ومؤتمرات تعقد، ومؤامرات تحاك، وفضائيات وصحافة تتخلى عن كل قيم المهنية وتتحوّل إلى إعلام حملاتي يقسم المجتمع ويشكّك الأخ في أخيه، محاكمة نوايا وحال استقطاب بغيضة امتدت حتى شملت المجتمع الواحد. مجلس التعاون الذي نفخر به والبقية الباقية من إنجازات أهل الخليج، كاد يفرط بسبب هذا الهوس، وضاعت خلال هذا اللجج أصوات العقلاء والحكماء الذين تسلّط عليهم الإعلام الحملاتي بمكارثية بغيضة تلوح لهم بالأصابع والتقارير السرية.

في الوقت نفسه، كان «داعش» كما يقول في شعاره «باقية وتتمدد»، وبالفعل تمدّد فوق معظم العراق الأوسط، والشرق السوري، واكتسح مناطق الثوار السوريين الذين استبسلوا في تخليصها من يد النظام الجائر، وتمدّد معه رئيس النظام السوري بشار الأسد بعدما كان يترنّح ويستعد العالم لاستبداله بحكم ديموقراطي في سورية. أنصار «داعش» اغتنموا فرصة الحرب على «الإخوان» في ليبيا، فتمددوا من كهوف في الجبل الأخضر إلى كل درنة ثم إلى سرت وجيوب عدة في ليبيا الغارقة في الفوضى، وها هم الآن يقتتلون مع قوات «فجر ليبيا» في منطقة الهلال النفطي، في وقت يزعم من بدأ الحرب هناك أنه و «الإخوان» نسيج واحد. لم يستمع أحد إلى خبير يعرف جيداً أن «الإخوان» مجرد فصيل وسط غابة من القوى القبلية والسياسية في ليبيا، وأنهم يستحيل أن يحكموا ليبيا وحدهم، وفي الوقت نفسه لا يجوز في زمن ما بعد القذافي أن يهمّشوا أيضاً.

القليل الذي تسرّب من لقاءات خادم الحرمين الملك سلمان ببضعة عشر زعيماً، يشير إلى أن محور اللقاءات أكبر من مسألة هامشية مثل «الإخوان»، وإنما ثمة إعداد لسياسة شاملة لوقف حال التداعي الجارية وبناء شرق عربي جديد بمشاركة القوى الفاعلة في المنطقة والتي قرأت المشهد في شكل صحيح، وستظهر تفاصيلها خلال الأيام المقبلة، وستشهد أيضاً إعادة ترتيب بيت السياسة الخارجية السعودية.

من المعلومات القليلة والموثوق بها التي تسرّبت، ما صرّح به مستشار الرئيس التركي، الذي رافقه في الزيارة، إبراهيم كالين، وهو إسلامي معروف، قال إن العاهل السعودي والرئيس التركي اتفقا على تفعيل العلاقات بين البلدين في خمسة محاور «سياسية، واقتصادية، ودفاعية، وأمنية، وشعبية»، لكن الأهم هو اتفاقهما على فتح قناة اتصال مباشرة بينهما بعيدة من «تهويل الإعلام وإثارته»، وفق قول أستاذ الفلسفة الذي تحوّل إلى سياسي.

وفي الأخيرة أتفق معه، وإن كنت إعلامياً، فإن الإعلام في المرحلة السابقة لم يخدم القضايا الكلية للأمة، بل فرّق أكثر مما جمع، وحان الوقت لوقف حفلة إعلام الحملات السياسية وأن نستبدله بإعلام حقيقي.

http://www.alhayat.com/article/832511/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86

صفعة سعودية لإيران». هكذا وصف البعض خروج الرئيس اليمني الشرعي - وحبذا »
لو نكرر الشرعي كلما جاء ذكره - عبد ربه منصور هادي من معتقله في القصر الرئاسي
بصنعاء إلى عدن من دون أن يشعر بهربه حابسوه الحوثيون.لا أعتقد أن السعودية ترغب
في تبادل...

لويا جيركا» لليمن»

منذ 27 فبراير 2015 / 17:16 | جمال خاشقجي

صفعة سعودية لإيران». هكذا وصف البعض خروج الرئيس اليمني الشرعي - وحبذا لو نكرر الشرعي كلما جاء ذكره - عبد ربه » منصور هادي من معتقله في القصر الرئاسي بصنعاء إلى عدن من دون أن يشعر بهربه حابسوه الحوثيون.

لا أعتقد أن السعودية ترغب في تبادل الصفعات مع إيران، وتعلم أن معركة اليمن لم تحسم بعد، لكنها بالتأكيد سعيدة لتحول مجريات الأحداث هناك وتوقف الأخبار السيئة التي توالت منذ أن خرج الحوثيون، منتصف العام الماضي، من معاقلهم في صعدة إلى عمران ومنها إلى صنعاء، ثم سعوا للانتشار في بقية اليمن وإخضاعه لهم. ما يجعل الخبر الجيد أفضل، إن وصول هادي إلى عدن ترافق مع توقف تمدد الحوثيين وكأنما بلغوا أقصى مدى لهم، فبدا للمراقب أن مشروعهم توقف، بل ربما انعكس مساره، ولكن الوقت مبكر لإعلان ذلك والجزم به.

الخبر الآخر الجيد أن السعودية استأنفت نشاطها في اليمن، بعد أشهر من حال «التوقف والتبين». سارعت الى الاتصال بهادي وأبلغته تأييدها له ودعمها الكامل، بل الأفضل من ذلك أنها استأنفت اتصالاتها بالتجمع اليمني للإصلاح ضمن غيره من اللاعبين السياسيين في اليمن، متحررة من قيود فرضتها على نفسها. أهمية «الإصلاح» هي في تداخله مع رجال القبائل المسلحين، الذين سيكون لهم دور في عمل توازن قوى مع الحوثيين، وكذلك قدرته على تحريك الشارع الصنعاني من خلال كوادره المنظمة، ولكنه غير مستعد للمغامرة بشبابه والزج بهم في مواجهة مع الحوثيين وظهره مكشوف، ولعل ذلك يفسر تجدد حملات الحوثيين في صنعاء ضد «الإصلاح» واعتقال عدد من قياداته.

خبر آخر جيد أن الولايات المتحدة هي الأخرى بدأت تدخل في «الفورمة» وبدأت تتعاون أكثر مع المملكة، فأعلن أخيراً وزير خارجيتها جون كيري المشغول بالمفاوضات والتجوال مع الإيرانيين في جنيف، أنهم متواطئون مع الحوثيين لإسقاط الحكومة اليمنية الشرعية.

إذن المسرح اليمني جاهز للفصل التالي، فكيف ستجري أحداثه؟ قبل الانتقال إلى هناك، من الضروري القول إن المسرح «يمني» أصلاً وليس سعودياً أو إيرانياً، واليمنيون أنفسهم منقسمون، وبالتالي يمكن أن يكون التدخل الخارجي إيجابياً إذا كان غرضه الجمع بين اليمنيين ودفعهم الى التفاهم لاقتسام السلطة وبناء يمن جديد، وأحسب أن السعودية تدخل في هذا التوصيف، أو سلبياً حين يكون التدخل انحيازاً لطرف يسعى لفرض إرادته وقراره على الأطراف الأخرى بالقوة، وإيران بالتأكيد تدخل ضمن التوصيف السلبي بانحيازها الفاضح إلى الحوثيين.

في الغالب تنحو المساعي السعودية في اليمن نحو تحقيق هدفين: الأول منع اليمن من الانزلاق في حرب أهلية، وإن لم تفعل ذلك حباً في اليمن - وأجزم أن السعودية تحب اليمن، فهم أهل جيرة وقرابة - فإنها تفعله حفظاً لأمنها، فحرب أهلية هناك تعني كارثتين مكلفتين: أولاهما ملايين اللاجئين اليمنيين يسوحون نحو السعودية، والثانية ازدهار «القاعدة»، وربما نسختها الأسوأ، «داعش» الذي يريد حرباً ويشبع فيها انتشاراً وتمدداً.

الهدف الثاني، منع استقرار الأمر للحوثيين، وذلك لسببين: أولهما أنهم حلفاء لإيران، والسعودية بصريح العبارة لا تريد لإيران موضع قدم مريح بجوارها، والثاني أنهم لن يستطيعوا السيطرة على كل اليمن، والذي سيتشظى إلى ما هو أكثر من شمال وجنوب، بل إلى يمن الجبل، ويمن الساحل، ويمن الصحراء ثم يمن الجنوب، وربما يمن النفط، ثم ماذا عن تعز، ثاني أكبر المدن والمستعصية على الحوثي؟ هل ستكون في إقليم ما يجمعها مع عدن وأبين ويافع؟ ثم تخيل كيف ستكون العلاقات بين هذه «الأيمن» ومن سيرسم حدودها؟ صورة بالتأكيد لا تريدها السعودية وحلفاؤها.

إذاً لنجمد المشهد الحالي أولاً كي نتخيل الفصل التالي. الحوثيون يسيطرون على صنعاء، ولكنهم في وضع غير مريح، يتصرفون مثل أي انقلاب، أعلنوا «إعلاناً دستورياً» يفتقد المنطق، ورفضته النخب السياسية. لديهم أنصارهم، ولكل انقلاب أنصاره، يزعمون أنهم

يريدون الخير للبلد، ولكنهم يعلمون أن هناك معارضين لهم، مثل أي انقلابيين يقمعون المعارضين. إنهم «انقلاب» لم ينجح تماماً بعد، ولا ينبغي الانتظار حتى ينجح.

يختلف الحوثيون عن غيرهم من الانقلابيين، ذلك أنهم لا يريدون أن يحكموا «الآن»، ليس ترفعاً منهم، وإنما لإدراكهم أنهم مجرد «فصيل» بين فصائل أخرى. أدت ثورة 2011، وحال عدم الاستقرار بعدها، والتنافس بين شتى القوى، ثم تجاوزات الحوثيين أنفسهم إلى تفكك «الدولة العميقة» فلم يستطيعوا أن يرثوها ويوظفوها لخدمة وشرعنة مشروعهم وإخراجه بأنه وطني جامع، بل إن بجوارهم من ينافسهم على ما تبقى من تلك الدولة. إنه بانيها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، الذي تقول الأمم المتحدة إنه استولى على 60 بليون دولار، وهو مبلغ كاف لمكائده السياسية التي اشتهر بها. ثمة تحالف وتعاون بينهم، ولكنهم لا يثقون به تماماً.

ضعف «الدولة العميقة» في اليمن، ووجود معارضة سياسية مدنية للحوثيين، وأخرى قبلية مسلحة، واستعادة «الشرعية الدستورية» بخروج هادي إلى عدن، وعجز الحوثيين عن السيطرة الكاملة على كل مفاصل الدولة بما فيها الأمنية، كل ذلك سيقنع الحوثيين أنهم مجرد «فصيل» بين فصائل أخرى، ما سيوفر فرصة الآن يجب اغتنامها من قبل السعودية، لتبني عليها وبدعم من حلفائها الإقليميين والولايات المتحدة التي تستطيع أن تؤثر في مجلس الأمن والدفع بالأطراف اليمنية كافة نحو مبادرة، سعودية خالصة هذه المرة، وليس خليجية، سيعطيها ذلك قوة ضغط أكبر على الأطراف اليمنية بحكم العلاقة الخاصة التي تربطهم بها، ولقطع الطريق أمام محاولات تشتيت القرار بالمناورة مع أكثر من طرف، والأهم من ذلك أن المملكة هي المتضرر الأول من حصول الأسوأ هناك.

تهدف المبادرة إلى دفع كل الأطراف اليمنية، بما فيها الحوثيون، نحو صيغة ما للمشاركة واقتسام السلطة. الانتخابات مستحيلة الآن، ولكن لن تعجز الحكمة اليمنية في إيجاد «لويا جيركا» يمنية، لتسمّى مجلس حكماء، أو هيئة تأسيسية، أو مجلس الصلح اليمني الكبير. الأسماء غير مهمة. المهم هو أن يؤسس لحال شراكة بين الأطراف اليمنية، تقوم على أن الحوثيين طرف أو شريك يتساوون مع غيرهم في التطلع لتأسيس يمن جديد.

الإصرار على شرعية الرئيس هادي خطأ، فماء كثير مر من تحت الجسور اليمنية، ولا يمكن إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن استخدامها مع كل أدوات الضغط، بما في ذلك القوة والقبائل والإصلاح والعقوبات الدولية، لدفع الحوثيين نحو تفاهم ما هو الصحيح.

بعض الانقلابيين يعلقون على المشانق عندما يفشلون، والبعض الآخر ينتهي شريكاً في الحكم، وإذ إن الأحداث أكدت أن لا أحد يستطيع أن يكسب كل شيء في اليمن، وأن الحكمة يمانية، فالحكمة تقول خير الأمور الوسط، والوسط هو في إقناع الحوثيين بأن «عش ودع غيرك يعيش».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/831623/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

أنقذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي مصر من الوقوع في فخ نصبه تنظيم «داعش» لها ولجيشها، عندما رفضا دعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى تدخل عسكري دولي في ليبيا، ففي غمرة الغضب والرغبة في الثأر بعد جريمة ذبح 21 مصرياً على يد فرع تنظيم «الدولة...

حتى لا تسقط مصر في فخ «داعش»

منذ 20 فبراير 2015 / 17:17 |جمال خاشقجي

أنقذ مجلس الأمن والمجتمع الدولي مصر من الوقوع في فخ نصبه تنظيم «داعش» لها ولجيشها، عندما رفضا دعوة الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى تدخل عسكري دولي في ليبيا، ففي غمرة الغضب والرغبة في الثأر بعد جريمة ذبح 21 مصرياً على يد فرع تنظيم «الدولة الإسلامية» بليبيا، تدافع كبار المسؤوليين والإعلام المصري يتنادون «الحرب... الحرب».

الرئيس السيسي اكتفى بغارات جوية على ما وصفه معاقل «داعش» في درنة. بعض الإعلاميين المصريين ذهبوا إلى حد التأكيد أن الغارات أصابت بدقة عدداً من الإرهابيين الذين نفذوا جريمة الذبح. إنه كلام مناسب للإستهلاك المحلي، ولكن الخبراء يعلمون أن القصف الدقيق الذي يصيب مكاناً بعينه حددته استخبارات مسبقة يحتاج إلى «قنابل ذكية» أو طيار مغامر يقصف من علو منخفض، وكل ذلك غير متوافر، فسلاح الجو المصري وكذلك الأردني الذي سبقه في قصف مواقع «داعش» يفتقدان القنابل الذكية، والطيران المنخفض تكلفته باهظة بعد حادثة سقوط طائرة الطيار الأردني معاذ الكساسبة وأسره، وبقية القصة المأسوية معروفة، وبالتأكيد لا يريد المصريون تكرارها، ولكن «داعش» يتمنى ذلك.

الموقف الخليجي الأخير والموحد، الذي أعلن صراحة رفض اتهامات الحكومة المصرية لدولة قطر بدعم الإرهاب، لأن الأخيرة رفضت الحماسة المصرية للحرب في ليبيا، هو موقف محبّ لمصر ومدرك لواقعها السياسي وقدراتها العسكرية، ولا بد لمحبّي مصر أن يمنعوها من الوقوع في فخ «داعش» وجرّها إلى حرب في ليبيا، فالتنظيم يتمنى الحرب وهو غير حريص على الانتصار والخروج بأقل الخسائر مثل أي جيش متحضر ومسؤول. إنه يريد الحرب للحرب ذاتها، فهو يحيا بها، فالحرب تؤدي إلى الفوضى، والفوضى هي البيئة التي ينتعش فيها، لذلك يجب أن نؤمن أن الحرب على «داعش» تبدأ بوقف الفوضى. حان الوقت لأن تتكاتف جهود مجلس التعاون الخليجي مع المجتمع الدولي المدرك لواقع الصراع في ليبيا، وتدفع الأطراف المتخاصمة هناك إلى مصالحة.

مشروع المصالحة الليبية، الذي ترعاه الآن الأمم المتحدة والذي قطع أشواطاً، سيستفيد كثيراً من إجماع خليجي خلفه، ويحتاج أيضاً إلى تعريف آخر للتطرف يقوم على أن «المتطرف هو الذي يرفض المشاركة واقتسام السلطة والثروة، ومن ثم المصالحة»، بغض النظر عن الراية التي يحملها أو توجهه السياسي.

بالتأكيد ليس لـ «داعش» ومن لفّ لفه مكان في أي مشروع سياسي تشاركي في ليبيا، هو ابتداء يرفض قبول دعوة كهذه لأنه يعتقد أنه يمتلك الحقيقة كاملة، وأن على الجميع بيعة «الخليفة» وإعلان الولاء الكامل له، فهو لا يرى أن ثمة مكاناً للمعارضة في نظامه السياسي. الجنرال خليفة حفتر، وإن بدا فكرياً بعيداً عن «داعش»، فهو ضد الإسلام السياسي، ولكنه أيضاً يرفض المشاركة والاحتكام إلى الديموقراطية، وكان أول من رفع السلاح في ليبيا، حتى قبل انتخابات مجلس النواب الذي انتهى بفضل عناده وتعنته لاجئاً في طبرق مكرساً انقسام البلاد.

إن المصالحة الليبية هي الخطوة الأولى في الحرب على «داعش»، فعندما تتحقق سيقف كل الليبيين صفاً واحداً ضدها، أما تأجيج الحرب فكفيل بدفع بعضهم إلى حضن «داعش» مثلما حصل في العراق بعدما رفض رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي الاستجابة لمطالب سنّة العراق الذين انتظموا في ما سمّي وقتها «انتفاضة الأنبار السلمية»، والتي استمرت باعتصامات مفتوحة استمرت نحو عام، لم تجد القيادات العربية السنّية خلالها من المالكي غير الوعد والوعيد، ثم الاتهام بالإرهاب، فاعتقل بعضهم، واضطر آخرين إلى اللجوء إلى الأردن وتركيا والخليج، وفي النهاية استخدم المالكي القوة المفرطة في فض الاعتصام في نهاية 2013 واستباحت ميليشياته الرمادي والفلوجة، واعتقل نواب معارضون، وشيوخ قبائل، وقتل العشرات. النتيجة أن من نجا قال: «ألف داعشي ولا مالكي» فانحازوا إلى التنظيم الذي قاتلوه يوماً، واستيقظ العالم بعد أشهر على سقوط الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، وإعلان «دولة العراق والشام الإسلامية» وتمددها في معظم العراق السنّي وثلث سورية، ولا تزال تتمدد على رغم القصف الجوي وتكرار إعلان الحرب عليها إقليمياً ودولياً.

بالطبع ما من عاقل يريد تكرار ذلك في ليبيا، إلا من يفكر بعقلية المالكي. الإيطاليون انتبهوا إلى ذلك، فصرح وزير خارجيتهم باولو جنتيلوني بأن «الزمن ينفد أمام التوصل إلى حل سلمي» في ليبيا، والأهم تحذيره من أن استمرار الحرب الحالية سيدفع بعض التنظيمات المسلحة للإندماج بتنظيم «الدولة»، هذا عينه ما حصل في العراق، وليت بقية جيران ليبيا يتأملون الحكمة الإيطالية ويقتدون بها ويتوقفون عن تأجيج الصراع بين أبناء الوطن الواحد، وقرع طبول الحرب للتغطية على عثراتهم الداخلية ولتبرير عجزهم عن مصالحة وطنية حقيقية تخرجهم من أزماتهم.

لدى مصر ما يكفيها من المشكلات، ومحبة مصر أن نبعدها وننصحها بعدم الوقوع في «نكسة» أخرى.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/831025/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%AE-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4

تتغير سياسات الدول بتغيّر قادتها أو تغيّر الظروف أو دخول سياستها في طريق مسدود. كل هذا حصل للسياسة الخارجية السعودية، وبالتالي فإن من المنطق توقع تغيّر ما على تلك الجبهة، ولكن أين وكيف ومتى؟الطريق المسدود في الشرق العربي المتداعي لم...

لكل زمان دولة ورجال ... وسياسة خارجية

منذ 30 يناير 2015 / 17:49 | جمال خاشقجي

تتغير سياسات الدول بتغيّر قادتها أو تغيّر الظروف أو دخول سياستها في طريق مسدود. كل هذا حصل للسياسة الخارجية السعودية، وبالتالي فإن من المنطق توقع تغيّر ما على تلك الجبهة، ولكن أين وكيف ومتى؟

الطريق المسدود في الشرق العربي المتداعي لم تدخله السياسة السعودية وحدها، بل دخلته معها السياسة الخارجية الأميركية، لذلك يبدو الحديث عن خلافات بين البلدين في تناول أحداث المنطقة غير ذي جدوى، ولكننا لم نرَ أو نسمع بخلافات يوم الثلثاء الماضي، عندما وصل الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الرياض على رأس وفد عالي المستوى لم يقتصر على أعضاء من حكومته، وإنما جمع أصدقاء السعودية وأعداءه من الجمهوريين في مهمة استثنائية وهي تقديم واجب العزاء بالملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، وتجديد العلاقة الاستراتيجية الحميمة في عهد ملك البلاد الجديد سلمان بن عبدالعزيز، فعقد جلسة عمل مطولة مع أركان القيادة السعودية الجديدة والتي جمعت لأول مرة ثلاثة أجيال: جيل التأسيس (الملك)، وجيل المرحلة الانتقالية (ولي العهد الأمير مقرن)، وجيل المستقبل (ولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف).

من الواضح أن أوباما والعالم معه يتعامل مع السعودية كثابت في عالم يتغير بل ينهار، ولكن هذه هي الحقيقة الوحيدة المتفق عليها، وتصبح ضبابية تماماً عندما يطرح السؤال: كيف نوقف انهيار الشرق العربي؟.

لا بد من أن هذا السؤال كان حاضراً خلال اجتماع الزعيمين، ولكن لا نعرف ما هي القضية الأولى التي ستبدأ بها عملية «وقف الانهيار»، هل بالحرب على «داعش»؟ أم وقف الحرب في سورية؟ أم باليمن الساحة الخلفية للسعودية؟ الجدل حول كل هذه القضايا وغيرها لا بد من أن ينتهي إلى حقيقة جلية، هي أن السياسات السابقة، سعودية كانت أم أميركية، فشلت في وقف الانهيار، بل إن هناك دولاً عربية توشك أن تنضم الى قائمة الدول الفاشلة، ما يستدعي البحث وتطوير سياسة جديدة، ولن يكون هذا من دون الاعتراف بأن التعاون والتنسيق بين الدول الثلاث القادرة على وقف هذا الانهيار لم يكن جيداً، بل أحياناً لم يكن موجوداً، وأحياناً أخرى كان هناك تنافر وتعارض بينها. إنها السعودية وتركيا والولايات المتحدة، والأخيرة وإن لم تكن من دول المنطقة فهي حاضرة فيها وبقوة، بقواعدها العسكرية وأساطيلها ونفوذها واهتمامها ومصالحها، وقد أدى سوء التنسيق إلى توتر في العلاقات بينها جميعاً، فالتفاهم السعودي - الأميركي لم يكن في أحسن أحواله حول تفسير الربيع العربي وتداعياته، والأمر نفسه بين الرياض وأنقرة، وكذلك بين الأخيرة وواشنطن، والنتيجة هي ما نراه ونعيشه جميعاً.

يجب أن تعود السعودية إلى «السياسة الاحتوائية»، التي تميزت بها خلال عقود مضت، ونجحت بها في غير أزمة، وخير ما يشرح هذه السياسة هو «اتفاق الطائف» عام 1989، والذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، حين جمعت الديبلوماسية السعودية الهادئة جميع الأفرقاء اللبنانيين، أصدقائها وأصدقاء غيرها، حتى من أخطأ بحق السعودية تلقى دعوة، وتركتهم يتفاوضون بحرية في تلك المدينة الجبلية ذات الطقس المعتدل، واكتفى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ورئيس الاستخبارات وقتذاك الأمير تركي الفيصل، بالتدخل بالحد الأدنى لتذليل العقبات، وتقديم الحلول الوسط بعيداً عن الإعلام، ونجحوا في النهاية في تحقيق سلام لا يزال لبنان مستظلاً به على رغم الحرب السورية وتوغل «حزب الله» وتنمّره.

أما الولايات المتحدة، فهي تحتاج إلى أن تعيد الشرق العربي إلى قائمة اهتماماتها، فترددها في التدخل في سورية وإسقاط نظام وصفته غير مرة بأنه فقد شرعيته، وتعجّلها في الانسحاب من العراق وترك رئيس وزراء طائفي يمزقه، بينما تسرح إيران فيه طولاً وعرضاً، هو ما أدى إلى تمدد «داعش» وتحولها من تنظيم إرهابي إلى دولة. لقد بالغ أوباما في سياسته الانسحابية من «حروب بوش» سلفه السابق، فسحب جنوده من العراق وأفغانستان من دون خطط بديلة، والتزم بعدم التورط في صراع جديد، ولكنه اليوم مطالب حتى دولياً بضرورة العودة إلى هناك بعدما استشرى خطر الإرهاب وتجاوز حدود الشرق العربي إلى أوروبا والعالم. القاعدة القديمة تقول، إهمال قضية لن يحلها بل سيجعلها أسوأ.

تركيا، تحتاج إلى أن تنظر إلى أن علاقاتها الاستراتيجية مع السعودية أهم من مجرد نصرة تيار «الإخوان المسلمين». ذلك الانهيار أكبر من مجرد خسارة حزب حليف للسلطة، إنه انهيار دول مجاورة لها ولم يعد خافياً أن طفح هذا الانهيار وصل إلى الداخل التركي في شكل عنيف وانقسامات داخلية.

إذا كانت الحرب على «داعش» تحتاج إلى 10 سنوات كما قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مؤتمر الأمن والسلام بالعاصمة الفرنسية في أيلول (سبتمبر) الماضي، فكم ستحتاج إعادة بناء العالم العربي المتداعي من جديد؟

10 سنوات أخرى بل أكثر، فلا أخبار جيدة هناك، حتى الانتصارات الأخيرة التي حققها الجيش العراقي وميليشيات «الحشد الشعبي»، وميليشيات الايزيديين في ديالى وسنجار ضد «داعش» واحتفى بها العالم، شابها عنف وتصفيات للمدنيين السنّة واغتصاب للنساء، إنها دورة عنف وكراهية ليست قاصرة على «داعش» وحدها. إنه داء استشرى ويحتاج إلى سنوات لاستئصاله أو تقسيم آخر للعراق. وكيف ستنتهي الحرب في سورية التي دخل الجميع فيها إلى طريق مسدود؟ اليمن مهمة بحكم جوارها للسعودية، وتوشك أن تدخل في أتون حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، ومعها ليبيا التي دخلت بالفعل في حرب أهلية. حتى مصر، فإن أوضاعها لا تبشر بخير، وأدت حماية نظامها من النقد والمحاسبة إلى أن يتوغل على الحريات، وبات سقوط قتلى مصريين كل يوم في شوارع القاهرة وبقية المدن من أجل حماية النظام خبراً عادياً، ما عمّق الانقسام والاستقطاب، وجعل المصالحة الوطنية المنشودة أصعب وأبعد، وليس هذا بالتأكيد ما تريده السعودية والولايات المتحدة لمستقبل هذا البلد المهم.

لا يوجد حل سحري لأي من هذه القضايا، بل علينا أن نتوقع الأسوأ وأنها ستبقى معنا بكل تعقيداتها وآلامها لعقود عدة. نحتاج إلى سياسة احتوائية لا إقصائية، وإعلاء قيم حقوق الإنسان وتشجيع على المشاركة. منع السلاح عن الجميع سيكون فكرة جيدة، وأخيراً غرفة عمليات مشتركة سعودية - أميركية - تركية، وظيفتها إطفاء الحرائق والمصالحة وكل ما سبق.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/828799/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%83%D9%84-%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

المملكة العربية السعودية بخير، مر الربيع العربي فمضى من حولها، شعرت به، أحست بهبوبه ورأت سخونته من حولها، ولكنها بحاجة إلى إصلاح، يعزز قوتها ويثبت استقرارها، والملك سلمان بن عبدالعزيز قادر على ذلك بحكم خبرته العريضة والعميقة في الحكم...

حديث لم ينشر مع الراحل عبدالله بن عبدالعزيز

منذ 23 يناير 2015 / 17:58 | جمال خاشقجي

المملكة العربية السعودية بخير، مر الربيع العربي فمضى من حولها، شعرت به، أحست بهبوبه ورأت سخونته من حولها، ولكنها بحاجة إلى إصلاح، يعزز قوتها ويثبت استقرارها، والملك سلمان بن عبدالعزيز قادر على ذلك بحكم خبرته العريضة والعميقة في الحكم منذ أكثر من نصف قرن، وميزة أخرى اختص بها، أنه أكثر أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود شبهاً به في الحديث والهيئة، ومن أعرفهم به من خلال عنايته بتاريخه وتراثه، فهو المؤسس لدارة الملك عبدالعزيز المعنية بذلك.

عبدالعزيز آل سعود، رجل الإصلاح الأول في جزيرة العرب بعد قرون من تجاهل التاريخ لها. ابن وفيٌّ لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية، ولكن فهمه لها لم يمنعه من الانفتاح على الحداثة والعالم. ابنه سلمان يعرف ذلك وفعله، ولكن هناك ميزة ثالثة ومهمة تجعل مهمة الملك الصعبة أسهل، وهي أن سلفه الراحل الملك عبدالله فتح باباً واسعاً للإصلاح، هذه الكلمة التي كانت قبل عقد من الزمان «حساسة» غير مستحبة، فسرتها بيروقراطية متكلسة أنها اعتراف بوجود أخطاء. الملك الراحل كان شجاعاً أن يقول لتلك البيروقراطية ومن خلال الإعلام، نعم هناك قصور وأخطاء تستوجب الإصلاح.

كان الملك الراحل يمارس مع شعبه والبيروقراطية السعودية العتيقة ورجال الفكر والدين، سياسة متدرجة، تارة في دفعهم للإصلاح، وأحياناً أخرى «صادمة»، وذلك منذ أن كان ولياً للعهد وحتى قبل أشهر قليلة عندما صدم علماء الدين بقول صريح: «أرى فيكم كسلاً» فانتفضوا في نشاط.

حضرت بصفتي صحافياً واحدة من هذه اللحظات، في شباط (فبراير) 2009. أصدر رحمه الله سلسلة قرارات معنية بإصلاح القضاء والتعليم و»هيئة الأمر بالمعروف» التي يسمونها في الخارج «الشرطة الدينية»، وكلها هيئات رمزت وعانت من جمود فكري استمر طويلاً، وأثر في التنمية في البلاد وامتد إلى العقل السعودي.

دعاني يومها ديوان الراحل مع مجموعة من الزملاء الصحافيين والكتاب للقاء مع الملك في روضة خريم، تلك الواحة الخضراء في صحراء الرياض، التي أحبها وعاش أيامه الأخيرة فيها قبل انتقاله إلى المستشفى. جلسنا حوله، من دون تكلف، من دون بشوت، ولا ميكروفونات، ولا سكرتير صحافي يدير الحوار، كنا نسأل وهو يجيب، كان سعيداً بشوشاً تلك الليلة، متفائلاً.

في طريق العودة كتبت أهم محاور حواره معنا. شعرت أنه حديث مهم يستحق أن ينشر، إذ كان صحياً وغير متكلف، ويستحق أن يطلع عليه المواطن السعودي.

في غرفتي بالفندق أكملت الحوار، أرسلته لصديق لي في الديوان، تمنيت منه أن يسمح لي بنشره، فاللقاء لم يكن للنشر. وعد أنه سيعود لي بالإجابة، سألته بعد يوم، بعد أسبوع، في النهاية اعتذر، وقال: سأخبرك حينما أحصل على موافقة.

رحل صاحب الحوار، وأعتقد أنني أستطيع أن أنشر ما سمعته من الراحل، لأنه يكشف عن إيمانه بالإصلاح، هذه المهمة التي فتح بابها مشرعاً لخليفته من بعده، ولكل مواطن سعودي يريد بلداً أفضل. في البداية شرح لنا ما الذي دفعه إلى إصدار تلك المجموعة من القرارات الإصلاحية، فقال: «في الأول فكرت في تغيير محدود، ولكن بمرور الوقت والتفكير والبحث وارتباط العمل والتنمية والإصلاح ببعضه البعض، وجدت أن الدائرة تكبر... قلت: على بركة الله ليكن التغيير كبيراً، يهمني إصلاح التعليم، ولكن القضاء هو ما كان يشغلني، كنت غير سعيد بما يحصل فيه، خاصة تسرب الكفاءات والشيوخ والقضاة الجيدين... لماذا؟ كان هذا يشير بوضوح إلى وجود مشكلة، اتصلت ببعضهم وتصارحت معهم، سمعت وجهة نظره، بعضهم كان غير راغب في العودة إلى القضاء... زهد في كل شيء، نخّيتهم، إنها مصلحة المسلمين، وفي النهاية قبلوا، والآن هم الذين سينفذون تطلعات المواطن قبل أملي في إصلاح القضاء».

اليوم وبعد 5 سنوات، يشهد المواطن إصلاحات كبرى في القضاء، ولكنها تظل دون الرؤية التي كان عرضها علينا الملك عبدالله في تلك الأمسية الباردة بروضة خريم. كان رحمه الله متديناً، مؤمناً بدور الدين ومرجعيته في الحياة، ولكنه كان يخشى أن يؤدي تكلس العلماء وجمودهم إلى أن يفتتن الناس بغير الدين، وهذه هي عبارته تحديداً كما سجلت ليلتها:

» أنا لم أعمل إلا واجبي، يهمني المواطن أكثر، وكذلك ديننا، واجبنا أن نرفع شأن دين الله عز وجل ونعزّه، كي نؤكد أنه صالح لكل زمان ولكل العباد، حتى لا يفتتن الناس بغير الدين، يجب أن يكون حكم الله هو المهيمن والحاكم، ولكن لا يجوز أن تعطل مصالح العباد في المحاكم ويقال هذا شرع الله، هذا ليس شرع الله، في شريعته الحق وإعطاء الحقوق لأصحابها. الحمد لله لم نبخل عليهم بالمال. كم؟ 6 بلايين ريال هذا فقط لتطوير القضاء وليست ميزانيات سنوية ورواتب. يجب أن يكون هناك قضاة كافون لكل المواطنين ومن كل مناطق البلاد، فالجميع فيهم خير«.

سأله أحد الزملاء: هل تعمدتم توسيع قاعدة هيئة كبار العلماء لتشمل جميع المذاهب؟ فرد قائلاً:

» ربما كان ذلك صدفة، أنا لم أنظر إلى مذهب هذا أو ذاك، وإنما إلى علمهم، وما قدموه من دراسات وكتب وأبحاث، هذه البلاد قامت على مذهب أهل السنّة والجماعة، وعلى عقيدة السلف الصالح، وعندما حدد الملك عبدالعزيز كتب الحنابلة فإنما كان ذلك في الفقه فقط ولتنظيم القضاء والأحكام، أما الأصل فإننا نأخذ بالدليل والحمد لله ففي الجميع خير«.

كنت يومها رئيساً لتحرير صحيفة «الوطن» المثيرة للجدل والدافعة بقوة للإصلاح في المملكة، وكانت الصحيفة تتعرض لضغوط كبيرة. اغتنمت الفرصة، لعلي أحصل منه على ضمانة تحمي «الوطن» والصحافة عموماً، وهي تشاركه في معركته الإصلاحية، فقلت له: من الواضح وقد شرفتمونا بلقائكم بعد أوامركم الكريمة وتعديلاتكم الإصلاحية، وحديثكم الصريح معنا، أنكم تريدون أن يكون للصحافة دور أكبر في المرحلة المقبلة، ونحن نتشرف بحمل هذه المسؤولية، سنكتب ونحلل، ويعلق هذا الكاتب أو ذاك، أحياناً ننتقد بعض ما يبدو وجهاً من أوجه القصور، فإذا أخطأنا سنعتذر، أو نحاسب وفق النظام ونعطي الحق لمن أخطأنا في حقه، ولكن قد يأتيكم وزير أو مسؤول ويقول: صحيفة «الوطن» كتبت كذا أو «عكاظ».. قاطعني مبتسماً، وقال: «لا. لا الوطن، معظم الشكاوى من (جريدة) الوطن. اكتبوا ما شئتم المهم أن تتوخوا الصدق والنقل الصحيح وأعطوا الفرصة للرد والتوضيح، اتصلوا بالمسؤولين. هذا حقكم وهذا حقهم، ولكن ابتعدوا عما يسيء إلى سمعة الوطن، لا أحب الإساءات الأخلاقية، والحديث في مسائل تسيء إلى العرض والشرف، هذه الأخبار تحصل في كل مجتمع، ولكن لا أحب أن يتعود عليها الناس في هذه البلاد الطيبة، ما الفائدة من نشر موضوع عن رجل اعتدى على ابنته والعياذ بالله؟ اتركوا هذه المواضيع واهتموا بما ينفع الناس، أنتم مرآة للمسؤول، أنا أقرأ وأتحرى عما ينشر في الصحف وكثير من أوجه القصور عولجت عندما كشفت عنها الصحف. الأخوة الكتاب، يكتبون ما شاءوا، ولكن يجب أن يكتبوا بمعرفة، ليسأل قبل أن يكتب لا أن يدخل في ما لا يعرفه، ويثير قلق الناس. أنا راض عن الصحافة، والحمد لله أنتم أبناء هذا الوطن وتغارون عليه، وتدافعون عنه، وتخدمونه... هناك زلات ولكن ما يهم. نتسامح معها، لكن إذا اتهمتم أحداً بما ليس فيه، فله الحق أن يحاسبكم ويطلب حقه منكم«.

كان من بين القرارات اللافتة يومها تعيين امرأة في أعلى منصب حكومي، بالتالي كانت لحظة تاريخية في بلد متحفظ حيال عمل المرأة بالمطلق، ناهيك بأن تصل إلى مواقع قيادية، فسألت الراحل: لماذا جاء تعيين أول نائبة وزير نورة الفايز الآن؟

أجاب: «الحمد لله أنه عندما فكرت في تعيين سيدة لهذا المنصب، وجدنا أكثر من واحدة مؤهلة، هذه بركة التعليم، نساء كثر فيهن خير وعلم وصدق ومؤهلات، مستعدات لخدمة الوطن، بل إنهن الآن في مواقع عدة يخدمن أبناءهن وبناتهن، هذا هو المطلوب للمرأة السعودية أن تكون قوية متعلمة، والأستاذة نورة ستكون كذلك بإذن الله، ويجب أن تنجح في عملها إذا أرادت الخير لأخواتها، نجاحها نجاح لكل نساء البلد في المستقبل«.

لاحقته بسؤال آخر: هل يعني ذلك أن المرأة يمكن أن تكون وزيرة في بلادنا؟ فرد قائلاً: «يا واش... يا واش... (قالها باسماً، وتعني بالتركية قليلاً... قليلاً) كل شيء في وقته، لا داعي للاستعجال ولتنجح نائبة الوزير أولاً.... وأنا واثق أنها ستنجح بإذن الله«.

كان هذا آخر سؤال وجدته في أوراقي، ولعل زملاء آخرين سجلوا ما جرى في تلك الليلة، أتذكر منهم الزميل الكاتب في «الشرق الأوسط» الغراء مشاري الذايدي، الذي أذكر أننا تبادلنا أوراق ذلك الحوار، ولكني لم أجد ما كتب بين أوراقي، فلعله ينشرها في عموده.

المهم في إجابته الأخيرة أنه لم يرفض الفكرة، لم يغلق الباب، إنه الإصلاح المتدرج، قال رحمه الله: «لتنجح نائبة الوزير أولاً» هذا هو المعيار، المهم أن ننجح والنجاح يكون بالاستمرار في نهج الإصلاح، وكلنا ثقة بأن الملك سلمان قادر على ذلك.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/828051/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2

في السعودية، أضحى وزير التجارة الدكتور توفيق الربيعة الأكثر شعبية بين الوزراء، بعدما نشط في متابعة «الحال السائبة» للتجار، فأغلق متاجر كبرى تتلاعب بأسعار التخفيضات، وقبل ذلك أجبرهم على القبول بحق المواطن في إرجاع ما اشتراه، نجح أخيراً...

التستر و«داعش» وتوفيق الربيعة!

منذ 16 يناير 2015 / 22:18 |جمال خاشقجي

في السعودية، أضحى وزير التجارة الدكتور توفيق الربيعة الأكثر شعبية بين الوزراء، بعدما نشط في متابعة «الحال السائبة» للتجار، فأغلق متاجر كبرى تتلاعب بأسعار التخفيضات، وقبل ذلك أجبرهم على القبول بحق المواطن في إرجاع ما اشتراه، نجح أخيراً في توحيد نظام «الأفياش الكهربائية»، في المملكة بعد حيرة نصف قرن بين 3 أنظمة، الآن يخوض معركة مع مطوري العقار الذين يبيعون وحدات على الخريطة قبل استيفاء التراخيص اللازمة، ما أوقع كثيراً من المواطنين في مشكلات بعجز القضاء عن حلها بعد إفلاس التاجر أو اختفائه.

إنجازات تبدو للمراقب البعيد بسيطة، غير جذرية، ولكنها مهمة لدى المواطن، ما يؤكد أن

أكل العيش» أهم لدى المواطن من قضايا «الهوية الثقافية» أو «تحري جذور الإرهاب» أو «حجاب المرأة»، التي نشغل بها المواطن » نحن معشر الكتاب والفقهاء والخبراء ونفرضها عليهم، بينما كل ما يريده المواطن هو سكن مناسب ووظيفة لائقة، وأسعار معتدلة، وتعليم وصحة.

ثم إذا كانت هذه الإنجازات بسيطة، فلماذا عجز عنها وزراء سابقون؟ بل ووزارات أخرى يفترض أن تشارك وزارة التجارة في هذه المهمات، ناقد آخر يقول، إن الوزير يقوم بما يفترض أن تقوم به هيئة حماية المستهلك، نعم هذا صحيح، فلماذا لم تقم بذلك الهيئة؟

ولكن يبدو أن الوزير الشاب ورّط نفسه في مواجهة كبرى، عندما أعلن أن وزارته ستطبق وبصرامة نظام مكافحة التستر التجاري، مستنداً في ذلك إلى نظام محكم اعتمده مجلس الوزراء قبل سنوات، ولكنه لم يطبق بالصرامة المطلوبة، بل إنه ذهب إلى حد التشهير بالمتسترين، ونشر أسمائهم بالصحف ونشاطهم، وإيقاع عقوبات مالية، وصلت إلى حد مليوني ريال، وشطب السجل التجاري، إنها الحرب إذاً على أخطر داء شوّه الاقتصاد المحلي، وجعله غير طبيعي، ولو مضى الوزير الربيعة في جهاده هذا، وحصل على تعاون كامل من بقية الأجهزة الحكومية، والتزام من الحكومة بعدم التراجع عندما تتعالى الاحتجاجات، فسيتغير ليس السوق واقتصاد المال والأعمال في السعودية بشكل عميق وغير مسبوق فقط، وإنما الحياة وقيم العمل بالكامل لتشكل سعودية جديدة، فالتستر منتشر حتى يكاد أن يكون هو الأصل في التجارة والخدمات في المملكة، ما أدى إلى إخراج السعوديين ليس من السوق فقط، بل إلى إفقادهم مهارات التجارة والتكسب، ما ستكون كلفته أخطر من مجرد بطالة.

ولكن حملته هذه ستضعه في مواجهة مع هوامير كبار، لا تقارن قوتهم بملاك المتاجر الكبرى، الذين حاولوا تفريغ بعض قراراته، كما سيفقد تأييد بعض التجار الصغار والمتوسطين، الذين أثنوا على إصلاحاته داخل الوزارة التي سهلت أعمالهم بعدما كانت تدور دورات بيروقراطية مملة وغير مبررة، ولكنهم أيضاً مستفيدون من التستر، وسيقاومون حملته بشراسة، خصوصاً أنه بدأ المعركة مستخدماً أقوى الأسلحة ضدهم، وهو التشهير في مجتمع قبلي يحسب حساباً لمثل هذه الحساسيات، ولكن الوزير حتى الآن يطبق النظام الذي اعتمدته أعلى جهة تشريعية وتنفيذية في المملكة.

إذاً هي مواجهة الربيعة الكبرى التي ستبدو حروبه السابقة بالمقارنة لها نزهة، فالتستر في السعودية، بل في كل دول الخليج متداخل مع ثقافة الإقطاع والنفوذ والسلطة، محاسبة المواطن البسيط الذي يتستر على عمل يدر عليه 5000 ريال شهرياً، ستجر إلى محاسبة الهامور الكبير الذي يتستر على عمل يدر الملايين.

فعزيز بن كرامة بن مبارك الحداد، المتستر على عوض الباني، ومحمد علوي اليمنيين، وأنولي محمد الهندي، الذين كانوا يديرون تحت غطاء اسمه وسجله التجاري، تجارة في «الساعات والمواد الغذائية وصيانة السيارات»، وتم تغريمه 45 ألف ريال، وشطب سجله وإبعاد غير السعوديين ونشر تشهير بذلك في صحيفتين على نفقته، وهو الإعلان الذي استقيت منه كل المعلومات السابقة، عزيز هذا لا بد أنه غاضب، وسيطالب الوزير بملاحقة فلان وعلان من كبار المتسترين.

لن يهمه حديث الوزير أو أي اقتصادي سعودي في ضرر التستر على المواطن، وعلى الاقتصاد الوطني، كيف سيفقد بسببه، وأبناؤه مهارات التجارة والإدارة، وأنه سيتكلس في هذه الوظيفة الطفيلية مشكلاً مع آلاف من نظائره اقتصاداً سعودياً غير طبيعي، وستكون معركة حامية الوطيس، فهؤلاء لن يستسلموا بسرعة، ذلك أنهم تعودوا على هذه التجارة منذ عقود حتى اعتقدوا أنها الأصل، وأنها باتت حقاً من حقوق المواطنة.

بدأ الوزير حربه من صالونات الحلاقة، والبقالات، ومتاجر قطع الغيار، وأدوات البناء، وغيرها من الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي في مجموعها تشكل بلايين من الريالات والدراهم، ليس في السعودية بل في كل دول الخليج، فهذا الداء منتشر بيننا كما لو أنه من شروط الانتماء إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو أحد إنجازاته، ولكن شعور الاقتصاد السعودي بالألم أقوى وأمر، لكبر السوق ولعدد الشباب السعوديين الذين يطردهم، هذا اقتصاد التستر غير الطبيعي من السوق، ليس في شكل بطالة فقط، وإنما وهذا الأهم يحرمهم من اكتساب خبرة التجارة والأعمال، التي باتت تجيدها وتحتكرها عمالة وافدة لاحظ لها في جنسية فتبقى عابرة في اقتصاد عابر.

سيصرخ «عزيز بن كرامة»، ومن معه من صغار المتسترين، أنه من الظلم أن يحاسبهم، ويترك «التستر الأكبر» شركات المقاولات الكبرى، معارض المجوهرات الفاخرة، المصانع، وكالات الإعلان، سيرفعون برقيات إلى كبار المسؤولين، حينها، ومع تداخل السياسة بالاقتصاد والمصالح، يضحى أو يؤجل الإصلاح الواجب لأجل «المصلحة العليا»، فتنهار الحرب على التستر، ويترك هذا الداء ينخر ويشوه اقتصاد السعودية وبقية دول الخليج ببطء، ومن دون أن يره أحد، مثل العثة التي نخرت منسأة سيدنا سليمان، فانهار فيما الجن يعملون من حوله.

نتوهم أن اقتصادنا ناهض مزدهر، عندما يتجول «السيد المسؤول» في الليل يتفقد أحوال الرعية، يرى الأنوار المضيئة فوق الحوانيت الممتلئة بالزبائن، مواطنون يستهلكون أطعمة وسلعاً رخيصة بأسعار رخيصة، فترتسم على وجهه علامات الرضا قائلاً: الحمد لله الذي بارك في رزقنا، وأرخص أسواقنا وأرضى مواطنينا، ولكن خلال تلك الأثناء ثمة طبقة هائلة لا تنتمي إلى مواطني السيد المسؤول، لا يعرف عنهم الكثير، لا يعرف حتى لغتهم، يمارسون تجارة، يبنون اقتصاداً بليونياً، يحولون بلايين إلى الخارج، من دون حقوق وواجبات ولا تطلعات سياسية، ولكن هل سيكون كذلك؟

في هذه الأثناء، يتكلس مزيد من المواطنين، حتى الهوامير الكبار يفقدون تدريجياً مهارات التجارة وشطارتها، يملون من مراجعة الدفاتر والحسابات، يكتفون بما يلقيه لهم التاجر الأجنبي الماهر صاحب الخبرة والعلاقات، أما الشباب، فهؤلاء لن يفقدوا شيئاً، فهم أصلاً لم يدخلوا السوق، لم يتعلموا أية مهارات، إنهم مجرد أرقام وهمية بين موظفي التاجر الأجنبي، يقومون بالحد الأدنى من المهام فيكتسبون الحد الأدنى من الخبرات.

هؤلاء سيكونون مشكلة سياسية في المستقبل، والعمالة الوافدة التي باتت تشكل الغالبية في إحصاءات القوى العاملة في السعودية ودول الخليج سيكونون مشكلة في المستقبل، اليوم لا يطالبون بحقوق سياسية، فماذا عنهم بعد عقد أو عقدين؟ شهدنا كم تغيرت، بل إنهارت، منطقتنا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، فما الذي سيحصل بعد عقد أو عقدين؟

الحرب على التستر تطبيق للنظام، وعلاج لتشوهات اقتصادية، ولكنها أيضاً قضية سياسية لا تقل خطراً عن «داعش».

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/827343/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9!

لماذا استهدف «داعش» الأسبوع الماضي مركزاً حدودياً نائياً بين السعودية والعراق؟ الإجابة بسيطة، لأنه لم يستطع أن يضرب في قلب الرياض، ولو استطاع لفعل. عملية معبر «سهيل» بعرعر السعودية سهلة، جاء الإرهابيون من العراق حيث دولتهم المزعومة، ...

متى سينتصر «داعش» ؟ عندما نفكر مثله

منذ 9 يناير 2015 / 18:12 | جمال خاشقجي

لماذا استهدف «داعش» الأسبوع الماضي مركزاً حدودياً نائياً بين السعودية والعراق؟ الإجابة بسيطة، لأنه لم يستطع أن يضرب في قلب الرياض، ولو استطاع لفعل.

عملية معبر «سهيل» بعرعر السعودية سهلة، جاء الإرهابيون من العراق حيث دولتهم المزعومة، يخطّطون ويتآمرون ويتدربون فيها، إذ إن السلاح والمتفجرات فائضة عن الحاجة، ولو حاولوا القيام بعملية مماثلة في الرياض لاحتاجوا إلى تهريب هذه الأسلحة وتخزينها في بيوت آمنة، يلجأ إليها شبابهم العريقون في الإرهاب والمجندون الجدد، يخشون من المباحث أن تنجح في زرع أحد عناصرها بينهم، أو أن يتحدث شاب غرّ لوالدته أو ابن عمه عمّا يفعل، فيكشف عن خليتهم وسلاحهم، ويضيع جهدهم، وكل ما بنوه طوال أعوام سبقت إعلانهم «الجهاد في جزيرة العرب» في آذار (مارس) 2003 ضاع خلال أقل من عامين. نجح الأمن في قتل واعتقال أفضل عناصرهم، بعضهم حوكموا وآخرون يحاكمون، مئات منهم بين السجن وإصلاحيات المناصحة، نجحت وزارة الداخلية في مهمتها وباتت يدها العليا عليهم، حتى عندما لجأوا إلى اليمن لم يجدوها كما تمنوا، لا تصلح لإطلاق جهاد يعودون به إلى جزيرة العرب، هم مطاردون هناك أيضاً، والآن مشغولون بصراع مع الحوثيين.

ما يعتقدونه «الدولة الإسلامية» ما بين العراق وسورية باتت مساحة حرة وآمنة لهم، تجدد فيها أمل «القاعدة» أو «داعش» السعودية أو غلاة السلفية، وكلها أسماء للشيء نفسه، بأن تكون قاعدة انطلاق يعودون منها فاتحين ظافرين، لا بد أنهم يمضون ساعات يحلمون بتلك اللحظة، يتهادون على ظهر سيارتهم ذات الدفع الرباعي المغبرة، في تحلية الرياض، يحمل أحدهم رايته السوداء في يد و«الكلاشن» في الأخرى، يتخيل زملاءه في الثانوية على جانب الطريق ينظرون إليه، تختلط مشاعرهم بين الخوف والترحيب، يهمه أن يخافوه قبل أن يرحبوا به.

هذه الأحلام والتمنيات، تجر إلى جلسات «التخطيط الاستراتيجي»، يبحثون فيها كيف ينقلون المعركة إلى داخل السعودية. هناك أهداف أهم عندهم من مجرد هجوم على مخفر حدودي في الشمال والجنوب، يريدون تكرار عصرهم الذهبي من 2003 إلى 2006. الغضب والكراهية يعتصرانهم، مؤمنين بأن بلادهم على رغم كل مظاهر التديّن فيها، حادت من الطريق، سقطت في امتحان الولاء والبراء، تحالفت مع دول الكفر فأصبح كل من قبل بذلك كافراً يسري عليه حكمهم القاسي بخروجه من الدين وحرمته التي تعصم دمه وماله، باتوا مقتنعين بأن بلادهم تتعرض لمشروع تغريبي، مؤامرة تخرج المرأة من خدرها، والشرع من دوائر القضاء وبأنهم يأتوننا بالذبح والنجاة معاً.

لو استطاعوا لكانت المؤسسات الأمنية أول أهدافهم، وزارة الداخلية من رأسها، الذي حاولوا استهدافه من قبل، إلى أصغر جندي، بضربها يفقد المواطن شعوره بالأمن ومعه بقية الوطن، فيسهل اختراق المؤسسات والعقول معاً. الهدف الثاني المؤسسات الثقافية، وخصوصاً الصحافة التي كادت لهم، وشوهت صورتهم وصرفت الناس عنهم، سحرة فرعون كما يسمونهم.

علماء الدين في القائمة، فهم أيضاً يصرفون الناس عنهم، يصفونهم بالخوارج، حتى أولئك الصحويون غير المرغوب فيهم هذه الأيام، فإن تأثيرهم أعظم، للصدقية التي يتمتعون بها في صفوف الكوادر المحتملة للتجنيد، ولكنهم ينصحون ضدهم ويحذرون منهم، هم المتولون يوم الزحف، المثبطون، وبالتالي سيكون استهدافهم أدعى وأولى.

الأجانب وغير المسلمين هدف مفضل لهم، فثقافة التزمّت المنتشرة تجعل التحريض ضدهم أسهل، مرة أخرى سيستخدمون شعار «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب». الهدف الحقيقي، باستهدافهم مع المرافق الاقتصادية والنفطية، هو وقف التنمية وتوزيع المال الذي يشغل الناس عن الجهاد ويجعلهم رافضين الحياة الداعشية التي تجعل الحرب مصدر الدخل وليس التنمية.

كيف يحولون هذه الأحلام والتمنيات إلى حقيقة، عددهم وعدّتهم تزداد هناك في العراق والشام، أصبحوا أكثر من ألفين، لا خوف على الشباب الحديثي الأسنان عندما يصلون إلى هناك، إنهم في فخ محكم وغير معرضين للفتنة مثلما كانوا في البيوت الآمنة في السعودية، ولكن آلة الحرب والعمليات الانتحارية تأكل كثيراً منهم. لم يظهر حتى الآن قائد سعودي مميز بينهم، ربما «الخليفة» لا يريد ذلك،

يريدهم مجرد بيادق في معركته بين الشام والعراق، يعلم هو وضباطه البعثيون أن «حلم» نقل المعركة إلى السعودية صعب، فالحدود بين العراق والسعودية منيعة بعدما أكملت وزارة الداخلية السياج الأمني المتطور، حتى تهريب الأسلحة مستحيل، ناهيك عن تسلل مئات.

ربما عملية سهلة مثل الهجوم على مخفر سهيل تشغل عناصر «داعش» السعوديين المتحمسين للعودة بعض الشيء، كما أنها مفيدة من باب «العلاقات العامة» تبقي حلم «غزوة الجزيرة العربية» حياً ومحفزاً لتجنيد عناصر جديدة. يعلم «داعش» أن هذا الحلم لا يزال بعيد المنال، ولكنه يراهن على المستقبل، يرى أن غزو السعودية يجب أن يكون من الداخل، يهاجم الحصن من داخله، هذه هي الخطة. بالتالي حان الوقت لأن نتفكر في احتمالات انتصار «داعش» بقدر ما نتفكر ونخطط كيف نقضي عليه، لننتبه إلى الثغرات في الحصن.

إنها نظرية رياضية، إذا افترضنا أن «داعش» «صفر»، فكلما اقتربنا من ذلك الـ«صفر» كلما زادت احتمالات أن ينتصر «داعش» ويخترق عقولنا ودفاعاتنا، بالتالي يجب أن نبتعد عن ذلك الـ «صفر» في سياستنا، تعاملنا، تعليمنا، تسامحنا مع بعضنا والآخر، باختصار يجب ألا نتصرف ونفكر مثل «داعش» قدر الإمكان. جريمة «شارلي إيبدو» بباريس الخميس الماضي كشفت عن مساحة تداخلنا فيها مع «داعش». تبرير بعضنا الجريمة ثغرة، هل لاحظتم سكوت العلماء عنها؟ لم يصدر بيان يندد بها، غير البيانات الرسمية، بيان حكومي رسمي، ثم رابطة العالم الإسلامي، وآخرها الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ولكنْ قليل من العلماء من تطوّع وتحدث بلسانه ليستنكر العملية «تحت أي مبرر» كما ورد في بيان أمانتهم العامة، ذلك أن هناك ثغرة محرجة، فالمجلة المعتدى عليها تطاولت على الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو كانت مجلة سعودية لطبق عليها الحكم الشرعي، ولكن هل من حق أفراد مقيمين في فرنسا، يعيشون ضمن القانون هناك، الذي يسمح بتلك «الحرية»، أن يطبقوا حكماً شرعياً لا يطبق في غير بلد إسلامي؟

عجز العلماء عن تكييف الحكم الشرعي مع القانون الدولي يجعل الدولة تقف منفردة. حادثة «شارلي إيبدو» نموذج لهذه المعضلة التي يحولها «داعش» إلى ثغرة يتسلل من خلالها إلى عقول حديثي الأسنان، سفهاء الأحلام.

إذا قبلنا بأن نفكر مثل «داعش»، حينها ستنتصر علينا.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/826419/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%AA%D9%89-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%86%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%87

لا توجد أية إشارات إلى أن عام 2015 سيكون عام حسم أو انفراج في منطقتنا، لن يغاث فيه الناس ولن يعصروا. سترحل كوارث 2014 وما قبلها إليه، وأقصى ما نرجوه «احتواء الضرر» المستحق قدر الإمكان.لنبدأ بقضية العرب الأولى، «داعش»، لم يتطوع أحد ويعد...

سنة احتواء الأضرار 2015

منذ 2 يناير 2015 / 23:06 |جمال خاشقجي

لا توجد أية إشارات إلى أن عام 2015 سيكون عام حسم أو انفراج في منطقتنا، لن يغاث فيه الناس ولن يعصروا. سترحل كوارث 2014 وما قبلها إليه، وأقصى ما نرجوه «احتواء الضرر» المستحق قدر الإمكان.

لنبدأ بقضية العرب الأولى، «داعش»، لم يتطوع أحد ويعد بأنه سيهزمها هذا العام، إذاً هي باقية، ولكن الأمل ألا تتمدد. تحرير الموصل ليس في جدول أحد، ولكن المهم ألا تسقط بغداد أو إربيل، وبالتالي سيستمر التدافع في مدن السنّة البائسة في وسط العراق (الرمادي، وهيت، وبيجي) فلا يتمتع أهلها بأمن ولا استقرار، ستستمر الحرب سجالاً فيها بين «داعش» وجيش بغداد وميليشياته، يدعمهم حلفاؤهم الأميركيون والإيرانيون. ربما يشهد عام 2015 خروج الطرفين إلى العلن ومن على المسرح العراقي، وهما ممسكان بأيدي بعضهما. ولكن هذا أيضاً مرهون بالقضية الأهم بينهما، وهي المفاوضات على مشروع طهران النووي، والتي ستستأنف منتصف العام. إذاً لا شيء غير «داعش» يستحق الترقب في العراق، لا إصلاحات بنيوية، ولا مشاريع جديدة، ولا تغيير في الحكومة. ربما تدفع الأحداث إلى إصلاحات دستورية لإرضاء سنّة العراق وكسبهم صف التحالف.

وبينما يستبعد تغيّر الخريطة في العراق، فإنها ستتغير في سورية هذا العام، فالحرب هناك مستعرة، ولا توجد منطقة آمنة أو محصنة، بما في ذلك العاصمة، فتنظيم «الدولة الإسلامية» أصبح القوة الثانية بعد النظام، متخماً بالأسلحة والأفراد، فأين سيضرب ضربته التالية؟ ضد «النصرة» وبقية الثوار، أم يتوجه جنوباً نحو معاقل النظام. توقعاتي أن معركتهم القادمة ستكون ضد «النصرة»، فـ «داعش» وخليفتهم متلبس دور صلاح الدين وآل زنكي، وبالتالي سيكون هدفهم «توحيد الصف ورص الصفوف والخلاص من المرتدين والخونة قبل مواجهة العدو الكافر»، وما سبق قولهم وليس قولي.

تعوّد العالم على الوضع السوري المتردي، وفقد اهتمامه به، وبالتالي لن تكون هناك مبادرة كبرى لوقف النزاع أكثر مما يفعل الروس مثلاً، بمفاوضات موسكو نهاية الشهر الجاري بين معارضة لم يخترها أحد وحكومة مثلها، وفي الغالب لن تسفر عن شيء.

السعودية، الدولة الأكثر تأثيراً في المنطقة، تتمنى لو ابتعدت عن كل ما سبق، ولكنها لا تستطيع، فقد حاولت إصلاح ما يمكن إصلاحه خلال السنوات الماضية وفشلت، وبالتالي لم يبقَ لها هناك غير سياسة «تخفيف الأضرار»، بحماية أمنها أولاً، ثم الانصراف إلى قضيتها الكبرى، اقتصادها المعتمد تماماً على سعر برميل النفط. أتوقع أنها ستحاول ضبط المعادلة التالية: استمرار الإنفاق الحكومي الذي يحرك الاقتصاد الوطني، وعدم توقف المشاريع الهائلة التي تميز بها عهد الملك عبدالله، ومعهما قدر من الترشيد. إن نجحت في ذلك فستحصر أضرار انخفاض سعر البرميل وتنجو من السحب الجائر على الاحتياط الهائل، الحريصة على بقائه سليماً، فهو ما يوفر شعوراً مريحاً بالاطمئنان للمسؤول والمواطن معاً.

بعد تحقيق هذه المعادلة، تستمر في حماية الوطن من تأثيرات الانهيار الحاصل من حولها، وتحسين ظروف استئناف دورها الإقليمي، واستعادة «العمل العربي المشترك»، وهي جملة رائعة في معانيها ولكنها ستكشف أنها خاوية ولا تعني شيئاً عندما توضع تحت الاختبار، فهل يستطيع «ع ع م» إسقاط «داعش» أو بشار أو وقف تمدد إيران في المنطقة؟ بالطبع لا، فالدول العربية التي تشكل «ع ع م» منهارة، بالكاد تنقذ نفسها قبل إنقاذ غيرها، فهل تبحث المملكة عن حليف آخر قادر على الفعل؟

إلى البحرين الآمنة، وستبقى آمنة، فجارتها الكبرى معنية بذلك، وكذلك تحالفاتها الدولية ضمنت لها ذلك، ولكنها أيضاً مثل غيرها لا تتوقع انفراجة هذا العام، فالحكومة باتت مقتنعة بأن المعارضة لن تقبل بأي تنازلات وحلول وسط أخرى تقدمها، فقرارها في طهران. وبالتالي أتوقع استمرار التشدد من الدولة حتى تعتدل المعارضة وتستعيد قرارها. في هذه الأثناء تحتاج إلى سياسة احتواء أضرار الوضع الذي يرفض الانفراج، وهي أضرار اقتصادية في مجملها، وهذه تحتاج إلى أفكار «تسويقية وإدارية» خارج الصندوق ومبدعة. المشكلة في البحرين لم تعد سياسة، إنها اقتصاد.

أما الكويت فهي الأحق بسياسة «احتواء الأضرار» فصراعات وجدل الحكم والمعارضة، هزت ثقة الكويتي بالمستقبل وأداء حكومته، ولكن لا أحد مستعداً لاتخاذ قرار جريء. المهم الآن، ألا تسوء الأمور والنفوس أكثر، وإبقاء الصراعات تحت التحكم حتى يمل أصحابها أو يأتي الصيف فينصرف الجميع إلى إجازاتهم، أو يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

قطر ليست لديها مشكلات داخلية ولا تحديات اقتصادية. شكراً للغاز الذي لم يتأثر بتقلبات براميل النفط، ستستمر في ما هي عليه، تمسك ألف عصا وعصا من المنتصف، وتراهن على أن قراءتها للتاريخ هي الأصوب.

أما مصر، فهي من يحتاج إلى أفضل خبراء «احتواء الأضرار»، فكل الاحتمالات واردة هناك، ولما تعبر من عنق الزجاجة. «الحزب الحاكم» متردد، غير قادر على العودة إلى الوراء الذي يعلم أنه تفكك، ومتهيب من المضي نحو المستقبل حيث الديموقراطية وتعب قلب الانتخابات البرلمانية، فيخشاها على رغم تملكه كل أوراق لعبتها. كان يفترض أن تجرى الانتخابات سريعاً بعد عزل الرئيس محمد مرسي في صيف 2013، فتم تأجيلها مرة تلو أخرى. الموعد الحالي وحتى إشعار آخر، آذار (مارس) المقبل. المهم عنده، كيف سيضمن برلماناً من دون معارضة حقيقية، وكيف سيتحسن الاقتصاد من دون دعم خارجي، وكيف سيوقف الهدر الداخلي؟ وكيف سيتحرر الاقتصاد، وتتوافر الوظائف وترتفع وتيرة الإنتاج؟

لا توجد أفكار حقيقية للخروج، مجرد عام آخر يهدر، المهم بقاء الدولة.

بعيداً إلى تركيا، يستمر رئيسها أردوغان في توبيخ العالم ثم لا يفعل شيئاً، المهم عنده استمرار وتيرة النمو الاقتصادي في بلاده بعدما خف وهج المعجزة التي حققها خلال العقد الماضي، وحماية بلاده من أن تطفح عليها صراعات جيرانه في الجنوب، «داعش» والأكراد. ربما تكون هناك مفاجأتان، الأولى اتفاق مع الولايات المتحدة بخصوص منطقة الحظر الجوي في سورية «تورط» الأتراك هناك، فيتوقف أردوغان عن الحديث ويبدأ بالفعل، والثانية لها علاقة بالأولى، وهي مبادرة تركية نحو السعودية لفتح نقاش في ترتيبات أوسع في المنطقة توقف حال التداعي المستمرة.

الأردن، فيه ما يكفيه، لم يستطع استيعاب المليون لاجئ سوري مثلما فعلت تركيا ذات الاقتصاد التريليوني الهائل، لا خوف من انتقال الحال «الداعشية» إليه، وتجلى ذلك في الوحدة الوطنية التي احتشدت خلف «كارثة» سقوط طائرة الـ «اف 16» وأسر قائدها معاذ الكساسبة، ولكن الأردن وبقية دول التحالف التي أعلنت الحرب على «داعش»، لا تريد مزيداً من هذه الحوادث التي ستجرها في النهاية إلى مواجهة أكبر ومباشرة مع تنظيم «الدولة». بالتأكيد يتمنى الأردن لو تتوقف الحرب في سورية، فقد بدأت أسوأ آثارها تظهر عنده، ولكن ما بيده حيلة، فلا يبقى لديه غير سياسة «احتواء الأضرار» وهو جيد فيها منذ يومه الأول.

ليبيا المثخنة بالجراح تحتاج إلى أن تستريح، بأن يعلن رسمياً أنها في «حرب أهلية»، فلعل ذلك يدفع العالم إلى تدخل لوقفها، فحتى الآن لم يتفق على ماهية هذه الحرب ومن يقاتل من؟ وعلى ماذا يتقاتل الليبيون؟

في اليمن سيستمر التدافع حتى يتعب الفرقاء ويدرك الحوثيون أنهم لن يستطيعوا حكم اليمن وحدهم، وسيشهد خلال العام مزيداً من جلسات الحوار الوطني مختلطة بجلسات الصلح القبلي. إنه زمن العودة إلى الأصول والتقاليد، إيران ستستمر في دعم الحوثيين، فهم آخر استثماراتها الناجحة في المنطقة، أما السعودية فستكتفي بإصدار البيانات في دعم المبادرة الخليجية والرئاسة الهشة، بعدما فقدت موقعها المميز في اليمن بانتصار الحوثيين، وقرارها إعلانهم و»الإخوان» «تنظيمات إرهابية»، فكيف تكون وسيطاً بين إرهابيين؟!

تونس والمغرب وعُمان بخير، وأعتقد أن البلدان الثلاثة لا تريد أن تكون جزءاً من هذه المقالة.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/825525/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/2015-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%B1

ماذا يريد الإخوان المسلمون، أن يحكموا أم أن تسود الديموقراطية التي تدعهم يعيشون وتدع غيرهم يعيش؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد خطوتهم التالية بعد أسبوع حافل بأحداث مفصلية من الدوحة حتى تونس.أمامهم الحقائق التالية، أن شرارة الربيع العربي...

الخطة «ج»: تنحوا جانباً أيها «الإخوان»... لتمر الديموقراطية

منذ 26 ديسمبر 2014 / 19:17 | جمال خاشقجي

ماذا يريد الإخوان المسلمون، أن يحكموا أم أن تسود الديموقراطية التي تدعهم يعيشون وتدع غيرهم يعيش؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد خطوتهم التالية بعد أسبوع حافل بأحداث مفصلية من الدوحة حتى تونس.

أمامهم الحقائق التالية، أن شرارة الربيع العربي قدحت في لحظة تاريخية مناسبة لم يخطط لها أحد وإنما سنن إلهية، ثم مضت وتركت البشر يرتبون أمرهم بعدها، فمن أحسن التصرف فله ومن أساء فعليه، ولن يستطيع أحد أن يرتب لها من جديد، أو يبدأ دورة ثانية تعوضه عما فاته.

الحقيقة الثانية، أن النظام العربي القديم ومن حوله طائفة معتبرة في كل دولة عربية تتوجس خيفة من التغيّرات الجذرية التي حركتها موجة الربيع، وهي مستعدة أن تقاوم بشراسة هذا التغيير أو الإسلام السياسي المتداخلين، بقوة صناديق الانتخاب، وقد عبّرت عن ذلك مرتين في استحقاقين انتخابيين حقيقيين، الأول الانتخابات المصرية عام 2012 التي فاز فيها الرئيس المصري المعزول محمد مرسي بنسبة ضئيلة، ولكن «عشيرته» من الإخوان رأوا نصرهم فقط، واعتبروه شرعية مطلقة. ولم يروا أن هناك نصفاً آخر، رفضوا التغيير، وقبلوا بالنظام القديم ممثلاً في اللواء محمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، تكرر الأمر نفسه في تونس الأسبوع الماضي بفوز الرئيس الباجي قائد السبسي، وهو لا يقل تمثيلاً عن النظام العتيق وليس القديم فقط، فهو وزير من زمن الستينات، ولكن الجيد أن التونسيين «حتى الآن» اختاروا استقرار النظام القديم مع الديموقراطية، وبالتالي بقي الربيع العربي في تونس بتعايش نظامه القديم والجديد والإسلاميين واليسار والنقابات، والحفاظ على الحريات العامة والصحافة الحرة، مع وعد بعدم إقصاء أي طرف للآخر في تجربة باتت تمثل أملاً لنجاح الربيع العربي، ربما تخفف من ضيق غلاة النظام القديم في تونس به والقوى الخارجية التي تقود حركة مقاومته.

قيلت تبريرات كثيرة في شرح أسباب مقاومة النظام العربي القديم للربيع العربي، ولماذا لم ير فرصة لنفض أثقال وتشوهات مئة عام من الفشل، خصوصاً في الجمهوريات العربية التي تشكّلت بعد الحرب الأولى، مثل تمسّك الطبقات الحاكمة المتنعمة بمزاياها وغنائمها، أو الخوف من تمدد التغيير ليشمل حتى المستقرين، ولكن ثمة نظرية معتبرة فسرتها الأحداث التي جرت خلال السنوات الأربع الأخيرة، هي أن «الإخوان» سبب تعطل سعي نحو التغيير.

قد لا تكون نظرية مقنعة، ولكن لا بد للإخوان من قبولها، عليهم أن يقبلوا قواعد المعركة مثلما يفعل أي قائد عسكري يدير ناظره في ساحة المعركة فيعرف أماكن قوته وثغرات ضعفه ومكامن الخطر.

لقد صرح النظام القديم بعدائه للإسلام السياسي من دون مواربة أو تلميح، فقرر أنه تنظيم إرهابي في أكثر من بلد عربي، يحاسب من يثبت انتماؤه إليهم بالسجن، ما يشير إلى أن التوجس منهم حقيقي كما سلف القول، ليس من قبل السلطات الحاكمة وإنما حتى من طبقة شعبية واسعة تحيط بها، بل إن بعضها غضَّ الطرف عن معارضته السابقة لها، أو تبرمه من استبدادها واستئثارها بالسلطة، فتحالف معها وقبل، بل برر بطشها بتيارات الإسلام السياسي، مستنداً إلى أن الإخوان هم أيضاً أظهروا استعداداً لفعل الشيء نفسه والتحالف مع الجيش والنظام القديم مقابل تركهم يحكمون.

أثناء صعود الإخوان خلال بدايات الربيع العربي، لاحظت حجم التوجس، بل حتى الكراهية نحوهم من كثيرين، خصوم لهم أو من تحولوا إلى خصوم بعد صعودهم، بحثت عن إجابة مقنعة، فالتنافس السياسي أمر طبيعي، ولكن لماذا كل هذا التوجس؟ أزعم أنني اهتديت للإجابة عند من هو حليف الإسلام السياسي، قصتهم الناجحة، الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان، في صراعه مع حليفه السابق الداعية فتح الله غولن، صاحب التنظيم الواسع والثراء وملايين الأتباع، الذي لا يستطيع حتى أردوغان نفسه إنكار فضله في إعادة الاعتبار للإسلام في تركيا ونشره مجتمعياً، ولكنه في النهاية لم يحتمل وجود «تنظيم سري» موازٍ للدولة، يتسلل للقضاء، والشرطة، والتعليم، ومفاصل الدولة، خفية، يتواصل في ما بينه، لأفراده شبكتهم الداخلية الخاصة، يدعمون بعضهم بعضاً، مترابطون حتى أسرياً وعائلياً، فسماه أردوغان «الكيان الموازي» واتهمه بمحاولة تقويض الحكومة والانقلاب عليها، وها هو يقدم قياداته للمحاكم بما في ذلك غولن المقيم في الولايات المتحدة.

باختصار، لا أحد يحب «التنظيمات السرية» حتى أردوغان، وكان على الإخوان معالجة ذلك فور سقوط نظام مبارك وانطلاق مشروع الدولة الديموقراطية التعددية في مصر، لقد كان الخوف أو التخويف من «التنظيم السري» أهم أدوات وأسباب الصراع مع الإخوان في زمن ما قبل سقوط حكمهم، وكان أيضاً سبب توحّد طوائف متباينة ما كان ممكناً أن تتوحد لولا الخوف من «العشيرة، والجماعة، وحكم المرشد».

نعود إلى سؤال بداية المقالة «ماذا يريد الإخوان، الحكم وعودة الشرعية أم الديموقراطية؟» التي يمكن بها أن يستأنفوا حياتهم السياسية فوق الأرض، وتخرجهم وأبناءهم من المعتقلات، وتتنفس مصر وغير مصر الصعداء، وتستطيع أن تمضي نحو بناء ديموقراطية حقيقية وصحية، يحتاج هذا تضحيات مؤلمة من الجميع، أولها أن يتنحى الإخوان عن الطريق جانباً، يوقفوا كل احتجاجاتهم التي باتت «احتجاجاتهم فقط» وليست احتجاجات شعبية، ويتركوا عجلة الديموقراطية تمر، ففي مصر قوى عدة تريد استكمال مسار الديموقراطية، حتى الإسلام السياسي بات ممثلاً في قوى جديدة، بل إن داخل النظام القديم من يرى ضرورة الدفع نحو الديموقراطية والتعددية وأنها شرط للنهوض بالبلاد، ولكن ما من هؤلاء مستعد لمشاركة الإخوان، ليس مهماً لماذا، المهم إدراك هذه الحقيقة والقبول بها.

ليس مهماً من ينتصر، المهم أن تنتصر الديموقراطية وتسود.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/824711/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%AC-%D8%AA%D9%86%D8%AD%D9%88%D8%A7-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7-%D8%A3%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

السقوط العربي الكبير مؤلم ومثير للإحباط لأجيال مضت حلمَتْ بعهد عربي يحيي الأمجاد الغائبة، ولجيل حالي أُغلقت أمامه السبل في الحياة والحرية والرزق فحَلِمَ بمستقبل أفضل واعتقد أن الزمان زمانه عندما ازدهر ربيع 2011.الأكثر إيلاماً أن لهذا...

لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مَن رَحِم

منذ 19 ديسمبر 2014 / 17:06 | جمال خاشقجي

السقوط العربي الكبير مؤلم ومثير للإحباط لأجيال مضت حلمَتْ بعهد عربي يحيي الأمجاد الغائبة، ولجيل حالي أُغلقت أمامه السبل في الحياة والحرية والرزق فحَلِمَ بمستقبل أفضل واعتقد أن الزمان زمانه عندما ازدهر ربيع 2011.

الأكثر إيلاماً أن لهذا السقوط ويلات ثلاثاً، أولاها أنه سيكون طويلاً، طويلاً، طويلاً. ثانيتها تفسر أولاها، كأنه عُمّ على الجميع، فلا تجد من يبحث عن طوق حقيقي للنجاة، حتى من سلم لا يبحث لنفسه أو لمن حوله من الهالكين عن ذلك الطوق الذي ينجيهم من السقوط الطويل المؤلم، كأنهم يعلمون أنه «لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم». أما الثالثة فهي الأكثر إيلاماً، بعدما يكتمل السقوط ونصل إلى القاع سيكون النهوض صعباً جداً. لماذا؟ لأننا سنحمل معنا إلى القاع البذور والأسباب نفسها التي أدت إلى السقوط وتعثر النهضة خلال أعوام الاستقرار المهدرة.

عندما نقلّب أسباب السقوط، نلوم الاستعمار، و «سايكس بيكو»، والحدود التي رسموها على رمالنا، فنصفها بأنها كانت غير عادلة، لكن معظم الحدود في أوروبا غير عادلة، صنعتها حروب لا اتفاقات وتراضٍ. نلوم الاستعمار، ولكنه رحل، حتى إن دوله فقدت الاهتمام بأحوالنا. المتفائلون يقولون إننا نمر بما مرت به أوروبا، مخاض حرب الـ30 عاماً التي مزقتها في القرن الـ17 ثم ولدت أوروبا «الكرامة والشعب العنيد» كما غنت السيدة فيروز للبنانيين وهم يخوضون حربهم الأهلية الطويلة العبثية. لكن الحق أن أوروبا التي ولدت بعد ما يعرف بسلام وستفاليا، كانت قارة بائسة منهكة فاقدة للأخلاق والقيم، يتشكك أهلها في كل ما كان من ثوابتهم، وهم احتاجوا بعد تلك الحرب إلى 300 عام حتى استقرت كما نعرفها اليوم.

فهل نستطيع أن نفعل مثلها؟ كارثتنا أننا نحمل معنا خلال سقوطنا وانهيار دولنا الحديثة البذور نفسها التي أدت إلى السقوط: افتقادنا أدوات الحكم الراشد القائمة على سيادة القانون والاحتكام إلى الديموقراطية، مع تعصب واستبداد وقبلية وجهوية وجشع على الغنيمة. هذه البذور نحملها معنا دوماً في صعودنا واستقرارنا وهبوطنا، فتجعل السقوط أدهى والانهيار أشمل، مثلما نرى الآن في العراق وسورية وليبيا، ومن قبلها الصومال، كما تجعله مؤلماً وطويلاً، حتى نستوحش ونفتقد الشعور بالألم. لا نتأثر بصور الذبح، والعمليات الانتحارية وسط مساجدنا وأسواقنا، ولا بخبر سقوط المئات جراء القصف بالبراميل المتفجرة أو على أيدي رجال الشرطة في تظاهرة سلمية. تَخَندَقْنا جميعاً في قلاعنا المذهبية أو السياسية أو المصلحية، فلم نعد نرى خارجها.

لقد أفشلت هذه البذور كل محاولات النهضة، التي تعد أساساً لتشكل الدولة الحديثة واستمرارها، فالدولة التي لا تتنافس وتسعى للحاق بركب الدول المتقدمة تفقد تدريجياً أسباب وجودها واستمرارها ومبرراتهما في عالم ما بعد العولمة، إذ توحدت الأسواق والتشريعات، ووُضعت معايير دولية لكل أوجه الحياة يتحدد بها موقع الدولة في سلّم القبول العالمي، وأتيحت لنا هذه الفرصة غير مرة طوال قرن كامل منذ سقوط الدولة العثمانية والاستقلال والتشكل في دول حديثة ذات حدود متفق عليها وعلم وهوية ودستور، ولكن بذور الفوضى التي حملناها معنا ضيعت أعوام الاستقرار التي كان علينا استغلالها لتكتمل دورة نمو دولنا، حتى تصل إلى النضج الذي يعطي وجودها فائدة في «ناد عالمي» لا يقبل بين أعضائه إلا من يحقق نهضة حقيقية، وقيمة مضافة، يحتاج إليها العالم ويحرص عليها، فيعينه أن تعثرت به السبل، مثلما فعلت أوروبا مع اليونان وإسبانيا والبرتغال عندما انهارت اقتصاداتها واقتربت من الإفلاس، فأنقذتها من عثرتها على رغم الكلفة العالية. هذه الشراكة هي التي افتقدتها سورية مثلاً، فلم يعرها العالم اهتماماً حقيقياً، وهو يراها تتقلب في لظى الهلاك والسقوط الطويل.

النهضة تعني التزام الدولة بمعايير عالمية في الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وارتفاع الدخل الفردي والتعليم والصحة، وحصة ملموسة في الناتج الاقتصادي العالمي، وشراكة في سوق منفتحة على العالم، أما أن يحتاج العالم إلى دولة لمجرد أنها منتج مهم لمادة خام، فهذا لا يوفر علاقة مستدامة، لأنها تبقى مهمة بمقدار ما توفر الدولة حصتها المطلوبة من المادة الخام، ويمكن أحياناً أن تستمر الدولة منتجة للخام، ولكن تفقد أهميتها في حال استغناء الاقتصاد العالمي عنه، نتيجة تطور علمي أو توافر بدائل اصطناعية، مثل ماليزيا، التي كان يمكن أن تكون اليوم من الدول الزراعية المهملة لو بقيت تعتمد على ما تنتجه من خام المطاط الطبيعي الذي ما يزال متوافراً لديها لكن العالم لم يعد في حاجة إليه بعد اختراع بدائل منه، وكذلك الأمر مع الهند بالنسبة إلى القطن، ومصر أيضاً كان العالم يحتاج قطنها، لكن ماليزيا والهند تنبّهتا مبكراً فسلكتا سبيلاً في نهضة صناعية جعلت العالم يحتاج إليهما وينظر إليهما بوصفهما شريكتين حقيقيتين، أما مصر فعجزت ولا تزال، ذلك أنها من منظومتنا العربية التي تحمل معها بذور الفوضى والاستبداد وفقدان العدالة.

حتى الآن لا يبدو بيننا من يريد نفض هذه البذور المعطِّلة للحياة عنا، على رغم تاريخ عريق في الحضارة خلفنا، وإسلام ثري بالإبداع والتشريع والعدل نزعم الانتماء إليه، وبالتالي سنحملها معنا في تالي الأيام، في عصر ما بعد السقوط، عندما نتوقف عن الحرب لأننا فقط تعبنا منها، لا كرهاً بها، وسنجلس فوق ركام المدن وبين المتاريس نتبادل الاتهام والتلاوم، نعجز أن نجتمع تحت أطلال مجلس شعب، أو في مسجد عتيق سَلِمَ من مدافعنا، نجرب أنصاف الحلول، نصوّت على قراراتنا، نلتزم بنتيجة التصويت، نتفق على دستور وقانون يحكم بيننا، ونقبل التحاكم إليه. لو فعلنا ذلك فسيكون هناك أمل بأن ثمة نهوضاً بعد السقوط، ولكني غير متفائل، فهذه الحرب في الصومال دامت ربع قرن، والحرب العراقية أكملت عقداً كاملاً، والسورية ستدخل عامها الرابع، ولا يوجد أخ أكبر يجمع ولا يفرق ويرمي لكل الأطراف طوق نجاة.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/824211/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A5%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%AD%D9%85

كيف يجيز شاب سعودي نشأ متقلباً في علوم الدين، الغدر بمقيم مسيحي مستأمَن لا يعرفه ولا يعرف ما يفعل في بلاده؟ يقتله فقط لأنه أوروبي أشقر على غير دين الإسلام!لا بد أنه سمع عن قول العلماء بحرمة استهداف المستأمَنين، حتى أولئك العلماء الذين...

أبو بكر الصديق في مواجهة الفكر المتطرف

منذ 12 ديسمبر 2014 / 23:26 | جمال خاشقجي

كيف يجيز شاب سعودي نشأ متقلباً في علوم الدين، الغدر بمقيم مسيحي مستأمَن لا يعرفه ولا يعرف ما يفعل في بلاده؟ يقتله فقط لأنه أوروبي أشقر على غير دين الإسلام!

لا بد أنه سمع عن قول العلماء بحرمة استهداف المستأمَنين، حتى أولئك العلماء الذين عجزوا عن مصالحة «النص» بالسيرة وواقع الحضارة الإسلامية المتسامح، ولا يزالون يفتون ببغض الكفار فيقولون: «لا تحبوهم في قلوبكم ولكن لا تعتدوا عليهم»، فهم على رغم تعصبهم المقيت لا يجيزون ذلك، إنهم يكتفون بالقول: «اكرهه ولكن لا تقتله». منطق عجيب ومن أسباب الغلو ويستحق المواجهة الفكرية، ولكن يبدو أن المواجهة الأمنية مع ذاك الشاب وأمثاله، المستعدين لقتل إنسان مسالم لمجرد أنه غير مسلم وأشقر اللون، ادعاء واهم.

حملت معي هذا السؤال وأنا أتابع شريط «أنصار الدولة الإسلامية» وهم يتفاخرون باستهدافهم قبل أسابيع مواطناً دنماركياً على الطريق السريع خارج الرياض، ويقولون إن هذا «أول الغيث» والقادم أكثر، أي «إننا سنقتل ونعتدي على مزيد من الغربيين إن غفت عنا أنظار الأمن السعودي»، الذي لن يفعل بالتأكيد، إذ بحث عنهم حتى اعتقل ثلاثة منهم أول من أمس.

قبل أن أجد الإجابة، صدمتنا حادثة أخرى تحمل سؤالاً مماثلاً: كيف أجازت تلك المسلمة الإماراتية المنقبة لنفسها أن تحمل سكيناً حادة وتمضي بها إلى سوق تجارية في أبوظبي، نظرت حولها فرأت سيدة شقراء، فقررت أنها ضحيتها! تبعتها إلى دورة مياه نسائية، هل سألتها أولاً: هل أنت أميركية؟ ما هو دينك؟ هل فكرْتِ بدخول الإسلام؟ هل تؤيدين إسرائيل؟ هل صوتِّ لجورج بوش؟ لا نعرف! كل ما نعرفه أنها طعنتها بالسكين وتركتها تنزف وهرولت خارج المكان والدم يقطر منها. لا بد أنها تعلم أن ما فعلته حرام حتى لو أجابت الضحية البريئة بالإيجاب على معظم أسئلتها، ناهيك عن لاأخلاقيته وجبنه، فحتى لو كانت حال حرب فلا يجوز لها أن تقتل مدنياً مسالماً.

لا بد أن هذه السيدة سألت يوماً عن حكم نتف الحواجب، فلماذا لم تسأل «ما حكم قتل أميركية لا أعرفها في سوق تجارية؟ ما الذي يحصل؟ ماذا أصاب العقل المسلم؟ هل هو الغضب؟ معظمنا غاضب ولكننا لا نقتل.

فقهاء «الدولة الإسلامية» هم الوحيدون الذين أفتوا بقتل المدنيين الغربيين «عمياناً»، بينما لا تجد أياً من فقهاء الأمة، حتى الذين تكرههم الحكومات المحلية، يفتي بأمر قبيح كهذا، لكن «الداعشيين» لا يحترمون غير علمائهم المزعومين ويعتقدون أن غيرهم «علماء سلطان»، أو «مضيِّعون» أو «قواعد»، إلى آخر قائمة النعوت الكريهة لإلغاء دور العلماء.

ولكن ماذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؟

إنه أول السلف وخيرهم، وهو الذي تنسب إليه أول وثيقة في قواعد أخلاقيات الحرب، سبق بها اتفاق جنيف، ويرفض بالتأكيد جل ما تصنع «داعش» وأهلها، وفق النص الحرفي لوصيته الى أسامة بن زيد قبل خروجه للحرب. ولكن قبل أن نستمع إليه، سأنقل كلاماً سقيماً للشيخ (والشيخ من عندهم) أبو محمد العدناني المتحدث باسم تنظيم «الدولة الإسلامية» يطالب فيه من سماهم أنصار دولته بقتل الغربيين المدنيين في بيوتهم وشوارعهم، ليَظهر الفرق الهائل بين الإسلام الحقيقي الذي يعبر عنه أول السلف، وهذه السلفية المزعومة. تصدَّر كلام العدناني شريط «أول الغيث» الذي تبنى فيه أنصار «الدولة الإسلامية» في السعودية محاولة اغتيال المواطن الدنماركي.

وجّه العدناني في كلمته الصوتية نداءه إلى «الموحدين في أوروبا وأميركا وكندا» ثم عرج على أهل الجزائر والمغرب، وأهل الولاء والبراء وأنصار الدولة الإسلامية في كل مكان، قائلاً لهم: «خذِّلْ عن إخوانك ودولتك ما استطعت أن تبذل جهدك، في قتل أي كافر أميركي وفرنسي وأيٍّ من حلفائهم، وإن عجزت عن العبوة والرصاصة فاستفرد بالأميركي أو الفرنسي الكافر وارضخ رأسه بحجر، أو انحره بسكين، أو ادهسه بالسيارة أو ارمه من شاهق أو اكتم أنفاسه أو دسّ له السم (....) إن عجزت فأحرق منزله أو تجارته أو أتلف زراعته، وإن عجزت فابصق في وجهه». هل في ما سبق شيء من أخلاق الحرب وفروسيتها؟ أحسب أنهم حتى في الجاهلية لا يقبلون بغدر كهذا واستهداف أعمى للمدنيين، إنها وصفة كراهية، تمزق أي مجتمع، تضر بالمسلمين هناك أكثر مما تضر بالغرب بعد أن

صوّروا «زامبيز» متوحشين يقتلون كل من يقابلهم في الطرقات. لكن الكارثة هي كيف يقتنع مسلم يعتقد بأنه متدين بخطاب فج كهذا؟ ومن شخص لا يعرف عنه إلا القليل، سوري قاتل في العراق منذ 2005 اسمه الحقيقي طه صبحي فلاحة، اعتقله الأميركيون ثم أطلقوا سراحه؟؟! كيف يستجيب لحفلة القتل والكراهية التي يدعوه إليها هذا النكرة، وبين يديه تراث هائل من التسامح الإسلامي؟

لنقرأ الآن ما نصح به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأول السلف الصالح أبو بكر الصديق، قائد جيشه وهو يغادر المدينة: «ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وإني موصيك بعشر: لا تقتلنّ امرأة ولا صبياً ولا كبيراً ولا هرماً، ولا تقطعنّ شجراً مثمراً، ولا تخربنّ عامراً، ولا تعقرنّ شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة، ولا تحرقنّ نخلاً ولا تفرقنّه، ولا تغلل، ولا تجبن».

خطبة بليغة، وقواعد أخلاقية لا تحتمل تأويلاً، ويفترض أن تكون مثل عصا موسى، لو ألقيت على خطاب العدناني ومَن حوله مِن المتطرفين «فإذا هي تلقف ما يأفكون»، فلماذا لا يحصل هذا؟ كم مرة وقف شيخ يرمي بهذه الحجج الدامغة على الخطاب المتطرف فلا يستجاب له؟

من الواضح أن هناك موانع تحول دون ذلك، فما هي؟ هذا موضوع يستحق البحث قبل الإعداد لمؤتمر آخر في فندق آخر وقاعة فسيحة وجمع من علماء الأمة، لتبيان خطر الفكر التكفيري.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/823314/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A8%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81

لماذا لا يتحدث وزير النفط السعودي علي النعيمي الى مواطنيه فيشرح للرأي العام في بلاده أسباب قرار المملكة في اجتماع «أوبك» الأخير الحفاظ على سقف الإنتاج الحالي على رغم زيادة العرض على الطلب في السوق، ما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط...

النعيمي ينام ملء جفونه عن شواردها ... ويسهر «السوق» جرّاها ويختصم

منذ 5 ديسمبر 2014 / 18:22 | جمال خاشقجي

لماذا لا يتحدث وزير النفط السعودي علي النعيمي الى مواطنيه فيشرح للرأي العام في بلاده أسباب قرار المملكة في اجتماع «أوبك» الأخير الحفاظ على سقف الإنتاج الحالي على رغم زيادة العرض على الطلب في السوق، ما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط حول العالم وانخفاض مماثل في سوق المال السعودية، تعبيراً عن قلق الاقتصاد المحلي الذي يعرف جيداً أن كل شيء في البلاد مرتبط بالنفط وأسعاره؟

ولكن لماذا يتحدث ويكشف أوراقه؟ حديثه الى السعوديين هو حديث الى العالم كله، ولو كان يريد أن يقول للعالم شيئاً لقاله في فيينا وقد احتشد حوله عشرات الصحافيين والمختصين بالنفط، فاكتفى بعبارات موجزة «حمّالة أوجه»، ثم هل لو تحدث سيطمئن السوق السعودية القلقة؟ هب أنه قال: «اصبروا علينا، نحن من سيكسب في النهاية ولن يتأثر الإنفاق الحكومي الهائل الذي يعتمد عليه أثرياؤكم قبل فقرائكم، والذي يتسرب بعضه إلى شتى قطاعات الأعمال التي تنشطون فيها، ولن يتأثر الاحتياطي الذي تريدونه صندوقاً آمناً لأبنائكم وأحفادكم إلا بنسبة بسيطة تقتضيها المرحلة»، فهل ستقتنع السوق وتعاود سيرتها الأولى في الارتفاع ويخف قلق رجال الأعمال؟

الأسئلة السابقة تكشف كم بات الاقتصاد معقداً ومتداخلاً عالمياً، ولم يعد بسيطاً مثل اختراع ياباني كان يعمل في زراعة الرز عملية استزراع اللؤلؤ في ثلاثينات القرن الماضي، ما أدى إلى إفلاس شبه كامل لاقتصادات مدن الخليج الصغيرة يومذاك عانت منه عقوداً ولم تتعافَ إلا بظهور النفط، ولم تسامح البحرين ذلك الياباني حتى يومنا هذا، فتمنع دخول اللؤلؤ المستزرع إلى أراضيها حتى تبقي قيمة مميزة للؤلئها الطبيعي، ولكن النفط ليس كاللؤلؤ، إنه شيء معقد تتداخل فيه السياسة والحروب والمال والشركات الكبرى والمؤامرات والانقلابات واقتصادات العالم والإنتاج والصيف والشتاء، وكذلك التقنية والاختراعات الحديثة مثلما فعل ذلك الياباني مع اللؤلؤ.

عشرات النظريات والأسباب، لا بد من أن النعيمي الذي عاش عمره الطويل (ما شاء الله) مع النفط إنتاجاً وسياسة، يستمع إليها ويبتسم... ويصمت، ولكن لا بد من أن يتحدث. من حق السعودي أن يعرف، فما بينه وبين النفط علاقة حميمة، و «أكل عيش»، فهل أبقت حكومته على سقف الإنتاج الحالي بهدف الحفاظ على حصة المملكة السوقية واحتراماً لعملائها في شرق آسيا الذين قد تفقد بعضهم لو خفضت إنتاجها مليوناً أو نصف مليون برميل للحفاظ على الأسعار القريبة من رقم المئة دولار الجميل؟ ولكن عالم النفط متوحش، وشركاءها في سوق لا يتورعون عن رفع إنتاجهم والحلول محلها في الأسواق التي تخليها، وفي النهاية ستخسر عملاءها ويستمر الفائض في السوق ومعه الأسعار المنخفضة، أم أنها خطة سعودية لئيمة لإخراج النفط الصخري الذي ما كان له أن يستخرج لولا ارتفاع الأسعار لكلفة استخراجه العالية، مهددة بذلك مصالحها الاستراتيجية مع الأميركيين حلفائها الأقدمين، لعلها ملت منهم وتريد الضغط على إدارة أوباما المترددة التي لم تعد الحليف الذي يعتمد عليه، ولكن انخفاض الأسعار وإن أضرّ ببضع شركات أميركية فإنه مفيد للاقتصاد الأميركي الكلي وكفيل بتسريع انتعاشته، وهو ما تريده المملكة التي ستستفيد في المدى الطويل من تعافي الاقتصاد العالمي، إذاً هي سياسة سعودية بعيدة النظر.

لا، لا، سيقاطع أحد الخبراء قائلاً: أميركا مستفيدة في الاتجاهين، انخفاض الأسعار واستمرار إنتاج النفط الصخري، فالسعودية لن تستطيع أن تخرجه من السوق إلا بإيذاء نفسها، بأن تسمح لبرميل النفط أن ينزلق إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل، وهذا ما لا تحتمله موازنتها المؤسسة على 85 دولاراً للبرميل الواحد، فكلفة إنتاج الصخري حول 53 دولاراً، كما أن التقنيات تتطور والكلفة تنزل باستمرار، ما يعني أن الفائض سيستمر ومعه سياسة أميركا في التخزين الاستراتيجي للنفط والذي أضعف قدرة أوبك، أي المملكة في التأثير في السوق.

إذاً هي السياسة، لا بد أن المملكة تريد إضعاف روسيا وإيران. ها هو الروبل الروسي يهوي، إنه تكرار لما فعلته السعودية في الثمانينات عندما تحالفت مع الولايات المتحدة لتسديد الضربة القاضية للاتحاد السوفياتي بعدما أثخنوه لكماً في أفغانستان، ولكن الاتحاد السوفياتي يسقط مرة واحدة فقط، وقد سقط وتفتت. هذه المؤامرة لم تثبت بعد ولا تزال وقائعها محل جدل وينفيها وزير النفط السعودي

الأشهر الشيخ أحمد زكي يماني الذي عاش تلك المرحلة وكان أحد ضحاياها، ولو صحّت فإن إسقاط الاتحاد السوفياتي خدمة للإنسانية ربما يحق للسعوديين أن يتبنوها ويبرروا صبرهم على سنوات الركود العظيم الذي عاشوه من منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى تسعيناته، والتي بالتأكيد لا يريدونها مرة أخرى وخصوصاً مع المشاريع غير الإنتاجية العملاقة التي التزمت بها حكومتهم. اليوم لا يوجد ما يستحق تضحية هائلة كهذه، فأوكرانيا ليست قضيتهم، أما سورية، فإن تدخلاً سعودياً- تركياً- أردنياً هناك أقلّ كلفة من إعلان حرب نفطية على السيد بوتين.

الإيرانيون سارعوا بالقول إنها «مؤامرة سعودية» ضدهم، بالتأكيد سيقولون ذلك، فهم يجمعون بين عقدتين تحكمان سياستهم الخارجية، وهما السعي للهيمنة والشكوى من تآمر العالم عليهم، ومن ضمنه السعودية، التي تتحالف ضدهم مع الأميركيين كما يزعمون، ولكن السعودية أيضاً تعمل ضد الأميركيين كما جاء في بداية المقال.

المحصّلة النهائية، إنها عشرات الأسباب لتفسير ما حصل في ذلك اليوم البارد في فيينا قبل أسبوعين، ولن يحسمه إلا أن يخرج الوزير علي النعيمي ويقول شيئاً، وأحسب أنه لن يفعل.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/822594/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%AC%D9%81%D9%88%D9%86%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%8A%D8%B3%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7-%D9%88%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D9%85

هل يمكن التعايش مع ما يسمى تنظيم «الدولة الإسلامية»، والتعامل معها وتبادل مبعوثين وتطوير علاقات طبيعية معها؟ حتى لو كان هناك من هو مستعد لذلك بيننا، فإن «داعش» ترفض ذلك وبشدة، إنها ترفض كل ما حولها من أنظمة دولية وحدود وقوانين. العلاقة...

دائرة الهلاك... إما «داعش» وإما الاستبداد!

منذ 28 نوفمبر 2014 / 18:18 | جمال خاشقجي

هل يمكن التعايش مع ما يسمى تنظيم «الدولة الإسلامية»، والتعامل معها وتبادل مبعوثين وتطوير علاقات طبيعية معها؟ حتى لو كان هناك من هو مستعد لذلك بيننا، فإن «داعش» ترفض ذلك وبشدة، إنها ترفض كل ما حولها من أنظمة دولية وحدود وقوانين. العلاقة بينها وبين غيرها علاقة حرب لا تتوقف إلا بانتصار ما تعتقد أنه إسلامها الصحيح.

إنها فكرة خام، ترفض القانون الدولي الذي يحكم علاقات العالم بعضه ببعض، اقتصاداً كان أم سياسة، ناهيك عن الاتفاقات التي تنظّم حقوق الإنسان وحرية المعتقد، فهذه وما حولها من المكتسبات الحضارية الإنسانية التي قَبِلها فقهاء المسلمين المعاصرين خلال أعوام النهضة «النسبية» أوائل القرن الماضي، تراها «كفراً خالصاً وردة ما بعدها ردة». إنها تعيدنا - المسلمين - إلى ما قبل المربع صفر، فترفض حتى ما انتهى إليه فقهاء المسلمين الأوائل في ضبط العلاقة مع الآخر مسلماً كان أم كافراً، وتنتقي من فقههم ما يقسّم العالم إلى فسطاطين لا ثالث بينهما، فسطاط كفر وفسطاط إيمان.

دولياً، هي من عهد ما قبل «اتفاق وستفاليا» (1648 ميلادية)، الذي أسس لمفهوم الدول الحديثة ذات الحدود المعتبرة، إذ تمارس كل دولة حقوقها داخل إقليمها، ثم تنظم علاقاتها مع جيرانها في إطار حسن الجوار وعدم الاعتداء. بل إنها ترفض حتى آخر خلافة إسلامية (الدولة العثمانية) وأنظمتها وبروتوكولاتها، وتراها دولة كافرة على رغم كل إنجازاتها ورفع راية الإسلام وتحكيم الشريعة. يكفي أن تعرض عليها بعضاً من نواقضها للإسلام، وستكون كافرة هي وسلاطينها وجندهم ومن أعانهم.

وبالتالي كلنا كفار من حولها، بجامعتنا العربية، وحدودنا ودساتيرنا، خصوصاً الممارسين منا للديموقراطية، الكفر الأكبر المخرج من الملة، والمتعدية على حاكمية الله والمتحدية لشريعته، فهؤلاء خاصةً الكفر وأهله، أما بلاد كالسعودية وبعض دول الخليج التي نجت من «فتنة العصر» فهؤلاء كفرة بناقض «الإعانة الظاهرة»، إذ تحالفوا مع كفار أصليين باتفاقات دفاع وتسلح وتدريب، لا بل اشتركوا معهم في قتال المسلمين، والمسلمون هنا هي «الدولة الإسلامية» فقط.

ثمة ناقض لإسلام كل من حولها ما لم يسمع ويطع «الخليفة» وشرعته، حتى الجماعات الإسلامية التي قبلت بالديموقراطية وشاركت في انتخابات نالها حكم مخفف في البداية «هي جماعات بدعية نبرأ إلى الله من فعلها»، ثم وجب قتالها بعدما خرجت على صف الجماعة، ورفضت الانصياع لحكم «الخليفة» الذي ظهر وقامت عليها الحجة.

أما داخلياً، وفي إطار «دولتها» المزعومة فإنها لا تقلّ تشدداً، فهي وإن خرجت على استبداد ساد العالم العربي، فإنها تمارس الاستبداد نفسه، فلا يملك رعاياها حق الاختيار، لا اختيار خليفتهم (معرضين بذلك حتى عن سيرة الخلفاء الراشدين الذين صعدوا للحكم بتوافق مجتمعي)، ولا اختيار نظامهم، ذلك أنها ترى أنها هي ذاتها ملزمة بالشريعة التي هي أمر رباني لا مجال للبشر في اختياره أو رفضه، ولكن «شريعتهم» ضيقة يزعمون أنها فعل السلف الصالح، بينما هي في الحقيقة اجتهاد بشر اختار من فعل السلف والأحاديث ما يوافق فهمه، فشكّل به تياراً يضرب عرض الحائط بالشريعة الإسلامية الثرية بتنوعها ومذاهبها التي تشكّلت عبر قرون باجتهاد أئمة وفقهاء وعلماء، فكانت قادرة على الاستجابة لمتطلبات حضارة إسلامية انتشرت فوق ثلاث قارات وضمت أقواماً وأعراقاً وأدياناً ومذاهب شتى، إنهم مثل من يدخل مكتبة عامرة، فيقفون أمام رف صغير منها ويقولون العلم هنا وما غيره لغو وباطل.

دولة كهذه، وفقه كذاك يستحيل أن يتعايش العالم معهما، إنها مشروع للتصادم مع القريب والبعيد، ومواجهتها والانتصار عليها لن يتم بمجرد غارات يقوم بها تحالف دولي بعد منتصف الليل ضد أهداف مادية محددة، إنه صراع حضاري بين عالم متحضر ويسعى لمزيد من الارتقاء في إطار يقبل التنوع ويشجعه، وفكرة متخلفة تشوّه الإسلام وتلغي حضارته الثرية قولاً وفعلاً بهدم وتدمير آثاره وتاريخه في رمزية واضحة لفكرها المتخلف، وتريد إلغاء كل الجسور التي بنيت بينه وبين العالم من حوله. إننا أمام صراع طويل وأعوام حالكة، إن لم نبادر إليها فستبادر هي إلينا، وما لم نغزُهم فسيغزوننا هم، إن لم يكن غزواً مباشراً عبر الصحارى والبراري، ولا أحسبهم قادرين على ذلك، فسيغزوننا من الداخل، فثمة من هم بيننا من المنجذبين إلى أفكارهم، فانطووا تحت جناحهم. وآخرون يقفون على الأعراف سنداً وعضداً، يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى، إنها حال تخصنا نحن - السعوديين - دون غيرنا من المسلمين، لأسباب يعلمها كل فطن ونتردد منذ عقود في حسمها والتحرر من ضيق ذلك الرف الصغير إلى سعة المكتبة الهائلة.

المعركة ليست بين إسلام وحداثة، وليست بين دولة دينية ومدنية، كما تريد «داعش» أن تصور الصراع الجاري، يساندها في ذلك «دواعش» ليبراليون يفضلون حداثة كاذبة على حرية يزدهر فيها الإسلام والمدنية والحداثة معاً. المعركة يجب أن تكون مع الاستبداد الذي جعل فكرة «داعش» ممكنة. المعركة مع «داعش» يجب أن تكون لأجل الحرية لا لأجل القضاء على «داعش». سنقضي عليها في الغالب، ولكن ما لم نداوِ أسبابها فستعود، ولكن قاتل الله السياسة والخوف والكراهية والحرص على الغنيمة، الذي ضيّق علينا اختياراتنا حتى لم نعد نستبين الحق من الباطل والخطأ من الصواب، فانتهينا إلى دائرة مهلكة، إما «داعش» وإما الاستبداد ومعهما الخراب.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/821962/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83-%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%A5%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%AF!

السياسة هي فن الممكن، والممكن هو جوهر مبادرة المبعوث الأممي الجديد لسورية ستيفان دي ميستورا. الجيد أن المعارضة السورية المعتدلة تعترف هي الأخرى بهذا «الممكن»، فلم تدخل في سباق مزايدة وتطالب بكل شيء أو لا شيء، فهي محاصرة من العدو والصديق...

أنصاف الحلول هي الحل في سورية

منذ 21 نوفمبر 2014 / 22:39 | جمال خاشقجي

السياسة هي فن الممكن، والممكن هو جوهر مبادرة المبعوث الأممي الجديد لسورية ستيفان دي ميستورا. الجيد أن المعارضة السورية المعتدلة تعترف هي الأخرى بهذا «الممكن»، فلم تدخل في سباق مزايدة وتطالب بكل شيء أو لا شيء، فهي محاصرة من العدو والصديق والإنسانية، والشتاء القاسي الذي يدهم ملايين اللاجئين السوريين لم يحرك العالم في الأعوام الثلاثة الماضية، وبالتالي فلن يحركهم هذا العام، بل إن جيران سورية باستثناء لبنان شرعوا في دمج اللاجئين باقتصادياتهم الوطنية، ما يعني أنهم على استعداد للتعود على الحال السورية لأعوام طويلة مقبلة.

فما هو هذا «الممكن»؟ إنه مبادرة أعلنها دي ميستورا قبل أيام تقوم على أن «الحل في المدى القصير ليس مرحلة انتقالية ولا محاصصة سياسية، بل تجميد الحرب كما هي عليه، والاعتراف بأن سورية أصبحت لا مركزية في مناطق على فوهة البندقية»، ذلك أنه باتت في سورية «مجموعات متمردة كثيرة مع أجندات متناقضة محلية ودولية، لا يمكنها التوصل إلى اتفاق كبير» في البلاد، في وقت «يعرف» الرئيس بشار الأسد أنه «لا يستطيع استعادة السيطرة على كامل البلاد وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء»، إذاً المطلوب حالياً «وقف فرامة اللحم» في سورية وتوسيع اتفاقات وقف النار المحلية على أساس ثلاث أولويات تتعلق بـ«خفض مستوى العنف وإيصال المساعدات الإنسانية وزرع بذور الحل السياسي»، ما سبق كان ما نقله حرفياً الزميل إبراهيم حميدي في هذه الصحيفة على لسان المبعوث الأممي، فيما اعتبره المراقبون «انقلاباً» على صيغة «جنيف 1 و2»، التي تقوم على تنحي بشار وتشكيل حكومة انتقالية يفترض أن تكون مسؤولة عن كامل الجمهورية السورية، وهو ما يبدو أنه انتهى لدى دي ميستورا والمجتمع الدولي المتضامن مع خطته، ما قد يرعب المعارضة السورية المعتدلة ودول المنطقة، لولا أن خطته تفضي في النهاية إلى تفاوض بين المعارضة والحكم يؤسس لجمهورية جديدة.

المعارضة السورية من جهتها وكما أخبرني أحد قياداتها، وطلب عدم ذكر اسمه، لأن المسألة لا تزال محل تشاور، تتجه إلى القبول بهذا الممكن، «على رغم أنه مؤلم لكل سوري ويدعو إلى القلق» بحسب قوله، ولكنها تراه أفضل الخيارات السيئة، فتداويه بالمساومة للحصول على عرض أفضل، مستعينة على ذلك بأصدقائها وتحديداً الرئيس التركي أردوغان. انهم مستعدون للقبول باقتراح «تجميد الصراع»، ويقبلون بدوافع الأطراف الدافعة لهذا الاقتراح، المجتمع الدولي الذي يريد أي حل يبرر عجزه عن التدخل، والعرب والجامعة العربية الذين تغير موقفهم بعد التغير الذي حصل في مصر تحديداً وتحولها بعيداً عن معسكر الثورة وأهدافها، والأتراك الذين لا يريدون أن تنساب المشكلات السورية والعراقية إلى جنوبهم الهش، الذي تجلت فيه الصدامات العرقية بين الأتراك والأكراد الشهر الماضي على خلفية أزمة كوباني، وإن حصل ذلك سيدمر كل مكاسب حزب «العدالة والتنمية»، ويهدد دورة النمو الاقتصادي التركي التي يبدو أنها بلغت مداها الأقصى، وأوباما الذي يريد أن يتفرغ السوريون معه لمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية»، ثم بعد ذلك ينظر في أمر بشار ونظامه وبالشكل الذي لا يهدد الإنجاز الخارجي، الذي يريد أن يدخل به التاريخ الأميركي بمصالحة تاريخية مع إيران، حتى بلغ به الأمر أن وعد مرشد الثورة في إيران آية الله خامنئي أنه لن يستهدف عسكرياً نظام بشار الأسد، وذلك في رسائل سرية سربت، وأثارت قلق المعارضة وأشعرتها بالخذلان.

تأمل المعارضة في أن تنجح في دفع مبادرة دي ميستورا بتجميد الصراع إلى قرار أممي يصدر عن مجلس الأمن تحت البند السابع بوقف إلزامي لإطلاق النار من جميع الأطراف، وهو ما لا يطيقه النظام السوري وعسكره الذين أبدوا تحفظات على المبادرة، بينما وعد وزير خارجية النظام وليد المعلم ومستشارة الرئيس بثينة شعبان بدراستها، ويستحضرون لذلك قراراً مماثلاً صدر بوقف إطلاق النار في كوسوفو عام 1999 انتهى بتدخل «الناتو» ضد القوات الصربية، التي انتهكت القرار فحسمت المعركة لمصلحة استقلال الإقليم عن صربيا.

الأمل الثاني هو استصدار قرار أممي آخر يمنع الطيران شمال خط 36، يحمي حلب وريفها من قصف براميل بشار الغبية، وجنوب خط 32 لتوفير منطقة آمنة في الجنوب بحوران، وهو طلب تضغط من أجله تركيا، ما قد يشجعها لو تحقق على تدخل بري هناك بغطاء أممي، فيعود إلى حلب مئات الآلاف من اللاجئين من لبنان تحديداً، حيث يتعرضون لضغوط من الحكومة هناك، بقدر ما يضغطون هم على استقرار لبنان الهش، وهو ما تحاول السعودية وفرنسا وحتى إيران حمايته من الانهيار، كما يتوقف سيلهم المناسب إلى تركيا ويعود البعض منهم ممن لم يجدوا وظائف هناك ولا يزالون يعيشون في المخيمات، والأمر نفسه يحصل في الجنوب فيرتاح الأردن هو الآخر من ضغط اللاجئين.

في الوقت نفسه تأمل المعارضة بأن يؤدي ذلك إلى حماية مناطقها المحررة من تغول تنظيمي «الدولة الإسلامية» و«النصرة»، اللذين باتا الأقوى في الشمال، وستدفع فصائلها والمدنيون كلفة حصول حرب بينهما أو كلفة اتحادهما، الذي سيكون على حساب السوريين الذين لم يثوروا ضد استبداد بشار ليستبدلوه باستبداد «داعش» أو حتى «النصرة»، التي وإن لم تكن بقسوة الأولى فإنها تحمل رؤية سلفية منغلقة ونزعة استبدادية إن استقر لها الأمر، إذ أظهرت خلال الأسابيع الأخيرة شهية مفتوحة للتوسع على حساب الفصائل الأخرى، كأنها تستعد لمواجهة مقبلة مع «داعش» أو قوات تركية قادمة. الصورة غير واضحة ولكنها في حال نشاط ملاحظ.

في النهاية، بعد عام أو اثنين أو أكثر، ستفرز الأحداث والتدافع والتدخلات الخارجية وتعب الجميع معسكرين في سورية، ليسا إسلامياً وعلمانياً، ولا سنياً وعلوياً، وإنما المعسكر «المستعد للتفاوض والمشاركة»، والثاني الرافض لهما. المنطق يقول إن المعسكر الثاني هو الذي يجب أن يخسر.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/821393/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

في معركة التحول نحو الديموقراطية في العالم العربي، يلقي سؤال الدين ودوره في الدولة والسياسة ثقله على الحراك فينهكه، فيقسم النخب ويدفعها إلى حال غير صحية من التخندق والاستقطاب تنعكس على كامل المجتمع، وأحياناً - وقد حصل - تعطل عملية...

إنها الديموقراطية... لا الإسلام السياسي

منذ 15 نوفمبر 2014 / 22:45 | جمال خاشقجي

في معركة التحول نحو الديموقراطية في العالم العربي، يلقي سؤال الدين ودوره في الدولة والسياسة ثقله على الحراك فينهكه، فيقسم النخب ويدفعها إلى حال غير صحية من التخندق والاستقطاب تنعكس على كامل المجتمع، وأحياناً - وقد حصل - تعطل عملية التحول نحو الديموقراطية بل حتى تميتها، فهل هي قضية حقيقية أم مصطنعة؟

كنت أعتقد أنها حقيقية، بل شاركت في أكثر من ندوة طوال ربع القرن الماضي، الذي يمكن أن تُؤرخ بدايته بسقوط جدار برلين الذي أطلق سلسلة من عمليات التحول نحو الديموقراطية في كامل أوروبا الشرقية، نجح معظمها خلال فترة قصيرة جداً، وما تعثر منها انتظم عقده في نهاية المطاف. ما أطلق رغبة خافتة في العالم العربي لتحول مماثل، فكان السؤال المطروح بين المثقفين وقتها: هل يمكن «تأهيل» قوى الإسلام السياسي ودمجها في الحياة السياسية شراكة وانتخاباً وتداولاً للسلطة؟ طرح هذا السؤال وكأن الديموقراطية تنتظر العرب في المنعطف التالي، ولكن تبيّن أن الهدف من السؤال ليس إعداد الدول العربية للتحول الديموقراطي المنتظر وإنما للتحذير منه، فروّج لعبارة «شخص واحد، صوت واحد، لمرة واحدة» كي تحذّر الغرب من دفع العرب نحو الديموقراطية، لأن الأحزاب الإسلامية ستنتصر في الانتخابات ثم تلغي المسار الديموقراطي.

ما حصل في جزائر 1992، ومصر 2013 بتدخل الجيش في المسار الديموقراطي وبرضا وتشجيع من القوى «المدنية الليبرالية» قلب تلك النظرية تماماً، بل نقل مشكلة التعامل مع الديموقراطية إلى المعسكر «الديموقراطي»، ولكنه لا يزال وبإصرار عجيب يطرح السؤال عمّا إذا كان الإسلام السياسي مؤهلاً للممارسة الديموقراطية! إنه نقاش غير جاد، تستخدمه القوى «الليبرالية المدنية» للتغطية على موقفها المخجل من الديموقراطية، كما أنه استدعاء لجدل حول وضع عربي انتهى تماماً ولا عودة إليه، ففي ذلك الزمن «البعيد»، كان المحلل السياسي والباحثون العرب والغربيون، ومعهم إصلاحيون محليون، يتعاملون مع كتلة صلبة متشبثة بالحكم، تتمتع بشرعية ما نتيجة غلبتها، وبدا أنها قدر العرب المحتوم. إنها النظام العربي القديم، المكوّن من عناصر ثلاثة، عسكر يقودون، وبيروقراطية مطيعة تسيّر أحوال البلد، وطبقة مدنية منتفعة، فحاولوا إقناعها وقلبوا معها احتمالات ونتائج إشراك الإسلاميين في شكل محدود ومسيطر عليه في مؤسسات النظام، بعدما استعصوا على الزوال، على رغم التنكيل من إعدامات ظالمة واعتقالات لا تنتهي حتى تبدأ من جديد، وحملات تشويه، ولم يكن ذلك نتيجة يقظة ضمير ورغبة في الإصلاح، وإنما اعتراف مستحق نتيجة قوة الإسلاميين في الشارع، قلّل الإعلام الرسمي من حجمها، ولكن أمنه الفعال والعالِم بواقع الحال في الأحياء الشعبية والمساجد يرفع التقرير تلو التقرير الذي يؤكد وجودهم القوي.

اتخذ هذا الجدل سبيله إلى الندوات الثقافية، وأعمدة الصحف، عنوانه «الإسلام السياسي والديموقراطية»، يظهر تارة كرغبة في الإصلاح والانفتاح، وتارة أخرى لتبرير التطبيق المشوّه للديموقراطية، فكان العذر المزعوم هو حماية «المجتمع المدني» من تغوّل الإسلام السياسي عليه، بما يحمل من أفكار رجعية تهدّد الإصلاحات الاجتماعية التي تحقّقت. وجدت الأنظمة «التقدمية» سلوتها في «السلفية» فشجّعتها على النمو، فاشتبكت معها تارة، واستفادت منها تارة أخرى بتشجيع مدرسة «السمع والطاعة» السلفية، التي تدعو الفقراء والعامة في الأحياء الشعبية إلى «السمع والطاعة»، كما استفادت أيضاً من الجانب المنغلق للسلفية العاجزة عن التطور وقبول الديموقراطية التي تراها كفراً وعدواناً على حاكمية الله وشريعته، فعمّمت هذه النظرة الضيّقة على عموم الإسلام السياسي، فكان مثقّفو النظام مثل دون كيشوت يستمتعون بمصارعة فكرة غير موجودة في صلب الحركية الإسلامية التي اصطلحت مع الديموقراطية منذ الثلاثينات الميلادية، ولكن تشجيع الأفكار السلفية أدى إلى انتكاسة بعض الحركيين حيال الديموقراطية، وظهر هذا جلياً مع «الإخوان المسلمين» في مصر بعد سقوط مبارك، خلال سنتي الديموقراطية القصيرة الأجل هناك، ظهر خلالهما حجم «تسلف الإخوان» وابتعادهم عن المشروع الوطني المصري التقليدي الذي تميزوا به خلال الأربعينات، فدفعوا ولا يزالون يدفعون ثمن ذلك من شعبيتهم خصوصاً بين النخب المثقفة.

لم يكن الحوار والتدافع بين الإسلام السياسي والنظام العربي القديم صدامياً دوماً، وإنما أدى إلى شراكة بينهما في بعض الدول العربية كاليمن، إذ تحالف «الإخوان» مع الرئيس المعزول علي عبدالله صالح لأكثر من عقدين، ولم ينهِ تحالفهما غير الربيع العربي، وفي السودان أيضاً بين الجيش والإسلاميين، ولكن كانت شراكة وفق قواعد النظام العربي القديم، أي أنها كانت على حساب الديموقراطية. الشاهد هنا أن مشكلة العرب، ليبراليين كانوا أم إسلاميين، هي مع الديموقراطية، وليست مع الإسلام السياسي أو أية آيديولوجية أخرى، وأن موقفهم المتردد والانتقائي نحوها هو الذي عطّل مسيرتها.

لقد حان الوقت لإعادة طرح أسئلة المستقبل، فالديموقراطية، أو المشاركة الشعبية، أو الشورى، سمّها ما تشاء، آتية لا ريب فيها. إنها الاستحقاق الطبيعي والتطور الحتمي للتاريخ، ومن أهم شروطها «الحق في الاختيار»، هذا الحق الذي يبدو بسيطاً هو الذي غيّر وجه

أوروبا عندما أعلنت حكومة ألمانيا الديموقراطية (نعم كان هذا هو الاسم الرسمي لألمانيا الشرقية ذات الحزب الواحد والنظام الشمولي) في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1989 أن من حق مواطنيها عبور سور برلين الشهير وزيارة برلين الغربية، هذا الحق تحوّل إلى موجات بشرية هدّت السور حجراً حجراً، وأنهت النظام الشمولي ليس في ألمانيا «الديموقراطية» وحدها وإنما في كل أوروبا الشرقية.

الديموقراطية هي حق الاختيار، ولا يمكن لأي نخب مهما بلغت من الوعي أن تحدد من يحق له ممارسة لعبتها ومن يحرم منها وإلا تحولت إلى نادٍ خاص. لقد فعل ذلك عبدالناصر، الذي ألغى بانقلابه على نظام ديموقراطي في 23 تموز (يوليو) 1952، وأراح نفسه والنظام عندما شكّل ما سماه «الاتحاد الاشتراكي» ليحل أزمة نظامه الشمولي من وعد الديموقراطية الكامن في الضمير المصري، ولكنه كان برلمان نادي نظام عبدالناصر وليس برلماناً شعبياً وفق قواعد الديموقراطية الليبرالية، فسنّ بذلك سنّة سيّئة اتبعها من جاء مثله بانقلاب في بقية الجمهوريات العربية.

لا توجد منزلة بين المنزلتين في هذا الزمن، إما ديموقراطية كاملة كما يعد بها أي دستور متحضّر، أو لا ديموقراطية، كما أنه لا يمكن تأجيل الديموقراطية حتى يعمّ الرخاء ويتحسّن الاقتصاد ويرتفع وعي الشعب، فالنظرية المجرّبة أن كل ما سبق لم يتحقّق إلا بسبب الاستبداد، بالتالي لا يمكن أن يكون الاستبداد مفضياً إلى رخاء واقتصاد جيد، إذ تنعدم قواعد «المكاشفة فالمساءلة ثم المحاسبة». النظرية واضحة ولا حاجة لمقالة أخرى في مساوئ الاستبداد.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/820737/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7

كان مانشيت صحيفة «الجزيرة» الصادرة من العاصمة السعودية الرياض الأربعاء الماضي رائعاً، إذ سطّر وبالخط الأحمر العريض «إرهابكم لن يفرقنا». رسالة مطمئنة، يحتاجها السعوديون وهم يرون جيرانهم من حولهم يتحاربون ويقتل بعضهم بعضاً وقد انقسموا...

إرهابكم لن يفرقنا ... ولكن

منذ 8 نوفمبر 2014 / 20:34 | جمال خاشقجي

كان مانشيت صحيفة «الجزيرة» الصادرة من العاصمة السعودية الرياض الأربعاء الماضي رائعاً، إذ سطّر وبالخط الأحمر العريض «إرهابكم لن يفرقنا». رسالة مطمئنة، يحتاجها السعوديون وهم يرون جيرانهم من حولهم يتحاربون ويقتل بعضهم بعضاً وقد انقسموا طوائف وأحزاباً، ولكن، هل صحيح أنهم «لن يفرقوننا»؟ هل اختار العراقي الشيعي والسنّي هذه الحرب التي يعيشونها؟ هل لنا ان نتفكر كيف اشتعلت نار الطائفية في العراق ومن أشعلها؟

الطائفية والكراهية ليست اختيار عامة الشعوب، جُل الشعوب معتدلة وسطية، مثلهم مثل أهل الأحساء الذين صُدموا مساء الإثنين الماضي من أول وأخطر حادثة طائفية تجري في محافظتهم. المعتدون ليسوا من المنطقة، ولا يمثلون غالب السعوديين، إنهم فرقة تحمل كرهاً عميقاً نحو الشيعة، بل نحو «الآخر» عموماً بغض النظر عمّن يكون هذا الآخر. رؤيتهم للوطن والمجتمع لا تنسجم مع رأي الغالبية، ولو جرت انتخابات في السعودية لما فازوا بها، ولكنهم قادرون على جرّنا جميعاً إلى أتون الطائفية مثلما فعلوا في العراق، لماذا؟ لأننا مستعدون لذلك، لأننا لم نحصن أنفسنا من عدوى الطائفية عندما ألقوها علينا. اعتراف كهذا يرفض معظمنا الإقرار به، ولكنه الحقيقة، جولة سريعة في حِلَق العلم واستمع للطائفية والتحقير عندما يفتح موضوع الطوائف الأخرى، خصوصاً الشيعة، جولة أسرع في قنوات فضائية وستسمع قدراً أكبر من الكراهية بزعم الدفاع عن صحيح الدين، والكتب المدرسية، والفتاوى، والمقالات، والإعلام الاجتماعي، وحديث المجالس، كل ذلك جعل فينا طائفية وتعصباً واستعداداً للقفز في أقرب فتنة طائفية بالقول أو بالفعل.

هذه الحقيقة يعلمها قائد عملية الهجوم على حسينية قرية الدالوة، والذي كل ما نعرف عنه أنه عائد من سورية تسللاً، وكان ضمن تنظيم «الدولة الإسلامية»، وبالتالي يمكن أن نتوقع أي فكر وفقه يحمل. بالتأكيد لم يتكبد مخاطر العودة والتسلل لأنه يكره الشيعة فقط، فظروف القتل والكراهية في «دولته» أفضل من الأحساء، لقد عاد وخطط وتآمر لأن لديه ولدى دولته «الداعشية» مخطط إثم يستهدف المملكة ووحدتها الوطنية، وليس مجرد اعتداء أحمق عابر. خطته كما تكشفت كانت تهدف إلى إيقاع أكبر أذى ممكن بأبناء الطائفة الشيعية. حاول وعصابته استهداف صالة النساء أولاً بالحسينية، لأنه يعلم أن قتل النساء يثير غضباً أكبر، يريد أن يحرك عجلة كراهية تجر في طريقها المعتدلين من الطرفين. لا بد أنه كان يأمل بأن يجد «نمر النمر» آخر، يخرج مهدداً متوعداً ضد الدولة والمجتمع، تكتمل خطته لو دفع المتطرف الشيعي بشبان شيعة يغرر بهم للاعتداء على مسجد للسنّة، يسقط قتلى منهم، يغضب السنّة، يتلاسنون مع الشيعة، تعتقل الدولة المعتدين، يزداد الاحتقان في المجتمع، ترد «القاعدة» أو «داعش» (لا يهم ما اسمها اليوم فشرهم واحد) بهجوم آخر، فيرد هؤلاء بهجوم، الضحايا دوماً مواطنون معتدلون لم يختاروا أن يكونوا طرفاً في الصراع بين المتطرفين من الجهتين، ينسى الناس من بدأ أولاً، ولكن يتذكرون من قُتل آخِراً، يتبادلون صور الضحايا وكل طرف يبالغ في وحشية الآخر، أرضية التطرف بين الشيعة والسنّة والتي من الغريب أن ينطلق أوارها في الزمن نفسه. انتصار الثورة الخمينية، وتصاعد الأصولية السنّية، والتي استسلم كل فريق لها، هي التي ستوفر الجمر للفتنة الهائلة.

لا تقللوا من خطر «القاعدة» أو «داعش» أو «السلفية الجهادية» بالقول أنهم أعجز من أن يفككوا وحدتنا الوطنية، وليت الشيعة من جهتهم يحسمون أمرهم أيضاً حيال متطرفيهم مثل نمر النمر المعتقل والمحكوم بالإعدام، والذي هاجم أركان الدولة السعودية التي تستوي بها. لا تطمئنوا إلى رومانسية قصص السنّي والشيعي اللذين يأكلان التمر سوية في مزرعة أحدهما بالأحساء، كذلك يتحدث العراقيون بأسى عن أيام التعايش والمصاهرة بين شيعتهم وسنّتهم، وانظروا كيف انتهى حالهم عندما سلموا أمرهم لـ «مالكي وبغدادي» فهؤلاء قادرون على جر الجميع إلى أجندتهم الطائفية إذا سادت الفتنة والشك وتخلخل المجتمع.

نعم، لقد أسهم الصراع مع إيران في زيادة الاحتقان الطائفي، ولكن مصلحتنا في السعودية ألا تكون الطائفية أحد أدوات الصراع مع إيران، فعلى رغم طائفيتها الواضحة الجلية، يجب أن نسمو على ذلك، فنحن لا نستطيع أن نفعل مثلهم بتعليق كل معارض شيعي على أعمدة المشانق كما يفعلون بسنّة الأحواز كل جمعة. نحن لا نساعد السوريين لأنهم سنّة، وإنما لأنهم يريدون الحرية، ولم نعارض نوري المالكي في العراق لأنه شيعي وإنما لأنه مزق وطنه، يجب أن نمنع أي داعية أو خطيب من مهاجمة المذهب الشيعي. إنه يسيء بهجومه هذا الى مواطن سعودي ويمزق وحدة الوطن، ويفرد أرضية مناسبة لنشاط «القاعدة» ومن لف لفها.

لنحيد المذهب في الصراع مع إيران، فهي مثل «القاعدة» تتمنى الفوضى والفتنة في بلادنا، فبهما تستطيع أن تتمدد.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/819991/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%83%D9%85-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%82%D9%86%D8%A7-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86

كيف يمكن أن يخرج «داعش» من الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية إيذاء، نحو مليوني عراقي؟ ألقي بهذا السؤال على أفضل المحللين السياسيين، وسيحتارون في الإجابة عنه، لعل من حسن حظ الموصل أنها ليست تحت رحمة نظام طائفي كالذي كان يقوده رئيس الوزراء...

كيف هي الحال في الموصل؟

منذ 31 أكتوبر 2014 / 17:44 | جمال خاشقجي

كيف يمكن أن يخرج «داعش» من الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية إيذاء، نحو مليوني عراقي؟ ألقي بهذا السؤال على أفضل المحللين السياسيين، وسيحتارون في الإجابة عنه، لعل من حسن حظ الموصل أنها ليست تحت رحمة نظام طائفي كالذي كان يقوده رئيس الوزراء «المعزول» نوري المالكي، وإلا كان مصيرها وأهلها مصير حلب وحمص وحماة نفسه، على يدي حليفه الطائفي بشار الأسد، فيدمرها على رؤوس أهلها ببراميل متفجرة وقصف أعمى وصواريخ «سكود». إنها تحت رحمة التحالف الدولي الذي وضع خطة طويلة الأمد، ولا نعرف، وربما هو لا يعرف كل تفاصيلها، ولكن نعرف أهم أركانها مراعاة خاطر سُنّة العراق لعلهم يتحالفون معه لاحقاً للقضاء على «داعش».

لقد تعرضت بعض أطراف الموصل لقصف طائرات التحالف، التي استهدفت أهدافاً لتنظيم الدولة «الإسلامية»، آخرها كان الإثنين الماضي عند بوابة الشام غرب المدينة، سقط فيها ستة مدنيين و«داعشي» واحد. مؤلم سقوط المدنيين الأبرياء، ولكن لا يقارن ذلك بما يفعل بشار تحت نظر التحالف في حلب كل يوم، وهذه واحدة من التناقضات الكثيرة في الحرب على «داعش».

تنظيم «الدولة الإسلامية» يريدنا أن نصدق أن «رعاياه» في الموصل بخير، بل لعله مؤمن بأنهم يرفلون في سعادة ورضا أن حلّت عليهم بركات «الخلافة» وأمنها وعزتها، من خلال ما بثّوه من أشرطة تسجل احتفالات عيد الأضحى هناك، ولكن هل هم كذلك؟ المؤكد أن الموصليين آمنون طالما أنهم لا يعارضون «داعش» ومستعدون لمد الأيادي «حرفياً» لمبايعة «الخليفة» البغدادي عقب كل صلاة عيد وجمعة، فيقسمون له على الولاء والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وعلى إثره فعليهم ألا ينازعوا الأمر أهله «الذين لم يختاروهم» ما لم يروا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله سلطان، هذا هو نص القسم الشرعي الذي يستحقه إمام اختارته الأمة، ولكن فقه «داعش» غير ذلك، فالبغدادي هو المتغلب وقد وجبت طاعته.

اتصلت بأكثر من مصدر من داخل الموصل وحولها، فنقلوا إلي صورة قاتمة عن أحوال المدينة، تتنافى مع مضمون الأشرطة التي يبثها «داعش»، ولكنهم يجمعون أن السكان آمنون، يفضلون ما هم عليه مقارنة بما كانوا عليه تحت حكم المالكي، وما كانوا يتعرضون له من انتهاكات وإهانة لكرامتهم من جيش وميليشيات طائفية، ولكنهم يشعرون بأنهم يعيشون بلا مستقبل في مدينة محاصرة لا يغادرونها إلا بإذن وكفيل لضمان عودتهم إليها.

المعلومات من داخل الموصل شحيحة، ومن الواضح أن «داعش» يريد ذلك، فهو يعتقل الإعلاميين المستقلين، بل يعدمهم أحياناً بتهمة الخيانة والتخابر إذا عملوا من دون إذنه، ولم يسمح لأية قناة أجنبية بدخول الموصل أو أية مدينة تحت سيطرته، باستثناء قناة Vice الأميركية غير التقليدية، التي تبث فقط على شبكة الإنترنت، ويظل التساؤل، لماذا تلك القناة دون غيرها؟ في الوقت الذي تتراكم بالتأكيد طلبات دخول «أرض الخلافة» على مكتب رئيس «ديوان» الإعلام (لا أعرف ما الاسم الذي يطلقونه على هذه الوزارة المستحدثة)، ولكن يبدو أن ذلك كان الاستثناء وليس القاعدة، فمن الواضح أنه يريد فرض ستار حديدي على دولته، متبعاً في ذلك النهج السوفياتي القديم للسيطرة والتحكم بالشعوب.

الأمر الآخر المثير للاستغراب أن «داعش» لم يطلق أية إذاعة أو تلفزيون لمخاطبة «رعاياه»، على رغم أنه مثل غيره من حكومات المنطقة، يتعامل مع الإعلام بوصفه جيشه الثاني، الذي يحقق به الاستقرار، ويضمن استمراره بالسيطرة على عقول مواطنيه، ولكنه اكتفى بتوزيع تعاميمه وبلاغاته مشافهة أو كتابة من خلال المساجد عقب الصلوات، وأحياناً بمكبرات الصوت في الأسواق، على رغم أن في الموصل إذاعة «الرشيد»، وهي مجهزة ولا تزال سليمة بعدما سيطر على بناية قناة «سنا» التلفزيونية، واعتقل عدداً من العاملين فيها الإثنين الماضي، من دون إبداء أي أسباب، كما أكد لي الصحافي الموصلي زياد السنجري، الذي لا يزال يحتفظ بعلاقات فيها، والذي زودني مع غيره من المصادر من داخل الموصل بكثير من معلومات هذه المقالة.

الإنترنت متاح في الموصل (ويبقى هذا محل تساؤل ثالث)، ويمكن أن يراه «داعش» وسيلة إعلامية متاحة لأهالي الموصل وما تحت يده في العراق وسورية، ولكن تحليل أشرطته يشير إلى ثلاث مجموعات يخاطبها: الأولى أهالي الموصل أنفسهم بإرسال التعاميم التي تحدد نمط الحياة الجديد المفروض عليهم، إضافة إلى شرائط انتصاراته التي تحمل «بشارات النصر»، والتهديد بمصير أسود لمن يعارضه، بعرض صور إعدامات «الخارجين على صف الجماعة».

المجموعة الثانية، رجال «الدولة الإسلامية» ومقاتلوها لرفع روحهم المعنوية وتثبيتهم وإبراز محاسن «الخلافة» وبركاتها في ما يمكن وصفه بـ «بروباغندا» تقليدية تمارسها كل الحكومات الشمولية، أما المجموعة الأخيرة، فهم الأنصار المترددون حول العالم، وقد ازدادت نوعية هذه الأفلام التي باتت تخرج بجودة في النص والصورة تدعوهم إلى «الهجرة الواجبة، فالخلافة قامت، وشرع الله ساد، فنفذت الحدود وعادت العزة، فوجب عليكم القدوم لنصرة هذه الدولة والخلافة»، من الواضح أن «داعش» يريد شعباً يحافظ عليه، وأنصاراً جدداً يكونون جنداً له لمشاريعه القادمة.

لقد خرج «داعش» من عقلية الكهوف والسرية إلى مدن وحواضر، يمارس فيها الحكم، ويجبي الرسوم، ويوزع الزكاة، ويبيع النفط، ويتعامل ضمناً مع جيرانه الأعداء فيسمح للحكومة المركزية بتحويل رواتب الموظفين (باستثناء القضاة)، ويسمح لرعاياه بدفع فواتير الهاتف، فتحرص شركات الهاتف العراقية والكردية التي يملكها أبناء الزعماء الثلاثة، بارزاني وطالباني والحكيم، على استمرار توفير الخدمة خوفاً وطمعاً، وينشر دعوته، ويعسكر الشباب، بل حتى الأطفال. من الواضح أن لديه خطة طويلة الأمد، وكذلك التحالف، فمن يسبق من؟

لعله الزمن، فـ «داعش» يعيش مع أتباعه وأنصاره أجواء المخيم الإسلامي، حيث الإخاء والمحبة بين المؤمنين، والغلظة والشدة على من يراهم كفاراً ومنافقين، ولكن هل يستطيع أن يتحمل انفضاض أجواء المخيم وحماسته إلى واقع الدولة المسؤولة عن حاجات شعب تعداده 5 ملايين يمتد من الموصل حتى شرق حلب، وقد استعدى العالم فأغلق عليه الحدود، فلم يعد يجبي لعراقه وشامه قفيزاً ولا درهماً؟

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/819240/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84

غداً (الأحد)، تحتفل البقية المتبقية المؤمنة بالربيع العربي بيوم من أيامها التاريخية المصيرية المباركة، إنها الانتخابات التونسية التي بنجاحها تحصل تونس على شهادة النجاة من نفسها «الأمّارة بالسوء»، التي وسوست لها غير مرة أن الديموقراطية...

تحيا تونس

منذ 24 أكتوبر 2014 / 17:54 | جمال خاشقجي

غداً (الأحد)، تحتفل البقية المتبقية المؤمنة بالربيع العربي بيوم من أيامها التاريخية المصيرية المباركة، إنها الانتخابات التونسية التي بنجاحها تحصل تونس على شهادة النجاة من نفسها «الأمّارة بالسوء»، التي وسوست لها غير مرة أن الديموقراطية فتنة، والعهد القديم بعجره وبجره هو الاستقرار، ومن أعداء الربيع العربي المرعوبين من سنن التغيير، الذين ما فتئوا يحفرون لها الكمائن لتتعثر، بل الأفضل لهم أن تنتكس تماماً وتعود سيرتها الأولى منتظمة في عهود الاستبداد المملوكي العربي الذي استقر بيننا ألف عام ونيف حتى حسبنا أنه الأصل وأنه قدر الله وحكمته علينا، فانفجرت مسيرة التغيير علينا أجمعين من بلد مجهول لغالب العرب وسط تونس في كانون الأول (ديسمبر) 2010، فأصبح ذلك التاريخ ولادة جديدة لنا ومن سيدي بوزيد محجاً للمؤمنين بتلك اللحظة التاريخية ومقاصدها.

نجاح الربيع العربي في تونس يؤكد أن ما حصل فيها قبل أربعة أعوام لم يكن حدثاً عارضاً وإنما حتمية تاريخية لا بد أن تنتصر لمن فَقُهَ علم التاريخ وسننه، من المؤمنين أنه السبيل الوحيد لإنقاذ العرب من مصيرهم المحتوم إذا ما بقيت اختياراتهم قاصرة على «داعش» أو الاستبداد. ما يحصل بجوار تونس، في ليبيا، ثم مصر فاليمن، وما هو أدهى وأمر في العراق وسورية، يؤكد أن المسار التونسي هو الصحيح، حيث الاحتكام للديموقراطية وأدواتها، ومن أبى فمصير بلاده الفتنة وانقسام المجتمع والاستقطاب وبث الكراهية بين أهل البلد الواحد، بل حتى الحرب والهلاك.

سيتابع كثيرون غداً صور التوانسة وهم يدلون بأصواتهم بكل حرية. سيبعث ذلك في من انتكس ربيعه أملاً وحسرة، ممن حمل آمالاً عراضاً في ذلك العام الراحل 2011 ببلد ينعم بسلام وحرية وعدالة ومساواة وإخاء، فانتهى معتقلاً، أو مطارداً، أو لاجئاً، أو حتى مقاتلاً يَقتل ويُقتَل، ومثلما كانت تونس شعلة ألهمته، فهي اليوم أمل له.

نجاح الربيع العربي هناك، لا يعني بالضرورة فوز «المستضعفين» الذين اعتقلهم أو شردهم نظام بن علي، كالإسلاميين أو اليساريين أو النقابيين الصادقين، ليس بالضرورة أن يفوز هؤلاء وإن كانوا الأجدر والأحق فهم من ناضلوا من أجل تلك اللحظة التاريخية، بل حتى لو فاز بها حزب «نداء تونس» وزعيمه الباجي قائد السبسي الذي لا ينتمي بسنّه المتقدم وهيئته وتاريخه وحديثه وتصريحاته وعلاقاته لزمن الربيع العربي، وإنما للعهد الذي أطاح به الربيع، لو فاز سيكون زعيم «النهضة» راشد الغنوشي أو الرئيس «الثوري» المنصف المرزوقي أول من يهنئه، ففوزه ديموقراطياً نجاح لتونس، وإيذان بتداول سلمي للسلطة، ولكن هذا إذا التزم بقواعد الربيع العربي وشروطه، وأولها «الديموقراطية الليبرالية» بشكلها وروحها، فلا يحول انتصاره وحزبه إلى إلغاء للآخر، أو ينكل به، ثم يتلاعب بأدوات الانتخاب لضمان أن يبقى هو وحزبه في السلطة، مثلما فعل بن علي ومَن قبلَه ومَن هم على شاكلته.

وهنا يحضرني تعريف جديد صغته متطوعاً لتحديد من «المتطرف» ومن «المعتدل» في عالمنا العربي. «من يقبل الديموقراطية الليبرالية وأدواتها من انتخاب وحرية رأي وتعبير، ويقبل بنتائجها ويلتزم بتداول سلمي للسلطة، ويحترم حقوق الخاسر فهو معتدل، ومن يرفض كل ما سبق أو بعضه فهو متطرف»، لو استخدمنا هذا التعريف في سورية أو ليبيا، نستطيع حينها أن نحدد الجهة التي تستحق الدعم والتعاون معها، والجهات التي يمكن إعلانها متطرفة فتُنبذ ويُضغط عليها حتى تستجيب وتُغير منهجها، ذلك أن الجهة التي ترفض الديموقراطية، ما هي إلا مشروع استبداد، مثل تنظيم «الدولة الإسلامية» و «جبهة النصرة»، بل حتى «الجبهة الإسلامية» التي ينظر إليها أنها معتدلة وتلقت مساعدات من كثير من دول المنطقة قد لا تتفق مع التعريف السابق، ذلك أنها تحت ضغوط التيارات السلفية الرافضة للديموقراطية، تحاشت في دستورها الإشارة إليها كمنهج لبناء سورية الجديدة. من دون الديموقراطية ومقتضياتها، فإن مصير بلد كسورية أو ليبيا هو الاقتتال إلى أن تتغلب فئة على الأخرى، فنعود في القرن الواحد والعشرين لفقه «المتغلب» الذي اضطر له الفقهاء ولم يختاروه.

سيهتف التونسيون غداً «نموت نموت ويحيا الوطن» ذلك الشطر المعبّر من نشيدهم الوطني، وهم يحتفلون بالحرية وإنجازهم الوطني، ولكن الموت عندهم استثناء، هو التضحية التي دفعها عشرات قلائل منهم منذ شرارة الربيع العربي التي أطلقوها في كانون الأول 2010، أما عند غيرهم ممن وصلتهم شرارة ربيعهم، أصبح الموت هو القاعدة، موت بالمئات، بالآلاف، بعشرات الآلاف، بمئات الآلاف، حتى تعب الموت عندهم من الموت، الفضل في ذلك يعود بعد الله إلى ديموقراطية صادقة احتكموا إليها، تحيا تونس.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/818552/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

اتصل بي الصديق حمد العماري المشرف على مؤتمرات «مؤسسة الفكر العربي» يدعوني للمشاركة في مؤتمرهم القادم المزمع عقده أوائل كانون الاول (ديسمبر) المقبل بالصخيرات في المغرب، واختاروا له عنواناً مناسباً لآلام المرحلة «التكامل العربي بين حلم...

في اليمن... الوحدة ليست مكسباً والانفصال كذلك

منذ 18 أكتوبر 2014 / 20:44 | جمال خاشقجي

اتصل بي الصديق حمد العماري المشرف على مؤتمرات «مؤسسة الفكر العربي» يدعوني للمشاركة في مؤتمرهم القادم المزمع عقده أوائل كانون الاول (ديسمبر) المقبل بالصخيرات في المغرب، واختاروا له عنواناً مناسباً لآلام المرحلة «التكامل العربي بين حلم الوحدة وواقع التقسيم»، قلت له لو حضرت فسأقول إن «الوحدة ليست مكسباً والتقسيم ليس مغرماً»، أعجبته الفكرة فرد قائلاً: «عظيم، ستكون رأياً مختلفاً عن السائد».

نعم، السائد بيننا أن «الوحدة العربية» هي التي ستحل كل مشكلاتنا، سنحرر بعدها فلسطين، ويحل الرخاء عندما يجتمع النفط والأراضي الخصبة والأيدي العاملة في بلد واحد كبير، ولكننا لن ننتبه أن هذه الثلاثة اجتمعت في العراق مثلاً ولم يتحقق الرخاء، وها هو يبحث عن السلامة من التقسيم، ولكننا بعناد نرفض الاعتراف بأن المشكلة في سوء الإدارة والاستبداد، اللذين جعلا الانفصال خياراً مفضلاً على الوحدة، فنتهم المؤامرة الأجنبية.

المشكلة في «كيفية الحكم» فاتحاد بلدين عربيين تحت حكم غشوم ليس مشروع نهضة، وإنما توسعة لرقعة الحكم الغشوم، مثل وحدة مصر وسورية تحت حكم «الزعيم» الراحل جمال عبدالناصر عام 1958، استبدل فيها السوريون وبحماسة ورغبة شديدتين نظاماً ديموقراطياً دستورياً ورئيساً منتخباً بنظام شمولي أمني وزعيم ثوري «خالد». انهارت الوحدة ورحل عبدالناصر، أو بالأحرى رجله في دمشق عبدالحكيم عامر، وترك لهم (حتى الآن) النظام الشمولي الأمني والزعيم الخالد، فمن يريد وحدة كهذه؟

لبنان نموذج انفصالي، فلولا الله ثم الفرنسيين لكان جزءاً من سورية الكبرى، ولو حصل هذا لربما نجا من حربه الأهلية القاتلة عام 1975 التي استمرت عقداً ونصف العقد، ذلك أن دولة حافظ الأسد كانت قوية بما فيه الكفاية أن تلجم الفلسطينيين والكتائب عن تلك المغامرة الغبية التي زجوا أنفسهم ولبنان فيها، ولكن كانت ستفرض على اللبنانيين نظاماً اقتصادياً موجهاً وفاشلاً يحرمهم من متع اقتصاد السوق التي تقلبوا في نعيمها، ليس في لبنان وحده وإنما بعيداً حتى الخليج ومدنه الزاهرة، ولكنهم بالتأكيد ما كانوا سينجون من الحرب الأهلية الجارية في سورية اليوم، التي كانت ستتعقد أكثر بإقحام فسيفساء الأقليات (السورية) الدرزية والمارونية والشيعية في أتونها، إذ سينقسمون بين بشار والثورة.

السعودية والإمارات تجربتان وحدويتان ناجحتان، ليس بسبب النفط، وإنما بسبب «كيفية الحكم» الذي أعطى فوائد لـ «أقاليمهما» المتعددة التي كان يمكن أن تكون دولاً وإمارات صغيرة، وسبباً للتمسك ليس بالوحدة فقط وإنما الإقرار صدقاً بفضلها. في المقابل ليبيا أيضاً دولة اتحادية ونفطية، ولكنها فشلت للسبب نفسه «كيفية الحكم»، ولا يلام في ذلك مؤسس ليبيا الحديثة الملك إدريس السنوسي، وإنما بالطبع معمر القذافي، ولا حاجة للشرح كيف دمر ليبيا ووحدتها معاً.

أما اليمن فهو قصة اليوم في ملحمة «الوحدة والانفصال»، ففي جنوبه شعب يحلم بالانفصال وليس الوحدة، يؤمن أن فيه الحل السحري لكل مشكلاتهم من فقر وتهميش، اجتمعوا الثلثاء الماضي وفي ذكرى ثورة 14 أكتوبر ضد المستعمر الإنكليزي على اختلاف مشاربهم، وطالبوا صراحة بانفصال الجنوب عن الشمال، بل أعطوا الشمال فرصة حتى 30 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ليجمع عسكره وموظفيه ويرحل، ولكنهم من دون قوة منظمة كالحوثيين الذين فتحوا باب هذه التغيرات الهائلة في اليمن، إنهم بلا قيادة متفق عليها ولا قوة عسكرية، اجتمعوا تحت شعار استعادة جمهورية جنوب اليمن وعلمها، من دون أن يتفقوا على تفاصيل ونظام حكم الجمهورية الجديدة، وإنما «الانفصال أولاً ثم يحلها الحلال».

لو كانت آلية الانفصال عبر استفتاء لانفصل الجنوب بغالبية ساحقة، فالوحدة التي تحققت عام 1990 لم تحقق رخاء لا للشمال ولا للجنوب. كان نظام علي عبدالله صالح فاشلاً تنموياً في الشمال، فامتد بفشله إلى الجنوب الذي تحول إلى مجرد غنيمة أخرى له ولرجاله. حتى أسباب الوحدة يومها لم تكن صادقة، كان الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن يتداعى ومعه جنوب اليمن نتيجة فشله في

الإدارة والتنمية ثم صراعه الداخلي، وأخيراً انهيار الشيوعية حول العالم، حتى عندما احترب الحزب الاشتراكي وزعيمه علي سالم البيض مع الشمال وصالح، كان صراعهم حول السلطة وليس حول قضية تنموية أو خلاف حول خطة للنهوض باليمن.

ولا يزال التدافع اليوم في اليمن حول السلطة، لذلك ليس في الوحدة مكسب يستحق أن يموت اليمني الشمالي للحفاظ عليه، ولا في الانفصال خير يستحق أن يموت الجنوبي من أجله، ولو استمر التداعي في اليمن باستمرار زحف الحوثيين الغامض على بقية الأقاليم اليمنية موفرين أرضية مناسبة لانفصال الجنوب بصفقة ما، يعقدونها مع أحد ما، فكل شيء وارد في اليمن هذه الأيام، فسيستيقظ الجنوبي حراً مستقلاً على أرضه من دون جيش ولا حكومة، ولا توافق وطني، ولا شخصية قيادية مجمع عليها، بل حتى سيختلفون حول تشكيل مجلس تأسيسي، يتطلعون إلى جارتهم الشمالية السعودية لعلها تكون الأخ الأكبر ليقودهم إلى الاستقرار، ولكن حتى الآن لا تريد المملكة أن ترسل أية رسالة أنها طامعة في أي شبر من أرض اليمن، بل هي متمسكة بالدولة اليمنية الواحدة، ودعم التحول السلمي في اليمن مع شركائها الخليجيين والدوليين، بل إنها تخشى على اليمن الجنوبي في ما لو انفصل أن يكون لقمة سائغة لعدوها (وعدو الجنوبيين) «تنظيم القاعدة»، الذي سيكون القوة العسكرية الوحيدة القادرة على ملء الفراغ الذي سيحصل في حال انسحاب أو انهيار «جيش وأمن الحكومة المركزية، فيكون الجنوبيون كالمستجير من رمضاء الشمال بنار «القاعدة».

اختيارات صعبة، أحلاها شديد المرارة، وسط ضبابية هائلة في المشهد، فالحوثيون يتمددون في كل اليمن الشمالي مسقطين المدينة تلو الأخرى، في الوقت نفسه يحافظون على هيكلة الدولة القائمة، ويشاركون في اختيار رئيس الوزراء ومن ثم أركان حكومته، ولكنهم في الوقت نفسه يلغون الدولة بنقاط تفتيشهم وسيطرتهم على المقار الحكومية والموانئ والمطارات، بل حتى موقفهم من انفصال الجنوب غير واضح.

فما العمل إذاً؟ يسأل الجنوبي الباحث عن حياة أفضل وأمن وهو يرى التحولات الهائلة في الشمال، هل يغتنم الفرصة وينفصل على رغم كل المخاطر، مستغلاً ضعف الحكومة المركزية وانشغالها، أم ينتظر ليرتب أوراقه ويوحد صفه؟ ولكن قد تضيع الفرصة، إذ قد تستقر الأوضاع في الشمال بحكومة شابة ثورية قوية متحمسة يقودها الحوثيون؟ الإجابة: لا أعرف.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/817893/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D9%85%D9%83%D8%B3%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84-%D9%83%D8%B0%D9%84%D9%83

اعتذار نائب الرئيس الأميركي جو بايدن للسعودية والإمارات وتركيا غير مهم. المهم هو ما قاله والذي يكشف أن رؤيتنا للحال السورية لا تزال مختلفة تماماً عن الرؤية الأميركية، والتي يمكن اختصارها كالتالي: السعودية وتركيا والإمارات ترى أن استمرار...

عمّاذا يعتذر آية الله بايدن؟

منذ 12 أكتوبر 2014 / 01:16 | جمال خاشقجي

اعتذار نائب الرئيس الأميركي جو بايدن للسعودية والإمارات وتركيا غير مهم. المهم هو ما قاله والذي يكشف أن رؤيتنا للحال السورية لا تزال مختلفة تماماً عن الرؤية الأميركية، والتي يمكن اختصارها كالتالي: السعودية وتركيا والإمارات ترى أن استمرار النظام السوري هو المشكلة ولا بد من إسقاطه بدعم الثورة السورية حتى ينتفي أحد أهم الأسباب المولدة لـ «داعش» موضوع التحالف الحالي، أما الأميركي فيرى غير ذلك، وغير ذلك يعني «بقاء النظام السوري»، بالتالي لا بد من إعادة النظر في تحالف جدة ضد «داعش» وتحديد أهدافه قبل الانسياق خلف رؤية أميركية قد تكون ضبابية إذا أحسنّا الظن أو أن لديها أجندة أخرى إن كان غير ذلك.

الخلاف السعودي- الأميركي حول سورية قديم جداً، وعمره بعمر الثورة السورية التي أصبحت هي الأخرى «قديمة جداً»، فعمرها يقترب من أربعة أعوام، وبينما كانت السعودية تريد تدخلاً سريعاً منذ عامها الأول ينهيها ويرحم السوريين والمنطقة من ويلات الحرب، اتسمت السياسة الأميركية بالتلكؤ والاكتفاء بالتصريحات ورسم خطوط حمراء لا يحترمها رئيس النظام بشار الأسد، ثم التراجع في الدقائق الخمس الأخيرة، ما أغضب الرياض من واشنطن غير مرة، ولم يعد غضبها خافياً وإنما تسرب إلى الإعلام غير مرة، وكان أحد أسباب زيارة الرئيس الأميركي أوباما للرياض في آذار (مارس) الماضي، فهل ستفتح تصريحات بايدن الجراح السعودية الأميركية من جديد؟

ما الذي قاله بايدن تحديداً فأغضب السعودية وتركيا والإمارات دفعة واحدة؟ لقد اتهم الدول الثلاث بالمسؤولية عن صعود الجماعات المتطرفة في سورية بما في ذلك «داعش» خلال حديثه مع طلبة في جامعة هارفرد قائلاً: «حلفاؤنا في المنطقة كانوا مشكلتنا الكبرى (...) ما الذي كان يفعله السعوديون والإماراتيون؟ لقد كانوا مصممين على إسقاط الأسد، ورعاية حرب شيعية- سنّية بالوكالة، فضخوا مئات الملايين من الدولارات وآلاف الأطنان من الأسلحة لكل من يريد أن يحارب ضد الأسد، لكن من حصل على المساعدة هم «جبهة النصرة» و «القاعدة» والعناصر الجهادية المتطرفة القادمون من كل أطراف الأرض»، وختم حديثه بأن «هذه الدول أدركت خطأها، وهي ضمن التحالف ضد الإرهاب حالياً»، ثم زاد الطين بلة، فوصف تحالف بلاده مع السعودية بأنه مثل تحالف الغرب مع الطاغية السوفياتي ستالين خلال الحرب الثانية!

كلام كهذا يمكن أن نسمعه من طهران، وليس من نائب الرئيس الأميركي الذي يفترض بأنه ضمن دائرة صناعة القرار الضيقة في البيت الأبيض، ويعرف تحديداً ما الذي فعلته السعودية والإمارات وتركيا في سورية، والذي لم يكن بعيداً من عين وسمع الاستخبارات الأميركية التي يوجد أفرادها في المنطقة جنوب سورية وشمالها، بالتالي سيكون من السذاجة قبول الدول المعنية بالاعتذار والذي صيغ بشكل لا ينفي التصريح الكارثي، وإنما بهدف إبقاء التحالف ضد «داعش» فقط من دون تقديم إيضاحات حول أهداف الحملة والتي «أصبحت عائمة جداً، فيتحدثون عن حرب قد تستمر «لأسابيع أو أشهر أو أعوام»!

ثمة أمور يجب أن تثير القلق حول هذه الحرب وهذا التحالف، أولها عدم تحديد العدو والذي بات يعرف بعدما يُقصف فقط، فالقصف استهدف جماعات غير «داعش» و«النصرة»، بل وصل حتى إلى جماعات توصف بالمعتدلة، مثل حركة «حزم» التي كانت محل ثقة غرفة العمليات المشتركة، فحصلت على صواريخ «تاو» الأميركية المتطورة المضادة للدبابات، كما أن كثيراً من المواقع التي قُصفت كانت لكتائب مشتبكة مع النظام بينما تأخر قصف «داعش» التي تشكل بالفعل تهديداً للمدنيين عندما كانت على تخوم مدينة كوباني. الناشطون السوريون يتعجبون من ذلك، ولكنهم صامتون، إذ لا يريدون أن يظهروا بموقف رافض للتحالف، وهم الذين طالما طالبوا بتدخل خارجي ينقذهم من نظام بشار الأسد وجيشه وبراميله المتفجرة، والتي لا يزال يلقي بها على «مواطنيه»، فكانت النكتة السوداء أن التحالف يقصف في الليل وبشار يقصف في النهار، في الوقت الذي توقع أكثر من خبير عسكري أن يفرض طيران التحالف حظراً جوياً على شمال سورية على الأقل لحماية طائراته، وهي تقوم بمهماتها ضد الإرهاب، ولكن لم يحصل هذا بعد.

أمر آخر يكشف التناقض الأميركي الذي قد لا يكون تناقضاً بعد الاستماع مرة أخرى الى تصريحات «آية الله» بايدن، وهو الإصرار الأميركي على رفض الاقتراح التركي بفرض منطقة عازلة وحظر جوي على شمال سورية، والذي يلح عليه الرئيس أردوغان كشرط لدخول بلاده الحرب ضد «داعش»، إضافة إلى شرط آخر هو التزام أميركي صريح ومعلن بإسقاط بشار الأسد ضمن الحرب على الإرهاب. هدف الرئيس التركي واضح وهو جر الولايات المتحدة إلى تدخل يؤدي في النهاية إلى إسقاط الأسد ووضع نهاية لهذا الصراع الذي طال أمده، والذي بات يهدد الأمن الإقليمي للأتراك ولكل دول المنطقة.

الغريب هو رفض أميركا لهذا الطلب المشروع من حلفائها والذي لم ينفرد به الأتراك وإنما وصلهم أيضاً من السعوديين، خصوصاً أن تركيا وربما دولاً أخرى باتت مستعدة للتدخل، وأن تكون هي القوة الأرضية التي تحسم الصراع ضد «داعش» وبشار معاً في حال توافر الدعم الدولي، وهو ما طالب به الأميركيون غير مرة، أما الآن فإنهم يطالبون به فقط ضد «داعش». إذا أحسنا الظن بهم (مرة أخرى)، فلعلهم متخوفون بشكل مبالغ فيه من أخطاء الماضي في العراق عندما تنهار الدولة فتحصل فوضى عارمة، وبالتالي وريثما يرتب أوباما أوراقه ويطور خطته الكاملة لمواجهة «داعش»، سيكون مفيداً للدول المعنية بالحال السورية المتعفنة، والمتضررة منها، أن تضع خلافاتها جانباً، وتضع «خطة اليوم التالي لما بعد سقوط بشار الأسد» تحدد فيها دور كل منها، وتتفق فيها مع المعارضة السورية المعتدلة على إجراءات البناء السياسي لسورية الجديدة، حينها سيكون ممكناً فرز الثوار تبعاً لقبولهم الاحتكام لمبادئ الديموقراطية واستعدادهم للمشاركة مع الآخرين أو رفضهم لذلك.

إن لم نفعل، وطالما أن الأميركيين باتوا يتحدثون كالإيرانيين (ثم يعتذرون)، فلننتظر ترتيباً ما يفاجئنا بينهما، ولنتذكر أن ما من عداوة تدوم ولا صداقة تدوم، إنما المصالح هي التي تدوم.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/817016/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1-%D8%A2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86

من الطبيعي أن يجتمع وزراء الداخلية الخليجيون في جدة الأربعاء الماضي لمناقشة الوضع في اليمن، فاليمن ساحتهم الخلفية، بل إنهم تأخروا في ذلك، وما حصل من تداعيات هناك هو نتيجة رفع اليد عن اليمن منذ أعوام، والاكتفاء بالمبادرة الخليجية الشهيرة...

الديموقراطية الليبرالية هي الحل لليمن ولغير اليمن

منذ 4 أكتوبر 2014 / 18:30 | جمال خاشقجي

من الطبيعي أن يجتمع وزراء الداخلية الخليجيون في جدة الأربعاء الماضي لمناقشة الوضع في اليمن، فاليمن ساحتهم الخلفية، بل إنهم تأخروا في ذلك، وما حصل من تداعيات هناك هو نتيجة رفع اليد عن اليمن منذ أعوام، والاكتفاء بالمبادرة الخليجية الشهيرة من دون السهر على تفاصيل التفاصيل هناك. نتيجة الاجتماع بيان عام، يحذر إيران من التدخل، ويدعم الحكومة اليمنية المتداعية، ويشجب الاحتكام إلى السلاح، ولكنه لم يقدم وصفة سحرية لليمن.

والحق أنه لا توجد وصفة سحرية لا لليمن ولا لغيره من الجمهوريات العربية غير «الديموقراطية»، ولكن لا أتوقع أن يقترح مجلس التعاون ولا حتى الجامعة العربية اقتراحاً محدداً كهذا، ذلك أن لمعظم الدول العربية مشكلات مع الديموقراطية ينبغي حسمهما من الساسة قبل المفكرين والنخب السياسية، الذين انهاروا مع حال الانهيار العامة التي أصابت عدداً كبيراً من الدول العربية، ولما يقدم أحد مشروعاً عربياً بديلاً غير الحرب والمواجهات الأمنية والمناشدات والشجب والتمنيات.

دول الخليج تقول إنها «لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التدخلات الخارجية الفئوية في اليمن»، والمقصود هنا واضح. إنها إيران، ولكن إيران لن تستقر في اليمن طولاً وعرضاً إلا باستقرار الأمر والحكم للحوثيين، ومنعهم من ذلك بتدخل مباشر يعني الحرب ولا أحد يريد الحرب، أو بدعم طرف آخر ضدهم، وهذا يعني حرباً أهلية في اليمن، وهذه ليست في مصلحة دول الخليج والمملكة واستقرارها، بالتالي لا يبقى غير عصا الديموقراطية السحري لمنع تفرد الحوثيين بالسلطة، وكذلك لحماية اليمن من الانزلاق في حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، بل ستطفح سلباً على جيرانها، خصوصاً المملكة صاحبة أطول حدود معه.

سيصرخ أحدهم: «اقتراح غارق في التناقض، فلا السعودية دولة تطبق الديموقراطية ولا شعب اليمن متعلم كي يمارس الديموقراطية ويقبل بتداول السلطة»، ولكن الديموقراطية للجمهوريات العربية ليست اختياراً. إنها واجب، إنها العلاج الوحيد الممكن لتنجو، ليس من حال التخلف والفساد والاستبداد. لقد تعدت الجمهوريات العربية تلك الحال المرضية، إلى حال أخطر هي الاحتراب الأهلي والتفكك الكامل. بالتالي إنها «الديموقراطية أو الحرب الأهلية»، فالزعيم الواحد الذي حكم اليمن وليبيا وسورية والعراق ومصر بديكور ديموقراطي مصطنع، وحقق بقوة الأمن «استقرار القبور» في بلده، لن يعود بعدما سقط في ثورات شعبية حقيقية في 2011، والدليل على ذلك واضح جلي في الاحتراب الأهلي الذي يدمر سورية والعراق وليبيا، وما اليمن عن هذه الدول ببعيد إن لم يتداركه أخ كبير برعاية واهتمام. كان بإمكان تلك الدول الثلاث النجاة من مصيرها الحالي لو احتكمت للديموقراطية الليبرالية ونتائجها كرهاً أو طوعاً.

أما التعذر بأن الشعوب غير مستعدة للديموقراطية، فهذا هرب من العلاج الوحيد المتبقي لهذه الشعوب البائسة. الحقيقة أن الشعوب وإن كانت غير متعلمة وقليلة الخبرة بالديموقراطية (تلام في ذلك الأنظمة الفاسدة التي حكمتها)، فإنها تعلمتها بسرعة، فطوابير الاقتراع الطويلة التي شهدتها الدول العربية التي نجت من الاستبداد بعد ثورات 2011 وعراق ما بعد صدام حسين خير دليل على ذلك. الذي فشل وثبت أنه غير مستعد للديموقراطية هي النخب السياسية والمثقفون، الذين لم يقبلوا بنتائجها، وأثاروا الفتن في مجتمعاتهم، وحشدوا الجماهير خلف رغباتهم الأنانية، فأفرغوها من محتواها واستحقاقاتها، واحتموا بالاستبداد الذي اشتكوا منه يوماً، عسكراً كان أم طائفة أم قبيلة. هؤلاء هم الذين يحتاجون إلى أن يتعلموا الديموقراطية وليس المواطنين الذين يسمونهم «الغوغاء» عندما لا يصوتون لهم.

نعم نفتقر إلى ثقافة واعية بالديموقراطية، وهي أزمة قديمة جديدة تمس معضلة التوازن بين «الحكم الراشد» وعدم الخروج على الحاكم في التراث التشريعي الإسلامي، التي أدت إلى عدم التوافق مع الديموقراطية على رغم مقاربات حصلت وبدأت مبكراً، أولها مع الدولة العلية العثمانية، ثم في مصر الخديوية، ولكنها ظلت تجارب متعثرة واستمرت بالتعثر حتى ثورات 2011، ولا تزال متعثرة ولا يزال بيننا من يقول إن الديموقراطية غير مناسبة لنا. هذه الثقافة الرافضة للديموقراطية أو العابثة بها ولّدت من بيننا من لم يكفر بها فقط وإنما كفر وقتل من يقبلها ويمارسها. أزمتنا مع الديموقراطية أكبر مما نعتقد، وسيكون تعلمها وتقبلها مؤلماً ولكن الهرب منها إلى الاحتراب الأهلي أكثر إيلاماً.

وحتى لا نيأس، ونستسلم للقائلين بتأجيل الديموقراطية حتى تتعلم الشعوب، يجب أن نتذكر أنها لم تتبلور في صيغتها الحالية إلا في القرن الـ19 في أوروبا، واحتاجت عقوداً وحروباً حتى تستقر، ولم تحسم معركتها مع أفكار غربية أخرى نافستها إلا حديثاً، وتحديداً

عام 1991 بسقوط الاتحاد السوفياتي آخر قلاع الشيوعية في أوروبا، وسبقتها في السقوط الفاشية التي تشبه فكرة «المستبد العادل»، التي يروج لها بعض الاعتذاريين للاستبداد في ثقافتنا.

التناقض الآخر هو كيف ترعى السعودية تحول اليمن وغيره من الجمهوريات العربية البائسة نحو الديموقراطية وهي غير ديموقراطية؟ التناقض هنا فلسفي نظري، ولكن في عالم الواقع لا يوجد تناقض، فحال التعفن والانهيار ليست في السعودية لتحتاج هذا «الدواء»، على رغم أن فيها حراكاً إصلاحياً، ولو أخذت منه جرعات لكان فيها خير ووقاية، أما للجمهوريات فهي «دواء واجب». إنها الحل الوحيد الممكن الذي يمكن لأطراف تحمل مشاريع مختلفة لليمن أن تتوافق عليه. إنها صراع وتنافس ولكن ليس بالسلاح، وعلى الأقل ليس حرباً أهلية، فلا أحد يضمن ألا يلجأ المتحزبون في اليمن إلى السلاح بين آونة وأخرى. إنها ليست عادلة تماماً، ولن تلغي الظلم والمشكلات الاجتماعية الخطرة حتى في المجتمعات الديموقراطية المتقدمة كالولايات المتحدة أو فرنسا أو سويسرا كما يقول فرانسيس فوكوياما عراب الديموقراطية المبشر بنهاية التاريخ وفق قراءته لتطور الفكر الإنساني الباحث عن أفضل نظام للحكم، إذ أصدر كتابه التاريخي الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، والذي ترجم للعربية ونشرته «الأهرام» المصرية قبل أعوام من الربيع العربي، ولكن من الواضح أن قليلاً من النخب السياسية الليبرالية قرأه، ومن قرأه لم يؤمن به.

الحوثيون لن يستطيعوا السيطرة على كل اليمن إلا بحرب أهلية، وخصومهم لن يستطيعوا إخراجهم مما تحت يدهم إلا بالحرب الأهلية نفسها، والجنرال حفتر لن يستطيع أن يلغي «الإخوان» في ليبيا إلا بالاستمرار في الحرب الأهلية الجارية، و«الإخوان» لن يلغوا حفتر إلا إذا انتصروا في هذه الحرب الأهلية، وقس على ذلك العراق وسورية وغيرهما. الحل الوحيد أن يجلسوا جميعاً إلى طاولة برعاية أخ أكبر، إن لم يكن السعودية ودول الخليج المستقرة فسيكون برعاية الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي (حصل هذا في ليبيا)، وأمامهم لافتة تقول: «اختصموا كيفما شئتم هنا، ولكن إياكم والحرب والقتل»، يضعون في اجتماعهم هذا قواعد صحيحة لانتخابات وتداول سلطة والتزام بالديموقراطية. البديل لذلك هو الحرب كما هو جار حالياً.

الطرف الوحيد غير المدعو للديموقراطية هو «السلفية التكفيرية» المتجسدة حالياً في تنظيم «الدولة الإسلامية»، فهم يرفضونها أصلاً، ويكفرون ويستبيحون دم من يقبل بها، وجاء ذكرهم هنا للتذكير أنهم أحد البدائل البشعة بجوار أو مع الاحتراب الأهلي عندما تغيب الديموقراطية.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/816354/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%84%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86

كيف ستكون السياسة السعودية حيال اليمن الجديد بعدما حُسم الصراع فيه لمصلحة القوة الصاعدة منذ عقد من الزمن، «أنصار الله» المتحالفين مع إيران، والذين توافقنا على تسميتهم بالحوثيين نسبة إلى جدهم بدر الدين الحوثي الذي كان معلماً يوماً لأبناء...

السعودية والحوثيون... ما لا يُدرك كله لا يُترك جله

منذ 27 سبتمبر 2014 / 00:35 | جمال خاشقجي

كيف ستكون السياسة السعودية حيال اليمن الجديد بعدما حُسم الصراع فيه لمصلحة القوة الصاعدة منذ عقد من الزمن، «أنصار الله» المتحالفين مع إيران، والذين توافقنا على تسميتهم بالحوثيين نسبة إلى جدهم بدر الدين الحوثي الذي كان معلماً يوماً لأبناء أسرة آل حميد الدين بعدما لجأوا إلى المملكة واستقروا فيها بعد سقوط نظام الإمامة تماماً عام 1970 واعتراف المملكة بالجمهورية هناك، التي أصبحت هي ورؤساؤها وشيوخ قبائلها وبعض من موازنتها جزءاً من مسؤولية الحكومة السعودية التي خصصت لها مكتباً خاصاً أشرف عليه شخصياً ولي العهد السعودي الأمير سلطان حتى وفاته؟ عمدت أن أحشد في السؤال السابق معلومات تظهر مقدار التداخل والتكامل والتعارض بين السعودية واليمن، حتى ندرك أهمية التحوّل الهائل الذي حصل في اليمن الإثنين الماضي، إنها ولادة يمن جديد يضاف إلى سورية جديدة وعراق جديد بل عالم عربي جديد، ولكني سأبدأ بعيداً من إيطاليا.

من 22 إلى 29 تشرين الاول (أكتوبر) 1922 شهدت إيطاليا «المسيرة نحو روما» التي قادها الديكتاتور بينيتو موسوليني، لم يكن يومها ديكتاتوراً وإنما خرج كمنقذ لإيطاليا المترنحة التي أنهكتها الحرب العظمى، ثم الإضرابات والتناحر السياسي وخطر الشيوعية الداهم، خلال تلك الأيام الخمسة انهارت روما وسقطت مؤسسات الدولة في يد ميليشيات «القمصان السود».

شيء كهذا حصل في صنعاء الإثنين الماضي، فمثلما كانت إيطاليا يومها منهارة تحتاج إلى ثورة ومنقذ، كان اليمن. فكان المفترض أن تكون ثورة فبراير 2011 هي المنقذ له، قادها شباب وإصلاحيون متحمسون يحلمون بيمن ديموقراطي جديد، من دون استبداد، وشيوخ قبائل، وعسكر غارقين في الفساد وتبادل المصالح، ولكن «الدولة العميقة» كانت أقوى منهم، اعتصم الشباب عاماً كاملاً، تظاهروا، تبادلوا إلقاء الخطب الحماسية، رسموا ملامح اليمن الذي يريدون، بل حتى قُتلوا بالعشرات، وهم ينادون برحيل الرئيس الذي بدا لهم وكأنه الحائل الوحيد بينهم وبين تحقق أحلامهم، سقط الرئيس، ولكن لم يسقط النظام.

عجز الشباب والرئيس الانتقالي والأحزاب والإخوان وشيوخ القبائل عن الاتفاق على تنفيذ مقتضيات المرحلة الانتقالية التي تتلو الثورات، أي انتخابات يختار الشعب فيها رئيسه ومجلسه ومن ثم حكومته التي تمثله فيستطيع مساءلتها ومحاسبتها إن قصّرت، بالتالي حصل جمود قاتل وإحباط بعد ثورة رفعت سقف التوقعات والآمال. بالتالي كان لا بد من أن يتقدّم أحدهم ليملأ الفراغ ويرفع شعار تحقيق مطالب الثورة، كان الساسة المتناحرون في صنعاء يرونه، وكذلك القوى الإقليمية، ربما تكاثرت الظباء على خراش فعجز الجميع عن تحريك الحال الراكدة وتغيير القناعات والتحالفات والعداوات القديمة لتتوافق مع المستجدات الطارئة، في النهاية حصل المحتوم، ودخل الحوثي صنعاء بهذا الشكل المسرحي قالباً الطاولة على الجميع، واضعاً شروطه ليمن جديد، لم يخاطب زعيمهم عبدالملك الحوثي أنصاره فقط وإنما كل الشعب اليمني عبر شاشات وزعت في ساحات صنعاء العامة في اليوم التالي لسيطرته على العاصمة، لم يقل مثل موسوليني عندما خاطب أهل روما في ظروف مشابهة «برنامجنا بسيط، نريد حكم إيطاليا»، إنما عرض الشراكة والعدالة وعدم إقصاء أحد، ولكن أفعال أنصاره ضد خصومه تشير إلى «شراكة» غير متساوية، شراكة قوي مع ضعفاء.

من الواضح أنهم يريدون أن يحكموا اليمن، وقد تحقق لهم ذلك، إنهم أهل دهاء، يعلمون أن الزمن لا يحتمل ديكتاتوراً مثل موسوليني أو حزباً فاشياً مثل حزبه، كما أن ليس كل اليمن زيوداً حيث قاعدتهم الصلبة، إنهم ثلث اليمن فقط وإن حكموه لألف عام قبل ثورة الجمهورية، لذلك حرصوا على إبقاء «هيكل» الدولة اليمنية القائم ولكنهم أمسكوا بمفاصله، كان بإمكانهم يوم الإثنين الماضي أن يقتحموا قصر الرئاسة ويسقطوا الرئيس الانتقالي الضعيف الذي تخلى عنه جيشه وحكومته، ولكن لم يفعلوا لحكمة يمانية وفطنة، فلو أسقطوه سيتفكك اليمن فيسيطروا على بعضه فقط، ما تحت يدهم من صعدة فعمران وصنعاء، ربما يتمددون نحو حجة معقل الزيدية القديم ومستقر العائلات الهاشمية التي حكمته، آل حميد والمتوكل والمؤيد، ولكن لن يتمددوا وقتها إلى تعز وأبعد منها إلى عدن، إلا بحرب أهلية طاحنة لا يضمنون نتائجها وقد ترتد عليهم، بالتالي اختاروا أن يتركوا عبدربه منصور هادي، رئيساً في القصر الجمهوري، مثل خلفاء بغداد في زمن ضعفهم، بالتالي يحكمون باسمه كل اليمن، يصدرون بتوقيعه قرارات تعيين الوزراء، والمحافظين وقادة الجيش والأمن، ويحددون موعداً للانتخابات وشروطها ودوائرها، كل ذلك باسم الرئيس وختمه.

في الوقت نفسه ينتشرون في صنعاء، مثل قمصان موسولييني السوداء، يرهبون خصومهم السياسيين وينتقمون من أعدائهم، ينهبون بيوتهم ومصالحهم أو يفجرونها، إنها ليست فوضى، ويعلمون أنها تشوّه خطاب زعيمهم الذي وعد «شعبه» بأنه سيحارب الفساد وينشر العدالة ويقيم يمن العدل والإحسان للمستضعفين، ولكنها تصرفات محسوبة فهي موجهة تحديداً نحو «الإخوان المسلمين» القوة السياسية

الوحيدة التي يمكن أن تشكل تهديداً لنفوذهم في المستقبل، فهي حركة أصولية عقائدية مثلهم، قبلت الهزيمة وتحاشت المواجهة العسكرية معهم اعترافاً بتغيير ميزان القوى بعد انهيار الفرقة الأولى وقائدها اللواء علي محسن المحسوبة عليهم والذي توارى عن الأنظار ومعه بقية قيادات الإخوان، ووقّع أمينها العام عبدالوهاب الآنسي والانكسار بادياً عليه، وثيقة السلم والشراكة الوطنية التي جاء بها ممثل الأمم المتحدة جمال بن عمر من صعدة.

من الواضح أن الحوثيين سيعمدون إلى قصقصة أجنحة «الإخوان» ومؤسساتها لضمان ألا تشكل تهديداً لهم في المستقبل، يلاحظ أيضاً استهدافهم لأنصار ثورة فبراير من الوزراء والشخصيات العامة التي تحظى بشعبية، في الوقت الذي لم يهاجموا الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي لا قولاً أو فعلاً، على رغم أنه رمز الفساد والاستبداد، إنهم لا يهرولون عبثاً، فثمة حياة سياسية شبه صحية قادمة لبلادهم، ما لم يختاروا الديكتاتورية والاستبداد، وحتى الآن لا يبدو أنهم متجهون نحو هذا الطريق الكارثي، بالتالي من الأفضل تهميش رموز ثورة الشباب الذين يمكن أن ينافسوهم في أي انتخابات قادمة، أما أنصار الرئيس السابق وحزبه، فهؤلاء غير عقائديين ويمكن أن ينتقلوا بسهولة من جيب إلى آخر.

في ظل هذه الحقائق المشيرة إلى أن ثمة يمناً جديداً يتشكل وفق شروط المنتصر الحوثي، يمكن الإجابة عن اختيارات الدول الإقليمية وتحديداً السعودية، بداية لا بد من التقرير بأن المتأثر الأول بالحدث اليمني هي السعودية، فهي صاحبة أصعب حدود مشتركة بين البلدين والأكثر تداخلاً مع اليمن، بالتالي من الضروري ألا تستقل دول الخليج الصغيرة بسياسة هناك من دون التنسيق مع الرياض. ثانياً، لا يمكن إعادة عجلة التاريخ، فالحوثي يمني أصيل لم ينجح أحد في إلغائه عندما كان مجرد مقاتل غاضب في صعدة، وبالتالي يستحيل إلغاؤه وهو القوي المهيمن في صنعاء، ولا يمكن تصحيح أخطاء الماضي القريب، كما لا تستطيع المملكة أن تمنع اليمن المستقل من اختيار أصدقائه وحلفائه، وليس سراً أين يقع هوى الحوثي، فإيران اليوم شريكة للمملكة في النفوذ في اليمن مثلما هي شريكتها في لبنان.

الاختيار الأفضل هو دعم تحول اليمن نحو نظام ديموقراطي ومنع أي أسباب تؤدي إلى أن يختار الحوثي حسم صراع الحكم لصالحه والانفراد به، فإن استقر له الأمر سيتحول اليمن (أو بعضه المهم) إلى محمية إيرانية، وإن لم يستقر له الأمر فذاك وصفة لحرب أهلية مقيتة ستطفح بشرّها على الأراضي السعودية قبل غيرها، علماً بأن الوضع لم يستقر بعد هناك، ويجب التعامل معه وكأن اليمن على سطح برميل بارود يمكن أن ينفجر في أية لحظة، وثمة أطراف كثر غير مسؤولة قادرة على ذلك وفي مقدمهم «القاعدة» التي بدأت بحماقاتها الانتحارية المعتادة. يمن ديموقراطي هو الحل، حينها ستجد المملكة حليفاً في اليمن يحتاج إلى دعمها بل حتى حمايتها، ويستطيع أن يحقق توازناً مع الحوثي يمنعه من التفرد بالحكم ويتخذ قرارات تضر بمصالح المملكة... وما لا يدرك كله لا يترك جله.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/815633/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%83-%D9%83%D9%84%D9%87-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%AC%D9%84%D9%87

في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 1992 زارني في مكتبي في صحيفة «الحياة» في جدة القيادي بحركة الإخوان المسلمين في الصومال محمد علي إبراهيم، كان لديه بيان يرغب في نشره تحذّر فيه الجماعة من التدخل الأميركي المزمع في بلاده الممزقة، كانت الصومال...

«الإخوان»... كلاكيت عاشر مرة!

منذ 20 سبتمبر 2014 / 20:38 |جمال خاشقجي

في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 1992 زارني في مكتبي في صحيفة «الحياة» في جدة القيادي بحركة الإخوان المسلمين في الصومال محمد علي إبراهيم، كان لديه بيان يرغب في نشره تحذّر فيه الجماعة من التدخل الأميركي المزمع في بلاده الممزقة، كانت الصومال توشك وقتها أن تكمل عامها الثاني وهي في حرب أهلية طاحنة، لم تدمّر البلد فقط بل أدت أيضاً إلى مجاعة أهلكت أكثر من 300 ألف مواطن من دون أن يلوح أي أمل في الأفق بأن يهتدي أمراء الحرب هناك ويجلسوا على طاولة مفاوضات عوضاً عن التقارع بالسلاح.

توافق ذلك مع رغبة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش (الأب) في تنظيف سمعة الولايات المتحدة بعد حرب تحرير الكويت التي انتصر فيها مع حلفائه الخليجيين ولكنها أغضبت بقية الشعوب العربية والإسلامية، بدا الصومال مهمة سهلة، فلو أعاد الأمن له ورتب أوضاعه وهو في طريقه عائداً مع جيشه المظفر لكان دليلاً على أن الأميركيين يتحركون لنوازع إنسانية وليس نفطية كما قيل في أسباب حملة الخليج الأولى، ولكن نظرية المؤامرة طاغية والثقة في الولايات المتحدة منعدمة، وبالتالي لم يكن القيادي الإخواني الصومالي متحمساً للحملة الأميركية وهو في الحقيقة لم يخيّب ظن أي مراقب، فهذ حال الإخوان وسوء تقديراتهم السياسية التي تجلت قبل ذلك بعامين في بدايات بناء التحالف الدولي لطرد صدام حسين من الكويت، فكان موقفهم متشككاً يخدم صدام أكثر من حلفائهم التقليديين في السعودية والخليج، فكانت تلك لحظة مفرقية، كسرت جرة كانت عامرة بينهم ولا يزالون يدفعون ثمن خسارتها.

قلت للسيد إبراهيم، لِمَ تقفون ضد التدخل الأميركي في بلادكم وهي كما ترى ممزقة ولا أمل بأن تستطيعوا وحدكم الخروج من هذا الاحتراب؟ استعرض معي نظريات المؤامرة السائدة وقتذاك، أن الأميركيين قادمون لمحاصرة المد الإسلامي في السودان (كانت ثورة الإنقاذ في سنواتها الأولى وقد بدأت الضغوط عليها بعدما ارتكبت خطيئة الانحياز لصدام حسين) أو أنهم آتون طمعاً في اليورانيوم الصومالي وليس حباً في الشعب البائس هناك.

قلت له أما السودان فما لكم وما لهم، اتركوهم يرتبوا أحوالهم وينقوا شوكهم بيدهم، ابدأوا بنفسكم، هذه فرصة، وأنتم كإخوان ضعفاء ولكنكم متعلمون، تعاونوا مع الأميركيين في وقف الحرب الأهلية وتشكيل حكومة وطنية ثم شاركوا فيها لبناء صومال جديد، واسترسلت معه حول مؤتمر للمانحين يمكن أن يعقد بعد ذلك فتنهال المساعدات ويخرج الصومال أفضل حالاً، قطع علي تفاؤلي بحدة الصومالي عندما يغضب «قلت لك هل تحسب أنهم آتون طمعاً في خضر عيوننا، إنهم طامعون في اليورانيوم».

أجبته ببرود «وحينها سيتوقف العمل في المفاعل النووي الصومالي!»، لم يعجبه ردي وقال إنني أسخر منه، وحمل البيان وكاد أن يغادر المكتب، ولكني هدأت خاطره وأرسلت البيان إلى الصحيفة حيث نشر مختصراً في صفحة داخلية. وأعترف بأنني لم أكن دقيقاً، إذ اخترت منه ومن الحديث مع السيد إبراهيم عبارات توحي بأنهم مستعدون للتعاون مع القوات الأميركية، بالطبع عتب علي في اليوم التالي، ولكننا لم نغيّر التاريخ، فلا هم تعاونوا، ولا الأميركيين نجحوا، وإنما انسحبوا بعد ستة أشهر إثر اكتشافهم أن لا شيء يجيده الصوماليون أفضل من الحرب والموت، ولا يزال الصومال حتى اليوم وبعد 20 عاماً يعاني من حرب أهلية قبيحة تحولت من اقتتال قبلي إلى إرهاب وتطرف تقوده «القاعدة».

استحضرت هذه القصة وبين يدي تصريح لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، الذي حان الوقت أن يحافظ على هيبته كفقيه بترك السياسة، يرفض فيه أن تحارب الولايات المتحدة تنظيم "الدولة الإسلامية"، قائلاً: «أنا أختلف مع داعش تماماً في الفكر والوسيلة، لكني لا أقبل أبداً أن تكون من تحاربهم أميركا». وبرر موقفه بأن أميركا «لا تحركها قيم الإسلام بل مصالحها وإن سفكت الدماء».

إنه نفس موقف القيادي الصومالي الذي التقيته بمكتبي قبل 20 عاماً ولا أعرف أين انتهى، كما لم ينفرد بهذا الرأي الشيخ القرضاوي، وإنما شاركه فيه إخوان الأردن، ومصر، والأغرب حتى إخوان سورية الذين هم وبلادهم في أمسّ الحاجة للتدخل الخارجي لإسقاط نظام الأسد، الذي كال عليهم وعلى عموم الشعب السوري أصناف العذاب، أعلنوا بخطابيتهم المعهودة رفضهم التدخل الأجنبي في بلادهم، مفضلين أن يُرفع الحظر عن توريد السلاح للثوار السوريين القادرين على إسقاط النظام وحدهم!

إخوان الأردن أضافوا هاجساً آخر في بيانهم الذي لا يقل بلاغة وحماسة عن سابقيهم، فقالوا إن التدخل «محاولة لتقسيم جديد لمنطقة الشرق الأوسط وقتل أهلها». كما لو أن الشرق الأوسط لا يقسّم الآن بيد أهله الذين يقتلون بعضهم بعضاً أيضاً. أما بيان إخوان مصر فهو الأكثر تشريقاً وتغريباً، فلمّح إلى مؤامرة كبرى تحاك من خلف الحرب على «داعش»، مستشهداً بصراع وقع بين مالطي ومصري اتخذته بريطانيا ذريعة لاحتلال مصر، ثم عرج على أن الغرب رفع شعار مكافحة الإرهاب «ذريعة للعدوان على العالم الإسلامي وتمزيقه واحتلال بلدانه»، ومن هناك إلى ظلم أميركا للهنود الحمر، واستخدامها القنبلة الذرية ضد اليابان، إلى آخر هذا الخطاب المعتاد الذي يصلح مقالة لصحافي ناشئ متحمس وليس لحزب سياسي وصل يوماً إلى السلطة وتعامل مع الولايات المتحدة طولاً وعرضاً وفوق الطاولة وأسفلها.

هذا النمط من التفكير والتحليل السياسي يوقع «الإخوان» في عثرات مكلفة، ولكنهم يعودون إليه المرة تلو الأخرى وكأنما لم يتعلموا من الدرس السابق، فلماذا؟ إنه خطاب «مواقف» تبحث عن تصفيق أو صرخات «الله أكبر»، وليس سياسة تتطلب أفعالاً على الأرض، هل لأن قيادات الإخوان تخرج من محاضن تربوية في الغالب، مشغولة بالوعظ والمثاليات؟ أم إنه التقدم في السن بعد عمر أمضوه خارج السياسة الحقيقية، فلم يكتسبوا مهارات السياسة ومكائدها ولا حتى فقه تغليب المصالح.

تخبط «الإخوان» في مسألة التحالف الدولي ضد «داعش»، نموذج بسيط لأزمتهم السياسية، بالمقارنة بخطئهم الكارثي في مصر، ولكنّ كليهما وغيرهما من الأخطاء تستوجب ثورة من داخلهم، تقصي قياداتهم الهرمة وتستبدلها بشباب أكثر وعياً، أو الأفضل من ذلك، أن يقتصر دور الجماعة على الدعوة والوعظ والإرشاد، ويتركوا السياسة لمن يجيدها.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/814944/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%A9!

عندما تقصف الطائرات الأميركية مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة، وتنهار دفاعاتها، وتسود الفوضى بين مقاتليها، فتصل أنباء ذلك إلى النظام، والثوار المعتدلين، وجبهة النصرة، أطراف ثلاثة تختصر الجانب المقابل لداعش على الأرض، وكل منها يحمل...

هل يكون «تحالف جدة» بداية لعالم عربي جديد؟

منذ 14 سبتمبر 2014 / 01:54 | جمال خاشقجي

عندما تقصف الطائرات الأميركية مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة، وتنهار دفاعاتها، وتسود الفوضى بين مقاتليها، فتصل أنباء ذلك إلى النظام، والثوار المعتدلين، وجبهة النصرة، أطراف ثلاثة تختصر الجانب المقابل لداعش على الأرض، وكل منها يحمل رؤية «وراية» مختلفة لمستقبل سورية، فأيهم الذي سيتقدم أولاً ويعلن تحرير الرقة من داعش ويرفع رايته هناك؟

هذه المعضلة نموذج واحد لمعضلات أخرى لا بد من أن تواجه التحالف الذي يتشكل الآن تحت عنوان «القضاء على داعش»، وبالتالي يفسّر سبب الاجتماع «العربي التركي الأميركي» الذي عقد الخميس الماضي المخصص لمناقشة تشكيل تحالف الدول المعنية قبل غيرها بالقضاء على داعش، والتي اعترف الرئيس الأميركي أوباما بأنها لن تكون عملية سهلة وتحتاج إلى سنوات، كيف ذلك وهي مجرد تنظيم؟ سأستخدم نموذج الرقة السابق للدلالة على صعوبة المهمة، فليست هناك قوات أميركية على الأرض لتكمل المهمة التي بدأتها الطائرات الأميركية، فأوباما وعد شعبه بوضوح بأنه لن يرسل أي قوات برية في هذه الحرب، كما أن دول المنطقة غير متحمسة لذلك، وبالتالي لا مناص من الاعتماد على واحد من الأطراف الثلاثة المذكورة، ولكن المهم كيف تمنع الطرفين غير المفضلين من الاستفادة من انهيار داعش؟

هذا ما يستلزم التعاون الدولي الإقليمي الذي يفترض أنه شرع في وضع قواعده في اجتماع جدة، ولكن بسبب غموض أوباما على رغم كثرة تصريحاته، وتردده «وفي ظل قلة تصريحات القوى الإقليمية وهي الأخرى لا تقل غموضاً وتعميماً»، لا يملك المحلل غير استخدام طريقة «توصيل النقاط» لرسم صورة واضحة. أمامنا نقطة بداية كبيرة ومهمة، فبعد الاتصال الهاتفي الذي جرى بين العاهل السعودي الملك عبدالله والرئيس أوباما، سرّب الجانب الأميركي خبر موافقة السعودية على فتح معسكرات تدريب للمعارضة السورية المعتدلة، بالتالي هل يمكن القول حُسِمَ الأمر وانتهى بشار أخيراً؟ الإحباطات السابقة والتردد الأميركي ورفع الإصبع عن الزناد في اللحظة الأخيرة، الذي تكرر مرات عدة خلال عمر الثورة السورية، ما أعطى بشار الأسد ونظامه عمراً أطول لا يستحقه، يجعل السوري يتردد بقبول أن الأمر حُسِمَ، لولا متغير داعش الذي طرأ على المشهد السوري القبيح «والعراقي أيضاً وكل المنطقة» فجمع العالم ضدها، وحرّك إدارة أوباما المترددة بشكل مرَضي، فكان أحد أسباب تردي الأوضاع في المنطقة، وجمع أطرافاً إقليمية كانت يوماً متناحرة وها هي اليوم تسعى للتعاون في ما بينها، وبالتالي يمكن القول إن القضاء على داعش يستوجب القضاء على بشار، ما يفسّر التشغيب الروسي على التحركات الأميركية بتصريح خارجيتها بأن «قتال داعش يجب أن يكون وفقاً للقانون الدولي»، على رغم أن هناك قراراً أممياً صدر عن مجلس الأمن يدعو إلى مواجهة داعش وصوتت روسيا لمصلحته، ولكن من الواضح أنها قلقة من أن تتوسّع الولايات المتحدة في العمليات وتستهدف حليفها في دمشق، التي تناغمت مع التصريح الروسي وأصدرت بعده بدقائق تصريحاً بأنها ستعتبر أي عمل عسكري على أراضيها من دون التنسيق معها اعتداء!

التخوّف الروسي في مكانه وإن كان غير أخلاقي، فالعملية يجب أن تستهدف حليف موسكو في دمشق وتسقطه أو تمهّد لإسقاطه، ولعل هذا هو التفسير المنطقي لموافقة السعودية على معسكرات تدريب المعارضة السورية المعتدلة على أراضيها، إنه بمثابة إعلان حرب غير مباشرة على النظام السوري، وحسم لكل التكهنات التي شاعت خلال الأسابيع الماضية بأن الموقف السعودي حيال النظام قد يتغيّر بسبب القلق من تهديد داعش، وأن ثمة دوراً له في الحرب عليها، وهي نظرية روّج لها حلفاء النظام في طهران وموسكو، وقوى إقليمية ضمن «تحالف جدة»، التي بات من الواجب عليها توفيق موقفها مع غالبية الدول المشاركة في التحالف وعلى رأسها المملكة.

يمكن أيضاً تفسير الموافقة السعودية على معسكرات التدريب بأنه شراكة سعودية - أميركية ضد النظام السوري، فما أكثر ما احتجّت الأولى على الثانية بعدما ضاقت بتردده، وشروطه المبالغ فيها حيال تسليح المعارضة التي أخّرت النصر وسمحت للنظام بأن يستشري بعدوانه، وأدّت إلى تعفن الحالة السورية فأفرزت هي والعراق داعش والنصرة، ها هي السعودية تقول للأميركيين إنها مستعدة أن تتحمل مسؤولية أكبر لإنهاء هذه الحالة المدمرة حتى يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الحرب على التطرف في المنطقة ببناء سورية وعراق جديدين، حيث لا طائفية ولا استبداد.

إن كان الأمر كذلك، فهذه الشراكة ستترتب عليها مسؤوليات أمنية وعسكرية أبعد من مجرد آلاف المقاتلين السوريين يتدربون ثم يتخذون إلى جبهاتهم سبيلاً، إنها مشروع لا بد أن يكتمل من دون إطالة، ففي الإطالة تداعيات وأخطار، ولا بد من خطة واضحة تحدد الإطار الذي ستكون عليه هذه الشراكة خصوصاً للمملكة فهي في قلب الحدث، ولا تحتمل الفشل في هذه المهمة، بينما أوباما وإدارته سيرحلان خلال أقل من عامين، والولايات المتحدة بعيدة فتستطيع الانكفاء ثانية على نفسها وتركنا نتقلب في أوحال صراعات الشرق الأوسط السياسية والطائفية.

تحالف جدة فرصة للجميع لبداية جديدة، فلا يقتصر على مهمته الآنية المعلنة بالقضاء على داعش فقط، وإنما بالتوسع وإصلاح الوضع في العراق وسورية، الذي أفرزها، الأول بمساعدته أن يصبح نظاماً ديموقراطياً فيدرالياً حقيقياً كما يقول دستور 2003، والثانية تحتاج إلى بداية جديدة من دون نظام طائفي قمعي برك عليها نحو نصف قرن. بعد ذلك لينظر الجميع في قائمة طويلة من الاستحقاقات لبناء عالم عربي جديد، لقد تفاءل من قال إن الحملة على داعش تحتاج إلى ثلاث أو أربع سنوات، إنها تحتاج إلى سنوات أطول، فداعش الحالية ما هي إلا «الحلول» الثالث أو الرابع لحركة جمعت بين السياسة الغاضبة والتكفير الديني، أنتجها الفساد والاستبداد والتعصّب واللاتسامح الذي نعيشه جميعاً بشكل أو آخر.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/814767/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

سبقت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة زميلها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى اختيار «خيارات صعبة» عنواناً لمذكراتها، فيما لو فكر أن يؤلف كتاباً يؤرخ فيه أحداث المرحلة من وجهة نظر سعودية، ليس وحده، فالجميع يواجه «خيارات...

السعودية تواجه «خيارات صعبة» ثم «خيارات أصعب»

منذ 5 سبتمبر 2014 / 18:10 | جمال خاشقجي

سبقت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة زميلها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى اختيار «خيارات صعبة» عنواناً لمذكراتها، فيما لو فكر أن يؤلف كتاباً يؤرخ فيه أحداث المرحلة من وجهة نظر سعودية، ليس وحده، فالجميع يواجه «خيارات صعبة»، والمشكلة أنه مع كثرة هذه الخيارات، وصعوبتها، ينتهي الجميع إلى حالة «لا قرار» بينما تستمر الأحداث تتداعى، وتتعقد أكثر، بل إن السيئ يصبح أكثر سوءاً، والمنهار ينهار أكثر، وقوى «خارج الدولة» تختار وتقرر وتمضي قدماً في ما تريد، بينما يقلّب الساسة الذين يمثلون الأنظمة القائمة خياراتهم الصعبة إلى ما لا نهاية.

نظرياً، من مصلحة السعودية وإيران وبقية دول المنطقة، أن تتّحد جميعاً لمواجهة «الدولة الإسلامية - داعش» تؤازرها في ذلك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، ولكنها فعلياً، مصالحها متباينة، وأولوياتها متعارضة، والثقة بينها مفقودة، وبالتالي فهي جميعاً أمام «خيارات صعبة» ستعطلها وتؤخر قرارها، عندما تجتمع على طاولة واحدة، وتبدأ في رسم الخطط للقضاء على «داعش».

السعودية وإيران، وعلى رغم الخصام القديم بينهما، متفقتان على أن «داعش» يهدد أمنهما القومي، ولكن بينما تريد السعودية القضاء على «داعش» فإنها لا تريد أن تستفيد إيران من ذلك، فـ «داعش» نجح في كسر منظومة «الهلال الشيعي» الممتد من طهران حتى بيروت، مروراً بالعراق وسورية، بل إن ايران أصبحت عاجزة عن تموين حليفها في دمشق بالأسلحة والنفط براً عبر الأراضي العراقية بعدما سلخ «داعش» معظم العراق الأوسط لمصلحة «دولته الإسلامية»، وضمته (أو العكس فلا فرق هنا) إلى مقابله في الجانب السوري، محافظتي دير الزور والرقة التي يسيطر على معظمهما، وبالتالي سيطر على كل المعابر بين البلدين، بالتالي يمكن القول إن «داعش» كسر حرفياً «الهلال الشيعي»، الذي يعبّر عن طموحات إيران التوسعية.

كما أن السعودية لا تريد لإيران بعد الانتصار على «داعش» أن تعود الى سيرتها الأولى في العراق، أي الهيمنة الكاملة وتغليب أحزابها الطائفية، لا الشيعية فقط، فهي تختار من الشيعة من يواليها ويشاركها أحلامها الأصولية. لقد كان صعباً على إيران تقبّل ذلك بعدما ازدادت عليها الضغوط للتخلي عن رجلها القوي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، على رغم إغراء العرض الدولي والسعودي معاً بدعم حكومة العراق في مواجهة «داعش» شرط التخلي عن المالكي وتشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية يرضى عنها السنّة والأكراد، قبلت ايران بعد مماطلة وبصعوبة الشرط الأول، ولكنها غير قادرة على ابتلاع الثاني، فلم ينجح حتى الآن خليفة المالكي مرشح حزب «الدعوة» الأصولي هو الآخر، صديق إيران، حيدر العبادي في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المطلوبة، بسبب رفض مطالب السنّة وإصرار حلفائه على السيطرة على الأجهزة الأمنية. تستطيع إيران أن تغيّر كل ذلك، ولكن التخلّص من العادات القديمة صعب جداً، خصوصاً عندما تختلط بأوهام أصولية.

وبينما من الصعب على السعودية التدخل المباشر في الحرب على «داعش» في العراق، حتى لو كان ذلك في إطار تحالف دولي، فإن ذلك سهل على إيران، فهي موجودة أصلاً في الأجهزة الأمنية العراقية تسليحاً وتدريباً ومخابراتياً، بل ومشاركة مباشرة بقواتها الخاصة وإن نفت ذلك، فهي قلقة من أن تنتقل معركتها مع «داعش» إلى داخل إيران، وهي مسألة وقت وستحصل، فإرهاب «داعش» يهدد إيران بقدر ما يهدد المملكة، ما يعني أن ثمة حاجة لتبادل المعلومات الأمنية بين البلدين، ولكنهما يحتاجان إلى تعزيز الثقة ببعضهما.

إن كان ما سبق «خيارات صعبة» للسعودية، فإن الموقف من النظام السوري «خيارات أصعب»، فثمة إشارات تقول إن هناك توجهين يتنازعان العقل السياسي السعودي، أولهما الاستمرار برفض النظام وإعادة تأهيله لأسباب أخلاقية عبّر عنها الملك عبدالله في كلمته التاريخية للشعب السوري (وليس النظام) في آب (أغسطس) 2011 بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة السلمية السورية، والصبر والصمت السعوديين حيال بشار الأسد ونظامه، ولكنه ما استطاع احتمال صور القتل اليومي فأعلن مسؤولية المملكة التاريخية تجاه الشعب السوري، وحدد السياسة السعودية تجاه سورية «بوقف آلة القتل وإجراء إصلاحات حقيقية» وهو ما لم يحصل حتى الآن، وبالتالي لا يوجد أي مبرر أن تغيّر المملكة نظرتها تجاه بشار، يعزز من ذلك رأي استراتيجيين سعوديين أنه حتى لو تجاوزت المملكة التزامها الأخلاقي وأوقفت دعم المعارضة المسلحة بالكامل فإن بشار سيعجز عن السيطرة على كامل سورية وإعادة الاستقرار إليها، ما يعني استمرار الحرب الأهلية التي تغذي «داعش».

التوجّه الثاني يعبّر عنه حليف المملكة الجديد القديم، مصر التي ترى وجوب وقف دعم المعارضة المسلحة وإعادة تأهيل بشار لمواجهة التطرف في المنطقة، وهو رأي له آذان صاغية في المملكة، ولكنه يصطدم بالالتزام الأخلاقي السعودي الذي أعلنه العاهل السعودي في الكلمة المشار إليها والتحليل السابق الذكر.

الولايات المتحدة وفرنسا وهما حليفتان أيضاً للمملكة، أعلنتا بوضوح أن لا مجال لإعادة تأهيل بشار وأنه فقد شرعيته، وأي إجراءات ضد «داعش» سيرتب لها من دون أن يستفيد منها بشار ونظامه.

التدخل المباشر في الحرب على «داعش»، بمشاركة جوية، وحرب أرضية «أصعب، أصعب الاختيارات»، فالمملكة قاومت إغراء التدخل المباشر في سورية على أمل أن تستطيع المعارضة إسقاط النظام، أو يكرر المجتمع الدولي ما فعله في ليبيا، ولكن استقرار «داعش» بـ «دولة» على تماس بطول حدود المملكة الشمالية مع وجود سعودي يتنامى في أركان «دولته» يستدعي ردَّ فعل سعودياً مختلفاً هذه المرة. ولكن المصالح المتناقضة وعدم الثقة بين دول المنطقة تجعل الإقدام على تحرك كهذا مستحيلاً اليوم، وهو ما يسعى لعلاجه أو مناقشته على الأقل وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي طلب منه التوجه إلى الشرق الأوسط «لبناء تحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية».

أتوقع أن المملكة لن تتهور وتتخذ قراراً من بين «الاختيارات الصعبة» المعروضة عليها، فهي معنية أولاً بحماية الجبهة الداخلية التي باتت مهددة بعدما نشطت «القاعدة» أو «داعش» (لا فرق) فيها نتيجة انتصارات الأخيرة في العراق وسورية، ثم إنها في سعة من أمرها حتى تتشكل حكومة الوحدة الوطنية العراقية، ثم يعقد مؤتمر باريس لدعم العراق، ثم يصل كيري لمناقشة بناء التحالف ضد «داعش»».

الخلاصة: مشروع القضاء على «داعش» لا يزال في بدايته، والمهم الآن حماية الجبهة الداخلية، فأمامنا سنوات عدة عنوانها «الحرب الكبرى على الإرهاب».

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/827130/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D8%AB%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B5%D8%B9%D8%A8

أيها العربي المتشائم، لا تقصر نظرك على العراق وسورية، وأنهار الدماء والكراهية والتفتت فيهما، ولا على ليبيا التي استبدلت حريتها وخلاصها من الديكتاتور بفوضى وتخبط وتقاتل بين ثوار الأمس، ولا اليمن الذي ضيّع حكمته، إنما انظر إلى الأردن...

الخلطة الأردنية - المغربية لعلاج «الربيع العربي»

منذ 29 أغسطس 2014 / 19:38 |جمال خاشقجي

أيها العربي المتشائم، لا تقصر نظرك على العراق وسورية، وأنهار الدماء والكراهية والتفتت فيهما، ولا على ليبيا التي استبدلت حريتها وخلاصها من الديكتاتور بفوضى وتخبط وتقاتل بين ثوار الأمس، ولا اليمن الذي ضيّع حكمته، إنما انظر إلى الأردن والمغرب، فهناك أمل، ومساحة للإصلاح تاهت أخبارها وسط ضجيج كل ما سبق.

هذان البلدان العربيان، غير النفطيين، كاد أن يصيبهما ما أصاب غيرهما من بلاد العرب خلال موجة الربيع العربي التي لم تنحسر بعد، ولكنهما استطاعا تجاوزها لا بالالتفاف على استحقاقاتها، أو تأجيلها، ولم يلجآ للقوة والبطش والأمن والمعتقلات، وإنما بتحويل الربيع وتظاهراته وغضبه إلى طاقة إيجابية، ومصالحة بين الحكم والشعب برفع راية الإصلاح وجعلها مطلباً مشتركاً يجمع الملك والمواطن.

الأردن والمغرب نموذجان يمكن احتذاؤهما لمن لم يفته القطار وما زال متماسكاً. من فاته القطار هي تلك الدول التي انهارت في جرف حرب أهلية كسورية، أو توشك أن تقع فيها كاليمن وليبيا، أو تفتت كالعراق، هذه الدول ما عاد يجدي معها إصلاح، وإنما تدخّل خارجي بقدر الضرر في كل منها، وكل ما طال إهمالها كلما تفاقم حالها، وطفح ضررها على جيرانها.

الدولة العربية المتماسكة هي تلك التي لا تزال بنيتها التحتية السياسية والاجتماعية سليمة، تتعرض أحياناً لهبات الربيع العربي القاسية، وأحياناً أخرى لنسماته الرقيقة كأنها تذكير للمؤمنين، ثم أنعم الله عليها بشعوب باتت تخشى الربيع بهباته ونسماته، فما رأته في الدول (أو الأنظمة) التي سقطت في امتحان الربيع جعلها تستبعد فكرة «الديموقراطية الغربية الكاملة» كاستحقاق تاريخي لمجتمعاتها يتوافق مع التطور وسنوات التحديث وانتشار التعليم. بات من الشائع أن تسمع في المجالس عبارة «مجتمعنا غير جاهز للديموقراطية» فتهتز الرؤوس بالموافقة، باستثناء مثقف صامت يجلس في ركن المجلس، يرمقه الحضور بالنظرات، يريدونه أن يقول بعض ما اعتادوا على سماعه منه، ولكنه يصمت، في داخله إنسان متفق معهم بعدما رأى وسمع وجرّب، ولكن كبرياءه تأبى إلا أن تجعله صامداً ولو بردّ فعل سلبي صامت. اقتنع أن «النظام العربي القديم» لن يحتمل جرعة كاملة من الديموقراطية، ولا تداولاً للسلطة، خصوصاً بعدما استعاد قوته وعافيته بعد هزة 2011 وصدمة سقوط الرؤساء الخمسة واحداً تلو الآخر.

إذاً لنضع «الديموقراطية الكاملة» جانباً، كوصفة إصلاحية تواجه عواصف الربيع العربي و«داعش» الذي غرس أنيابه في ظهره، فبدا منظر الاثنين معاً موحشاً، اختلط فيه ألم الربيع وغضب الثانية، فما عاد الناظر يفرق بين صراخهما.

ولكن لو عدنا إلى الوراء، واستمعنا جيداً الى مطالب الربيع العربي، عندما كان شاباً حالماً، من دون صخب «القاعدة» و«داعش»، ولا دوي البراميل المتفجرة، ولا صراخ المعتقلين وسياط السجانين، كانت المطالب تدور حول «حياة أفضل، وبعض من المشاركة السياسية» فيشعر المواطن بكرامته وحقه في وطنه.

هذا ما حصل في الأردن والمغرب، بل إن الدواء الأردني - المغربي لم يداوِ الربيع العربي فقط، بل حتى الإسلام السياسي الذي يتوجس منه النظام العربي القديم المحب للاستقرار خيفة، ففي الأول فتح له الملك المجال فأبى أن يشارك فانصرف عنه جمهرة من الناس، إذ اعتبروه مزايداً هارباً من المسؤولية. أكثر من أردني يقول، لا نريد خطباً نريد حياة أفضل، والحياة الأفضل تأتي بالمشاركة وتحمّل المسؤولية السياسية، اليوم تظهر قوى جديدة هناك باتت تشكل بديلاً شعبياً لـ «الإخوان المسلمين» الذين سيهمّشون أنفسهم أكثر إذا ما ضيعوا فرصة المشاركة في الانتخابات المقبلة التي ستسفر عن أول حكومة برلمانية في المملكة الهاشمية. هذا هو الخبر الجيد الذي تاه وسط أخبار العرب السيئة.

في المغرب حصل العكس، سبق ملكه نظيره الأردني في اعتماد «الحكومة البرلمانية». تحول الغضب الشعبي الموجّه ضد الحكم الذي كان يختصر في الملك وحكومته، إلى حكومة برلمانية اختارها الشعب فبات يتحمل هو مسؤوليتها لا الملك، وصادف أن فاز بإدارتها إسلامي، وكأن الجميع اكتشفوا بعضهم بعضاً، الملك، والشعب والإسلاميين، بل وأحبوا بعضهم بعضاً. اليوم العلاقات ممتازة بين

العاهل المغربي ورئيس وزرائه الإسلامي، والشعب بات متمسكاً بالنظام، يحتج أحياناً على ظروف معيشية، ولكنه لم يعد «ثورياً» غاضباً. اختفت تماماً حدة التظاهرات التي شكلت المغرب الجديد بعد 2011.

سأختار عبارات تشرح هذا التحول المهم في هذين البلدين النموذجيين، الأولى صرّح بها عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني الأسبوع الماضي: «إن المشكلات التي تواجهها المملكة الهاشمية ليست سياسية أو أمنية، بل اقتصادية وتنموية، وهي في مقدم أولوياتنا الوطنية». وعندما تكون الأولويات في بلد يزداد عدد سكانه مليوناً كلما انهار واحد من جيرانه، تكون التنمية هي الأولوية الحقيقية، والتنمية تحتاج إلى شراكة خبراء مسؤولين، ومحاسبة من خلال برلمان، لا إلى تفرد بالحكم. في الوقت نفسه اتفق الملك و«شركاؤه» على أهمية الاستقرار، فصوّت البرلمان بغالبية ساحقة الأسبوع الماضي على أن يكون تعيين قائد الجيش ورئيس الاستخبارات بيد الملك وحده، لا رئيس الوزراء المنتخب الذي سيعيّن بقية الحكومة بما فيها منصب وزير الدفاع المستحدث الذي يعد إدارياً.

ننتقل إلى البلد النموذج الآخر، المغرب، حيث افتخر عاهله، الملك محمد السادس الأسبوع قبل الماضي بأن بلاده تمكّنت من ترسيخ نموذجه الديموقراطي والتنموي، وأن بإمكانه الالتحاق بالدول الصاعدة، داعياً إلى التوزيع العادل لثمار النمو حتى لا يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، مشيراً إلى أن السنوات المقبلة ستكون حاسمة لتحصين المكاسب وتقويم الاختلالات.

فردّ رئيس حكومته عبدالإله بن كيران في كلمة أمام كوادر حزبه، بأن كلمة الملك بمثابة «تنويه بعمل حكومته التي تسير في اتجاه النهوض بالبلاد»، مشيراً إلى أن المغرب يعيش في جوٍ من الأمن والاستقرار يسمح بمراجعة الذات والقيام بإصلاحات كبرى.

هذا التناغم الإيجابي بين ملك ورئيس وزراء منتخب، مع إنجازات حقيقية في البلدين (نسبة النمو في المغرب أفضل) مع تمتعهما باستقرار داخلي وسط عالم عربي يخوض فتناً قاتلة، يأتي كموسيقى رائعة لعربي متشائم. بالتأكيد ثمة أمل، ولكنه يحتاج إلى إصلاح يشعر به المواطن ويصل إليه. المهم أن يصل إليه ويشعر بأن حياته تتحسّن وأن كلمته تسمع.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/826967/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

ها هو «داعش» يحفر قبره بنفسه، مثلما دفع كثيرين إلى قبورهم ظلماً وعدواناً وحماقة، لم يخيّب ظن أحد تابع صعوده، وتنبأ بحتمية هلاكه، فهو يحمل بذور فنائه فيه.قبل نحو عام نشرت في هذا المكان مقالة عنونتها بـ«داعش وأمير بيشاور». كان ذلك في زمن...

كيف ننتصر على شيء لا نعرف ما هو؟

منذ 22 أغسطس 2014 / 19:00 | جمال خاشقجي

ها هو «داعش» يحفر قبره بنفسه، مثلما دفع كثيرين إلى قبورهم ظلماً وعدواناً وحماقة، لم يخيّب ظن أحد تابع صعوده، وتنبأ بحتمية هلاكه، فهو يحمل بذور فنائه فيه.

قبل نحو عام نشرت في هذا المكان مقالة عنونتها بـ«داعش وأمير بيشاور». كان ذلك في زمن صعوده في سورية، وتنمره على من سبقه للثورة، فكان كالضيف الذي لم يدعه أحد. رويت في المقالة قصة جرت في القارة الهندية في القرن الـ18، لمقاتل شاب أصبح أميراً لبيشاور بعدما نجحت حركة إسلامية تصحيحية بتحرير المدينة من حكم «مهراجا» سيخي خلال شهرين فقط، وبعدما فرض الأمير الجديد أحكاماً متشددة على سكان المنطقة القبليين، ضاقوا به وثاروا عليه، فأعاد السيخ وجيشهم للحكم من جديد، لم يقضوا عليه وحده، بل على كامل الحركة وزعيمها الروحي أحمد شاه الشهيد.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

قصة كلاسيكية تتكرر، تصديقاً للحديث النبوي الشريف «ما شادّ الدين أحد إلا غلبه»، ولكن الضرر لن يتوقف عنده، وإنما سيمتد إلى كل الثورة السورية التي حلمت بدولة حرة ديموقراطية تعددية، وعلى تطلعات سنّة العراق إلى عدل ومساواة وحياة أفضل.

ستخسر «السلفية الجهادية التكفيرية» مرة أخرى كل شيء بعدما استعدت كل العالم، وقهرت كل من وقع تحت يدها بما في ذلك حاضنتها السنيّة، سنشهد فرحة الموصليين عندما يزاح كربها عنهم، مثلما احتفل القندهاريون بهزيمة «طالبان» في 2001، على رغم أنها كانت حاضنتهم. ببساطة لا أحد يحب الغلو والتشدد.

ولكن لا نستعجل في التفاؤل. في النهاية سيسقط «داعش» في صيغته الحالية «الدولة الإسلامية» بعد معركة تطول أو تقصر، ولكن سيبقى حركة إرهابية قاتلة تنشط سراً على الأرض نفسها التي كانت تحكمها، مثلما سبقتها «الإمارة الإسلامية في أفغانستان» إلى المصير نفسه، ولكن ستزيدها الهزيمة توحشاً وكراهية، كما لن تختفي فكرتها المدمرة، فما تم تأسيسه والدعوة إليه حتى اختمر خلال عقود وانتشر حتى تجاوز حدود الحواضر الإسلامية وبلغ مساجد أوروبا والعالم كله، لا يمكن أن يختفي في عام واحد.

سينتصر العالم عسكرياً على «داعش» وتوابعه، ولكن يحتاج إلى عمل منظم وحثيث لمنع ظهور جيل آخر، فمقاتلو اليوم هم الجيل الثالث للسلفية الجهادية التكفيرية، فجيلها الأول كان في مصر التسعينات، ثم الجزائر حيث اشتد عودها. الجيل الثاني هو الذي شهد مواجهة ما بعد 11-9 ممثلاً بـ «القاعدة» في أفغانستان، ثم العراق فالسعودية واليمن، أما زماننا، حيث الخلافة و«الدولة الإسلامية» فهذا الجيل الثالث مع تداخل بين الأجيال.

ولكن يجب الاعتراف بأنه وعلى رغم سطوة «الحرب على الإرهاب» والحملات الإعلامية والفكرية عليه، فإن ماكينة تفريخ «السلفية الجهادية التكفيرية» لا تزال منتجة ونشطة، بل جاءت انتصارات «داعش» الأخيرة في الموصل وما بعدها، محفزة للإنتاج، وجاذبة للمترددين ومولّدة لجيل جديد.

لقد احتاج العالم إلى صدمة كي يتحرك، على الأقل لوقف مد انتصارات «داعش» التي شكلت عامل جذب للمتطرفين المترددين. لقد شهد «داعش» خلال الشهر الماضي أكبر نسبة التحاق به بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان والذي اشتهر بدقة معلوماته، فقدّر أن تعدادهم وصل في سورية وحدها إلى 50 ألف مقاتل، نصفهم من الأجانب.

جاءت الصدمة في استهداف «داعش» للأقليات، والمنظر البشع لنحر الصحافي الأميركي، ما حرك الولايات المتحدة ضدهم بعمليات قصف محدودة، ولكن كانت كافية لأن يحقق المقاتلون الأكراد انتصاراً عليهم في معركة سد الموصل الأسبوع الماضي. بالتأكيد ستؤدي هذه الانتكاسة إلى «تبريد» زخم التعاطف مع التنظيم، وهذا بحد ذاته مكسب في معركة استئصاله الطويلة.

لماذا فشل العالم في وقف خط إنتاج الداعشيين الجدد؟ العاهل السعودي الملك عبدالله، غاضب من الجميع، من العلماء الذين لم يقوموا بدورهم، ومن العالم الذي لم يتحمس لفكرته في تأسيس مركز دولي لمحاربة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة، فسلّم سفيره لدى واشنطن وممثل المملكة في الأمم المتحدة 100 مليون دولار تبرعاً للمركز لعل العالم يتحرك ويشارك المملكة اهتمامها. الرئيس الأميركي أوباما قال أخيراً إن «داعش» سرطان يجب استئصاله «بعدما صدم بصور نحر مواطنه». الرئيس الفرنسي هولاند صرح بأن العالم يمر بأخطر مرحلة، ودعا إلى مؤتمر دولي للنظر في سبل مواجهة «داعش»، ولكن كيف؟

من الواضح أن المواجهة العسكرية قد بدأت حتى الآن احتوائية لمنع «داعش» من كسب أراضٍ جديدة، خصوصاً في كردستان التي يطمئن إليها المحلل العسكري الأميركي ليس حباً في الأكراد وإنما لتماسك قيادتهم السياسية وقواتهم، بينما لم يستعد الثقة بالجيش العراقي الذي أكلته الطائفية والانقسام السياسي، فلا يريد أن يكون لجيش طائفي قوات جوية. قد يتغير هذا لو شكّل رئيس الوزراء المعيّن حيدر العبادي حكومته ونجح في ضم سنّة معتبرين إليها. ما يعني أننا أمام حرب طويلة، وقودها شعوب المنطقة بينما ينتقي الأميركي والأوروبي من بعد، من يحمي ومن يؤيد، وعمّن يتخلى ويتركه لمصيره، المهم ألا يكسب «داعش» الحرب ولا يستقر له مقام.

إذا كانت الحرب العسكرية على الأرض صعبة ومعقدة، فإن الحرب الفكرية أكثر صعوبة. لنتخيل قاعة اجتماعات فيها كل من له علاقة بالحرب على الإرهاب، سعودي، مصري، إيراني، إماراتي، قطري، أردني، تركي مع أميركي وأوروبي، بل حتى إسرائيلي، والمطلوب منهم وضع خطة لاستئصال «داعش». كيف سيتفقون ولكل منهم أولوياته، ورؤيته، وتحليله الخاص لمسببات هذه الظاهرة المزعجة، بل إن بعضهم ممن تعامل تحت الطاولة مع التنظيم. يزيد الطين بلة قدر من عدم الثقة وتبادل الاتهام. كيف نستطيع استئصال المرض ونحن حتى الآن لم نتفق على مسبباته. كلنا يصف المرض عندما يقول إنه دموي، لا مكان له في القرن الـ21، متمرد، إرهابي، ، بل لم DNA قاتل، متوحش، خارجي، كل ما سبق توصيف للوحش، ولكن لمّا نتفق بعد على جيناته، لم نستوضح خريطته الوراثية نتفق على اسم وتعريف محدد لها، فهو يخرج علينا تارة باسم «القاعدة»، وقبلها «الجماعة الإسلامية» والجهاد في مصر، ثم «الجماعة السلفية المقاتلة» في الجزائر، واليوم «الدولة الإسلامية» و«أنصار الشريعة» و«بوكو حرام» و»حركة الشباب» وحركة «طالبان» بفرعيها. هل كل ما سبق شيء واحد أم حركات متعددة؟ تتفق في العنف والقتل والتكفير، ولكنْ لكل منها صفات وتاريخاً وأسباباً تميزها عن بعضها البعض.

أين الحقيقة ومن يملكها؟ كيف ننتصر إذاً على شيء لا نعرف ما هو؟

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/826775/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%8A%D8%A1-%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88

«يجب أن ننتبه إلى ما يحاك لنا في الخفاء» هل تعثرت اليوم بهذه الجملة في صحيفة ما؟ لا بد من ذلك، فهي جملة مستهلكة، متداولة، باتت تتواتر على ألسنة كثير من الكتّاب، بل والمسؤولين أيضاً، فهي عذر سهل بسيط لتبرير الأخطاء، والثورات، والانهيارات...

حاك ... يحيك مؤامرة

منذ 15 أغسطس 2014 / 19:51 |جمال خاشقجي

«يجب أن ننتبه إلى ما يحاك لنا في الخفاء» هل تعثرت اليوم بهذه الجملة في صحيفة ما؟ لا بد من ذلك، فهي جملة مستهلكة، متداولة، باتت تتواتر على ألسنة كثير من الكتّاب، بل والمسؤولين أيضاً، فهي عذر سهل بسيط لتبرير الأخطاء، والثورات، والانهيارات المتوالية في المنطقة مع العجز عن الإصلاح، فما حصل ويحصل ما هو إلا «مؤامرة، حيكت خيوطها بليل»، ولكن ماذا لو لم تكن هناك مؤامرة وأن المشكلة حقيقية، وأننا نعالجها بالدواء الخطأ؟ حينها ستتفاقم لتعود من جديد أكبر وأضخم وأعصى على العلاج.

ثلاث قضايا في محيطنا، تكاد حقيقتها تضيع وسط روايات المؤامرة المتعددة، الربيع العربي، وداعش والحوثيون، فأين الحقيقة حيال كل منها؟

الربيع العربي، استحقاق تاريخي، كان لا بد أن يحصل، فهو نتيجة تراكم أخطاء وفشل أنظمة، يستطيع مؤرخ أن يعيد جذور الفشل إلى التأسيس الخاطئ لمعظم الدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وإذا اختلف المؤرخون هناك، فهم لن يختلفوا لو عاودوا إلى ما بعد ذلك، لزمن الانقلابات العسكرية، وسيطرة عقيد وبكباشي متحمس بتحصيل علمي متواضع على مقاليد السلطة، ألغوا الطبقة السياسية المتعلمة التي سبقتهم، اتهموها بالفساد والاستبداد فغرقوا من بعدهم في فساد واستبداد أكبر، مع قلة خبرة وسوء إدارة، فتراجع الاقتصاد، وساء التعليم، وانتشر الظلم، تشكّلت طبقة حاكمة تحتكر السلطة والمال، فكان من الضروري أن يغضب الشعب. البعض يرفض هذا التحليل الموضوعي ويفضّل القول بأنها مؤامرة أجنبية، ومشروع أميركي، وعمل ربط عقدته وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد قبل عقد من الزمن وتحقق الآن، وبالتالي لا بد من مواجهة المخطط، ومحاصرة منفذيه من شباب وأحزاب، هذه أوهام ومناطحة لقوة التاريخ، ولن توقف حركة الربيع نحو الحرية والمشاركة والحياة الأفضل، ستؤجلها فقط إلى لحظة انفجار أخرى تكون أقسى مما سبق.

الحوثيون، مؤامرة إيرانية، هذا هو السائد لدى كثير من الساسة والكتّاب، ولكن هذا القول تبسيط لظاهرة حقيقية تسهم اليوم في تشكيل اليمن الجديد، نعم، لا يخفي الحوثيون علاقتهم بإيران، وليس سراً أن الأخيرة تدعمهم بالمال والسلاح، ولكن ما كان لإيران أن تصنعهم لو لم يكونوا موجودين أصلاً، التفسير الصحيح هو أنهم «انتقام الزيدية الأصولية المتأخر» والتي تعرضت لهجمة فكرية وسياسية بعد سقوط الإمامة التي قاومت بشراسة ولم تهزم تماماً إلا بعد حرب أهلية قاسية، النتيجة كانت قسوة مقابلة من اليمن الجمهوري، فهمّش المذهب الزيدي، خصوصاً في جانبه السياسي الذي رآه الجمهوريون مهدداً لشرعيتهم، والجانب السياسي في الزيدية عميق جداً ويشكّل مكوناً أساسياً فيه، زاد الطين بلة هجمة عقدية تعرضت للمذهب نفسه من السلفيين والإخوان الذين نشطوا حتى في معاقله بشمال اليمن ما استفز «الأصولية الزيدية». بعد هذا التفسير الموضوعي يمكن أن تأتي نظريات المؤامرة، بين قائل إن الرئيس السابق علي عبدالله صالح هو أول من دعمهم، إلى النظرية الثانية بأنهم أداة إيرانية، وكلتا النظريتين صحيحة، فهم تعاونوا بالفعل مع صالح، ورحبوا بالدعم الآتي من إيران بل توسعوا في ذلك، ولكن من الخطأ النظر إلى تلك العلاقة بأنها «علاقة تبعية» وإنما هي مصالح متبادلة.

إدراك الأسباب المؤسسة للحوثيين، وحقيقة وجودهم يساعد في التعامل معهم اتقاءً لشرهم، أو للتعاون معهم لتحقيق استقرار اليمن الذي يهم جيرانه، أما الغضب والقول إنهم «صنيعة إيرانية» فهذا يصلح لمقالة تعبوية وليس لفعل سياسي استراتيجي.

أما داعش، فهؤلاء تكاثرت عليهم «المؤامرات» فهم صنيعة إيرانية، أميركية، سورية، عراقية، خليفتهم يهودي، ونشرت صور له مع السيناتور الأميركي جون ماكين، ونقل عن وزيرة خارجية بلاده السابقة هيلاري كلينتون أنها أسهمت في تأسيسهم، وبالطبع فإن كل ما سبق غير صحيح.

داعش حركة سياسية دينية غاضبة، هي البديل عندما نلغي التدافع السياسي السلمي، فلا يبقى أمامنا غير شاب مكفهر الوجه والحديث، يصرخ «جئتكم بالذبح»، يرفض الديموقراطية وتداول السلطة السلمي، لا يؤمن بأنصاف الحلول ولا المشاركة، حركة ترى أن الحق كله اجتمع فيها وحدها، تنتمي عقدياً إلى مدرسة ظاهرية متشددة من مدارس أهل الحديث، تنتقي من الأحاديث ما يعزز ويبرر غضبها ورؤيتها للإسلام خالصاً متجرداً من كل المذاهب، فكرة سبقت القاعدة، ونحتاج إلى شجاعة كي نعيدها إلى جذورها الحقيقية حتى نستطيع أن نواجهها فكرياً، من تنتسب إليهم ينكرونها، ولكنها تصرّ على الانتساب إليهم، أميل إلى أن أنسبها إلى جهيمان وحركته «الجماعة المحتسبة» مع إعجاب ببعض أفكار سيد قطب وليس كلها، ولعل من أهم ما يضعف المواجهة مع داعش الخصام حول نسبتها، ففي زمن تصفية الحسابات يكون مفيداً دفعها بعيداً نحو الخصم، كالقول إنهم الذراع العسكرية أو الإرهابية للإخوان، فلا ننتبه إلى أنهم يكرهون الإخوان ويكفّرونهم بقدر ما يكرهون الإيرانيين ويكفرونهم الذين نقول إنها صنيعتهم، ولكن السياسة بطبيعتها

«قذرة»، ويستطيع المحلل أن يجد ملابسات تشير إلى علاقات بين إيران والقاعدة، وأن بشار الأسد غضّ الطرف عن نشاط داعش، بل كلاهما يغض الطرف عن بعضهما بعضاً، البعض يحلل ذلك بأنه تبعية، ولكنهم مثل أعدائهم «الحوثيين»، يمارسون لعبة السياسة وتبادل المصالح، ويمرّون بمواقف مرحلية تتغير بتغير المرحلة، ومكاسب الربح والخسارة، فبقدر ما داعش «إسلامية متطرفة» فإنها «ميكافيلية» ماهرة، هي كمن «يقامر» مع الجميع، وحتى الآن هي من كسب جولة اللعب الأخيرة.

الخلاصة، الربيع العربي قوة ستستمر، هو كالماء، سيشق طريقه في النهاية، ورعايته أفضل، فهو بحاجة إلى أخ أكبر ينتبه إليه حتى يثمر لمصلحة الجميع، أما الحوثيون، فهم مكوّن يمني حقيقي، يستفيد من إيران ولكن جذوره يمنية خالصة، شقّ طريقة وأصبح لاعباً أساسياً في تشكيل اليمن الجديد، ولا بد من التعامل معه لمن يريد يمناً مستقراً. أما داعش فهي أيضاً نتاج بيئتها، التعصب والغضب والفشل والاستبداد، بينها وبين الربيع العربي علاقة سببية، ولكنهما يفترقان عندما يتطلعان إلى المستقبل، إذا عرفنا جذورها العقدية، سنعرف نقطة ضعفها، وحينها نستطيع الانتصار عليها.

http://www.alhayat.com/article/841078/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%A7%D9%83-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%83-%D9%85%D8%A4%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9

عندما نشر رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل مقالته الشهيرة قبل أسابيع، دعا فيها الإسرائيليين وعبر أعرق صحفهم «هآرتس» للقبول بمبادرة السلام العربية كي ينعموا بالسلام وينعم غيرهم به، أثار عاصفة من الانتقادات، ذلك أن...

أيها الإسرائيلي... أمنك مقابل أمن الفلسطيني

منذ 1 أغسطس 2014 / 20:38 | جمال خاشقجي

عندما نشر رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل مقالته الشهيرة قبل أسابيع، دعا فيها الإسرائيليين وعبر أعرق صحفهم «هآرتس» للقبول بمبادرة السلام العربية كي ينعموا بالسلام وينعم غيرهم به، أثار عاصفة من الانتقادات، ذلك أن توقيته بدا غير مناسب، إذ تصادف مع بدء حرب إسرائيلية أخرى ضد الفلسطينيين، ولكن ما من وقت أفضل من زمن الحرب للحديث عن جدوى السلام.

هذا ما يفعله وزير الخارجية الأميركي جون كيري وهو يعدّل ويضيف ويبني مبادرة لوقف إطلاق النار بين «حماس» وإسرائيل، لا تقوم فقط على مبدأ «وقف إطلاق النار، وبعدها نتكلم» التي رفضتها «حماس»، وإنما مبادرة تقوم على حل جذور المشكلة، وهي في الجانب الفلسطيني «الاحتلال والحصار»، وفي الجانب الإسرائيلي «الأمن»، ولكنه قوبل برفض إسرائيلي وفلسطيني، «حماس» تحديداً (حتى لا نظلم السلطة الوطنية فهي متعاونة)، واللذين يريان أن المعادلة هكذا غير صحيحة.

فإسرائيل ترى أن الحصار والاحتلال ضروري لأمنها، بل تريد المزيد منه، تريد إطلاق يدها في تدمير الأنفاق التي تحولت إلى كابوس مخيف لها، فنصف جنودها الـ50 القتلى سقطوا بسبب هذه الأنفاق التي أعطت ميزة المفاجأة للفدائي الفلسطيني وعوّضته عن فقدانه التسليح المتطور الذي يتمتع به الجندي الإسرائيلي، وتعلم أنه إذا ما نجحت «حماس» في بناء شبكة أنفاق هائلة تمتد تحت غزة إلى ما تحت يدها من أراضي فلسطين 1948، وهي تحت احتلال وحصار، فماذا ستبني لو نفّذت خطة كيري ورفع الحصار وفتح الميناء وأعيد بناء المطار وفتحت المعابر، وكل ذلك بضمانات دولية. الإسرائيلي إذاً معه حق، فـ«حماس» عنيدة، وتتمنى لو تقضي على إسرائيل، وهي ترفض حتى الآن الاعتراف أو حتى الإعلان أنها مستعدة للاعتراف بها، ولا تزال تقول بفلسطين من النهر إلى البحر، وتزيد على ذلك أن فلسطين وقفية إسلامية خالدة لا تملك هي ولا غيرها التنازل عن شبر منها.

إسرائيل تريد أيضاً ترسيم منطقة عازلة بينها وبين غزة، وحيث إنها استعلائية وتحتقر الفلسطينيين وترى أنهم شعب لا يحب الحياة ولا يعرف كيف يعيش، وليس هذا حديثي وإنما يمكن أي قارئ أن يجد مثل هذه التعابير العنصرية على لسان إسرائيليين، فإنها تريد أن تكون هذه المنطقة العازلة على أراضي غزة الضيقة أصلاً، وتكون لها إجراءات أمنية تمكّنها من أن تصول وتجول فيها مثل مناطق «ب» و «ج» في الضفة التي يحق لها وبعلم السلطة أن تدخل فيها غرفة نوم أي فلسطيني وتعتقله متى شاءت، وتلقيه رهن الحجز الإداري بضعة أعوام، ولن تستطيع السلطة المسؤولة نظرياً عن حماية هذا الفلسطيني تقديم شكوى رسمياً، لأن هذا الوضع متفق عليه وفق اتفاق أوسلو البائس الذي ضيّع «حقوق» نصف القضية حتى الآن.

«حماس» أيضاً ترفض ذلك بشدة، ومعه نزع سلاحها وهو ما يطالب به بشدة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وتؤيده في ذلك جوقة اللوبي اليهودي في واشنطن الذي تحرك بقوة منتقداً كيري وإدارة أوباما، بصفاقة معتادة عبّر عنها رئيس الكونغرس جون بيرنر، إذ صرّح الإثنين الماضي بأنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تكون وسيطاً بين إسرائيل وخصومها، وإنما تكون شريكاً، وزاد البيت كفراً بقوله إن «عدو إسرائيل عدونا»، بالتالي جعل من كل العرب ودولهم والمسلمين أيضاً أعداء للولايات المتحدة، فحتى أصدقاء إسرائيل لا يستطيعون أن يصرحوا بصداقتهم لها هذه الأيام.

إذاً، لا أمل في اتفاق، والمسافة هائلة بين الطرفين، حتى إن رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» خالد مشعل صرح قائلاً: «ننزع سلاحنا عندما يُنزع سلاح إسرائيل»، وبغض النظر عن الجدل حول تكافؤ المواجهة ونوعية السلاح بين الطرفين، فإن سلاح «حماس»، هو الذي جعل العالم يعيش «القضية الفلسطينية» من جديد، فاجتمع قادة الدول الكبرى في باريس الأسبوع الماضي من أجلها، فهل ثمة حل يجمع بين حق إسرائيل في الحرص على أمنها، وحق الفلسطيني في السلاح، حتى يكون هناك توازن وردع متبادل، وهي حال كل دول العالم ويعيش معظمها بسلام على رغم أنها مسلّحة حتى أسنانها؟

نظرياً نعم، بل ينبغي أن يقوم أي مشروع سلام دائم على هذا الحق المتبادل، ولكن من يقنع الأميركيين «وسطاء السلام - شركاء إسرائيل» بذلك؟ وزير الخارجية الأميركي جون كيري اقترب من نصف المعادلة «جذر المشكلة هو الاحتلال»، ولكنه لا يزال بعيداً من نصفها الثاني «الأمن مقابل الأمن».

صمود «حماس» قد يقرّب الأميركي والعالم من هذه الحقيقة، فحتى الآن لم ييأس كيري من تحقيق سلام ما في غزة، وبدأ يستمع لـ «حماس» عبر أطراف آخرين، وهذا خبر جيد. صحيح أنه ترك يد نتانياهو مطلقة في غزة، لعله يحقق انتصاراً على «حماس» يلغيها تماماً من الخريطة السياسية الفلسطينية، ولكنه يعلم ويعلم غيره أن هذا مستحيل، بالتالي لا يزال يتحدث عن حل جذري للقضية التي يعرفها ودرسها جيداً حتى اعتقد يوماً أنه قادر على حلها، فحمل حقائبه بين رام الله والقدس فور تعيينه وزيراً للخارجية العام الماضي، وأعلن عزمه على تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وسط اندهاش الجميع، إذ لم يبدُ أن ثمة ظروفاً مواتية لذلك ولا رغبة، وبعد عام ونيف من الرحلات المكوكية، فشل في تحقيق ذلك، ولكنه بالتأكيد تعلّم الكثير خلالها عن القضية.

حديث كيري اليوم عن «جذور» المشكلة في غزة، وهي الاحتلال والحصار بعض مما تعلمه، ولكنه في الوقت نفسه ورث نظرية «أمن إسرائيل أولاً» التي تقول إن أي سلام لا بد من أن يقوم على حماية أمن إسرائيل بتجريد خصومها من أي سلاح «أو أنفاق» تهددها، لقد حان الوقت لأن تُلغى هذه النظرية، فبها لن يكون سلام في المنطقة، وجاءت قدرة «حماس» على مواجهة الأمن الإسرائيلي في المعركة الجارية لتثبت ذلك، بل يجب أن تستبدل بنظرية «الأمن مقابل الأمن» والسلاح بيد الطرفين رادع يحفظ الأمن والسلام.

لن تستطيع إسرائيل أن تهزم العرب، ستهزم بعضهم، ولكن ليس كلهم، وأثبتت «حماس»، وهي مجرد فصيل مقاتل وليست دولة أن لا أحد يستطيع أن يمنع عربياً مقاوماً من تطوير قدرته، صواريخها قبل أعوام كانت متواضعة، اليوم هي أبعد مدى وأكثر تهديداً، فما الذي يخبئه الغد؟ طالما هناك «احتلال وحصار» ستسعى «حماس» وغيرها إلى امتلاك سلاح أقوى، والعلم والتدريب والتقنيات متاحة للجميع.

هنا يأتي دور «مبادرة السلام العربية» التي حاول الأمير تركي الفيصل أن يسوّقها وحده للإسرائيليين. حان الوقت لأن يشاركه في ذلك السيد كيري، ومن ثم الجامعة العربية والمجتمع الدولي، وحتى لا تذهب تضحيات أهالي غزة وأرواح أطفالها هدراً، يجب ألا يتوقف الحل عند رفع الحصار، وفتح المعابر، وميناء ومطار، فكل هذا سيذهب هدراً وينتكس مرة أخرى طالما أن الأميركي يضمن نظرية إسرائيل العنصرية الاستعلائية «أمن إسرائيل أولاً»، ستكرر إسرائيل عدوانها لا محالة بعد عام أو عامين، هذا ديدنها منذ أن خلقت في عالمنا، وليكن السبب هجوماً فدائياً فلسطينياً آخر، وهذا سيحصل بكل تأكيد مرة أخرى طالما أن هناك احتلالاً.

« الأمن مقابل الأمن» جملة منطقية وصحيحة، ويجب أن يقبلها جون كيري ويسعى لبيعها في واشنطن، إن أراد سلاماً في المنطقة، حتى لو قالها محمد الضيف زعيم «كتائب عز الدين القسام» الإثنين الماضي وهو يخاطب أهله ويعلن شروط «كتائبه» التي كان لها قصب السبق في قيادة أحدث «الحروب العربية - الإسرائيلية»، والذي يراه كيري إرهابياً، ولكنه بطل تحرير عند شعبه... مرة أخرى «الأمن مقابل الأمن»».

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/840333/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%83-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A

على رغم كل الأوصاف البلاغية للقضية الفلسطينية من أنها «قضية العرب الأولى» والمركزية والمحورية والمصيرية وأنها أم القضايا، وسبب الثورات والانقلابات، والإنفاق العسكري الهائل، إلا أننا كعرب وخلال أكثر من 70 عاماً لم نحارب إسرائيل بشكل جاد،...

حرب عربية - إسرائيلية مختلفة: هل ستنتهي بنتيجة مغايرة؟

منذ 25 يوليو 2014 / 20:09 | جمال خاشقجي

على رغم كل الأوصاف البلاغية للقضية الفلسطينية من أنها «قضية العرب الأولى» والمركزية والمحورية والمصيرية وأنها أم القضايا، وسبب الثورات والانقلابات، والإنفاق العسكري الهائل، إلا أننا كعرب وخلال أكثر من 70 عاماً لم نحارب إسرائيل بشكل جاد، حروبنا معها قصيرة، ندخلها بحماسة إعلامية وخطابية أكبر من التخطيط العسكري، ومن دون إعداد طويل واستعداد للصبر والتحمل، بل إن معظمها كانت حروباً علينا وليست جهاداً منا، حتى أن حربي 48 و73 اللتين كانت المبادرة فيهما للعرب، جاءتا قصيرتين متخبطتين بأهداف سياسية محدودة أكثر من أن تكون حروب تحرير حاسمة.

لكي تتضح الصورة لنقارن حرب البوسنة (92 - 95) مع الحروب العربية - الإسرائيلية كلها، البوسنيون دخلوا حربهم بعزيمة «حرب استقلال» كاملة، إما أن ينتصروا تماماً أو يهزموا تماماً، وضعوا كل جهدهم وتضحياتهم، ورجالهم ونسائهم رهناً لتلك الحرب، لم ينظروا في مسألة توازن القوى، ولم يهتموا بكل الظروف الدولية والإقليمية المضادة لهم، ذاقوا الأمرّين، الخذلان، التآمر، واستفادوا من كل المتاح، قليله وكثيره، تعاملوا مع كل من هو مستعد أن يساعدهم بغض النظر عن دوافعه، وصدقه وكذبه، اجتمع حولهم فرقاء قلّما يجتمعون، السعوديون، الأتراك، الإيرانيون، حتى الماليزيون البعيدون في أقصى الأرض كان لهم دور، المهم عندهم هو النصر، لو أظهروا تضعضعاً، أو غلبوا «حكمة» من قال لهم اقبلوا بالقليل الذي يأتيكم من عدوكم الصربي، ثم تفاوضوا معه لكانوا اليوم أقلية مستضعفة تتفاوض مع كيان صربي عنصري كاره لهم.

هذه سنة الله مع أي شعب يريد «كل الحرية» الجزائر، فيتنام، أرلندا، أوروبا تحت النازية، للحرية ثمن وأكلاف أولها الدم والموت، ليست هذه خطابة وحماسة وإنما تحليل سياسي تاريخي متكرر.

الفلسطيني وحده الذي لم يقاتل حرباً طويلة من أجل الحرية منذ ثورته التاريخية عام 1936 التي كادت أن تكون حاسمة وحتى حرب غزة الجارية الآن، لأنه ترك قضيته للعرب، وللعرب حساباتهم وحكامهم الذين لديهم مصالحهم وأولياتهم، فكانوا عندما يخسرون حرباً ضد إسرائيل، يتركون فلسطين وأهلها لمصيرهم، ويعودون لأوطانهم يرممونها، ويحمون ما يتبقى منها ليحكموها، ويرسلون للفلسطينيين الوعود والخطابات وقصائد الشعر، المهم أن يبقى الحزب، ويبقى الزعيم ويبقى ما تبقّى من الوطن ليحكمه.

حرب رمضان 1435 نوع مختلف من الحروب، حرب فلسطينية خالصة، من بدايتها إلى نهايتها، التي لم نرها حتى الآن، ابتعد عنها العرب تماماً، بل معظمهم أنكرها وضاق بها وتذمّر ممن قادها، ولكن الفلسطيني فرض قراره على الجميع، هكذا بدا خالد مشعل وإسماعيل هنية قائدا «حماس» وهما يتقدان فخراً وحماسة، يتحدثان بثقة، يضعان شروطاً وواقعاً جديداً على الجميع، أعادا الحياة للقضية الفلسطينية، كل ما في هذه الحرب جديد، السلاح الذي دخل غزة، كيف دخل؟ على رغم الحصار، آلاف الصواريخ دخلت بلداً صغيراً محاصراً براً وبحراً وجواً، هذه الحقيقة وحدها معجزة، اعتقد البعض أن الأنفاق لتمرير الرز والسكر والمازوت وبضعة رشاشات ومتفجرات، فغلقت ودمرت وأغرقت بالماء، ولكن مرّت عبرها أطنان من المتفجرات، ومئات من الصواريخ، تهريب صواريخ «غراد» التي يزيد طول الواحد منها على 7 أمتار معجزة، كيف مرّت؟ وهل مرّت عبر الأنفاق أم من البحر؟ مئات منها في حوزة «حماس» فكيف وصلتها؟ لا يمكن أن يصدق أحد أنها استفادت من سنة حكم الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وحكم الإخوان فغضت مصر الطرف عن كل هذه الصواريخ، فالجميع يعلم أن مرسي لم يكن مطلق اليد عسكرياً ولا استخباراتياً، لا بد أن إسرائيل واستخباراتها مشغولة بحل هذا اللغز للحيلولة دون استمراره، ولكن إذا استطاعت «حماس» وهي محاصرة أن تهرّب كل هذه الأسلحة، وهو ما عجز الرئيس الراحل عرفات أن يفعله وحوسب عليه حساباً عسيراً لمجرد أنه حاول، وهو يترأس منظمة واسعة الصلات الدولية والإمكانات، فهي قادرة على أن تكرر ذلك.

الأداء القتالي المميز لرجالها، شبكة الأنفاق الهائلة التي تمتد أميالاً تحت غزة، ومنها إلى إسرائيل ومصر، التي استخدموها ببراعة فأثخنوا العدو بإصابات غير مسبوقة، وسيستخدمونها مرة أخرى وأخرى كلما اجتاح العدو حياً لهم، يكشف أن الحركة لم تضع وقتها وهي تحكم غزة، الإسرائيليون يعترفون بهذا الأداء وهم قلقون من ذلك، وسيكون أكبر رادع لإسرائيل من اجتياح القطاع واحتلاله، بل

ربما تريد «حماس» ذلك كي تدخل في حرب تحرير طويلة الأمد ضد الإسرائيليين، حرب لا بد وأن يمتد أوارها إلى الضفة التي تغلي هي الأخرى، وقد تقلب كل ما استقرّ هناك بعد أوسلو.

الوحدة الوطنية التي تجلّى فيها أهل غزة، واستعدادهم للتضحية، وأنهم مستعدون للموت ولا العودة لحياة ذليلة تحت حصار لا إنساني، إنجاز آخر للفلسطيني العنيد المقاتل، فلم يبقَ للإسرائيلي غير أن يدمّر غزة عن بكرة أبيها، ولكن من ذا الذي يستطيع أن يقضي على مليوني فلسطيني.

الجديد الآخر والمهم هو أن الفلسطيني بات هو من يفرض شروط وقف إطلاق النار، على غير ما جرى في كل الحروب العربية، لا يوجد ما يخسره، لا يقلقه تهديد إسرائيل بقصف القاهرة أو عمان أو دمشق، أو احتلالها، كان ذلك يوماً نقطة ضعف الجيوش العربية عندما هزمت، مع الفلسطيني المقاتل العنيد فقدت إسرائيل هذه الميزة الحدية، فهو تحت الاحتلال ابتداء، سواء أكان في رام الله أم في غزة، والإسرائيلي يصول ويجول في الضفة متى ما أراد، الاحتلال المباشر ليس في مصلحة الإسرائيلي، والفلسطيني المقاتل يعلم ذلك ويستخدمه لصالحه وهذه حقيقة جديدة.

الجديد الأهم، أن الفلسطيني مستعدّ لقتال طويل... طويل، وهذا تحوّل استراتيجي، إن حافظ على هذه العقيدة القتالية الصلبة، سيغير كل قواعد «الصراع العربي - الإسرائيلي»، وسيكون مفاوضاً أقوى، وسيحصل على احترام العالم الذي تاريخياً يحترم القوي ويزدري الضعيف.

لو انهار زعيم البوسنة الراحل علي عزت بيغوفيتش باكراً، بعدما أثخن بالجراح، ورأى شعبه يقتل في مجازر بالآلاف تحت نظر العالم، بل حتى تحت الحماية الأوروبية الرسمية، لما تحرك الرئيس الأميركي بيل كلينتون في آب (أغسطس) 95 ضد رغبة أوروبا، وقاد الناتو لقصف الصرب وحملهم قسراً إلى طاولة التفاوض وقبلوا باستقلال البوسنة والهرسك.

لن يقصف أحد إسرائيل، ولكن إن صمد الفلسطيني هذه المرة، ستكون مفاوضات السلام التي فشلت قبل أشهر قليلة على رغم اهتمام وتفاؤل وزير الخارجية الأميركية جون كيري أكثر جدية، وستشمل أسباب حرب غزة الحقيقية وهي الاحتلال والحصار، ليس في غزة وحدها بل والضفة أيضاً، حينها يجب أن يلحق العرب بركب الفلسطيني المقاتل العنيد مؤيدين ومؤازرين، وينسوا كل ما قالوه وفعلوه وما لم يفعلوه في زمن التردي العربي الكبير.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/839534/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A9

في آذار (مارس) 1955 قامت وحدة من الجيش الإسرائيلي بهجوم على معسكر للجنود المصريين في قطاع غزة الذي كان في عهدة مصر بعد حرب 1948، وقتلت بدم بارد 36 منهم وجُرح 28 آخرون. أحد المنفذين كان السيئ الذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أرييل...

فلسطين والاحتلال والمقاومة للمبتدئين

منذ 18 يوليو 2014 / 18:48 |جمال خاشقجي

في آذار (مارس) 1955 قامت وحدة من الجيش الإسرائيلي بهجوم على معسكر للجنود المصريين في قطاع غزة الذي كان في عهدة مصر بعد حرب 1948، وقتلت بدم بارد 36 منهم وجُرح 28 آخرون. أحد المنفذين كان السيئ الذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أرييل شارون، قال إن هدف العملية «قتل جميع الجنود وتفجير كل الأسلحة الموجودة في المعسكر وتخريب كامل منشآته»، بمعنى أنه هدف عقابي وليس عسكرياً «لتوصيل رسالة للقيادة المصرية برئاسة جمال عبدالناصر تفيد بأن أية عملية فدائية جديدة ستكون نتيجتها حصيلة دامية عليها»، كما جاء في تقرير إسرائيلي رسمي سري كشف عنه قبل أعوام قليلة.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

تعلّم عبدالناصر من الدرس الإسرائيلي المؤلم، وأوقف العمليات الفدائية التي كانت تنفذها وحدات من المخابرات المصرية، وهي عمليات تثير حيرة المؤرخين، إذ إنه كان خلال الفترة نفسها يتخاطب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي موشي شاريت حول سلام بين البلدين. على كل حال، فرض عبدالناصر لاحقاً قبضته الحديدية على غزة، ومنع وطارد كل فلسطيني يفكر بالمقاومة.

استدعِ هذه الصورة التاريخية وطبّقها على غزة اليوم.

كشف التاريخ لاحقاً أن أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون وضع عقيدة عسكرية لبلاده في التعامل مع محيط إسرائيل العربي الرافض لها، هي «الردع التصاعدي» بعدم التسامح مع أي عملية مقاومة، بل الرد عليها بقوة متصاعدة وعنيفة، لكي يدرك هذا المحيط الرافض أنه ما من اختيار أمامه غير القبول بإسرائيل أو رفضها مع وقف كل أشكال المقاومة، والنتيجة تقريباً واحدة، فإسرائيل لا تريد حب العرب ولا إقناعهم بحقها أن تعيش وسطهم، لأنها تعلم أن وجودها بينهم خارج سياق التاريخ والمنطق، وأنها جاءت بالقوة وستعيش بالقوة وتموت بها، وبالتالي لا بد أن تحيا وهي قابضة على الزناد. جولة على تاريخ إسرائيل والمقاومة الفلسطينية تثبت أن هذه العقيدة لا تزال قائمة، وهو ما يطبقه بكل أمانة لتراث أسلافه رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتانياهو في غزة اليوم. باختصار وبحسب عقيدة «الردع التصاعدي» فإن إسرائيل ستنكّل بالفلسطيني المقاوم في غزة حتى يستسلم مثلما فعل غيره.

المشكلة أن إسرائيل تريد من العرب أن يتغيّروا، وهي لا تتغير، فالثابت الآخر الذي يجعل من القبول بإسرائيل والاستسلام للأمر الواقع أكثر مرارة هو «الاحتلال»، فهي متمتعة بغطاء أميركي، تتعامل مع «الاحتلال» بخليط من العنصرية والاستعلاء، فالمفاوضات التي قادها وزير الخارجية الأميركية كيري قبل أشهر فشلت، بسبب هذا الموقف الإسرائيلي من «الاحتلال» الذي تريد أن تشرعنه، وهو ما لم تستطع قبوله حتى «السلطة الوطنية» في رام الله التي استسلمت للأمر الواقع والمكاسب والثروة والامتيازات، فكيف بحركة غاضبة محاصرة مثل «حماس»، وبقدر ما تجعل هذه العقدة «السلام» مستحيلاً، فإنها تجعل «الاستسلام» أيضاً مستحيلاً.

هذا المدخل مهم للمثقفين العرب والكتّاب الذين انبروا للهجوم على فكرة المقاومة بشكل غير مفهوم في حرب غزة الدائرة الآن، ما يستدعي تحليلاً لهذه الظاهرة الغريبة، وللأسف نصيبنا منهم نحن السعوديين أكبر من المعدل المعقول بشكل سيؤدي لو استمر إلى تدمير رصيد المملكة المشرف المؤيد والمنافح عن القضية الفلسطينية منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود، ولا ينافسنا في ذلك غير الإعلام المصري والكتّاب هناك، ولكن هؤلاء لا يعوّل عليهم، إذ إنهم يمرون بحال غريبة استثنائية لا تستحق التوقف عندها وإنما انتظار عبورها.

بطرح فج انهالوا على المقاومة الفلسطينية لوماً وتقريعاً «إنها لا تدرك التفاوت في القوى بينها وبين الإسرائيليين»، أو «إنها تريد التخفيف من الضغوط الواقعة على إيران» والأسوأ «كل ما يجري مجرد حملة علاقات عامة لاستعادة التعاطف مع الإسلام السياسي».

إنه الاحتلال، والحرب الإسرائيلية التي لم تتوقف يوماً ضد الفلسطيني منذ 1948 كما كتب الدكتور خالد الدخيل في هذه الصحيفة الأسبوع الماضي وأنقل عنه بتصرف: «ليس هناك معنى للسؤال: كيف بدأت الحرب الدائرة حالياً على غزة؟ هل بدأتها حماس أم إسرائيل؟ متى توقفت الحرب الإسرائيلية على كل الفلسطينيين، بما في ذلك غزة؟ الحرب لا تكون دائماً بإطلاق القذائف والصواريخ وحمم القنابل العنقودية والفوسفورية، تكون أيضاً بالاغتيالات، وتهديم المنازل، وسرقة الأرض، والاستيطان، والاعتقالات، والتهجير القسري، والإذلال على نقاط التفتيش المنتشرة في كل الأراضي الفلسطينية. ثم بعد ذلك شيطنة الضحية بأنه إرهابي يرفض الاعتراف بحق قيام دولة يهودية. من هذه الزاوية لم تتوقف الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين منذ 1948 حتى هذه اللحظة. كل ما في الأمر أن هذه الحرب تأخذ أحياناً شكل الصراع المنخفض الحدة، وأحياناً أخرى تصبح حرباً عسكرية شاملة، إسرائيل دائماً هي التي تقرر متى وكيف يكون الانتقال من هذه الحال إلى تلك».

في ذلك الصباح من 1955 لم تكن هناك إيران ولا إسلام سياسي، وإنما زعيم مصري شاب يريد أن يفاوض الإسرائيليين ويضغط عليهم مستخدماً سلاح المقاومة، فتعرّض لبعض ما تتعرض له «حماس» اليوم، فاستسلم لحقائق الأمر الواقع، فترك غزة لمصيرها ومعها كل فلسطين، أما «حماس» وبقية الغزاويين فهم في سجن كبير، لا يستطيعون مغادرة وطنهم حتى لو أرادوا، لأنه وطنهم، ولأنه سجنهم الكبير بقرار إسرائيلي عنصري استعلائي، وبقبولنا الضمني.

ويبقى السؤال حول تلك النزعة الطارئة المعادية للمقاومة التي انتشرت بين كتّاب عابرين في زمن عابر، لا أجد لها تفسيراً غير «أنتم تحرجوننا بالمقاومة، لقد استسلمنا فلِمَ لا تفعلون مثلنا؟».

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/839063/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A6%D9%8A%D9%86

أحب الحياة كأي مسلم معتدل. في بداية شهر رمضان، اصطحبت أسرتي إلى مقهى حلويات تركي بمدينة جدة بعد صلاة العشاء. أمسية رمضانية معتادة، حوار أسري، وكثير من السعرات الحرارية والشاي التركي.في اليوم التالي تسلّمت التغريدة الآتية على حسابي في...

هل لدينا «حالة داعشية» في السعودية؟

منذ 11 يوليو 2014 / 18:06 |جمال خاشقجي

أحب الحياة كأي مسلم معتدل. في بداية شهر رمضان، اصطحبت أسرتي إلى مقهى حلويات تركي بمدينة جدة بعد صلاة العشاء. أمسية رمضانية معتادة، حوار أسري، وكثير من السعرات الحرارية والشاي التركي.

في اليوم التالي تسلّمت التغريدة الآتية على حسابي في «تويتر»: «شايفك أمس في مطعم (...)، أنصار الدولة في كل مكان، انتبه على نفسك». هل هذا تهديد أم نصيحة؟ أم أن صاحبها يريد أن يقول لي «نحن هنا»؟ دخلت على حساب «أبو عابد الموحد» مرسل التغريدة، وجدته «داعشياً» ملتزماً منذ أشهر، وليس عابر سبيل يمازحني. نشط بحرفية في توزيع إصداراتها وأخبارها، والدعوة لها، لا يدخل في مناكفات وتبادل سباب وتهديد ووعيد مع شعب «تويتر»، مثلما يفعل كثير من أنصار هذا التيار المتطرف، ما جعلني أعتقد أنه ليس «هاوياً أو مشجعاً وإنما هو «عضو عامل ملتزم».

ADVERTISING

inRead invented by Teads

بحثت عنه في «ذاكرة المكان» الذي لا علاقة له بـ «داعش» ونظرتها الى الحياة والناس، إلا في غياب الموسيقى المعتادة في مطاعم العالم كله، ولكنها تغيب عن مطاعمنا في رمضان وغير رمضان، بحسب التوجيهات المحلية التي ترى فيها رجساً من عمل الشيطان. عن يسار طاولتنا كان قسم العائلات، ولا أذكر أحداً هناك لديه صفات «داعشية». عن اليمين قسم العزّاب، شبان عاديون يتحدثون عن كأس العالم بحماسة، أحدهم لفت انتباهي أنه أشعل سيجارة ما يخالف النظام الذي أمرت به بلدية جدة منذ أشهر، وعندما احتججت على ذلك، قال لي النادل إن صاحب المطعم حصل على استثناء من البلدية. سألت عمّن يكون المالك، فكان الاسم «متنفذاً» بما فيه الكفاية. نموذج صغير لحال الفوضى التي تعيشها أمتنا التي تغذي «داعش» وأمثالها.

بالطبع لم يكن هناك شاب ملثم، يرتدي السواد، ولكن المؤكد أن «أبو عباد الموحد» كان هناك، واحد منا، فتغريدته تؤكد ذلك. إنه شعور غريب أن تعلم أن هناك شاباً، يؤمن بأفكار الدولة الإسلامية التكفيرية الثورية الغاضبة، ينافح عنها، ويروّج لها يجلس على بعد أمتار منك، ينظر إليك، هل كان يدعو لنا بالهداية أم كان يردد «جئناكم بالذبح»؟ كلتا الحالتين تستطيع أن تجدها لديهم، الرحمة والدعوة إن اتفقنا معهم، والذبح إن خالفناهم.

هل لدينا في السعودية حالة «داعشية» أخطر مما لدى غيرنا؟ أعتقد أنه سؤال يمكن التحقق منه في شكل علمي على طريقة المعايير الاقتصادية، مثل «معدل دخل الفرد» أو «نسبة الوفيات بين المواليد»، وهي معايير ذات دلالة على تحسن الأوضاع أو سوئها في البلد المعني، فماذا لو اجتمع باحثون وحاولوا الوصول إلى رقم «نسبة الداعشيين إلى عدد السكان». نحتاج إلى شفافية من وزارة الداخلية، التي لها حساباتها الأمنية المبررة، ولكن حتى ذلك الوقت سنظل رهائن للأرقام التي تتطوع بها مراكز البحث الغربية مثل «سوفان غروب» التي أصدرت تقريراً منتصف العام الحالي تقدر فيه عدد السعوديين في سورية بـ 3 آلاف، ولكن يسبقهم بقليل التونسيون مثلاً، فإن صحّ ذلك فهذا يعني أن وضعنا «الداعشي» أفضل من تونس بالنسبة إلى عدد السكان، كما يستطيع المحلل أن يبرئ المناهج التعليمية السعودية فيقول إن التعليم في تونس أكثر عصرنة من التعليم السعودي وانفتاحاً، وأقلّ حصصاً في الدين، ولكنه صدّر «داعشيين» أكثر من التعليم السعودي.

ما سبق ليس بالكلام العلمي بالتأكيد، فالأرقام ليست دقيقة، ولكني متأكد أن الداخلية السعودية لديها أرقام دقيقة بإحصاء عدد السعوديين المشتبه أنهم انتهوا مقاتلين في صفوف «داعش»، من قواعد بيانات السفر ثم الغياب غير المبرر، أو من معلومات استخباراتية أمنية، هذا غير إحصاءات تحليلية بالسن والمناطق والتعليم. كل تلك معلومات مفيدة لتقدير الحالة «الداعشية» التي نعيشها.

الأصعب هو تقدير الحالة «الداعشية المتعاطفة»، وهي التي يمكن أن تحدد خريطة وقوة الخلايا النائمة، مثل صاحبي في مطعم (...) «أبو عابد الموحد»، الذي قد يكون قيادياً محلياً معنياً بالتجنيد، أو مجرد شاب مكلّف بالإعلام، وهذه لا يمكن تقديرها إلا من خلال

معلومات استخباراتية لا يملكها الإعلام، ولكن ثمة نافذة هائلة تطل على عالم «داعش» والتطرف هي «الإعلام الاجتماعي»، وجولة فيه تكشف أن هناك شعبية محترمة لهم، ويستطيع الباحث المتخصص أن يتعقب مصادر تلك المعرّفات لرسم خريطة لوجودها الجغرافي. هذا ما فعله المحلل ناعوم بنشتوك في موقع Vocativ المتخصص بكتابة التقارير الصحافية من عمق الإنترنت كما يصف نفسه، فلاحظ أن معظم التغريدات المؤيدة لـ «داعش» تأتي من المملكة، بل إن أشهر هاشتاق لتأييد «داعش» #حملة_مليار_مسلم_لنصرة_دولة_الإسلام انطلق من معرّف في السعودية، بعدها جاءت 95 في المئة من التغريدات من هناك في البداية، قبل أن يتحول إلى هاشتاق عالمي دار حول العالم، فأخذ أنصار «داعش» يشاركون فيه بصور تشير إلى بلدانهم للدلالة على حجم تأييد هذه الجماعة المتطرفة.

في المقابل هناك رفض هائل لـ «داعش» والجماعات المتطرفة من عموم السعوديين، تجلّى بوضوح بعد العملية الإرهابية ضد مركز الوديعة الحدودي جنوب المملكة، ثم مدينة شرورة التي تبعد عنه بنحو 60 كيلومتراً، التي استشهد فيها عدد من رجال الأمن، من إرهابيين مرّوا على برنامج المناصحة الشهير، فكانوا ممن «أصروا واستكبروا استكباراً»، عملية أغضبت السعوديين بشدة، وذكرتهم بخطر «القاعدة» و «داعش»، وأزالت بعض الغشاوة التي أصابت البعض بعد انتصارات الأخيرة على الحكومة العراقية التي يراها السعوديون طائفية ومقربة من إيران، ولكن هذا التعاطف يجب ألا يعمينا كسعوديين عن حقيقة أن وجود 3 آلاف إلى 4 آلاف مقاتل سعودي في صف «داعش» اليوم بحسب أكثر من تقدير استخباراتي مثير جداً للقلق، هؤلاء غير المتعاطفين غير المرئيين. هذه الحقيقة تستدعي النظر أسفل كل حجر، وتقليب كل احتمال لتفسير هذا التعاطف.

حتى ذلك الحين، فإنني في انتظار أن أسمع رأي «أبو عابد الموحد» عن سبب تعاطفه مع «داعش» إذا قرأ هذه المقالة، ذلك أنني عمدت إلى أن أتابع حسابه في «تويتر» لفتح نافذة تواصل مباشر معه، إن فعل، سأشرك القراء في ما سأسمع منه.

* كاتب واعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/838162/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%87%D9%84-%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

يروى أن جنكيز خان اعتلى منبر جامع سمرقند الكبير بعدما اجتاحها، وخطب في المسلمين قائلاً: «أنا ذنوبكم حلت عليكم، أنا غضب الله حل عليكم»، القصة نفسها تروى مرة أخرى عن حفيده هولاكو، ولكن من على منبر جامع في بغداد بعدما اجتاحها هو الآخر.صحت...

ما الخطأ الذي أوصلنا إلى هذه الحالة؟

منذ 4 يوليو 2014 / 20:05 | جمال خاشقجي

يروى أن جنكيز خان اعتلى منبر جامع سمرقند الكبير بعدما اجتاحها، وخطب في المسلمين قائلاً: «أنا ذنوبكم حلت عليكم، أنا غضب الله حل عليكم»، القصة نفسها تروى مرة أخرى عن حفيده هولاكو، ولكن من على منبر جامع في بغداد بعدما اجتاحها هو الآخر.

صحت الرواية أم لا، فإن انتشارها بين الرواة المسلمين الشعبيين، يُعبر عن حالة لا منطقية وصدمة عاشوها، وهم أهل حاضرة ودين وسياسة يرون همجاً من دون حاضرة أو دين يجتاحون أرضهم، يستبيحون دماءهم، يحرقون مدنهم، يفرضون عليهم شرعة متخلفة، فلم يجدوا سبباً لذلك غير أنها «ذنوبنا وغضب الله علينا»، تحليل مريح، ولكن ليتهم أضافوا «وأخطاءنا السياسية».

ربما حان الوقت أن نقول هذا ونصحح خطأ الأسلاف، ونحن نعيش صورة مشابهة. شباب غاضبون، بفكر وفهم متخلف للحياة والشريعة، يلغون تراث قرون، ومكاسب مفترضة لعصرنة لم تكتمل، تحولوا إلى ثوار وأمراء بل وخليفة يجتاحون رقعة واسعة من بلادنا، ومساحة أكبر من عقول أبنائنا، يلغون الحدود، يرفضون كل الأنظمة والتشريعات، يلقون علينا برؤيتهم في السياسة والحكم والحياة والمجتمع والاقتصاد على ورقتين أو ثلاث من مقاس A4، ولا خيار أمامك يا من دخلت ضمن رعايا أمير المؤمنين غير السمع والطاعة، لا مجال للمناقشة، لا يهمهم أن تكون وجيهاً في قومك، مهنياً متعلماً، أستاذاً جامعياً، شيخ قبيلة وعالم دين، سياسياً نشطاً وبرلمانياً، أو قاضياً، بل إن التوبة واجبة في حق الأخيرين الذين قبلوا يوماً الاحتكام للديموقراطية الكفرية والقوانين الوضعية، وكليهما من نواقض الإسلام، لا يشفع لك أنك قائد كتيبة مقاتلة شاركتهم «الفتح»، فعليكم جميعاً السمع والطاعة والبيعة لأمير المؤمنين، لن يدعو إلى مجلس تأسيسي، يجمع كل من سبق، للاتفاق والتوافق على نظام الحكم القادم، والدستور، والحقوق والواجبات، وتمثيل الشعب، والفصل بين السلطات، لا حاجة للاستمرار، فلقد غضب أبوعبيدة الجزراوي، فكل ما سبق كفر وتغريب، نحن مرجعنا الكتاب والسنّة ولا شيء غيرهما، أي كتاب وسنة يا أخي، القرآن حمال أوجه، والأمة تعددت مذاهبها واجتهاداتها بعد 1400 عام ولا بد من أن نأخذ هذا في الحساب.. يصرخ قائلاً: «اسكت، مرجعنا الكتاب والسنّة وكفى، لا مذهبية في الإسلام والقرآن بيننا» ويلقي بكتيب من 40 صفحة صارخاً، وتفريغ لخطبة أمير المؤمنين الأخيرة «كل ما تريده هنا».

صورة جنكيز خان من على المنبر، والحوار السابق مع الجزراوي رمزية مقلقة لمثقف سعودي يحتسي قهوة ما بعد الإفطار في الرياض، أو طبيب مغربي بعيد في الرباط، ولكنه واقع يعيشه صديقي الموصلي الذي تحدثت له أمس، إنه مسؤول حكومي على مصلحة لا يريدني تحديدها، فهو خائف، قلق، يقول إن حالهم آمنة، فاختصر لي «داعش» بقوله: «إنهم طيبون طالما لم تختلف معهم»، ولكنه لم يهضم بعد أنه بات يتلقى التوجيهات من شاب لم يكمل تعليمه كان يعرفه يوماً صعلوكاً شرساً في الحي المجاور، بقي معي بعدما أنهيت مكالمتنا المقتضبة قوله من حديثنا «شلون حصل هذا؟ ما الذي أصاب حتى ننتكس إلى هذا الحد؟».

بعد 11 ايلول (سبتمبر) كتب المستشرق الشهير الذي لا نحبه، برنارد لويس كتابه المهم «ما الخطأ الذي حصل؟ الصدام بين الإسلام والمعاصرة في الشرق الأوسط» حاول فيه أن يجيب عن سؤال ما الذي أدى بالمسلمين إلى حالة التخلف عن الحضارة الغربية بعدما كانوا رواداً في الحضارة والعلوم والإنجازات البشرية، وعاد يبحث في أسباب فشل الدولة العثمانية في قرننا الأخير من إتمام مشاريع عدة للعصرنة، على رغم أنها شرعت فيها، داعبت العصرنة ولكن لم تأخذ بكل أسبابها، ولكن لعل أهم نتائج بحثه هو اعتقاده أن المسلمين اشتغلوا أكثر بالبحث عمن فعل هذا بهم أكثر من انشغالهم بماذا فعلنا بأنفسنا.

ولأننا لا نحب برنارد لويس، لم نهتم كثيراً بكتابه، ولم نعترف بأن ثمة خطأ ما هائلاً يعيش في داخلنا، لم ننتبه إلى عالنا العربي كمنسأة نبي الله سليمان، أكلتها العتة من الداخل فاهترأت، فلم ينتبه أحد لاهترائها وموت صاحبها إلا وقد خرّ على الأرض هاوياً، دول وأنظمة بدت مهابة قوية، جمعت المال والنفط والسلاح والزعيم والأمن والإعلام والمثقفين وعلماء الدين الذين يؤكدون أننا من انتصار إلى انتصار، ومن إنجاز إلى آخر، عراق صدام حسين، وسورية الأسدين، ومصر مبارك، وليبيا القذافي، ويمن علي عبدالله صالح، عاشت أعواماً طويلة مهترئة من الداخل، تعيش بإرهاب المخابرات والأمن وكذب الإعلام، لا بساسة أو سياسة، خبراء الاقتصاد آخر من يستمع إليهم الزعيم، خطط التنمية تكتب ولا يقرأها أحد ناهيك أن ينفذها، التعليم يتردى ومعه المجتمع والقيم ولا أحد يهتم فكان انهيارها حتمياً ومستحقاً، لا مؤامرة خارجية، وإنما أخطاء 60 عاماً بدأت يوم قاد عسكري أرعن جاهل أول انقلاب، أو لعلها أخطاء 100 عام منذ أن شكّل الاستعمار عالماً عربياً مشوهاً، المهم أنها أخطاء تراكمت طبقات بعضها فوق بعض، فكان طبيعياً أن ينهار كامل الدار لحظة إطلاق أول رصاصة على عراق صدام، وأول رسالة «فيسبوك» على بقية الأنظمة المهترئة.

حان الوقت أن نسأل «ما الخطأ الذي حصل؟» ولنبحث في داخلنا، أما ذاك الذي يبحث عن مؤامرة أجنبية فهو يهرب من الحقيقة، إن الأخطاء فينا فما هي؟ هل هو الاستبداد المغلف بتلك الكلمة الخادعة «الاستقرار»؟ أم أنها نظرية المفكر البحريني محمد جابر الأنصاري «الحرص على الغنيمة»، فأصبح الزعيم العربي ومن حوله ينظرون إلى الوطن كغنيمة عابرة، مثل الذي يذبح وزته «وطنه» ليحصل على كل الذهب؟ هل هي الطبقية التي نرفض أن نعترف بها ولكن نعيشها كل يوم في معظم مجتمعاتنا العربية، نراها في نظرة الحاكم نحو «الشعب الآخر» هو والطبقة المستفيدة من حوله من أثرياء ومثقفين وشيوخ دين بل حتى طبقة وسطى خادمة لمن أعلى منها، فيرون فيمن دونهم مجرد رعاع يتمايزون عنهم حتى ثقافياً، لا يستحقون ديموقراطية ولا حق الاختيار والرأي لأنهم لا يحسنون الاختيار ويجب تعليمهم وتحسين وعيهم أولاً؟ هل هو الجمود في الدين وفرض مدرسة فقهية فضّلها الحاكم نفضلها لأنها توفّر له فقه السمع والطاعة، ولا يكترث بعجزها عن مواكبة العصر والاجتهاد، بينما تتسرب من حولنا أشكال العصرنة المادية لا الفكرية، فتقاطعت العصرنة مع الجمود وانفجرت في ظاهرة «القاعدة» و«داعش». أم أن الوقت تأخر على هذا السؤال، ودورة الخراب والانهيار بدأت ولا راد لقضاء الله، فلا أحد يريد الاعتراف بأن هناك خطأ حصل أو يحصل، انظروا إلى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ومعه بقية ساسة العراق كنموذج لهذه الحالة، عجزوا عن إدراك أن وطنهم ينهار فتلاسنوا يوم افتتاح برلمانهم فتأجلت الجلسة أسبوعاً، ومضى المالكي يتناحر حتى مع شيعته، المالكي وساسة العراق مجرد نموذج لنا جميعاً، لا أحد يريد أن يعترف بأن خطأ حصل، في هذه الأثناء الوحيد الذي يتحرك بديناميكية هو الطوفان والتاريخ.

* اعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/837619/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B5%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

يراهن الرئيس الأميركي باراك أوباما على عامل الوقت للقضاء على تهديد «داعش»، قال ذلك بوضوح الأحد الماضي في مقابلة تلفزيونية بأن «السكان المحليين في العراق سيرفضون المتطرفين في النهاية بسبب عنفهم وتطرفهم». ما لم تفاجئنا «داعش» بسياسة جديدة...

داعش» باقية وتتمدد... أم زائلة لا محالة؟»

منذ 27 يونيو 2014 / 20:55 |جمال خاشقجي

يراهن الرئيس الأميركي باراك أوباما على عامل الوقت للقضاء على تهديد «داعش»، قال ذلك بوضوح الأحد الماضي في مقابلة تلفزيونية بأن «السكان المحليين في العراق سيرفضون المتطرفين في النهاية بسبب عنفهم وتطرفهم». ما لم تفاجئنا «داعش» بسياسة جديدة ومكر وحكمة، فهي نظرية مقبولة ومحتملة استناداً إلى سوابق التنظيمات السلفية الجهادية المماثلة لـ «داعش» التي أهلكت نفسها بتطرفها وتعجلها واعتدادها بقوتها.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

إذاً، لا عمل عسكرياً أميركياً ضد «داعش»، بل إنهم سارعوا بنفي خبر بثه التلفزيون العراقي الرسمي زعم أن طائرات أميركية قصفت مواقع لـ «داعش» الأربعاء الماضي بعد دقائق قليلة، ما يؤكد حرصهم على تحاشي المواجهة مع التنظيم -حتى الآن-. إنه تحليل عسكري وسياسي أميركي سليم ومقبول حتى من حلفاء الولايات المتحدة القلقين من توسع «داعش» كالسعودية، فسفيرها لدى لندن الأمير محمد بن نواف دعا بوضوح في مقالة نشرها في «الدايلي تليغراف» اللندنية العالم إلى عدم التدخل، وأن على العراقيين حل أزمتهم وحدهم، بل إنه كان أكثر تحديداً فأعلن رفض الغارات الجوية ضد المتطرفين الذين «تعاديهم المملكة بقوة، ذلك أن هذه الغارات ستكون بمثابة إعلان قتل لعموم المدنيين العراقيين» بحسب تعبيره.

إنه توصيف دقيق لواقع الحال. الوحيد الذي يريد من الأميركيين فتح نار جهنم من السماء على «داعش»، بل حيث ألقيت في العراق السني، هو رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يفترض أن يكون حامياً لكل العراق، فلما استعصى عليه حلفاء الأمس، وقالوا بوضوح إنهم لن يكونوا القوات الجوية لميليشيات شيعية طائفية، شرع يقصف بطائراته مناطق التمرد وسمح لحليفه الطائفي الآخر بشار الأسد بقصف أهداف في داخل وطنه المفترض. النتيجة كانت مزيداً من الضحايا المدنيين العراقيين، ونقلاً لحالة براميل بشار المتفجرة إلى المدن العراقية، ومعها مزيد من كراهية سنّة العراق للمالكي ونظامه وطائفته وترحيب أكبر بـ «داعش».

بالتالي يمكن القول إن «داعش» باقية ولكن لن «تتمدد»، علماً بأن شعار «باقية وتتمدد» من أكثر شعارات «داعش» رواجاً على وسائط «السوشال ميديا». إن لهؤلاء الشباب الغاضبين حلماً أكبر من مجرد دولة في العراق والشام. إنهم أشبه ما يكونون بقطري بن الفجاءة، الخارجي التأثر الغاضب والزعيم السياسي، يقفز عبر الزمن إلى عالمنا يريد أن يكمل ما فشل فيه قبل قرون، من دون أي اعتبار لتغيرات حصلت، وفقه استجدّ، وشرعة دولية سادت.

سبب آخر يدعو للقول إنها «باقية»، أن «داعش» -كما قال السياسي الكردي المرشح لرئاسة الجمهورية برهم صالح، لعله يبقي بذلك على فكرة العراق الموحد- «نمت خلال الفجوات التي خلقها بينهم ساسة العراق»، والسيد المالكي لا يزال يصنع مزيداً من الفجوات وكأنه يتعمد أن يعطي «داعش» مزيداً من أسباب القوة، يرفض بقوة التخلي عن السلطة، يتعامل مع الدستور الذي انتهكه من قبل غير مرة وكأنه لا يزال يعني شيئاً بعدما انهار موضوعه «الوطن الواحد»، فما لم تنجح الضغوط الأميركية والبريطانية النشطة بين بغداد والرياض وطهران وأربيل، وتشكل تلك الحكومة العراقية ذات القاعدة العريضة التي «تمكن» مجتمعة أن تواجه «داعش»... فهي «باقية».

لم يبقَ إذاً غير رهان أوباما على «عامل الوقت»، فلنرسم إذاً خريطة العراق القادم الذي ستجري عليه عملية «عامل الوقت». من الواضح أن فورة انتصار الموصل وما تبعها من انهيار للجيش العراقي ودخول «داعش» مدناً وقرى عدة واكتساحها مقرات عسكرية، خفّت حتى كأنها بلغت مداها، ويمكن حالياً رسم خريطة تقريبية لـ «الدولة الإسلامية في العراق والشام». إنها معظم العراق السني، العراق الأوسط، المتداخل مع البادية السورية، والذي ترتسم حدوده بصمود القوى المحيطة بـ «داعش»، مثل كردستان التي توسعت نحو كركوك، جائزتها الكبرى في الفوضى السائدة. وبدأت هي الأخرى في رسم الحدود التي تريد في فرصة تاريخية لها لن تتكرر، وشكلت عازلاً جغرافياً بين «داعش» وإيران في خدمة مقصودة أو غير مقصودة للطرفين. في الشرق والجنوب بلغت «داعش» مداها، لم تدخل سامراء على رغم أنها سنية، لقوة الحكومة هناك، ولوجود قوي للحزب الإسلامي فيها، فشنّت «داعش» هجوماً على

«الإخوان» هناك واتهمتهم بالخيانة، أما بغداد فلا تزال مستعصية عليها، فالمالكي ومن قبله غيّروا ديموغرافيتها، فتقلص سنّتها إلى نحو 13 في المئة، بالتالي فقدت «داعش» أنصاراً محتملين فيها، فهي لا تعتمد في انتصاراتها على قوتها العسكرية التي يختلف الخبراء في تقديرها، ولكنها بالتأكيد تضاعفت بعد انتصار الموصل، ولا بسياسة الرعب والإرهاب التي تنثرها من حولها، وهي سياسة على قبحها فعالة. إنها تعتمد على تفكيك البنية التحتية السياسية والاجتماعية للمدن والأقاليم التي تستهدفها من خلال خلايا نائمة، وتجنيد، وإرهاب، وأيضاً أخطاء السياسيين مثل السيد المالكي وغيره ممن يشبهونه، ثم تكتسحها كسيل يجري نحو أرض منخفضة، ولعل ما سبق يجيب أيضاً عن سؤال إذا كانت «داعش» باقية فهل هي متمددة؟

لن يعلن وقف لإطلاق نار، ولكن الرايات السود وأعلام الدولة الإسلامية بدأت في رسم الحدود الكردية - الداعشية إن صحّ التعبير، ثم هي مسألة وقت وترسم الحدود مع العراق الشيعي (ربما هذا ما يريده المالكي وإيران)، ويجري اتفاق أسفل طاولة ما على وقف القصف في مقابل وقف العمليات الانتحارية في العمق الشيعي.

بعدها تبدأ عملية «عامل الوقت»، وهي تعتمد بالكامل على أداء «داعش»، التي ستواجه 3 تحديات، أولها تحديد علاقاتها مع العشائر والفصائل الأخرى. مشكلتها أنها لا ترى نفسها مجرد تنظيم، إنها «الدولة الإسلامية» وعلى الآخرين السمع والطاعة. النجاح يجلب الأنصار، وكذلك الخوف والتهديد، ولكنه أيضاً سبب للرفض، إذ جرّبت ذلك في 2008 عندما شكل العشائر «الصحوات» وحولوا «القاعدة» وزعيمها الزرقاوي من ثوار إلى مطاردين في بر الأنبار. لم تسامحهم «داعش» حتى الآن على ذلك، ولكن يبدو أنها تعلمت من ذلك الخطأ.

التحدي الثاني، هو علاقتها مع السكان، الملايين الستة الذين باتوا من رعاياها، من سيدفع رواتبهم؟ من سيوفر حاجاتهم؟ كيف سيصدرون نفطهم؟ هل سيحاصر العالم دولتهم؟ الأكراد بالتأكيد لن يفعلوا. هل سيتدخلون في حياة السكان ويعيدون رسمها وفق قناعاتهم السلفية المتشددة؟ هل يكون هذا سبباً للثورة؟ هل يمكن أن يثور شعب لأنه «خرمان سجاير» لم يجدها؟ تفاصيل كثيرة هنا تستدعي المراقبة من فريق عملية «عامل الوقت».

التحدي الثالث والأخطر، هو تلك الساعات الهانئة في ليل الأنبار، عندما يسترخي قادة «داعش» بعد وجبة دسمة حول نار هادئة، ومع استكانات الشاي الثقيل، «واللابتوب» الذي تنير شاشته، وخريطة تفرد بينهم، فيطرح أحدهم سؤالاً للأمير: ما هي خطوتنا التالية؟ إن كانت عملية إرهابية في نيويورك أو لندن أو الرياض، فلقد اختصروا الزمن والمسافات، وأضحى وجودهم هناك تهديداً مباشراً للأمن القومي الأميركي والعالم. حينها حتى أوباما سيتحول إلى جورج بوش.

لا داعي للقلق، فلا يزال ثمة وقت يفصلنا عن عملية «عامل الوقت» ومعركة هائلة وشاملة في سورية، ولكن حتى يحين موعدها، أتمنى لأوطاننا السلامة.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/837075/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A3%D9%85-%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

هل اطلعت أخيراً على خريطة سايكس بيكو الأصلية؟ إنها تضم الموصل إلى سورية الكبرى، وهو ما يحصل حالياً، فهل هو إعادة الأمور إلى نصابها وعودة الأصل إلى الفرع والفرع إلى الأصل؟ هل تذكرون من قال ذلك أول مرة؟لماذا كانت «المسوّدة» الأولى للخريطة...

أنقذوا سورية ... فلقد ضاع العراق

منذ 21 يونيو 2014 / 06:33 |جمال خاشقجي

هل اطلعت أخيراً على خريطة سايكس بيكو الأصلية؟ إنها تضم الموصل إلى سورية الكبرى، وهو ما يحصل حالياً، فهل هو إعادة الأمور إلى نصابها وعودة الأصل إلى الفرع والفرع إلى الأصل؟ هل تذكرون من قال ذلك أول مرة؟

لماذا كانت «المسوّدة» الأولى للخريطة هكذا قبل أن تعدل من مراجع السيدين سايكس وبيكو في لندن وباريس، إلى الحدود الحالية بين سورية والعراق؟ نحتاج مؤرخاً كي يجيب على ذلك، ولكن الدارس البسيط للتاريخ يتذكر أنه ما قامت دولة إسلامية في الموصل إلا وامتدت إلى حلب فبقية الشام، حصل هذا مع الدولة الحمدانية، وبعدها دولة آل زنكي، إذاً الموصل هي الامتداد الطبيعي للشام، والعكس صحيح؟ يبدو ذلك تمريناً ممتعاً في حصة تاريخ، ولكنه في عالم سياسة اليوم كابوس للمنطقة، فالدولة التي نتحدث عنها هي «الدولة الإسلامية في العراق والشام» التي اتفق على تسميتها «داعش»، وأعتقد أنه حان الوقت أن نعطي القوم الاحترام الذي يليق بهم بعد الانتصارات التي حققوها الأسبوع الماضي وفرضوا أمرهم على الجميع، فنسميهم بما يحبون، «الدولة»، حتى مع الاختلاف الشديد معهم والقلق والتوجس اللازم منهم.

الدولة» تفهم أيضاً في التاريخ، وتحلم بدولة الخلافة وعينها على الشام. يجب ألا تغيب هذه الحقيقة وسط مزاعم بأنها «صنيعة » إيرانية» و «متحالفة مع بشار»، فهذه استنتاجات فقط وليست حقائق يجب التسليم بها. نعم، لقد تعاملت «داعش» مع النظامين واستخباراتهما تحت الأرض، ولكن الأحداث الأخيرة تكشف أنه كان تبادل منافع بين طرفين لكل منهما هدف متعارض مع الآخر. لقد كان دوماً لغزاً هائلاً لهذه العلاقة السوداء بين أصوليتين تكره -بل تزدري- كل واحدة منهما الأخرى، لا يمكن تفسيره إلا بتذاكٍ إيراني، وسياسة قصر نظر استراتيجية شريرة، لإشعال فتنة طائفية حيثما نشطت إيران، تبرر بها طائفيتها وتحشيدها شيعة المنطقة بإشعارهم بالتهديد الدائم، فانقلب السحر على الساحر وخرج الشيطان من قمقمه ليهدد طهران ودمشق ويلتهم الأحمق بينهما. من الواضح الآن أن تنظيم «القاعدة» استخدمهما بمقدار ما استخدماه، قامر الجميع، وكسب «القاعدة».

إنقاذ سورية هو بمنعها من السقوط بيد «الدولة»، وهذا بالطبع لا يكون بإنقاذ بشار ونظامه، فهو أصل البلاء الذي أخرج كل هذا الشر، فما هي إلا مسألة وقت وسترسم الحدود بين دولة «داعش»، والعراق الشيعي جنوباً، أما الحدود مع إقليم كردستان، فهي قائمة أصلاً، ولكن ستنتقل مسؤولية مواجهة الأطماع الكردية في كركوك وما حولها من الحكومة المركزية (سابقاً) في بغداد إلى ديوان أمير المؤمنين في مقره السري، وفي النهاية سيتوافق الجميع على حدود ومعابر وإجراءات انتقال، بالطبع لن يوقع اتفاقها في مقر الجامعة العربية بالقاهرة ولكن ستكون من باب الأمر الواقع.

فـ «الدولة» استفادت من أخطائها السابقة، ووسّعت رقعة تحالفاتها، وبعضهم أهل خبرة واستراتيجية من أبناء النظام البعثي القديم، كما أنها لم تعد «تنظيماً» وإنما دولة حقيقية لها موارد نفطية، وبضعة ملايين من السكان مسؤولة عنهم وعن أمنهم ومعيشتهم، ومصانع ومزارع وإنتاج قومي، وبالتالي ستتصرف كدولة وحكومة، بالطبع تختلف عما استقر عليه العالم في تعريف الحكومات وفق معايير العلاقات الدولية السائدة، فهي ترفضها وتنبذها. أتخيل أحدهم يقول لأمير المؤمنين البغدادي وهم على مائدة عشاء في ليل الموصل أو الأنبار: «سمِّ الله وكل بيمينك وكل مما يليك» سيضحك الجميع، ولكن الرسالة هي التدرج، وتجنب المعارك الخاسرة، وقد بدا ذلك في تحرك «داعش» عندما تقدمت نحو بغداد الأسبوع الماضي ملتفة حول سامراء التي تعلم أنها لا تملك فيها تلك الشعبية والغضب الذي فتح لها أبواب أهالي الموصل والأنبار.

المعارك المقبلة ستكشف مدى نضج «داعش»، والغالب أنها ستتوقف عند أقصى مدى في الجنوب مثلما تفعل الآن مع أكراد الشمال، ترتاح قليلاً، تستفيد من العجز الدولي. الولايات المتحدة بالتأكيد لن تقدم على حرب، فدحر «داعش» لن يكون من دون حرب كاملة، لا تقل عن غزوها العراق أو أفغانستان، وأميركا أوباما لا تريد حروباً مثل هذه، بل حتى ما دون ذلك، وإيران تعلم أن الهدنة مع «القاعدة-داعش» انتهت، وتتذكر الرسالة التي أرسلتها «السلفية الجهادية» عام 1994 على يد رمزي يوسف من لدن خالد شيخ محمد، مؤسس «القاعدة» الحقيقي، عندما فجّر ضريح الإمام الرضا في مشهد، وهو موجود الآن في سجن في الولايات المتحدة في قضية محاولة تفجير مركز التجارة العالمي الأولى، لا بد أن أحداً ما في «القاعدة» أو «داعش» أرسل للإيرانيين قائلاً: تذكروا ما الذي نستطيع أن نفعله وحدودكم مفتوحة لنا شرقاً وغرباً.

المنطقة الرخوة التالية لـ «داعش»، حيث تتوافر فيها بيئة شبيهة بأحوال الموصل والأنبار والرمادي قبل اكتساحها، هي سورية، حيث القهر السني، والقتل اليومي، وإهمال المجتمع الدولي. إنها مكروهة هناك ولكن لها أنصار، والنجاح يجلب مزيداً من الأنصار، والقوة تغيّر القناعات السابقة. لا بد أن «جبهة النصرة» وأميرها الجولاني الأكثر قلقاً الآن، ولكن لا بد أن هناك أرضية مشتركة، تبرر مصالحة ما معهم والجبهة الإسلامية وبقية التنظيمات السلفية. «الجيش الحر» يكاد أن ينتهي، وهجمة «داعش» المقبلة ستنهيه تماماً.

المضادات الجوية التي منعتها الولايات المتحدة عن الثوار السوريين باتت متوافرة لـ «داعش»، ولن يمنعها أحد من نقل بعضها إلى سورية. مثلما استيقظنا قبل أيام على خبر سقوط الموصل، سنصحو قريباً على سقوط حلب وما بعدها وما بعدها بيد «داعش»، هل هو خبر جيد؟ لمن يريد الخلاص من براميل بشار المتفجرة اليومية، ومن إهمال المجتمع الدولي، ويرغب أخيراً في بعض من السلام، فإنه سيقبل بـ «داعش».

أما لمن يقلقه تمدد هذه الدولة الأصولية التي تريد أن تغيّر كل قواعد السياسة بالمنطقة، ويفضل أن يحصرها في دائرتها العراقية الحالية حتى تأكل نفسها، أو حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، فالأفضل أن يمضي ويسقط بشار ونظامه ويقيم نظاماً سورياً تعددياً يحتكم إلى دستور وانتخابات.. بيدي لا بيد عمرو.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/836312/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88%D8%A7-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%84%D9%82%D8%AF-%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

رفض الأميركيون كل المقترحات والتطمينات من حلفائهم، وأصروا على موقفهم برفض تزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية تسرع في حسم المعركة وإسقاط النظام لوقف الحرب السورية وتداعياتها على المنطقة. كانت حجتهم أنهم يخشون سقوط هذه الأسلحة في الأيدي...

سورية.. بوابة «الفوضى» العربية الكبرى المقبلة

منذ 15 يونيو 2014 / 02:59 |جمال خاشقجي

رفض الأميركيون كل المقترحات والتطمينات من حلفائهم، وأصروا على موقفهم برفض تزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية تسرع في حسم المعركة وإسقاط النظام لوقف الحرب السورية وتداعياتها على المنطقة. كانت حجتهم أنهم يخشون سقوط هذه الأسلحة في الأيدي الغلط فتتحول نكالاً ووبالاً على الجميع. لا بد أنهم يشعرون الآن بالحرج وهم يستعرضون تقاريرهم الاستخبارية التي تحدد بالتفصيل كميات ونوعيات الأسلحة النوعية من مدرعات وراجمات صواريخ بل حتى صواريخ حرارية وطائرات سقطت تماماً في الأيدي الغلط في الموصل وبيجي وغيرهما، كثير منها سليم معافى في صناديقها.

هذه الكارثة الكبرى التي جرت الثلثاء الماضي حينما استيقظ العراق والمنطقة على خبر سقوط الموصل ثاني أكبر مدن العراق بيد تنظيم «داعش»، إنما هي نتيجة طبيعية لإهمال الحالة السورية طوال الأعوام الماضية، والآتي أعظم، فالعراق كما نعرفه انتهى تماماً، ومن ثم كامل المنطقة. لعل سقوط الموصل يؤرخ لنهاية زمن «سايكس بيكو».

سيحاول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن يستعيد زمام الأمور بالقوة، فالرجل محترف في اتخاذ القرارات الخطأ، منذ أن استسلم لغرائز ثلاث مدمرة لأي زعيم، هي: الطائفية، وشهوة السلطة، والحرص على الغنيمة، واحدة منها كافية أن تقضي على أي بلد، فكيف عندما تجتمع الثلاث؟ النتيجة هي عراق الثلثاء الماضي وما بعده. قلت إنه سيحاول استعادة زمام الأمور بالقوة. ها هو يدعو شعب العراق للنفير العام بعدما انهار جيش جهزه برعاية أميركية وأنفق عليه بلايين الدولارات. لنفترض أن الشعب المظلوم استجاب لنفيره العام، وشتات جيشه وميليشياته الطائفية، وأعلنها كربلاء جديدة ليقسم شعبه رسمياً إلى شعبين على طريقة «احنا شعب وأنتم شعب»، وصفة تعجب المستبد لحشد الصف حوله، ولكنها تدمر الوطن الواحد. إن انتصر فسينتصر لحرب مثل حرب صدام على الأكراد، لإخضاع العراق السني إلى احتلال لن يقبلوه، وسيقاومونه بشدة، كما أن المجتمع الدولي لن يقبل بذلك. ربما استعجلت في هذا، فالمجتمع الدولي قبل ما يحصل في سورية، أما إذا هزم المالكي وانكسر جيشه واندحر جنوباً فليس هذا بالخبر الجيد أيضاً، فالعراق يومها سيكون في حكم المنقسم رسمياً، ودمار آخر ينتظر سنّة العراق، فـ «داعش» لا يقبل القسمة ولا يقتسم سلطة مع أحد. الذي اكتسح الموصل فصلاح الدين وتكريت وربما سامراء وكركوك عندما تنشر هذه المقالة ليس «داعش» وحده، وإنما فصائل أخرى شاركته «الفتح»، وهناك من يقول إنهم ما تبقى من جيش صدام القديم وقد جمع بعضاً من شتاته، جمعته بـ «داعش» كراهية المالكي وطائفيته التي همشت كل القيادات السنية المعتدلة، فعوضاً عن أن يختصم معها في برلمان، أقصاها، فكان لسان أهل الموصل الخائفين «ألف داعشي ولا مالكي». همّش المالكي شركاء السياسة السنّة، فجاءه من يفهم لغته، ويخرجه من صفحات العراق، ولكن أخطاءه سيدفع ثمنها كل العراق.

سترفض الفصائل الأخرى، والعشائر والسياسيون العرب السنّة، فجاجة «داعش» ووقاحته، بعد المواجهة المقبلة والأخيرة مع المالكي، بل حتى قبلها. سنشهد رؤوساً تقطع وتعلّق في ساحات المدن، فمحافظ نينوى أثيل النجيفي وهو على غير وفاق مع المالكي، مجرد مرتد عندهم، وقس على ذلك كل من حوله، وكذلك قادة «الصحوات» السابقون وشيوخ العشائر والسياسيون. نظام الحكم عند «داعش» بسيط جداً، غير معقد، إن قبلته فأنت في سلام، وإن رفضته فرأسك معلق في الميدان، لا انتخابات ولا ديموقراطية ولا اختيار، لدينا أمير للمؤمنين وعليكم بالسمع والطاعة المطلقة له ولمن ينيبه وإلا..، بالطبع سيرفض العراقيون في النهاية ذلك، مثل أي شعب آخر يرفض الضيم والتنمر، ستحصل ثورة، قد يتدخل الأكراد الذين سيضيقون هم أيضاً بـ «داعش». لقد تقدموا بالفعل نحو كركوك. ربما يجر الأتراك إلى المعركة، فلا بد من أنهم قلقون من تمدد «داعش» بجوارهم. النتيجة حرب أهلية بين سنّة العراق تقضي على ما تبقى بعد حربهم الأهلية مع إخوانهم الشيعة. إنها وصفة مدمرة لا تبقي ولا تذر، بوابة هائلة لزمن الفوضى العربية الكبرى، هذه على وزن «الثورة العربية الكبرى» لمن فاتته المقاربة، فوضى فتحناها على أنفسنا بعدما تقاعسنا عن حسم الحرب السورية وتركناها تتسع وتتسع. طفحت على لبنان والأردن. لاجئون يغيّرون توازنهما السكاني، وانقسام طائفي واشتباكات مسلحة في الأول، وأحيت التنظيمات الجهادية السلفية في الثاني مع اشتباكات على الحدود، ومثلها شمالاً في تركيا التي نالها أيضاً النصيب الأكبر من اللاجئين وقذائف متبادلة واحتقان داخلي، أما السعودية فأصبحت سورية مدرسة التجنيد والتدريب للجيل الثالث من «القاعديين» بل «الداعشيين» السعوديين، وهم أدهى وأمرّ ممن سبقهم، وفي أوروبا وأميركا أعمال إرهابية بعضها وقع فعلاً والآخر تم إحباطه، أما العراق فجلب المالكي على نفسه وبلاده النصيب الأكبر من شر الحرب السورية.

دعم نظاماً بعثياً ثار على مثله عندما كان ناشطاً يحلم بدولة العدل والقانون يقرأ ويشرح كتب معلمه محمد باقر الصدر في عدالة الإسلام، فتحول بعدما وصل إلى السلطة إلى طائفي مجرد، يتشبث بالسلطة، ويتقاسم ثروته مع أهله وعشيرته، فأثروا بشكل سريع وغير مسبوق واستشرى الفساد في العراق، فجعله يتصدر قائمة الدول الفاسدة، بينما استمر الشعب بشيعته وسنّته يرزح تحت أوزار الفقر والبؤس في ثاني أغنى دولة نفطية بالمنطقة، كما استخدم فوزه في الانتخابات ليقصي كل معارض له، خصوصاً السنّة في ما بدا أنها حال انتقامية تلبسته، فعندما وقعت واقعة الثلثاء لم يجد حوله غير محازبيه. دعمه لبشار أسقطه أخلاقياً، وأحيا من جديد تنظيم «القاعدة» والغضب السني، بعضه كان سلمياً ممثلاً في انتفاضة الأنبار والربيع العراقي التي ضغطت سلمياً من أجل حقوقها بالاعتصامات، فانقض عليها قتلاً وتشريداً، بل بلغ به أن استدعى من بشار سياسة القصف بالبراميل. دعا في كلمته بعد سقوط الموصل الدول المجاورة إلى إغلاق حدودها لمنع الإرهابيين، وهو يعلم أن سياسته هي التي فتحت الحدود مشرعة بين العراق وسورية، فانسابت سورية «الداعشية» عليه فحصل ما حصل.

إنها ليست مؤامرة دبّرها المالكي كما يقول البعض لتفسير الانهيار السريع لقواته حتى يلجأ لفرض قانون طوارئ يتحول به إلى ديكتاتور، وإنما سوء تدبير ومقامرة ارتد عليه. حتى لو كانت فلا يهم، المهم أن الكارثة وقعت وفتحت بوابة «الفوضى الكبرى» على عالمنا، وحان الوقت لتدخل سريع من دول المنطقة القليلة جداً التي لم تصلها «الفوضى الكبرى» حتى الآن، وهي تحديداً السعودية وتركيا.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/835583/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9

الاقتصاد، العدل والحوار»، هذا مختصر خريطة طريق أخرى قدمها العاهل السعودي » الملك عبدالله لمصر في ثنايا خطاب تهنئة لرئيسها الجديد عبدالفتاح السيسي، الخطاب خطاب محب، والنصيحة نصيحة حكيم خبر الزمان وتقلباته، فهل لها من سبيل؟ الإعلام المصري...

خريطة طريق الملك عبدالله لمصر: الاقتصاد والعدل والحوار

منذ 6 يونيو 2014 / 19:40 | جمال خاشقجي

الاقتصاد، العدل والحوار»، هذا مختصر خريطة طريق أخرى قدمها العاهل السعودي الملك عبدالله لمصر في ثنايا خطاب تهنئة » لرئيسها الجديد عبدالفتاح السيسي، الخطاب خطاب محب، والنصيحة نصيحة حكيم خبر الزمان وتقلباته، فهل لها من سبيل؟ الإعلام المصري انتقى منها ما يريد وأغفل ما لا يريد، ولعلهم يدخلون ضمن «بطانة السوء» التي حذّر خادم الحرمين أخاه السيسي منها فوصفها بأنها «تجمّل وجه الظلم القبيح، غير آبهة إلا بمصالحها الخاصة... هؤلاء هم أعوان الشيطان وجنده في الأرض»، والحق أن الإعلام المصري لم يكن محضر خير في مصر وإنما أداة تحريض وتفرقة للمجتمع، وليسوا وحدهم في ذلك، فثمة غيرهم ضمن تلك البطانة من أصحاب المصالح في مصر وغير مصر.

الاقتصاد، البند الأول في خريطة طريق الملك لمصر، ستفعل المملكة ما تستطيع، فهي دعت إلى مؤتمر مانحين لمصر، وقائمة هؤلاء ليست طويلة، فثمة دول عدة ومنظمات دولية تمنعها أحوال مصر الحالية من الالتزام بأية مساعدات، ولكن تحسّن المناخ السياسي بدعم من حضر قد يفتح الباب مستقبلاً لآخرين ينضمون إلى نادي مانحي مصر، وهذا يتحقق بتطبيق صادق للبندين الثانيين، العدل والحوار، فتحت العدل يأتي إصلاح القضاء، وإطلاق سراح الأبرياء، فلا يعقل أن يكون كل الآلاف الذين اعتقلوا بعد 3 تموز (يوليو) 2013 مجرمين، والعدل يعني أيضاً الأخذ على أيدي طبقة المنتفعين، وأصحاب المزايا لصالح الفقراء والمحرومين والعاطلين الذين كانوا وقود الغضب الذي انفجر في 25 يناير وما بعدها، أما الحوار فهو مع من يختلف معهم الرئيس الجديد، وليس مع من يؤيده، لذلك جعل الحوار، وهذا آلياته في بلد يفترض أن يكون ديموقراطياً كمصر، من خلال انتخابات برلمانية حرة، تعطي الحق للجميع ليس فقط في المشاركة وإنما الفوز إن استحقوا الفوز، والاستحقاق وفق أصوات الناخبين وليس رغبات الحاكمين، ثم يكون معهم وبينهم الحوار.

خطة مارشال» جديدة، في »ذهب بعض المعلقين للقول إن دعوة خادم الحرمين إلى مؤتمر مانحين ينهض بالاقتصاد المصري إنما هي إشارة إلى ما فعلته الولايات المتحدة في أوروبا بعد الحرب العظمى، وهي خطة آتت ثمارها خلال أقل من عقد هناك، فهل يمكن أن يتكرر هذا هنا؟ البداية أن نفهم فكرة مشروع مارشال، فهي ليست مجرد مساعدات تدفع لاقتصاد يتداعى. إنها أكبر من ذلك، إنها مشروع وحدوي، أزال الحدود والموانع الاقتصادية بين الجيران، وألغى عداوات الماضي وصراعات التاريخ سياسة وفكراً وديناً، دعم المبادرات الحرة الجديدة، ودفع الحكومات الأوروبية للمرة الأولى إلى الشفافية الاقتصادية بعدما كانت أرقام الإنتاج والاستهلاك أسراراً عسكرية، بل دفعهم مشروع مارشال إلى اقتصاد مشترك يقوم على التكامل، إنتاجاً واستهلاكاً وخدمات، ودمج اقتصاد أوروبا واليابان المنهزمتين، بالولايات المتحدة المنتصرة واليابان الخاسرة فكانت نهضة مشتركة للجميع، ومشروعاً لجمع وتعزيز قوى «الاعتدال» الممثلة هناك بالرأسمالية والديموقراطية واقتصاد السوق، في مواجهة قوى «التطرف الثورية» المدعومة من الاتحاد السوفياتي الشيوعي، واحتوت القوى الثورية الأوروبية التي قادت المقاومة ضد الاحتلال والباحثة عن دور، واستعادت البورجوازية الأوروبية في ألمانيا وفرنسا تحديداً (الفلول) بعدما ضلت وتعاطفت أو شاركت أو سكتت على آثام النازية.

ثمة تشابه واختلاف، ولكن استبدل اسماً باسم، وستبدو الصورة واضحة، فإذا كان «الإخوان» والاشتراكيون الثوريون وقوى الشباب المصري الغاضب هم «التطرف»، فإن دواءهم وفق خريطة طريق الملك في «إصلاح الاقتصاد والعدل والحوار». الاختلاف أيضاً كبير جداً بيننا وبين غرب ما بعد الحرب العظمى، فالديموقراطية البرلمانية كانت القاعدة التي يحتكم لها الجميع هناك، ولكننا لا نزال غير متفقين على مسطرة واحدة للحكم، ما يجعل التكامل بيننا صعباً، ولكنْ ثمة أمل في أن تؤدي نهضة اقتصادية إلى ذلك، نجاحها يعجّل بالديموقراطية، وفشلها يعجّل بالثورة والفوضى، خلاقة كانت أم هدامة، المهم أن لا أحد يريد الفوضى.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/834831/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

ما هي الخلاصة التي سيخرج بها أي مسؤول سعودي بعدما استمع إلى خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما في كلية «وست بوينت» الأربعاء الماضي؟ إنه مستمر في سياسة النأي بالنفس -ستعجب هذه اللبنانيين- ولن يتدخل عسكرياً لحسم أي صراع إلا في «الشديد...

عالم عربي مضطرب يبحث عن «الأخ السعودي الأكبر»

منذ 30 مايو 2014 / 20:18 |جمال خاشقجي

ما هي الخلاصة التي سيخرج بها أي مسؤول سعودي بعدما استمع إلى خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما في كلية «وست بوينت» الأربعاء الماضي؟ إنه مستمر في سياسة النأي بالنفس -ستعجب هذه اللبنانيين- ولن يتدخل عسكرياً لحسم أي صراع إلا في «الشديد القوي».

قد يختلف هذا المسؤول مع آخر تابع معه الخطاب في ما إذا كان ذلك سياسة أوباما فقط أم أنها سياسة أميركية دائمة، ولكن سيتفق الاثنان على أن هذه الحالة «النأي بالنفس والشديد القوي» ستستمر عامين مقبلين حتى تنتهي ولاية أوباما، ولكن عامين في ظل عالم عربي مضطرب يعيش تقلبات وتداعيات الربيع العربي هما زمن طويل، وطويل جداً، وقد يفضي إلى نتائج إقليمية ليست في مصلحة الرياض وتمتد أعواماً عدة مقبلة.

فما الحل؟ يسأل المسؤول السعودي رفيقه، فيجيبه ببيت شعر شهير للإمام الشافعي «ما حك جلدك مثل ظفرك... فتولّ أنت جميع أمرك»، فهل تستطيع السعودية أن تتولى جميع أمرها، بل جميع أمر العرب؟ ليس لها اختيار في ذلك، بل إنها البلد العربي الوحيد المؤهل لهذه المهمة، أن تكون «الأخ الأكبر» بحكم أنها تتمتع باحترام واسع والأفضل تأهيلاً عسكرياً والأكثر استقراراً، ولديها رؤية استراتيجية لا تخصها فقط وإنما تشمل كل المنطقة.

السعودية وحدها تستطيع أن ترسل فريقاً عالي المستوى إلى ليبيا مثلاً لتطلب من الفرقاء هناك أن يجتمعوا تحت رعايتها للتوافق وعدم الانجرار في دائرة الاحتراب الأهلي، وهي الوحيدة التي سيسمع منها لو دعت الفرقاء في مصر إلى مصالحة وطنية بات من الواضح أن مصر بحاجة إليها، خصوصاً بعد الأداء الهش للدولة هناك خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة وضعف المشاركة الشعبية بشكل أثار الهلع، كما أنها القادرة على جمع فرقاء اليمن للجلوس على طاولة مفاوضات حقيقية لتنفيذ المبادرة الخليجية التي أصابها ترهل بعدما أدت حالة الفراغ هناك إلى طمع الحوثيين مثلاً في حسم الصراع لمصلحتهم ولو في بعض اليمن باستخدام القوة والأمر الواقع، وهي القادرة على جمع رؤساء الأركان من السعودية والأردن وتركيا وقطر والإمارات لمناقشة تدخل ما في سورية، ولو فعلت ذلك ستسمع به واشنطن فوراً، ما سيغيّر موقف أوباما العازف عن التدخل هناك، وسيسارع عندما يرى جدية الرياض إلى تغيير موقفه والمشاركة بشكل لا يتعارض مع موقفه المعلن بعدم إرسال أي جندي أميركي في مهمة قتالية جديدة خارج أراضيه، فلا أحد يريده أن يفعل وإنما أن يوفّر الدعم اللازم لتحرك إقليمي يضع حداً لغطرسة إيران.

إنها قادرة على ذلك، يقول الباحث السعودي بجامعة هارفرد نواف عبيد في محاضرة ألقاها في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن الأربعاء الماضي أيضاً، واستعرض فيها دراسته الأخيرة التي نشرها مركز بلفر في جامعة هارفرد وعنوانها: «عقيدة الدفاع السعودية»، إنه «بعيداً من الانطباع بأنها دولة هشة تعتمد على الولايات المتحدة، فإن السعودية ثبّتت خلال الأعوام الأخيرة موقعها كزعيمة في العالم العربي، تدفع المنطقة للاستقرار، وأنها قوة صلبة في وجه الإرهاب وإيران النووية». ويضيف عبيد صادقاً، أن 3 تهديدات تواجه المملكة، وهي «اضطراب المنطقة، إيران العدوانية، والإرهاب. والسعودية تستطيع، بل يجب أن تتخذ موقعها القيادي في ما يسمى دول الربيع العربي لدفعها إلى طريق نظام مدني». وأضيف من عندي أن على المملكة أن تتخلى عن نظرية استراتيجية قديمة آمنت بها أعواماً وهي الشراكة الاستراتيجية مع مصر، وهي نظرية صحيحة، ولكن يجب أن تقبل بحقيقة أن مصر لم تعد قادرة على القيام بشروط هذه الشراكة، ولكي تستعيد قدرتها، لا بد من أن تمارس الرياض دور «الأخ الأكبر» الذي يدفع مصر نحو المصالحة، فالاستقرار، فاستئناف دورها الغائب، ولن تنتظر حالُ النزف في سورية أو ليبيا أو اليمن استعادة مصر عافيتها، وبالتالي يجب على المملكة أن تقوم بواجبها منفردة.

يرى عبيد أن المملكة لديها القدرة منفردة على ذلك، وأن حاجتها للاعتماد على الولايات المتحدة هي «أكبر اعتقاد خاطئ» تتعرض له الرياض، ولكنه يدعو في الوقت نفسه إلى أن تعمل المملكة على أن «تتوازى أهدافها الاستراتيجية مع قدرتها غير المستغلة»، فالمملكة طورت قدراتها العسكرية بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، فخصصت 150 بليوناً لتجديد قواتها المسلحة، منها 100 بليون بعقود

شراء أسلحة متطورة وتدريب مع الولايات المتحدة، وزاد الإنفاق بنسبة 30 في المئة على الجيش السعودي، و35 في المئة على الحرس الوطني، و30 في المئة على الدفاع الجوي والصواريخ الاستراتيجية، و50 في المئة على القوات الجوية والبحرية.

ويرى عبيد أن بناء عقيدة دفاعية سعودية مستقلة لا يعني تدهوراً أو ابتعاداً بينها وبين الولايات المتحدة والدول الغربية، بل هو أمر في مصلحة الطرفين، فالغرب هو الآخر يريد شرقاً أوسط مستقراً، وبالتالي من مصلحته أن تكون هناك دولة صديقة ومعتدلة تقود هذا الاستقرار.

لقد جربت المملكة اتخاذ المبادرة بسياسة منفردة تحمي مصالحها والمنطقة في البحرين، وقَبِل الغرب بقواعد اللعبة التي وضعتها الرياض هناك، وبالتالي تستطيع أن تفعل ذلك في غير مكان، خصوصاً إنِ اتبعت سياسة محايدة بين الفرقاء، فحينها سيرحّب بدورها الجميع، بل في الغالب أنهم يتمنونه.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/834058/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1

لماذا لم تشهد الولايات المتحدة أي انقلاب طوال تاريخها على رغم انتشار السلاح فيها والمزاج العسكري؟ بينما سرعان ما لجأ الجنرال الليبي المنشق خليفة حفتر إلى «الانقلاب»، بزعم وضع حد للفوضى والإرهاب والخروج على القانون والعجز عن بناء ليبيا...

الفرق بين حفتر ومواطنه الأميركي الجنرال سميدلي

منذ 23 مايو 2014 / 17:59 |جمال خاشقجي

لماذا لم تشهد الولايات المتحدة أي انقلاب طوال تاريخها على رغم انتشار السلاح فيها والمزاج العسكري؟ بينما سرعان ما لجأ الجنرال الليبي المنشق خليفة حفتر إلى «الانقلاب»، بزعم وضع حد للفوضى والإرهاب والخروج على القانون والعجز عن بناء ليبيا الجديدة بعد انتصار الثورة وإسقاط نظام معمر القذافي الاستبدادي.

لقد عاش الجنرال خليفة حفتر في الولايات المتحدة وتحديداً في فرجينيا وحصل على الجنسية الأميركية ومارس حقه الانتخابي فيها، وبالتالي، لا بد من أنه تعلّم هناك الكثير من قيم الديموقراطية والعدالة والاحتكام للقانون، إلا إذا عاش منعزلاً يفكر مثل خصمه - ورفيق سلاحه أيضاً - معمر القذافي الذي لم يكن يرى في الولايات المتحدة غير اضطهاد الهنود الحمر والتفرقة العنصرية، كي يقيم حاجزاً بين قيمه الثورية الساذجة وقيم العدالة والديموقراطية الحقيقية، فلماذا عجز حفتر عن الاحتكام لمنطق الجماعة والشراكة وعاد بسرعة إلى قيم العسكري «المملوكي» الذي يحتكم فقط للقوة للوصول إلى السلطة، بعدما فتح الله عليه، فأغدق عليه البعض مالاً، والتف حوله الأنصار وأبناء القبيلة، فكان بإمكانه أن يمضي إلى المجلس الوطني الليبي، فيحمي شرعيته، ويعزز موقفه، ويدعمه بإجراء انتخابات جديدة قد يفوز فيها بأعلى الأصوات، فيشكل بحكم خبرته العسكرية الواسعة، جيشاً وطنياً حقيقياً، لا فصيلاً يسميه «الجيش الوطني» فيصبح زعيماً وطنياً بالتراضي مثل الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الذين لا تزال آثارهم موضع حفاوة في وطنه الثاني، ولاية فيرجينيا، أرض الأحرار كما تسمى.

لا بد أن أحد أصدقائه من السياسيين الأميركيين الذين احتفظوا به بديلاً محتملاً للقذافي في زمن ما قبل الربيع العربي، اصطحبه يوماً إلى «ماونت فيرنون» المزرعة المزار التي تقاعد فيها أول رئيس أميركي وبطل حرب الاستقلال جورج واشنطن، بعدما أصرّ ألا يجدد له بعد دورتين انتخابيتين، ليضع قاعدة أساسية في مفهوم الديموقراطية هي تداول السلطة وعدم تخليد الحاكم، فلا يطغى ويتفرعن، ولا يفسد في الأرض، لأنه يعلم أنه يوماً سيعود مواطناً فيحاسب.

لماذا لم يتعلم شيئاً من هذا وخرج يهدد ويتوعد؟ إنه يريد «تنظيف» ليبيا من خصومه السياسيين، ومحاكمة أعضاء المجلس الوطني وهم ليبيون منتخبون! كيف سيفعل هذا، بإعدامهم أم اعتقالهم؟ كم سجناً يحتاج لاعتقال كل من يعارضه؟ وبالتأكيد سيكون هناك آلاف يعارضونه، إذ من الطبيعي أن يكون في أي نظام سوي معارضة، لكن الانقلابيين لا يحبون المعارضة، بل حتى يخشونها، وبالتالي لا بد من الاعتماد على القوة والبطش. وهذان يغذيان المعارضة والكراهية، فتبقى البلاد في دائرة العنف والعنف المضاد، فهل ثمة ما يستحق هذا؟ لعل الجواب لدى الراحل سيف الإسلام عبدالجليل، آخر وزير دفاع في عهد الملك إدريس الذي حاورته صحيفة «الشرق الأوسط» خلال الأشهر الأولى للثورة الليبية، وقبيل وفاته بأشهر قليلة، فقال في معرض إجابة عن سؤال حول رأيه في الانقلاب الذي أطاح بالملك: «لم يكن هناك مبرر لانقلاب القذافي (والذي شاركه فيه رفيق سلاحه حفتر)، ولكن لأن العالم العربي شهد موجة ركوب العسكريين الحكم قام القذافي بثورته». بالتأكيد لم يكن هناك مبرر لانقلاب القذافي، والذي أهدر 40 عاماً من حياة ليبيا والليبيين.

سيقول أحد ما بعد عام أو أعوام جملة عندما تؤرخ هوجة حفتر الأخيرة، وسيجد فيها الليبيون ما ينكرونه ويتحسرون عليه في حال نجاحها أو فشلها، وكلاهما سيان، فهم ثاروا على معمر القذافي لاستبداده، وبالتالي لا يريدون مستبداً آخر حتى لو كانوا اليوم يتمنون زعيماً يضع حداً للفوضى وانعدام الأمن الذي يعيشونه، فرأى بعضهم ذلك في حفتر، ولكن نجاحه يعني استبداداً، فهناك من سيحاربونه بشراسة، فلو انتصر عليهم سيوزعهم بين السجون والمشانق، أو يدفعهم إلى النزول تحت الأرض، وليس في هذا نجاح ولا حالة مستدامة، وإنما نظام استخباراتي يعيش في خوف ويعيش شعبه في خوف، وإن لم يحسم المعركة فستدخل ليبيا بقبائلها وتعصباتها الجهوية وتياراتها السياسية في حرب بسوس تستعر سنوات وسنوات.

أعود إلى أول سؤال في المقالة ولعل في إجابته فائدة للجنرال: لماذا لم تشهد الولايات المتحدة انقلابات، ولا حتى محاولة انقلاب خلال تاريخها الممتد لأكثر من 200 عام؟ وجدت الإجابة في المحاولة الوحيدة المسجلة في التاريخ الأميركي للانقلاب والمعروفة بمؤامرة رجال الأعمال. عام 1934، كانت أميركا تمرّ بفترة صعبة، الكساد العظيم أفقر الأميركيين ودمّر الاقتصاد معه، في الفترة نفسها لم تكن «الفاشية» ذات سمعة سيئة كما هي اليوم، بل كانت فكرة رائجة، إذ نجح صاحبها موسوليني في إيطاليا في تحريك الاقتصاد هناك بتلبية

حاجة رجال الأعمال والصناعيين والبطش بالاتحادات العمالية ومحاربة الإضرابات بالقوة. يبدو أن ثلة من الصناعيين الأميركيين أعجبهم النموذج الفاشي الإيطالي، فأرسلوا إلى أكبر جنرال يومها في الجيش الأميركي سمدلي بتلر من يقترح عليه أن يقود عملية عسكرية للاستيلاء على الحكم، وأنهم على استعداد لتمويل وتجهيز نصف مليون جندي للزحف على واشنطن.

لم تعجب الفكرة الجنرال بتلر، وقام بالإبلاغ عن المؤامرة وسط تشكيك كبير من الصحافة التي لم تصدق أن هناك أحمقاً يفكر في عمل «انقلاب» في أميركا، ولكن الكونغرس تعامل مع المسألة بجدية واستمع إلى شهادة بتلر وحقق فيها، وخرج بتقرير رسمي يؤكد وجود مشروع مؤامرة وإن لم يتفق مع كثير من التفاصيل التي رواها الجنرال، ولكن المهم في القصة هي إجابة الجنرال سميدلي عن سؤال لماذا رفض فكرة الانقلاب، فردّ قائلاً: «اهتمامي هو بالحفاظ على الديموقراطية، وإذا كان بإمكانك أن تجمع 500 ألف جندي تشتم منهم رائحة الفاشية، فإنني أستطيع أن أجمع 500 ألف آخرين يقاتلونهم بشراسة، وحينها سنكون جميعاً في أتون حرب أهلية طاحنة».

هذه هي الحكمة التي لم يتعلمها حفتر خلال 20 عاماً عاشها كمواطن أميركي في فرجينيا. إن كنت تستطيع جمع عشرات الآلاف من الجنود لفرض ما تراه صحيحاً في ليبيا، فإن غيرك قادر على جمع مثلهم، وحينها ستكونون أيها الليبيون في أتون حرب أهلية طاحنة، بينما نتفرج عليكم نحن العرب، ونؤيد هذا ونشجع ذاك.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/833317/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B1%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%84%D9%8A

ربما يصل الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني نفسه إلى جدة، وليس فقط وزير الخارجية محمد ظريف الذي دعاه نظيره السعودي وللمرة الأولى إلى زيارة الرياض، ويلتقي بخادم الحرمين الشريفين، ويجددا حديث الصداقة والود الذي كسرا به الجليد في...

لماذا ستفشل المفاوضات السعودية - الإيرانية المقبلة؟

منذ 16 مايو 2014 / 18:02 |جمال خاشقجي

ربما يصل الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني نفسه إلى جدة، وليس فقط وزير الخارجية محمد ظريف الذي دعاه نظيره السعودي وللمرة الأولى إلى زيارة الرياض، ويلتقي بخادم الحرمين الشريفين، ويجددا حديث الصداقة والود الذي كسرا به الجليد في التسعينات بين المملكة وإيران، فترتفع المعنويات، وتتفاءل سوق النفط، مؤملاً بأن الشرق الأوسط يمضي أخيراً إلى انفراجة حقيقية بين الخصمين، زعيمي العالم السني ونظيره الشيعي، ولكن ستفشل المفاوضات حتماً، وسنعود إلى حربنا الباردة أو ما هو أسوأ من ذلك، فور ما يطرح الملف السوري، إلا إذا تغير موقف طهران، وباتت مستعدة للتعاون مع الرياض والعالم، لبناء سورية جديدة بعيدة من بشار الأسد.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

قلت جملة كهذه في لقاء جمعني بعاصمة أوروبية مع باحثين من دول عدة، بينهم سياسيون إيرانيون، أحدهم مستشار مقرّب للخارجية الإيرانية الحالية، والآخر مستشار سابق لرفسنجاني، والذي عاد إليه بعض من نفوذه القديم في دوائر الحكم بوصول صديقه روحاني إلى الرئاسة، وتردد أنه الذي يقود مساعي فتح أبواب الحوار بين الرياض وطهران مجدداً، ويرسل وعوداً بألا تلتفتوا أيها السعوديون إلى تصريحات غلاتنا الذين يتحدثون عن حدود إيران التي تنتهي في شرق البحر المتوسط، بل تعالوا نجتمع وسنتفق في النهاية.

فعقّب على قولي «مستشار الخارجية» قائلاً بأن بلاده تريد السلام والتعاون في المنطقة، وتحديداً مع السعودية، ولكن على الأخيرة أن «تتغير» هي الأخرى وتقبل بالأمر الواقع والتحولات التي حصلت في ميزان القوى في سورية».

جملته الأخيرة تختصر حقيقة الخلاف السعودي - الإيراني، فالسعودية ترى أن سورية ساحة المعركة الأساسية مع إيران، حيث تجرأت فيها، واقتحمت العمق الاستراتيجي السعودي. الساحات الأخرى محسومة مسبقاً، كالبحرين التي حسمت فيها الرياض المعركة قبل أن تبدأ، وكذلك اليمن التي وعلى رغم الوقاحة الإيرانية بتدخلها هناك ودعمها للحوثيين، والذي أضر أكثر بالشعب اليمني الباحث عن استقرار، لا ترقى إلى السيطرة الكاملة على النظام مثلما حصل في سورية، التي تحول نظامها إلى مجرد تابع لطهران التي تقاتل بالنيابة عنه وتحميه، ولو انتصر واستتب له الأمر فسيكبل هو وبلده «قلب العروبة النابض» باتفاقات تجعله ولبنان والعراق تابعين تماماً للولي الفقيه، ونظامه في طهران.

السعودية لن تقبل أبداً بسيناريو كارثي أسود كهذا، مضاد للتاريخ ومصالحها الاستراتيجية معاً، ولا بما تعتقده إيران أمراً واقعاً تحقق في سورية، فهي لا ترى أن بشار انتصر، ولا أن المعركة حسمت، بل إنها لا تملك أصلاً وقف أو تعديل مسار الثورة السورية لأنها لم تصنعها. هي مجرد صديق من حسن حظه أنه يقف في سورية في الجانب الصحيح من التاريخ. إنه تاريخ الشرق العربي القديم، الذي تفاوض على تشكيله الملك المؤسس للسعودية عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود مع الإنكليز الذين كانوا يمثلون تقريباً -باستثناء اليمن- كل جيران المملكة الحاليين. لم يحصل عبدالعزيز يومها على كل ما يريد، مثل حدود مباشرة مع سورية التي كانت دوماً امتداداً للجزيرة العربية، إذ إصر الإنكليز يومها في اتفاق حداء أو «حدة»، على أن تكون هناك حدود مشتركة بين العراق والأردن الهاشميين وقتها والناشئين، ما أدى إلى حرمان الجزيرة الأم من حدود مباشرة مع امتدادها السوري. لا يعني هذا أن السعودية ربما تسعى إلى تعديل في حدود «سايكس بيكو»، مستغلة حال السيولة التي تمر بها المنطقة، فبقاء حدود «سايكس بيكو» على سوئها يظل الاختيار الأسلم للمنطقة، ولكن شعوب دول «سايكس بيكو» هي التي تصنع مشرقاً عربياً جديداً، وهي تنساب قهراً عبر الحدود بحثاً عن بقية من سلام، وبالتأكيد لا تريد السعودية ولا الأردن ولا حتى تركيا موطئ قدم لإيران في هذا المشرق الجديد.

بدأت تركيا في استخدام بعض من قوتها غير الناعمة في الشمال السوري، وتحديداً في الساحل، الذي قالت إيران إنه نهاية حدودها غرباً، وذلك بتدخلها شبه الصريح مع معركة «كسب»، وربما حان الوقت لأن تمارس السعودية بعضاً من قوتها غير الناعمة هي الأخرى جنوباً، لمنع مشروع إيران في اقتطاع الوسط السوري لمصلحة دولة علوية تابعة لها.

في هذه الأثناء وخلال تلك العمليات، سيكون مقبولاً «تفاوض ما» مع الإيرانيين مع قدر من الابتسامات وتبادل القبل، وحتى «حب الخشوم وتقبيل الرؤوس»، فالإيرانيون لديهم أفكار إيجابية، ولكنهم يفاوضون بطريقة الإسرائيليين، الذين يصادرون بالبند الأخير كل ما تنازلوا عنه في البنود السابقة، هذا ما وجدته في ورقة البنود الـ10 التي عرضها علينا الباحث الإيراني المعروف بصداقته مع رفسنجاني، وهي كالتالي مع تعليقات عليها وضعتها بين قوسين:

1- الحفاظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها. (لن تختلف السعودية معهم في ذلك).

2- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الجيش والخدمة المدنية. (هذه تفاصيل تفضّل السعودية أن تتركها للسوريين أنفسهم، فهم الذين اكتووا من هذا الجيش واحتربوا معه).

3- إشراك جميع الأطراف السورية المهمة في العملية السياسية.

4- البحث عن حلول وسط مشتركة.

5 - القبول بحق الغالبية في الحكم، مع حماية حقوق الأقليات. (يبدو هذا البند وكأنه تنازل إيراني، واعتراف بخطأ تسلط الأقلية العلوية على غالبية الشعب السوري، ولكن ثمة رائحة «عراقية» هنا، تجعل من حق «الغالبية» الشيعية في الحكم حقاً مقدساً لا يتغير، طالما أن دول المنطقة اعترفت بحق الغالبية السنية في سورية. تفكير طائفي نحن في غنى عنه، والأفضل التزام الجميع بمبدأ الديموقراطية والانتخابات للخروج من تشريع الطائفية).

6- رفض أن تكون سورية ملاذاً آمناً للإرهاب، ووقف تسليح وتمويل الإرهابيين، ومحاربة «القاعدة» والمتطرفين إقليمياً وعالمياً. (هنا مساحة واسعة للتعاون، ولكنها تحتاج إلى صدق وشفافية وتبادل للمعلومات، وليس تسجيل مواقف. فـ «القاعدة» الذي وصل إلى سورية ويقاتل هناك من دون دعوة من أحد، إرهاب. وكذلك «حزب الله» و «كتائب أبوالفضل العباس»، فهم إرهاب أيضاً، وإن تلقّوا دعوة من النظام وتشجيعاً من طهران).

7- تعزيز الاعتدال. (لن يختلف على هذا أحد).

8- أن يكون للأسد دور في إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك التوقف عن إنكار حصول فظائع. (هنا يبدأ «العك» الإيراني، فالأسد هو المشكلة، وليس طرفاً يصطلح مع بقية الشعب السوري. يجب أن يعترف الإيراني بأن ما يحصل في سورية ليس صراعاً بين سورية الشرقية وسورية الغربية، ولا صراعاً بين سُنة وعلويين، وإنما ثورة شعب يريد تغيير النظام، وأول هذا النظام هو رأسه، أي بشار الأسد، ولا يعطيه شرعية أنه يستعرض أنصاره ومحازبيه وطائفته، فحتى الشاه كان له أنصار).

9- أن يكون للأسد دور في المرحلة الانتقالية. (مزيد من العك الإيراني الذي يلغي كل التنازلات الجيدة قبله، فهذا البند يتعارض مع قرار مجلس الأمن الداعي لمفاوضات جنيف الثانية، ثم الأهم من ذلك موقف الشعب السوري الذي سيرفض ذلك بشدة، وبالتالي سيستمر النزاع، بينما الهدف من المفاوضات السعودية - الإيرانية المفترضة تقديم حلول قابلة للتطبيق لوقف النزاع).

10- توفير حصانة قانونية للأسد وكبار المسؤولين العلويين، مع حفظ حقهم في تشكيل حزب سياسي جديد. (هنا سيعلن رسمياً عن فشل المفاوضات، ذلك أن المندوب السوري الذي أصرت السعودية أن يشارك مراقباً، خرج من القاعة غاضباً ويتمتم بكلام حمصي غير مفهوم).

ثمة أفكار إيرانية أخرى شبه رسمية، ولكنها مثل سابقتها، تبدأ بفكرة جيدة، مثل الدعوة إلى وقف إطلاق النار، تتبعها بفكرة سيئة، كالقول: «إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها بشار الأسد»!

بسبب هذا المنطق المتذاكي الإيراني الذي قلت إنه يذكّر بأسلوب الإسرائيليين في التفاوض ويقدم كلاماً حول السلام والتعاون، ويحتفظ بالأرض والماء والهواء، ثم يطلب من الفلسطيني القبول بذلك، أجزم بأن الحوار السعودي - الإيراني المقبل سيفشل، فلا الإيرانيون تخلوا عن بشار ونظامه، ولا السعوديون تخلوا عن السوريين ورغبتهم في الحرية. والمسافة هائلة بين الموقفين.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/832598/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9

منذ 2003 والسعودية تعاني من «القاعدة»، فما الجديد والمهم في بيان وزارة الداخلية عن تفكيك تنظيم إرهابي جديد الثلثاء الماضي؟ أولاً إنه «تنظيم» وليس مجرد خلايا نائمة كما وصف الأمن السعودي شبكات عدة كشف عنها أكثر من مرة وهو يلاحق التنظيم...

لماذا تفضل قاعدة السعودية «داعش»؟

منذ 9 مايو 2014 / 18:23 |جمال خاشقجي

منذ 2003 والسعودية تعاني من «القاعدة»، فما الجديد والمهم في بيان وزارة الداخلية عن تفكيك تنظيم إرهابي جديد الثلثاء الماضي؟ أولاً إنه «تنظيم» وليس مجرد خلايا نائمة كما وصف الأمن السعودي شبكات عدة كشف عنها أكثر من مرة وهو يلاحق التنظيم الأم الذي ضرب ضربته الأولى في مثل هذا الشهر بالعاصمة السعودية الرياض قبل 11 عاماً، واستمر نشاطه قتلاً وتفجيراً بضعة أعوام بعدها حتى خبا نجمه بعد 2006، مع محاولات مستميتة منه بعدها لإثبات وجوده، بعمليات اغتيال أو التخطيط لتفجيرات فشل معظمها، وفككت خلاياها حتى اضطر أنصاره للفرار خارج المملكة، خصوصاً إلى اليمن.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

ثانياً، إنّ له «أميراً» تلقى البيعة من أتباعه وفق بيان الداخلية، ولكن لم يكشف عن هوية الأمير الذي تم القبض عليه من دون مقاومة، هل هو «شيخ» بخلفية شرعية أم مجرد شاب مقاتل مجهول؟ ولكننا نعرف توجه التنظيم، فهو مرتبط بـ «داعش»، ذلك التنظيم الممتد من العراق إلى سورية باسم «دولة العراق والشام الإسلامية»، وبالتالي فهو تنظيم تكفيري شديد التطرف، إنه «القاعدة» في تحولها إلى الأسوأ، وهي غير «القاعدة» الأصلية التي تقل عنه تكفيراً وتطرفاً، وليس هذا مديحاً لها أو تقليلاً من شرها، ولكنه شرح ضروري للتفريق بينهما حتى نتمكن يوماً من اقتلاعهما معاً فكراً وتنظيماً من محيطنا العربي المسلم.

ويبقى السؤال مشروعاً حول الأسباب التي دعت هذا التنظيم الناشئ إلى الارتباط بـ «داعش» بينما هناك اختيار آخر هو «جبهة النصرة» المحسوبة على «القاعدة» أيضاً، وحصلت على رضا زعيم التنظيم الدولي أيمن الظواهري وقبوله، وهو تنظيم متطرف ولكن يمكن وصفه بأنه «قاعدة على خفيف»، فهل السبب أن «داعش» أفضل تنظيماً وأنشط دولياً ومحلياً وله بنية تحتية أقدر على التجنيد ونقل المتطوعين إلى سورية والعراق؟ أم إن مدرسة القاعدة السعودية أقرب إلى منهجها التكفيري من «النصرة» التي تتحول تدريجاً إلى تنظيم جهادي يركز على محاربة النظام السوري ومستعد للتعاون مع فصائل المقاومة الأخرى، خصوصاً الإسلامية منها، ويؤخر «مثلها موقفه الرافض الديموقراطية؟ ويبدو أن ذلك مع العمليات الانتحارية آخر ما تبقى له من صفات تجمعه بـ «القاعدة.

في بداية نشاط «القاعدة» في المملكة، لوحظ أنها استهدفت فقط المجمعات السكنية التي يقطنها أجانب، فاعتقد البعض أنها لا تكفّر عموم المسلمين، وأن فعلها هذا إرهاب سياسي للضغط على الحكومة، ولكنها ما لبثت أن شرعت في استهداف رجال الأمن، وأفتى «شيوخها» بجواز ذلك، وبلغ ذلك مداه بعملية انتحارية استهدفت إدارة المرور بالرياض قتل فيها 5 سعوديين في أيار (مايو) 2004، تلتها بأشهر عدة محاولة فاشلة لاقتحام وزارة الداخلية، ما يعني أن «التكفير» كان حاضراً وبقوة في ذهن أصحاب هذا وهم يسعون إلى قتل مسلمين سعوديين مثلهم، إنها الحال الذهنية نفسها التي تعيشها «داعش» في العراق وهي تقاتل «الصحوات»، وتلك في سورية التي تقاتل وتعدم المقاتلين الأسرى حتى لو كانوا من «شقيقتها» جبهة النصرة.

إن إصرار قاعدة السعودية على تفضيل «داعش» على رغم كل الشبهات التي تدور حولها، وأنها مخترقة ولا تقاتل النظام السوري، لافت للنظر، على رغم أن هذه الشبهات لا تصدر فقط عن مسؤولين وإعلاميين سعوديين ينظرون إليهم شذراً وأنهم تبع للنظام وأبواق مأجورة، وإنما من «جهاديين» مثلهم وشيوخ يتعرض بعضهم لسيل من الاتهامات من إعلاميين وكتّاب محليين في إطار صراع التيارات النشط في البلاد هذه الأيام. إن جولة سريعة في شبكات الإعلام الاجتماعي «التي ساعدت الداخلية أيضاً في تتبع خيوط التنظيم» تكشف عن جدل جارٍ بين «رفقاء السلاح وإخوان العقيدة»، وتبادل قبيح للاتهامات يصل حد التكفير والتخوين بل والقتل أيضاً، فما أكثر من قتل من الجهاديين واستعرضت «داعش» في شكل مقزز رؤوسهم المقطوعة، ولعل ذلك يشرح ما جاء في بيان الداخلية السعودية عن أن التنظيم كان يهدف إلى اغتيال «شخصيات تعمل في مجال الدعوة» فمن هي هذه الشخصيات؟ إن معرفتها والسماع منها يسمح لنا بتقرير ما إذا كانت هي حرب تصفيات مقبلة بين تنظيمات متطرفة، أم إنها حرب التطرف على الوسطية التي هي السد الفكري لمنع استشراء هذا الوباء.

الملاحظة الأخيرة والمهمة، هي أن التنظيم جمع 900 ألف ريال فقط، وهذا خبر طيب، بالمقارنة مع الأخبار السيئة السابقة الذكر، فهذا المبلغ متواضع جداً لمهمات تنظيم يريد إعلان الجهاد على الدولة والمجتمع والالتحام بدولته الإسلامية المزعومة شمالاً، ما يعني أن

إجراءات الداخلية ناجعة، ووعي المواطنين ارتفع، وأذكّر برقم قديم كشفت عنه وزارة الداخلية خلال أعوام المواجهة الأولى، إذ زاد ما صادرته منهم على 70 مليون ريال، ما يثبت أننا نحقق انتصارات أمنية عليها، ولكن لا نزال نخسر معركتنا الفكرية معها.

كاتب سعودي *

http://www.alhayat.com/article/831753/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B6%D9%84-%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4

وهو ليس أفضل أفلام هوليوود، The Campaign شاهدت الفيلم الأميركي الساخر وبالتالي لا أنصح به، إلا إذا كنت مهتماً بموضوع المقالة، وهو الصناعة والعمل والبطالة في السعودية والخليج، فهي تشرح ومن دون قصد من كاتبها حالاً كارثية في سوق العمل...

كارثة الاستقدام في السعودية والخليج

منذ 2 مايو 2014 / 20:44 |جمال خاشقجي

وهو ليس أفضل أفلام هوليوود، وبالتالي لا أنصح به، إلا إذا كنت مهتماً بموضوع The Campaign شاهدت الفيلم الأميركي الساخر المقالة، وهو الصناعة والعمل والبطالة في السعودية والخليج، فهي تشرح ومن دون قصد من كاتبها حالاً كارثية في سوق العمل عندنا، بقدر ما تصلح أيضاً كمادة تعليمية تشرح بسخرية سوداء نظام الانتخابات الأميركية وعملية صناعة الساسة هناك.

ADVERTISING

inRead invented by Teads

لا يفارق الفيلم الحقيقة عندما يقول إن أصحاب المال الجشعين في الولايات المتحدة هم الذين يصنعون الساسة هناك، وذلك بتمويل حملاتهم الانتخابية من أجل أن يخدموهم لاحقاً، ولنقد هذه الحقيقة عمد الفيلم للمبالغة، فالمرشحان المتنافسان على مقعد في الكونغرس، ويستخدمان أقذر الوسائل لتشويه بعضهما بعضاً، بينما يمول حملتيهما في الوقت نفسه ومن دون أن يعرفا ذلك رجلا أعمال يخططان لضمان وصول أحدهما إلى المنصب المنشود، حتى يمرر قانوناً يجيز بيع مقاطعة في الولاية بكاملها للحكومة الصينية، فيصبح من حقها نظاماً نقل مئات الآلاف من العمالة الصينية الرخيصة إلى هناك، بما في ذلك أطفال، للعمل في مصانع يقيمانها بالشراكة مع الصينيين في تلك المقاطعة وفق أنظمة الصين، فلا يحصلون على حق الهجرة، ولا يتمتعون بقوانين العمل الأميركية التي تحدد حداً أدنى للأجور ورعاية صحية وحقوقاً نقابية، فيبقون «وافدين» إلى ما لا نهاية، بينما يستفيد رجلا الأعمال الفاسدان، بخفض أجور الشحن الباهظة من الصين إلى أميركا فتتضاعف أرباحهما، كان ذلك حلهما الجشع وغير الوطني لهجرة المصانع الأميركية إلى الصين بحثاً عن العمالة الرخيصة، فابتدعا هذا الحل «غير الوطني واللاأخلاقي» بجلب العمالة إلى أميركا، وقد وظفا أيضاً حشداً من الصحافيين وخبراء الاقتصاد الذين روّجوا للرأي العام حكمة هذه السياسة وأنها الحل الذي يخدم المواطن والاقتصاد الأميركي.

تعد الصورة السابقة غاية في «الخطأ» ومصادمة لكل قواعد الاقتصاد والوطنية في الولايات المتحدة، ولكن أليس هذا ما نفعله في بلادنا؟ عندما نقيم مصنعاً للمكيفات أو إطارات السيارات، فنجلب له كامل العمالة من شرق آسيا، إنني لا أصدر حكماً سريعاً هنا، ولكنني أطرح المسألة للنقاش، هل من فائدة تعود على الاقتصاد الكلي للوطن، وعلى المدى البعيد عندما أقيم مصنعاً في المملكة أو أي بلد خليجي، لا يدار بأيدٍ وطنية، بينما في الإمكان أن نفعل مثل الشركات الأميركية والأوروبية، بالاستثمار وإقامة المصنع هناك في الصين أو إندونيسيا، أو حتى قريباً منا، في مصر أو تونس حيث تتوافر عمالة مدربة ورخيصة؟

في دول الخليج الست 15.165 مصنعاً وفق إحصاءات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية للعام 2012 وهو رقم ينمو باطراد، يعمل بها أكثر من 1.3 مليون عامل، كم نسبة المواطنين منهم؟ لم أجد الإجابة في إحصاءات المنظمة، ولكن لن يتجاوزوا 20 في المئة في الغالب، إنه وضع اقتصادي غير طبيعي، ولا يمكن أن يستمر مع زيادة عدد الطاقات الشابة المواطنة التي تريد وظائف وغير مستعدة للعمل برواتب العمالة الوافدة المنخفضة نفسها، تضاف إلى ذلك أسعار الطاقة المخفضة جداً التي تتمتع بها الصناعة، التي لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية هي الأخرى.

في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، رفعنا شعار «الأمن الغذائي»، فزرعنا الصحارى قمحاً والأراضي الخصبة زهوراً، وشعرنا بالفخر والزهو أن صدّرنا بعضها إلى هولندا، موطن زراعة الزهور، ولكن في مقابل «الأمن الغذائي» أهدرنا «الأمن المائي»، واستهلكنا مخزون أجيال قادمة من معين نضب، هو مخزوننا الاستراتيجي من المياه، غريب كيف فعلنا ذلك والماء أشح ما يكون حيث نحن، صحراء ورمال، ولكننا تنبهنا للخطأ، متأخرين كثيراً، ولكن أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً.

قبل أيام وفي برنامج تلفزيوني، قال وزير المياه والكهرباء السعودي عبد الله الحصين وبوضوح إننا بلد غير زراعي وما كان ينبغي أن نكون، وتعجب أننا بعدما أهدرنا مواردنا غير المتجددة من المياه الجوفية في زراعة القمح، ثم الأعلاف وأخيراً الزيتون، إذ زرعنا 13 مليون شجرة زيتون، وقال بسخرية مرة: «نحن لا نعرف الزيتون إلا بقدر ما يعرف الإسبان عن الفرق بين الخلاص والبرحي»، وهما من أشهر أنواع التمور السعودية، وتوعد هذا الوزير المناضل بأنه سيسعى جاهداً إلى استصدار قرار حكومي يمنع زراعة الأعلاف

قريباً، مؤكداً أنها وغيرها ستتوقف لا محالة إن لم يكن بقرار حكومي حتمي، فستتوقف عندما تحصل الكارثة وتنضب مياهنا الجوفية غير المتجددة.

بالتالي بدأت الدولة وبشكل رسمي في تغيير وجهتنا من زراعة صحرائنا إلى زراعة هضاب إثيوبيا، حيث استثمرنا بلايين هناك ولا نزال نفعل وندرس مواقع أخرى لتكون «مزارعنا» خارج الحدود ضمن مبادرة حكومية تشجع ذلك لتحقيق «أمن غذائي»، على رغم أن ثمة من يرى أن هذه المشاريع تستلزم برنامجاً موازياً لتخزين الغلال في المملكة، إذ إنه في حالات الحرب أو المجاعة يكون من حق الدولة المستثمر فيها وضع اليد على «المنتج السعودي» بغض النظر عن أي اتفاق مسبق.

فطالما قبلنا بذلك في الزراعة، لِمَ لا نقبله في الصناعة، ما لم تكن هناك ميزة حدية كصناعة ذكية مجدية اقتصادياً حتى لو دفعت السعر الحقيقي للطاقة والعمالة المحلية. حان الوقت أن نعيد النظر تماماً في استراتيجية التصنيع في المملكة ودول الخليج على أساس تقليص تدريجي لدعم المصانع بوقف أسعار اللقيم المخفضة ورفعها إلى الأسعار العالمية، وليس سراً أن ثمة حديثاً في ذلك لخفض الاستهلاك المحلي للطاقة، تضاف إلى ذلك سياسة وزارة العمل السعودية التي تهدف إلى رفع كلفة العمالة الرخيصة، وعندما يحصل ذلك أو بعضه ستعجز كثير من المصانع عن المنافسة، وستخرج بالتأكيد من السوق، بالتالي فإن الأفضل أن يفعلوا ذلك «بيدي لا بيد عمرو»، فالجميع يعلم أن دول الخليج والمملكة تحديداً لا تستطيع تمييز أصحاب المصانع بهذه المعاملة التفضيلية إلى ما لا نهاية، فإن دعت المصلحة السياسية يوماً إلى ذلك من أجل خلق طبقة وسطى وتوزيع الثروة، والاستثمار في التأسيس لخبرة في مجال الصناعة على أمل بأن تكون رديفاً للناتج القومي القائم على النفط وصانعة للوظائف، فإن مصلحة سياسية أخرى تتعارض مع ذلك بدأت تتشكل وتضغط على الحكومات، تتمثل في البطالة وانخفاض مستوى الدخل والاستهلاك العبثي لطاقة لها قيمتها المضاعفة في السوق.

لا أدعو إلى التخلي تماماً عن الزراعة والصناعة فلا يبقى لنا غير إنتاج النفط وتصديره، إنما إلى البحث عن بدائل ذكية في المجالين، فالأولوية يجب أن تكون للمواطن السعودي والخليجي، ولمجتمع وطني متجانس، ومدن هانئة غير مزدحمة، قبل صاحب رأس المال الذي لا يهمه أن تمتلئ مدننا بملايين لا ينقطع سيلها من العمالة الأجنبية الرخيصة وملايين أخرى من أبنائنا العاطلين من العمل. إنه فيلم درامي حقيقي نعيشه وليس فيلماً أميركياً ساخراً نتسلى به.

* كاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/830902/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

أيهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية؟». لا أحد يحب هذا النوع من » الأسئلة الافتراضية، خصوصاً عندما يكونون نخبة من المسؤولين والسياسيين والباحثين الذين أمضيت معهم يومين في البحرين نبحث في مهددات «الأمن الوطني والأمن...

مهددات الخليج: العطش وإيران والليبرالية...

منذ 25 أبريل 2014 / 21:48 | جمال خاشقجي

أيهما أخطر علينا في الخليج، العطش أم الهيمنة الإيرانية؟». لا أحد يحب هذا النوع من الأسئلة الافتراضية، خصوصاً عندما يكونون » نخبة من المسؤولين والسياسيين والباحثين الذين أمضيت معهم يومين في البحرين نبحث في مهددات «الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج» بدعوة من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

تصدرت إيران بالطبع قائمة المهددات هي وأطماعها التوسعية ورغبتها في الهيمنة والتدخل، تلاها، وهذا مهدد جديد، «الانقسام غير المسبوق» بين دول الخليج، وفق توصيف الأمير تركي الفيصل في كلمته الافتتاحية، هذا الانقسام الذي يكاد أن يضيع أعظم مكتسباتنا وهو مجلس التعاون الذي على رغم تقصيره وفّر بنية تحتية عبر اتفاقات، ليس سياسية فقط بل حتى عسكرية، في سعيه الى «الأمن الجماعي» الذي يحتاج كي يقترب من الكمال خطة محكمة متوافقة من مستحدثات الحروب الدفاعية، لتشكيل منظومة ردع فعّالة خلال أقل من 24 ساعة في حال تعرض واحدة أو أكثر من دول المجلس للخطر، وقد فصلها في المؤتمر أمير آخر هو نايف بن أحمد بن عبدالعزيز الباحث في الاستراتيجيات والأمن.

المهدد الثالث هو «الانكفاء الأميركي» أو عدم الثقة بالأميركيين الذين يفترض أن يكونوا حلفاء كل دول الخليج بعدما وقّع الجميع معهم عشرات الاتفاقات الأمنية والدفاعية، ولكن على رغم ذلك ثمة شعور واسع بين المجتمعين أنهم أحد المهددات، وإن انفرد باحث عماني بتفنيد ذلك مستعرضاً المرات التي التزمت فيها الولايات المتحدة بالدفاع عن دول الخليج.

ربما كان التداخل في مفهوم الأمن بين الدولة والنظام سبباً لتوسيع مفهوم «المهددات» التي طاولت حتى الإصلاح وتطلعات الشعوب إلى الحريات والمشاركة السياسية، فجعلها رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات الدكتور محمد بن هويدن ضمن القائمة «لأنها تهدد طبيعة نظامنا الخليجي المحافظ»، وهو طرح استفز حتى مواطنه أستاذ العلوم السياسية الباحث الجاد الدكتور عبدالخالق عبدالله، الذي عقّب عليه بأن الإصلاح لا يمكن أن يكون مهدداً، بل هو المانع الحقيقي لمهددات أمن دول الخليج.

وسط كل هذه المهددات السياسية والأمنية، حاول وزير المياه والكهرباء السعودي الدكتور عبدالله الحصين في كلمته أن يلفت انتباه الباحثين إلى أن «الأمن المائي لدول الخليج العربية يعدُّ من أكبر الأخطار والتحديات بالنسبة إلى دول المجلس، كونه يشكل تحدياً داخلياً»، مستعرضاً بعد ذلك وبالأرقام حالة هدر هائلة لأشح وأثمن الموارد في بلادنا الصحراوية، جعلت المواطن الخليجي يسجل أرقاماً قياسية كأكبر مستهلك للماء أكثر من الألماني أو الكندي اللذين يسبحان فوق بحيرات وفيرة من المياه الحلوة».

باحث آخر هو الدكتور عبدالعزيز الطرباق وصف تعاملنا مع الماء بأنه «انتحار بطيء»، الجيد أنه مدير «الاستراتيجية الموحّدة للمياه في دول مجلس التعاون، ما يعني أن دول الخليج اهتمت رسمياً ومؤسساتياً بمنع هذا «الانتحار البطيء». ولكن كان من الواضح أن لا وزير المياه في أكبر دولة خليجية ولا مدير الاستراتيجية الموحدة يملكان من الأسنان ما يستطيعان به فرض تشريعات تحدُّ مما وصف بأنه هدر «يهدد بحدوث فقر مائي في بلدان المجلس» وفق وصف الوزير. ما يعني أن يأتي يوم نموت فيه عطشاً أو نرحل، مثل ما فعلت قبائل العرب غير مرة كلما أصاب الجزيرة العربية جدب أو قحط، شمالاً إلى الشام والعراق مثلما فعلت قبائل شمر وعنزة، أو إلى شمال أفريقيا حيث استقر بنو سليم وبنو هلال، والرشايدة إلى السودان، أما صعيد مصر فجمع فخوذاً من معظم قبائل الجزيرة التي ارتحلت إليه.

ولكننا في القرن الـ21، ولم يعد مقبولاً ولا مسموحاً أن نجمع رحالنا ونهاجر عبر الحدود، كما أنه ليس من المنطقي أن نترك النفط الثمين خلفنا والذي يبدو أن عمره أطول من عمر مياهنا الجوفية التي تشكّل مخزونها خلال آلاف الأعوام فاستنفدناها بحماقة خلال عقدين أو ثلاثة بعد طفرة النفط التي أصابتنا بخيرها وشرها في منتصف السبعينات من القرن الماضي (كان ذلك قبل 35 عاماً فقط)، ولا نزال نفعل بزراعة العلف والشعير اللذين حلا محل القمح الذي احتجنا عقدين لكي نعترف بأن زراعته في الصحراء خطأ استراتيجي وليست أمناً استراتيجياً، ونحتاج الآن أن نعترف بخطر التوسع في زراعة الشعير ومثله مزارع الألبان الهائلة.

المفارقة أن جل جهود الترشيد تتوجه نحو الاستهلاك المنزلي الذي يرى الوزير الحصين أنه لن تنعدل حاله إلا أن يدفع المواطن الكلفة الحقيقية للمياه، ومعه حق في ذلك، ولكنه أيضاً أشار في كلمته إلى أن الزراعة هي من يستهلك 80 في المئة من الماء، وأي ماء؟ إنها

المياه الجوفية أو ما تبقى منها، التي كانت أحق بالتحلية، فكلفة تحليتها أقلّ بكثير من تحلية مياه البحر، وكأن الوزير في كلمته يرد على كل من يشكك في معلوماته فيقول إن المياه الجوفية مالحة ولا تصلح للشرب.

بعد كلمته التي دقّ بها نواقيس الخطر، عدنا إلى مناقشة الخطر الإيراني، والإسلام السياسي، والانكفاء الأميركي، وتوجه الوزير إلى شرق المملكة ليفتتح محطة لتحلية المياه في رأس الخير هي الأكبر عالمياً في الإنتاج وأكثرها كلفة، لتنضم إلى 17 محطة على ضفتي الخليج والبحر الأحمر، مع بضع عشرة محطة أخرى لبقية دول الخليج وصفت مرة بأنها «بط على بحيرة»، تعبيراً عن انكشافها الأمني في حال حصول حرب مدمرة في المنطقة.

لعل البعد الأمني في أهمية المحافظة على الماء في الصحراء يتجلى أكثر لو أعدت صياغة السؤال الذي افتتحت به المقالة «ماذا لو استهدفت إيران الراغبة في الهيمنة على المنطقة (أو غيرها) محطات تحلية المياه لو حصلت لا قدر الله مواجهة عسكرية معها، في الوقت الذي نهدر فيه مياهنا الجوفية التي يفترض أن تكون مخزوننا الاستراتيجي؟».

* كاتب واعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/830221/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B7%D8%B4-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

قبل أعوام وخلال عشاء عمل في العاصمة الأميركية واشنطن، سألت سيناتوراً من الحزب الجمهوري عما يميز حزبه عن غريمه، الحزب الديموقراطي؟ فردّ عليّ وهو يتصنع الحكمة: «ثلاثة أشياء، حكومة صغيرة، ضرائب أقل، والقيم العائلية». عقبت على قوله: «إذاً،...

التأمين الطبي والسعودية والحزب الجمهوري

منذ 18 أبريل 2014 / 18:50 |جمال خاشقجي

قبل أعوام وخلال عشاء عمل في العاصمة الأميركية واشنطن، سألت سيناتوراً من الحزب الجمهوري عما يميز حزبه عن غريمه، الحزب الديموقراطي؟ فردّ عليّ وهو يتصنع الحكمة: «ثلاثة أشياء، حكومة صغيرة، ضرائب أقل، والقيم العائلية». عقبت على قوله: «إذاً، نحن في السعودية ثلثا جمهوريين، فالقيم العائلية اعتبار كبير عند اتخاذ قراراتنا، أما الضرائب فنحن لا نؤمن بها على الإطلاق، ولكن لدينا مشكلة مع حجم الحكومة، فحكومتنا كبيرة ومتشعبة وتعمل بروح أنها مسؤولة عن توفير كل الخدمات للمواطن، تعليمية وصحية، بل حتى توفير السكن، والمواطن يبادلها الشعور نفسه، ويؤمن بأن كل ما سبق هو مسؤولية الحكومة، بل يعتب عليها أنها لا توزع عليه بعضاً من دخل الدولة النفطي بين آونة وأخرى على أساس أننا شركاء فيه».

تذكرت حديث السيناتور في اليوم التالي عندما مررت بجوار إدارة الصحة الأميركية، في جادة الاستقلال الشهيرة بالعاصمة الأميركية واشنطن، إنه مبنى ضخم ولكن لا يقارن بالمجمع الهائل الذي تتوزع عليه عشرات الإدارات التابعة لوزارة الصحة السعودية على طريق الملك عبدالعزيز بالعاصمة الرياض، الذي يمكن أن تتوه فيه «إدارة» الصحة الأميركية، فما السبب في ذلك؟ إنه ليس بذخاً أو هدراً من الوزارة السعودية وإنما لأنها تقوم ببناء ثم إدارة، ثم تشغيل وتمويل وتزويد مئات المستشفيات والمراكز الصحية من حبة الأسبرين إلى أطباء القلب والأعصاب، ثم عليها المراقبة وتقويم الأداء والمحاسبة، وبالتالي وجب أن تكون لكل مهمة مما سبق إدارة ومدير ونائب مدير وموظفون، ثم تكون هناك إدارة مركزية تقوم بالإشراف عليهم أجمعين، ما يبرر أن تصبح الوزارة هذا الأخطبوط البيروقراطي المتشعب الذي على رغم كل المال والجهد يعجز عن إرضاء المواطن، بل يثير نقمته إذا ما حصل خطأ أو تقصير، وهذا الغضب من حق المواطن حتى لو وصل إلى الوزير نفسه.

بينما إدارة الصحة الأميركية، التي تشرف على صحة نحو 300 مليون أميركي، لا تضم غير أقسام معنية بالسياسة العليا الفيدرالية والتشريع والتخطيط، فهي لا تملك مستشفيات ولا مراكز صحية، تاركة هذا المجال بالكامل لقطاع الأعمال والشركات الكبرى، في حالة متطرفة حتى بالمقارنة مع دول غربية أخرى مثل جارتها الكندية وفرنسا وبريطانيا، حيث تدير الدول مستشفيات ومؤسسات طبية أولية، ما جعل الخدمات الطبية في الولايات المتحدة تتعرض للنقد الشديد، حتى أصبحت أهم قضية انتخابية شغلت الرئيس باراك أوباما، فقدم برنامجاً للتأمين الطبي يريده أن يكون في متناول معظم المواطنين، ولكنه لا يزال مثيراً للجدل ما بين مؤيد ومعارض.

الخبر الجيد أن وزارة الصحة السعودية تتجه نحو نموذج «التأمين الطبي الاجتماعي» لتوفر الرعاية الطبية اللازمة لكل المواطنين بما في ذلك المتقاعدون، وفي الوقت نفسه يخفف عن الوزارة مسؤولية الإدارة المباشرة لمئات المستشفيات والمراكز الصحية بحسب ما أعلن المتحدث باسمها الدكتور خالد مرغلاني الإثنين الماضي، الذي قال إنها رفعت إلى مجلس الوزراء دراسة مفصلة ومقارنة بأفضل أنواع التأمين الصحي للمواطنين، وهو نظام يختلف عن التأمين الطبي التجاري السائد حالياً.

وبغض النظر عن طبيعة النظام الذي يمكن أن تعتمده الدولة، الذي كما أخبرني مصدر مطلع في الوزارة أنه أقرب إلى النظام الاجتماعي المجرّب في كندا وفرنسا، وهو خليط بين الرعاية الطبية الحكومية والقطاع الخاص، وليس النظام الأميركي ذو الطابع التجاري الذي يميز بين الغني والفقير، فإن تطبيق النظام سيؤدي بالتأكيد إلى تقليص تدريجي لمهمات الوزارة المركزية، ويعطي المستشفيات الحكومية مزيداً من الاستقلالية.

هذا التوجه يجب أن يُشجع ليس في السعودية بل في كل العالم العربي، فالتجربة أثبتت أن الأداء الحكومي حتى وإن سلم من الفساد فإنه لا يسلم من البيروقراطية والبطء الناتج من المركزية الشديدة.

وزارة التربية والتعليم في المملكة تنوء بمسؤولياتها الهائلة عن نحو نصف مليون معلم ومعلمة وآلاف المدارس ومستودع مركزي للكتب المدرسية والأثاث ولوازم التعليم وإدارة مشتريات هائلة، ما يشغلها عن مهمتها الأولى وهي تطوير المناهج وسبل التعليم ورفع

مستوى المعلمين. إنها المعركة بين الأولويات، «المنتجات» المتمثلة في الطلاب حيث الإبداع والفكر، أو «الهاردوير» الصلب، ولكن الضروري لإخراج المنتجات الصحيحة.

وزارة الإسكان التي وفّر لها ملك البلاد كل الإمكانات المادية قبل 3 أعوام لتوفير نصف مليون وحدة سكنية يحتاجها المواطنون، اختارت لكي تنجزها أن تصبح المقاول والمطوّر والممول والموزع، بل هي من يختار لون السيراميك ومساحة المطبخ، عوضاً عن أن تكون المشرّع والمخطط والمحفز، وبالتالي عجزت حتى الآن عن إنجاز وحدة سكنية واحدة من مجموع النصف مليون وحدة المطلوبة، إنها تعمل بجهد ولكنها تاهت في دروب «الحكومة المركزية الكبيرة».

لا نحتاج آينشتاين ليقول لنا إن «فعل الشيء نفسه مرتين بالأسلوب نفسه والخطوات نفسها لن يعطي نتائج مختلفة»، لذلك يجب أن نجرب أسلوباً جديداً وحلاً مختلفاً، وهذا ما فعلته وزارة الصحة السعودية عندما أمضت مع خبراء دوليين عاماً كاملاً، وعقدت 22 ورشة عمل تدرس نظام الرعاية الصحية في 13 بلداً يتمتع أبناؤها برعاية صحية أفضل، ثم رفعت أفكارها الجديدة والمختلفة عما كانت تفعله طوال العقود السابقة إلى مجلس الوزراء، وهو ما ينبغي أن تفعله الوزارات الخدمية الأخرى حتى يرضى المواطن، فالسعادة تكمن في الحرص على القيم العائلية، وألا ندفع ضرائب، وتتحقق بحكومة صغيرة فعّالة. إنها نظرية صحيحة ومجربة، حتى لو قال ذلك سيناتور أميركي من الحزب الجمهوري.

* إعلامي وكاتب سعودي

http://www.alhayat.com/article/829389/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A

يعيش أثرياء العالم العربي في العالم الأول، بينما يدفعون لعمالهم، مواطنين أو أجانب، أجور ما دون العالم الثالث، وهم سعداء بذلك، ولكن الأجراء المبتلين غير سعداء، بل هم في الغالب غاضبون أيضاً، وما لم يتحرك الحكام ويمضوا وقتاً أكثر مع شعبهم...

بعض من اشتراكية أبي ذر يا سمو الأمير

منذ 11 أبريل 2014 / 21:06 |جمال خاشقجي

يعيش أثرياء العالم العربي في العالم الأول، بينما يدفعون لعمالهم، مواطنين أو أجانب، أجور ما دون العالم الثالث، وهم سعداء بذلك، ولكن الأجراء المبتلين غير سعداء، بل هم في الغالب غاضبون أيضاً، وما لم يتحرك الحكام ويمضوا وقتاً أكثر مع شعبهم الذي يعيش في العالم الثالث ويستمعوا إليه، عوضاً عن الوقت الذي يهدرونه مع «شعب العالم الأول»، فإن أمراً جللاً سيحصل في كل بلد عربي لا تزال موازين العدالة الاجتماعية مختلة فيه، وما خبر الربيع العربي الذي لم يهدأ بعد، عنا ببعيد.

صحيح أن الحياة مع «عرب العالم الأول» أكثر إمتاعاً، فهم يتشاركون والحكام في مباهج الحياة، فيتشاركون في حديث شيق عن أفضل المطاعم في العواصم الأوروبية، وأحدث الموضات، وأجمل المنتجعات، ويتبادلون معهم أسماء أحسن المدارس والجامعات لأبنائهم. ولكنهم أيضاً الأسرع تفلتاً حين تدْلَهم الأمور وتضيق الأحوال. المسألة ليست وطنية هنا، وإنما هي قدرتهم على المغادرة والاسترخاء بعيداً في منازلهم، يراقبون من مكان آمن ما يجري، في الوقت الذي يجد الحاكم نفسه وحيداً مع جيشه وشرطته، مضطراً للاستماع إلى تظلمات شعبه وغضبه من «عرب العالم الثالث». إذاً، الأفضل أن يستمع إليه في ساعة الرخاء لا في ساعة الشدة.

الأرقام تتحدث، والفجوة تتسع في معظم الدول العربية، باستثناء دول الخليج الصغيرة النفطية التي يجب ألا تكون مقياساً ساعة الحديث عن تحديات النهوض والتنمية في دول الاقتصاد الحقيقي العربية، وهذه التحديات باتت تشمل المملكة العربية السعودية، على رغم أنها بلد نفطي وثري، ولكنها أصعب في بلاد أخرى كمصر والعراق واليمن، والجيد أن القيادة في المملكة لديها الشجاعة وأحياناً أكثر من بعض المثقفين والكتاب في الاعتراف بالحقيقة.

مساء الثلثاء الماضي لم يتردد ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وهو المعروف باهتماماته البحثية، في حضور إعلان نتائج دراسة قامت بها مؤسسة الملك خالد الخيرية، تكشف أن معظم السعوديين يحومون حول «خط الكفاية»، الذي عرّفته بأنه «الحد الذي يمكن عنده الأفراد أو الأسر أن يعيشوا حياة كريمة ولا يحتاجوا إلى أية مساعدات إضافية تغنيهم عن الاستجداء لدى المحسنين، أو التردد على الجمعيات الخيرية أو التسول» وحددته بمبلغ 8926 ريالاً كدخل شهري. (يمكن الاطلاع على الدراسة العلمية المفصلة في أكثر من 400 صفحة في موقع المؤسسة kkf.org.sa).

إنه رقم صادم، فمعدل الرواتب في المملكة وفق أكثر من دراسة ينقص أو يزيد قليلاً، ما يعني أن كل خطط التنمية السعودية لم تحقق المقصود، على رغم الإنفاق الهائل. لم يرفض الأمير مقرن الدراسة ولم يتبرم منها، وهو يعلم أنه قد يأتي يوم يحمل على كاهله منفرداً مسؤولية إصلاح هذه الحال، فيكون حمله أثقل بعد أعوام إن لم يبدأ الإصلاح من اليوم. بالتالي صرّح داعياً إلى تنفيذ التوصيات التي جاءت في نهاية الدراسة المؤلمة، التي تدور حول إصلاحات اقتصادية، وتعزيز سريع لروح التكافل الاجتماعي، وتحدث بقسوة عن قطاع الأعمال الخاص المستفيد الأول من الرخاء السعودي، ولكنه سمَّى البنوك دون غيرها ووصفها بـ «أنها كالمنشار، طالع يأكل ونازل يأكل».

يستطيع أي بنك أن يرد هامساً ويقول: علاج الفقر ليس مسؤولية البنوك، وإنما مسؤولية الحكومة، ولكن لن يرفع صوته بذلك، فهو يعلم أن البنوك السعودية التي لا تدفع ضرائب، تتمتع دون بنوك العالم بأنها عضو في «نادي البنوك المغلق» الذي لا يدخله إلا شديد قوي واحد كل عشرة أعوام، فتتمتع وحدها بتدوير واحدة من أكبر الثروات النفطية في العالم، بينما في بلد أصغر كالكويت، سمح لضعفي عدد البنوك السعودية بالعمل. أمام معاملة مميزة كهذه، فمن حق الأمير مقرن معاتبتها ألا تشارك في حمل مسؤوليتها الاجتماعية مع الدولة التي وفرت لها هذه الرعاية الاستثنائية.

هل نحن في حاجة إلى بعض من اشتراكية أبي ذر، لتحقيق توزيع سريع للثروة بينما نعيد بناء اقتصاد صحيح ينحاز إلى الكادحين، عرب العالم الثالث، يفرز طبقة وسطى جديدة منتجة، ويرمم تلك التي تآكلت، ثم يضع أنظمة وتشريعات تمنع تكرار أخطاء الماضي وتحدّ من جشع «عرب العالم الأول» من الأثرياء والمقتدرين الذين جعلوا المال دولة بينهم؟ الإجابة هي نعم بالتأكيد أو الطوفان.

هناك مال وفرص، حتى في الدول العربية الفقيرة، ولكن سوء الإدارة والاحتكار والتمييز والفساد خلقت وضعاً اقتصادياً شاذاً، فيحقق الاقتصاد الكلي نسبة نمو مرتفعة أحياناً، ولكنها في الحقيقة لا تمثل غير نمو «عرب العالم الأول» فلا يصل منها إلا القليل إلى بقية المواطنين، فالحد الأدنى للأجور في مصر مثلاً الذي عدّته الحكومة السابقة أعظم إنجازاتها، وقيل إنه أيضاً كان السبب في إسقاطها، لا

يزيد على 174 دولاراً شهرياً. هذا هو أجر ملايين المصريين، في بلاد تعيش نخبة من أبنائها وفق معايير العالم الأول في أحياء مسوّرة بحدائقها وأسواقها ومطاعمها، حيث يمكن أن ينفق أحدهم في وجبة واحدة ما يتقاضاه نادل المطعم في شهر كامل، ولو لمحت أية حكومة تريد إصلاحاً اقتصادياً حقيقياً، أن يدفع الثري الضرائب كاملة، ويرفع من أجر عمالته، والسعر الحقيقي للطاقة المدعومة التي يستهلكها لصرخ فيها: «إنكم بهذا تقتلون روح المبادرة، ستضطرونني لبيع مصانعي وأرحل إلى من يقدر جهدي وعملي»، لا تصدقوا رجل الأعمال المصري أو السعودي عندما يقول ذلك، لو كان هناك بلد يكسب فيه مثلما يكسب هنا، لرحل منذ زمن طويل.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/828623/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%B0%D8%B1-%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1

اكتشفنا، وربما تذكرنا الأسبوع الماضي، أن الفلسطيني لم يخسر فقط أرضه وماءه وسماءه، بل حتى خسر حقه في مقاضاة خصمه في معارك الديبلوماسية والقانون الدولي، بعدما خسر طوعاً حقه في المقاومة.اكتشفنا ذلك عندما وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس،...

التوقيع على اتفاقات جنيف أعظم إنجاز فلسطيني!

منذ 4 أبريل 2014 / 19:18 |جمال خاشقجي

اكتشفنا، وربما تذكرنا الأسبوع الماضي، أن الفلسطيني لم يخسر فقط أرضه وماءه وسماءه، بل حتى خسر حقه في مقاضاة خصمه في معارك الديبلوماسية والقانون الدولي، بعدما خسر طوعاً حقه في المقاومة.

اكتشفنا ذلك عندما وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي استعراض بطولي أمام كاميرات التلفزيون طلبات الانضمام إلى 15 اتفاقاً ومنظمة دولية، أهمها اتفاقات جنيف الأربعة التي تعني الفلسطينيين بالدرجة الأولى، إذ إنها تنظم حقوق الإنسان في حالات الحرب والأسر والاحتلال، وهم في حال حرب بلا شك مع إسرائيل، حتى لو كانت الحرب من جانب واحد وهو الإسرائيلي بالطبع، وتمارسها كلما اعتقدت أنها تحتاج إلى ذلك من دون أن يحاسبها أحد، أما الأسْرى، فالسجون الإسرائيلية مليئة بهم، وهم تحت احتلال صريح وإن وقّعوا عشرات الاتفاقات المتفرعة من اتفاق أوسلو الشهير، تجمّل ذلك الاحتلال وتسميه سلطة وطنية، وتوزع الأراضي الفلسطينية إلى منطقة «أ» و «ب» و «ج».

ADVERTISING

inRead invented by Teads

المفارقة أن حرمانهم من التمتع بحماية هذه الاتفاقات ولو نظرياً، حصل بطلب من الولايات المتحدة التي تريد أن تكون الوسيط الوحيد بينهم وبين عدوهم الإسرائيلي، وجعلته شرطاً لاستمرارها في دورها كوسيط، فكانت هي الخصم والحكم، ما يفسّر غضب وزير الخارجية الأميركية جون كيري وإلغاءه الثلاثاء الماضي اجتماعاً مقرراً مع الرئيس عباس، بعدما وقّع الأخير الاتفاقات المشار إليها.

إنه وضع تفاوضي غير عادل بالمرة، إذ لا يخفى انحياز الولايات المتحدة الكامل لإسرائيل وتفهمها لظروفها وأمنها، وفي الوقت نفسه تحرم الفلسطينيين من حقهم في التحاكم أمام مؤسسات المجتمع الدولي، علماً بأن أبو مازن الذي تحدى الأميركيين بتوقيع الاتفاقات لم يجرؤ بعد على أن تتقدم «دولة فلسطين الافتراضية» بطلب للانضمام إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، كأنه يدخر هذا السلاح لمعركة أخرى... نعم، هذه هي الأسلحة المتبقية بيد الفلسطينيين. هل تذكرون كلمة الراحل ياسر عرفات أمام الأمم المتحدة عام 1974 الشهيرة: «لا تجعلوا غصن الزيتون يسقط من يدي» وكرّرها ثلاث مرات. لقد سقط بعدها غصن الزيتون والبندقية، وما هو أكثر من ذلك.

الثلثاء الماضي سمعنا أبو مازن يكرر وبغضب ثلاث مرات أنه لم يجد من الإسرائيليين والأميركيين غير «المماطلة والمماطلة والمماطلة»، لم يكن غضبه واحتجاجه لأن هناك مماطلة حول الحدود أو القدس أو السيادة، وفي كل ما سبق مماطلات، وإنما في تنفيذ اتفاق ووعد مستحق التزمت به إسرائيل وبضمان أميركي بإطلاق دفعة رابعة من الأسرى الذين أمضوا جلّ حياتهم في السجون الإسرائيلية.

كيف يمكن للعرب مساعدة الفلسطينيين عندما يجتمعون هذا الأسبوع تحت قبة الجامعة العربية في القاهرة في اجتماع طارئ لوزراء الخارجية لمناقشة هذا الانهيار العاشر أو العشرين لمفاوضات السلام، التي تحمس لها كيري في ظرف عربي صعب، وانشغال تام بشتى القضايا المحلية والإقليمية، ما دفع بالقضية الفلسطينية إلى آخر قائمة أولويات الدول العربية؟

ربما نعرف بعدما نجيب عن السؤال: هل يمكن التوصل إلى اتفاق سلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين والهوة واسعة جداً بين الحد الأعلى الذي يصرّ عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي المفوض من شعبه انتخاباً، والحد الأدنى الذي يمكن للشعب الفلسطيني أن يقبله؟ ولم أقل القيادة الفلسطينية، فعلى رغم كل الدعم العربي للرئيس عباس إلا أنه لا يستطيع التوقيع على اتفاق عادل مع الإسرائيليين من دون

تفويض شعبي حقيقي يفتقده في ظل الانقسام الفلسطيني، والانقسام هنا ليس بين «فتح» و «حماس»، ولا بين غزة والضفة، وهو انقسام حقيقي، بل حتى داخل البيت الفتحاوي نفسه، فكيف عندما يكون التوقيع على اتفاق مجحف؟ فكل المعروض من نتانياهو وكيري يدخل في دائرة المجحف.

انقسام عربي، وانقسام فلسطيني، وضعف مشترك بين الاثنين، فلماذا التفاوض الآن، وهذا الإصرار الأميركي على «السلام الآن»؟ ثمة شيء ما خطأ!

أقصى ما يستطيعه العرب هو تقديم مزيد من الوعود الكلامية بتأييد «حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس»، ولكن لا أحد مستعد أن يفعل أكثر من هذا، ولا أن يهدد مصالحه المباشرة مع الولايات المتحدة بمواجهتها أو الضغط عليها، في الوقت الذي يحتاجها في مسائل أخرى تهمه أكثر.

تنهار عملية السلام، بينما تنهار كل يوم مقومات الدولة الفلسطينية المحتملة، على الأرض والواقع، بتخطيط إسرائيلي منظّم، ولا مبالاة بأي اتفاقات دولية أو ثنائية وقعتها مع الفلسطينيين. هذه الصورة القاتمة، أستقيها من تقرير وزعته دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاق أوسلو التي مرّت من دون عظيم اهتمام العام الماضي، ما من صفحة منه إلا وتتحدث عن انتهاكات إسرائيلية للاتفاق، الخرائط، الجدار الفاصل، المستوطنات، كلها تشير إلى واقع لا يمكن أن يقبله الشعب الفلسطيني، حتى لو وقّع أبو مازن في احتفالية أممية عشرات الاتفاقات لإرضاء كيري، ليدخل التاريخ كصانع للسلام الذي عجز عنه ساسة العالم، أو لإعطاء الرئيس أوباما إنجازاً يُصلِح به سجله الحافل بالفشل في السياسة الدولية.

حتى لو قبل كل العرب، أو بالأحرى لم يهتموا أن يقبلوا أو يرفضوا في خضم فوضاهم التي يعيشونها في ظل ربيعهم المنتهك، فهل يقبل بها الفلسطيني؟ بل هل يستطيع أن يرفض الاتفاق؟ لعله يفضل التمتع ببعض من «اتفاق جنيف الرابع» الذي سيعطيه حقوقاً أكثر من اتفاق سلام يفرض عليه في ظل حال ضعف عربي وفلسطيني عام.

لذلك، فإن توقيع الرئيس الفلسطيني طلب الانضمام لهذا الاتفاق، هو أعظم إنجازاته.

* كاتب وإعلامي سعودي

http://www.alhayat.com/article/827754/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B9%D8%B8%D9%85-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A!